

جَوَاهِرُ الْإِسْلَامِ

فِي شَرْحِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ

تأليف

الشيخ محمد حسن النجفي

دار إحياء التراث العربي
بيروت

0128287

Bibliotheca Alexandrina





جواهر الكلام

في شرح شرايع الاسلام

تأليف

شيخ الفقهاء وإمام المحققين الشيخ حسين النجفي

المؤيد السيد محمد باقر

تصحیح و تحقیق و تعلیق

رضا الاستادی

عنى بتصحيحه : العالم الفاضل السيد ابراهيم الميانجى

الجزء الثالث والأربعون

طبع على نفقة

دار إحياء التراث العربی

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كتاب الديات﴾

جمع دية بالكسر و بتخفيف الياء ، بل التشديد لحم ، و الهاء فيها عوض عن فاء الكلمة إذ الأصل و دية كوعدة ، لأنّها مأخوذة من الودى وهو دفع الدية ، يقال : « و ديت القتل أديه دية » وقد تسمّى لغة عقلاً لمنعها من الجرأة على الدم ، فإنّ من معاني العقل المنع ، وربما تسمّى دماً تسمية للمسبّب باسم سببه ، والمراد بها هنا المال الواجب بالجنابة على الحرّ في النفس أو مادونها سواء كان له مقدّر أولاً وإن كان ربما اختصّت بالأوّل والثاني بالأرث والحكومة (١) فهي حينئذ تسمية بالمصدر .

و الأصل في مشروعيتها الكتاب العزيز (٢) والإجماع والسنة القطعية .
﴿ وكيف كان فـ﴾ النظر ﴿ في هذا الكتاب يتم ﴾ في أمور أربعة ﴿ .

(١) الحكومة تستعمل في قبائل القدر .

(٢) سورة النساء ٢ - الآية ٩٢ .

﴿ الاول ﴾

﴿ في أقسام القتل ومقادير الديات ﴾

فنقول: ﴿ القتل ﴾ إمّا ﴿ عمد وقد سلف مثاله ﴾ في أوّل كتاب القصاص ، بل تقدّم هناك أيضاً ما يستفاد منه غيره ﴿ و ﴾ إمّا ﴿ شبه العمد ، مثل أن يضرب للتأديب فيموت و ﴾ إمّا ﴿ خطأ محض ، مثل أن يرمى طائراً فيصيب إنساناً ﴾ أولم يقصد الفعل أصلاً ، كمن تزلق رجله فيقع على غيره فيقتله ، أو ينقلب في النوم على غيره كذلك .

﴿ و ﴾ حينئذٍ ﴿ ضابط العمد أن يكون عامداً في فعله وقصده ﴾ بمعنى أن يقصد الفعل والقتل ، أو يقصد الفعل الذي يقتل مثله غالباً وإن لم يقصد القتل ، كما مرّ تحقيقه في كتاب القصاص مع زيادة قيد العدوان فيما ترتب عليه منه ، ضرورة عدم وجوب القصاص بالضابط المزبور الشامل للمقتل بحق وغيره ممّا لا قصاص فيه .

﴿ و ﴾ ضابط ﴿ شبه العمد أن يكون عامداً في فعله ﴾ وهو الضرب للتأديب أو المزح أو نحوهما ممّا لم يرد به القتل ، ومنه علاج الطبيب فيتفق الموت به ، بل ومنه الضرب بما لا يقتل غالباً بقصد العدوان فيتفق الموت به ، على الكلام السابق في القصاص فيه وفيما لو قصد القتل بما لا يقتل غالباً ، والغرض هنا بيان كون المراد بشبيه العمد أن يكون عامداً في فعله ﴿ مخطئاً في قصده ﴾ الذي هو القتل بمعنى عدم قصده القتل .

﴿ و ﴾ إمّا ضابط ﴿ الخطأ المحض ﴾ المعبر عنه في النصوص بالخطأ الذي

لا شبهة فيه هو ﴿ أن يكون مخطئاً فيهما ﴾ أي الفعل و القصد ، كالمثال الذي سمعته الذي لم يقصد به رمي الإنسان ولا قتله ، سواء كان بما يقتل غالباً أولاً . و يلحق به تعمّد الطفل والمجنون شرعاً كما يلحق بشبه العمد قصد الفعل و القتل لمن ظنّه مستحقاً لذلك بكفر أو قصاص فبان خلافه ، بل و من ظنّه صيداً مباحاً فبان إساءة ، و ربما يتكلف لا دراجهما بأنّه قصد الفعل وأخطأ في قصد القتل المخصوص .

وعلى كل حال فلا خلاف عندنا في أن الأقسام ثلاثة ، لكل منها حكم ينصّه خلافاً لمالك فجعلها قسمين بإدراج شبهة العمد في العمد ، وأوجب به القود ، وهو وإن كان يوهمه بعض نصوصنا المحتمل كونها تقيّة منه ، لكن الإجماع والسنة بل و الكتاب على خلافه ، ضرورة عدم صدق القتل المؤمن متعمداً عليه كما هو واضح .

و قد تقدّم في أوّل القصاص جملة من النصوص المشتملة على تقسيم القتل والجمع بينها جميعاً يقتضي التثليث الذي ذكره الأصحاب فلاحظ و تأمل .
﴿ وكذا ﴾ الكلام في ﴿ الجناية على الأطراف ﴾ فإنّها ﴿ تنقسم ﴾ أيضاً
﴿ هذه الأقسام ﴾ الثلاثة بلاخلاف أجده بيننا ، بل الإجماع محصل عليه ، بل يمكن استفادته من النصوص أيضاً .

هذا كله في أقسام القتل ﴿ و ﴾ أمّا مقادير الدييات ، فمقدار ﴿ دية العمد مائة بعير من مسان ﴾ الإبل أو مائة بقرة أو مائة حلة كل حلة ثوبان من برود اليمن أو ألف دينار أو ألف شاة أو عشرة آلاف درهم ﴿ بلاخلاف أجده في شيء من الستة المزبورة ، كما عن بعض الاعتراف به ، بل عن الغنية الإجماع عليه أيضاً وعلى التخيير بينها ، بل يمكن استفادتها من النصوص كما ستعرفه في أثناء البحث إن شاء الله .
إنما الكلام في كل واحد واحد منها ، أمّا الأوّل فقد سمعت ما في المتن الذي هو معنى ما في القواعد مائة من مسان الإبل ، بل في الغنية و ظاهر المبسوط والسرائر والمفاتيح و كشف اللثام الإجماع عليه على ما حكى عن بعضها .

والمراد بالمانان الكبار كما في القاموس ، وعن الأزهري والزمخشري « إذا أثنت فقد أسنت » ، قالوا : « أول الأُسنان الإِثناء وهو أن تثنى ثنيتها وأقسامه في الإِبل البزول ، وفي البقر والغنم الصُلُوغ » وعن المغرب : « الثنى من الإِبل الذي أثنى أي ثبتت ثنيته (١) وهو ما استكمل السنة الخامسة ودخل في السادسة » وعن حواشي الشهيد : « المسنة من الثنية إلى بازل عامها » وفي النبوي المزوي « عن زكاة المبسوط : « المسنة هي الثنية فصاعداً » (٢) وعن المهذب البارعي وغيره : « المسان جمع مسنة وهي من الإِبل ما دخل في السادسة وتسمى الثنية أيضاً ، فإن دخلت في السابعة فهي الرابع والرابعة ، فإن دخلت في الثامنة فهي السديس بكسر الدال ، فإن دخلت في التاسعة فهي بازل (٣) أي طلع نابه ، فإن دخلت في العاشرة فهي بازل عام ثم بازل عامين » (٤) إلى غير ذلك من كلماتهم المتفقة على ما ذكرنا .

فمن الغريب ما تسمعه في خبر الحكم بن عتيبة (٥) .

و كيف كان فعن الجامع مائة من فحولة مسان الإِبل وكأن وجهه ما في خبر معاوية بن وهب (٦) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية العمد ، فقال : مائة من فحولة الإِبل المسان ، فإن لم يكن إِبِل فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم » .

(١) كذا في الأصل ، ولكن في المغرب في ترتيب المغرب ، هكذا : « أثنى أي

ألقى ثنيته ... » فراجع .

(٢) المبسوط ج ١ ص ١٩٨ .

(٣) بازغ (ن ل) .

(٤) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٥٣ .

(٥) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات النفس ، الحديث ٨ .

(٦) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات النفس ، الحديث ٢ .

وفجوه مضر أبي بصير . (١) وخبر الحكم بن عتيبة (٢) عن أبي جعفر عليه السلام دقلت له : فما أسنان المائة بعير ؟ فقال : ما حال عليه الحول ، ذكران كلها .

بل و ظاهر خبر زيد الشحام (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام د في العبد يقتل حرّاً عمدأ قال : مائة من الإبل المسان ، فإن لم يكن إبل فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم .

فإن الجمل اسم للفعل .

إلا أن الأكثر كما في الرياض الاطلاق ، بل لم أجد من حكى عنه اعتبار الفحولة غيره ، إذ المصنف وإن عبّر بالبعير إلا أنه - كما في الصحاح - من الإبل بمنزلة الإنسان من الناس ، يقال للجمل بعير وللناقة بعير . ومن هنا يشكل تقييد إطلاق غيرها من النصوص (٤) بها ، وإن كان فيها الصحيح و الموثق وغيرهما ، خصوصاً بعد ما قيل من موافقتها للعامة - ولذا حكى عن الشيخ حملها على التقيّة - و اشتغالها على ما لا يقول به من الترتيب ، و كون الأخير منها في العبد ، و اشتغال سابقه على حول الحول في أسنان المائة بعير الذي لا يكون به البعير مستناً ، وغير ذلك . ولكن مع ذلك فالاحتياط لا ينبغي تركه .

كما أنه لا ينبغي تركه في اعتبار المسنة في البقر خروجاً عن خلاف محكي النهاية والمهذب و الجامع وإن لم أجد ما يشهد له فضلاً عن كونه صالحاً لتقييد إطلاق غيره الشامل للفعل وغيره من النصوص ، و معقد المحكي من إجماع الفنية و ظاهر المبسوط والسرائر والتحرير وغيرها ، ولذا لم أجد من اعتبر الفحولة هنا

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب دييات النفس الحديث ٣ .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب دييات النفس الحديث ٨ وله صدر .

(٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب دييات النفس الحديث ٥ .

(٤) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب دييات النفس .

ولا الأثوثة . إذ التاء في البقرة للوحدة الجنسية لا التأنيث كتمر و تمرّة كما هو واضح .

وأما الثالث أي مأتا حلّة فلا أجد فيه خلافاً معتدّاً به ، بل عن بعض الأصحاب نفيه عنه ، بل عن الغنية و ظاهر المبسوط و السرائر و التحرير و غيرها الإجماع عليه ، إلاّ أنّي لم أجد في النصوص ما يدلّ عليه سوى صحيح عبد الرّحمان (١) سمعت ابن أبي ليلى يقول : كانت الدية في الجاهلية مائة من الإبل ، فأقرّها رسول الله ﷺ ، ثمّ إنّه فرض على أهل البقرة مأتى بقرة و على أهل الشاة ألف شاة ثنية ، و على أهل الذهب ألف دينار ، و على أهل الورق عشرة آلاف درهم ، و على أهل (٢) الحلل مأتا حلّة ، قال العجلي (٣) : فسألت أبا عبد الله عليه السلام عمّا روى ابن أبي ليلى ، فقال : كان علي عليه السلام يقول : الدية ألف دينار ، و قيمة الدينار عشرة دراهم ، و عشرة آلاف لأهل الأمصار ، و على أهل البوادي الدية مائة من الإبل ، و لأهل السواد مأتا بقرة أو ألف شاة .

إلاّ أنّه مع كون الراوى ابن أبي ليلى المعلوم حاله ، و ترك الصادق عليه السلام ذكر الحلل لما سأله عمّا رواه الموجود فيه - على ما عن الكافي و الفقيه و الاستبصار (٤) - مائة حلّة ، و من هنا يحكى عن الصدوق في المقنع (٥) الفتوى بها ، و إن كان هو شاذّاً لم نعرف من وافقه عليه ، مضافاً إلى ضعف مستنده ، نعم عن التهذيب (٦) روايتها مأتا حلّة ، و لا بأس بالعمل بها بعد الإيجار بما

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول .

(٢) كذا في الفقيه و لكن في الكافي و التهذيب و الاستبصار و الوسائل هكذا : و على

أهل اليمن الحل .

(٣) البجلي (خ ل) .

(٤) الفقيه ج ٢ ص ١٠٧ و الكافي ج ٧ ص ٢٨٠ و الاستبصار ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٥) المقنع ص ١٨٢ .

(٦) التهذيب ج ١٠ ص ١٦٠ .

عرفت ، وإن كان الراوى من عرفت . وخلص كلام الصادق عليه السلام عن ذلك لا يدل على كذبه .

وأما ما في صحيح جميل بن دراج (١) « في الديّة قال : ألف دينار ، أو عشرة آلاف درهم ، ويؤخذ من أصحاب الحلل الحلل ، ومن أصحاب الإبل الإبل ، ومن أصحاب الغنم الغنم ، ومن أصحاب البقر البقر » .

فليس فيه سوى الدلالة على ثبوت أصل الحلة دون عددها ، مع أن عن بعض نسخ التهذيب (٢) « الخيل » بدل « الحلل » ، وإن كانت نسخة الكافي (٣) أرجح سيما بعد ما في نسخة أخرى للتهذيب الموافقة لها . فحينئذ تحمل على إرادة المائتين بقرينة ما عرفت ، والمناسبة في القيمة لغيرها .

بل قد يشعر صحيح ابن عتبة (٤) عن الباقر عليه السلام في حديث . يكون مدار الديّة في كل أرض على ما يوجد فيها غالباً « قال : قلت له : إن الديّات إنّما كانت تؤخذ قبل اليوم من الإبل و البقر والغنم ، قال : فقال : إنّما كان ذلك في البوادي قبل الإسلام فلمّا ظهر الإسلام وكثرت الورق في الناس قسمها أمير المؤمنين عليه السلام على الورق ، قال : قلت : أرايت من كان اليوم من أهل البوادي ما الذي يؤخذ منهم في الديّة اليوم ؟ إبل أو ورق ؟ فقال : الإبل اليوم مثل الورق ، بل هي أفضل من الورق في الديّة » الحديث .

وفي صحيح عبد الله بن سنان (٥) « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من قتل

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديّات النفس الحديث ٢ .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ١٥٩ ، وفيه ، « الحلل » ، وعندنا نسخة مخطوطة مصححة

منه وفيه لفظة « الخيل » بعنوان (خ ل) .

(٣) الكافي ج ٧ ص ٢٨١ .

(٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديّات النفس الحديث ٨ .

(٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديّات النفس الحديث ٩ .

مؤمناً متمتعاً قيد منه (١) إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية ، فإن رضوا بالدية وأحب ذلك القاتل فالدية إثنا عشر ألفاً ، أو ألف دينار ، أو مائة من الإبل وإن كان في أرض فيها الدنانير ففيها ألف دينار ، وإن كان في أرض فيها الإبل فمائة من الإبل ، وإن كان في أرض فيها الدراهم فدراهم بحساب إثني عشر ألفاً .

وعلى كل حال فالحكم مفروغ منه ، كالمفروغة عن كون كل حلّة ثوبين ، على ما نص عليه أكثر الأصحاب وأهل اللغة ، بل في المتن كالقواعد وغيرها من برود اليمن ، نعم في محكي السرائر : « أو بجران » .

قال أبو عبيد كما في الصحاح وغيره : « الحلل برود اليمن ، والحلّة إزار و رداء لا تسمى حلّة حتى يكون ثوبين ، وعن النهاية الأثيريّة « الحلّة واحدة الحلل ، وهي برود اليمن ، ولا تسمى حلّة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد ، وعن المصباح المنير « الحلّة بالضم لا تكون إلا ثوبين من جنس واحد » .

ولكن عن العين « الحلّة إزار و رداء برداً أو غيره لا يقال لها حلّة حتى تكون ثوبين ، وعن القاموس « لا تكون حلّة إلا أن تكون ثوبين أو ثوب له بطانة » .

بل عن الأزهري في التهذيب : « قال شمر : وقال خالد بن جنبه : الحلّة رداء وقميص تمامها العمامة ، قال : ولا يزال الثوب الجيد يقال له في الثياب حلّة ، فإذا وقع على الإنسان ذهبته حلته حتى يجمعن له إما إثنان وإما ثلاثة ، وأنكر أن تكون الحلّة إزار و رداء وحدة ، قال : والحلل الوشي والحيرّة والغز والقز والقوهي والمردى والحريز ، قال : وسمعت اليمامي يقول : الحلّة كل ثوب جيد جديد تلبسه غليظ أو رقيق ، ولا يكون إلا ذا ثوبين ، وقال ابن شميل : الحلّة القميص والإزار والرداء لا أقل من هذه الثلاثة ، وقال شمر : الحلّة عند الأعراب ثلاثة أثواب ، قال : وقال ابن الأعرابي : يقال للإزار والرداء حلّة

ولكل واحد منهما على انفراده حنة ، قلت : وأما أبو عبيد فإنه جعل الحنة ثوبين ، وروى شمر عن القعنبي عن هشام بن سعد ، عن حاتم بن أبي نصر ، عن عبادة ابن نسي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير الكفن الحنة وخير الضحية الكبش الأقرن ، وقال أبو عبيد : الحلل برود اليمن من مواضع مختلفة منها ، قال : والحنة إزار ورداء ، ولا تسمى حنة حتى تكون ثوبين ، قال : ومما يبين ذلك حديث عمر ، إنه رأى رجلاً عليه حنة قد انتزر بإحداهما وارتدى بالآخرى فهذان ثوبان ، وبعث عمر إلى معاذ بن عفراء بحنة فباعها واشترى بها أردوس من الرقيق فأعتقهم ، ثم قال : إن رجلاً آثر فشرتين يلبسهما على عتق هؤلاء لغبن الرأي ، أراد بالشرتين الثوبين ، قلت : والصحيح في تفسير الحنة ما قال أبو عبيد لأن أحاديث السلف تدل على ما قال ، (١) .

مضافاً إلى شهادة ما سمعته من الأصحاب له ، بل ينبغي الاقتصاد فيها على برود اليمن ، لأنه المتيقن ، ونص عليه الفاضلان والشهيدان وأبو العباس وغيرهم ، على ما حكى عن بعضهم ، وإن كان بعض كلمات أهل اللغة تقتضي الأعم من ذلك ، وأما إلحاق خصوص نجران باليمن ، فلم أجد له شاهداً ، نعم الظاهر اعتبار ما يسمي ثوباً عرفاً لا مجرد ما يستر العورة .

وأما الرابع فلا أجد فيه خلافاً بل عن الغنية وظاهر المبسوط والسرائر والتحرير وغيرها الإجماع عليه ، والنصوص (٢) مستفيضة فيه حد الاستفاضة وهو معروف

ولكن في الرياض : أي مثقال من الذهب خالص كما في صريح الخبر ، أي مئوثة أبي بصير (٣) قال : فدية المسلم عشرة آلاف درهم من الفضة ، أو ألف

(١) تهذيب اللغة للزهري ج ٣ ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، وكانت عبارة الأصل كمبادرة كشف

الثام - المنقولة عنه ظاهراً - مغلطة وصححتها على طبق المصدر .

(٢) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس .

(٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ وله ذيل .

مئقال من الذهب ، أو ألف شاة على أسنانها .

وفيه أن الظاهر إرادته الإشارة إلى ما في غيره من النصوص (١) من الدينار المعروف و وزنه أنه مئقال ، لا أن المراد كفاية ألف مئقال وإن لم تكن مسكوكة ، إلا بناءً على إجزاء ذلك عنها .

وكذا الكلام في الدراهم التي لا خلاف أجدها في عددها للمعتبرة المستفيضة (٢) نعم في خبري عبدالله بن سنان (٣) وعبيد بن زرارة (٤) د أنها إثنان عشر ألف درهم ، إلا أنني لم أجده عاملاً بهما وعن الغنية و ظاهر المبسوط والسرائر والتحرير وغيرها الإجماع على خلافه ، فينبغي حملهما على التقيّة ، أو على ما ذكره الشيخ (٥) عن الحسين بن سعيد و أحمد بن محمد بن عيسى د أنه روى أصحابنا ، أن ذلك من وزن ستة ، قال : وإذا كان كذلك فهو يرجع إلى عشرة آلاف . و أمّا الألف شاة فلا خلاف أجدها في عددها أيضاً نصاً و فتوى ، بل عن الغنية و ظاهر الكتب السالفة الإجماع عليه كما لا خلاف أجدها في إجزاء مسماها من غير فرق بين الذكر والأنثى . نعم قد سمعت ما في النصوص السابقة من أن مكان كل جمل عشرين من فصوله الغنم ، إلا أنني لم أجده عاملاً به بل عن الغنية الإجماع على خلافه ، فالمتّجه حمله على التقيّة .

وعن الشيخ حمله على أحد وجهين : الأول : أن الإبل تلزم أهل الإبل فمن امتنع من بذلها ألزمه الولي قيمتها وقد كانت قيمة كل جمل عشرين من فصوله الغنم ، كما قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان (٦) د ومن الغنم قيمة

(١) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب دييات النفس .

(٢) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب دييات النفس .

(٣ و ٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب دييات النفس الحديث ٩ و ١٠ .

(٥) ذكره في التهذيب ج ١٠ ص ١٦٢ .

(٦) الوسائل الباب - ١ - من أبواب دييات النفس الحديث ٣ .

كلّ ناب من الإبل عشرون شاة . والثاني : اختصاص ذلك بالعبد إذا قتل حرّاً كما في خبر زيد الشحام (١) عن الصادق عليه السلام .

و الأول لا يرجع إلى قول ، والثاني يمكن أن يكون ذكره جمعاً وإلاً فلا فرق في دية العمد بين كون القاتل حرّاً أو عبداً كما هو واضح .

و بذلك كلّ ظهر لك الدليل على الستة أجمع من النصوص و الفتاوى ومعقد الاجماع وإن لم تكن مجموعة جميعها في خبر واحد ، بل ليس في شيء منها التعرّف من لعدد الحلل إلاّ ما سمعته من صحيح عبدالرحمن حمّان (٢) عن ابن أبي ليلى . ولكن ضمّ بعضها إلى بعض بعد حمل « الواو » في بعضها على « أو » بقرينة غيره من الأخبار ومعقد الإجماعات يقتضي ما ذكره الأصحاب .

فوسوسة بعض متأخري المتأخّرين في ذلك في غير محلّها ، وكأنّه لم يحط بالنصوص وكلمات الأصحاب الظاهرة أيضاً في أنّها على التخيير الموافق للأصل لا التنويع . كما هو المعروف بين الأصحاب ، بل المجمع عليه من المتأخّرين ، بل عن صريح الغنية و ظاهر السرائر والمقاتيع الإجماع على ذلك ، فليس حينئذ للوليّ الامتناع من قبول أحدها مع بذله ، وإن لم يكن البازل من أهل المبدول .

نعم عن ظاهر المقنع و المقنعة و النهاية والخلاف والمبسوط والمراسم والوسيلة والقاضي أنّها على التنويع ، بل في كشف اللثام نسبته إلى عبارات كثير من الأصحاب ، لما في عدّة من الأخبار (٣) من أنّ الإبل على أهلها والبقر على أهلها وهكذا ، ولكن بقرينة غيرها من النصوص (٤) و الفتاوى يمكن حملها على إرادة التسهيل على القاتل ، كما أؤمى إليه ما سمعته من قول الباقر عليه السلام في صحيح ابن عثية (٥) ، وحينئذ تشقّ النصوص جميعاً ، بل عدم تحرير هذا الخلاف

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات النفس الحديث ٥ .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول .

(٣ و ٤) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس .

(٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات النفس الحديث ٨ .

ممن عادة ذلك ، كابن إدريس والفاضل في المختلف وغيره يشعر بعدم فهم الخلاف منهم في ذلك ، والأمر سهل إذ على تقديره واضح الضعف .

﴿ و ﴾ على كل حال فهي ﴿ تستأدى في سنة واحدة ﴾ عندنا كما في كشف اللثام ومحكي المبسوط وصحيح أبي ولاد (١) و حسنه (٢) ، بل عن غير واحد نفي الخلاف فيه ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، وهو كذلك على معنى عدم التأجيل زائداً على السنة كما تسمعه في غيرها ، خلافاً لأبي حنيفة فأجلها ثلاث سنين ، بل لعلّه كذلك أيضاً على معنى عدم وجوب المبادرة عليه إلى أدائها قبل تمام السنة ، وإن حكى عن الشيخ في الخلاف حلولها مدّعيّاً عليه إجماع الفرقة وأخبارها ، إلا أنّنا لم نجد من وافقه عليه ولا خبراً صريحاً يقتضيه ، بل ظاهر الصحيح المزبور ومعقد صريح الإجماع وظاهره ونفي الخلاف ، خلافاً ، وبه يخرج عمّا يقتضي الحلول من إطلاق النصوص ، نعم لا يجوز له تأخيرها عنها إلا مع التراضي بعقد صلح أو غيره .

ومبدء السنة مع إطلاق ثبوتها من حين التراضي لا من حين الجناية ، وإن قيل إنّه مقتضى قول أبي على بالتخير ، لكنك عرفت ضعفه في محله .

وكيف كان فهي حيث تجب ابتداءً كما في قتل الوالد الولد ونحوه ﴿ من مال الجاني ﴾ لا العاقلة ولا بيت المال ﴿ مع التراضي بالدية ﴾ على الإطلاق بلا خلاف ، كما عن الخلاف والغنية الاعتراف به ، بل ظاهرها كونه بين المسلمين كما أنّ ظاهر المحكي عن المبسوط الإجماع عليه عندنا ، مؤيداً بشهادة التبّع له ، مضافاً إلى ما في الخبرين (٣) « لا يضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً » وفي المضمّر (٤) « فإن لم يكن له مال يؤدّي سأل المسلمين حتّى يؤدّي ديته

(١ و ٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ديات النفس الحديث ١ .

(٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب العاقلة الحديث ١ و ٢ .

(٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ٥ .

على أهله ، على أن ضمان العاقلة على خلاف الأصل فيقتصر فيه على المتيقن الذي هو الخطاء المحض .

وقيد التراضي في العبارة وغيرها محمول على صورة الإطلاق وإلا ففي غيرها على حسب ما يقع من الصلح مقداراً وأجلاً ومستحقاً عليه وغير ذلك مما هو جائز بعد التراضي عليه منهما ، كما أنه في صورة وجوبها ابتداءً في قتل الوالد الولد والعاقلة المجنون وفوات المحل لا اعتبار بالتراضي ، وبذلك ونحوه صح تقديرها بما عرفت ، وإن كان المختار أن الواجب في العمد القصاص كما هو واضح ، والله العالم .

﴿ وهي ﴾ أي دية العمد ﴿ مغلطة ﴾ بالنسبة إلى دية شبه العمد والخطأ ، وإن اتحدت معها في مقدار السنة ﴿ في السن ﴾ في الإبل ﴿ والاستيفاء ﴾ إذ قد عرفت اعتبار كونها مساقاً فيها وتستأدى في سنة واحدة دونها كما ستعرف ﴿ وله أن يبذل من إبل البلد أو من غيرها أن يعطى من إبله أو إبل أدون أو أعلى إذا لم تكن مرصاً ﴾ لا تندرج في إطلاق الأدلة ﴿ وكانت بالصفة المشترطة ﴾ التي هي كونها مسنة بخلاف أجده إلا ما يحكى عن المبسوط من عدم إجزاء ما يشتريها إن كانت دون إبله ، قال : « وهكذا لو طلب الولي غير إبله وهي أعلى من إبله لم يكن له ، ولم أجد من وافقه عليه ، بل ولا ما يصلح دليلاً له يخرج به عن الأصل ، وإطلاق الأدلة ومعاقدة الجماعات الصريحة والظاهرة التي مقتضاها الاجتزاء بأي فرد منها كغيرها من أفراد الخمسة . وما في الوسيلة من اعتبار كونها سماناً جاعلاً له من التغليظ فيها ، لا أعرف له دليلاً .

﴿ وهل ﴾ يتعين على الولي أن ﴿ يقبل القيمة السوقية ﴾ عن الأصناف لو بذلها الجاني ﴿ مع وجود الإبل ﴾ مثلاً ﴿ فيه ترد ﴾ من أنها واجبة أصالة فلا ينتقل إلى القيمة إلا بالتراضي ، ومن قيام القيمة مقامها ، ﴿ والأشبه ﴾ بأصول المذهب وقواعده أنه ﴿ لا ﴾ يتعين عليه القبول كما صرح به الفاضل وولده وثاني الشهيدين وأبو العباس وغيرهم على ما حكى عن بعضهم للأصل بعد

ظهور الأدلة في وجوب أعيانها ، كما لا يجب على الجاني ذلك لو اقترحها الولي .
نعم ربما احتتمل وجوب القبول مع فقد القاتل لها لما عرفت مع أصالة
البرائة ، وهو أيضاً ضعيف ، ضرورة الانتقال حينئذ إلى غيرها من أفراد الميسورة له .
فما عن المبسوط - من أن "الذي يقتضيه مذهبنا أنه إذا كان من أهل الإبل
وبذل القيمة قيمة مثله كان له ذلك ، وإن قلنا ليس له ذلك كان أحوط . فأمّا إن
كان من أهلها فطلب الولي القيمة لم يكن له ذلك ، - واضح الضعف بعد ما عرفت
من أن مقتضى المذهب وجوبها أجمع على التخيير ، من غير فرق بين أهل الإبل
وغيرهم ، وعلى تقديره فلا دليل على إجزاء القيمة حتى مع التعذر ، والله العالم .

﴿ وكيف كان فقد ظهر لك ممّا ذكرنا من النصوص والفتاوى ومعاقد
الإجماعات الصريحة والظاهرة على التخيير المزبور أن ﴾ هذه الستة ﴿ مقادير
أصول في نفسها وليس ﴾ بعضها بدلاً عن آخر فلا يعتبر التساوى في القيمة ولا
التراضي ولا ﴾ بعضها مشروطاً بعدم بعض ﴾ حينئذ فـ ﴿ الجاني مخير في بذل
أبشها شاء ﴾ كما صرح بذلك كله غير واحد ، بل في ظاهر كشف اللثام ومحكي
المبسوط الإجماع عليه .

نعم قد سمعت ما في خبري معاوية بن وهب (١) ، والشحام (٢) وغيرهما
من أنه " إن لم يكن إبل فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم " بل في خبر
أبي بصير (٣) " دية الرجل مائة من الإبل ، فإن لم يكن فمن البقر بقيمة ذلك
وإن لم يكن فألف كبش ، إلا أن ذلك مع احتماله التقيّة ورجحان غيره عليه
من وجوه ، ليس نصّاً في البدليّة ، لاحتمال أن يراد فإن لم تؤد الإبل فكذا ،
كما أنك سمعت الكلام فيها في النصوص الأخر (٤) من أن " الإبل على أهلها

(٢١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ و ٥ .

(٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث ١٢ .

(٤) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس .

و البقر على أهلها وهكذا ، الذي عبّره واحد من قدماء الأصحاب وأن المراد منه التسهيل على القائل لثلاث يكلف تحصيل غيره .

و أمّا ما في صحيح ابن سنان (١) عن الصادق عليه السلام من قوله عليه السلام :
 « قيمة كلّ بغير مائة و عشرون درهما أو عشرة دنانير ، و من الغنم قيمة كلّ ناب من الأبل عشرون شاة » و صحيح ابن الحجّاج (٢) من قول أمير المؤمنين عليه السلام :
 « و قيمة الدنانير عشرة آلاف درهم » فهو بيان للواقع في تلك الأزمان ، أو إشارة إلى الحكمة في شروع التقادير أوّل مرّة .

ولكن عن القاضي : « فدية العمد المحض إذا كان القائل من أصحاب الذهب ألف دينار جيد ، وإن كان من أصحاب الفضة عشرة آلاف درهم جيد ، وإن كان من أصحاب الأبل فمائة مسنة ، قيمة كل واحد منها عشرة دنانير ، أو مائة مسنة من البقر إن كان من أصحاب البقر ، قيمة كل واحدة منها خمسة دنانير ، أو ألف شاة إن كان من أصحاب الغنم ، قيمة كل واحدة منها دينار واحد ، أو مائة حلة إن كان من أصحاب الحلل ، قيمة كل حلة خمسة دنانير » و ظاهره اعتبار التساوي في القيم ، إلّا أن النصوص عدا ما سمعت و الفتاوى و معقد الإجماع المحكي صريحه و ظاهره على خلافه ، بل إن كان الضابط اعتبار القيمة فلا مشاحة في العدد مع حفظ قدر القيمة و هي عشرة آلاف درهم أو ألف دينار ، ضرورة كون المدار عليها لا عليه ، وهو ممّا يمكن القطع بعدمه . و من هنا يتّجه حمله على إرادة بيان الحكمة في شرعها ابتداءً و إلّا كان واضح الفساد .

بل الظاهر عدم أجزاء التلقيق منها كما عن جماعة التصريح به ضرورة خروج الملقق عن اسم كل واحد منها ، لكن في القواعد الإشكال فيه ، ممّا عرفت ، و من ثبوت الاختيار في كل جزء فيثبت في الكل ، إذ لا فارق بين افتراقها

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديّات النفس الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديّات النفس الحديث الاول .

واجتماعها، ولكن الأخير كما ترى واضح المنع، لظهور كون التخيير بين المجموع كخصال الكفارة لا الملتق من الستة فمادون، والله العالم.

هذا كله في دية العمد بغير الصلح الذي هو على حسب ما يقع عليه. ﴿و﴾ أما ﴿دية شبه العمد﴾ فهي أيضاً الأنصاف الستة، كدية الخطاء كما صرح به غير واحد من غير نقل خلاف فيه، بل قيل قد يظهر من السرائر الإجماع، ولعله لفحوى الاجتزاء بها في العمد، إذ لا ريب في أولوية غيره منه بالاجتزاء بذلك، و لكون موضوع التخيير في جملة من النصوص الدية من غير تقييد بأحد الثلاثة.

قال الصادق عليه السلام في خبر زرارة (١): «الدية ألف دينار، أو إثنا عشر ألف درهم، أو مائة من الإبل».

و في مرسل يونس: (٢) «قالوا الدية عشرة آلاف درهم، أو ألف دينار، أو مائة من الإبل».

وقد سمعت ما في صحيح عبد الرحمن (٣) المشتمل على قضية ابن أبي ليلى. وصحيح جميل (٤) وغيرهما.

و في خبر أبي بصير (٥) قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «دية الخطاء إذا لم يرد الرجل القتل، مائة من الإبل أو عشرة آلاف من الورق، أو ألف من الشياة» وقال: «دية المغلظة التي تشبه العمد وليس بعمد أفضل من دية الخطاء بأسنان الإبل» ثلاث وثلاثون حقة ثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون نسيئة كلها ﴿طروقة﴾

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث ١٠، وفيه وفي

التهذيب ج ١٠ ص ١٦٠ عبيد الله بن زرارة عن أبي عبد الله

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث ٧.

(٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول.

(٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢.

(٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات النفس الحديث ٤.

الفصل (١) .

قال: وسألته (٢) عن الديّة ، فقال: « دية المسلم عشرة آلاف من الفضة أو ألف مثقال من الذهب أو ألف من الشاة على أسنانها أثلاثاً ومن الإبل مائة على أسنانها ، ومن البقر مائتان » .

و هو ظاهر في الاتحاد في مقدار الديّة وأنّ الاختلاف إنّما هو في مقادير الأسنان في الإبل ، وبالجملّة فالأمر مفروغ منه .

و أمّا قول أحدهما عليه السلام في صحيح عمّ وزرارة وغيرهما (٣) في الديّة ، قال : « هي مائة من الإبل و ليس فيها دنائير ولا دراهم ولا غير ذلك ، قال ابن أبي عمير : فقلت لجميل : هل للإبل أسنان معروفة ؟ فقال : نعم ثلاث و ثلاثون حقّة و ثلاث و ثلاثون جذعة و أربع و ثلاثون ثنيّة إلى بازل عامها ، كلّها خلفه إلى بازل عامها ، قال : روى ذلك بعض أصحابنا عنهما ، و زاد عليّ بن حديد في حديثه : إنّ ذلك في الخطأ ، فالمراد منه عدم زيادة دراهم أو دنائير على الإبل ، لأنّ الديّة لا تكون دراهم ولا دنائير .

وعلى كلّ حال فقد عرفت أنّ الإبل في دية العمد المسان ، وأمّا فيها ففي القواعد والتبصرة واللمعة والنافع والروضة « أنّها ثلاث و ثلاثون بنت لبون ، و ثلاث و ثلاثون حقّة ، و أربع و ثلاثون ثنيّة طروقة الفصل » . بل ربّما نسب إلى النهاية وإن كنّا لم نتحقّقه ، وإنّما المحكيّ عنها وعن الخلاف والوسيلة و المذهب أنّ

(١) هنا تمت رواية أبي بصير وقد جعل الشارح جملاً منها من المتن .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ .

(٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث السابع ، وهذا

سنده « محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن حديد و ابن أبي عمير جميعاً ، عن جميل بن دراج ، عن محمد بن مسلم و زرارة وغيرهما عن أحدهما »

الأربع والثلاثين خلفه أى حامل كما هو المشهور والتي يتبعها ولدها كما عن المبسوط ، ولا ريب في أنها غير الثنية التي هي طروقة الفحل ، بمعنى البالغة ضرب الفحل ، واحتمال إرادة ما طرقتها الفحل فحملت ، بقرينة أن الحققة ما بلغت أن يضربها الفحل ، فيتوافق الجميع كما ترى .

وعلى كل حال لم نظفر له بمستند مما وصل إلينا من النصوص ، وإن نسبته في محكي الخلاف إلى إجماع الفرقة وأخبارها ، وفي النافع « أنه أشهر الروايتين » وفي المفاتيح « أنه المشهور به روايتان » بل في المسالك والروضة « أن به رواية أبي بصير والعلاء بن الفضيل ، لكن لم نقف على شيء من ذلك ، كما اعترف به الأبي وأبو العباس والإصباحاني والمقدس الأردبيلي وفاضل الرياض وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، والموجود في خبر أبي بصير (١) ثلاث وثلاثون حققة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية كلها طروقة الفحل ، كما عن المقنعة والمراسم والغنية والاصباح ، والجذعة هي التي دخلت في الخامسة ، و بنت اللبون هي التي كمل بها سنتان ودخلت في الثالثة ، فلا يمكن إرادتها من الجذعة ، وكذا في خبر العلاء بن الفضيل (٢) ، إلا أن في آخره : « وأربع وثلاثون ثنية كلها خلفه طروقة الفحل » كذا عن الكافي والاستبصار والفقيه ، وفي التهذيب ، « أربع وثلاثون خلفه كلها طروقة الفحل » .

وفي كشف اللثام (٣) « وقوله : « كلها طروقة الفحل » أو كلها خلفه طروقة

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات النفس الحديث ١٣ والكافي ج ٧

ص ٢٨٢ والاستبصار ج ٤ ص ٢٥٨ وفي التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٧ أيضاً هكذا : « أربع وثلاثون ثنية كلها خلفه طروقة الفحل » ولكن في ج ١٠ ص ١٥٨ منه هكذا : « وأربع وثلاثون خلفه كلها طروقة الفحل » ولم نجده في الفقيه مسنداً إلى العلاء ، نعم في كلام من الصدوق هكذا : « وفي شبه العدد المنقلة ... وثلاث وثلاثون ثنية خلفه طروقة الفحل » الفقيه ج ٤ ص ١٠٨ .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٥ .

الفحل ، يحتمل أن يراد به كل من الأربع والثلاثين وأن يراد كل منهما ومما قبلها، ولعلّه المتعين فيما في التهذيب . و ظاهر طروقة الفحل فيه المعنى المعروف من بلوغها ذلك لا الحمل ، وفي النهاية والغنية والإصباح ، أنه روى ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وأربعون خلفه ، قال في النهاية : كلّها طروقة الفحل .

قلت : إلا أنه لم نجده فيما وصل إلينا من النصوص كما لم نجد عاملاً به ، بل خبر أبي بصير والعلاء غير جامعين لشرائط الحجّية ، والفتوى بمضونهما مشكل ، بعد عدم الجابر ، وإجماع الشيخ كأنه متبيّن الخلاف . وأشكل من ذلك القول الذي قد عرفت أنه لا دليل عليه من النصوص التي وصلت إلينا ، ودليل مثل ذلك منحصراً فيها ، ضرورة عدم صلاحية غيره .

﴿ و ﴾ حينئذ فالمتّجه العمل بما ﴿ في رواية ﴾ عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام التي رواها المحدثون الثلاثة (١) صحيحاً في بعض الطرق من أنها ﴿ ثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وأربعون خلفه وهي الحامل ﴾ وفاقاً للمحكي عن أبي علي والمقنع والجامع والمقتصر وظاهر الغنية والتحرير ، بل قيل إنه عمل بها في المبسوط أيضاً ، غير أنه أثبت مكان ثلاثون بنت لبون ، ثلاثون جذعة ، وإن كان ذلك كافياً في الخلاف والخروج عن الصحيح المزبور المتعين للعمل ، كما جزم به في المسالك وغيرها ، والله العالم .

﴿ وكيف كان فلا خلاف معتدّ به في أنه ﴾ يضمن هذه الدية الجاني دون العاقلة ﴿ بل عن الخلاف والتحرير وظاهر المبسوط والسرائر أوصريها الإجماع عليه للأصل وغيره ، فماعن الحلبي من أنها على العاقلة واضح الفساد .
نعم إن لم يكن عنده مال فعن النهاية والمهذب والغنية ، بل في الأخير الإجماع عليه ، « استسعى أو أمهل إلى السنة وإن مات أو هرب أخذ بها أولى الناس به ،

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٠٥ و الكافي ج ٧ ص ٢٨١ و التهذيب ج ١٠ ص ١٥٩

والاستبصار ج ٢ ص ٢٥٩ .

وإن لم يكن له أحد أخذت من بيت المال ، مع أنه لا يخلو من منع خصوصاً بالنسبة إلى أخذ أولى الناس به بها ، ولذا أنكرهما ابن إدريس ، بل قال : « إنه خلاف الإجماع ، فإنه لاضمان عليهما في الخطأ المحض » وهو كذلك للأصل وغيره ، اللهم إلا أن يقال باستفادته مما سمعته في المضمحل السابق (١) الوارد في العمد ، بناءً على أولوية المفروض منه ، مؤيداً بعدم بطلان دم المسلم وغيره مما يفهم منه الرجوع في مثله إلى بيت المال ، مع معارضة إجماع ابن إدريس بإجماع ابن زهرة ، ولعلته لذا لم يستبعده في الرياض .

لكن ذلك كله محل بحث ، خصوصاً بعد عدم ظهور الخبر المزبور في بيت المال ، وإنما هو سأل من المسلمين ليؤدّي هوديته كما هو المتعارف في زماننا . نعم قد سمعت سابقاً خبر أبي بصير (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متمتعاً ثم هرب القاتل ، فلم يقدر عليه حتى مات ، قال : إن كان له مال أخذت الدية من ماله وإلا فمن الأقرب فالأقرب ... فإنه لا يبطل (يطل) دم امرؤ مسلم ، ونحوه خبر أبي بصير (٣) عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل قتل رجلاً ثم فرّ فلم يقدر عليه حتى مات ، قال : إن كان له مال أخذ منه وإلا أخذ من الأقرب فالأقرب » ولعلته تأتي للمسألة تنمة إن شاء الله في آخر الكتاب ، والله الموفق .

﴿ و ﴾ كيف كان فقد ﴿ قال المفيد ره تستأدى في سنتين فهي إذن مخضفة عن العمد في السن ﴾ في الإبل خاصة كما عرفت ﴿ وفي الاستيفاء ﴾ كما هو المحكي عن المبسوط والمراسم والغنية والسرائر والتقني والفاضل في جملة من كتبه والشهيد وأبي العباس وغيرهم . بل نسبه غير واحد إلى الشهرة ، بل ظاهر المبسوط الإجماع عليه ، بل في الغنية نفي الخلاف فيه ، مؤيداً بأنه المناسب لكون شبهة العمد

(١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ٥ .

(٢ و ٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب العاقلة ، الحديث ١ و ٣

الذي قد عرفت أنها فيه سنة والخطأ الذي ستعرف إن شاء الله أنها فيه ثلاث سنين .
وأما احتمال أنها أقل من سنة فمقطوع بعدده ، ولو بملاحظة أغلبية العمد منه ،
كما أنها لا تزيد على الثلاثة قطعاً لمعلومية سهولة الخطاء بالنسبة إليه ، فهي ما بين
السنة إلى الثلاث ، وربما يشهد للثاني ، ما في خبر أبي بصير (١) السابق الظاهر في
اختصاص غلظتها بالنسبة إلى الخطأ بأسنان الإبل دون غيرها .

ولكن الشهرة المزبورة المعتضدة بنفي الخلاف وظهور الإجماع المزبور عينته
في السنين ولا بأس به ، وأما ما عن ابن حمزة من أنها تؤدي في سنة إن كان موسراً ،
وإلا في سنتين ، فلم نعرف له موافقاً ولا دليلاً ، والله العالم .

﴿ ولو اختلف ﴾ (٢) أي الولي ومن عليه الدية ﴿ في الحوامل ﴾ بناءً
على المختار ، أو حيث نعتبر حوامل (ملا) ﴿ رجع إلى أهل المعرفة ﴾ والأولى اعتبار
العدالة والتعدد ، ﴿ ولو تبين الغلط ﴾ بعد ذلك ﴿ لزم الاستدراك ﴾ لظهور عدم
وصول الحق ، ﴿ و ﴾ كذا أيضاً ﴿ لو أزلقت بعد الحاضار قبل التسليم لزم
الإبدال و ﴾ هو واضح .

نعم لو كان الإزلاق ﴿ بعد القبض لا يلزم ﴾ الإبدال ، لأن الواجب إقباض
الحوامل وقد حصل ، لا الولادة .

ولو اختلف الولي والدافع بعد القبض ، فقال : لم تكن حوامل وقد أضمت
أجوافها ، فقال الغريم : بل ولدت عندك ، فعن التحرير « إن قبضها بقول أهل الخبرة
فالقول قول الغريم ، عملاً بظاهر إصابتهم ، وإن قبضها بغير قولهم ، فالقول قول
الولي عملاً بأصل عدم الحمل » .

وفيه أن المتبجح العمل بالأخير على كل حال لعدم ثبوت حجية الظاهر
المزبور .

هذا كله في أسنان الإبل ، أما غيرها فهي متساوية في دية العمد والخطأ ، لكن

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات النفس الحدية : ٢ .

(٢) كذا في الشرائع ولكن في الأصل « و لو اختلفا » .

قد سمعت ما في خبر أبي بصير (١) عن الصادق عليه السلام : « أو ألف من الشاة على أسنانها أثلاثاً ومن الأبل مائة على أسنانها » إلا أنني لم أجد عاملاً به ، فيمكن حمله على إرادة أي شيء كان . وربما احتمل رجوع ضمير أسنانها إلى الأبل ، أي الألف من الشاة يوافق أسنان الأبل أثلاثاً في القيمة غالباً . وفيما حضري من نسخة للتهذيب معتبرة : « أو ألف من الشاة على أسنانها أثلاثاً من الأبل قيمة على أسنانها » والظاهر أنه تصحيف وإلا فالموجود في أكثر النسخ « مائة على أسنانها » وعلى كل حال فهو غير واضح الوجه .

﴿ و ﴾ أمّا ﴿ دية الخطاء المحض ﴾ فالأكثر كما في كشف اللثام ، وعن غيره ، بل المشهور ، بل عليه عامة المتأخرين ، على أنها ﴿ عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة ﴾ لخبر عبدالله بن سنان (٢) الذي رواه المحمّدون الثلاثة صحيحاً في بعض الطرق عن الصادق عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام الذي تقدم بعضه في دية شبيه العمدة ، قال : « والخطأ يكون فيه ثلاثون حقة ، وثلاثون ابنة لبون ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن لبون ذكر » الحديث .

﴿ و ﴾ لكن ﴿ في رواية ﴾ العلاء بن الفضيل عنه عليه السلام التي في طريقها العبيدي عن يونس عن محمد بن سنان (٣) ﴿ خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ﴾ إلا أننا لم نجد عاملاً بها عدا ما يحكى عن ابن حمزة ، نعم عن الخلاف إجماع الفرق على العمل بالروايتين ، وإن كنا لم نتحققه بالنسبة إلى هذه الرواية ، فهو حينئذ شاذ قاصر عن إثبات التخير به بينه وبين ما في الصحيح السابق من وجوه .

وأما ما عن المبسوط والسرائر - عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن لبون

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب دييات النفس الحديث الثاني و التهذيب

ج ١٠ ص ١٥٨ وفيه « ومن الأبل مائة فانها على أسنانها » .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب دييات النفس الحديث الاول .

(٣) التهذيب ج ١٠ ص ١٥٨ .

وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة - فلم تجدله شاهداً فيما وصل إلينا من النصوص .

كما لم نجد عاملاً بما سمعته في ذيل صحيح زرارة وعبد بن مسلم ، من خبر علي بن حديد (١) في الخطأ ، فتعيين العمل حينئذ بما سمعته من المشهور هنا ، وإن أعرضوا عن الصحيح المزبور في دية العمد ، والله العالم .

﴿ تستأدى ﴾ دية الخطاء ﴿ في ثلاث سنين ﴾ في كل سنة ثلثها بلاخلاف أجده فيه بل عن المذهب وغيره الإجماع عليه بل عن الخلاف اتفاقاً متأبلاً من الأمة ، وخلاف ربيعة لا يعتد به ، (٢) وعن الغنية « بلاخلاف إلا من ربيعة فإنه قال في خمس » وقال الصادق عليه السلام في صحيح أبي ولاد ، (٣) « كان علي عليه السلام يقول : تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين وتستأدى دية العمد في سنة » فالحكم حينئذ مفروغ منه ﴿ سواء كانت الدية قامة ﴾ كدية المسلم الحر ﴿ أو ناقصة ﴾ كدية المرأة وغيرها مما استعرف إن شاء الله ، لصدق الدية على الجميع ، بل في المتن والقواعد ومحكي المبسوط والمذهب ﴿ أو دية طرف ﴾ بل في كشف اللثام « لعموم الدليل والفتاوى » ، قلت : ولكن حكى عن الفاضل الخلاف فيه ولعله لأصالة الحلول بعد دعوى انسياق الصحيح المزبور وغيره إلى دية النفس وإن كان فيه منع خصوصاً بعد تصريح من عرفت وظهور غيره ، إلا أن الظاهر كون الأجل المزبور متمماً لها فيلحقه التوزيع أيضاً بتوزيعها .

وحينئذ فالطرف إن كانت دية قدر الثلث أخذ في سنة واحدة في الخطأ وإن كان أزيد حل الثلث بانسلاخ الحول ، وحل الزائد عند انسلاخ الثاني إن كان ثلثاً آخر فمادون ، وإن كان أكثر ، حل الثلث عند انسلاخ الثاني والزائد عند انسلاخ الثالث .

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات النفس الحديث ٧ .

(٢) الخلاف ج ٢ ص ٣٠٠ .

(٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول .

وإن تعدد الجاني والمجنى عليه حل عند كل حول ثلث .

وإن قلع عينيه وقطع يديه ورجليه حل له ثلث لكل جناية .

وكذا الكلام في الطرف ، لو قطع عمداً أو شبه عمد بالنسبة إلى أجهلها ، نعم قديقال بالحلول فيما ليس له مقدار من الجراح مع احتمال إلحاقه بالدية المقدرة بعد ملاحظة النسبة .

وأما الجناية على العبد فيحتمل أيضاً جريان حكم الدية عليها وإن كانت هي قيمة ، ويحتمل كونه كالأموال . وأما العكس فالظاهر الحلول فيما يتعلق منها برقبته ، نعم لو أراد المولى فداءه أمكن ملاحظة التأجيل ، والله العالم . وكيف كان ﴿ في مخففة في السن ﴾ في الإبل خاصة ﴿ و ﴾ في الصفة ﴿ بالنسبة إلى شبه العمد فلا يعتبر في شيء منها أن تكون خلفه كما صرح به في الوسيلة ، إلا أن المصنف لم يعتبر فيها ذلك كما عرفت ، وإنما ذكره رواية . ﴿ ويمكن أن يكون ذلك بناءً عليها كما ذكر مسألة الاختلاف ﴿ في الاستيفاء ﴾ بالنسبة إليهما معاً .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ هي على العاقلة ﴾ بخلاف أجده بيننا بل وبين غيرنا فيه كما اعترف به بعضهم إلا من الأصم منهم الذي لا يعتد بخلافه ، وكذا الخوارج ، بل عن الخلاف دعوى إجماع الأمة عليه ، قال : « و خلاف الأصم لا يعتد به » (١) كل ذلك مضافاً إلى النصوص (٢) التي إن لم تكن متواترة فلا ريب في القطع بذلك منها ، ولا ترجع العاقلة بذلك على القائل ، لأنه لا يضمن الجاني منها شيئاً ﴿ للأصل وغيره ، خلافاً للمحكي عن المفيد وسلاور ، فحكما بالرجوع ولا تجد لهما دليلاً ، بل في السرائر إجماع الأمة على خلافهما ، وإن أنكر عليه الفاضل في المختلف وادّعى أنه جهل منه في تخطئة الشيخ الأعظم الذي

(١) الخلاف ج ٢ ص ٤٠٠ .

(٢) راجع الوسائل أبواب العاقلة من كتاب الدييات .

هو الأصل في إفشاء المذهب وتقريره ، لكن ذلك كما ترى لا يصلح دليلاً ، نعم يأتي إن شاء الله ، إن العاقلة إذا فقدت أو كانوا فقراء كانت في مال القاتل كما نص عليه هنا في كشف اللثام .

﴿ ولو قتل في الشهر الحرام ﴾ رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، ﴿ ألزم دية وثلاثاً من أيّ الأجناس كان تغليظاً ﴾ بلا خلاف أجده بل الإجماع بقسميه عليه ، بل المحكيّ منهما صريحاً فضلاً عن الظاهر مستفيض أو متواتر ، بل في المسالك « أن به نصوصاً كثيرة » ، وفي محكيّ الخلاف نسبته إلى إجماع الفرقة وأخبارها ، وإن كنّا لم نعثر إلا على خبر كليب الأسدي (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل في الشهر الحرام ما ديته ؟ قال : دية وثلاث » وخبره الآخر (٢) « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلاث » الحديث ، اللهم إلا أن يكون قراء (٣) ما سمعه من النصوص (٤) الآية في الحرم ، بلفظ الجمع على إرادة الأشهر الحرم ، بل ربما كان ذلك عذراً للمصنّف وغيره ممن أفكر وجود دليل على إلحاق الحرم بالشهر الحرام ، فأنته من المستبعد عدم رؤيتهم للنصوص المزبورة مع وجودها في المجامع العظام ، وعلى كل حال فقيهما الكفاية لا يثبت مثله بعدما عرفت ، والله العالم .

﴿ وهل يلزم مثل ذلك في حرم مكة ﴾ زاده الله شرفاً ؟ ففي المتن ﴿ قال الشيخان ﴾ أي في المقنعة والمبسوط والخلاف والنهاية على ما حكى عن بعضها : ﴿ نعم ﴾ يلزم مثل ذلك ، وظاهره التوقف بل هو صريحه في النكت ، قال : « ونحن نطالب الشيخين بدليل ذلك » وكذا النافع وتبعه على ذلك الفاضل في التحرير وأبو العباس والمقداد والشهيدان والكاشاني على ما حكى عن بعضهم ، مع اعتراف أكثرهم

(١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ديّات النفس الحديث الاول .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢١٥ .

(٣) قرأه بالثنية . (ن ل) .

(٤) راجع الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ديّات النفس .

بعدم النص عليه .

نعم قال الكر كي في حاشية الكتاب بعد حكاية ذلك عن الشيخين والاعتراف بعدم النص : « وكفى بهما متبعا ، إلا أن ذلك كله في غير محله إنهو - مع أنه مذهب بني حمزة وزهرة وإدريس والفاضل في القواعد والإرشاد والشهيد في اللمعة أيضاً ، بل مذهب الأكثر كما في كشف اللثام ، بل المشهور كما في مجمع البرهان ، بل في ظاهر المحكي عن موضعين من المبسوط والسرائر وغاية المراد ، وكذا الغنية ، الإجماع عليه ، بل في محكي الخلاف عليه إجماع الفرقة وأخبارها - يدل عليه صحيح زرارة (١) المروى في الكافي والفقيه « قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل قتل رجلاً في الحرم ، قال : عليه دية وثلث » وخبره الآخر (٢) المروى في التهذيب « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل قتل رجلاً في الحرم ، قال عليه : دية وثلث » .

فلواجه حينئذ للتوقف في المسألة خصوصاً بعد التأييد بالاشتراك في الحرمة وتقليظ قتل الصيد فيه ، المناسب لتعليظ غيره ، بعد الاعتضاد بما عرفت ، سيما الأخبار المرسلة في الخلاف .

نعم قد عرفت احتمال قراءة الخبرين الحرّم بلفظ الجمع على أن يكون صفة للأشهر الحرم ، وقد حضرني نسخة من الكافي معتبرة جداً وقد عرّب فيها « الحرّم » بضمين . وربما يؤكد ذلك تنمة الخبر المزبور « قال ويصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرّم ، ويعتق رقبة ويطعم ستين مسكيناً ، قال : قلت : يدخل في هذا شيء ؟ قال : وما يدخل ؟ قلت : العيدان وأيام التشريق ، قال : يصومه فإثمه حق لزمه ، ومن المعلوم أن ذلك كفارة القاتل في الشهر الحرام بناءً على القول به لا الحرم ،

(١) النافي ج ٤ ص ١٢٠ والفقيه ج ٤ ص ١١٠ ولكن فيه عن أبي عبدالله

عليه السلام ، الوسائل الباب - ٨ - من أبواب بقية الصوم الواجب الحديث ٢ .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢١٦ ، الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ديات النفس

الحديث ٣ .

وإن كان الخبر المزبور فيه إشكال بدخول العيدين مع أنه ليس إلا عيد واحد في الأشهر الحرم كما أوضح عنه صحيح زرارة الآخر (١) قال : سألته عن رجل قتل رجلاً خطأً في الشهر الحرام ، قال : تغلظ عليه الدية وعليه عتق رقبة أو صيام شهرين من أشهر الحرم ، قلت : فإنه يدخل في هذا شيء ؟ فقال : وما هو ؟ قلت : يوم العيد وأيام التشريق ، قال : يصومه فإنه حق لزمه ، والله العالم .

نعم قال في كشف اللثام : « الظاهر اختصاص ذلك بالعمد كما تشعر به عبارة النهاية وتعليل الأصحاب بالانتهاك ، ويدل عليه الأصل فيقتصر في خلافه على اليقين » .

قلت : هو وإن كان صريح الوسيلة أيضاً لكن المحكي عن صريح المبسوط والسرائر العموم ، بل هو ظاهر الغنية ، بل قيل هو ظاهر المقنعة وما تأخر عنها ، بل ظاهر السرائر وكذا المبسوط والغنية الاجماع عليه . بل قيل : إن العموم اللغوي في بعض النصوص السابقة يقطع الأصل ، والتعليل يدفعه التصريح والإطلاق الذي هو كالتصريح بمعونة السياق ، مع احتمال كونه لبعض الأفراد خصوصاً بعد كون العنوان بمن قتل ونحوه ، بل لعل القاتل خطأً منتهاك أيضاً وإن لم يكن آنماً ، ولذا وجبت عليه الكفارة ، ولعلّه لذا مال في الرياض إليه ، بل حكى فيه عن بعض متأخري المتأخرين ذلك ، مدّعياً عليه النص والاجماع .

قلت : لعل مراده من النص ما سمعته في صحيح زرارة (٢) المصرح فيه بالخطأ ، وإلا فلا صراحة في غيره من النصوص ، ضرورة ظهور ذكر كفارة العمد فيه ، مضافاً إلى ظهور « قتل » في قصد القتل الذي لا يشمل الخطأ كما في كل فعل جعل عنواناً للحكم الشرعي ، وحينئذ فعموم « من » لا يجدي بعد ظهور مدخولها في ذلك ، إذ هو على حسبه ، فالأصل حينئذ بحاله .

نعم الظاهر عدم الاختصاص بقتل المسلم ، لعموم النص والفتوى ومعاقده

الاجتماعات ، وإن احتمله بعض الناس . ولا يقتل الكبير والعاقل ولا غيرهم ، فتغليظ الدية بقتل الجميع ، وإن لم يكن قصاص بقتل العاقل المجنون ، وكذا لو قتل الوالد الولد ، بل لا فرق أيضاً بين سليم الأعضاء ومفقودها كما صرح به في القواعد وغيرها للعمومات ، نعم قد سمعت خبر سورة بن كليب (١) عن الصادق عليه السلام في أقطع اليد إذا قتل فلاحظ وتأمل .

هذا ولا يبعد إلحاق المراقدة المنوطة بذلك في التغليظ كما هو محتمل النهاية ، بل فهمه منها غير واحد ، وإن أنكره ابن إدريس حاملاً لعبارة الشيخ على غيره لعدم الدليل على ذلك من كتاب أوسنة أو إجماع . لكن فيه أن من المعلوم كون التغليظ المزبور لانتهاك الحرمة التي هي فيها أشد في الحرم قطعاً ، ولذا حكى عن المقداد ذلك مستدلّاً به بالتنقيح ، وأن المنقح له العقل والألوية العرفية ، لأن مراقدهم أفضل من مكة ، فيكون أفضل من الحرم . قلت : وهو كذلك كما لا يخفى على من لاحظ ماورد في ذلك (٢) وخصوصاً مرقد النبي صلى الله عليه وآله ومشهد أمير المؤمنين عليه السلام والحائر . وعلى كل حال فالزائد لولي المقتول كما هو الظاهر من إطلاق النص والفتوى ، بل هو كصريح الأخير ، نحو قوله في الخبر الأول ، وإن كان السبب في ذلك انتهاك حرمة الزمان والمكان .

ولو اجتمع سبباً للتغليظ فالوجه تعدد الثلث لقاعدة عدم التداخل القاطعة لأصل البرائة ، خلافاً لبعض ، منهم الشهيد الثاني ، ترجيحاً لأصل البرائة عليها وهو في غير محله .

نعم ظاهر النص والفتوى وغيرهما ، أن الزيادة المزبورة حيث تؤخذ الدية دون ما إذا اقتصر ، فما عن ثاني الشهيد من وجوبها معه أيضاً للتغليظ غير

(١) يعنى في كتاب القصاص راجع الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب القصاص

في النفس الحديث الاول .

(٢) راجع الوسائل أبواب المزار .

واضح الوجه .

كما أن ظاهرهما اختصاص ذلك في القتل، ولذا قال المصنف : ﴿ ولا يعرف (١) التغليب في الأطراف ﴾ لأنه لم يذكر أصحابنا كما عن المبسوط والسرائر ، بل عن الأخير زيادة « دون قطع الأطراف عندنا » بل في المسالك « لا قائل به من أصحابنا » ولا في قتل الأقارب للأصل و عدم الدليل ، وبه صرح الفاضل وغيره .

نعم هو مناسب لمذاق العامة القائلين بالقياس والاستحسان ، كما يحكى عن بعضهم القول به فيها ، كما عن آخر التغليب للقراءة أيضاً ، (٢) وفي اشتراط المحرمية لهم وجهان ، وعن الشافعي منهم اختصاص التغليب بأسنان الإبل ، والجميع كما ترى .

﴿ فرع : ﴾

﴿ لورمي ﴾ وهو ﴿ في الحل ﴾ بسهم مثلاً ﴿ إلى ﴾ من هو في ﴿ الحرم فقتل فيه لزمه التغليب ﴾ كما صرح به الفاضل وغيره لصدق القتل فيه وإن خرج السبب ﴿ وهل يغلظ مع العكس فيه تردد ﴾ من الأصل وعدم صدق القتل في الحرم ، ومن حصول سببه في الحرم فهو كمن قتل فيه ، ولذا تلزم الكفارة من رمى فيه صيداً في الحل ، بل هو المناسب للتغليب في الحرم وخصوصاً في الإنسان الذي هو أعظم حرمة من الصيد المأخوذ قتله بالأصل . ولكن لا ريب في أن الأقوى الأول بعد عدم هذه الاعتبارات في قطع الأصل الشرعي ، بل قد يحتمل ذلك في

(١) في الشرائع : ولا يعرف .

(٢) قال في بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٥٥ : « واختلفوا في تغليب الدية في

الشهر الحرام والبلد الحرام . . وقال الشافعي : تغلب فيهما في النفس وفي الجراح . وكذلك

عند الشافعي من قتل ذا رحم محرم ... »

الأوّل أيضاً ، وإن كان ظاهر المصنّف والفاضل وغيرهما اختصاص التردّد في الثاني ، لا مكان دعوى استيفاء الظرفيّة من النصّ ، والله العالم .

﴿ ولا يقتصر من الملتجئ إلى الحرم فيه ﴾ بعد أن قتل خارجه ثمّ استجار به ﴿ و ﴾ لكن ﴿ يضيق عليه في المطعم والمشرب حتّى يخرج ﴾ منه بلاخلاف أجده في أصل الحكم كما اعترف به في المسالك ، بل في التنقيح ومحكي الخلاف وظاهر المبسوط الإجماع عليه ، لعموم آيات الأمان (١) ولفحوى قول الصادق عليه السلام في صحيح هشام (٢) د في الرجل يجنى في غير الحرم ثمّ يلجأ إلى الحرم ، قال : لا يقام عليه الحد ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم ولا يبايع ، فاذا فعل ذلك به يوشك أن يخرج فيقام عليه الحد وإن جنى في الحرم جناية أقيم عليه الحد فإنه لم ير للمحرم حرمة ، ولو للاجماع المزبور على عدم الفرق بين الحد والقصاص .

﴿ و ﴾ منه يعلم الوجه فيما ذكره المصنّف وغيره من أنّه ﴿ لو جنى في الحرم اقتصر منه ﴾ فيه ﴿ لانتهاكه الحرمة ﴾ بل لاخلاف أجده فيه كما اعترف به في الرياض ، فيبقى حينئذ عموم أدلّة القصاص والحدود بحالها سليمة عن المعارض .

﴿ وهل يلزم مثل ذلك في مشاهد الأئمة عليهم السلام ﴾ فضلاً عن النبي صلى الله عليه وآله ﴿ قال به في ﴾ المقنعة والمهذب ﴿ والنهاية ﴾ والسرائر و حدود التحرير وغيرها ، واستحسنه المصنّف في النكت ، ولعلّه لمعلومية زيادة شرفها على الحرم . ولذا اقال في التنقيح بعد أن حكى عن الشيخين ذلك : « وهو قريب أمّا أولاً فلما ورد عنهم عليه السلام أن بيوتنا مساجد (٣) ، وأمّا ثانياً فلما تواتر من رفع العذاب الأخرى عن من

(١) سورة آل عمران : ٣ - الآية ٩٧ وغيرها .

(٢) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب مقدمات الحدود وأحكامها العامة الحديث

الاول .

(٣) راجع الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الجناية .

يدفن بها (١) والعذاب الدنيوي أولى ، وأما ثالثاً فلأنّ ذلك مناسب لوجوب تعظيمها واستحباب المجاورة بها والقصد إليها ، (٢) بل عن ظاهر التحرير أنّ المشهد البلد ، فضلاً عن الصحن الشريف والروضة المنوّرة ، بل لا يخفى على من أحاط خبراً بما ورد (٣) في الحائر وحرمة وأثمة أربعة فراسخ بل أزيد وغير ذلك مما جاء في قبر النبي ﷺ وأمير المؤمنين ﷺ وغيره من الأئمة ﷺ زيادة تعظيمها ، ولكن مع ذلك قد تشعر عبارة المصنّف بل صريح غيره بالتوقّف بل المنع ، وهو لا يخلو من جرأة ، والله العالم .

﴿ وكيف كان فلا خلاف ولا إشكال نصّاً وفتوى في أنّ ﴾ دية المرأة ﴿ الحرّة المسلمة صغيرة كانت أو كبيرة ، عاقلة أو مجنونة ، سليمة الأعضاء أو غير سليمتها ، ﴾ على النصف من جميع الأجناس ﴿ المذكورة في العمد وشبهه والخطأ ، بل الإجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منهما مستفيض أومتواتر كالنصوص (٤) ، بل هو كذلك من المسلمين كافة إلا من ابن عليه والأصم ، فقلا هي كالرجل ، وقد سبقهما الإجماع ولحقهما ، بل لم يعتد بخلافهما من حكي إجماع الأئمة غير مشير إليهما ، ولا بأس به . حينئذ فمن الإبل خمسون ، ومن الدينار خمسمائة وهكذا كما هو واضح .

وكذا الجراحات والأطراف منها على النصف من الرجل مالم تقصر ديتها عن ثلث دية الرجل ، فإن قصرت دية الجناية جراحة أو طرفاً عن الثلث تساوي قصاصاً

(١) راجع الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الدفن و مستدرك الوسائل

ج ١ ص ١٢١ .

(٢) التقيح للفاضل المقداد ، كتاب القصاص ص ٨١٥ من نسخة مخطوطة منه

عندنا .

(٣) راجع الوسائل أبواب المزار وكامل الزيارات .

(٤) راجع الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ديات النفس .

(جواهر الكلام - ج ٢)

ودية كما مرّ الكلام فيه مفصلاً .

ولا تلحق بها الخنثى المشكل في ذلك ، للأصل وغيره ، وإن احتمل ، وديتها ثلاثة أرباع دية الرجل على ما صرح به بعضهم .

وجميع فرق الإسلام المحققة والمبطلّة متساوية في الدّية ، وإن لم تكن غير المحققة منهم كفّاراً في الآخرة (١) إجراءً لهم مجرى المسلمين كإجراء حكم الإسلام على المنافقين استدراجاً لهم ومصلحة للمؤمنين ما لم يجحدوا ما هو معلوم الثبوت من دين النبي ﷺ كالغلاة والنواصب ومن أنكر ما اعترف بشبوته في دينه ﷺ ، فإنّهم كفّار ، كلّ ذلك لعموم الأدلة ، بل في كشف اللثام الاتفاق على التساوي في الدّية ، وإن كان قد يشكّل بأنّ المتّجه سقوطها على القول بكفرهم في الدنيا حتّى دية الذمّي ضرورة عدم كونهم منهم ، والله العالم .

﴿ ودية ولد الزنا إذا أظهر الإسلام دية المسلم ﴾ بلاخلاف أجده بين من تأخّر عن المصنّف ، بل عن بعض نسبه إلى الأكثر على الإطلاق ، وآخر إلى المشهور ، وثالث إلى جمهور الأصحاب ، لثبوت إسلامه باظهاره الإسلام الذي من ضرورة المذهب ، بل الدين ، وجوب قبوله ممّن يحصل منه ما لم يعلم خلافه ، فيندرج حينئذ بذلك في المسلمين والمؤمنين في الدّيات وغيرها إلّا ما ثبت خروجه من أحكامهم .

نعم إذا لم يصف الإسلام أو كان غير بالغ ولم يسبه مسلم أو لم نقل بتبعيته له فيه ، يتّجه عدم الدّية له ، للأصل بعد عدم الإسلام فعلاً ولا شرعاً حتّى دية الذمّي ، ضرورة عدم كونه منه .

ودعوى - كونه بحكم المسلم لقوله ﷺ : « كلّ مولود يولد على

(١) قال في كشف اللثام : « وجميع فرق الإسلام المحققة والمبطلّة متساوية في

الدية اتفاقاً وإن لم يكن غير المحققة منهم كفّاراً في الحقيقة .. فإنهم كفّار ... »

أ - ل : الظاهر زيادة الواو في قوله وقول شارحنا : « وإن لم يكن » فراجع .

الفطرة» (١) كما في كشف اللثام - يدفعها عدم ثبوت العمل به على الوجه المزبور من الأصحاب وإلا لاقتضى إسلام ولد الزنا من الكافرين ، وهو معلوم العدم ، ولا يبعد كون المراد أنه خلق على اختيار الإسلام لو ترك نفسه ، لا أن المراد أنه مسلم فعلاً ، بل يمكن دعوى القطع بذلك خصوصاً بعد ملاحظة قوله « حتى » وغيره .

كدعوى ثبوت الديية المزبورة لكل نفس مالم تكن كافرة ، ضرورة اتفاق النص والفتوى على أنها دية المسلم ، ولعله لذا قيد المصنف وغيره بما إذا أظهر الإسلام ولعل من أطلق يريد ذلك أيضاً ، ومن هنا يظهر لك النظر فيما في كشف اللثام من « أنه لافرق على القولين أي قول المشهور وقول المرتضى بين البالغ منه وغيره ، فإن الطفل لا يتبع والده إلا أن يسببه مسلم وقلنا بتبعيته له . وعلى المختار الوجه أيضاً ذلك فانه وإن لم يتبع أحداً إلا أن كل مولود يولد على الفطرة ، وإن وافقه عليه بعض من تأخر عنه .

بل وما في المحكي من حواشي الشهيد « من أن المنقول أنه إن أظهر الإسلام فديته دية مسلم وإلا فدية ذمّي ، قال : وهو جمع بين القولين ، وأشار إليه المصنف بقوله : « إن أظهر الإسلام » ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كيف كان فقد ﴿ قيل ﴾ والقائل الصدوق والمرضى ديته : ﴿ دية الذمّي ﴾ ثمانمائة درهم .

بل قال السيد : « والحجة بعد الإجماع المتردد ، أننا قد بينا أن مذهب الطائفة أن ولد الزنا لا يكون قط طاهراً ولا مؤمناً بإيثاره واختياره وإن أظهر الإيمان وهم على ذلك قاطعون وبه عاملون ، فإذا كانت هذه صورته عندهم فيجب

(١) قال في سفينة البحار ج ٢ ص ٣٧٣ : « قال النبي صلى الله عليه وآله : كل

مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه ، ولكن في الوسائل ج ١١ ص ٩٦ هكذا : « عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : ما من مولود يولد الا على الفطرة فأبواه اللذان يهودانه وينصرانه ويمجسانه ... »

أن تكون دية الكفار من أهل الذمة للحوقه في الباطن بهم . قال : فان قيل : كيف يجوز أن يقطع على مكلف أنه من أهل النار وفي ذلك منافاة للتكليف ، ولد الزنا إذا علم أنه مخلوق من نطفة الزاني فقد قطع على أنه من أهل النار ، فكيف يصح تكليفه ؟ قلنا : لاسبيل لأحد في القطع على أنه مخلوق من نطفة الزنا لأنه يجوز أن يكون هناك عقد ، أو شبهة عقد ، أو أمر يخرج به عن أن يكون زانياً فلا يقطع أحد على أنه على الحقيقة ولد زنا ، فأما غيره فإنه إذا علم أن أمته وقع عليها هذا الوطى (١) من غير عقد ولا ملك يمين ولا شبهة فالظاهر في الولد أنه ولد الزنا والدية معمول فيها على ظاهر الأمور دون باطنها ، (٢) .

و قال ابن إدريس : « ولم أجد لباقي أصحابنا فيه قولاً فأحكيه ، والذي تقتضيه الأدلة التوقف في ذلك ، وأن لا دية له لأن الأصل براءة الذمة » (٣) .

قلت : وهو كذلك على ما اعترف به غيره عدا ما سمعته من الصدوق ، ومنه يعلم حينئذ ما في إجماع السيد المزبور بعد الإغضاء عما ذكره من تفريع وجوب دية الذمّي على كونه كافراً ، ضرورة عدم اقتضاء ذلك كونه ذمّياً كما اعترف به ابن إدريس وغيره ، بل وبعد الإغضاء عما في جوابه عما سأله به نفسه ، فإنه لا يرجع إلى حاصل ، فتأمل .

نعم قد يستدل له بمرسل جعفر بن بشير (٤) « قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية ولد الزنا قال ثمانمائة درهم مثل دية اليهودي والنصراني والمجوسي » ومرسل

(١) الوطى (ن ل) .

(٢) الانتصار ، كتاب الحدود والديات وما يتصل بذلك .

(٣) السرائر كتاب الحدود ص ٨ قال فيه : « ودية ولد الزنا مثل دية اليهودي على ما ذهب إليه السيد المرتضى رضي الله عنه ولم أجد لباقي ... » فما في بعض النسخ « ولم أجد لنا في ... » تصحيف .

(٤) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ - .

عبدالرحمن بن عبدالحميد (١) « قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام : دية ولد الزنا دية اليهودي ثمانمائة درهم » ، وخبر إبراهيم بن عبدالحميد عن جعفر عليه السلام (٢) « قال : قال : دية ولد الزنا دية الذمّي ثمانمائة درهم » .
 مؤيّدته بما ورد من النصوص (٣) في المنع من غسالة الحمام ، معلّلة « بأنّه يغتسل فيه اليهودي والنصراني وولد الزنا » حيث ساقه مساق أهل النار .

إلا أنّها جميعها ضعيفة ، كما أشار إليه المصنّف بقوله : ﴿ وفي مستند ذلك ضعف ﴾ ولا جابر لها بعد تبيين حال الإجماع المحكيّ بما عرفت ، كي تصلح للخروج بها عمّا دلّ على دية المسلم ، بناءً على إسلامه بما يظهره . والتأييد بما في النصوص المزبورة مبنيّ على كفره وإن أظهر الإسلام ، وهو ممنوع .
 وأطرف شيء ما في الرياض ، من أنّ « قول السيّد ليس بذلك البعيد للأصل مع عدم معلومية دخول ولد الزنا في إطلاق أخبار الديّات ، حتّى ما ذكر فيه لفظ المؤمن والمسلم ، لإطلاقهما الغير المعلوم الانصراف إلى نحوه من حيث عدم تبادره منه مع انسياق سياقه إلى بيان مقدار الديّات وغيره ممّا لا يتعلّق بماتحن فيه فيصير بالنسبة إليه كالمجمل الذي لا يمكن التمسك به ، وكذا شمول ما دلّ على جريان أحكام الإسلام على مظهره لنحو ماتحن فيه ليس بمقطوع به ، فلا يخرج عن مقضى الأصل بمثله ، وإدّما خرج عنه بالنسبة إلى دية الذمّي لفحوى ما دلّ على ثبوتها به مع شرفه بإسلامه الظاهري وليس وجوده كعدمه بالقطع حتّى يلحق بالحربي ، ويمكن أن يجعل ما ذكرناه جابراً للنصوص والإجماع المحكيّ مع تأييد الأخير بعدم ظهور مخالف فيه من القدماء عدا الحلّي المتأخّر عن حاكمه ، وأمّا الشهرة ، فإنّما هي من زمن المحقق ومن بعده » (٤) .

(١ و ٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب ديّات النفس الحديث ١ و ٣ .

(٣) راجع الوسائل الباب - ١١ - أبواب الماء المضاف .

(٤) رياض المسائل ج ٢ ص ٥٩٤ .

إذ هو كما ترى من غرائب الكلام ، إن أراد ذلك بعد تسليم كونه مسلماً وجريان أحكام الإسلام والإيمان في غير الدية عليه ، ضرورة أن المرتضى لا يرضى بذلك إذ ما ذكره مبنى على كفره ، وإن أراد بما ذكره موافقة المرتضى على كونه كافراً فهو مع منافاته لجملة ما سمعت من كلماته واضح الفساد أيضاً .

وكذا ما ذكره فيه فمن اعتبار سند الخبر الأول (١) بأنه صحيح إلى جعفر وهو ثقة والإرسال بعده لعلّه غير ضائر لقول النجاشي (٢) : « يروى عن الثقات ورووا عنه » قاله في مدحه ولا يكون ذلك إلا بتقدير عدم روايته عن الضعفاء وإلا فالرواية عن الثقة وغيره ليس بمدح كما لا يخفى ، (٣) إذ هو كما ترى .

وأغرب من ذلك كله استدلاله بصحيح ابن سنان (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام « قال سألته فقلت له : جعلت فداك كم دية ولد الزنا ؟ قال : يعطى الذي أنفق عليه ما أنفق عليه » .

قال في الرياض : « وهو ظاهر في ثبوت الدية لا كما ذكره الحلّي ، وأنها ما أنفق عليه ، وهو يشمل ما قصر عن دية الحر المسلم بل والذمّي أيضاً بل لعلّه ظاهر فيه ، إلا أن الأمر الخارج بالاجماع كخروج ما زاد عنه أيضاً فتعين الثمانمائة جداً مع أن العدول بذلك الجواب عن لزوم دية الحر المسلم كالصريح ، بل لعلّه صريح في عدم لزومها ، فيضعف ما عليه المشهور جداً ويتعين قول السيد

(١) يعنى مرسل جعفر بن بشر المتقدم آنفاً .

(٢) رجال النجاشي ص ٩٢ .

(٣) رياض المسائل ج ٢ ص ٥٩٥ .

(٤) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب ديات النفس الحديث ٤ و أيضاً الباب

-٨- من أبواب ميراث ولد الملاذنة وما أشبهه الحديث ٣ .

ظاهراً، (١).

إذ حمّله على ولد الزنا قبل البلوغ خير من ذلك كلّهُ ، والله العالم .
 ﴿ ودية الذمّي ﴾ الحرّ ﴿ ثمانمائة درهم ﴾ بلاخلاف معتدّ به أجده بيننا ،
 بل في الخلاف والانتصار والغنية وكنز العرفان الإجماع عليه على ما حكى عن
 بعضها ، مضافاً إلى النصوص (٢) المعتبرة المستفيضة حدّ الاستفاضة ، وفيها الصحيح
 وغيره ، منها صحيح ليث المرادي (٣) ، مضافاً إلى ما تقدّم « سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن دية اليهودي والنصراني والمجوسي » ، قال : ديتهم سواء ، ثمانمائة درهم ، ومنها
 موثق سماعة (٤) عنه أيضاً « قال : بعث النبي ﷺ خالد بن وليد إلى البحرين ،
 فأصاب به دماء قوم من اليهود والنصارى والمجوس ، فكتب إلى رسول الله ﷺ إنّي
 أصبت دماء قوم من اليهود والنصارى ، فوديتهم ثمانمائة درهم ثمانمائة ، وأصبت دماء
 قوم من المجوس ولم تكن عهدت إليّ فيهم عهداً ، قال : فكتب إليه رسول الله ﷺ ،
 إنّ ديتهم مثل دية اليهود والنصارى ، وقال : إنهم أهل كتاب ، إلى غير ذلك من
 النصوص .

﴿ يهودياً كان أو نصرانياً أو مجوسياً ﴾ خلافاً للعامة أجمع في الأذنين ،
 وإن اختلفوا على أربعة أقوال ، فمن قائل بأنّ ديتهم ثلث دية المسلم ، وقائل نصفها ،
 وقائل تمامها ، وقائل كذلك إن كان عمداً وإن كان خطأ نصفها . نعم عن الشافعي
 ومالك موافقتنا في المجوس ، بل عن الشيخ في الخلاف أنّ الصحابة مجمعون
 على أنّ دية المجوسي ثمانمائة درهم ، وعن المبسوط وكنز العرفان نفى الخلاف
 في ذلك .

(١) رياض المسائل ج ٢ ص ٥٩٥ .

(٢) راجع الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ديات النفس .

(٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ديات النفس الحديث ٥ وفيه : ديتهم

جميعاً سواء ثمانمائة درهم ، ثمانمائة درهم

(٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ديات النفس الحديث ٧ .

﴿ ودية نسائهم على النصف ﴾ منهم كما صرح به الشيخ والفاضلان والكركي وثاني الشهيدين وغيرهم ، بل ظاهرهم المفروغية منه ، بل قيل قديظهر من المبسوط والغنية الإجماع عليه ، ولعلته لعموم مادل من نص (١) أو معقد إجماع على أن دية المرأة نصف الرجل ، بل ظاهر أن دية أعضائهما وجراحاتهما من ديتهما كدية أعضاء المسلم وجراحاته من ديته حتى على مساواة المرأة منهم للرجل حتى تبلغ الثلث أو تجاوزه فنصف كالمسلم كما صرح بذلك كله بعضهم ، بل لا يبعد جريان حكم التغليظ بما يغلبه على المسلم لعموم الأخبار ، وقاعدة الاشتراك في التكليف ، وإن توقف فيه الفاضل في المحكي من تحريره ، ولعلته من ذلك ومن كونه على خلاف الأصل ، فيقتصر فيه على موضع الوفاق منه .

﴿ و ﴾ كيف كان ﴿ وفي بعض الروايات ﴾ من طرقنا أن ﴿ دية اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم ﴾ قال الصادق عليه السلام في صحيح أبان بن تغلب (٢) : دية اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم ، وقال أيضاً في خبر زرارة (٣) : « من أعطاه رسول الله ﷺ نعمة فديته كاملة » .

﴿ وفي بعضها ﴾ أيضاً ﴿ دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ﴾ وهي رواية أبي بصير عنه (٤) أيضاً دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ، ودية المجوسي ثمانمائة درهم ، وقد عرفت موافقة الأول لبعض أقوال العامة ، بل والثاني بناءً على أنها اثناعشر ألف من جهة اختلاف الوزن ، فتكون حينئذ الأربعة ثلث الدية ، كما عرفت عن آخر منهم ، فلا بأس بحملهما على التقيّة ﴿ و ﴾ لكن ﴿ الشيخ رحمه الله تزلهما ﴾ في كتابي الأخبار (٥) ﴿ على من يعتاد قتلهم فيغلظ الإمام ﴾ عليه ﴿ الدية بما يراه ﴾ مصلحة ﴿ من ﴾ (٦) ذلك حسماً

(١) راجع الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ديات النفس .

(٢) و ٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ و ٣ و ٤ .

(٥) التهذيب ج ١٠ ص ١٨٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٦٩ .

(٦) في (ن ل) .

للجُرأة ﴿ قال : « فإِنَّه إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلِلْإِمَامِ أَنْ يُلْزِمَهُ دِيَةَ الْمُسْلِمِ كَامِلَةً تَارَةً ، وَأَرْبَعَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ أُخْرَى ، بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ أَصْلَحُ وَأُرْدَعُ ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ نَادِرًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ » .

واستدلَّ عليه بموثق سماعة (١) « سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مُسْلِمٍ قَتَلَ نَعْمِيًّا فَقَالَ : هَذَا شَيْءٌ شَدِيدٌ لَا يَحْتَمِلُهُ النَّاسُ فَلْيُعْطِ أَهْلَهُ دِيَةَ الْمُسْلِمِ حَتَّى يَنْكُلَ عَنْ قَتْلِ أَهْلِ السَّوَادِ ، وَعَنْ قَتْلِ الذَّمِّيِّ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْ أَنَّ مُسْلِمًا غَضِبَ عَلَى نَعْمِيٍّ فَأَرَادَ أَنْ يَقْتُلَهُ وَيَأْخُذَ أَرْضَهُ وَيُؤْذِيَ إِلَى أَهْلِهِ ثَمَانِمِائَةَ دِرْهَمٍ ، إِذِنْ يَكْثُرُ الْقَتْلُ فِي الذَّمِّيِّينَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَعْمِيًّا ظُلْمًا فَإِنَّهُ لِيَحْرَمَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَقْتُلَ نَعْمِيًّا حَرَامًا مَا آمَنَ بِالْجِزْيَةِ وَأُدِّمَهَا وَلَمْ يَجْعِدْهَا » .

ثمَّ قال : « وَأَمَّا رَوَايَةُ أَبِي بَصِيرٍ (٢) خَاصَّةٌ فَقَدْ رَوَى أَنَّ دِيَتَهُمْ ثَمَانِمِائَةُ دِرْهَمٍ مِثْلَ سَائِرِ الْأَخْبَارِ ، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ خَبْرُهُ (٣) مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ ، فَقَدْ رَوَى (٤) هُوَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ ، وَأَنَّهُمْ سَوَاءٌ فِي الدِّيَةِ » (٥) .

ويمكن أن يكون مخالفاً باعتبار كون ذلك ليس دية ، وإلّا ما هو تعزير من الحاكم أو كالتعزير ، ولعلّه لهذا نفى عنه البأس في محكيّ المختلف ، وإلّا فمن المعلوم عدم المكافئة من وجوه ، وقد تقدّم الكلام سابقاً في ذلك في كتاب القصاص .

نعم ما في الفقيه (٦) خلاف في المسألة ، قال : « إِنْ كَانَ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ عَلَى مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ ، مِنْ تَرْكِ إِظْهَارِ شَرْبِ الْخُمُورِ وَإِثْبَانِ الزَّنا وَأَكْلِ

(١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول .

(٢ و ٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ديات النفس الحديث ٥ و ١٠ .

(٣) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب ديات النفس الحديث ٤ .

(٥) إلى هنا كلام الشيخ في الاستبصار والتهذيب .

(٦) الفقيه ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ ، وصحفاً عبارة الأصل طبقاً للمصدر .

الربا والميتة ولحم الخنزير وتكاح الأخوات ، وإظهار الأكل والشرب بالنهار في شهر رمضان ، واجتناب صعود مسجد المسلمين ، واستعملوا الخروج بالليل عن ظهراني المسلمين والدخول بالنهار للتسوق وقضاء الحوائج ، فعلى من قتل واحداً منهم أربعة آلاف درهم، ومرت المخالفون على ظاهر الحديث ، فأخذوا به ولم يعتبروا (١) الحال ، ومتى آمنهم الإمام وجعلهم في عهده وعقده وجعل لهم ذمة ولم ينقضوا ماعاهدتهم عليه من الشرائط التي ذكرناها ، وأقرّوا بالجزية فأدّوها فعلى من قتل واحداً منهم خطأ ذية المسلم - إلى أن قال - : ومتى لم يكن اليهود والنصارى والمجوس على ماعاهدوا عليه من الشرائط التي ذكرناها ، فعلى من قتل واحداً منهم ثمانمائة درهم .

وهو - مع أنه مخالف لما عرفت - تفصيل لا يستفاد من النصوص . كالتفصيل المحكي عن أبي علي ، قال : « أمّا أهل الكتاب الذين كانت لهم فجة من رسول الله ﷺ ، ولم يغيروا ما شرط عليهم رسول الله ﷺ ، فدية الرجل منهم أربعمئة دينار أو أربعة آلاف درهم، وأمّا الذين ملكهم المسلمون عنوة ومنّوا عليهم باستحيائهم كمجوس السواد وغيرهم من أهل الكتاب والجبال وأرض الشام فدية الرجل منهم ثمانمائة درهم ، والله العالم .

﴿ ولادية لغير أهل الذمة من الكفار ﴾ بلاخلاف أجده للأصل ﴿ نذوي عهد كانوا أو أهل حرب ، بلغتهم الدعوة أو لم تبلغ ﴾ ﴿ بهم بل في محكي الخلاف (٢) » من قتل من لم تبلغه الدعوة لم يجب عليه القود بلاخلاف وعندنا أيضاً لا يجب عليه الدية ، بل في الموثق (٣) « عن دعاء المجوس واليهود والنصارى ، هل عليهم وعلى من قتلهم شيء إن غشّوا المسلمين وأظهروا العداوة لهم والغش ؟ قال : لا إلا أن يكون متعمداً لقتلهم » ، بل ربما كان في بعض نصوص ذية أهل الذمة إشعار باختصاص

(١) « ولم يغيروا الحال » كذا في الأصل .

(٢) الخلاف ج ٢ ص ٣٩٥ .

(٣) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول .

شرعية الدية بهم .

وكذا لادية لمن لا يقر على ديته لارتداده وانتقاله من دين إلى آخر وإن كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً .

﴿ ودية العبد قيمته ﴾ نصاً ﴿ و ﴾ فتوى نعم ﴿ لو تجاوزت دية الحر ردت إليها ﴾ فإن كان مسلماً ردت إلى ديته وإن كان ذمياً فالى ديته (١) والأمة كالحرّة في ذلك كله كما تقدم الكلام فيه مفصلاً .

﴿ وتؤخذ من مال الجاني الحر ﴾ إن كانت الجناية عمداً أو شبه عمد ومن عاقلته إن كانت خطأ ﴿ بلا خلاف معتد به بل ولا إشكال لا إطلاق الأدلة ، بل عن المبسوط والخلاف الإجماع عليه ، خلافاً للمحكي عن أبي علي فجعلها في ماله في الخطأ أيضاً لأنه مال ، واستحسنه في محكي المختلف ، بل ربما حكي عن ظاهر الإيضاح أو صريحه ، ولكنه غير محقق .

﴿ ودية أعضائه وجراحاته مقيسة على دية الحر ﴾ فمافيه ديته ففي العبد قيمته كاللسان والذكر ﴿ ومافيه نصف ديته كاليد ففي العبد نصف قيمته ، ﴿ لكن لو جنى عليه جان بمافيه قيمته لم يكن لمولاه المطالبة إلا ﴾ مع دفعه ﴿ ولا بعضها مع العفو عن الزائد على إشكال ، وخصوصاً مع تعدد الجناية كقطع اليدين ، دون قطع الأنف ، كما تقدم الكلام في ذلك كله وفي دليله من النص وغيره ، بل ﴿ و ﴾ في أن ﴿ كل مافيه مقدّر في الحر ﴾ من ديته (٢) فهو في العبد كذلك من قيمته ﴿ من غير فرق بين قطع الأعضاء وبين الشجاج .

﴿ ولو جنى عليه جان بما لا يستوعب قيمته كان لمولاه المطالبة بدية الجناية مع إمساك العبد ﴾ الذي هو باق على ملكه ، ﴿ وليس له دفع العبد والمطالبة بقيمته ﴾ للأصل وغيره كما ليس للمجنى عليه إيقاف الدفع

(١) في الأصل و إلى ديته ديته ، والظاهر زيادة الثانية .

(٢) من دية (ن ل) .

على ذلك .

﴿ وما لاتقدير فيه من الحرّ فيه الأرض و ﴾ حينئذ ﴿ يصير العبد أصلاً للحرّ فيه ﴾ كما صار أصلاً له بماله مقدّر .

﴿ ولو جنى العبد على الحرّ خطأ لم يضمنه المولى ، ودفعه إن شاء ، أو فداء بأرض الجناية ، ﴾ أدباً قلّ الأمرين ، ﴿ والخيار في ذلك إليه ، ولا يتخير المجنى عليه ﴾ بخلاف العمد ، ﴿ وكذا لو كانت جنائته لاستوعب دينه ﴾ أو قيمته ، ﴿ نخير مولاه في دفع الأرض (١) ، أو تسليم العبد ليسترق منه بقدر تلك الجناية ، ويستوى في ذلك كله القنّ والمدبّر ذكرأ كان أو أئى ، وفي أمّ الولد تردّد ﴾ على ماضى ﴿ والأقرب أنّها كالقنّ وإذا دفعها المالك في جنائتها استرقها المجنى عليه أو ورثته ، وفي رواية (٢) « جنائتها على مولاها ، ﴾ كما تقدّم الكلام في ذلك مفصلاً بل قد تكرر جملة من ذلك في كتاب القصب ، وفي كتاب الاستيلاء ، وفي كتاب القصاص ، بل وفي بحث بيع أمّ الولد فلاحظ وتأمل .

﴿ النظر الثانى ﴾

﴿ في موجبات الضمان ﴾ للدية ﴿ والبحث إما في المباشرة ﴾ المقترنة لذلك ﴿ أو التسبب ﴾ كذلك ﴿ أو تراحم الموجبات ﴾ .

﴿ اما المباشرة ﴾

﴿ فضا بطلها ﴾ صدق نسبة ﴿ الإيلاف ﴾ إليه ولو بايجاد علمته ﴿ لامع القصد إليه ﴾ وإلا لاقتضت القصاص كما عرفت الكلام فيه سابقاً وإلما هي هنا ﴿ نحو أن يرمى غرضاً

(١) فى الأصل : « دارش الجناية » .

(٢) الوسائل الباب ٢٣- من أبواب القصاص فى النفس الحديث ١ .

فأصاب إنساناً أو كالضرب للتأديب فيتفق الموت منه * الذي عن المشهور نفى الخلاف عن الضمان في ماله فيه للزوجة ، لأنه مشروط بإسلامه ، وإن توقف فيه بعض ، باعتبار كونه من التعزير السائغ فلا يستعقب ضماناً كما تقدم في الحدود .

نعم لو كان من الأب أو الجد أو وصيهما للطفل ، فظاهرهم الاتفاق على الضمان به ، بل عن بعض الإجماع صريحاً ، كما عن ظاهر إجازة المبسوط الإجماع أيضاً على ضمان المعلم للصبيان ، بل عن غير واحد التصريح به ، قيل لأنه أجبر والأجبر يضمن بجنايته وإن لم يقصر ، ولعل الأوفق بالعمومات الضمان في الجميع ، من غير فرق بين الزوجة والصبي وغيرهما مع حصول التلف بالفعل الذي لم يقصده به القتل ولا هو ممّا يقتل غالباً ، وكأن ذكر المصنف للمثالين لبيان عدم اختصاص المباشرة الموجبة للدية بشبه العمد ، بل هي تكون فيه وفي الخطأ المحض الذي هو منه .

* وكيف كان فـ * ستبين هذه الجملة بمسائل * .

* الأولى :

* الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه إن كان قاصراً أو عالج طفلاً أو مجنوناً لا بإذن الولي أو بالغاً لم يأذن * بخلاف أجده في شيء من ذلك ، بل في التنقيح « الطبيب القاصر المعرفة ضامن لما يتلفه بعلاجه إجماعاً ، وكذا العارف إذا عالج صبيّاً أو مجنوناً أو مملوكاً من غير إذن من الولي والمالك ، أو عالج عاقلاً حرّاً من غير إذن فيه » (١) وفي مجمع البرهان « الطبيب ضامن لما يتلف بعلاجه إن قصر سواء كان حاذقاً أم لا ، بإذن المريض ووليّه أم لا والظاهر عدم الخلاف في ذلك وكذا يضمن لو عالج طفلاً أو مجنوناً مع عدم إذن الولي ، » (٢) وفي الرياض « هذا الحكم

(١) التنقيح ص ٨١٨ من مخطوط عندنا ، وفيه « من غير إذن منه » .

(٢) مجمع البرهان كتاب الديات ، ص ١ .

ممّا لم أجد خلافاً فيه في صورة ما لو كان الطبيب قاصراً في المعرفة ، أو عالج من غير إذن من يعتبر إذنه ، وبنفي الخلاف هنا صرح المولي المقدّس الأردبيلي ، بل في التنقيح عليه الاجماع ، (١) .

قلت : قد سمعت ما وجدنا فيهما ، وعلى كلّ حال فلا إشكال في شيء من ذلك في صورة الإذن للقاصر المعلوم قصوره عند الإذن ، فإنّه قد يقال سقوط الضمان فيه بسبب الإذن ، بناءً على سقوطه بالإذن في الجنابة أو في العلاج وإن ترتب التلف عليه ، وإن كان الأقوى الضمان في الفرض ، لقاعدة الضمان على كلّ متلف ، وخصوصاً في الدماء التي ورد فيها " أنّه لا يبطل دم امرء مسلم " (٢) والإذن كعدمها بعد النهي عنه شرعاً كما تقدّم الكلام في نظيره سابقاً ، بل لوجوهنا المباشرة للحاذق بلا إذن لقاعدة الإحسان أو أوجبنها عليه مقدّمة لحفظ النفس المحترمة كما في خبر أبان بن تغلب (٣) عن الصادق عليه السلام ، لا ينافي ذلك الضمان الذي هو من باب الأسباب كما في تأديب الزوجة والصبي ونحوهما ، فتأمل .

﴿ و ﴾ كيف كان فـ ﴿ لو كان الطبيب ﴾ في العلم والعمل ﴿ عارفاً وأذن له المريض في العلاج ﴾ ولم يقصر هو فيه ﴿ فعـعالج و ﴾ آل ﴿ علاجه ﴾ إلى التلف ﴿ في النفس أو الطرف ﴾ قيل ﴿ والقائل ابن إدريس ﴾ لا يضمن ﴿ للأصل و ﴾ لأنّ الضمان يسقط بالإذن ولا أنّه فعل سائغ شرعاً ﴿ فلا يستعقب ضماناً .

قال في السرائر : د من تطبّب أو تبيطر فليأخذ البرائة من وليّ من يطبّبه أو صاحب الدابة وإلاّ فهو ضامن إذا هلك بفعله شيء من ذلك . هذا إذا كان الذي يجنى عليه الطبيب غير بالغ أو مجنوناً ، وأمّا إذا كان عاقلاً مكلّفاً وأمر الطبيب

(١) رياض المسائل ج ٢ ص ٥٩٦ .

(٢) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب القصاص الحديث ٢ والباب - ١٠ -

من أبواب دعوى القتل وما يثبت به ، الحديث ٥ .

(٣) الكافي ج ٨ ص ٣٤٥ .

بفعل شيء ففعله على ما أمر به فلا يضمن الطبيب ، سواء أخذ البرائة من الولي أم لم يأخذها ، والدليل على ذلك أن الأصل براءة الذمّة والولي لا يكون إلا لغير المكلف ، فأما إذا جنى على شيء لم يؤمر بقطعه ولا بفعله فهو ضامن سواء أخذ البرائة من الولي أم لم يأخذها (١) .

﴿ وقيل ﴾ والقائل الفاضل والشهيدان وغيرهم ، بل والشيخان وابن البرّاج وسلاّر وأبو الصلاح وابن زهرة والطبرسي والكيدري ونجيب الدين على ما في غاية المراد : ﴿ يضمن لمباشرته الإيلاف ﴾ وإن لم يصّر حوا أو أكثرهم بالإذن ﴿ و ﴾ كيف كان فـ ﴿ هو أشبه ﴾ بأصول المذهب وقواعده وفقاً لمن عرفت ، بل قال المصنّف في التكت : « الأصحاب متفقون على أن الطبيب يضمن ما يتلقه بعلاجه » وفي الغنية الإجماع على ذلك أيضاً ، وهو الحجة بعد قاعدة الضمان على المتلف ، والإذن في العلاج ليس إذناً في الإيلاف ، والجواز الشرعي لا ينافي الضمان كما في الضرب للتأديب ، نعم لما لم يكن ذلك عمداً له لم يقتصر منه مضافاً إلى خبر السكوني (٢) الذي تسمعه إن شاء الله ، بل قيل : وإلى ما حكي من تضمينه لِلْخَتَانِ الختان القاطع لحشفة الغلام ، بل عن ابن إدريس نفى الخلاف عن صحة مضمونه ، وإن كان فيه أنه قضية في واقعة محتملة لتفريط الختان بقطع الحشفة الذي لم يؤمر به ، وعدمه ، ولكن ما ذكرناه كاف في إثبات المطلوب .

وعلى كل حال ﴿ فإن قلنا لا يضمن فلا بحث وإن قلنا ﴾ إنّه ﴿ يضمن فهو يضمن في ماله ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل ولا إشكال للأصل ، وظاهر الخبر (٣) الأني ، ولا أنّه من شبه العمد بقصده الفعل دون القتل ، وقد عرفت أن الدية فيه على الجاني كما هو واضح .

﴿ وهل يبرء ﴾ الطبيب ﴿ بالإبراء قبل العلاج ؟ قيل : نعم ﴾ يبرء ، والقائل الشيخان وأتباعهما وأبو الصلاح وابن البرّاج في ظاهر المذهب أو صريحه في كتاب

(١) السرائر كتاب الحدود باب النفوس وغيرها .

(٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ١ .

الإجارة ، والأبي وفخر المحققين والشهيد وأبو العباس والمقداد والمقدس الأردبيلي وفاضل الرياض على ما حكى عن بعضهم ، بل في المسالك أنه المشهور ، وفي ظاهر الغنية أو صريحها الإجماع عليه ﴿ لرواية السكوني (١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : « من تطلب أو تبيطر فليأخذ البرائة من وليه وإلا فهو ضامن ، ولأن الملاج مما تمس الحاجة إليه ، فلو لم يشرع الإبراء تعذر الملاج ﴾ .

﴿ وقيل ﴾ ولكن لم تتحقق القائل قبل المصنف وإن حكى عن ابن إدريس : لا يبرء لأنه إسقاط الحق قبل ثبوته ﴿ نعم يظهر من الفاضل التردد فيه كالمصنف هنا حيث اقتصر على نقل القولين ، ولعله ما عرفت ، مضافاً إلى احتمال الخبر المزبور البرائة بعد الجناية مجاناً أو على مال ، احتمالاً ظاهراً ، وربما يرشد إليه لفظ « وليه » على أنه ضعيف ، والحاجة بمجردها لا تصلح دليلاً لشرع الحكم المخالف للأدلة ، ومن هنا قال في المسالك : « وهو الوجه ، بعد أن حكى ترجيحه عن قواعد الفاضل والميل إليه عن تحريره .

ولكنه كما ترى بعد الإغضاء عما في نقله عن الفاضل ضرورة عدم منافاة الاحتمال المزبور في الخبر الظاهر الذي هو الحجّة في الأحكام الشرعية ، كعدم منافاة ضعفه ، بعد إجباره بما عرفت ، وتأنيده بمسيس الحاجة . وذلك كله كاف للخروج به عن قاعدة عدم إسقاط الحق قبل ثبوته ، على أنه ينبغي الجزم به إذا أخذ بعنوان الشرطية في عقد إجارة الطبيب مثلاً إذ هو حينئذ يكون كاشتراط سقوط خيار الحيوان والمجلس ونحوهما مما يندرج تحت قولهم عليه السلام (٢) : « المؤمنون

(١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب المكاتب الحديث ٣ و ٥ و ٧ ، والباب - ٢٠ - من أبواب المهور الحديث ٤ والباب - ٣٢ - من أبواب المتعة الحديث ٩ والباب - ٤ - من أبواب الخيار الحديث ١ و ٢ ، ولفظ الرواية في غير الرابع هكذا : « المسلمون عند شروطهم » راجع رسالة « الشرط وآثاره » للمرحوم الحاج الميرزا أبي الفضل القمي الزاهدي طبع قم .

عند شرطهم، بل ربما ظهر من الأردبيلي الاكتفاء بالشرط مطلقاً، وإن كان فيه أنه إن لم يكن في ضمن عقد وعداً أو كالوعد لا يجب الوفاء به .

كل ذلك مضافاً إلى إمكان القطع به في مثل الأموال التي منها ما هو محل البيطرة ضرورة أنه إذن في الائتلاف على وجه يجري مجرى أفعال العقلاء نحو غيره من الائتلافات .

ومنه يعلم الوجه في غير المال ممّا له الإذن فيه إذا كان جاريّاً مجرى أفعال العقلاء كما في العلاج . وليس هذا من الإبراء قبل ثبوت الحق ، بل من الإذن في الشيء المقتضية (١) لعدم ثبوته ، نحو الإذن في أكل المال مثلاً ، والظاهر اعتبار إذن المريض في ذلك مع فرض كونه كامل العقل ، ولا يكفي إذن الولي ، إذ لا ولي له في هذا الحال ، وإنما هو أولى بنفسه ، وكون الولي هو المطالب بعد ذلك لا يرفع سلطنته الآن على نفسه ، وما في الخبر المزبور (٢) محمول على إرادة الولي في ذلك الشامل للمريض ورب المال .

وقول الشهيد في غاية المراد وغيره باعتبار إذن الولي أو المريض ، محمول على التفصيل الذي ذكرناه ، لا أن المراد ، الاكتفاء بإذن الولي مع كمال عقل المريض .

وقال المصنّف في التكت في الخبر: « وإِنما عدل إلى الولي لآفته هو المطالب على تقدير التلف ، فلمّا شرع الإبراء قبل الاستقرار لمكان الضرورة صرف إلى من يتولّى المطالبة بتقدير وقوع ما يبرء منه ، ولا أستبعد الإبراء من المريض فإنّه يكون فعلاً مأذوناً فيه والمجنّى عليه إذا أذن في الجنابة سقط ضمانها ، فكيف بإذنه في المباح المأذون في فعله » (٣) وهو إن لم يرد ما ذكرناه فمحل للنظر

(١) كذا في الأصل .

(٢) أي خبر السكوني الذي مرّ آنفاً .

(٣) نكت النهاية كتاب الدييات .

فتأمل جيداً .

هذا كله إذا تولّى الطبيب العلاج بنفسه ، أمّا إذا قال : « أظنّ أنّ هذا الدواء نافع لهذا الداء ، أو لو كنت أنا لفعلت كذا » ونحو ذلك ممّا لم تكن فيه مباشرة منه وإن فعل المريض العاقل المختار أو وليّه ذلك اعتماداً على القول المزبور ، فإنّ المتّجه فيه عدم الضمان للأصل وغيره ، كما أنّ المتّجه عدم شيء عليه حيث لم يعلم الحال لاحتمال الموت بغير العلاج .

ولعلّه على ذلك يحمل خبر أحمد بن إسحاق المروزي في الكافي (١) في باب النوارد في آخر كتاب العقيدة ، قال : كان لي ابن ، وكان تصيبه الحصاة فقبل لي : ليس له علاج إلّا أن نبطّه ، فبططته فمات ، فقالت الشيعة : شركت في دم ابنك ، قال : فكتبت إلى أبي الحسن صاحب العسكر فوقع : يا أحمد ليس عليك فيما فعلت شيء ، إنما التمسست الدواء وكان أجله فيما فعلت .

ومنه يستفاد جواز العلاج بظنّ السلامة أو احتمالها .

كخبر إسماعيل بن الحسن المتطبّب المروزي في روضة الكافي (٢) عن الصادق عليه السلام : « إنّي رجل من العرب ، ولي بالطبّ بصر ، وطبّي طبّ عربي ، ولست آخذ عليه صفداً ، فقال : لا بأس ، قلت : إنّنا نبطّ الجرح ونكوي بالنار ، قال : لا بأس ، قلت : ونسقي هذه السموم الالسمحيقون والغاريقون ، قال : لا بأس ، قلت : إنّّه ربما مات ، قال : وإن مات ، الحديث .

وخبر يونس بن يعقوب (٣) فيها أيضاً عن الصادق عليه السلام : « الرجل يشرب الدواء ، ويقطع العرق ، وربما انتفع به وربما قتله ، قال يشرب ويقطع » .

وخبر أبان بن تغلب (٤) فيها أيضاً عن الصادق عليه السلام : « كان المسيح عليه السلام

(١) الكافي ج ٦ ص ٥٣ ، وفيه حمدان بن اسحاق .

(٢) الكافي ج ٨ ص ١٩٣ .

(٣) الكافي ج ٨ ص ١٩٤ .

(٤) الكافي ج ٨ ص ٣٤٥ .

يقول : إن التارك شفاء المجروح من جرحه شريك لجارحه لامحالة ، وذلك أن الجارح أراد فساد المجروح والتارك لا شفاؤه لم يشأ صلاحه ، فإذا لم يشأ صلاحه فقد شاء فساد ضطراراً ، فكذلك لا متحدتوا بالحكمة غير أهلها فتجهلوا ، ولا تمنعوها أهلها فتأثموا ، وليكن أحدكم بمنزلة الطبيب المداوى إن رأي موضعاً لدوائه وإلا أمسك .

ولا يخفى عليك ما في هذه النصوص من الفوائد ، منها : ما أشرنا إليه سابقاً من وجوب العلاج لمن كان له بصيرة فيه ، ومنها : عدم اعتبار الاجتهاد في علم الطب ، بل يكفي للمداوى المداوى بالتجربيات العادية وتحوها مما جرت السيرة والطريقة به ، وخصوصاً في العجائز للأطفال وغير ذلك .

وفي التنقيح « يجوز العلاج للأمراض ، أما أولاً فلوجوب دفع الضرر عن النفس عقلاً وشرعاً ، وأما ثانياً فلقوله (١) : « تدادوا فإن الذي أتزل الداء أتزل الداء » ، وقوله (٢) : « شفاء أمتي في ثلاث ، آية من كتاب الله ، ولعقة من عسل ، وشرطة من حجام ، وأما ثالثاً فللاجماع على ذلك » انتهى (٣) .

وفي المرسل (٤) ما حاصله : « إن موسى عليه السلام مرض فعاده بنو إسرائيل ووصفوا له دواءً فامتنع منه ، فأوحى الله إليه إن الله يأمره بذلك وإلا لم يشفه » .

وقد ورد عنهم عليه السلام في الطب نصوص كثيرة ، ومنه المعروف بطب الأئمة عليه السلام ،

(١) المستدرک ج ٣ ص ١٢٣ وراجع الوسائل الباب - ١٣٢ - من أبواب

الاطعمة المباحة .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ .

(٣) التنقيح ص ٨١٨ من مخطوط عندنا ، وفيه « شرط حجام » مكان « شرطة

من حجام » .

(٤) روى قريباً منها في الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الاحتضار الحديث ٧ .

نعم لابد من ملاحظة مناسبة الدواء للداء على حسب ما يكون عند العقلاء ، والله العالم .

المسألة الثانية :

﴿ النائم ﴾ غير الظئر التي تسمع الكلام فيها إن شاء الله ﴿ إذا أ تلف نفساً ﴾ أو طرماً ﴿ بانقلابه أو بحر كنه ﴾ أو بغير ذلك من أحواله على وجه يستند الإيلاف إليه ، ﴿ قيل : يضمن الدية في ماله ﴾ كما في المقنعة والنهاية والجامع والتحرير والإرشاد والتلخيص ومجمع البرهان ، وكذا التبصرة ، بل والنافع على ما حكى عن بعضها ، بل هو الذي استقر عليه رأيه في السرائر بعد أن نسبته إلى الرواية ، قال : « والذي يقتضيه مذهبنا أن الدية في جميع هذا - يعني النائم ومسألة الظئر - على العاقلة ، لأن النائم غير عاقد في فعله ولا عاقد في قصده وهذا أحد قتل الخطاء المحض ، ولا خلاف أن دية قتل الخطاء المحض على العاقلة ، وإنما هذه أخبار آحاد لا يرجع بها عن الأدلة ، والذي ينبغي تحصيله في هذا أن الدية على النائم نفسه ، لأن أصحابنا جميعهم يوردون ذلك في باب ضمان النفوس وذلك لا تحتمله العاقلة بلا خلاف » (١) ﴿ وقيل : في مال العاقلة ﴾ كما في السرائر في أول كلامه ، والقواعد كشف الرموز والإيضاح واللمعة والتنقيح والروضة والمسالك ، على ما حكى عن بعضها ، بل نسبته بعض إلى عامة المتأخرين ﴿ و ﴾ إن كان فيه ما فيه ، نعم ﴿ هو أشبه ﴾ بأصول المذهب وقواعده التي منها ضمان العاقلة الخطأ المحض الصادق على الفرض عرفاً باعتبار عدم قصدعنه إلى الفعل ولا إلى القتل . والرواية التي (٢) أرسلها ابن

(١) السرائر باب النفوس وغيرها من كتاب الحدود والديات والجنايات .

(٢) وهي هكذا و روى أن من نام فانقلب على غيره قتله كان ذلك شبه العمد ، يلزمه الدية في ماله خاصة ، وليس عليه القود ، السرائر ، باب النفوس وغيرها من كتاب الحدود والديات والجنايات .

إدريس غير حجة .

ومن هنا قال في كشف الرموز : « ينبغي للمحصل أن يتعجب من هذا الكلام ، ذكر أولاً أنه من أخبار الاتحاد ولا يرجع بها عن الأدلة ، ثم رجع عقيب كلامه مستدلاً بأن أصحاب يوردونه في ضمان النفوس . فابصر الاستدلال واقضى العجب مما رأيت ، على أن الدعوى غير مسلمة ، فأيراد الاثنين والثلاثة لا يكون حجة » .

وهو في محله وإيراد الأصحاب لذلك في ضمان النفوس لم يبلغ حد الإجماع الكاشف .

ودعوى - أن قتل النائم باعتبار ارتفاع الاختيار من باب الأسباب التي ضمانها عليه دون العاقلة - كما ترى لا تستأهل جواباً . كدعوى أنه من شبهه العمى الذي قد عرفت تفسيره .

ومافي بعض النصوص - « إنما الخطأ أن تريد شيئاً وتصيب غيره (١) » ، وفي آخر « الخطأ من اعتمد شيئاً وأصاب غيره » (٢) - محمول على الحصر الإضافي ، ضرورة أولوية الفرض من ذلك في صدق الخطأ كما هو واضح .

وبذلك كله يظهر لك ما في الاستدلال بأصالة عدم ضمان العاقلة المقطوعة بمادل على ذلك في الخطأ المحض من نص (٣) وإجماع ، والله العالم .

(١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القصاص في النفس ، الحديث ٦ .

(٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ٣ .

(٣) راجع أبواب العاقلة من كتاب الدييات من الوسائل .

المسألة الثالثة :

﴿ إذا أعنف ﴾ الرجل ﴿ بزوجته ﴾ مثلاً ﴿ جماعاً في قبل أو دبر أو ضمناً فماتت ضمن الدية ﴾ في ماله ﴿ وكذا الزوجة ﴾ وفاقاً للشيخين وسلاّر وابن إدريس والقاضي والفاضل وولده والأبي والمقداد وأبي العباس وثاني الشهيدين وغيرهم ، على ما حكى عن بعضهم ، بل في المقنعة « أن عليه الدية مغلطة » ولعله يريد بها دية شبه العمد ، وإلا فلا دليل على التغليظ زائداً على ذلك .

نعم لا إشكال في أن عليه الدية للأصل ، بعد تحقق ضابط شبه العمد الذي هو القصد إلى الفعل دون القتل ، مع عدم كون الفعل ممّا يقتل غالباً ، وصحيح سليمان بن خالد (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سئل عن رجل أعنف على امرأته فزعم أنها ماتت من عنقه ، قال : الدية كاملة ، ولا يقتل الرجل » بل قيل (٢) إنه رواه الصدوق عن هشام بن سالم وغير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام ، وخبر زيد (٣) عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل تكح امرأة في دبرها فألح عليها حتى ماتت من ذلك ، قال : عليه الدية » .

وفي نكت النهاية « لا يقال : فعله سائغ ، فلا يترتب عليه ضمان ، لأنّا نمنع ولا نجيز له العنف ، أمّا لو كان بينهما تهمة وادّعى ورثة الميّت منهما أن الآخر قصد القتل أمكن أن يقال بالقسامة وإلزام القاتل القود » (٤) وعن ابن إدريس القطع به ، واستحسنه في كشف الرموز .

(١) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٢) القاتل صاحب الوسائل ، قاله في ذيل الحديث .

(٣) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

(٤) نكت النهاية ، كتاب الديات .

ولابأس به بعد فرض قيام التهمة المحققة للموت (١) ، ولكن لامدخليّة لعدم جواز العنف في الضمان الذي قد عرفت أنّه من باب الأسباب التي لا فرق بين الجائز منها وغير الجائز . ولعلّه لذا لم يفرق بين الفرض والأجنبيّة ، وهو كذلك ، مع فرض عدم قصد القتل وعدم كون الفعل ممّا يقتل غالباً .

﴿ و ﴾ لكن مع ذلك كلّهُ ﴿ في النهاية ﴾ ومحكيّ الجامع وظاهر المقنع ، ﴿ إن كانا مأمونين لم يكن عليهما شيء ﴾ لمرسلة يونس (٢) عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن رجل أعنف على امرأته وامرأة أعنف على زوجها فقتل أحدهما الآخر ، فقال : لا شيء عليهما إذا كانا مأمونين ، فإن اتّهما ألزما باليمين بالله أنّهما لم يردا القتل » ﴿ و ﴾ لكن ﴿ الرواية ضعيفة ﴾ بالإرسال ولا جابر ، محتملة لإرادة نفي القود ، بل لعلّه متعيّن بملاحظة قاعدة الإطلاق والتقيد ، كما أنّه يمكن حمل اليمين فيها على القسامة إيجاباً للقود دون الدية ، فيكون حينئذ فيها دلالة على ماسمعه سابقاً من المصنّف ، وعلى كلّ حال فهي غير صالحة للخروج بها عن أدلّة الضمان كما هو واضح .

المسألة الرابعة :

﴿ من حمل على رأسه ﴾ مثلاً ﴿ متاعاً فكسره أو أصاب به إنساناً ضمن جانيته ﴾ عليه وعلى المصاب ﴿ في ماله ﴾ كما صرح بالأوّل الشيخ والقاضي وابن إدريس ويحيى بن سعيد والفاضل وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، بل لا أجد خلافاً فيه ، بل عن إجارة جامع المقاصد « يدلّ عليه النصّ والإجماع » بل تكرر ذلك من الواحد منهم هنا وفي كتاب الإجارة .

نعم عن الشيخ والقاضي وابن إدريس ، تقيد ذلك بما إذا لم يدفعه غيره ،

(١) في الأصل « الموت » وهو غلط ظاهر .

(٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٤ .

وإلا كان ضمان ذلك عليه ، بل لا خلاف أجده في الثاني الذي صرح به الشيخ والحلي والفاضلان والشهيدان وغيرهم على ما حكى عن بعضهم .

والأصل فيه الخبر الذي رواه المحمّدون الثلاثة (١) ، ففي الكافي وموضع من التهذيب بطريق فيه « سهل » ، وفي الفقيه وموضع آخر عن التهذيب بطريق صحيح عن رواية داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل حمل متاعاً على رأسه ، فأصاب إنساناً فمات أو انكسر منه ، قال: هو ضامن » .

لكن في المسالك « في طريق الرواية سهل بن زياد وهو ضعيف ، وهي باطلاً مخالفة للقواعد ، لأنّه إنّما يضمن المصدوم في ماله مع قصده إلى الفعل وخطأه في القصد ، فلو لم يقصد الفعل كان خطأً محضاً ، وأمّا المتاع المحمول فيعتبر في ضمانه لو كان لغيره التفريط إذا كان أميناً عليه كغيره من الأموال » (٢) .

وتبعه في كشف اللثام قال : « والموافق للأصول أنّه إنّما يضمن المتاع مع التفريط ، أو كونه عارية مضمونة و نحو ذلك ، وإنّما يضمن المصدوم غير الإنسان في ماله ، والإنسان إذا تعمد المصدوم دون الإيلاف ولم يكن متلفاً غالباً وإلا فهو إمّا متعمد ، عليه القصاص ، أو مخطئ محض ، على عاقبته الضمان » (٣) . قلت : لا إشكال في أنّ ذلك هو الموافق للقواعد ، بل في الصحيح (٤)

(١) الكافي ج ٧ ص ٣٥٠ التهذيب ج ١٠ ص ٢٣٠ الفقيه ج ٢ ص ١١١

وفيه : « هو مأمون » مكان « هو ضامن » ، والتهذيب ج ٧ ص ٢٢٢ وليس في سند الأخيرين سهل .

(٢) المسالك ج ٢ ص ٤٩٠ .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٠٣ .

(٤) الوسائل الباب ٣٠ - من أبواب أحكام الاجارة الحديث ٧ نقل من

الكافي والتهذيب وفي الاول « الجمال » ، بالجيم وفي الثاني « الحمال » ، بالحاء ، فراجع الكافي ج ٥ ص ٢٢٢ والتهذيب ج ٧ ص ٢١٦ .

« في الحتمال يكسر الذي يحمل عليه أو يهريقه ، قال : إن كان مأموناً فليس عليه شيء ، وإن كان غير مأمون فهو ضامن » إلا أنه بعد أن كان الخبر جامعاً لشرائط الحجية ، وقد عمل به من عرفت ، بل ظاهره في الروضة نسبة الإطلاق إليهم أجمع ، فلا مانع من الخروج به عنها خصوصاً بعد أن أيده بعض الناس « بإمكان القول بأنه من باب الأسباب ، وأنه غير معلوم دخوله في الخطأ لما مر » في تفسير الخطأ في بعض الروايات ، وتضمن شخص جنابة شخص غيره خلاف القواعد العقلية والنقلية فلا يصار إليه إلا في المنصوص والمجمع عليه » (١) وإن كان فيه ما لا يخفى .

والعمدة ما ذكرنا مؤيداً بالنسبة إلى ضمان المتاع بالخبر (٢) « أنه أتى بحتمال كانت عليه قارورة عظيمة فيها دهن فكسرها وضمئها إياه ، وكان عليه يقول : كل عامل مشترك إذا أفسد فهو ضامن ، فسألته من المشترك ؟ فقال : الذي يعمل لي ذلك ولذا ، ونحوه خبر آخر (٣) .

بل عن المرتضى الإجماع على ضمان الأجير ما يتلف بيده ولو بغير سببه وإن ، كتبنا لم نتحققه ، بل قيل إنه غلط عليه ، والصحيح المزبور ، قيل : (٤) « لم نعلم به عاملاً عدا الشيخ في التهذيب ، فإنه جمع به بين الأخبار » بل في الرياض « هو شاذ غير معلوم العامل ، والتفصيل بالتفريط وعده غير مذكور فيه ، وحمل التفصيل عليه ليس بأولى من حمله على ما إذا ادعى كسر الحمل من دون علم صاحبه به ، ويكون المراد أنه حينئذ يستحب أن لا يكلف البيئته إذا كان مأموناً وإلا فهو ضامن ، ويكون حينئذ سبيله كسبيل كثير من الأخبار (٥) الدالة على التفصيل » (٦) وإن كان هو كما ترى ، وقد

(١) مجمع البرهان للارديلي كتاب الدييات ص ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الاجارة الحديث ١٣ .

(٣) راجع الباب المذكور .

(٤) قاله السيد جواد العاملي في مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٧٧ .

(٥) راجع الوسائل الباب - ٢٩ و ٣٠ - من أبواب أحكام الاجارة .

(٦) رياض المسائل ج ٢ ص ٥٩٧ .

تقدم في كتاب الإجارة ماله نفع في المقام .

المسألة الخامسة :

﴿ من صاح ببالغ ﴾ غير غافل ﴿ فمات ﴾ أو سقط فمات ﴿ فلا دية ﴾ كما
عن المبسوط والمهذب وغيرهما ، وهو كذلك مع العلم بعدم استناد الموت إلى الصيحة ،
بل ومع الشكّ للأصل ، بعد فرض عدم الموت بمثله عادة . نعم لو قامت قرائن
على استناد الموت إلى ذلك على وجه تفيد العلم ، اتجه حينئذ الضمان ، كما هو
واضح . بل قد يتجه فيه القصاص مع قصد القتل به ، وإن لم يكن ممّا يقتل
غالباً ، بناءً عليه في مثله ، كما تقدم تحقيقه سابقاً .

ولكن مع ذلك في القواعد إشكال ، ولعلّه ممّا عرفت ، ومن ظهور المقارنة
في موته منها ، وقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (١) « أي رجل فزع رجلاً
على الجدار ، أو نفر به عن دابته فخر فمات فهو ضامن لديته ، فإن انكسر فهو
ضامن لدية ما ينكسر منه » .

ولكن ذلك كله كما ترى ، ضرورة أعمية المقارنة من ذلك ، بل لعلّها
ظاهرة في خلافه مع فرض كون الشيء ممّا لا يقتل في العادة ، والخبر إنّما هو في
السبب المقتضى لذلك .

ومن القريب ما في بعض شروحيها من فرض الإشكال فيما لو علم موته بالصيحة ،
إذ من الواضح فيه حينئذ الضمان ولا وجه للإشكال فيه .

هذا كله في العاقل غير الغافل الذي لا يموت مثله في العادة بمثلها ﴿ أمّا
لو كان مريضاً أو مجنوناً أو طفلاً أو أغتفل ﴾ العاقل ﴿ البالغ الكامل و فاجأه
بالصيحة لزم الضمان ﴾ كما صرح به الفاضل و ولده والشهيدان وغيرهم ، بل
الظاهر القصاص مع إرادة القتل بها إذا كانت ممّا تقتل نادراً ، بل ومع عدمها إذا

كانت مما يقتل مثله غالباً نعم تضمن الدية مع عدم ذلك وهو واضح ، كوضوح الفرق بين هؤلاء وبين العاقل .

لكن في المتن ﴿ ولوقيل بالتسوية في الضمان كان حسناً لأنه سبب الإلتلاف ظاهراً ﴾ وفيه منع الظهور فيه على وجه يترتب عليه قصاص ، أو دية ، بخلاف الطفل ونحوه ، اللهم إلا أن يفرض جباناً على وجه يكون كالطفل فيتبعه حينئذ فيه المساواة .

و بالجمله فالمدار على تحقق نسبة القتل إلى صيخته ، و مطلق المغارفة لا يقتضي ذلك فيما لا يقتل بالعادة . نعم لعلها كذلك فيما يقتل و لو نادراً ، ولكنه في الغرض مختلف بالنسبة إلى كيفية الصيحة وفي سماعها و في زمانها ومكانها وغير ذلك من أحوالها . وبالتأمل في ذلك يظهر لك عدم تنقيح للسألة في كلامهم كما لا يخفى على من لا حظه .

وعلى كل حال فحيث يجب الدية فهي في ماله للأصل ، و كونه من شبيه العمد الذي قد عرفت تفسيره ، و ظاهر الحسن المزبور (١) ﴿ و ﴾ لكن في المتن وغيره ﴿ قال الشيخ : الدية على العاقلة ﴾ ونحوه عن المهذب وفي المسالك « جعلاً له من باب الأسباب » (٢) ﴿ و ﴾ فيه أن ذلك يقتضي كون الضمان عليه لا العاقلة كما سلف له سابقاً نعم ﴿ فيه إشكال ﴾ كما في القواعد وغيرها ﴿ من حيث قصد الصائح إلى الإخافة ﴾ نحو الضرب للتأديب ﴿ فهو ﴾ من ﴿ عمد الخطأ ﴾ الذي دية عليه دون العاقلة .

﴿ وكذا البحث لو شهر سيفه في وجه إنسان ﴾ أو غير ذلك مما يحصل به الإخافة بلا خلاف ، ولا إشكال في نظائر المقام ، و من هنا قال في كشف اللثام

(١) أى حسنة الطلبي و هى التى عبر عنها بالصحيحة آنفاً .

(٢) قال فى المسالك : و وقال الشيخ فى المبسوط : ان دية على العاقلة جعلاً

له من باب الاسباب وهو ضعيف ... ، ج ٢ ص ٢٩١ .

« يمكن حمل كلامهما على من صاح لا بالمجنى عليه بل اتفق كونه هناك وإن عبثاً بالصيحة بهما » (١) قلت : لم تحك لنا عبارة المذهب ، و أمّا عبارة المبسوط (٢) ، فقد قيل إنه ذكر أو لا الصبي والمعتوه والغافل ولم يتعرض للمريض ، ثم قال في آخر كلامه : « ثم ينظر فإن كان فعله عمداً فالدية مغلظة في ماله عندنا ، وعندهم على العاقلة بلاخلاف وإن كان إنما صاح خطأ فالدية مخففة على العاقلة بلا خلاف » وهو صريح في الموافقة مما ذكرنا فلا خلاف ولا إشكال . هذا كله فيما إذا مات بفعل المخيف ﴿ أمّا لو فرّ فألقى نفسه في بئر أو ﴾ من ﴿ أعلى سقف ﴾ وكان بصيراً ﴿ قال الشيخ : لا ضمان لأنّه ألجأ إلى الهرب ، لا إلى الوقوع ﴾ في البئر الذي اختاره ﴿ فهو المباشر لا هلاك نفسه ﴾ و حينئذ إن كان المخيف مسبباً لذلك لكنّه غير ملجئ إليه ﴿ فيسقط حكم التسبب ﴾ كالحافر والدافع ﴿ وكذا لو صادفه في هربه سبع فأكله ﴾ في ترجيح المباشرة على التسبب غير الملجئ ، وقوّاه الشهيد ، قال : « لأنّ الهارب إمّا مختار أو مكره ، فإن كان مختاراً فلا ضمان ، وإن كان مكرهاً فغايبته أن يكون مثل مسألة - أقتل نفسك وإلا قتلتك ، فقتل نفسه - فإنّه لا ضمان ، إذ لا معنى للخلاص عن الهلاك بالهلاك » (٣) و لأنّ المباشر فيه أقوى من السبب ، وردّ « بأنّ المكره هنا على تقديره من غير مباشر للقتل ، فاعتبر السبب ، بخلاف القاتل نفسه ، فإنّه يترجّح فيه المباشر على السبب فافترقا » (٤) وفيه أن المفروض هنا إلقاء نفسه بالبئر فهو حينئذ كالمباشر لقتل نفسه .

(١) قوله كلامهما أى كلام المبسوط والمذهب ، وقوله بهما أى الصبي والمعتوه

ظاهراً ، فراجع كشف اللثام ج ٢ ص ٣٠٣ .

(٢) راجع المبسوط ج ٧ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) غاية المراد للشهيد الأول كتاب الديات ص ٣٢ من مخطوط عندنا .

(٤) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٨١ .

ومنه يعلم ما عن التحرير، من أنه، «لوقيل بالضمان كان وجهاً» (١) وربما كان أيضاً ظاهراً نسبته في المتن إلى الشيخ، إذ لعل وجهه، أنه لولا الإخافة لم يكن الهرب، غايته اختياره طريقاً سقط فيه لمرجح أولاً له، وهو كما ترى.

واحتمل في غاية المراد (٢) «إنه إن تساوى الطريقان في العطب ضمن المضيف، إذ لا مندوحة، وإلا فلا، لأن له مندوحة في الطريق الآخر، وكذا احتمل الضمان في أكل السبع» وفي كشف اللثام (٣): «ويحتمل التفصيل». والجميع لا يخلو من نظر، ضرورة كون الفرض اختياره الوقوع في البئر ونحوه بسبب الإخافة، نعم لو فرض زوال عقله واختياره بسبب الإخافة المفروضة، اتجه حينئذ الضمان باعتبار قوة التسبب فيه على المباشرة بلا خلاف ولا إشكال.

﴿و﴾ كذا ﴿لو كان المطلوب أعمى ضمن الطالب ديته﴾ كما عن المبسوط والمهذب ﴿لأنه﴾ بـ ﴿سبب﴾ العمى صار ﴿ملجأ﴾ على معنى عدم بقاء حسن اختيار له، وإن كان له قصد وشعور، فيقوى حينئذ على المباشر، بل قالوا: ﴿وكذا لو كان مبصراً فوقع في بئر لا يعلمها أو انخفض به السقف﴾ لمساواته بالجهل للأعمى في عدم اختيار الوقوع ﴿أو اضطره﴾ إلى مضيق فافتترسه الأسد لأنه يفترس في المضيق غالباً ﴿فيكون﴾ كما لوربط يديه ورجليه وألقاه إليه فهو حينئذ وإن كان مباشراً، إلا أنه فرق واضح بين الاضطرار إلى المضيق وعدمه. نعم إن علم أن في الطريق سبعا و له طريق آخر فاختره، توجه عدم الضمان، بل هو ليس من الاضطرار إلى المضيق في شيء.

ولو خوف حاملاً فاجهضت، ضمن دية الجنين، بلا خلاف أجده فيه،

(١) التحرير ج ٢ ص ٢٦٢.

(٢) غاية المراد كتاب الدييات ص ٣٢ من مخطوط عندنا.

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٠٢.

بل عن المبسوط الاجماع عليه ، مضافاً إلى صدق الاتفاق ، وخبر يعقوب بن سالم المروى (١) في الكافي و التهذيب ، عن الصادق عليه السلام « كانت امرأة بالمدينة تؤتي ، فبلغ ذلك عمر ، فبعث إليها فروعتها وأمر أن يجاء بها ، ففزعت المرأة وأخذها الطلق ، فانطلقت إلى بعض الدور ، فولدت غلاماً واستهل ثم مات ، فدخل عليه من روعة المرأة وموت الغلام ما شاء الله ، فقال بعض جلسائه : ما عليك من هذا شيء ، وقال بعضهم : وما هذا ؟ قال : سلوا أبا الحسن عليه السلام ، فقال لهم أبو الحسن : لئن كنتم اجتهدتم ما أصبتم ، ولئن كنتم قلتم برأيكم لقد أخطأتم ، عليك دية الصبي ، ومقتضاه كمعقد إجماع المبسوط ، أنه بحكم شبه عمد ، ولعلته لأن الإخافة سبب في إسقاط حملها فهو جنائية عليه ، كوضع شيء ثقيل على ظهرها ونحوه مما يقتضي سقوط الحمل .

ولا ينافيه ما روى (٢) من « أن طلحة و الزبير لما انهزما يوم الجمل فمرا بامرأة حامل ، فخافت وألقت جنينها وماتا ، فوداهما أمير المؤمنين عليه السلام بيت مال البصرة » إذ لعلته كان ذلك من جهة خوفها من جيوش المسلمين .

نعم في رواية أخرى (٣) في نحو ذلك « أنه وزع الدية على العاقلة » ، ولعلته لأن المقصود تخويفها دون سقوط الحمل ، خصوصاً مع عدم العلم بحملها ، وربما يأتي إن شاء الله تحقيق ذلك في الجنائية على الجنين .

وعلى كل حال فلا إشكال في ضمان الجنين في القرض ، بل ولا في ضمانها أيضاً لو ماتت في ماله مع تعمد الإخافة الغير المتلفة غالباً ، وإلا كان عليه القصاص ، ولو لم يتعمدها كانت الدية على العاقلة ، نعم لو كان تخويفها من الإمام بحق لم يضمن ، وقضية عمر في ضمان الجنين الذي لا سبيل له عليه ، والله العالم .

(١) الكافي ج ٧ ص ٣٧٢ ، التهذيب ج ١٠ ص ٣١٢ وفيه « ما ساءه » مكان

« ما شاء الله » .

(٢) البحار ج .

(٣) البحار ج .

المسألة السادسة:

﴿ إذا صدمه فمات المصدوم فديته من مال الصادم ﴾ مع قصده الصدم دون القتل ، وإن قصده أو كان الصدم ممّا يقتل غالباً فالقصاص ، ﴿ أمّا الصادم لومات فهدر إذا كان المصدوم في ملكه أو في موضع مباح أو في طريق واسع ﴾ أو نحو ذلك مما لا تفرط فيه من المصدوم ، سواء كان الصادم قاصداً أم لا بخلاف أجدّه في شيء من ذلك بين من تعرّض له ، كالشيخ و الفاضل والشهيد وغيرهم ، بل ولا إشكال .

نعم في الإرشاد والصّادم هدر ويضمن دية المصدوم في ماله إذا لم يفرط بأن يقف في المضيق على إشكال ، وهي مجعلة محتملة وجوهاً .

منها : كون الإشكال راجعاً إلى كيفية الضمان لا إلى أصله ، على معنى أنّه في ماله على إشكال ، لاحتمال كونه على العاقلة باعتبار عدم العلم بقصده أو القتل ، كما إذا اشتبه الحال ، فهو خطأ محض يجب فيه الدية على العاقلة ، وإن كان هو كما ترى ، ضرورة كون الأصل ضماناً الجنائية حتّى يعلم عنوان الخطاء .

ومنها : كونه عائداً إلى ضمان الصّادم دية المصدوم إذا فرط التفريط المذكور ، بأن وقف في المضيق ، ومنشأه حينئذ أنّه متلف لنفسه بوقوعه في موضع يحرم عليه الوقوف فيه ، فهو المعرض لا تلاف نفسه على وجه يكون أقوى من المباشر ، ومن أنّه أزهق نفساً معصومة ولا يبطل دم امرء مسلم ، (١) وصدق أنّه لم يقصد إتلاف نفسه ، وعدم قصد الصّادم ، لا يزيل الضمان المطلق وإن أزال القصاص عنه ، بل يجب على العاقلة ، وهو المحكي عن ظاهر المبسوط .

(١) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ٢ . والباب

- ١٠ - من أبواب دعوى القتل وما يثبت به الحديث ٥ .

ومنها : عوده إلى ضمان المصدوم دية الصادم والحال كونه مفرطاً كما ستعرفه .

وعلى كل حال ، فعلى تقدير رجوع الإشكال إلى شيء مما سمعته واضح الضعف ، ضرورة انطباقه على الضوابط السابقة كما هو واضح .

﴿ ولو كان ﴾ واقفاً ﴿ في طريق المسلمين ضيق ﴾ قصدهم بلا قصد ﴿ قيل ﴾ كما عن المبسوط ﴿ يضمن المصدوم دية لأنه فرط بوقوفه في موضع ليس له الوقوف فيه ، كما إذا جلس في الطريق الضيق فعثر به إنسان ﴾ مما كان السبب فيه أقوى من المباشر ، وتبعه عليه الشهيدان .

وربما أشكل بعدم إتلاف الصادم مباشرة ولا تسببياً ، وإنما حصل بفعل الصادم ، والوقوف من مرافق المشي فلا يستعقب ضماناً . وفيه أن الكلام في الوقوف غير السائق الذي يكون كوضع الحجر في الطريق فيعثر به إنسان ، وعدم المباشرة والتسبب لا ينافي الضمان بالشرط .

﴿ هذا ﴾ كله ما ﴿ إذا كان لاعتن قصد ﴾ أمّا ﴿ لو كان قاصداً ﴾ لذلك ﴿ وله مندوحة قدمه هدر ﴾ قطعاً ﴿ وعليه ضمان المصدوم ﴾ نفساً أو دية على ما عرفت ، والله العالم .

المسألة السابعة :

﴿ إذا اصطدم حرّان ﴾ بالغان عاقلان قاصدان لذلك دون القتل ولم يكن ممّا يقتل غالباً ﴿ فمات أحدهما ﴾ هو من شبه العمد ، لكن يكون ﴿ لورثة كل واحد منهما نصف دية ويسقط النصف ﴾ الآخر ﴿ وهو قد نصيبه ، لأن كل واحد منهما تلف بفعله وفعل غيره ﴾ فيهدد النصف مقابل فعله ويضمن شريكه النصف ، بلا خلاف أجده ، بيننا ، بل ولا إشكال ، نعم عن بعض العامة وجوب الدية تامة لكل منهما على الآخر ،

ولاريب في ضعفه .

ولافرق فيما ذكرنا بين المقبلين والمدبرين والمختلفين والبصيرين والأعميين والمختلفين ، ولابين وقوعهما مستلقين أو منكبين أو مختلفين ، خلافاً لأبي حنيفة فأوجب الضمان عليهما في الأول ، أما إذا وقعا منكبين فدمهما هدر ، لأنّ الانكباب يحصل بفعل المنكب لا بفعل الآخر ، ولو وقع أحدهما منكباً والآخر مستلقياً فالمنكب هدر ﴿ و ﴾ هو واضح الفساد بل ﴿ يستوى في ذلك ﴾ أيضاً ﴿ الفارسان والراجلان ﴾ بل ﴿ والفارس والراجل ﴾ إذا فرس طويلاً مثلاً . ﴿ وإن كان ﴾ على كل واحد منهما نصف قيمة فرس الآخر إن تلف بالتصادم ﴿ بل لافرق بين اتحاد جنس المركوب واختلافه وإن تفاوتا في الشدة والضعف ، بل ولا في الراجلين بين أن يتفق سيرهما قوة وضعفاً أو يختلف ، بأن كان أحدهما يعدو ، والآخر يمشي ، لأنّ الاصطدام والحركة المؤثرة إذا وجدت منهما جميعاً ، اكفى به ولم ينظر إلى مقادير المؤثر وتفاوت الأثر كالجراحة الواحدة والجراحات ، نعم لو كانت إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنّه لا أثر لجركتها مع قوة الدابة الأخرى فلا يناط بجركتها حكم ، كغرز الإبرة في جلدة العقب مع الجراحات العظيمة .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ يقع التقاص في الدية ﴾ والقيمة ، ويرجع صاحب الفضل إن كان فيهما أوفى أحدهما على تركه الآخر .

نعم لو لم يعتمد الاصطدام بأن كان الطريق مظلماً أو كانا أعميين أو غافلين ، فالدية على عاقلة كل منهما ، ولا تقاص إلا أن تكون عاقلة كل منهما نرته ، وإن تعمد أحدهما دون الآخر فلكل حكمه . وضمان المركوب لا مدخيلة للعاقلة فيه .

وفرق واضح بين المقام الذي اشتركا معاً فيه في الجنابة ، - ولذا أهدر النصف - وبين ما إذا عثر إنسان بجالس فماتاً معاً ، فإنّ الدية واجبة لا يهدر منها شيء ؛

(جواهر الكلام - ج ٢)

وذلك لأنّ كلاّ منهما قد مات بسبب انفرد به صاحبه ، إذ الجالس قتل العائر مباشرة ، والعائر مات بسبب كان من الجالس ، فهو كما لو حفر بئراً في غير ملكه ثم جاء رجل فجرح الحاضر وسقط الجارح في البئر ، فإنّ الجارح قتل الحافر مباشرة ، والحافر قتل الجارح بالتسبيب ، فتأمل جيداً .

هذا كلّ مع عدم قصد القتل بالاصطدام ﴿ وإن قصداه أي القتل ﴾ أو أحدهما أو كان بحال يقتل مثله غالباً ﴿ فهو عمد ﴾ يجري عليه حكمه فيهما أد في العائد منهما خلافاً لأبي حنيفة فجعله خطأ محض أوعن بعض الشافعية أنّه شبهه عمد بناءً على أنّ الاصطدام لا يقتل غالباً ، وهو واضح الضعف .

وفي معنى التصادم ما لو تجاذبا حبلاً فاتقطع وسقطا وماتا ، لكن عن أبي حنيفة عكس الحكم السابق هنا ، فقال « إن كان وقعا منكبين فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر ، وإن وقعا مستلقين فهما هدر ، لأنّ انكباب كل واحد منهما يكون بفعل الآخر ، والاستلقاء يكون بفعله لا بفعل الآخر ، نقيض ماسبق » وهو كما ترى ، ضرورة عدم انضباط الأمر .

هذا إذا كان المتجاذبان مالكين للحبيل أو غاصبين ، أمّا لو كان أحدهما مالكاً والآخر غاصباً قدم الغاصب هدر كما هو واضح .

ولو قطعه ثالث عند تجاذبهما ضمنهما في ماله أو عاقلته ، مالكين كانا أو غاصبين أو مختلفين ، وإن تعدّى الغاصب بالإمساك والجذب ، فإنّ المباشر هو القاطع .

نعم لو كان هو المالك وهما الغاصبان ، أمكن عدم الضمان .

ولو علت الدابستان وجرى الاصطدام والراكبان مقلوبان احتمل الهدر في الجميع الراكب والمركوب ، لكونه من جنابة الدواب غير الصائلة فهو كالتلف بالأفة السماوية ، وكونهما كغير المقلوبين لأنّ الركوب كان بالاختيار وهو لا يقصر عن حفر البئر في الضمان ، خصوصاً مع ملاحظة ضمان الراكب ماتلفه الدابة ، والله العالم .

﴿ أمّا لو كانا ﴾ أي المصطدمان ﴿ صبيّين ﴾ أو مجنونين أو بالتفريق
﴿ والر كوب منهما فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر ﴾ بلاخلاف ،
لأنّ عمدهما خطأ ، ولا تقصير من الولي ، ولذا لا يضمن ما يقع منه ، للأصل وغيره ،
و ضمان الدابّتين عليهما كغيرهما ممّا يتلفانه من الأموال .

﴿ و لو أر كبهما وليّهما ﴾ لمصلحتهما ﴿ فالضمان على عاقلة الصبيّين ﴾
أو المجنونين دون الولي ﴿ لأنّ له ذلك ﴾ فلا تقصير منه كما لو ركبا بأنفسهما ،
﴿ و ﴾ كما لو حضر بشراً في ملكه فتردّي فيه آخر . نعم مع عدم المصلحة يضمن الولي
لعدوانه حينئذ كما ﴿ لو أر كبهما أجنبي ﴾ فإنّ ضمان دية كل منهما بتعامها على
المركب ﴿ بلاخلاف ، وكذا دابّتيهما ، لعدم قصور إركاب الطفل عدواناً عن حفر
البشر كذلك ، فيضمن ما يترقب عليه ، وإن كان بعمد الصبي الذي جعله الشارع بحكم
الخطأ ، وحينئذ فإن كان واحداً ثبت عليه دية الصبيّين وقيمة الدابّتين ، وإن كان
اثنين مثلاً ثبت على كل واحد نصف قيمة كل واحدة من الدابّتين ، لأنّ الذي
أركبه متعدّياً أُلّف النصفين فيضمنه ، و يجب على كل واحد نصف دية
الراكب .

لكن في كشف اللثام وعن المبسوط « أنّ دية الراكب على عاقلة المركب ،
وفيه أنه سبب ، فيتّجه عليه كما هو ظاهر .

﴿ ولو كانا ﴾ أي المصطدمان ﴿ عبيدين بالغين ﴾ عاقلين ﴿ سقطت جنايتهما ﴾
بلاخلاف ، بل ولا إشكال ﴿ لأنّ نصيب كل واحد منهما هدر ﴾ باعتبار كونه
الجاني على نفسه ﴿ وما على صاحبه ﴾ من النصف الآخر ﴿ فات بتلفه ﴾ لأنّ
جناية العبد تتعلق برقبته ﴿ و ﴾ من هنا ﴿ لا يضمن المولى ﴾ سواء كانت
جنايته عمداً أو خطأ ، و لو كان أحدهما عبداً والآخر حرّاً فلا شيء
لمولاه ولا عليه .

أمّا الثاني فلما عرفت من تعلّق جنايته برقبته وقد فانت ، وأمّا الأوّل

فلا تَنَّهُ كما جنى عليه الحرّ جنى هو على الحرّ، فيتقاسمان وإن زاد نصف قيمته على نصف دية الحرّ، إذ لا عبرة بالزيادة عندنا، هذا .

ولكن وفي المسالك « فإن ماتا وجب نصف قيمة العبد في تركة الحرّ، ويتعلق به نصف دية الحرّ، وما يتعلق برقبة العبد إذا فات يتعلق ببذلها، كما أن الجاني الذي تعلق الأرض برقبته إذا قتل انتقل إلى قيمته، ثم إن تساويا تقاسما بناءً على أن نقد البلد الذي تجب فيه القيمة أحد أفراد الدية، ولو كان نصف القيمة أكثر وأوجبناها فللمسيّد أخذ الزيادة من تركة الآخر وإلا فلا، وإن كان نصف الدية أكثر فالزيادة مهددة (١) لأنّه لا محلّ يتعلّق به » (٢) .

وفيه مالا يخفى عليك في قوله « بناءً » أو « لا » وقوله « وأوجبناها » ثانياً .

نعم لو فرض كون الحرّ نعتياً أو امرأة مثلاً أمكن استحقاق الزيادة، والله العالم .

و لو مات العبد خاصة فنصفه هدر وتجب نصف قيمته وتكون على الحرّ كقيمة الفرس، وإن مات الحرّ خاصة وجب نصف دية وتعلق برقبة العبد كما هو واضح .

﴿ ولو اصطدم حرّ أن فمات أحدهما فعلى ما قلناه بضمّن الحرّ ﴾ الباقي نصف دية التالف ﴿ والنصف الآخر هدر لأنّه من جنايته ﴾ و ﴿ لكن ﴾ على رواية عن أبي الحسن موسى عليه السلام بضمّن الباقي ﴿ تمام ﴾ دية الميت ﴿ وهي رواية موسى بن إبراهيم المروي ﴾ (٣) عنه ، « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في فارسين اصطدما فمات أحدهما ، فضمّن الباقي دية الميت ، ﴾ ﴿ لكن ﴾ الرواية ﴿ - مع أنّها ﴾ شاذة ﴿ لم نجد بها عاملاً ، وضعيفة - محتملة لضعف صدمة الميت

(١) مهذور (ن ل) .

(٢) المسالك ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

بحيث علم عدم الأثر لها .

﴿ ولو تصادم حاملان ﴾ فاسقطتا وماتتا ﴿ سقط نصف دية كل واحدة ﴾
منهما بجنايتها على نفسها ﴿ وضمنت (١) نصف دية الأخرى ﴾ كما لو تصادم
الرجلان و ﴿ أمّا الجنين فيثبت في مال كل واحدة نصف دية جنين كامل (٢) ﴾
مع القصد إلى الاصطدام وإلا فعلى العاقلة ، وإن لم يعلم ذكورة الجنين وأنوثته
فربع دية الذكر وربيع دية الأنثى .

ويجب أيضاً في تركة كل واحدة أربع كفارات ، كفارة لنفسها ، وكفارة
لجنينها ، وثالثة لصاحبها ، ورابعة لجنينها ، لأنّهما اشتركتا في هلاك الأربعة ،
وسياتي أنّ الكفارة تجب مع الاشتراك على كل واحد من الشريكين كاملاً ، كما
تجب على المنفرد ، وكذلك تجب على قاتل نفسه ، والله العالم .

المسألة الثانية :

﴿ إذا مرّ بين الرّماة ﴾ في مكان مباح له المرور فيه ﴿ فأصابه سهم ﴾
أحدهم مثلاً ﴿ فالدية على عاقلة الرامي ﴾ بلاخلاف أجده بين من تعرض له ،
كالفاضلين والشهيدين وغيرهم ، لكونه مخطئاً في فعله وفي قصده ﴿ وإلا كان عليه القود
أو الدية في ماله كما عرفته مكرراً نعم ﴾ لو ثبت أنّه قال : حذار ﴿ وسمع المارّ
وكان متمكناً من العدول ﴾ لم يضمن ﴿ العاقلة بلاخلاف أجده أيضاً ﴾ لما روى أنّ
صبيّاً دقّ رباعيّة صاحبه بخطره ، فرفع إلى عليّ عليه السلام ، فأقام بينة أنّه قال :
حذار ، فدرأ عنه القصاص ، وقال : قد أعذر من حذر ﴿ وهو خبر محمد بن الفضيل (٣)

(١) وثبت (ن ل) .

(٢) كذا في الشرائع ولكن في الأصل هكذا : نصف دية الجنين ، .

(٣) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ١ التهذيب

ج ١٠ ص ٢٠٧ الفقيه ج ٢ ص ١٠٢ الكافي ج ٧ ص ٢٠٢ .

عن الكنانى عن أبي عبد الله عليه السلام الذي رواه المحمّدون الثلاثة ، بل هو في التهذيب والكافي صحيح ، أو حسن كالصحيح « قال كان صبيان في زمن علي بن أبي طالب يلعبون باخطار لهم ، فرمى أحدهم بخطرته فدقّ رباعية صاحبه ، فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، فأقام الرامي البيّنة بأنّه قال : حذار ، فبدأ عنه القصاص وقال : قد أعذر من حذر » .

ولعلّهم فهموا نفى الدّية على العاقلة من قوله : « قد أعذر من حذر » بناءً على إرادته قبول عذر المحذر على وجه لا يترتب على فعله ضمان ، لاعليه ولا على عاقلته ، أو أن المراد من درء القصاص درء الضمان ولو بمعلومية عدم كون المقام محلاً له ، مضافاً إلى كونه أقوى في التلف من الرامي في الفرض ، ولذا قيّد الفاضل وغيره قول « حذار » بسماع المقتول وتمكّنه من العدول وإن أطلق المصنّف وغيره ، بل والخبر ، ضرورة عدم الإعذار مع عدمهما . ولعلّ الرامي في الخبر كان بالغاً بقرينة إقامة البيّنة ودرء القصاص ، أو المراد وليّه .

وعلى كل حال فالحكم المزبور لا إشكال فيه بعد أن لم يكن خلاف ، للخبر المزبور ، أو لما أشرنا إليه ، بل عن الوسيلة زيادة « وإن لم يحدثه وكان في ملكه وقد دخل عليه بغير إذنه لم يضمن » ولا يخلو من وجه ، خصوصاً بعد ملاحظة ماورد من قولهم : « من دخل دار غيره بغير إذنه فدمه هدر » (١) ونحوه ، من عدم ضمان المتردّي في البئر المحفورة في ملكه مع الدخول بغير إذنه ، وإن كان قد يقال بصدق القتل خطأً في الفرض وإن أثم بالدخول بغير إذن فتأمل جيداً .

﴿ ولو كان مع المارّ صبي ﴾ مثلاً غير مميّز ﴿ فقرّ به ﴾ من طريق السهم لا قصداً فأصابه ، فالضمان على من قرّ به ﴿ كما عن القاضي والتحرير ﴾ لا على الرامي لأنّه عرّضه للتلف ﴿ تعريضاً قوياً شبيهاً بالمباشرة ، بل عن التحرير أنّه مباشر لأنّه كالدافع في البئر والرامي كالحافر ﴾ ولكن ﴿ فيه تردد ﴾ كما في القواعد ،

ومحكي المبسوط ، من أنه المباشر المقدم على السبب مع الاجتماع ، ولذا كان خيرة
الفخر فيما حكى عنه ، « الضمان على عاقلة الرامي » .

قلت : الظاهر كون الفرض من جزئيات مسألة المباشرة والتسبيب ، ولا ريب
في تقديم الأول مع فرض اتحادهما في الجهل والعلم لقوة المباشرة على غيرها ،
واحتمال الشراكة ضعيف ، فترتب حينئذ القصاص والدية على عاقلة الرامي ،
أو عليه في صورة يكون شبيه عمد كما أنه لا ريب في تقديم العالم منهما
على الجاهل .

ولعل ذكر المصنف الصبي " كما في القواعد ومحكي " المبسوط لكونه أظهر
الأفراد وإلا فلوفرض تقديم البالغ على وجه يكون كتقديم الصبي " ترتب الحكم ،
ولعله لذا قال في محكي " التحرير : « لو قدم إنساناً إلى هدف » (١) .

و لو تقدم الصبي لنفسه ولم يقر به أحد فالضمان على الرامي مع التعمد
قصاصاً أو دية وعلى عاقلته بدونه ، بل في كشف اللثام وغيره : « حذر أم لا » وهو
كذلك مع فرض كونه غير مميز ، أما إذا كان مميزاً يعقل التحذير فقد يقال
بكونه كالبالغ خصوصاً بعد إطلاق الخبر المزبور .

وعلى كل حال فقد ذكر غير واحد أن المراد الضمان على عاقلة الرامي في
صورة خطائه ، وقال بعض الناس « يأتي مثله في المقرّب » وفيه أنه فرق بينه
وبين المباشرة ، ولذا لم أجد من قال هنا الضمان على عاقلة المقرّب فتأمل جيداً
والله العالم .

المسألة (التاسعة :)

قد سمعت سابقاً في مسألة الطبيب ما ﴿ روا ﴾ . ﴿ السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام إن علياً عليه السلام ضمن ختناً قطع حشفة غلام (١) والرواية ﴾ وإن كانت ضعيفة إلا أنها مع أن المحكي عن ابن إدريس نفى الخلاف عن صحتها ﴿ مناسبة للمذهب ﴾ لا صلة الضمان كما سمعته في الطبيب وإن كان حاذقاً ومأذوناً لأن فعله شبيه عمد إلا أن يأخذ البرائة على ما سمعته سابقاً ، واحتمال حمل الخبر المزبور على خصوص المفرط لا حاجة إليه كما هو واضح ، والله العالم .

المسألة (العاشرة :)

﴿ لو وقع من علو على غيره فقتله فإن قصد ﴾ ذلك ﴿ وكان الوقوع ممّا يقتل غالباً ﴾ أو قصد القتل به ﴿ فهو قاتل عمد ﴾ يترتب عليه حكمه ﴿ وإن كان لا يقتل غالباً ﴾ و قصد الوقوع عليه دون قتله ﴿ فهو شبيه عمد يلزمه الدية في ماله ﴾ كغيره من أفراده ﴿ وإن وقع مضطراً إلى الوقوع أو قصد الوقوع لغير ذلك ﴾ في الكتاب والقواعد ومحكي التحرير والإرشاد والتلخيص وغيرها ﴿ هو خطأ محض والدية فيه على العاقلة ﴾ وهو واضح في الثاني ، ﴿ أمّا ﴾ الأول ﴿ ففي كشف اللثام وإن كان المراد به ما يزدل معه القصد إلى الوقوع ، أو الوقوع على الغير فهو كما ﴾ لو ألقاه الهواء ﴿ وسيدكر أنه لا ضمان ، وإن أراد الإلجاء لا إلى زوال القصد فلا فرق بينه وبين غيره في عدم كونه خطأً إلا إذا لم يقصد الوقوع على الغير فلا معنى للعطف بأو » (٢) .

(١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٠٣ مع اختصار .

ونحوه عن الأردبيلي ، بل أطنب في كشف اللثام حتى اعترف بالعجز عن فهم كلامهم .

وقد يندفع بأن المراد وقع مضطراً على وجه يسند الفعل إليه وإن لم يكن مختاراً ، بل لو كان كالمجنون والنائم ممّن يكون له قصد يسند الفعل به إليه عرفاً وإن لم يكن له اختيار قصد وهو من الخطأ المحض كما عرفته في النائم .

أمّا لو ألقته الريح ﴿ أو زلق ﴾ أو نحوهما ممّا لا يسند إليه فعل ﴿ فلا ضمان ﴾ عليه ولا على عاقلته ، بلا خلاف أجده فيه بين من تعرّض له ، وبذلك افترق عن الأوّل ، ضرورة عدم صدق نسبة القتل (١) إليه مضافاً إلى صحيح محمد ابن مسلم (٢) عن أحدهما عليه السلام « في الرجل يسقط على الرجل فيقتله فقال : لا شيء » ، وصحيح عبيد بن زرارة (٣) « سألت الصادق عليه السلام عن رجل وقع على رجل فقتله قال : ليس عليه شيء » ، والخبر أو الحسن أو الموثق (٤) « سأله عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فمات أحدهما فقال : ليس على الأعلى شيء ولا على الأسفل شيء » ، بناءً على كون المراد منها الوقوع على الوجه المزبور ، ولو لظهورها في عدم ضمان العاقلة أيضاً باعتبار استلزام تركه تأخير البيان ، ولا مكان كون المراد من قوله « ليس عليه شيء » أنّه لا يترتب على ذلك شيء .

ولكن مع ذلك احتمل في كشف اللثام في الفرض ، كونه كمن انقلب على غيره في النوم فقتله في وجوب الدية عليه أو على عاقلته ، وأن يكون كقتيل الزحام في وجوبها في بيت المال كما في السرائر ثلاثاً يبطل دم امرء مسلم . وثانيهما لا يخلو من وجه ، بل حكى عن التحرير ، وإن كان الأصحّ خلافه ، ضرورة عدم قتل أحد له بناءً على ما ذكرناه ، بل هو شبه المقتول بصاعقة ونحوه . أمّا أوّلهما فلا وجه له

(١) الفعل (ن ل) .

(٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب قصاص النفس الحديث ٢

بعد فرض عدم نسبة الفعل إليه ولو خطأ .

﴿ و ﴾ على كل حال فـ ﴿ الواقع هدر على التقديرات ﴾ كلها بلا خلاف ، بل ولا إشكال لعدم نسبة قتله إلى أحد كي يرجع عليه أو على عاقلته إلا أن يفرض موته بوقوعه على الأسفل وكان عادياً فيكون (١) كذلك ، ضرورة كونه حينئذ كحافر البئر في وجوب الضمان عليه ، والله العالم .

هذا كله لو وقع على الوجه المزبور ﴿ و ﴾ أمّا ﴿ لو دفعه دافع فدية المدفوع لومات ﴾ أو القود ﴿ على الدافع ﴾ بلا خلاف نصاً وفتوى بل ولا إشكال . و ﴿ أمّا دية الأسفل فالأصل أنها على الدافع أيضاً ﴾ كالفصاح له كما هو المشهور بل لا خلاف فيه بين المتأخرين إلا من نادر ، ضرورة كونه كمن هدم عليه جداراً مثلاً ، ﴿ و ﴾ لكن ﴿ في النهاية ﴾ ومحكى التهذيب والاستبصار ﴿ ديته على الواقع و يرجع بها على الدافع وهي رواية عبدالله بن سنان ﴾ (٢) التي رواها المحمّدون الثلاثة في الصحيح ﴿ عن أبي عبدالله عليه السلام ﴾ « في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله ، قال : الدية على الذي وقع على الرجل لأولياء المقتول ، ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه قال : و إن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً » .

وحملها في كشف اللثام على أن أولياء المقتول لم يعلموا دفع الغير له (٣) ، أو تطرح للإجماع كما قيل على عدم العمل بظاهرها المقضى للقصاص على الدافع مع قصد القتل أو كون الشيء ممّا يقتل غالباً فتأمل جيداً ، والله العالم .

(١) في الأصل : فيكونه .

(٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ القيقه ج ٢

ص ١٠٨ الكافي ج ٧ ص ٢٨٨ التهذيب ج ١٠ ص ٢١١ .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٢٦١ .

المسألة (الحادية عشر) :

﴿ روى أبو جيميلة (١) عن سعد الإسكاف عن الأصبغ قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت أخرى فنخستها ثالثة ، فقمصت المراكوبة فصرعت الراكبة فماتت ، أن ديتها نصفان على الناحية والمنخوسة ، و أبو جيميلة ضعيف ﴾ باتفاق من تعرض له على ما قيل ﴿ فلا استناد إلى نقله ﴾ بل في سندها محمد بن عبدالله بن مهران ، وعن النجاشي والخلاصة « أنه من أبناء الأعاجم ، غال كذاب فاسد المذهب والحديث مشهور بذلك » (٢) بل عن النجاشي « أن سعد الإسكاف يعرف وينكر ، وكان قاضياً » (٣) وإن حكى عن الشيخ : « أنه صحيح الحديث بل روى أنه قال له أبو جعفر : وددت أن على كل ثلاثين ذراعاً قاضياً مثلك » (٤) بل فيها أيضاً أبو عبدالله الظاهر أنه كنية لمحمد بن خالد البرقي ، وعن النجاشي « أنه ضعيف في الحديث » (٥) وإن كان الظاهر أن المراد به روايته عن الضعفاء والمراسيل .

وبالجملة فالسند كما عرفت ، وإن اقتصر المصنف وغيره على ضعف أبي جيميلة للاتفاق عليه ومعلوميته .

وأما المتن فهو - مع أنه قضية في دافعة - لا يطابق إطلاقه الأصول في صورة إلجاء القامصة إلى القمص ، ضرورة كون المنتجة حينئذ الضمان على الناحية التي هي أقوى في التأثير من القامصة ، و خصوصاً مع كون الراكبة عادية في ركوبها لعبث أو غيره ، بل وفي صورته بقاء اختيارها ، إذ المنتجة كون الضمان عليها ، لا قتها

(١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٢) رجال النجاشي ص ٢٧٠ خلاصة الأقوال ص ٢٥٢ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٣٥ .

(٤) مجمع الرجال ج ٣ ص ١٠٠-١٠١ المتن و الهامش .

(٥) رجال النجاشي ص ٢٥٨ .

أقرب في التأثير من الناخسة مع فرض بقاء الاختيار بل وغير ذلك ، ولعلته لذا وغيره قال المصنّف في النكت : « إن الرواية ساقطة عندي » (١) ودعوى - انجبار السند والدلالة بالشهرة المحكية على لسان الفاضلين والشهيد ، وفي المسالك « هذه الرواية مشهورة في هذا الباب ، بل فيها وفي غاية المراد والتنقيح أنه عمل بمسئونها الشيخ وأتباعه - يدفعها ما حكاه غير واحد من عدم العمل بها إلا من الشيخ والقاضي ، فلا يبعد إرادة الشهرة في الرواية .

﴿ وفي المقنعة ﴾ والغنية ومحكي الإصباح والكافي ﴿ على الناخسة والقامصة ثلثا الدية ﴾ ناسبين له إلى قضاء علي عليه السلام بذلك و في الأولى ﴿ ويسقط الثلث لركوبها عبثاً ﴾ بل في الغنية ومحكي الكافي ذلك أيضاً مع زيادة أنها لو كانت راكبة بأجرة كانت كمال ديتها على الناخسة . و عن المفيد في الإرشاد روايته مرسل (٢) « قال : إن علياً عليه السلام رفع إليه خبر جارية حملت جارية على عاتقها عبثاً ولعباً ، فجاءت جارية أخرى فقرصت الحاملة ، فقمصت لقرصتها فوقعت الراكبة ، فاندقت عنقها فهلكت ، فقضى على القارصة بثلث الدية وعلى القامصة بثلثها وأسقط الثلث الباقي لركوب الواقعة ، فبلغ النبي صلى الله عليه وآله فأمناه » .

و على كل حال ففي المتن و النافع و النكت ﴿ و ﴾ محكي المختلف ﴿ هذا وجه حسن ﴾ لقاعدة الاشتراك ، وهو كذلك مع فرضه ، بل ربما جمع بين الخبرين بإمكان إرادة ما يضمن من دية الراكبة في الخبر الأول كمالها أو ثلثها (٣) .

(١) نكت النهاية ، ستة صفحات قبل آخر الكتاب .

(٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ مع اختلاف

في بعض الالفاظ . فراجع .

(٣) قال في مفتاح الكرامة : « و يمكن أن يراد في الخبر الأول بدية الراكبة ما

يضمن من ديتها سواء كان ثلثها أو كلها فيوافق هذا الخبر ، ج ١٠ ص ٣٢٩ .

﴿ وخرج متأخراً ﴾ وهو ابن إدريس ﴿ وجهاً ثالثاً فأوجب الدية على الناحية إن كانت ملجأة للقامصة ، وإن لم تكن ملجأة للقامصة فالدية على القامصة ﴾ واختاره في الإرشاد والإيضاح والروضة ، واستحسنه في التحرير وكشف الرموز ، ﴿ و ﴾ في المتن ﴿ هو وجه أيضاً غير أن المشهور بين الأصحاب هو الأول ﴾ وفيه ما عرفت إن أراد بالأول ما سمعته من مضمون خبر أبي جميلة (١) ، بل وإن أراد ما سمعته من المفيد (٢) ، ضرورة عدم شهرة عليهما ، وخصوصاً الثاني منهما الذي لم يدعها عليه أحد .

فلا ريب أن المتبجج العمل بما ذكره ابن إدريس ، لأن فعل المكروه الملجأ الذي هو كالألة مستند إلى المكروه ، ولذا يضمن الدافع المقتول بوقوع المدفوع ، بخلاف ما إذا لم تكن ملجأة فأنها مستقلة بالقتل حينئذ .

لكن أشكله الشهيد « بأن » الإكراه على القتل لا يسقط الضمان ، و « بأن » القموص ربما كان يقتل غالباً فيوجب القصاص ، وفيه منع عدم إسقاطه مع وصوله إلى حد الإلجاء كما هو الفرض . و « بأن » القمص الذي هو النفرة لا يستلزم الوقوع بحسب ذاته فضلاً عن كونه ممّا يقتل غالباً فيكون من باب الأسباب لا الجنائيات . نعم لو فرض على حال يكون كذلك أو قصد القتل به لو كان على حال يقتل نادراً أتجبه القصاص .

ومن هنا قال في الرياض : « هو قوي » متين لولا مخالفته للروايات المشهورة قطعاً بين الأصحاب وإن اختلف بعضها مع بعض ، إلا أنها متفقة في ردّ هذا الوجه وغيره من الوجوه .

و فيه ما عرفته من عدم العمل بالأولى إلا الشيخ والقاضي كما اعترف به سابقاً ، بل قال : « إن » الاعتماد على هذه الشهرة الملحكية مع عدم وجدان العامل غيرهما لعلّه ممنوع ، وأما الثانية فقد عرفت أنها مرسلة ولا شهرة تجبر العمل بها أيضاً فالمتبجج حينئذ العمل بما تقتضيه القواعد ، وتنزيل النصوص المزبورة على

ما يوافقها، خصوصاً بعد أن كانت قضايا في أعيان خاصة لا تنافي التنزيل المزبور. نعم ما عن الراوندي - من التفصيل بين بلوغ الراكبة واختيارها فما عليه المفيد، وصغرها وكرهها فما عليه الشيخ - وكذا ما في التنقيح - من التفصيل بين ما إذا كان الركوب عبثاً فالأول، أو لغرض صحيح فالثاني إن كانت القامصة غير ملجئة وإلا فعلى الناحية - واضح الضعف فيما خالف القواعد منه، ضرورة عدم شاهد له لو أريد به الجمع بين النصوص المزبورة التي قد عرفت فقدها لشروط الحجية في نفسها، واحتمالها ما لاينا في القواعد لكونها من قضايا الأعيان.

ومن هنا قال في الرياض بعد أن حكاهما مضعفاً لهما بعدما سمعت: «ولو صح الجمع بدون الشاهد لكان ما عليه الحلبي وابن زهرة في غاية القوة عملاً بروايتهما المفصلة بين كون الركوب عبثاً فما في المفنعة، وكونه بأجرة فما في النهاية، وروايتها وإن كانت مطلقة بنصف الدية، إلا أنها محمولة على صورة الثانية حمل المطلق على المفيد، فتأمل» (١).

وإن كان فيه أن ذلك فرع الحجة أولاً، وعدم ظهور كون التفصيل من المروي وإثما هو منهما ثانياً وإلا لم يحتاج إلى شاهد بعد فرض الحجة، ولعلته إلى ذلك وغيره أشار بالأمر بالتأمل.

ثم قال: «هذا مع أن الوجوه المزبورة لا تفيد الحكم في شقوق المسألة بكيته وإثما غايتها إفادته في صورة العلم بحال الناحية والمنخوسة، وأما صورة الجهل بهما فليست لحكمها مفيدة، فالمسألة محل تردد وشبهة، وإن كان مختار الحلبي (٢) في الصورة الأولى لا يخلو عن قوة لا يمكن الذب عن الروايات المشهورة بأنها قضية في واقعة، فيحتمل اختصاصها بالصورة الثانية، والمختار فيها خيرة المفيد ومن تبعه للأصول المتقدمة، مضافاً إلى أصل البرائة» (٣) وهو كما

(١) رياض المسائل ج ٢ ص ٥٩٩.

(٢) في الأصل: «الطى».

(٣) رياض المسائل ج ٢ ص ٥٩٩.

ترى بعد الاغضاء عما فيه ، لا يرجع إلى محصل في المسألة ، خصوصاً بعدما عرفت من عدم حجية المرسل وغيره ، فكيف يجعل مضمونه أصلاً يرجع إليه في مخالف الضوابط .

والتحقيق ملاحظة القواعد في جميع الصور بعد تنزيل النصوص المزبورة على ما لاينا فيها لأنها قضايا في أعيان ، و حال الجهل يرجع فيه إلى ما يرجع في نظائره من القرعة وغيرها ، لا إلى المرسل المزبور أو الضعيف الآخر ، والله العالم .

﴿ ومن اللواحق مسائل : ﴾

﴿ الاولى : ﴾

﴿ من دعى غيره فأخرجه من منزله ليلاً فهو له ضامن حتى يرجع إليه ﴾ وفاقاً للمشهور ، بل عن ظاهر غير واحد الاجماع عليه ، بل في الغنية ونكت النهاية وغاية المراد الاجماع عليه ، ولعله كذلك ، فإني لم أجده فيه مخالفاً إلا ابن إدريس ، ففصل بين المتهم عليه وغيره ، فأثبت القسامة في الأول مع دعوى الأولياء القتل عمداً أو خطأً مقيماً للعداوة والإخراج بالليل فيه مقام اللوث ، بخلاف الثاني فإنه لا شيء عليه .

نعم قد تجشمت بعض الناس فادعى الخلاف في بعض العبارات ، بعدما وسوس هو في الحكم .

وعلى كل حال فلا ريب في فساده ، حتى لو قلنا بتحقق اللوث في مثله ، إذ يمكن إخراج الفرض عن حكمه بما عرفت ، مضافاً إلى قول الصادق عليه السلام في خبر عبدالله بن ميمون (١) « إذا دعى الرجل أخاه بالليل فهو ضامن حتى يرجع إلى

بيته ، وإلى حسن عمرو بن المقدام أو قويمه (١) قال : كنت شاهداً عند البيت الحرام ورجل ينادي بأبي جعفر المنصور وهو يطوف ويقول : يا أمير المؤمنين (٢) إن هذين الرجلين طرقا أخي ليلاً فأخرجاه من منزله فلم يرجع إليّ ، والله ما أدري ما صنع به ! فقال لهما أبو جعفر : وما صنعتما به ؟ فقالا : يا أمير المؤمنين (٣) كلمناه ثم رجع إلى منزله ، فقال لهما : وإني غدا صلاة العصر في هذا المكان ، فوافياه من الغد وحضرته ، فقال لجعفر بن محمد عليه السلام وهو قابض على يده : يا جعفر اقض بينهم ، فقال : يا أمير المؤمنين (٤) اقض بينهم أنت ، فقال : بحقي عليك إلا قضيت بينهم ، قال : فخرج جعفر عليه السلام فطرح له مصلتي من قصب فجلس عليه ثم جاء الخصماء ، فجلسوا قد أمه ، فقال : ما تقول ؟ فقال : يا ابن رسول الله عليه السلام إن هذين طرقا أخي ليلاً فأخرجاه من منزله فوالله ما رجع إليّ والله ما أدري ما صنع به ؟ فقال : ما تقولون ؟ فقالا : يا ابن رسول الله كلمناه ثم رجع إلى منزله ، فقال جعفر عليه السلام : يا غلام اكتب : بسم الله الرحمن الرحيم قال رسول الله عليه السلام : « كل من طرق رجلاً بالليل فأخرجه من منزله فهو له ضامن إلا أن يقيم البيعة أنه قد رده إلى منزله » يا غلام نح هذا واضرب عنقه ، فقال : يا ابن رسول الله والله ما قتلت أنا ولكن أمسكتك فجاء هذا فوجأه فقتله ، فقال : أنا ابن رسول الله ، يا غلام نح هذا واضرب عنق الآخر ، فقال : يا ابن رسول الله والله ما عذبت به ولكن قتلت بضربة واحدة فأمر أخاه فضرب عنقه ، ثم أمر بالأخر فضرب جنبه وجبسه في السجن ووقع على رأسه يجبس عمره ويضرب في كل سنة خمسين جلدة ، والضعف في السند لو سلم في الثانية منجبرة بما عرفت ، فوسوسة بعض الناس في الحكم من جهة قاعدة عدم ضمان الحر في غير محلها بعد النص والإجماع . بل الظاهر كون الرجل والأخ فيهما مثال لمطلق الغير ، فتدخل المرأة إذ لا قائل بالفرق كما في غاية المراد .

(١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب قصاص النفس الحديث ١ والكافي ج ٧

ص ٢٨٧ والتهذيب ج ١٠ ص ٢٢١ والفتاوى ج ٢ ص ١١٧ .

(٢ و ٣ و ٤) في الأصل : يا أمير المفسدين ، وهو من النسخ أو الشارح .

بل الظاهر عدم الفرق بين الصغير والكبير ، بل الحر والعبد . نعم يختص الحكم بالليل لاختصاص النصوص وقتوى الأصحاب به اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن .

وكذا لو أخرجه بالتماسه كما عن غير واحد التصريح به للقاعدة المزبورة ، وإن كان ربما احتتم عموم النص له ، وأولى من ذلك ما لودعى غيره فخرج هو ، بل لعلّه كذلك أيضاً لو أخرجه إلى متعين عليه ، كما لو أوجب . أو خيره بين الخروج وعدمه كما عن الشهيد في الحواشي التصريح به . بل لا يضمن المستأجر لغيره ، ولا المرسل كما صرح به في القواعد ، وإن استأجره ليلاً إذا اختار هو الخروج ليلاً بنفسه . كل ذلك للقاعدة المزبورة إذ لم يصحبه في الخروج ليتهم بقتله ، بل لعل المتبادر من دعائه وإخراجه ذلك ، فلا يعمته الخبران ولا الفتاوى ولو للقاعدة المزبورة .

لكن في كشف اللثام « أمّا لو استأجره ليلاً ليفود أو يسوق دابته مثلاً فأخرجه لذلك من منزله فهو داخل في إخراجه ليلاً » وفيه بحث .
نعم لو كان الداعي جماعة توزع الضمان ، ولو كان المدعوون جماعة ضمن الداعي كل واحد باستقلاله لعدم الفرق في ذلك .

وكيف كان ❦ فإن عدم ❦ ولم يعرف حاله ❦ فهو ضامن لديته ❦ بخلاف أجده كما اعترف به في التنقيح وغيره ، بل عن الغنية وغاية المرام الإجماع على ذلك ، ولعلّه لثبوت الضمان ، والأصل البرائة من القود وبرائة العاقلة ، بل ظاهر دليل الضمان من النص وغيره ذلك أيضاً ، وقوله عَلَيْهِ في خبر ابن أبي المقدام (١) : « نج هذا واضرب عنقه » وإن كان ظاهراً في إرادة القود في الضمان في النبوي (٢) ، إلا

(١) قد مر آنفاً .

(٢) المراد بالنبوى هو الذى نقل عن أبي عبد الله عليه السلام عنه صلى الله عليه وآله

في خبر أبي المقدام المتقدم .

أنه - مع عدم الجابر له في ذلك بل الموهن متحقق - يمكن حمله على إرادة مصلحة التقرير وإيضاح الأمر وغير ذلك (١) .

ومن هنا كان الأصح عدم منعه من الإرث بذلك ، وإن توقف فيه الفاضل لعدم ثبوت كونه قاتلاً كي يكون مانعاً من ترتب أثر النسب المقتضي للإرث والضمان إنما يقتضي كونه بحكم القاتل بالنسبة إلى ذلك .

﴿ و إن وجد مقتولاً وادعى قتله على غيره وأقام بيّنة فقد برى ﴾ بلا خلاف ولا إشكال ، بل الإجماع بقسميه عليه ﴿ وإن عدم البيّنة ففي القود تردّد ﴾ من ظاهر خبر ابن أبي المقدام ، وكونه أقرب إلى استيفاء المضمون من الدية التي هي بمنزلة القيمة ، ونسبته في محكي السرائر إلى رواية ، ومن أصالة البرائة والاحتياط في خطر الدماء ، وأعمية الضمان منه ، بل ظهوره في غيره ، وخبر ابن أبي المقدام قد عرفت الحال فيه ، وإلا لاقتضى القود حتى مع عدم العلم بالحال ، وقد عرفت عدم الجابر له في ذلك بل الموهن متحقق .

﴿ و ﴾ من هنا كان ﴿ الأصح أن لا قود ﴾ عليه بل لأجد فيه خلافاً بين من تعرض له سوى ما يحكى عن المفيد وتبعه الفاضل في الإرشاد من ثبوت القود إذا لم تقم البيّنة مع أنه احتاط بإسقاطه أيضاً ، بل عن ظاهر الغنية وغيرها الإجماع عليه ، بل عن النهاية نسبته إلى رواية ، بل عن السرائر نسبته إلى روايات ، قال لحكم حينئذ مفروغ منه .

نعم عن السرائر والمختلف أنه يثبت اللوث مع العداوة بينهما ، فلو حلف أولياء الفقيد القسامة أنه قتله اقتصوا منه إن ادّعوا قتله عمداً وهو أيضاً مخالف للنص والفتوى أيضاً إلا إذا أثبت مقتضى اللوث بأمر آخر زائد على ذلك ، إذ لا دليل على أنه لوث شرعاً ولا تشملته عموماته ، إذ ليس هو مطلق الظن كما عرفته في محله ، بل قد يظهر من بعض إخراج الفرض من حكم القسامة للنص والفتوى وإن شملته أدلة اللوث كما أخرجاه من قاعدة عدم ضمان الحر ، وإن كان لا يخلو

من بحث ، بناء على اعتبار الأمارات المخصوصة في اللوث على وجه لا يشمل القرض كما عرفت البحث فيه في محله .

و على كل حال فلا قود ﴿ و ﴾ لكن ﴿ عليه الديّة في ماله ﴾ لما عرفته من اقتضاء الضمان عليه نصّاً وفتوى مضافاً إلى أصالة برائة العاقلة .

ولولم يقر بقتله ولا ادّعاءه على غيره فعن المفيد وسلاّر وابن حمزة أن عليه القود ، وعن المختلف اشتراطه بالقسامة أنه قتله عمداً ، وفي كشف اللثام « والوجه أنهم إن لم يحلفوا القسامة ألزم البيان فإن ادّعى الخطأ قبل مع يمينه وألزم الديّة ، وإن ادّعى على الغير فما تقدّم » .

قلت : لا ينفي عليك ما في الجميع ، ضرورة عدم دليل على شيء من ذلك ، وخبر ابن أبي المقدام الذي قد عرفت عدم الجايز له لا يدل على التفصيل المزبور ، فالمتّجه الضمان بالديّة في ماله لما عرفت .

نعم لو فرض حصول أمانة زائدة على ذلك يتحقّق بها اللوث أمكن حينئذ جريان حكمه عليه حملاً للنص و الفتوى على خلاف حكمه (١) من حيث الاستدعاء والإخراج لئلاّ لا مطلقاً فتأمل جيّداً فإنّه دقيق نافع ، والله العالم .

﴿ وإن وجد ميتاً ففي لزوم الديّة تردد ﴾ كما في القواعد وغيرها من أصل البرائة وقاعدة الاقتصار ، ومن إطلاق الضمان نصّاً وفتوى الظاهر في كونه بذلك يكون كضمان المال ، بل عن إبن إدريس أن به رواية ، مضافاً إلى قاعدة عدم بطلان دم المسلم ، وهو المحكي عن المقنعة والنهاية والمراسم والوسيلة والنافع وكشف الرموز وتعليق النافع . بل قيل إنّه أشهر ، بل هو مقتضى إطلاق معقد المحكي من إجماع الغنية .

نعم قيّده في الأربعة المتقدمة بما إذا ادّعى الموت حتف أنفه وعجز عن

(١) كذا في الاصل ، وفي بعض النسخ حملاً على حكمه .

إثباته ، بخلاف غيرها الذي أطلق فيه ذلك سواء ادّعاء وعجز عن الإثبات أو سكوت ، وهو قويّ مع احتمال القتل بأثر غير ظاهر . أمّا مع العلم بموته حتف أنفه فالمتّجه عدم الضمان ، إذ هو ليس كالمال المضمون ، ضرورة كون المنساق من النصّ والفتوى أنّ الضمان من احتمال القتل ، ولذا لو أقام بيّنة على أنّ القاتل غيره لم يضمنه إجماعاً كما عرفت ، بل قد يقال بعدم ضمانه لو علم موته بلذع حيّة أو عقرب أو نحوهما مما هو كالموت حتف أنفه في عدم الضمان لعدم احتمال قتله . و الفرق واضح بينه وبين الطفل المغصوب الذي لا يدفع الأفات عن نفسه .

وعلى كلّ حال فقول المصنّف : ﴿ ولعلّ الأ شبه أنّه لا يضمن ﴾ كما في محكي التحرير والمختلف للأصل المزبور مع قاعدة الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقّن ، ولكن قد عرفت قوّة الأوّل بإطلاق الضمان الذي به ينقطع الأصل المزبور ، بل وقاعدة الاقتصار ، ضرورة حجّية الظاهر كالمتيقّن ، والله العالم .

المسألة الثانية :

﴿ إذا أعادت الظئر الولد فأكره أهله صدّقت ﴾ بخلاف أجده فيه لصحيح الحلبي (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر ظئراً فدفع إليها ولده فغابت بالولد سنين ، ثمّ جاءت بالولد وزعمت أنّه أمّه أنها لا تعرفه وزعم أهلها أنّهم لا يعرفونه ، قال : ليس لهم ذلك ، فليقبلوه فإنّما الظئر مأمونة . »

نعم عن السرائر اعتبار اليمين ، وربما كان أيضاً ظاهر قول المصنّف وغيره « صدّقت » ولكن إطلاق النصّ والفتوى يقتضي عدمه ، ولعلّ قوله فيه : « مأمونة » دون « مؤمنة » كي يدلّ على استحقاق اليمين على الأمين إذا اتّهم بعد تسليم شموله لمثل ذلك وأنّه غير مختصّ بالمال .

وعلى كلّ حال فهي مقبولة القول ﴿ ما لم يثبت كذبها ﴾ لصغر سنّها من

أتمت به أو كبره ، على وجه يعلم كونه غيره أو نحو ذلك . ﴿ فـ ﴾ لا يقبل قولها حينئذ بل ﴿ تلزمها الدّية ﴾ التي هي عوضه بعد أصالة البرائة من القصاص ﴿ أو إحضاره بعينه أو من يحتمل أنّه هو ﴾ بلا خلاف أجده في شيء من ذلك .

ولا ينافي قبول قولها فيه أخيراً أنّه هو ، كذبها السابق حتّى لو قالت إنه مات حتف أنفه وقد علم كذبها ، نعم لو لم يعلم كذبها في ذلك كان القول قولها باليمين كما في غيرها من الأمانة أو مطلقاً

وكان أصل الضمان هنا حيث يضمن للاتفاق ظاهراً عليه ، وعن الشهيد في حواشيه « إن من قواعد الفقهاء إن الحر لا يضمن باثبات اليد ، إذ لا أثر لليد في غير المال واستثنى من هذه القاعدة ثلاث مسائل : مسألة الظئر ، ومسألة المنادي غيره ليلاً ، ومسألة تلف الصبي المغمس بـ تلف الغاصب كدفع الحيّة وأشباه ذلك » .

بل ويدل عليه أيضاً فحوى صحيح سليمان بن خالد (١) الوارد فيما ذكره المصنّف ﴿ و ﴾ غيره بل لا أجده فيه خلافاً من أنّه ﴿ لو استأجرت أخرى ودفعته بغير إذن أهله فجعل خبره ضمنّت الدّية ﴾ قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر ظئراً فدفع إليها ولده فأنطلقت الظئر فدفعته ولده إلى ظئر أخرى فغابت به حيناً ثم إن الرجل طلب ولده من الظئر التي كان أعطاها إياه فأقرت أنّها استوجرت وأقرت بقبضها ولده وأنّها كانت دفعته إلى ظئر أخرى فقال : عليها الدّية أو تأتي به » (٢) .

وعن التهذيب (٣) والفتاوى (٤) روايته بطرق آخر ومتمن آخر قد وافق الأولى

(١) الذي يأتي قريباً .

(٢) الوسائل الباب - ٨٠ - من أبواب أحكام الاولاد الحديث ٢ .

(٣) التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٢ .

(٤) الفتاوى ج ٤ ص ١٠٦ و ١٦١

إلى قوله : فغابت الظئر بالولد « فلا يدري ما صنع به فقال : الدّية كاملة » .
بل لعلّه كذلك إذا لم يأذنوا بالتسليم وإن أذنوا بالاستيجار كما صرح به
في كشف اللثام .

ولو علم موته حتف أنفه عند الثانية ففي الضمان كالمال للتفريط وجه ، وهل
للولي الرجوع على الثانية وجه أيضاً وإن رجعت هي مع فرض الغرور ، لم أجد ذلك
حجراً رأ في كلامهم ، وأصالة البرائة وقاعدة عدم ضمان الحر محكمة ، وقد تقدّم .
في كتاب الغصب بعض الكلام في ذلك .

المسألة (الثالثة)

﴿ لو انقلبت الظئر فقتلته لزمتهما الدّية في مالها إن طلبت بالمظاهرة الفخر ولو
كان للضرورة فديته على عاقلتها ﴾ وفقاً للصدوق في ظاهره أو صريحه : والشيخ
والفاضل في الإرشاد ، والشهيد في اللمعة على ما حكى عن بعض لخبر محمد بن مسلم (١)
عن أبي جعفر عليه السلام « أيّما ظئر قوم قتل صبيّاً لهم وهي نائمة فانقلبت عليه فقتلته
فإن عليها الدّية كاملة من مالها خاصّة إن كانت إنما ظئرت طلباً للعزّ والفخر ،
وإن كانت إنما ظئرت من الفقر فإن الضمان على عاقلتها » .

ونحوه خبر عبدالرحمن بن سالم عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام (٢) وخبر
الحسين بن خالد عن الرضا عليه السلام (٣) .

وهي وإن كانت ضعيفة وقلنا بأنّ الضعيف في الكتب الأربعة لا يعمل به ،
ولا يكفي تبين المحمّدين له ، أولعدم ضمانهم صحته ، لكنّها متعاضدة مؤيدة بما
سمعت من ضمان الظئر ، وخصوصاً إذا كانت مستأجرة وقلنا بضمان الأجير

(١ و ٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول

بأسناد متعددة نقلنا من الكافي ج ٧ ص ٣٧٠ والتهذيب ج ١٠ ص ٢٢٢-٢٢٣ والقيه

ج ٤ ص ١٦١ والمحاسن للبرقي ج ٢ ص ٣٠٥ .

لمثل ذلك .

بل في نكت المصنّف : « لا بأس أن يعمل الإنسان بها لاشتهارها و انتشارها بين الفضلاء من علمائنا ، ويمكن الفرق بين الظئر وغيرها بأنّ الظئر باضجاعها الصبي " إلى جانبها مساعدة بالقصد إلى فعل له شركة في التلف ، فتضمن لا مع الضرورة » وإن كان في قوله : « ويمكن الفرق إلى آخره » ما لا يخفى .

هذا و لكن خيرة الفاضل في بعض كتبه وولده وثاني الشهيدين الدّية على العاقلة مطلقاً .

بل في المسالك نسبه إلى أكثر المتأخرين - وإن كنّا لم نتحققه - لأنّه خطأ محض ، وهو كذلك لولا النصوص المزبورة .

ومنه يعلم ضعف ما عن المفيد وسلاّر وابني زهرة وإدريس ، من أنّ دية الولد على الظئر مطلقاً ، وإن علّل بأنّ إضجاعها الصبي " إلى جنبها شبيه بالعامد ، إلّا أنّه كما ترى واضح الفساد ، ضرورة كونه خطأً محضاً كما عرفت في النائم ، ولكن خرجت خصوص الظئر بما عرفت .

ومن هنا كان المنتجّه عدم إلحاق الأمّ بها ، وإن حكى عن الشهيد في الحواشي الإلحاق .

بل الظاهر ضمان العاقلة أيضاً لها إذا كانت قد ظئرت للعرز والفخر (١) ضرورة خروجه عن النصوص المزبورة ، فيبقى على قاعدة الخطأ المحض ، والله العالم .

المسألة (الرابعة) .

﴿ روى عبدالله بن طلحة ﴾ كما عن الكافي والتهذيب ﴿ عن أبي عبدالله عليه السلام في لص دخل على امرأة فجمع الثياب فوطئها فهرأ فتار ولدعا فقتله اللص وحمل الثياب ليخرج ، فحملت هي عليه فقتلته ، فقال : يضمن مواليه دية الغلام ، وعليهم فيما ترك أربعة آلاف درهم ملكايرتها على فرجها ، وليس عليها في قتله شيء ﴾ ولفظها : « سألت عن رجل سارق دخل على امرأة ليسرق متاعها فلما جمع الثياب تابعته نفسه فكابرها على نفسها فواقعها فتحرك ابنها فقام فقتله بفأس كان معه فلما فرغ حمل الثياب وذهب ليخرج حملت عليه بالفأس فقتلته فجاء أهله يطلبون بدمه من الغد . فقال أبو عبدالله عليه السلام : اقض في هذا كما وصفت لك فقال : يضمن مواليه الذين طلبوا بدمه دية الغلام ، ويضمن السارق فيما ترك أربعة آلاف درهم بمكابرتها على فرجها إنته زان وهو في ماله غرامة وليس عليها في قتلها إياه شيء لأنه سارق ، وزاد في الكافي قال رسول الله ﷺ : « من كابر امرأة ليفجر بها فقتلته فلا دية له ولا قود » (١) ورواه في الفقيه عن يونس بن عبد الرحمن عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) وعن العلامة : « طريقه إلى يونس صحيح على ما ذكره الشيخ في الفهرست وإن لم يذكره الصدوق في مشيخة الفقيه » (٣) وحينئذ فالرواية صحيحة . فما في المسالك « من أنها ليست من الصحيح فليس إلى تكلف ردّها إلى الأصول

(١) الكافي ج ٧ ص ٢٩٣ التهذيب ج ١٠ ص ٢٠٨ الوسائل الباب - ٢٣ -

من أبواب القصاص في النفس ، الحديث ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ٥ ، نقلا من

الفقيه ج ٢ ص ١٦٤ .

(٣) لم أجد هذه العبارة في الخلاصة ولكنها موجودة في جامع الرواة ج ٢

ضرورة ، في غير محله .

نعم لم نجد عاملاً بها على مخالفتها للأصول التي منها ما عرفت من أن قتل العمد لا تضمنه العاقلة والسارق المذكور قد قتل الولد عمداً فكيف يضمن العاقلة ، ومنها وجوب مهر المثل للوطي لا خصوص الأربعة آلاف درهم ، ومنها أن السارق عليه القطع لا القتل ، ومنها أن قتله وقع بعد قتله لابنها فلم لا يقع قصاصاً .

ولذلك أو بعضه صرح ابن إدريس بأنها مخالفة للأصول .

﴿ و ﴾ لكن قديقال إن ﴿ وجه الدية فوات محل القصاص ﴾ بناءً على أن فواته مع عدم تركه له تؤخذ منها الدية ، يقتضي ثبوتها على الأقرب فالأقرب ، كما سمعته سابقاً من بعضهم ، بل وبعض النصوص ، وإن كان فيه البحث السابق ، وربما يشهد له في الجملة خبر أبي حمزة الثمالي (١) عن أبي جعفر عليه السلام « قلت له : دخل رجل على امرأة حامل فوقع عليها فقتل ما في بطنها فوثبت عليه فقتلته ، قال : ذهب دم اللص هدرأ وكانت دية ولدها على المعقلة » .

كما أن وجه عدم وقوعه قصاصاً عن ولدها ﴿ لأنها قتلتها دفعاً عن المال فلم يقع قصاصاً ﴾ ومنه يعلم الوجه في قتله دون قطعه ﴿ وإيجاب المال دليل على أن مهر المثل في هذا لا يتقدر بعشرين ديناراً بل بمهر مثلها ﴾ بالغاً ﴿ ما بلغ ﴾ كما عرفت في محله ﴿ و ﴾ حينئذ ﴿ تنزل هذه الرواية على أن مهر أمثال هذه القاتلة هذا القدر ﴾ .

ثم إن المصنف ذكر في نكت النهاية وجوهاً لذكر الشيخ مضمونها ونحوها بلفظ الرواية دون غيرها ، لأفادة في ذكرها وإن حكاها في المسالك على طولها .

﴿ وروى عنه ﴾ أي عبدالله بن طلحة ﴿ عن أبي عبدالله عليه السلام ﴾ أيضاً في

الكافي والتهذيب بالسند الضعيف ، وفي الفقيه بالسند الذي عرفته ﴿ في امرأة أدخلت ليلة البناء بها صديقاً إلى حجبتها فلما أراد الزوج موافقتها ثار الصديق فاقتتلا فقتله الزوج فقتلته هي قال : يضمن دية الصديق وتقتل (١) بالزوج ﴾ ولفظه « قلت له : رجل تزوج امرأة فلماً كان ليلة البناء عمدت المرأة إلى رجل صديق لها فأدخلته الحجلة فلماً دخل الرجل يباضع أهله ثار الصديق واقتتلا في البيت ، فقتل الزوج الصديق وقامت المرأة فضربت الزوج ضربة فقتلته بالصديق ، فقال : تضمن المرأة دية الصديق وتقتل بالزوج » (٢) .

ولكن لم أجد بها عاملاً على ظاهرها ، نعم ذكره الشيخ وغيره بعنوان الرواية ﴿ و ﴾ من هنا قال المصنف : ﴿ في تضمن دية الصديق تردد أقرب به أن دمه هدر ﴾ كما عن الحلبي والفخر والكركي التصريح به .

نعم في النكت « لعل ضمانها لأنها غرته » وعن التحرير « لأنها أخرجته من منزله ليلاً » والثاني كما ترى بعد معلومية قاتله ، بل والأول بعد استقاضة النصوص أو تواترها المتقدم سابقاً على هدر دم مثله ، منها خبر الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام (٣) « في رجل دخل دار رجل للتلصص أو الفجور فقتله صاحب الدار ، أيقتل أم لا ؟ قال : اعلم أن من دخل دار غيره فقد أهدر دمه ولا يجب عليه شيء » .

وما في المسالك - من أنه يشكل بأن دخوله أعم من قصد الزنا فلا يدل عليه ، ولو سلّم منعنا الحكم بجواز قتل من يريده مطلقاً - كما ترى ، ضرورة كونه محارباً أو كالمحارب وإلا لكان الزوج ضامناً لا هي ، فالأولى حمل الخبر

(١) في الأصل : تقاد وفي الشرائع : تقتل .

(٢) الكافي ج ٧ ص ٢٩٣ ، التهذيب ج ١٠ ص ٢٠٩ ، الفقيه ج ٤ ص ١٦٥ .

الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب قصاص النفس الحديث ٣ ، و الباب - ٢١ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ٢ .

المزبور على أنه قضية في واقعة لم تحك بتمامها فلا يتعدى منها إلى غيرها ، والله العالم .

المسألة الخامسة :

﴿ روى محمد بن قيس ﴾ الثقة بقرينه رواية عاصم بن حميد عنه وكون المروي عنه الباقر عليه السلام ، فالرواية صحيحة في الكافي والفقيه وموضع من التهذيب (١) ﴿ عن أبي جعفر عن علي عليه السلام في أربعة شربوا المسكر فجرح إثنان وقتل إثنان ، ف قضى عليه السلام دية المقتولين على المجروحين بعد أن ترفع جراحة المجروحين من الدية ﴾ ولفظه : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة شربوا مسكراً فأخذ بعضهم على بعض السلاح فاقتتلوا فقتل إثنان فجرح إثنان ، فأمر بالمجروحين فضرب كل واحد منهما ثمانين جلدة ، وقضى بدية المقتولين على المجروحين ، وأمر أن تقاس جراحة المجروحين فترفع من الديات فإن مات المجروحان فليس على أحد من أولياء المقتولين شيء » .

بل رواه في موضع آخر من التهذيب بسند آخر متصل إلى عبد الله بن الحكم (٢) « قال: سألته عن أربعة نفر كانوا يشربون في بيت فقتل إثنان و جرح إثنان قال: يضرب المجروحان حد الخمر ويغرمان قيمة المقتولين وتقوّم جراحتهما فيردّ عليهما ممّا أدّيا من الدية » .

بل عن المقنعة والنهاية والقاضي وابني حمزة وزهرة إتهم غير قادحين فيها بشيء ، وإن كان ذلك ليس صريحاً في الفتوى بها .

(١) الكافي ج ٧ ص ٢٨٤ ، التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٠ الوسائل الباب - ١ -

من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ١٥٣-١٥٤ وللحديث ذيل .

لكن في المسالك « عمل بمضمونها كثير من الأصحاب » وفي التنقيح « إن أكثر الأصحاب عملوا بها حتى أن أبا علي قال : لو تجارح إثنان فقتل أحدهما قضى بالدية على الثاني ووضع منها أرض الجناية عليه » وفي كشف اللثام « إنّه اشتهر بين الأصحاب وأفتى بمضمونه القاضي » .

﴿ و ﴾ الظاهر إرادة اشتهاره رواية لاعمالاً فإنه لم يحك العمل به إلا عن أبي علي والقاضي ، خصوصاً بعد معارضته بما ﴿ في رواية السكوني ﴾ المروية في التهذيب والفقهاء (١) ﴿ عن أبي عبد الله عليه السلام ﴾ إنه جعل دية المقتولين على قبائل الأربعة وأخذ دية جراحة الباقي من دية المقتولين ﴿ قال : كان قوم يشربون فيسكرون فيتباعجون بسكاكين كانت معهم فرفعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فسجنهم فمات منهم رجلان وبقي رجلان فقال أهل المقتولين : يا أمير المؤمنين أقدما بصاحبينا فقال علي عليه السلام للقوم : ماترون ؟ قالوا : نرى أن عقيدتهما قال علي عليه السلام : فاعل ذينك اللذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه قالوا : لا ندرى فقال علي عليه السلام : بل أجعل دية المقتولين على قبائل الأربعة وأخذ دية جراحة الباقي من دية المقتولين ، وذكر إسماعيل بن الجراح بن أرطاة عن سماك بن حرب عن عبد الله بن أبي الجعد إنه قال : « كنت أنا رابعهم فقضى علي عليه السلام هذا القضية فينا » (٢) بل في كشف الرموز إن هذا الخبر أقرب إلى الصواب لأن القاتل غير معين ، واشتراكهم في القتل أيضاً مجهول لجواز أن يكون حصل القتل من أحدهم فرجع إلى الدية لأن لا يبطل دماء مسلم وجعل على قبائل الأربعة لأن لكل منهم تأثيراً في القتل ، وإن كان فيه أن تغريم العاقلة على خلاف الأصل ، خصوصاً بعد الاتفاق ظاهراً على أن عمد السكران موجب للقصاص أو شبه عمد موجب للدية من ماله ولا قاتل بكونه خطأ محضاً ، على أنه إن علم أن لكل منهم أثراً في القتل كان لأولياء المقتولين قتل الباقي ، وإن لم يعلم فلم جعلت الدية

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٢٠ - الفقيه ج ٢ ص ١١٨ .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٠ .

على قبائلهم .

وفي كشف اللثام : إنه يمكن تنزيل الخبر على أن " ولي " كل قتل ادعى على الباقيين اشتراكهم وقد حصل اللوث ولم يحلف هو ولا الباقيان ولا أولياء القتيلين (١) ، وفيه نظر .

فلامحيص عن مخالفة الخبر المزبور للقواعد وأولى منه في ذلك الأول ضرورة عدم اقتضاء الحال المزبور كون المجرور حين القاتلين ولا كون المقتولين الجارحين إذ ربما قتل أحداً للمقتولين الآخر أو قتلتهما أحداً للمجرور حين وكذا في المجرور حين ، على أنه إذا حكم بأن المجرور حين القاتلان فالمتبجته ثبوت القود عليهما لا الدية بناءً على أن السكران بحكم الصاحي ، بل هو كذلك في المجرور حين أيضاً ، إلا أنه لعلّه لفوات محلّه كما أنه لا وجه لإطلاق الحكم بأخذ دية الجرح وإهدار الدية لوماتا ، وإن قال في كشف اللثام : « ويندفع الكل بحمله على أن الواقع كان قتل الجارحين المقتولين أو لما كان اللوث وحلفهما القسامة فلم يحلفا وجرح المقتولين الجارحين وإثما لم يقدهما إما الصلح أو لوقوعه عند السكر فيكون خطأ ، وأما قوله : فإن مات أحد المجرور حين - إلى آخره - فيحتمل لفظ المقتولين صيغة التثنية والجمع ، فإن كان الأول جاز أن يراد بهما المجرور الذي مات مع من قتله من المقتولين ، وإن كان الثاني جاز أن يراد أنه ليس على أحد من أوليائهم شيء للباقيين وإن كان عليهم دية جراحة الباقي إلا أن ذلك كله كما ترى ، وخصوصاً الأخير .

ونحوه ما في المسالك (٢) خصوصاً ما فيها من فرض الجرح في الرواية كونه غير قاتل ، بل ادعى ظهورها في ذلك مع أنك قد سمعت ذيلها الصريح بخلافه كما هو واضح .

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٢ .

(٢) المسالك ج ٢ ص ٤٩٢ .

فلا مناص حينئذ عن مخالفة الخبرين للقواعد ومن هنا قال المصنّف في النكت (١) : ﴿ ومن المحتمل أن يكون عليّ عليه السلام قد اطلع في هذه الواقعة على ما يوجب هذا الحكم ﴾ فلا يتعدى حينئذٍ منها إلى غيرها .

وفي السرائر : « إن الذي يقتضيه أصول مذهبنا أن القاتلين يقتلان بالمقتولين فإن اصطلاح الجميع على أخذ الدية أخذت كملاً من غير نقصان لأن في إبطال القود إبطال القرآن وأما نقصان الدية فذلك على مذهب من تخير بين القصاص وأخذ الدية وذلك مخالف لمذهب أهل البيت عليه السلام لأنّ عندهم ليس يستحق غير القصاص فحسب » (٢) .

وفيه أنه ليس شيء من الأصول يقتضي ذلك في القضية المفروضة التي لا يعلم الحال فيها ، نعم لو علم أن الباقي قتل الهاكك عمداً اتجه القصاص حينئذٍ بناءً على أن السكران بحكم الصاحي ولا يسقط إلا بالصلح على الدية أو أكثر منها أو أقل فلا يتعين نقص الدية جراحة المجرورين منها ، على أن جراحتهما ربما وقعت دفاعاً فهي هدد ، نعم الذي يقتضيه الأصول في مثله جريان حكم اللوث فيها أو سقوط الدية والقصاص عن كل منهم لعدم العلم بالحال ، والله العالم .

المسألة السادسة : ﴿

﴿ روى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ﴾ كما في الكافي والتهذيب ، (٣) ﴿ وعنه بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام ﴾ كما في التهذيب (٤) بل هي فيه صحيحة ﴿ عن عليّ عليه السلام ﴾ في ستة غلمان كانوا في الفرات ففرق واحد وشهد إثنان على الثلاثة

(١) نكت النهاية ، كتاب الديات ، خمسة صفحات قبل آخر الكتاب .

(٢) السرائر باب الاشتراك في الجنایات من كتاب الحدود .

(٣) الكافي ج ٧ ص ٢٨٢ التهذيب ج ١٠ ص ٢٣٩ .

(٤) التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٠ .

بأنّهم عرفوه وشهد الثلاثة على الاثنين فقضى عليه السلام بالديّة ﴿ أخماساً ﴾ ثلاثة أخماس على الاثنين و خمسين على الثلاثة ﴿ ورواه الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين عليه السلام (١) ، ورواه المفيد في المحكي من إرشاده مرسلًا (٢) ، وكذا في المقنعة (٣) ، بل قيل والنهابة والغنية وغيرها مما تأخر عنها ، وحكيّت روايتها عن الثقي والصهر شتي ، كما حكى العمل بها عن القاضي ، لكن في التحرير ونكت النهاية إنّها قضية في واقعة عرف عليه السلام الحكم فيها بذلك لخصوصية لا تعدّى إلى غيرها ، بل قال المصنّف هنا : ﴿ وهذه الرواية متروكة بين الأصحاب فإن صحّ نقلها كانت حكمًا في واقعة فلا تعدّى لاحتمال ما يوجب الاختصاص ﴿ ونحوه من تلميذه الأبي وغيره وعن السرائر « الغلمان إن كانوا صبياناً وهو الظاهر فلا تقبل شهادتهم هنا ، وفي المسالك تبعاً للمحكي عن أبي العباس « والموافق للأصل من الحكم أن شهادة السابقين بها إن كانت مع استدعاء الولي وعدالتهم قبلت ثم لا تقبل شهادة الآخرين للتهمة ، وإن كانت الدعوى على الجميع أوحصلت التهمة عليهم لم تقبل شهادة أحدهما مطلقاً ويكون ذلك لوئاً يمكن إثباته بالقسامة » (٤) ومقتضاه بلوغ الغلمان ، مع أنّهم استدلووا بهذا الخبر في كتاب الشهادات على قبول شهادة الصبيان في الجراح والقتل وفي الروضة « أن الديّة أخماس على كل واحد منهم خمس بنسبة الشهادة ، وهو وإن ناسب توزيع الديّة على الرؤوس ، لكنّه خلاف ما سمعته من الخبر ، فالأولى تنزيله على أنّه قضية في واقعة هو أعلم منا بحالها ، والله العالم .

(١) الفقيه ج ٢ ص ١١٦ .

(٢) الارشاد ص ١٠٦ .

(٣) المقنعة باب الاشتراك في الجنایات ص ١١٨ .

(٤) المسالك ج ٢ ص ٣٩٣ .

﴿ البحث الثاني ﴾

﴿ في الأسباب ﴾

﴿ وضابطها ﴾ على ما في الكتاب هنا والقواعد وغيرها ﴿ مالو لا لما حصل التلف لكن علّة التلف غيره كحفر البئر ونصب السكين وإلقاء الحجر فإنّ التلف عنده بسبب العتار ﴾ ولكن قال في كتاب القصب : « هو كلّ فعل يحصل التلف بسببه كحفر البئر في غير الملك و كطرح المعائر في المسالك » وفي كشف اللثام « هو هنا أعمّ من فعل السبب بالمعنى المتقدم في أوائل الكتاب وفعل الشرط ، (١) .

قلت : قد عرفت في أوّل كتاب القصص أنّه قد ذكر بعضهم في بيان أقسام المزهق أنّ العلّة هي المباشرة وهي ما يسند إليها الموت ، وأنّ الشرط ما يقف عليه تأثير المؤثر ولا مدخل له في الموت كحفر البئر في الطريق بالنسبة إلى الوقوع فيها إذ الوقوع مستند إلى علته وهو التخطّي .

أو أنّ السبب ماله أثر ما في التوليد للموت كما للعلّة لكنّه يشبه الشرط من جهة أنّه لا يولّد الموت بنفسه بل يولّد المولّد له ولو بوسائط وقد يتخلف الموت عنه ولا يتخلف عن العلّة كالإكراه فإنّه يولّد في المكروه داعية القتل غالباً توليداً قوياً ، و كشهادة الزور المولّدة في القاضي داعية القتل غالباً من حيث الشرع ، وتقديم الطعام المسموم إلى الضيف فإنّه يولّد القتل توليداً عريضاً لا حسيّاً ولا شرعياً ، ومن هنا كان السبب هنا أعمّ من فعل السبب بالمعنى المذكور ومن

فعل الشرط .

ولا يخلو من نظر فإن دعوى التوليد في الإكراه الذي يبقى معه الاختيار
و في شهادة الزور واضحة المنع ، ضرورة عدم توليد فيها يقتضى التلف كالا حراق
بالنار والا غراق بالماء كما هو واضح .
فالتحقيق أن الضمان بذلك شرعي بعد فرض عدم تحقق السببية فيه ، فتأمل
جيداً .

هذا و في المسالك و الواجب في إهلاك النفس وما دونها كما يجب باللمباشرة
يجب بالتسبب إليه حيث لا يجامع المباشرة ، وإلا قدمت كما مر وسيأتي تفصيله ،
و قد تقدم في باب الغصب البحث عن السبب واختلاف تعريف المصنف إياه ثم
وهنا ، وأن هذا التعريف أقرب إلى معناه لكن اختلف كلام المصنف في جعل
حفر البئر سبباً وعدمه ، ففي الغصب جعله من جملة السبب وسيأتي أيضاً ما يفيد ،
وهنا لم يجعله سبباً والأظهر أن كل واحد من الحفر ووضع الحجر ونصب السكين
تصدق عليه السببية ، لكن ما ينسب إليه التلف عرفاً يختص بالعلّة والباقي
بالسببية ، ثم إن اتحد السبب مع فقد المباشر فالضمان منسوب إليه وإن تعدد
فالحوالة بالضمان على السبب المتقدم في التأثير لا في العدوان ، كوضع الحجر بالنسبة
إلى التردّي في البئر ، وكالتردّي مع وضع السكين في فعر البئر فإن العتار سابق
الوقوع و الوقوع سابق على إصابة السكين و إن كان وضع الحجر متأخراً
عن حفر البئر ، هذا كله مع تساويهما في العدوان و إلا فالضمان على
المتعدّي ، (١) .

قلت : لا يبعد من إرادتهم السبب الموجب للدية هنا الشرط كالحفر الذي
ذكره المصنف هنا وفي كتاب الغصب سبباً ولكن من المعلوم عدم إيجاب مطلق
الشرط وإن كان بعيداً بل كان مقتضي الأصل وغيره عدم الضمان به مطلقاً بعد عدم

صدق نسبة التلف بل ولا الإيلاف، إلا أن الضمان جاء من النصوص التي تسمع جملة منها، فالمتجه حينئذ الإقتصار على ما فيها وما يلحق به ولو بمعونة الفتاوى، وقد أشبعنا الكلام في المسألة في كتاب الغصب، بل ذكرنا بعض الكلام في كتاب القصاص أيضاً، و قلنا: إنه ليس في شيء من النصوص جعل لفظ السبب و العلة والشرط عنواناً للحكم فلاختلاف في تعريفها و تطويل الكلام في ذلك خال عن الفائدة وإثما المدار على صدق نسبة الفعل وهو «قَتَلَ» ونحوه أو نسبة المصدر وهو «الْقَتْلُ» وإن لم تتحقق نسبة القتل كما في قتل النائم ونحوه، وعلى ما ثبت من الشرع به الضمان به من هذه المسماة بالشرائط عندهم أو الأسباب، نعم ليس في النصوص استقصاء لها ولكن ذكر جملة منها فيها، ومنه يظهر وجه إلحاق ما مائلها به، وظاهرهم أن السبب الموجب للدية الذي هو بمعنى الشرط الذي لا يوجب ضماناً إلا في مال المسبب ولا يكون على العاقلة منه شيء، ولعلته لا إطلاق الضمان في النصوص على وجه ينسب إليه ولعدم صدق القتل خطأً عليه مع أصالة براءة نعمة العاقلة فتأمل جيداً وربما يأتي مزيد تحقيق للمسألة إن شاء الله.

﴿ و ﴾ كيف كان ﴿ لنفرض لصورها ﴾ أى الأسباب الموجبة للدية ﴿ مسائل ﴾ .

﴿ الأولى ﴾

﴿ لو وضع حجراً في ملكه أو مكان مباح ﴾ له التعرف فيه بما أراد ﴿ لم يضمن دية العائر ﴾ كما صرح به غير واحد للأصل و ما سمعه من النصوص، بل والنبوي «البشر جبار والقحماء جبار والمعدن جبار» (١) بناءً على كون المراد منه هدر دية الواقع في مثل البشر المحفورة في الأرض المباحة، وكذا من يتلف بر كوب دابة أو استخراج معدن .

و عن نهاية الأثيرية « إنَّ البئر هي العادية القديمة لا يعلم لها حافر ولا مالك فيقع فيها الإنسان وغيره فهو جبار أي هدد ، وقيل هي الأجير الذي ينزل في البئر ينقيها أو يخرج شيئاً وقع فيها فيموت » (١) .
و أمّا القحماء فهي الدابة ، وأمّا المعدن فهو ما إذا انهيار على من يعمل فيه فهلك لم يؤخذ به مستأجره .

قلت : لعلَّ حمل البئر على الأعمّ ممّا ذكره أولى .
و على كلّ حال فلا ضمان في الفرض وإن كان الحفر سبباً بالمعنى الأعمّ إلا أنّك قد عرفت أصالة عدم الضمان حتّى يثبت من الشرع ، والفرض عدمه . نعم لو كان أدخل هو أعمى مثلاً أو غيره في الظلمة ولم يعلم بالحال ضمن ، كما تسمع نحوه في حفر البئر في ملكه ، كما عن جماعة التصريح به ، عملاً بأدلة الضرر بعد الشكّ في تناول الإطلاق لمثل الفرض ، بل قديديّ على انسياقه إلى غيره ، بل قد يشعر الأمر بالتغطية في بعضها بذلك هذا .

و ربما يظهر من اقتصار بعضهم على الملك الضمان في المباح ، ولعلّه لا إطلاقه في الإحداث بما لا يملكه ، لكن قد يقال : « إنَّ المنساق منه غير المباح الملحق بالملك ولا أقلّ من الشكّ » والأصل البرائة ، ولو كان في ملك غيره أو طريق مسلوكة ضمن في ماله ﴿ كما صرح به الفاضل وغيره ، بل عن المبسوط عندنا ﴾ مشعراً بالإجماع عليه لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن رجل ينفر برجل فيعقره و تعقر دابّته رجلاً آخر قال : هو ضامن لما كان من شيء . وعن الشيء يوضع على الطريق فتتمرّ الدابة فتنفر بصاحبها فتعقره فقال : كلّ شيء مضرّ بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه » (٢) وصحيح الكناي « قال :

(١) نهاية اللثة ج ١ ص ٨٩ .

(٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول والباب

- ٩ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

قال أبو عبد الله عليه السلام : من أضر بشيء من طريق المسلمين فهو له ضامن ، (١)
وغيرهما مما تسمعه في حفر البئر (٢) ونحوه .

نعم قد يقال : بتقييد ذلك بما إذا لم يكن لمصلحة المسلمين كوضع حجر
ونحوه في الطين ليطأ على الناس (٣) عليه أو لمرمّة القنطرة وسقف الساقية ووضع
الحصى مثلاً في حفيرة ليملأها ، نحو ما تسمعه في الحفر في طريق المسلمين سواء
أذن الإمام بذلك أم لا ما لم يمنع منه ، كما في كشف اللثام ومحكي التحريم ،
ولعله للأصل بعد عدم الاندراج في النصوص المزبورة .

ولو وضع حجراً وآخران آخر فعثر بهما إسان فمات أو تلف منه عضو ،
احتمل تقسيط الضمان أثلاثاً بعدد الجناة ، وأن يكون النصف على الأول والنصف على
الباقين ، تقسيطاً له على عدد السبب فانه حجران أحدهما وضعه الأول فعليه
النصف والآخر وضعه إثنان فعليهما النصف ، ولعل الأول أوفق بما تقدم سابقاً
من التوزيع على عدد الجناة دون الجناية في الجروح ونحوها وإن اتحد من
أحدهم وتعدّد من الآخر .

﴿ وكذا ﴾ يجري جميع ما ذكرنا فيما ﴿ لو نصب سكّيناً فمات العائر
بها ﴾ كما صرح به الفاضل وغيره حتى المبسوط فيما حكى عنه .
ولو جاء السيل بحجر فلا ضمان على أحد بلا خلاف ولا إشكال وإن تمكّن
من إزالته :

نعم إن نقله إلى موضع آخر من الشارع ضمن ولو كان مثل الأول أو أقل .
سلوكاً منه كما في كشف اللثام ومحكي الإيضاح ، واستجوده الكركي فيما
حكى عنه أيضاً ، بل عن حواشي الشهيد أنه المنقول ، ولعله لإطلاق النصوص
المزبورة .

(١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

(٢) راجع الوسائل الباب - ٨ - من أبواب موجبات الضمان .

(٣) كذا في الأصل ، والظاهر زيادة « على » .

لكن في القواعد ذلك على إشكال في الأخير ، وكأنته ممّا عرفت ، ومن قاعدة الاحسان ، وفيه أن الإحسان في دفعه لا في وضعه في مكان آخر ولو كان أقلّ سلوكاً .

و لو وضع حجر أجمع الحجر الذي جاء به السيل فتعثر بهما إنسان فمات أو انكسر أمكن التقسيط فيضمن النصف حينئذ ويهدر النصف الآخر وأمكن ضمان الجميع على الواضع ، إلا أن الأول أوفق بالعدل وأصل البرائة وغيرهما .
نعم لو حفر بشراً إلى جانب هذا الحجر الذي جاء به السيل فتعثر إنسان بذلك الحجر وسقط في البئر فالضمان جميعه على الحافر كما في القواعد ، لتعدّيه بالحفر قرب الحجر المزبور مع تركه له ، فكأنته هو الواضع له حينئذ ، وإن قلنا بضمان الواضع دون الحافر فيما لو حفر أحدهما ووضع الآخر عدواناً كما عن المبسوط والمهذب والتحرير وغيرها لأنه حينئذ كالمدافع والأسبق في الجناية وإن تأخّر وضعه عن الحفر ، ضرورة الفرق بينهما لتحقيق العدوان فيهما بخلاف المقام الذي لا عدوان فيه إلا للحافر نحو الحجر المزبور ، فدلّل الضمان مختص به كما لو لم يكن ثم حجر فتعثر و وقع في البئر ، على أنه يمكن القول بضمان المتأخّر منهما من العاديتين فإن وضع الحجر قرب البئر بمنزلة الدفع لا مطلقاً ، بل لم يستبعده في كشف اللثام وإن كان ستعرف أن المشهور خلافه .

و لو تعدّى أحدهما خاصّة فالضمان عليه دون الآخر وهو واضح إلا إذا قلنا بالاشتراك فإن المتأخّر حينئذ ضمان النصف كما ستعرف تمام الكلام في ذلك إن شاء الله .

﴿ وكذا ﴾ الكلام جميعه يجري فيما ﴿ لو حفر بشراً أو ﴾ حفر حفرة ضرورة أنه كما لو ﴿ ألقى حجراً ﴾ فإن كان في ملكه أو في مكان مباح له التصرف فيه بذلك ، و نحوه غير الطريق ، لم يضمن وإلا ضمن على حسب ماسمعه سابقاً في وضع الحجر بلا خلاف أجده فيه بينهم ، بل عن ظاهر الغنية الإجماع عليه .

و في خبر السكوني (١) الذي رواه المحمّدون الثلاثة عن الصادق عليه السلام
« قال رسول الله ﷺ : من أخرج ميزاباً أو كنيفاً أو أوتدوداً أو أوثق دابةً
أو حفر بئراً في طريق المسلمين فأصاب شيئاً فعطب فهو له ضامن » .

و في موثق سماعة (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحفر البئر في
داره أو ملكه فقال ما كان حفره في داره أو ملكه فليس عليه ضمان ، وما حفر في
الطريق أو في غير ملكه فهو ضامن لما يسقط فيها » بل قيل : « إنّه قد روى هذا
المتن بأدنى تفاوت في الكتب الثلاثة مضمراً بعدّة طرق » (٣) .

و في خبر زرارة (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام « قلت له : رجل حفر بئراً في
غير ملكه فمّر عليها رجل فوقع فيها قال : عليه الضمان لأنّ من حفر بئراً في
غير ملكه كان عليه الضمان » وخبره الآخر (٥) عنه أيضاً « لو أنّ رجلاً حفر بئراً
في داره ثمّ دخل رجل فوقع فيها لم يكن عليه شيء ولكن لينقطها » .

و موثق أبي بصير (٦) عن أبي جعفر عليه السلام « سألته عن غلام دخل دار قوم
يلعب (٧) فوقع في بئرهم هل يضمنون ؟ قال : ليس يضمنون وإن كانوا متهمين
ضمنوا » .

(١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول ، وفيه
« شيئاً » مكان « بئراً » وهو غلط ظاهراً راجع الكافي ج ٢ ص ٣٥٠ والقيه ج ٢ ص ١٥٤
والتهذيب ج ١٠ ص ٢٣٠ .

(٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٣ مع اختلاف
في بعض ألفاظه .

(٣) قال في مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٩١ : « وقد روى هذا المتن الخ » .
(٤ و ٥) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول
والرابع .

(٦) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٧) كان في الاصل « فتعثر » مكان « يلعب » .

ولعل المراد أن الضمان في الأخر ضمان القسامة لامطلقاً .

كل ذلك مضافاً إلى النصوص السابقة .

بل ربما كان مقتضى إطلاق الضمان بالحفر عدواناً في ملك الغير نصاً وفتوى عدم الفرق بين كون البئر مغطاة أو مكشوفة ، وبين تردى المالك أو غيره حتى الداخل فيها بغير إذن منه ، خلافاً لما عن الفاضل في القواعد ، فإنه صرح بعدم الضمان لو كانت مكشوفة وقد دخل بغير إذن المالك ، وربما احتتمل تنزيل إطلاق النص والفتوى عليه . ولكن فيه منع واضح ضرورة عدم داع إليه وتعديه بالدخول لا يسقط احترامه بالنسبة إلى غير من تعدى إليه وإلا لم يكن فرق بين المكشوفة والمستورة بعد فرض عدم تفریطه بالحفظ على وجه يكون أقوى من الحافر تأثيراً فالمتبجح حينئذ الضمان مطلقاً إلا مع قوة غيره عليه في التأثير ، نعم لو كان ذلك بإذن المالك لم يكن عليه ضمان بالاخلاف ولا إشكال للأصل وغيره إذ هو كما لو حفرها المالك بل لا يبعد إلحاق الإمام بالمالك في ذلك ، بل هو أقوى من المالك في ولايته ﴿ و ﴾ حينئذ فلا ضمان مع إذنه بل صرح المصنف والفاضل وغيرهما هنا بأنه ﴿ لو حفر ﴾ بئراً ﴿ في ملك غيره ﴾ عدواناً ﴿ فرضى المالك سقط الضمان عن الحافر ﴾ كما عن المبسوط لأن الإبقاء كالأحداث ، لكن قد تقدم في كتاب الغصب الإشكال في ذلك كما في التحرير حتى لو صرح بالبراءة فضلاً عما لو اقتصر على مجرد الرضا ببقاء الحفر للأصل وغيره فلا حظ وتأمل .

﴿ و لو حفر في الطريق المسلوك لمصلحة المسلمين قيل ﴾ والقائل الشيخ في

محكي المبسوط والنهاية والفاضل وثاني الشهيدين وغيره : ﴿ لا يضمن لأن الحفر لذلك سائغ ﴾ فلا يستعقب ضماناً ولقاعدة الاحسان ﴿ و هو حسن ﴾ مع إذن الإمام الذي قد عرفت أنه أقوى في ولايته من المالك في ملكه أمّا مع عدمه فالمتبجح الضمان عملاً بإطلاق النص وفتوى غير من عرفت ، وكونه سائغاً أو محسناً لا ينافي الضمان ، ولعله لذا جزم الفخر به ، قال : « لأن فعل ما فيه

مصاحبة إنما يجوز إذا لم يتضمن مفسدة و الحفر يعرض المسلمين للتردى فكان
الحاصل أنه لا بد من خلوهما أساغه الشارع عن جميع المفاسد و وجوه القبح
فيكون سائغاً بشرط عدم الوقوع لسبق استحقاق الاستطراق ، فالوقوع كاشف عن
اشتماله على وجه قبح فيكون مضموناً ، (١) و إن كان لا يخلو بعض ما ذكره
من نظر .

والعمدة إطلاق الأدلة إلا مع إذن الإمام ، بل لا يبعد سقوط الضمان معها
لو حفر لغرض نفسه بل أو عبثاً وفرض حصول الإذن له في ذلك لما أشرنا إليه غير
مرة من كونه كإذن المالك أو أقوى ، والله العالم .

و لو كان الحفر في ملك مشترك ففي القواعد احتمل الضمان ووصفه إن كان
الشريك واحداً والثلاثين إن كان إثنين وهكذا ، والنصف مطلقاً ، ولكن لا ينفى عليك
أن المتجه الأول كما عن الفخر والكركي ، بل والفاضل في التحرير ، ضرورة
كونه متعدياً بالحفر كله بعد الإشاعة واحتمال عدم تعديه مطلقاً بل بالنسبة إلى
حصة شريكه فيضمن ما قابل المتعدى فيه أو أن المتردى تلف بالحفر وبعضه غير متعد
فيه فيكون قد تلف بسببين ، أحدهما مباح والآخر محرّم فيكون عليه النصف إذ
لا عبرة بتعدد أحد السببين وكثرته - كما ترى ، والله العالم .

المسألة الثانية :

﴿ لو بنى مسجداً في الطريق قيل ﴾ والقائل الشيخ في محكي المبسوط :
﴿ إن كان ﴾ واسعاً و ﴿ بإذن الإمام ﷺ ﴾ لم يضمن ما يتلف بسببه ﴾ وكذا
إن لم يأذن و بناء للمصلحة العامة ، و إن بناء لنفسه ضمن وفي المتن ﴿ والأقرب
استبعاد الفرض ﴾ .

(١) ايضاح الفوائد في شرح القواعد ج ٢ ص ٦٦٢ ولم ينقل المصنف حين

عبارة فراجع .

وفي كشف اللثام « هو يعطى الضمان مطلقاً لكن يحتمل أن لا يصدّ الزائد على ما يحتاج إليه المارة أو السبع أذرع من الطريق » .

وفيه أن الظاهر عكس ذلك ضرورة ظهوره في عدم الضمان مع الإذن مطلقاً إلا أن الفرض مستبعد باعتبار عدم تصوّر الإذن من الإمام في بناء المسجد بالطريق على وجه يضرّ بالمارة لصيقه أو لغير ذلك ضرورة تعلّق حقّ المسلمين كافةً به بأحيائه طريقاً (١) بل لعلة كذلك حتّى لو زاد على السبع أذرع ولم يضرّ بالمارة باعتبار سبق الأحياء طريقاً فلا يصحّ جعله مسجداً وإن كان قد يقال: « إن ولاية الإمام قويّة وعامةً فله جعله مسجداً وإن تعلّق به حقّ المارة » وحينئذٍ فالمتّجه عدم الضمان لعدم العدوان ولا أصل بعد عدم شمول دليل الضمان للفرض المزبور .

ولكن في قواعد الفاضل « و لو بنى مسجداً في الطريق ضمن ما يتلف بسببه » .

وفي كشف اللثام في شرحها « و لو بنى مسجداً لنفسه أو لمصلحة المسلمين في الطريق الضيق أو الواسع في موضع يضرّ بالمارة ضمن ما يتلف بسببه وإن بناء فيما زاد على الواجب في الطريق وهو سبع أذرع أو ما تقتصر إليه المارة لنفسه أو بناء للمصلحة العامة فيما لا يضرّ بالمارة كالزاوية فلا ضمان أذن الإمام فيه أو لا مالم يمنع » (٢) .

و كأنّه أخذه مما في محكيّ التحرير قال : « و كذا أى يضمن لو بنى في الطريق الواسع وإن كان مسجداً ثم قال : أمّا لو كان البناء فيما زاد على القدر الواجب من الطريق وهو سبع أذرع فلا ضمان ، و كذا لو بنى المسجد للمسلمين في

(١) فى بعض النسخ هكذا : « باعتبار كونه حينئذٍ تعلّق به حقّ المسلمين كافة

بأحيائه طريقاً » مكان « ضرورة ... » .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٠٧ .

طريق واسع وموضع لا يضر كالزاوية فلا ضمان « (١) .

قيل : ونحوه ما في الحواشي والروضة ، لكن قال في الأخير : « هو حسن مع عدم الحاجة إليه بحسب العادة في تلك الطريق وإلا فالمنع أحسن » .

و في المسالك « حكم البناء في الطريق حكم الحفر في الضمان مطلقاً لكن لو كان المبني مسجداً بحيث لا يتضرر به المارة لكون الطريق واسعاً بزيادة عما يحتاج إليه المارة أو عن المقدّر شرعاً فمثر به إنسان أو بهيمة أو سقط جداره عليه أو على مال فأهلكه ففي ضمانه وجهان من الشك في كون ذلك عدواناً وكون الفعل على تقدير جوازه مشروطاً بالضمان وقيل إن كان بناءً بإذن الإمام لم يضمن ما يتلف بسببه وإلا ضمن ، والمصنّف استبعد الفرض وهو كون الإمام يأذن في بناء المسجد في الطريق ، وهذا الاستبعاد في محله إن فرض في موضع يضر بالمارة ، أمّا في المتسع كما ذكرناه فلا بعد فيه وقد جوز جماعة منهم الشهيد في الدروس إحياء الزائد عن المقدّر شرعاً فجعله مسجداً لمصلحة المسلمين عامة أولاً (٢) فإن اتفق إذن الإمام له في ذلك لم يضمن كما قيل ، وإلا فالضمان أقوى إن لم نجوز إحياء الزائد (٣) .

إلى غير ذلك من كلماتهم التي لا تخلو من تشويش في الجملة ، ضرورة كون المدار في البحث على صحة إحياء الزائد على النصاب الشرعي أو على ما يحتاج إليه المارة ، وقد عرفت التحقيق فيه في كتاب إحياء الموات ، وأنه لا يجوز ، أو على جواز (٤) إذن الإمام في ذلك في الطريق ، وبحق أن له النظر في أمور المسلمين ، وتظهر الثمرة في نائب القبية ، وحينئذ يتجه عدم الضمان مع إذنه دون عدم الإذن كما أن المتجه عدمه أيضاً بناءً على جواز إحياء الزائد في غير

(١) التحرير ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٢) أولى (ن ل) .

(٣) المسالك ج ٢ ص ٢٩٤-٢٩٥ .

(٤) في الأصل : « وعلى جواز ... » .

الاستطراق ضرورة كونه كغيره من أملاكه ، ومما ذكرنا يظهر لك عدم الفرق بين المسجد وغيره .

المسألة الثالثة :

﴿ لو سلم ولده ﴾ مثلاً ﴿ لمعلم السباحة ففرق بالتفريط ضمنه في ماله لأنه تلف بسببه ﴾ وكذا لو علمه الولي بالإخلاف ولا إشكال في شيء من ذلك ، ضرورة كونه كمثل الصبي بتأديب من له تأديبه في الضمان من ماله لأنه حينئذ من شبه العمد مضافاً إلى فحوى ماورد من ضمان الطبيب وإن كان حاذقاً ومن ضمان الصانع وإن اجتهد وكان حاذقاً (١) بل ربما ظهر من إطلاق عبارتي الإرشاد واللمعة ضمانه مطلقاً ، بل عن حواشي الشهيد أن المنقول الضمان سواء فرط أولم يفرط ، ولعله لأنه يتلفه ينكشف تفريطه بناء على عدم غرقه بدونه ، وأولى من ذلك الضمان بدون إذن الولي لأنه حينئذ تفريط ، هذا .

وفي القواعد « ويضمن معلم السباحة الصغير إذا غرق وإن كان وليه أو من أذن له وليه على إشكال ، لأنه إنما يتلف بتفريطه في حفظه وغفلته عنه ، وكأنه مبني على ما ذكرنا ، وحينئذ يكون وجه الإشكال إمكان تلفه بدون تفريطه ، ويمكن أن يكون الإشكال في أصل الضمان باعتبار ميسر الحاجة إليه ، وأصل البرائة بعد مشروعية تعليمها فلا يستعقب ضماناً ، لكنّه كما ترى مع فرض التفريط .

ومن هنا قال في كشف اللثام : « إلا إذا علم التفريط فجعل الإشكال حينئذ في الحكم بضمانه مطلقاً .

والتحقيق الضمان مطلقاً وإن لم يكن بتفريط أى تفسير ولكنّه تلف بتعليمه

(١) راجع الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب أحكام الاجارة والباب - ٢٤ - من

أبواب موجبات الضمان .

ولو للخطاء في طريق التعليم كالطبيب والبيطار والمؤدّب والسائح ونحوهم إلا أن ذلك يقتضى ضمانه ﴿ولو كان بالغاً رشيداً﴾ عاقلاً ، لكن في المتن والقواعد وغيرهما ﴿لم يضمن لأنّ التفریط منه﴾ باعتبار كونه عاقلاً وهو في يد نفسه والفرض أنّه أقدم على التعليم الذي قد يتعقّبه ذلك ، بل ظاهرهم ما هو صريح بعضهم من عدم الضمان حتّى إذا فرّط المعلم . نعم في كشف اللثام ومحكي التحرير ومجمع البرهان تقييد ذلك بعدم التفریط وإلا كان كالطبيب إذا فرّط ، ومنه علم اعتبار التفریط بمعنى التقصير في ضمان الطبيب ، فالنتيجة مع فرض مساواته له وغيره ممّن عرفت الضمان مع التلف بتعليمه مطلقاً وإن لم يفرّط ، وإقدامه كإقدام المريض والولي مثلاً الذي لا يسقط الضمان . نعم لو أخذ البرائة سابقاً أمكن فيه ذلك على البحث السابق في الطبيب ، والله العالم .

المسألة الرابعة :

﴿لو رمى عشرة﴾ مثلاً ﴿بالمنجنيق فقتل أحدهم﴾ مثلاً بمعاودة الحجر يسقط نصيبه من الدية لمشاركته ﴿في قتل نفسه﴾ وضمن الباقيون ﴿أي عاقلتهم﴾ تسعة أعشار الدية ﴿ضرورة كونه من الخطأ المحض الذي لم يقصد به الفعل بالنسبة إلى المقتول ولا قتله ، وإن كانوا ثلاثة فعلي عاقلة كل﴾ ثلث دية كل من الباقيين والثلث هدر ، وإن كانوا أربعة فربعها وهكذا . نعم إن كانوا اثنين فعلي عاقلة كل منهما نصف دية الباقي والنصف هدر ، هذا .

ولكن في القواعد «ولو عاد الحجر عليهم فقتل واحداً منهم فهو شريك في قتل نفسه فإن كانوا ثلاثة فعلي عاقلة كل واحد ثلث الدية ويسقط ما قابل فعله ولو هلكوا جميعاً فعلي عاقلة كل واحد منهم نصف دية الباقيين» ولعل المراد أن على عاقلة كل منهم نصف المضمون للباقيين من الدية تنزيلاً للهدر منزلة

العدم ، والأصل في ذلك ما في محكي المبسوط قال : « إذا كانوا عشرة فرموا بالمنجنيق فقتل واحداً منهم فقد مات بجنايته على نفسه و جناية التسعة عليه فما قابل جنايته على نفسه هدر وما قابل جناية التسعة مضمون ، فعلى عاقلة كل واحد من التسعة عشر دية فيكون لوارثه تسعة أعشار الدية ، ولو قتل الحجر إثنين منهم فعلى عاقلة كل واحد من الباقيين عشر دية كل واحد من الميتين (١) عشر دية صاحبه لأن المات من جنايته على نفسه وجناية التسعة عليه والميت أحد التسعة وعلى عاقلة كل واحد من الباقيين عشر دية كل واحد من الميتين فتكون عاقلة كل واحد من الثمانية يعقل خمس الدية ، العشر لوارث هذا الميت والعشر لوارث الميت الآخر ، فبحصل لورثة كل واحد من الميتين تسعة أعشار الدية ، وهكذا على هذا الحساب نوقتل الحجر ثلاثة أو أربعة أو تسعة ، فأما إن رجع الحجر إلى العشرة فقتلهم أجمعين فعلى عاقلة كل واحد منهم تسعة أعشار الدية ، لورثة كل ميت العشر لأن كل واحد منهم مات من جنايته على نفسه وجناية التسعة عليه فما قابل جنايته هدر وما قابل جناية التسعة عليه مضمون ، فيكون على عاقلة كل واحد من الباقيين عشر دية فيكون لورثة كل واحد تسعة أعشار الدية على تسع عواقل » (٢) .

﴿ و الأمر واضح كوضوح كونها ﴾ تتعلق ﴿ أي الجناية ﴾ بمن يمدّ الجبال ﴿ لأنه المباشر دون صاحب المنجنيق و ﴾ دون من أمسك الخشب ﴿ و دون واضع الحجر ﴾ أو ﴿ غيرهم ممن ﴾ ساعد بغير المدّ ﴿ و الجذب إذهب شرائط ، نحو من وضع السهم في القوس فنزعه آخر ﴾ ولو قصدوا ﴿ أي الجاذبون أن يقتلوا ﴾ أجنبياً بالرّمى ﴿ عمداً أو دمية القاتل غالباً ﴾ كان عمداً موجباً

(١) سقطت من العبارة هذه الجملة : « فيكون على عاقلة كل واحد من الميتين » .

راجع مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٤١ .

(٢) المبسوط ج ٧ ص ١٦٦ ومفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٤١ نقلاً عن المبسوط

وعبارة الكتاب موافق لما في مفتاح الكرامة لا المبسوط المطبوع حديثاً فراجع .

للقصاص ﴿ من الجميع خلافاً لأبي حنيفة فخطاء محض ، والشاقعي فعمد الخطاء ، بناءً على أنه لا يمكن قصد رجل بعينه بالقتل به غالباً بل يتفق وقوعه عليه . وفيه أنه يكفي في موجب القصاص قصد قتل واحد من الجماعة لا بعينه لصدق عنوانه عليه ، على أن الحكم المزبور مبني على فرضه وإن كنا لم نعرف في هذا الزمان كيفية المنجنيق على التفصيل كما اعترف به الأردبيلي ، وأظنه يقرب من الذي يسمى في زماننا بدولاب الهواء ، يستعملونه في الأعياد للأطفال ونحوهم ﴾ و ﴿ حينئذ فيلوم بقصده ﴾ على الوجه الذي ذكرناه بل قصدوا شيئاً آخر ﴿ كان خطاء ﴾ محضاً نحو غيره وإن قصدوا رميه خاصة الذي لا يقتل غالباً كان من عمد الخطاء ، هذا ﴿ و ﴾ لكن ﴿ في النهاية ﴾ على ما حضرني من نسخ المتن ﴿ لو اشترك في هدم الحائط ثلاثة فوقع على أحدهم ضمن الآخرين دية لأن كل واحد ضامن لصاحبه ﴾ ولعله لخبر أبي بصير (١) عن الصادق عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في حائط اشترك في هدمه ثلاثة نفر فوقع على أحدهم فمات ، فضمن الباقيين دية لأن كل واحد ضامن لصاحبه ، ﴿ و ﴾ لكن ﴿ في الرواية بعد ﴾ باعتبار مخالفتها للأصول ، بل لم نجد عاملاً بها . نعم في النهاية (٢) التعبير بلفظ روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام ، كالصدق في محكي الفقيه والمقنع (٣) وإن قال في الأخير عقيبها : « ليس في ذلك إلا التسليم » ، ولا يجدى قوة سندها في الفقيه باعتبار روايته لها في الصحيح إلى ابن أبي عمير عن علي بن حمزة البطائني المحكي ، عن العدة « الإجماع على العمل بروايته » ، (٤)

(١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الأول .

(٢) النهاية كتاب الديات باب ضمان النفوس وغيرها . السطر الآخر .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ١٥٩ والمختلف للعلامة الجزء الخامس ص ٢٢٦ نقلاً من

المقنع . ولم نجده في المقنع المطبوع قديماً و حديثاً فراجع .

(٤) عدة الأصول ج ١ ص ٥٦ .

إذ هي على كل حال شاذة ﴿ فالأشبه ﴾ بأصول المذهب وقواعده ﴿ الأول ﴾ أي ضمان ثلثي الديّة وهدر الثلث كغيره من أفراد الاشتراك ، كما صرح به المتأخرون من غير خلاف فيه ، بل هو المستفاد مما سمعته من الشيخ في مسأله المنجنيق ، بل هو المحكي عن أبي علي أيضاً ، بل يمكن حمل الرواية عليه أيضاً ، إذ لا صراحة فيها ، على أن عليهما كمال الديّة ، والله العالم .

المسألة الخامسة :

﴿ لو اصطدمت سفينتان ﴾ فهلك ما فيهما من النفس والمال الشامل للنفس التي تكون منه كالحيوان المملوك بل والإنسان كذلك ، فإن كان ذلك بتعمد المالكين الكاملين للاصطدام وكان ممّا يتلف غالباً أو قصد الإتلاف به فهو كاصطدام الراكبين كذلك ضرورة كون السفينة كالدابة والملاح كالراكب فلا ريب في ترتب القصاص على فعلهما لورثة كل قبيل وعلى كل واحد منهما نصف قيمة سفينة صاحبه ونصف ما فيها من المال ونصف دية صاحبه لوتلفا ، لاستناد التلف إلى فعلهما معاً فيسقط ما قابل جنايته وهو النصف دون النصف الآخر ، وإن لم يكن ذلك بتعمدهما ولكن ﴿ بتفريط ﴾هما أي ﴿ القيمين ﴾ ﴿ الفرض أنهما مالكان ﴾ كاملاً إلا أنهما فرطا ، بأن كان يمكنهما الصرف عن السمّ وهو الحبس ، ولم يفعلا ، أو أجرياهما مع هبوب الرياح ، أو طغيان الماء ، أو نحو ذلك ممّا يعدّ تفريطاً ، أو قصد التصادم خاصة ، ولم يكن ممّا يؤدّي إلى التلف غالباً ، أو علماً أدائه إلى التلف بعد الإرسال وتعذر عليهما الضبط لخلل في الآلات وقلّة في الرجال ونحو ذلك ، فالحكم كما تقدّم إلا في القصاص ، وحينئذٍ ﴿ فلكل منهما على صاحبه نصف قيمة ما أتلف صاحبه ﴾ من المال سفينة أو غيرها ، كما أن على كل منهما نصف الديّة لوتلفا أو أتلفا نفساً إذ هو من شبه العمْد ، أو هو من باب الأسباب الموجبة للديّة .

﴿ و كذا لو اصطدم الحمالان فأُتلفا ﴾ ما حملاه ﴿ أو أُتلف أحدهما ﴾ فعلي كل منهما نصف قيمة ما أُتلف من صاحبه ، ولو صدم أحدهما الآخر فتلّف ما حملاه ضمن الجميع ، ومع تلفهما عمداً أو أحدهما بالقصاص بعد ردّ نصف الدية أو ضمان نصف الدية إذا كان من شبيه العمد على حسب ما عرفته سابقاً كما هو واضح .

﴿ ولو كانا ﴾ أي القيمان ﴿ غير مالكين ﴾ للسفيتين ولا لما فيهما بل الغاصبين أو آجرين لما لكهما ﴿ ضمن كل منهما نصف السفيتين وما فيهما لأن ﴾ التلّف منهما ﴿ و المالك بالخيار بين أن يأخذ جميع قيمة سفينته من أمينه ثم هو يرجع بنصفها على أمين الآخر ، و بين أن يأخذ نصفها منه و النصف الآخر من أمين الآخر ، ﴾ و ﴿ على كل حال ﴾ الضمان في أموالهما سواء كان التالف مالا أو نفوساً ﴿ إن كان شبه عمد و إلا كان القصاص عليهما مع العمد على الوجه الذي عرفت إذ لا فرق في ذلك بين المالكين وغيرهما بعد فرض كونهما كاملين .

نعم لو كانا صغيرين أو مجنونين وفي كشف اللثام وإن أجزا السفينة بأنفسهما لم يكن عليهما ضمان المال و على عاقلتهما ضمان النفوس و كذا إن أركبهما الولي لمصلحتهما وإن أركبهما الأجنبي و وكل إليهما السفيتين فالضمان عليه وعلى عاقلته كما مر (١) .

ولا يخلو إطلاقه من نظر ضرورة ضمانهما المال بالتلفهما حينئذ مال الغير من دون تسليط منه لهما عليه على وجه يكون هو أقوى في التلّف من مباشرتهما كما تقدّم نظيره فيمن أودع الطفل والمجنون ماله أو أعارهما إيّاه فأُتلفاه ، على أن ذلك يقتضي عدم ضمانه لو أُتلف أحدهما ، أما إذا أُتلف غيرهما في يدهما ضمنه لصاحبه وإن كان المتلف طفلاً أو مجنوناً لم يعطه المالك إذ هو حينئذ كمن أُتلف ابتداءً ، وبذلك بل وبغيره يظهر لك النظر في إطلاقه المزبور ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ لو لم يفرط ﴾ أي القيسمان مثلاً ﴿ بأن غلبتهما الرّيح فلا ضمان ﴾ بخلاف أجده بين من تعرّض له منّا هنا ، للأصل بعد أن لم يكن فعل منهما ، فهما كما لو غلبتهما دابّتهما ، بل هو أقوى ، لأنّ ضبط الدابّة أسهل من إمساك السفينة في البحر إذا هاج ، فهو مثل من ألقاه الريح على آخر و نحوه ممّن لم يكن فعل منه ولا تسبب ، الذي صرّحوا فيه بعدم الضمان .

نعم عن الشافعي قولان هنا ، وفي كشف اللثام « ويحتمل ضمان عاقلتهما ما تلف من الأنفس لأنّهما سببان لتلفهما كما احتمل في راكبي دابّتين » قيل : وربما يؤيّده مانع جماعة « من أنّه إذا وقع شخص في البئر أو نزل إليها ثم وقع آخر فوقه بزلق أنّ على الزالق الضمان أو على عاقلته » وعن الشهيد الفرق ، بأنّ المباشرة في الزالق حاصلة بخلاف ما هنا إذ التقدير استناده إلى الريح ، قال : « وقضيته أنّه لو أسقطت الريح شخصاً أمكن مساداة للزالق في الضمان » ولكن لا يخفى عليك مافيه ، والتحقيق عدم الضمان مع عدم فعل منه ولا تسبب ولا شرطية استفيد من الأدلة الضمان بها ، للأصل وغيره ، والله العالم .

ولو اختلف حالهما بأن كان أحدهما عامداً أو مفرطاً بخلاف الآخر لم يتغيّر حكم كل واحد منهما باختلاف صاحبه ، بل لكل منهما حكمه ، ﴿ ولا يضمن صاحب السفينة الواقعة ﴾ والسائرة شيئاً من السفينتين وما فيهما ﴿ إذا وقعت عليها أخرى ﴾ مع عدم تفريطه بخلاف ولا إشكال ، للأصل وغيره ، إلّا مع اختصاصه بالتفريط ، بأن اتفق هيجان البحر فلم يتمكن صاحب الواقعة ضبطها و علم صاحب الأخرى وأمكنه دفعها والصرف عن جهتها ولم يفعل ، كما لا خلاف ﴿ ولا إشكال في أنّه ﴾ يضمن صاحب الواقعة لو فرط ﴿ وإن فرط صاحب الأخرى أيضاً ، والله العالم .

المسألة السادسة :

﴿ لو أصلح سفينة وهي سائرة ﴾ مثلاً ﴿ أو أبدل لوحاً ﴾ منها ﴿ ففرقت بفعله مثل أن سمر مسماراً فقلع لوحاً أو أراد رمم موضع ﴾ أي سد فرجته ﴿ فانهتك فهو ضامن في ماله ما يتلف من مال أو نفس ﴾ بلا خلاف أجده في الثاني ﴿ لأنه شبهه عمد ﴾ باعتبار قصده الفعل دون القتل ، بل والأول مع فرض التفريط ، بل ومع عدمه مع فرض استناد التلف إليه ، وإن قال في المسالك : « هو مبني على ضمان الصانع وإن اجتهد وقد تقدم » وربما فصل بين ما أوجب عليه أو كان لمصلحتهم خاصة فلا ضمان وإلا ضمن ، كان لمصلحة أو بأجرة ونحوها ، وهو كما ترى .

ولو خرقها عمداً في لجة البحر ففرقت فعليه القصاص لما غرق من الأنفس ، لأنه تعمّد إتلافها . وإن خرقها خطأ محضاً كأن كان في يده فأس أو حجر فسقط فيها فانخرقت ففرق من فيها كانت الدية على العاقلة .

المسألة السابعة :

﴿ لا يضمن صاحب الحائط ما يتلف بوقوعه ﴾ على أحد ﴿ إذا كان ﴾ قد بناء أو مبنياً ﴿ في ملكه أو مكان مباح ﴾ على أساس يثبت مثله عادة فسقط من دون ميل ولا استهدام على خلاف العادة بلا خلاف ولا إشكال للأصل بعدم التعدّي والتفريط لتسلطه على ماله وعدم ما يستفاد منه الضمان بمثله من النصوص .

﴿ وكذا لو وقع إلى الطريق فمات إنسان بغباره ﴾ لما عرفت من عدم مقتضى الضمان فيه على وجه يقطع الأصل سواء وقع على ملك الغير أو الطريق ، وسواء قتل بسقوطه أو بغباره أو بظواهر شيء منه ، بل في القواعد « لو بناء مائلاً إلى ملكه فوقع

إلى غير ملكه أو إلى ملكه إلا أنه ظفر (١) شيء من الأجر والخشب وآلات البناء إلى الشارع فأصاب إنساناً لم يضمن ، لأنه ممكن من البناء في ملكه كيف شاء ، وما تطائر إلى الشارع لم يكن باختياره (٢) وهو الموافق لإطلاق المصنف ، ومحكي المبسوط وغيرهما ، لكن قال متصلاً بما سمعت : « ولو قيل بالضمان إن عرف حصول التطائر كان موجهاً » (٣) ولعلته لأنه لعلمه صار متعبداً كما لو بناء مائلاً إلى الشارع ، وعن ولده أنه قواه ، والكر كي استجوده ، بل عن ثاني الشهيدين الجزم به ، كما عن أولهما أنه المنقول (٤) ، ﴿ و ﴾ لكن فيه منع واضح .

نعم ﴿ لو بناء مائلاً إلى غير ملكه ﴾ ولو الشارع ﴿ ضمن ﴾ بلا خلاف أجده فيه بيننا للتعدّي وقاعدة نفي الضرر ولاّته ﴿ كما لو بناء في غير ملكه ﴾ الذي قد عرفت اتفاق النص والفتوى على الضمان به ، ضرورة كون العدوان في الفرض بالميل كالعدوان بالبناء ، وعن أبي حنيفة اعتبار منازعة الجار وإشهاده مع ذلك في الضمان ، ﴿ و ﴾ لا ريب في ضعفه ، بل ﴿ لو بناء في ملكه مستويّاً فمال إلى الطريق أو إلى غير ملكه ضمن إن تمكّن من الإزالة ﴾ لم يزل أمّا ﴿ لو وقع قبل التمكّن لم يضمن ما يتلف به لعدم التعدّي ﴾ بخلاف الأول الذي فيه العدوان يشغل فضاء الغير ، كما لو بناء من أول الأمر كذلك ، من غير فرق بين المطالبة بذلك من الحاكم أو الجائر وعدمها ، خلافاً للمحكي عن موضع من المبسوط (٥) فأطلق عدم الضمان لأنه قد بناء في ملكه ومال بغير فعله ، وعن آخر التفصيل بين المطالبة بنقضه والإشهاد عليه فوقع بعد القدرة على نقضه فالضمان ، وإن وقع قبل القدرة فلا ضمان ، ونحوه عن القاضي وهو كما ترى ، وإن علّل بأنه حق للغير فمع عدم المطالبة يسقط للأصل ، لكنّه واضح الضعف ، ضرورة عدم توقّف الحق على المطالبة بعد إطلاق ما يستفاد منه ذلك من النصوص ولو بمعونة الفتوى كالمحكي عن بعض العامة

(١) ظفر ، كذا في القواعد المطبوع حديثاً .

(٢) ٢ و ٣ و ٤ و ٥ مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٩٧ .

من عدم الضمان وإن تمكّن من الإزالة .

ولو مال بعضه دون بعض ثم سقط جميعه قيل : ضمن ما تلف بما مال دون غيره ، ولو شك فلا ضمان . وفيه بحث مع فرض اقتضاء ميل البعض سقوط الجميع عادة .

ولو كان الحائط لصبي كان الضمان على الولي مع التفريط كما عن التحرير ، بل قيل : وكذا الحاكم بالنسبة إلى جدار الغائب مع العلم بميله وتمكنه لأنّه ولي له ، وفيه منع ثبوت ولايته عنه على وجه يقتضي ذلك ، للأصل وغيره .
ولو مال الحائط إلى ملك الغير فابراه الغير سقط الضمان كما إذا باعه فأنّه حينئذٍ على المشتري . بخلاف ما إذا وهبه ولم يقبضه فأنّه لم يزل الضمان عنه كما عن التحرير التصريح بذلك كلّه (١) .

بقي الكلام فيما في القواعد وبعض ما تأخر عنها من إلحاق بنائها على أساس لا يثبت مثله عليه بينائه مائلاً في الضمان أيضاً معلّين بالتعدّي والتفريط ، وفيه أنّه لا تعدّي فيه بعد فرض كونه في ملكه مثلاً (٢) بل هو كوضع إئناء على ملكه فسقط فأتلف الغير ، الذي ستسمع تصريح المصنّف وغيره بعدم الضمان فيه للأصل وغيره . اللهم إلا أن يستفاد من فحوى النصوص السابقة (٣) ، وفيه بحث ، ضرورة الفرق بين البناء في ملك الغير والميل إليه المشغل فضائه ، وبين الفرض الذي لم يشغل غير ملكه فلا تعدّي فيه ، ولعلّه لذا أطلق غير واحد عدم الضمان بالبناء في الملك ، ويمكن أن يكون وجهه عدم وجوب إزالة الضرر عن الغير بما يحصل من التصرف في الملك وإتّما على الغير دفع الضرر عن نفسه فتأمل جيداً ، والله العالم .

و لعلّ نحو ذلك لو استهدم الحائط من غير ميل ففي القواعد « هو كالميل »

(١) التحرير ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) كذا في الأصل ويحتمل كونه « مائلاً » .

(٣) راجع الوسائل الباب - ٨ - من أبواب موجبات الضمان وغيره .

وفي المسالك « في مطالبته بنقضه وجهان من أنه لم يتجاوز ملكه ، ومن لحوق الضرر به كالميل ، وهذا أظهر ، وإلى ذلك يرجع ما عن التحرير « من أنه لو لم يمل الحائط ولكنه تشقق ، فإن لم يظن سقوطه لكون الشقوق بالطول لم يجب نقضه وكان حكمه حكم الصحيح ، وإن خيف سقوطه بأن تكون الشقوق بالعرض وجب الضمان كالميل » (١) نحو المحكي عن ابن أبي ليلى « من أنه إن تشقق بالطول فلا ضمان ، وإن كان بالعرض ففيه الضمان » (٢) إذ مرجع الجميع إلى خوف السقوط ، لكن في محكي المبسوط « إذا كان حائطاً بين دارين تشقق وتقطع وخيف عليه الوقوع غير أنه مستوي لم يمل إلى دار أحدهما لم يملك أحدهما مطالبة جاره بنقضه ، لأنه ما حصل في ملك واحد منهما في هواء ولا غيره ، فإن مال إلى دار أحدهما كان لمن مال إلى داره مطالبة شريكه بنقضه ، لأن الحائط إذا مال إلى هواء الجار فقد حصل في ملكه وله المطالبة بإزالته ، كما لو عبر غصن من شجرته إلى دار جاره فإنه يطالب بإزالته بتعريض أو قطع » (٣) ، ونحوه عن المهذب ، وهو كالصريح في كون المدار على التعدي بشغل فضاء الغير ، وهو موافق لما ذكرنا سابقاً ، والله العالم .

(١) التحرير ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٩٨ .

(٣) المبسوط ج ٧ ص ١٨٧ ومفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٩٨ نقلاً عن المبسوط

وعبارة المبسوط المطبوع مغلوطة فلا تنقل .

المسألة (الثامنة) *

* نصب الميازيب إلى الطرق * النافذة * جائز وعليه عمل الناس * في جميع الأعمار والأماكن ، بل حكى الإجماع عليه جماعة منهم المصنف في النافع ، بل عن السرائر نفي الخلاف فيه بين المسلمين ، وفي المروي مشهوراً إنه كان للعباس ميزاب إلى المسجد وكان رخص له النبي ﷺ فقلعه عمر يوماً لما قطر عليه منه فخرج العباس فقال له : أتقلع ميزاباً نصبه رسول الله ﷺ بيده ؟ فقال عمر : والله لا ينصبه إلا من رقي على ظهري فرقي العباس على ظهره فنصبه في الجدار (١) ، وعن الخلاف « وهذا إجماع فإن أحداً لم ينكره ، قال : ولأن هذه الأجنحة والسباطات والسقايف - سقيفة بني ساعدة وسقيفة بني النجار وغير ذلك - إلى يومنا هذا لم ينقل أن أحداً اعترض فيها ولا أزيلت باعتراض معترض عليها ثبت إن إقرارها جائز إجماعاً » (٢) وفي المروي من طرقنا أنه نصبه أمير المؤمنين عليه السلام من دون رضاعمر (٣) ، وعلى كل حال فهو دال على المطلوب ، مضافاً إلى الأصل وغيره ، بعد فرض عدم الضرر فيه على المارة ، لكن مع ذلك عن الوسيلة « أنه يجوز للمسلمين المنع منه » وفي النهاية عدة مما ليس له إحداثه ، وفي كشف اللثام وتبعه غيره « يمكن تخصيصه بالمضر منه » ، ولا بأس به فإنه لا سيرة لنا به تقتضي جواز نصبه على وجه يكون متهيئاً للضرر .

نعم لو كان الطريق مرفوعاً لم يجز إلا بإذن الشريك وإلا ضمن وإن لم يكن مضرراً ، إلا القدر الداخل في ملكه لأنه سائغ . * وكيف كان فـ * مهمل

(١) الخلاف ج ٢ ص ٢٠٧ ، مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٩٩ .

(٢) الخلاف ج ٢ ص ٢٠٧ . وكانت عبارة الأصل مفلوطة فصحبناها طبقاً

للمصدر .

(٣) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٠٠ .

يضمن ﴿ أي الأول ﴾ لو وقعت وأتلفت ﴿ مثلاً ﴾ قال المفيد ﴿ وسلاّر على ما حكى
 عنهما : ﴾ لا يضمن ﴿ ما أحدثه في الطريق ممّا أباحه الله تعالى إيّاه وجعله وغيره
 من الناس فيه سواء ، لأنّه لم يتعدّ واجباً بذلك ، بل هو صريح الحلّي والفاضل
 في بعض كتبه ، والشهيدان في اللّعة والروضة ، والمقداد والأردبيلي على ما حكى عن
 بعضهم ، ﴿ وقال الشيخ ﴾ في المبسوط والخلاف : ﴿ يضمن لأنّ نصبها مشروط
 بالسلامة ﴾ بل في الأخير إجماع الأئمة عليه ، بل قد قيل : يظهر ذلك من الغنية
 أيضاً ، بل هو خيرة المذهب والجامع على ما حكى عنهما ، والفاضل في بعض كتبه ،
 وولده ، بل والوسيلة ، إلاّ أنّ فيها « من نصب ميزاباً جاز للمسلمين المنع فإنّ
 نصب روقع على شيء ضمن » (١) فيحتمل الضمان مع المنع الذي عرفت اختصاصه
 بالمضرّ ، بل والنهاية إلاّ أنّ فيها « ومن أحدث في طريق المسلمين حدثاً ليس له
 أو في ملك لغيره بغير إذنه من حفر بئر أو بناء حائط أو نصب خشبة أو إقامة جذع
 أو إخراج ميزاب أو كنيف وما أشبه ذلك فوقع فيه شيء أو زلق به أو أصابه منه
 شيء من هلاك أو تلف شيء من الأعضاء أو كسر شيء من الأمتعة كان ضامناً لما يصيبه
 قليلاً كان أو كثيراً ، فإن أحدث في الطريق ماله إحدائه لم يكن عليه شيء » (٢)
 فملّق الضمان بحرمة الإحداث وعدّ من المحرمات الميزاب ، فأمّا أن يريد مطلقه
 أو المضرّ منه ﴿ و ﴾ لا ريب في أنّ ﴿ الأول ﴾ أشبه ﴿ بأصول المذهب وقواعده
 التي منها أصل البرائة بعد الإذن شرعاً في النصب فهو كمن بنى في دار الغير بإذنه ثمّ
 ترتّب عليه ضرر ، إذ قد عرفت مكرراً أنّ الإذن الشرعيّة أقوى من الإذن المالكية
 بالنسبة إلى ذلك وليس زامناً الإباحة الشرعيّة الصرفة ، بل هو ذلك ، مع الإذن
 من الولي العامّ فيما للمسلمين فيه حقّ ، كما أنّك قد عرفت مكرراً عدم الضمان

(١) الوسيلة فصل في بيان من يفعل فعلاً يهلك بسببه انسان أو حيوان أو يتلف

بسببه شيء .

(٢) النهاية ص ٧٨٢ .

بالشرائط إلا ما استفيد من النصوص ، والمتيقن منها إن لم يكن المنساق غير المفروض ، كما سمعته سابقاً في الحفر ووضع الحجر ونحوهما .

ولعلّه إلى هذا يرجع ما وقع من غير واحد من تعليل عدم الضمان بأنه مأذون فيه فلا يستعقب ضماناً فلا وجه لردّه بأنه لامنافاة بين الجواز شرعاً والضمان كما في الطبيب والمؤدّب ونحوهما ، إذ قد عرفت أن المراد اختصاص الضمان بغير المأذون فيه باعتبار الأدلة ، سيما مع إمكان تأييده بما عرفت من عدم الضمان في بناء الحائط في ملكه مستويماً ثم وقع على خلاف العادة ، إذ الفرض هنا أن الوضع قد كان على وجه لا يضر بالمادة فاتفق وقوعه ، ومن المعلوم جواز كل ما لا يضر بالمادة في الطريق الباقية على أصل الإباحة بالنسبة إلى ذلك فهو حينئذٍ كالبناء في مباح أو في ملكه ، ضرورة أن له التملك بالحياسة والإحياء لما لم يحيه المسلمون بالاستطراق .

وإجماع الخلاف إن كان المراد به ما يشمل الفرض ، واضح المنع ، بل يمكن دعواه بالعكس .

وصحيفة أبي السباح (١) عن الصادق عليه السلام « من أضر بشيء من طريق المسلمين فهو له ضامن » كقوله في صحيح الحلبي (٢) : « كل شيء يضر بطريق المسلمين فصاحبه ضامن » وإنما هو في المضر لا في محل البحث المفروض كونه غير مضر ولكن اتفق ترتب الضرر عليه كالبناء المستوي إلى الشارع .

ودعوى الفرق بين الخبرين بإمكان ذلك في الأول دون الثاني المشتمل على صيغة المضارعة الشاملة للحال والمآل واضحة الفساد ، ضرورة إرادة التهيؤ للضرر فعلاً منهما كما هو واضح .

و أمّا خبر السكوني أو قويته أو موثقته (٣) عن الصادق عليه السلام « قال

(١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

رسول الله ﷺ: من أخرج ميزاباً أو كنيفاً أو أوتد وتداً أو أوثق دابةً أو حفر بئراً في طريق المسلمين فأصاب شيئاً فهو له ضامن .

فهو وإن قال جماعة إنه نص في الباب ومنجبر إن كان محتاجاً إلى الانجبار بما سمعته من إجماع الخلاف ، لكنه ليس كذلك ضرورة احتماله التخصيص بالمضر خصوصاً مع ملاحظة قوله : « فأصاب ، الظاهر في الضرر به وهو مثبت في الحائط ، لا أنه سقط فأضر » ، وخصوصاً مع ملاحظة مفهوم الصحيحين (١) ولو بمعونة الاعتضاد بما عرفت من فتوى المشهور القاضي بعدم الضمان في غير المضر ، وقد عرفت أن إجماع الخلاف إنما يتم في المضر لافي غيره الذي هو مظنة العكس ، بل قد سمعت مخالفة نفسه له في النهاية التي جعل مدار الضمان فيها على الجواز وعدمه .

﴿ وكذا ﴾ الكلام ﴿ لو أخرج الراشن ﴾ والأجنحة والسباطات ونحوها ﴿ في الطريق المسلوكة إذا لم يضر بالمارة ﴾ فإنه لا فرق بين الميزاب وغيره ﴿ و ﴾ لذا قال المصنف في المتن : ﴿ لو قتلت خشبة ﴾ مثلاً ﴿ بسقوطها قال الشيخ : يضمن نصف الدية لأنه هلك عن مباح ﴾ وهو ما كان منها في ملكه ﴿ ومحذور ﴾ وهو ما كان منها في الهواء من غير فرق بين كثرة الداخل والخارج ، كمن قتل بجرح من شخص وجروح من آخر ، بل قال الشيخ فيما حكى عنه : « لا فرق بين أن يقع الطرف الخارج عليه وبين أن يقع ما كان في ملكه عليه لأن الخشبة إنما تقتل بثقلها وإذا وقع أحد طرفيها عليه ناله ثقل الطرفين » (٢) .

نعم لو كان الساقط بأجمعه في الهواء بأن انعكس الميزاب أو الخشبة مثلاً فوقع منها ما هو في الهواء فأُتلف ، ضمن الجميع لتلفه حينئذٍ بسبب مضمون . وربما احتتمل ضمان الجميع على كل حال لا إطلاق النصوص .

ولا ينسقط ما في الملك بتبعية الخارج بل في المسالك احتمال التوزيع على

(١) أي صحيحة أبي الصباح الكنانى وصحيحة الحلبي .

(٢) المبسوط ج ٧ ص ١٨٨ .

الداخل والخارج فبحسب قسط الخارج، ثم قال: «وعليه فهل يوزع باعتبار الوزن أو المساحة وجهان» (١).

﴿و﴾ لكن ذلك كله ساقط بناءً على ماهو ﴿الاقرب﴾ وفقاً لمن عرفت من ﴿أنه لا يضمن مع (٢) القول بالجواز﴾ للأصل بعد عدم ما يدل على الضمان به معه كما عرفت الكلام فيه مفصلاً، ومنه يعلم النظر في كثير من الكلمات في المقام المبينة على عدم تحرير المسألة كتعليل الضمان بصدق أنه سبب وقد عرفت غير مرة أن ذلك ليس عنواناً للضمان كي يثبت بشبوه عرفاً، وكتعليل عدم الضمان بالضرورة إلى نصب الميازيب الذي رده غير واحد بأنه لا ضرورة إلى ذلك لا مكان وضعه في غير المفروض، ونحو ذلك من الكلمات التي لا دخل لها في المسألة بعدما عرفت فلاحظ وتأمل.

﴿و﴾ حينئذٍ ف﴿ضابطه﴾ أي الضمان في ذلك ونحوه ﴿أن كلما للإنسان إحداثه في الطريق لا يضمن ما يتلف بسببه﴾ لعدم استتباع الجواز الضمان، ضرورة عدم المنافاة عقلاً ولا شرعاً، بل للأصل بعد عدم ما يدل على الضمان به مطلقاً حتى مع الإذن من المالك الحقيقي، وذلك لظهور ما عرفت من النص ﴿و﴾ الفتوى في أنه ﴿يضمن ما ليس له إحداثه كوضع الحجر وحفر البئر﴾ ونحو ذلك مما هو متأهل للضرر في الطريق على وجه لا يجوز له فعله فيه، ويلحق به فعل الساهي والغافل وغير المكلف كما في غير المقام من الأسباب التي لا فرق فيها بين المكلف وغيره. ومن هنا يتجه عدم اختصاص السبب بالعدواني، نعم يخرج منه المأذون فيه شرعاً ويمكن إرادة ذلك من العدواني فتأمل جيداً.

وعلى كل حال فالمراد بعدم الضمان فيما جازله إحداثه في الطريق الذي هو كالأحداث في الملك أو في المكان المباح وحينئذٍ ﴿فلو أجتج ناراً﴾ مثلاً ﴿في ملكه﴾ مع عدم احتمال التعدّي ﴿لم يضمن ولو﴾ اتفق أنها ﴿سرت إلى

(١) المسالك ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٢) على (ن ل) .

غيره * بطيران شراره مع سكون الهواء أو وجود حائل مانع من الريح ولم يتجاوز قدر الحاجة بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه للأصل وغيره ، بل وإن تجاوزها * إلا أن تزيد على قدر الحاجة مع غلبة الظن بالتعدي كما في أيام الأهوية * وعدم الحائل بلا خلاف ولا إشكال مع إرادة العلم من غلبة الظن لقاعدة نفي الضرر والمضار وصدق الاتفاق عليه ، بل الظاهر ذلك مع الفرض المزبور وإن لم يزد على قدر حاجته . وإطلاق المقنعة والنهائية والسرائر عدم الضمان بالإشغال في ملكه منزل على غير الفرض . بل الظاهر الضمان به مع قضاء العادة بالتعدي وإن غفل هو عن ذلك .

إنما الكلام فيما يفهم من المصنف وغيره من عدم الضمان مع عدم الزيادة على قدر الحاجة وإن غلب على ظننه التعدي بناءً على إرادة العلم منه بل ومطلق الرجحان بل ومع الشك لصدق الاتفاق عليه ولو بتوليد فعله وإن لم يصدق عليه «أُتلف» فإنه فرق بين نسبة الفعل وبين نسبة الاتفاق ، نعم لعلّه كذلك مع عدم ظن التعدي وإن زاد على حاجته للأصل بعد الإذن شرعاً في فعل المالك في ملكه ما شاء في الحال المزبور كما سمعته في الحفر ووضع الحجر والبناء ونحوها ، مع أنه قد يتوقف فيه مما عرفت ومن النسبة المزبورة التي مقتضاها الضمان مطلقاً إلا أن النص والفتوى على عدمه بما جرى منها مجرى أفعال العقلاء في العادة وإن اتفق تخلف ذلك وحصل التلف به على نحو التلف بباقي الشرائط ، بخلاف الاتفاق بها على جهة التوليد بحيث يسند التلف إلى فعله عادة ، نعم ليس الزيادة على قدر الحاجة مطلقاً كذلك . ولعل الأقوى الثاني مع فرض تحقق النسبة عرفاً كما أن الأقوى الأول مع عدمه .

وبذلك يظهر لك ما في كشف اللثام قال: «ولو لم يتجاوز قدر الحاجة مع ظن التعدي أو تجاوزها مع عدم ظننه فتعدت فأتلفت ففي الضمان قولان أقربهما عدم ، كما يظهر من الكتاب والشرائع ، والضمان فتوى

التحرير ، (١) .

والموجود عندنا في التحرير هنا « وإن أضرمت النار في مكان له التصرف فيه بحق الملك أو إجارة فإن تعدّي في ذلك بأن زاد على قدر الحاجة مع غلبة ظنه بالتعدّي كما في أيام الأهوية ضمن ، وإن لم يتعدّ بأن أضرمت قدر الحاجة من غير اتصال بملك الغير أو تخطّيه (٢) وكان على الوجه المعتاد فحملتها الريح أو سرت إلى ملك غيره أو عصفت الأهوية بغتة فحملتها فأتلّفت فلا ضمان ، وكذا البحث في فتح المياه ، (٣) .

وظاهر اعتبار الأمرين معاً في الضمان كالمصنّف ، نعم ظاهر الشهيد في ديات اللعنة الاكتفاء بأحدهما ، وقيل كما في الروضة : يكفي ظنّ التعدّي إلى ملك الغير مطلقاً ، وحينئذٍ فالأقوال ثلاثة ، لكن لا يخفى تشويش كلما فهم في كتاب الغصب وفي المقام ، ولعلّ التحقيق ما أشرنا إليه من عدم الضمان بما يترتب على فعله إذا كان جارياً على وفق المعتاد في مثل ذلك ، ضرورة كونه حينئذٍ كالتلف بياقي الشرائط بخلاف ما إذا كان التلف على جهة التوليد التابع للفعل بالنسبة إلى الفاعل عرفاً فإنّ الأقوى الضمان به حينئذٍ ، وقد تقدّم جملة من الكلام في كتاب الغصب فلا حظ وتأمّل .

﴿ و ﴾ كيف كان فقد عرفت أنّه ﴿ لو ﴾ أجّجها فاتفق أنّها ﴿ عصفت بغتة لم يضمن ﴾ بلا خلاف ولا إشكال للأصل بعد إطلاق الإذن له في ذلك ﴿ و ﴾ عدم خروجه عن المعتاد فيه نعم ﴿ لو أجّجها في ملك غيره ﴾ بدون إذنه أو في الشارع لالمصلحة المارة ﴿ ضمن ﴾ ما يتلف بها من ﴿ الأموال والأشخاص ﴾ وإن لم يقصد ذلك بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له كالمفيد والفاضل والشهيد وغيرهما مالم يعارض مباشر قويّ كان ألقى فيها غيره نفساً أو مالا ولعلّ منه ترك التخلّص

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٠٧ .

(٢) في التحرير : « أو يحطيه » وهو الصحيح كما لا يخفى .

(٣) التحرير ج ٢ ص ٢٦٥ .

مع إمكانه بل الظاهر كون الضمان ﴿ في ماله ﴾ كما عن المفيد وغيره التصريح به ﴿ لأنه عدوان مقصود ﴾ كحفر البئر في ملك الغير عدواناً ونحوه ممّا عرفت من كون الضمان فيه على الفاعل لظاهر الأدلة ، ومن هنا اشتهر فيما بينهم أن الضمان بالشرط على الفاعل دون العاقلة .

لكن في محكي السرائر : « إن قصد بالإشعال القتل فهو قتل عمد وإن لم يقصد كان خطأ محضاً والدّية على العاقلة وحكم بضمانه الأموال » (١) وفي التحرير : « وإن قصد بإضرار النار إحراق المنزل والمال الخاصة وتعدّي الإلتلاف إلى النفس من غير قصد ضمن المال في ماله وكانت دية الأنفس على عاقلته » (٢) .

ولا يخفى عليك ما في إطلاقه بعد الإحاطة بما ذكرناه ولعلّ التحقيق كون الضمان في ماله مع فرض كون الإلتف بإشعال النار على نحو التلّف بحفر البئر وغيره من الشرائط بخلاف ماذا كان بتوليد فعله على وجه سبب إليه ما يترتب عليه فإنّ ذلك تجري فيه حينئذٍ الأقسام الثلاثة العمد وشبهه والخطأ المحض ، ضرورة كونه كغيره من أفعال المباشرة ، بل لعلّ ما في النهاية ومحكي المذهب يرجع إليه .

قال في الأوّل : « وجن رمى في دار غيره متعمداً ناراً فاحترقت وما فيها كان ضامناً لجميع ما في الدار من النفوس والأثاث والأمتعة وغير ذلك ثمّ يجب عليه بعد ذلك القتل » (٣) ضرورة ظهور الضمان في كلامه فيما سمعته من الدّية وأعواض الأموال ، وأمّا ما ذكره من القتل فيمكن أن يكون دليلاً خبر السكوني (٤)

(١) السرائر كتاب الحدود ، باب ضمان النفوس وغيرها ، والمنقول هنا مضمون كلامه لا عينه فراجع .

(٢) التحرير ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٣) النهاية ج ٢ ص ٧٨٥ .

(٤) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول الفقيه

عن جعفر عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام قضى في رجل أقبل بنار أشعلها في دار قوم فاحترقت الدار واحترق أهلها واحترق متاعهم ، قال : يغرّم قيمة الدار وما فيها ثم يقتل » .

بل عن الفاضل في المختلف أنه استوجه ما في النهاية مستدلاً عليه بالخبر ، بل عن حواشي الشهيد أن عليه أكثر الأصحاب ، ويمكن أن يكون وجهه أنه مفسد مع فرض اعتياده لذلك على وجه يكون به محارباً أو مطلقاً .

وبذلك يظهر لك النظر فيما ذكره المصنف في النكت ، قال : « يقتل قوداً لاحداً ولا يلزم من قوله : « ثم يجب عليه بعد ذلك القتل » أن يكون ضمان النفوس شيئاً غير ذلك » ثم ذكر الخبر المزبور وقال : « إنّه ضعيف : فلا يمكن التمسك بظاهره » (١) إذ لا يخفى عليك ظهور عبارة النهاية في خلاف ما ذكره إن لم يكن صراحته ، والقتل المزبور قد عرفت وجهه ، بل هو لم يستبعده فإنه بعد أن ذكر ما سمعت قال : « والوجه أنه إن قصد إتلاف الأنفس ولم يكن طريق إلى الفرار وجب في الأنفس القصاص و في المال الضمان وأما الدار فيلزم قيمة ما تلف من آلتها وأرض ما نقص من طولها وعرضها (٢) وآلتها ولا يجب مع سلامة الأنفس القتل لكن إن اعتاد ذلك قصداً للفساد ورأى الإمام قتله حسماً لفساده لم أستبعد » (٣) .

قلت : فالمتّجه حينئذٍ حمل كلام الشيخ على ذلك إذ محلّ البحث العدوان في وضع النار من دون قصد لقتل الأنفس أو معه لكن على نحو القصد بباقي الشرائط لا ما سمعته منه .

بل وكذا ما في كشف اللثام فإنه بعد أن ذكر ما سمعته من النهاية

(١) نكت النهاية ، خمسة صفحات قبل تمام الكتاب .

(٢) في النكت : « من طولها وأرضها » وهو الصحيح .

(٣) نكت النهاية ، في تلك الصفحة أيضاً .

و المهذب قال : د و لعلهما أرادا بالنفوس ما لا يكافيه من الحيوانات و الأناسي و يحتمل بعيداً أن يريدنا بقولهما : د ثم يجب عليه بعد ذلك القتل « فرداً (١) من ضمان النفوس ، صرح به دون الضمان بالدية أو القيمة لأنه أخفى وأخف بالتنصيص ، (٢) إنهما معاً كما ترى .

و كذا ما في محكي السرائر قال : د من أحرق دار قوم فهلك فيها أنفس وأموال كان عليه القود بمن قتله وغرم ما أهلكه بالاحراق من الأموال ، هذا إذا تعمّد قتل النفس فأما إذا لم يتعمّد قتل النفس لكن تعمّد إحراق الأموال و الدار فعسب فإنه يجب عليه ضمان الأموال والأشخاص فدياتها على عاقلة - إلى أن قال - وذكر شيخنا في نهايته إلى آخر ما سمعته .

ثم قال : د هو غير واضح لأنه إن كان القتل عمداً فليس عليه إلا القود فحسب ، وإن كان شبه عمد أو الخطأ المحض فلا يجب عليه القود بحال ، (٣) فإنه لا يخفى عليك ما فيه بعد الإحاطة بما ذكرناه * و التحقيق ما عرفت .

نعم * لو قصد إتلاف النفس * بالاحراق على وجه يتحقق فيه عنوان القصاص ولو بأن يكون باضرارها فيها * مع تعذر الفرار * لمن أراد قتله * كان عمداً * موجباً للقصاص بلا خلاف ولا إشكال كما عرفته فيها وفي الماء في كتاب القصاص ، والله أعلم .

* و لو بالت دابته في الطريق قال الشيخ : يضمن إن زلق فيه إنسان * مثلاً سواء كان راكبها أو قائدها أو سائقها لأنها في جميع التقادير في يده فهو كما لورش أو بال هو ، و نحوه عن ظاهر الوسيلة ، بل هو صريح موضع من

(١) كشف اللثام : قوداً .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٣) السرائر ، كتاب الحدود ، باب ضمان النفوس وغيرها ، وكان في عبارة الأصل

سقطاً فأصلحناه طبقاً للمصدر .

القواعد ، لكن قال بعد ذلك بقاصلة قليلة : « ولو بالث الدابة أو رائت فزلق إنسان فلا ضمان إلا مع الوقوف على إشكال » (١) .

فإن كان الاشكال راجعاً للوقوف خاصة فهو منه رجوع ، وإن عاد إلى أصل المسألة فهو توقّف بعد جزم في الأمرين معاً .

أمّا في الأول فمن السبب مع ضعف المباشرة فهو كما لورش أو ألقى في الطريق مزلقاً ، ومن الأصل وعدم الاختيار في ذلك مع كون السير بالدابة من ضروريات الاستطراق وموضوعات الطرق .

و أما الثاني فلذلك ، ويؤكد الضمان فيه خروج الوقوف بها عن وضع الطرق ، وعن المحقق في حواشيه على هامش القواعد « لا يضمن إلا مع الوقوف لغير ضرورة وعدم علم الزالق بالروث والبول أو علم ولم يتمكن من التحرز » (٢) كما عن الشهيد والفاضل في التحرير ترجيح الضمان مع الوقوف (٣) .

قلت : لا يخفى عليك ما فيه بعد ما ذكرناه سابقاً من أصالة عدم الضمان بذلك بعد جعل الشارع عنوان الضمان صدق كونه سبباً عرفاً على أن ذلك ليس من أفعاله وكونها في يده لا يقتضي نسبة ذلك إليه ، ودعوى استفادته مما ورد في حفر البئر في الطريق ونحوه مما يضر به كما ترى ، مضافاً إلى السيرة المستمرة على عدم التحرز عن ذلك وعدم وجوب إزالته وعدم الضمان لما يترتب عليه من غير فرق بين الماشية والواقفة إذ الوقوف جائز له أيضاً مع عدم تضرر المارة به وحينئذٍ فالأصل بحاله ، ولعل اقتصار المصنّف وغيره على نسبة ذلك للشيخ مشعر بعدم الموافقة عليه .

﴿ وكذا ﴾ قال الشيخ يضمن أيضاً ﴿ لو ألقى قمامة المنزل المزلفة كقشور البطيخ أو رشّ الدرب بالماء ﴾ فزلق به إنسان مثلاً ، وفاقه على إطلاقه غيره ولكن في المتن ﴿ والوجه اختصاص ذلك بمن لم ير الرشّ أو لم يشاهد القمامة ﴾ ولعله إليه يرجع ما في القواعد ، فإنّه بعد أن أطلق الضمان بذلك قال : « ولو تعمّد

المارة وضع الرجل عليه وأمكنه العدول فلا ضمان ، ولعلّه لقوة المباشر .
وعلى كل حال فقد استدأوا بالتسبيب و عموم صحيحى (١) الكنائى
والحلبى ، بل فى كشف اللثام احتمال الضمان ببل الطين فى الطريق ولو كان لمصلحة
المارة ، وفىه ما عرفته سابقاً من ظهور النصوص فى اعتبار العدوان بذلك فى الضمان
لا لأن الإذن الشرعية لا تستعقب ضماناً ، بل لظهور نصوص الضمان بمثل ذلك
فيه ، فإن الصحيحين المزبورين ظاهران فى المضر بالطريق ولاريب فى حرمة المعد
لترتب الضرر منه و حينئذ فالنتيجة فى مثل الفرض تنقيح جواز ذلك فى الطريق
وعدمه ، و لعل السيرة فى جميع الأعصار و الأمصار مع الأصل تقتضى الجواز ،
واتفاق الضرر نادراً لا ينافى ذلك ، فينتج حينئذ عدم الضمان للأصل بعد الإذن
الشرعية فيه التى قد عرفت غير مرة أنها أقوى من المالكية فى دفع ذلك ، بل
لعل المنساق من الإذن فى نحو ذلك مما تعلق به حق الغير عدم الضمان ، نعم
لو قلنا بعدم جوازه اتجه الضمان فيه و إن تعمّد المشى فيه وكان له مندوحة
عنه ، لا إطلاق أدلة الضمان به إلا إذا صار على وجه يكون أقوى منه فى حصول
التلف ، فتأمل جيداً .

أما لو تلف به حيوان أو مجنون أو صبي غير مميز فلا إشكال فى الضمان
مطلقاً .

ولو بنى دكة على باب داره فى الطريق المسلوك أو غرس شجرة فعثر به
إنسان مثلاً فمات ضمن لما تقدم من النصوص ، و فيما كان منه للمصلحة العامة
البحث السابق .

و كذا الكلام فى كل ما يصنعه فى الطريق من حفر و بناء و غيرهما ، والله
العالم .

(١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ١ - ٢ .

(جواهر الكلام - ج ٨)

المسألة * التاسعة *

* لو وضع إناء * مثلاً * على حائطه * أو حائط يباح له التصرف فيه أو شجرة كذلك * قتل بسقوطه نفس أو مال لم يضمن * بلا خلاف ولا إشكال * لأنه تصرف في ملكه من غير عدوان * كما سمعته فيما لو بنى في ملكه ، نعم لو وضعه مائلاً إلى الطريق ضمن كما في القواعد وغيرها نحو الحائط المائل ، بل لو وضعه على وجه يسقط مثله ، ففيه البحث السابق في الحائط المبني في ملكه بغير أساس .

المسألة * العاشرة *

* تجب حفظ دابته الصائلة كالبعير المغتلم و الكلب العقور * الذي اقتناه والفرس العضوض والبغل الرامح ونحو ذلك ، بلا خلاف أجده فيه ، بل ولا إشكال ، لقاعدة الضرر * (و) غيرها ، بل * لو أهمل ضمن جنايتها * بلا خلاف ولا إشكال ، لصحيح الحلبي أو حسنه عن الصادق عليه السلام : « إنّه سئل عن بختي اغتلم فقتل رجلاً فجاء أخوال الرجل فضرب الفحل بالسيف فعفر فقال: صاحب البختي ضامن للدية ويقتمن ثمن بختيه » (١) و خبر علي بن جعفر : سأل أخاه عليه السلام عن بختي اغتلم فقتل رجلاً ما على صاحبه ؟ قال : عليه الدية ، (٢) .

ولا يعارض ذلك النبوي « الفحماء جبار » (٣) بعد قصوره من وجوه ، فيجب حمله على غير المفروض أو غير المملوك أو التي لم يفرط في حفظها أو التي فرط التالف بالتمرض بها ، كقول الصادق عليه السلام في مرسل يونس : « بهيمة الأنعام

(٢٠١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ١ و ٣٠ .

(٣) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب موجبات الضمان .

لا يغرم أهلها شيئاً مادامت مرسلته ، (١) بل لعل المراد من الإرسال كونها غير صائلة أو مجهولة الحال أو المراد مادامت من شأنها الإرسال بأن لا تكون صائلة ، بل قد يحتمل كون « لا يغرم » من باب الأفعال أو التفعيل أى يغرم من جنى عليها للدفع شيئاً .

﴿ و ﴾ كذا لو جنت عليها دابة أخرى نعم ﴿ لو جهل حالها أو علم ولم يقرط فلا ضمان ﴾ بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له كالحلى والفاضلين وغيرهم ، ولعله للأصل والنبوى (٢) ، بل والمرسل (٣) بعد الشك في تناول الإطلاق المزبور له ولو للشهرة .

وخبر مسمع بن عبد الملك (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام « إن أمير المؤمنين عليه السلام كان إذا صال الفعل أوّل مرّة لم يضمن صاحبه فإذا تشى ضمن صاحبه » بناءً على أن المراد منه الإشارة إلى التفصيل المزبور باعتبار أنه أوّل مرّة لا يعلمه المالك بخلاف المرّة الثانية بل والأولى مع طولها بحيث علم به واستمر كذلك بعد العلم قادراً على حفظه .

﴿ و لو جنى على صائلة جان للدفع ﴾ عن نفسه أو نفس محترمة أو مال كذلك ﴿ لم يضمن ﴾ بلا خلاف ضرورة أولويته من هدر النفس له ، نعم ينبغي الاقتصار على مقدار ما يحصل به الدفع كما مرّ مفصلاً في الدفاع ﴿ ولو كان ﴾ ما جناه عليه ﴿ لغيره ﴾ أى الدفاع ﴿ ضمن ﴾ بلا خلاف أيضاً حتى لو كان انتقاماً ، بل ولا إشكال لمعوم أدلة الضمان ، وخصوص حسن الحلبي السابق أو صحيحه (٥)

(١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب موجبات الضمان .

(٣) أى مرسل يونس الذى مرّ آنفاً .

(٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

(٥) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

وهو مراد الشيخ من قوله في النهاية: «فإن كان الذي جنى عليه البعير ضرب البعير فقتله أو جرحه كان عليه بمقدار ما جنى مما ينقص من ثمنه يطرح من دينه ما كان جنى عليه البعير» (١) فلا وجه لما عن السرائر من مناقشته «بأنه غير واضح لأن الذي يقتضيه أصول مذهبنا أن لا ضمان بضرب البعير لأنه بفعله محسن» إذ قد عرفت أن المراد ضربه بعد الجناية عليه لا للدفع أو مع اندفاعه بدوئه، والله العالم.

﴿ وفي ضمان جنابة الهرّة المملوكة تردّد قال الشيخ : يضمن بالتفريط مع الضراوة ﴾ و تبعه ابن حمزة وابن إدريس والفاضل وثنائي الشهيدان وغيرهم إلحاقاً له بالبعير المغتلم والكلب العقور وغيرهما من الدواب التي قد عرفت الضمان بها مع التفريط .

﴿ و ﴾ لكن في المتن ﴿ هو بعيد إذ لم تجر العادة بربطها ﴾ وحفظها بخلاف الدواب إلا أنه كما ترى ضرورة ندرة الضراوة في هرّة مملوكة لمعين فلا وجه للاستناد إلى العادة في ذلك ، ومن هنا لم أجد قولاً بعدم الضمان وإن أرسله بعض الناس .

نعم للعامة في ضمانها أربعة أوجه : الضمان مطلقاً ، وعدم الضمان مطلقاً (٢) والضمان بالليل دون النهار ، لأن انتشارها غالباً فيه ، والعكس ، لقضاء العادة بحفظ ما تقصده الهرّة بالليل ، بل ظاهرهم البحث في ضمان ما تتلفه الهرّة مطلقاً ضاربة أولاً وهو مقام آخر يجري مثله في الدواب ، نعم لم نجد هنا محرراً في كلامهم ، بل ربما أشعر بقييدهم البعير هنا بالمغتلم ونحوه باختصاص الضمان فيه إلا أن المتّجه القول فيه بالضمان مع التفريط أيضاً بما جرت العادة فيه من حفظها ، بل لعل قوله في المرسل السابق (٣) «مادامت مرسلّة» مشعر بذلك في الجملة ، كما أن ما تسمعه من النص والفتوى في المسألة الحادية عشر دال عليه أيضاً ، أمّا مع عدمه فلا ضمان قطعاً للأصل وغيره والنبوي (٤) والمرسل (٥)

(١) النهاية ج ٢ ص ٧٨٥ .

(٢) كانت عبارة الأصل هنا ناقصة فأتممتها .

(٣ و ٢ و ٥) أشرنا إلى مصادرها آنفاً فراجع .

وغير ذلك .

﴿ نعم ﴾ في المتن و القواعد وغيرهما ﴿ يجوز قتلها ﴾ بل في المسالك
ظاهرهم الاتفاق عليه كغيره من المؤذيات .
و في كشف اللثام « لعلّه لا شبهة في ذلك كغيره من المؤذيات ، و ظاهرهم
الهدية مع ذلك ، وهو كذلك في مقام الدفاع ، أمّا مع عدمه فقد عرفت تهريج
النفس و الفتوى بضمانه ، بل قد يشكل أصل جواز القتل ، و إن جاز في الحيوان
المؤذى غير المملوك ، و ما سمعته من ابن إدريس إن كان المراد به مائن فيه ففي
اقتضاء قاعدة الإحسان جواز قتله منع واضح ، لأن له مالكا يجب عليه حفظه
فلا إحسان في قتله ، ومع التسليم فالمتبجح الضمان جمعا بين الحقيين ، و لحسن
الحلي المزبور (١) ﴿ وغيره من أدلة الضمان .

المسألة ﴿ الحادية عشر ﴾ :

﴿ لو هجمت دابة على أخرى فجنت ﴾ الدابة ﴿ الداخلة ﴾ فمن الشيخين
والديلمي والقاضي وابن حمزة ﴿ ضمن مالهما ، وإن جنت المدخول عليها كان هدرآ ﴾
بلا خلاف ولا إشكال للأصل وغيره ، أما الأول فلخير معصب بن سلام التميمي
عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام « إن ثورا قتل حمارا على عهد رسول الله ﷺ
فرفع إليه و هو في أناس من أصحابه فيهم أبو بكر وعمر فقال : يا أبا بكر اقض
بينهم ، فقال : يا رسول الله بهيمة قتلت بهيمة ما عليها شيء ، فقال : يا عمر اقض
بينهم ، فقال مثل قول أبي بكر ، فقال : يا علي اقض بينهم فقال : نعم ، يا رسول الله ،
إن كان الثور دخل الحمار في مستراحه ضمن أصحاب الثور وإن كان الحمار دخل على الثور
في مستراحه فلا ضمان عليهم ، فرفع رسول الله ﷺ يده إلى السماء وقال : الحمد لله
الذي جعل لي من يقضي بقضاء النبيين ، (٢) و نحوه خبر سعد بن طريف

(١) أشرنا الى مصدرها آنفا فراجع .

(٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب موانجات الضمان الحديث ١ .

الإسكاف (١) عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف، إلا أن ضعف سندهما مع عدم الجابر يمنع من العمل بهما على الإطلاق .

﴿و﴾ لذا قال المصنف وغيره من المتأخرين : ﴿ينبغي تقييد الأول بتفريط المالك في الاحتفاظ﴾ بل يمكن إرادة ذلك من الخبرين ، بل ومن الشيخ ومن تبعه خصوصاً بعد ملاحظة ما ذكره في البعير المغتلم من اعتبار التفريط في الضمان أمّا مع عدمه فلا ضمان للأصل و النبي (٢) ومرسل الحلبي « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى اليمن فأقلت فرس لرجل من أهل اليمن ومراً بعد وفراً » يرجل فنفعه (٣) برجله فقتله فجاء أولياء المقتول إلى الرجل فأخذوه فرفعوه إلى علي عليه السلام فأقام صاحب الفرس البيّنة عند علي عليه السلام أن فرسه أقلت في دارم ونفع (٤) الرجل فأبطل علي عليه السلام دم صاحبهم ، فجاء أولياء المقتول من اليمن إلى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله فقالوا : يا رسول الله إن علياً عليه السلام ظلمنا وأبطل دم صاحبنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله : إن علياً عليه السلام ليس بظلام (٥) ولم يخلق للظلم إن الولاية لعلي عليه السلام من بعدى والحكم حكمه والقول قوله ، ولا يرد ولايته وقوله وحكمه إلا كافر ، ولا يرضى ولايته وقوله وحكمه إلا مؤمن ، فلمّا سمع اليمانيون قول رسول الله صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام ، قالوا : يا رسول الله رضينا بحكم علي عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : هو توبتكم مما قلتم ، (٦) .

(١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢

(٢) أى قوله صلى الله عليه وآله : العجماء جبار .

(٣) فى الأصل : « فبعجه » ولكن فى التهذيب والكافى والامالى والوسائل كما

أثبتناه فراجع .

(٤) فى الأصل : « بيع » ولكن فى مصادر الحديث : « نفع » .

(٥) فى الأصل : « ليس مبطلاً » ولكن فى مصادر الحديث كما أثبتناه .

(٦) الكافى ج ٧ ص ٣٥٢ التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٨ ، الامالى للصدوق ص ٣١١

المجلس ٥٥ ، الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الضمان الحديث الاول .

ومنه يستفاد الضمان مع التفريط الذي قد عرفت إجماع المتأخرين عليه ، بل قد يستفاد منه أيضاً الحكم بالضمان بجناية الدابة ما لم يثبت المالك عدم التفريط ، ولعلته لذا أطلق في الخبر المتضمن قضاء علي عليه السلام بل ومن أفتى بمضمونه ، وإن كان الذي يظهر من المصنف وغيره اعتبار ثبوت التفريط في الضمان وإلا فلا ضمان ، للأصل وإطلاق «جبار القضاء» وغير ذلك ، والمسألة غير محررة وإن كان الأخير لا يخلو من قوة لعدم جابر للحجية للخبرين بالنسبة إلى ذلك كما أنه قد يشهد للأول إطلاق النص (١) في ضمان البخعي المغتلم من دون اعتبار للعلم بتفريطه ، ولكن ظاهر الفتاوى خلافه . والله العالم .

المسألة (الثانية عشر) :

﴿ من دخل دار قوم فعقره كلبهم ضمنوا إن دخل بأذنهم وإلا فلا ضمان ﴾ .
بلا خلاف أجده بل قيل قد يظهر من المبسوط الإجماع عليه ، لكونه كمن وقع في البئر مع الإذن في الدخول ، بخلاف ما إذا لم يأذن فأنه متعد كما لو وقع في البئر ، ولخبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل دخل دار قوم بغير إذنهم فعقره كلبهم فقال : لا ضمان عليهم فإن دخل بأذنهم ضمنوا » (٢) .

و خبر زيد بن علي عليه السلام عن آباءه ، عن علي عليه السلام « أنه كان يضمن صاحب الكلب إذا عقر نهاراً ولا يضمنه إذا عقر بالليل و إذا دخلت دار قوم بأذنهم فعقره كلبهم فهم ضامنون وإذا دخلت بغير إذنهم فلا ضمان عليهم » (٣) .
ولعل التفصيل الأول فيما إذا عقر خارج الدار وقد فرطوا في حفظه والثاني فيما إذا عقر داخلها ، فلا منافاة .

(١) راجع الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب موجبات الضمان .

(٢ و ٣) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ و ٣ .

والمرسل عن أبي عبد الله عليه السلام «قلت له: جعلت فداك رجل دخل دار قوم فوثب كلبهم عليه في الدار فعقره فقال: إن كان دعى فعلى أهل الدار أرض الخدش وإن لم يدع فلا شيء عليهم» (١).

بل إطلاق النصّ و الفتوى يقتضى عدم الفرق بين أن يكون الكلب حاضراً في الدار عند الدخول و عدمه ، ولا بين علمهم بكونه يعقر الداخل و عدمه ، و لو أذن بعض من في الدار دون بعض فإن كان ممن يجوز الدخول بإذنه اختصّ الضمان به و إلاً فكما لو لم يأذن ، و لو اختلفا في الإذن و عدمه فالقول قول منكره للأصل .

ثم إن المنساق بل كاد يكون صريح قوله عليه السلام «دعى» اعتبار الإذن الخاصة دون العامة ، ويؤيده الأصل وغيره ، والله العالم .

المسألة (الثالثة عشر :)

﴿ راكب الدابة يضمن ما تجنيه يديها ﴾ بخلاف أجدّه فيه كما اعترف به بعضهم ، بل عن الخلاف والغنية وغاية المرام و ظاهر المبسوط الإجماع عليه ، مضافاً إلى المعتبرة المستفيضة ، كخبر علاء بن الفضيل (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام «إنه سأل عن رجل يسير على طريق من طرق المسلمين على دابته فتصيب برجلها فقال : ليس عليه ما أصابت برجلها و عليه ما أصابت بيدها و إذا وقفت فعليه ما أصابت يدها و رجلها وإن كان يسوقها فعليه ما أصابت يدها و رجلها أيضاً» .
وصحيح الحلبي (٣) عنه عليه السلام أيضاً «إنه سئل عن الرجل يمرّ على طريق

(١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

(٣) الكافي ج ٧ ص ٣٥١ ، الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان

الحديث ٣ .

من طرق المسلمين فتصيب دابته إنساناً برجلها فقال : ليس عليه ما أصابت برجلها ولكن عليه ما أصابت يدها لأنّ رجلها خلفه إن ركب وإن كان قائدها فإنه يملك بأن الله يدها يضعها حيث يشاء .

ونحوه صحيح سليمان بن خالد (١) عنه عليه السلام أيضاً بأدنى تفاوت .
و خبر أبي مریم (٢) عن أبي جعفر عليه السلام « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في صاحب الدابة أنّه يضمن ما وطأت يدها ورجلها ، و ما بعجت برجلها فلا ضمان عليه ، إلا أن يضربها إنسان » .

و نحوه خبر غياث (٣) عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام - المحمولين على الراكب جمعاً بينهما وبين غيرهما - .

﴿ و خبر السكوني (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام « أنّه ضمن القائد والسائق والراكب ، فقال : ما أصابت الرجل فعلى السائق و ما أصابت اليد فعلى الراكب والقائد ، المحمول عليه ما في خبره أيضاً (٥) « إنّ عليّاً عليه السلام كان يضمن القائد والسائق والراكب » إلى غير ذلك من النصوص المعتضده بما عرفت ، بل مقتضى إطلاق الجميع الضمان وإن لم يكن عن تفريط .

نعم ﴿ فيما تجنيه برأسها ﴾ فيه ﴿ تردد ﴾ للأصل ، وقاعدة الاقتصار على المتيقن فيما خالفه من الضمان مع عدم التفريط ، وإطلاق النبوي (٦) ولكن

(١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٩ .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٧ ، الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات

الضمان الحديث ٢ الكافي ج ٧ ص ٣٥٣ وفيه فحة مكان بعجت .

(٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ - الفقيه

ج ٢ ص ١٥٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٢ .

(٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٥ .

(٥) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ١١ .

(٦) الذي مر سابقاً وهو : « العجماء جبار »

﴿أقربه الضمان لتمكّنه من مراعاته﴾ المستفاد من التعليل في صحيح الحلي وسليمان (١) وفاقاً للشيخين والحلي والفاضلين والشهيد وغيرهم على ما حكى عن بعضهم، بل ما في الرياض نسبه إلى الأكثر بل ظاهر محكي المبسوط الإجماع عليه وإن اقتصر فيه كالمقنعة على ذكر الفم إلا أن الظاهر إرادته الأعم من ذلك بل الظاهر ضمان بجميع مقادير البدن للتعليل المزبور، بل لم أجد قائلاً صريحاً بعدم الضمان وإن استنظر من اقتصار المراسم والغنية والخلاف والنافع على ضمان اليدين، إلا أنه كما ترى ليس خلافاً صريحاً. والأصل مقطوع بما عرفت والنبوي مقيّد به.

بل عن ظاهر الوسيلة أو صريحها ضمان ما تجنيه برجلها أيضاً وإن لم نجد له موافقاً، بل عن الخلاف الإجماع على خلافه، مضافاً إلى ما سمعته من النصوص وغيرها، بل ولا دليلاً إلا خبر إسحاق بن عماد عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام «إن علياً عليه السلام كان يضمن الراكب ما وطئت الدابة يدها ورجلها إلا أن يعبت بها أحد فيكون الضمان على الذي عبت بها» (٢) لكنّه قاصر عن معارضة ما سمعت من وجوه، فالمتّجه حينئذ حمله على صورة التفريط، أو على ما إذا كانت واقفة دون السائرة، على أن أقصاه الإطلاق المحمول على التقييد المستفاد من خبر العلاء بن الفضيل (٣).

هذا كله مع فرض الركوب على المعتاد أمّا مع فرضه على خلافه بأن كان وجهه إلى خلف الدابة احتمل قوياً العكس في الضمان، لمفهوم التعليل المزبور، وكونه كالسائق في ضمان الجميع إن لم يضطر إلى الركوب كذلك،

(١) وهما المذكوران آنفاً.

(٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان، الحديث ١٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٦ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٨٤ وفي الأول: «يدها أو رجلها»، وفي الآخرين «يدها ورجلها»، فراجع.

(٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢.

أما اليدان فلا إطلاق النص والفتوى، وأما الرجلان فلا أنه حينئذ يملكهما، إلا أنه كما ترى بعد انسياق غير ذلك من الركوب.

نعم قد يقال باندرج الركوب وكلا رجليه إلى ناحية واحدة فيه، بل لعل التعليل أيضاً منطبق عليه، ويحتمل اعتبار التفريط وعدمه اقتصاراً على المتيقن فيما خالف الأصل.

ومن ذلك قد يقوى الاقتصار في الضمان المزبور على المباشرة دون التسبب بمعنى أنه لو أصاب شيء من موقع السنايك عين إنسان مثلاً فأبطل ضوءها، أو أتلقت برشاش ماء خاضه لم يضمن وإن استشكل فيه في القواعد، مما عرفت ومن تناول الإطلاق لمثله، بل لم يرجح أحد الطرفين في كشف اللثام ومحكي الإيضاح، بل عن الشهيد أن الضمان قوى إلا أن الأقوى الأول، نعم قد يقال بالضمان بمثل ذلك مع التفريط كما عن الكركي، فتأمل جيداً.

﴿وكذا﴾ الكلام في ﴿القائد﴾ بمعنى ضمانه ما تجنيه بيدها ورأسها دون رجلها ما لم يكن عن تفريط فإن البحث فيه على حسب ما سمعته في الراكب دليلاً وقائلاً أو إجماعاً (١) محكيًا ونفي خلاف وغير ذلك مما عرفت حتى الإجماع المحكي عن الخلاف على عدم ضمان ما تجنيه برجلها مع زيادة حكايته عن الغنية أيضاً، فلا حاجة إلى إعادة الكلام.

﴿ولو وقف بها ضمن ما تجنيه بيدها ورجلها﴾ بلا خلاف أجده فيه لخبر العلاء بن الفضيل السابق، بل الظاهر ضمان ما تجنيه مطلقاً ولو برأسها وغيره، وإن اقتصر المصنف كالمحكي عن المبسوط على اليدين والرجلين اعتماداً على ما ذكره في الراكب، بل الظاهر أيضاً عدم الفرق في ذلك بين الطريق الضيق والواسع والمفرط وغيره والراكب والقائد والسائق عملاً بإطلاق النص والفتوى الذي لا ينافيه عدم العدوان في الوقوف مع الحاجة أو الضرورة وإن كان قد يناقش في صورة عدم التفريط وعدم التعدى بالوقوف بالنسبة إلى ضمان جنايتها برجلها.

بمنافاته للأصل و ظهور التعليل بخلافه ، بل لعل إطلاق عدم ضمان الراكب والفائدة جنابة الرجل شامل للواقف وغيره ، اللهم إلا أن يكون إجماعاً أو شهرة يرجح بها (١) ظاهر خبر العلاء المزبور عنه ، والله العالم .

﴿ وكذا ﴾ لا خلاف أجده في ضمانه ﴿ إذا ضرب بها فجنحت ﴾ بيدها أو رجلها بل أو غيرهما ، سائغاً كان أو راكباً ، وقائداً لحاجة أو غيرها ، مع التفريط وبدونه ، ولعلّه لتحقيق نسبة الجنابة إليه فتشمله العمومات ، مضافاً إلى فحوى ما تسمعه من النصوص الأئمة في ضرب الغير الذي أشار إليه المصنف بقوله : ﴿ وكذا لو ضربها غيره ضمن الضارب ﴾ ما تجنيه مطلقاً ولو على الراكب وغيره ، بل لأجدقيه خلافاً ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، لما عرفت من تحقيق النسبة إليه ، وصحيح الحلبي أو حسنه (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن رجل ينفر برجل فيعقره ويعقر دابته رجل آخر قال هو ضامن لما كان من شيء » وقوله عليه السلام أيضاً في حسنه (٣) « أي رجل فزع رجلاً على الجدار أو نفر به عن دابته فخر » ومات فهو ضامن لديته وإن انكسر فهو ضامن لدية ما ينكسر منه ، وخبر أبي مريم السابق (٤) وغيره .

نعم ينبغي تقييده بما إذا لم يكن للدفع لها عن نفسه كما عن الوسيلة والغنية والسرائر وغيرهما التصريح به للأصل بعد الشك في اندراجها في إطلاق الأدلة خصوصاً مع ملاحظة خبر أبي بصير (٥) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان

(١) في بعض النسخ : يرجع مكان يرجح .

(٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٣) الكافي ج ٧ ص ٢٥٣ ، التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٧ ، الوسائل الباب - ١٥ -

من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

(٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٤ .

(٥) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب قصاص النفس الحديث ٣ .

راكباً على دابته فغشي رجلاً ماشياً حتى كاد يوطئه فزجر الماشي الدابة عنه فخر عنها فأصابه موت أو جرح قال : ليس الذي زجر بضامن إنما زجر عن نفسه ونحوه خبره الآخر (١) عنه عليه السلام أيضاً على اختلاف في ألفاظه وزيادة وهي الجبار كخبر معلى بن عثمان (٢) عنه عليه السلام أيضاً على اختلاف في ألفاظه مع الزيادة ، لكن قديقال : « إن ذلك كذلك بالنسبة إلى الراكب المفراط في غشيانه » .
أمّا ما جنته على غيره ممّن كان خلفه فقد يشكل عدم ضمانه باعتبار كون التلف مستنداً إليه ولو بالتوليد من فعله ، فتأمل جيداً فإنّ التعليل قديفهم منه من العموم لغيره ، والله العالم .

﴿ وكذا السائق يضمن ما تجنيه ﴾ إجماعاً عن الغنية ولعلّه كذلك إذ لا خلاف أجده فيه بين من تراض له منّا كالشيخ وابن حمزة والفاضلين والشهيد وغيرهم بل عن الخلاف نفيه بين المسلمين عن ضمان ما تجنيه يديها ورجليها مضافاً إلى ما سمعته في خبر العلاء بن الفضيل (٣) وما يفهم من التعليل السابق باعتبار كون جميعها قدامه ، والتفصيل في خبر السكوني (٤) السابق المشعر باختصاص الضمان بالرجل محمول على إرادة بيان مجرد الفرق في الجملة بين السائق وغيره ، خصوصاً بعد عدم القائل به ، بل مقتضى إطلاق النص والفتوى عدم الفرق بين المفراط وعدمه .

و لو كان لها سائق وقائد وراكب ، فالظاهر الاشتراك فيما فيه الاشتراك والانفراد فيما فيه الانفراد ، (٥) وكذا السائق والقائد أو الراكب ، وهو مع القائد ، ولو كان المفود والمسوق قطاراً ففي إلحاق الجميع بالواحد حكماً وجهان ،

(١ و ٢) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

(٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٥ .

(٥) كانت عبارة بعض النسخ هكذا : الاشتراك فيما فيه الاشتراك والانفراد ،

والانفراد فيما فيه ...

من صدق القود والسوق كما عن الوسيلة ، ومن فقد علة الضمان وهي القدرة على حفظ ماضن جنايته ، فإنَّ القائد لا يقدر على حفظ يدي ما تأخر عن الأول ، وكذا السائق بالنسبة إلى غير المتأخر (١) ولعلَّ هذا أقوى ، نعم قديقال بضمان سائق المتعدّد غير القطار لكنَّ الأولى اعتبار التفريط في الضمان في غير المنساق من النصوص ، والظاهر الاشتراك في الضمان مع تعدّد السائق والقائد ، ومنه يعلم الحال فيما لو ركب واحداً وقاد الباقي أو قطره فإنَّه يتعلّق به حكم المركوب وأوّل المقطوع بخلاف الثالث الذي لا يتمكن من حفظه ، ولوساق واحداً أو أكثر مع كونه راكباً قائداً للبعض تتعلّق به ضمان مركوبه ومقوده ومسوقه ، وبالجملّة فالمدار على ما عرفت من ضمان كلِّ ما هو منساق من النصوص وإن لم يكن بتفريط ، أمّا غيره فالظاهر اعتباره فيها .

﴿ ولو ركبها رديفان تساويا في الضمان ﴾ كما صرح به غير واحد بل لأجد فيه خلافاً ، بل في كشف اللثام « الأصحاب قاطعون به » قلت : لعلّه لصدق الراكب على كلِّ منهما ، ولخبر سلمة بن تمام (٢) المنجبر بما عرفت « عن علي عليه السلام في دابة عليها رديفان قتلّت الدابة رجلاً أو جرحت فقضى في الغرامة بين الرديفين بالسوية » لكن مع ذلك قال في كشف اللثام : « فيه تردّد » وهو على إطلاقه في غير محلّه نعم لو كان أحدهما ضعيفاً لمرض أو غيره مكتوفاً اختصَّ الضمان بالآخر الذي هو المالك لأمرها ، وكذا المراد فإن على خلاف المعتاد .

وعلى كلِّ حال فراكبا المحمل أولى بالضمان من المترادين .

﴿ ولو كان صاحب الدابة معها ضمن دون الراكب ﴾ كما في النافع والقواعد

(١) كانت عبارة الأصل مفلوطة فصحناه طبقاً لعبارة مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢١٦

فراجع .

(٢) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الأول .

واللمعة وغيرها ، ولعلته لا إطلاق خبر أبي مريم (١) السابق وغيث - الذين قد عرفت حملهما على الراكب - ومن هنا قيد غير واحد بما إذا كانت المراجعة موكولة إليه بأن لم يكن الراكب من أهلها كالطفل والمجنون والمريض ونحوهم ممن لا إشكال في ضمانه حينئذٍ دونهم ، بل عن الغنية الإجماع على ضمانه إذا كان حاملاً عليها من لا يعقل ، بل في كشف اللثام « أو شرط عليه ذلك » ولكن ذلك لا يخص المالك كما أنه لا يخص الراكب ، بل لاضمان على القائد مع فرض كون المراجعة موكولة إلى المالك دونه ، فالمتجه حينئذٍ كون المالك كغيره في الضمان باعتبار كونه سائقاً أو قائداً أو راكباً ولو رديفاً أو موكولاً إليه حفظ الجميع ، فقد انفرد ، وقد يشترك مع غيره كما عرفت في الصور السابقة . وضمان المالك مع التفريط في حفظ دابته لا ينافي بضمان الراكب أيضاً وإن لم يفرط لا إطلاق الأدلة السابقة ، نعم يختص هو بضمان ما يتلفه من حيث التفريط بحفظها في غير حال الركوب دون راكبها ولعل هذا مراد من أطلق فتأمل جيداً .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ لو ألفت الراكب لم يضمنه المالك ﴾ كما صرح به الفاضل وغيره ، للأصل وغيره ﴿ إلا أن يكون بتنقيده ﴾ فيضمن حينئذٍ لما عرفت أو يكون الراكب صغيراً أو مريضاً لا يتمكن من الاستقلال عليها فصحبه المالك لحفظه فيضمن ، كما لو فرط في حفظ متاع حمله عليها ، وكذا لو كان من عاداتها الإلقاء وكان المالك عالماً ولم يخبر الراكب ضمن أيضاً .

﴿ ولو أركب مملوكه دابة ضمن المولى جناية الراكب ﴾ كما عن الشيخ والقاضي لصحيح ابن رثاب (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل حمل عبده على دابته فوطئت رجلاً قال : الغرم على مولاه » ﴿ و ﴾ لكن ﴿ من الأصحاب ﴾ وهو ابن إدريس ﴿ من شرط صغر المملوك ﴾ لتفريطه حينئذٍ بإركابه مع صغره ﴿ و هو

(١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ وخبر

غيث اشير اليه في ذيل خبر أبي مريم فراجع ص ١٣٦ .

(٢) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

حسن و ﴿ ذلك لأنّ الموافق للضوابط المتقدمة في غير المقام أنّه ﴾ لو كان بالغا كانت الجناية في رقبته إن كانت على نفس آدمي ﴿ أو طرفه ﴾ ولو كانت على مال لم يضمن المولى ، وهل يسعى فيه العبد ؟ الأقرب أنّه يتبع به إذا اعتق ﴿ كما في القواعد وغيرها على حسب غير المقام لا إطلاق الأدلة ومعلومية عدم ضمان المولى شيئاً من جنائياته ، لافي نفس ولا في مال ، نصاً وفتوى ، بل يمكن حمل كلام الشيخ والقاضي على الصغير خاصة باعتبار تعبيرهما بالإركاب الظاهر كالحمل الموجود في الصحيح (١) في عدم كماله ، على أنّ التعلق برقبته من الغرم على المولى ، وحينئذٍ فلا خلاف في المسألة وإن كان ظاهر المتن ذلك ، بل في كشف الرموز نسبة التفصيل المزبور إلى ابن إدريس ، قال : وباقي الأصحاب أطلقوا ، كما أنّه في المسالك نسب الإطلاق إلى الشيخ وأتباعه ، وفي التنقيح إلى الأكثر . نعم ربما استظهر من ابن إدريس اختصاص ضمان المولى للصغير في خصوص ما إذا كانت الجناية على آدمي دون المال ، ولعلّه اقتصر على ظاهر الصحيح المزبور ، لكن قد عرفت أنّه مؤكّد لما يقتضيه التفريط بإركابه وإهمال الدابة الواجب عليه حفظهما ، وهذا لا تفاوت فيه بين النفس والمال ، ومن هنا أطلق المصنّف وغيره ضمان المولى جنائياته ، بل ظاهرهم أنّ القول بالتفصيل منزّل على ذلك أيضاً ، ولعلهم حملوا ما في محكي السرائر من عدم ضمان المال على خصوص الكبير بمعنى أنّ جنائياته على نفس تتعلق برقبته دون المال لا بالنسبة إلى الصغير الذي جنائياته في المقام على مولاه من غير فرق بين النفس والمال ، والخبر (٢) إنما ذكر فيه وطء الرجل فلا ينفي غيره المستفاد من قاعدة التفريط .

ولو دخلت دابته زرع المحفوف بزرع الغير لم يجز له إخراجها إليه مع أدائه إلى إتلاف زرع الغير بل يصبر وإن أتلقت زرعه أجمع ، فإن لم يصبر

(١) أي صحيح ابن رثاب الذي مرّ آنفاً .

(٢) أي خبر ابن رثاب .

وأخرجها أتم وضمن ما يتلف من زرع الغير ، كما أنه يضمن ما يتلفه بالخروج والدخول مع تفريطه ، وكذا لو كانت الدابة لغيره ، بل الظاهر عدم ضمان المالك لها ما تتلفه من الزرع مع الصبر إذا لم يكن قد فرط ، وإن توقف فيه الفاضل في القواعد ، قال : ولو دخلت زرعه المحفوف بزرع الغير لم يكن له إخراجها إليه مع الإلتلاف بل يصبر ويضمن المالك مع التفريط ، ومع عدمه إشكال ، لكن لم يظهر لنا وجه معتد به لإشكاله وإن ذكر ولده وغيره من شرّاحه أنه إن استند التلّف إلى دابّته فيضمن كما لو أدخلت رأسها في قيدر ولم يمكن التخلص إلاّ بالكسر ، إلاّ أنه كما ترى لا يرجع إلى حاصل معتد به .

نعم لو فرض الأمر على حال يكون كما لو دخلت الدابة دار الغير من غير تفريط من المالك ولا من صاحب الدار وتوقف بخرّوجها على هدم بعض الدار مثلاً ونحو ذلك ، كان ممّا تراحمّت فيه الحقوق الذي تقدّم بعض الكلام فيه في محله ، وليس الصبر على إلتلافها لما في إخراجها من إلتلاف مال الغير مع عدم تفريط المالك من هذا القبيل ، ضرورة كونه كالضرر بأفة سماوية ونحوها ممّا لا مدخلية للمالك فيه ، كما هو واضح .

﴿ البحث الثالث ﴾

﴿ في تراجم الموجبات ﴾

وقد تكرر غير مرة في كتاب القصب وكتاب القصاص وغيرهما .
أنه ﴿ إذا اتفق المباشر والسبب ﴾ وتساويا أو كان المباشر أقوى ﴿ ضمن
المباشر ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في كشف اللثام الاتفاق عليه ﴿ كالدافع مع
الحافر ، والممسك مع الذابح ، وواضع الحجر في الكفة مع جاذب المنجنيق ﴾ إلا
مع ضعف المباشر بالغرور ﴿ و ﴾ نحو ، كما ﴿ لوجهل المباشر حال السبب ﴾
فإنه متى كان كذلك ﴿ ضمن المسبب كمن غطى بئراً حفرها في غير ملكه ﴾
ونحوه مما يجوز له الحفر فيه ﴿ فدفع غيره ثالثاً ولم يعلم ﴾ بالبئر ، ﴿ فإن
الضمان ﴾ فيه ﴿ على الحافر ﴾ لكونه أقوى من المباشر ، ﴿ وكالفار من
مخفية إذا وقع في بئر ﴾ محفورة عدواناً ﴿ لا يعلمها ﴾ وإن لم يلجئه إلى سكوك
هذا الطريق بلا خلاف أجده في شيء من ذلك بل نسبه غير واحد إلى الأصحاب مشعراً
بالإجماع عليه وهو كذلك .

نعم تردّد المصنّف في ضمان الحافر في الأول (١) لعموم تقديم المباشر على
السبب مع أنه جزم به هنا كغيره من الأصحاب ، والعموم المزبور لم نجده في خبر
كفي يستند إليه وإثماً الأصل فيه الاتفاق المفقود في المقام ، فلاوجه للتردد المزبور
كما لاوجه للمناقشة في أصل القاعدة التي قد عرفت الإجماع عليها مضافاً إلى
صدق نسبة التلف إليه دونه فقد تقدّم البحث في ذلك كله في كتاب القصب
فلاحظ وتأمل .

في جنس النسخ بعد هذه الجملة هكذا : « فلاوجه للتردد ، والظاهر زيادتها . »

﴿ ولو حفر في ملك نفسه بئراً وسترها ودعى غيره فلا يقرب الضمان ﴾
في القواعد وغيرها ، بل في المسالك أنه المشهور ﴿ لأن المباشرة يسقط أثره ﴾
الغرور بعدم الإخبار عمداً أو نسياناً ، ولأنه لا يبطل دم امرء مسلم «
ولفحوى ضمان الداخل بالإذن فعقره كلهم .

و يحتمل عدم الضمان مع عدم تعمّد الغرور للأصل وإطلاق
الضمان في الحفر في الملك في النصوص السابقة ، بل ربما قواه بعض الناس .
و لكن فيه عدم اعتبار قصد الغرور بما يترتب على فعل الغار الذي
الوجدان أقوى في حصول التلف من المباشرة فتأمل جيداً فإنه تقدّم فيه من
إثاء فيه سمّ لغيره ولم يعلم به ماله تقع في المقام ، وإن كان المشابه له فرض
السمّ في الإثاء وقد نساء فتأوله للغير والظاهر الضمان فيه بخلاف ماله كان الـ
غيره والله العالم .

﴿ ولو اجتمع سببان ضمن من سبقت الجناية بسببه ﴾ ، وإن كان -
متأخراً أو مصاحباً ﴿ كما لو ألقى حجراً في غير ملكه وحفر الآخر بئراً فلو
العائر بالحجر في البئر فالضمان على الواضع ﴾ الذي سبقت الجناية بسببه ١ .
لضمانه ، فيستصحب حكم أثر السبب الأول وبه رجّح على السبب الثاني الكذا
صار بالنسبة إلى الأول كالشرط للمباشر .

وكذا لو حفر بئراً عدواناً ونصب آخر سكّيناً ووضع آخر حجراً
بالحجر ثم وقع في البئر فأصابته السكّين فإن الواضع حينئذٍ كالدافع في
المنزبورة .

﴿ هذا مع تساويهما في العدوان ولو كان أحدهما عادياً كان الضمان حياً
خاصةً كما لو حفر بئراً مثلاً في ملكه ووضع المتعدّي حجراً فتعثر به إقساماً

(١) هذه الجملة منقولة عن علي عليه السلام كما تقدم . راجع الوسائل الباب -

من أبواب دعوى القتل وما يثبت به ، الحديث ٥ .

العكس فإنَّ الضمان على المتعدّي منهما في الصورتين ، أمّا الأولى التي اجتمع فيها السبق والعدوان ، فواضح ، وأمّا الثانية فلا تنفاء الضمان عن المالك باتفاء العدوان فيختص بالسبب الآخر .

نعم يجيء على ضمان الاشتراك وجوب نصف الجناية على المتعدّي وسقوط النصف الآخر كما لو هلك بالتعدّي والسبع مثلاً ، ﴿ وكذا لو نصب سكيناً في بئر محفورة في غير ملكه ﴾ عدواناً ﴿ فتردى إنسان على تلك السكين ﴾ فإنَّ الضمان على الحافر ترجيحاً للأوّل ﴿ الذي سبقت الجناية بسببه وإن كان لولا السكين ما قتل ﴾ ، وربما خطر في البال التساوي في الضمان لأنَّ التلف لم يتمخض من أحدهما ﴿ والفرض أن كلاً منهما متعدّ ولادليل على الترجيح بالسبق ، أو الضمان على ذي السبب الأقوى وإن كان متأخراً في الجناية ، كما لو كان السكين قاطعاً موجباً .

﴿ لكن الأوّل ﴾ مع أنّه أشهر ﴿ أشبه ﴾ بأصول المذهب وقواعده التي منها استصحاب ضمائه السابق جناية ، بل لاحاصل للثاني منهما فإنَّ السكين وإن كان قاطعاً لكن لا يضمن إلاّ أن يوقعه عليه ، والفرض أنّه لم يقع عليه إلاّ بالتردي في البئر الذي كان سببه وضع الحجر مثلاً فصار حينئذٍ كالدافع في البئر .

ولو سقط الحجر بالسيل على طرف البئر المحفورة عدواناً فالمتّجه بناءً على ما ذكرنا ضمان الحافر لاختصاصه بالعدوان ، ولكن في القواعد الاّ شكال فيه من ذلك ومن استناد التردّي إلى الحجر ، وفيه أنّه لا استناد عرفي في الشرائط وإنما العمد إطلاق أدلة الضمان والفرض عدمه في غير العدوان ، والله العالم .

ولو حفر بئراً قريب العمق فعمقها بحره كان الضمان على الأوّل للسبق . وفي القواعد احتمال الاشتراك لاستناد التلف إلى سبب واحد اشتركا فيه فإنَّ المتلف إنّما هو التردّي في البئر بمالها من العمق ، بل عن الفخر والكر كي اختياره ، وعن الشهيد أنّه المنقول ، وعن الأردبيلي احتمال اختصاص الضمان بالثاني لكنّه

كما ترى ، بل والأول لما عرفت من اختصاص الضمان بالسابق أثراً ضرورية عدم الفرق بين الفرض وبين الأول فإن الحفر المتأخر أثراً كالسكين الموضوعة في البئر مثلاً والتسامح العرفي في اتحاد السبب غير مجد ، نعم لو اشتركا في الحفر نفسه جميعه اتجه ذلك ، والله العالم .

ثم على الاشتراك فالظاهر التسوية ، وفي كشف اللثام احتمال التوزيع على القدر الذي أحدثه كل منهما ، وهو مناف لقواعد الاشتراك ، ثم قال : « والظاهر أن احتمال الاشتراك إنما يجري إذا كان ما أحدثه الثاني ممّا يستند إليه التلف عادة بأن لا يكون قليلاً جداً وأما الأول فلا بد من حفره حتى يبلغ ما يسمى بئراً فإنه المفروض » (١) .

قلت المدار على حصول التلف بهما وإن تفاوتتا كالجروح المتعددة من شخص والجرح الواحد من آخر .

ولو تعثر بحجر في الطريق فالضمان على واضعه لضعف المباشرة بعدم العلم ، ولو تعثر به رجل قد حرجه ثم تعثر به آخر فالضمان على المدجرج لأنه هو الذي وضعه موضعه هذا . نعم لو لم يشعر به ففي كشف اللثام « الدية على العاقلة لأنه خطأ محض » وفيه بحث يعرف مما قد مناه من أن الشرائط جميعها ضمانها على المسبب دون العاقلة لا إطلاق الأدلة فتأمل .

ومنه حينئذ يتجه الضمان على الصبي والمجنون في مقام يفرض حصوله منهما على وجه يقتضي الضمان كالحفر في ملك الغير دون عاقلتها ، بل قد يقال بالضمان على الحافر عدواناً مثلاً ولو بعد موته فضلاً عن جنونه المتأخر عن ذلك لا إطلاق ما يدل على التسبب الذي لا تفاوت فيه بين المكلف وغيره كما في نظائر المقام فتأمل جيداً فإنني لم أجده منقحاً في كلامهم ، والله العالم .

﴿ ولو سقط في حفرة ﴾ عدواناً ﴿ إثنان ﴾ مثلاً ﴿ فهلك كل منهما ﴾ بوقوع الآخر ﴿ فإن ﴾ الضمان على الحافر ﴿ الذي هو أقوى ﴾ لأنه ﴿

بحفره العدواني الموجب للضمان صار ﴿ كالملقى ﴾ لهما فيها فيضمنهما وإن مات كل منهما بوقوع الآخر كما هو واضح ، لكن في القواعد : « ولو تردى في بئر فسقط عليه آخر فضاءهما على الحافر و هل لورثة الأول الرجوع على عاقلة الثاني بنصف الدية حتى يرجعوا به على الحافر ، إشكال » (١) ولعلّه لاستناد موت الأول إلى سببين ، التردى ، وسقوط الآخر عليه ، فله الدية على الفاعلين بالسوية ، ولما كان السقوط خطأً محضاً كان النصف على عاقلته ويرجعون به على الحافر لأنه السبب للسقوط .

وفيه أن الوقوع المزبور لم يكن من فعله حتى يوصف بالخطأ ، على أن السبب إن كان أقوى لم يضمن المباشر أصلاً لأنه يضمن ويرجع به على السبب كما هو واضح . ومن هنا لم يتوقف فيه في محكي التحرير كما أن المحكي عن الفخر والكركي اختيار الضمان على الحافر ابتداءً ، والله العالم .

﴿ ولو قال ألق متاعك في البحر لتسلم السفينة ، فألقاه فلا ضمان ﴾ سلمت أو لم تسلم ، بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له كالشيخين والفاضلين و ثاني الشهيدين وغيرهم للأصل ، كما لو قال أعتق عبدك فأعتقه أو طلق زوجته فطلقها ، وخصوصاً إذا كان النفع مختصاً بالمأمور .

وفي المسالك : « والفرق بينه وبين قوله أدّ ديني فأدّاه حيث يرجع عليه أن أدّاه دينه منفعة لا محالة وإلقاء المتاع قد يقضى إلى النجاة وقد لا يقضى فلا يضمن إلا مع التصريح به » (٢) وهو كما ترى . نعم قد يقال الفارق الإجماع وأن المفهوم من الأمر بالأداء التوكيل في ذلك ، فيكون حينئذٍ بالأداء كالفرض عليه ، كما أن المفهوم من الأمر بالضمان عنه الرجوع به عليه بخلاف المفروض وقد تقدم في كتاب الضمان ماله نفع في المقام .

نعم ﴿ لو قال ﴾ مع ذلك ﴿ و عليّ ضمانه ضمنه دفماً لضرورة الخوف ﴾

(١) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٢١ .

(٢) المسالك ج ٢ ص ٢٩٧ .

التي شرع فيها ذلك بلا خلاف أجده فيه بيننا بل وبين غيرنا إلا من أبي ثور وهو شاذ لا يعتد به كما في محكي الخلاف ، بل فيه أن عليه إجماع الأمة عداه ، كما عن المبسوط نفي الخلاف فيه من غيره ، وكفى بذلك دليلاً للمسألة ، فلا وجه للتأمل فيه من حيث كونه ضمان مالم يجب فهو وعد لا يجب الوفاء به إذ هو كالاتجاه في مقابلة الإجماع . على أن الفاضل في محكي التذكرة قال : « لو قلنا : إنه جملة خلصنا من الإلزام ، قلت : يمكن كونه توكيلاً في استقراضه أو شيئاً مشروعاً في نفسه مؤيداً بعموم المؤمنون عند شروطهم وقاعدة الغرور وغيرهما .

وعلى كل حال فيعتبر حينئذ قيمته لو كان قيمياً حين الإلقاء لأنه وقت الضمان ، وربما احتتمل اعتبارها قبل هيجان الأمواج لأن المال لا قيمة له في تلك الحالة . وفيه أن المراد قيمته في نفسه .

﴿ ولو لم يكن خوف ﴾ وإن كان فيه نفع من خفة السفينة ونحوها ﴿ . فقال : ألقه وعلى ضمانه ، ففي الضمان تردد ﴾ من الأصل ، وعدم دفع ضرورة الخوف ، ونفي الخلاف الأبي ، ومن عموم المؤمنون عند شروطهم ، وقاعدة الغرور ، وعموم الوفاء بالعقود ، بناءً على أن المفروض منه ﴿ أقرببه أنه لا يضمن ﴾ وفاقاً للشيخ والقاضي والفاضل ولده والكركي وغيرهم ، بل عن المبسوط نفي الخلاف فيه ، أو حكايته كما في كشف اللثام ، بل في المسالك عنه الإجماع عليه .

﴿ وكذا لو قال مزق ثوبك وعلى ضمانه أو أخرج نفسك ﴾ وعلى أرشه ﴿ لأنه ضمان ما لم يجب ولا ضرورة فيه ﴾ يشرع الضمان لهما والمباشر أقوى من السبب ، بل المبسوط قيل لا خلاف فيه أو نفي الخلاف لاختلاف النسخ (١) ، كما عن الإيضاح وجامع المقاصد القطع بعدم الضمان مع الخلو عن النفع

(١) في المبسوط المطبوع حديثاً : فاما اذا لم يخافوا الفرق وقال لغيره ألق متاعك في البحر ففعل لا يلزمه بلا خلاف وكذلك اذا قال له حرق ثيابك وعلى ضمانه لا يلزمه بلا خلاف المبسوط ج ٧ ص ١٧١ .

بالكيفية .

بل في القواعد وكشف اللثام ومحكي" الايضاح اعتبار عدم اختصاص فائدة
الالقاء بصاحب المتاع في الضمان على القول المزبور وإلا" بطل لأنه فعل ما هو
واجب عليه لمصلحة نفسه فلا يستحق" به عوضاً ، كما لو قال للمضطر: كل طعامك
وأنا ضامن .

ولكن احتمل غير واحد الضمان عملاً بإطلاق الفتاوى ومعقد الإجماع أو .
نفي الخلاف وغير ذلك مما عرفت وهو قوى جداً .

و في التحرير بنى الاحتمالين عليهما فيما إذا اشترك الخوف بينه وبين
غيره فقال : " يحل" له الأخذ إن لم تسقط الضمان هناك بالنسبة ولا يحل" إن
أسقطناه .

و في كشف اللثام " قديمكن الفرق والقول بالسقوط هنا وإن لم يسقط هناك
لشركة الغير في الخوف فتكون الشركة مصححة لعقد الضمان وإذا صح" لزوم مقتضاه ،
وفيه أنه إن كان المانع من الصحة وجوب مثل ذلك عليه فهو في المقامين ، وإن كان المقتضى
لها مشروعية ذلك فقد عرفت إطلاق دليل المشروعية ، و حينئذ فيختص الضامن
بضمان الجميع وإن اشترك المالك مع الخوف ، وربما احتمل التقييد بنسبة
المالك إلى الخائفين فإن كانوا عشرة سقط العشر لأنه ساع في تخليص نفسه وإن
تضمن تخليص الغير ، ولكنّه واضح الضعف كما اعترف به غير واحد .

و حينئذ فلا فرق في الضمان على القول المزبور في الحال المذكور بين
اختصاص صاحب المتاع به أو اشتراك غيره عدا الأمر ، وبين اختصاص الأمر به
أو مع اشتراكه مع غيره ولو المأمور أو غيره أو مع اختصاصه بغيرهما . وسواء كان
الخوف على النفس ، آدمي أو حيوان أو على المال ، لعموم مقتضى الصحة في
الجميع .

و أولى منه مالو باشر الضامن إلقاء مال غيره بعد ضمانه له .

و بذلك ظهر لك الحال في الأقسام الخمسة التي ذكرها في المسالك (١)
وغيره .

نعم لو ألقى المالك بنفسه متاعه لخوفه على نفسه أو غيره لم يضمنه أحد
للأصل وغيره .

قيل: (٢) « والفرق بينه وبين إيجاب المضطر في حلقه الذي يرجع عليه بقيمة
الطعام بأن ملقى المتاع إن شمله الخوف فهو ساعٍ في تخليص نفسه مؤدي واجباً
عليه وإن حصل بذلك تخليص غيره من الفرق فلا رجوع ، بخلاف إيجاب المضطر .
وإن لم يشمله الخوف بأن كان على شطّ أو في زورق ولا خوف عليه ، فالفرق أن
المطعم مختص لا محالة ودافع للتلف الذي يقضى إليه الجوع ، و ملقى المتاع
غير دافع لخطر الفرق ، بل احتمال الفرق قائم على تقدير الإلقاء وإن كان أضعف
منه بدونه .

وإن كان هو كما ترى لا يرجع إلى حاصل يعتد به ، مع أنه يمكن
فرض احتمال عدم النجاة في الموجر في حلقه كما يمكن فرض القطع بالنجاة حينئذ
في الإلقاء ، فالعمدة حينئذ الإجماع أو مباشرة الإلتلاف في المضطر ولو بالايجار
نمّن جعله الشارع وليّاله في تلك الحال بخلاف من في السفينة .

ولو ألقى متاع غيره لخوفه عليه أو على نفسه أو غيرها ضمن إذا لم يأذن له
المالك بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له ، لقاعدة من أتلّفه وغيرها ، وإن
كان في حال وجوب الإلقاء على صاحب المتاع ، إذ ليس هو وليّاً له بل هو في
حال الدافع عن نفسه كالمضطرّ الأكل لطعام الغير الذي لا إشكال في ضمانه ، لقاعدة
احترام مال المسلم الذي لم يلجأه إلى إتلّافه وليس هو كدفع الدابة الصائلة
المفترط فيها صاحبها أو المنصوص عليه من حيث كونه من باب الدافع المعلوم عدم
اندراج الفرض فيه .

(١) المسالك ج ٢ ص ٣٩٨ .

(٢) قاله في مفتاح الكرامة راجع ج ١٠ ص ٣٢٣

و على كل حال فإذا قصر من لزمه الإلقاء فلم يلق حتى غرقت السفينة فعليه الإثم لا الضمان كما لو لم يطعم صاحب الطعام المضطر حتى هلك وإن طلبه منه . و كذا كل من تمكن من خلاص إنسان من مهلكة فلم يفعل أثم ولا ضمان للأصل وغيره كما نص عليه في المسالك وغيرها .

لكن عن التحرير د أنه لو اضطر إلى طعام غيره أو شرابه فطلبه منه فمنعه إيثاء مع غناؤه عنه في تلك الحال فمات ضمن المطلوب منه لأنه باضطراره إليه صار أحق من المالك وله أخذه قهراً ، فمنعه إيثاء عند طلبه سبب هلاكه . ولم أجده فيما حضرنى من نسخته في المقام (١) وفي كتاب الأطعمة ، وهو مشكل ضرورة عدم مقتضى للضمان من مباشرة أو تسبب أو غيرهما من الأفعال التي رتب الشارع عليها الضمان ، وليس ترك حفظه من الأفات منها وإن وجب عليه ذلك ، لكنه وجوب شرعي يترتب عليه الإثم دون الضمان .

و منه ترك إيقاد الغريق و إطفاء الحريق ونحوهما وإن كان مقدوراً عليه ، بل التروك جميعها لا يترتب عليها ضمان إذا كان علّة التلف غيرها وهي شرائط ، ومنه ما نحن فيه . بخلاف الحبس عن الطعام مثلاً حتى مات جوعاً ونحوه من الأفعال كما تقدمت الإشارة إليه في كتاب الغصب ، والمفروض في المقام ليس إلا تركاً لما وجب عليه من إلقاء المال الصامت أو الحيوان غير الإنسان مقدّمة لحفظ الإنسان فلا يترتب عليه ضمان فتأمل جيداً .

❖ و كيف كان ف❖ لو قال عند الخوف ألق متاعك وعليّ ضمانه مع ركبان السفينة ❖ على معنى ضمان كل مثاله وهو المسمى بضمان الأفراد فهو ضامن الجميع وكذا غيره إن إذن له أو رضى بذلك كما هو صريح جماعة ، و ظاهر

(١) حكاة في مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٢٣ عن التحرير ، وهو موجود في كتاب الجنایات من التحرير المطبوع ج ٢ ص ٢٦٦ وهذه عبارته و ك لو أخذ طعام إنسان ... ولو اضطر إلى طعام وشراب لغيره فطلبه منه ... ،

آخرين ، بل لا أجد فيه خلافاً بينهم هنا ، وإن لم يحك القول به في ضمان الدية إلا عن ابن حمزة (١) وحينئذ فالإجماع إن تم هو الدليل له كأصل المسألة ، ويكون كرجوع المصوب منه على ذى الأيدي المتعاقبة على المصوب عدواناً ، فلا وجه للمناقشة بأنه لا يعقل اشتغال ذمم متعددة بمال واحد إذ هو كالأجتهاد في مقابلة الإجماع بعد فرض تمامه .

وإن قال ذلك على معنى ضمان كل منّا ما يخصه على حسب التقسيط ، ضمن قسطه وهو المسمى بضمان الاشتراك .

ولو أطلق ﴿ فامتنعوا ﴾ من الضمان قبل الإلقاء أو بعده ﴿ فإن قال : أردت التساوى ﴾ بينى وبينهم ﴿ قبل ﴾ منه لأنه أعرف بنيته بل لعل ظاهر اللفظ المزبور ذلك وإن لم يقل ، تظهر الثمرة بموته قبل قوله : ﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ لزمه ﴾ ألزم من الضمان ﴿ بحصته و أما الركبان فاذا رضا لزمهم الضمان ﴾ أيضاً كذلك ﴿ وإلا فلا ﴾ للأصل بعد فرض قبول قوله في عدم الجميع أو كون اللفظ ظاهراً فيه وبعد معلومية عدم الالتزام بشيء بالفضولية فلا يلزم القائل ضمان الجميع كما عن بعض العامة للأصل واستناد التفريط إلى المالك حيث اكتفى باللفظ المزبور .

نعم إن ألقاه هو وقال : إئتني والركبان ضماً ضمن الكل مع امتناعهم عليه للمباشرة ، خلافاً لبعض العامة فلم يضمه إلا بالحصّة .

ولو قال : إئتني وكل من الركبان ضامن ، ففي كشف اللثام : « هو ضمان اشتراك و انفراد فهو يضمن الكل » ولعل المراد بضمان الاشتراك صيرورة كل منهم ضامناً مع الإذن أو الرضا لا الضمان بالحصّة على وجه لا يستحق المضمون له على الضامن غيرها ، أن المراد استحقاق المضمون له المطالبة لهم أجمع بالجميع و مطالبته لكل منهم بالكل ، أو غير ذلك ، والأمر سهل بعد وضوح

المقصود، والله العالم.

﴿ ولو قال ﴾ مع القول المزبور قد ﴿ أذنوا لي ﴾ في الضمان عنهم ضمان اشتراك بالحصص ﴿ فأذكروا بعد الإلقاء ﴾ ولا يئنه ﴿ صدقوا مع اليمين ﴾ كما في كل منكر ﴿ وضمن هو الجميع ﴾ كما في القواعد والتحرير وإن لم يكن قد ضمن إلا ضمان التحاص لا أنه غر المالك بكذبه عنهم .

وفيه أن التفريط من المالك في عدم استبانة الحال والأصل البرائة ، ومن هنا قيل لا يضمن إلا حصته كما عن كفالة الإيضاح وجامع المقاصد ، بل في المسالك « هو متجه » ، بل عن المبسوط والمهذب « أنه يضمن دونهم » ، وهو محتمل للضمان بالحصة أيضاً ، ولو كان قبل الإلقاء فلا إشكال في ضمان حصته خاصة إذ التقصير من المالك حيث لم يستوثق ، والله العالم .

هذا وفي المسالك « أن المتاع الملقى لا يخرج عن ملك مالكة حتى لو لفظه البحر على الساحل أو اتفق الظفر به فهو لمالكه و يسترد الضامن المبذول إن لم ينقص قيمة المتاع ، وإن نقصت لزمه من المبذول بنسبة النقص ، وهل للمالك أن يمسك ما أخذ و يرده بدلته ؟ فيه وجهان تقدم مثلهما في المقصود إذا رد الغاصب بدله لتعذر العين ثم وجدت ، وأولى بلزوم المعاوضة هنا » (١) .

قلت : قد تقدم تحقيق الحال في ملك قيمته للحيلولة و أنه مراعي بوجود العين فمتى حصلت انفسخ الملك وإلا فلا ، لكن قد يقال : هنا يملك الضامن للعين بناءً على أنه من باب القرض ، على معنى أن أمره بالإلقاء مضموناً عليه ينحل إلى توكليه في إدخاله في ملكه بقيمته في ذمة الموكل .

ثم لا يخفى عليك ما في دعوى بقاء العين على ملك المالك لو ظهرت مع عدم وجوب رد عين العوض الذي قبضه بدلها وأن له رد مثله او قيمته ، ضرورة عدم انطباقه على شيء من القواعد وقد تقدم في النصب ماله نفع في المقام .

﴿ ومن لواحق هذا الباب ﴾

﴿ مسائل الزية ﴾

بضم الزاء حفيرة تحفر للأسد وأصلها الأرض المرتفعة فوق الأكمة (١)
ومنه المثل السائر «بلغ السيل الزبا» وإنما سميت بذلك الحفيرة المزبورة لأنهم
كانوا يحفرون للأسد في موضع عال .

و كيف كان ﴿ فلو وقع أخذ في زية الأسد فتعلق بثان و تعلق الثاني
بثالث و ﴿ تعلق الثالث برابع فافتر سهم الأسد . ففيه روايتان إحداهما
رواية محمد بن قيس ﴿ الثقة بقرينة عاصم و روايته ﴿ عن أبي جعفر عليه السلام ﴿ التي
رواها المحمّدون الثلاثة (٢) صحيحاً كما اعترف به غير واحد ، فما في المسالك (٣)
من كونها ضعيفة باشتراك محمد بن قيس بين الثقة وغيره في غير محله ﴿ قال قضي
أمير المؤمنين عليه السلام في الأول فريسة الأسد ، وغرم أهله تلك الدية للثاني ، وغرم
الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية ، وغرم الثالث لأهل الرابع الدية كاملة ﴿ .

و لفظه : د قضي أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة اطلعوا في زية الأسد فخر
أحدهم فاستمسك بالثاني ، فاستمسك الثاني بالثالث ، فاستمسك الثالث بالرابع ،

(١) كذا في النسخ الثلاثة التي عندنا .

(٢) الكافي ج ٧ ص ٢٨٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣٩ - الفقيه ج ٢ ص ١١٦ -

الوسائل، الباب - ٤ - من أبواب موجبات الضمان ، الحديث ٢ . واللفظ مطابق لما في
الفقيه .

(٣) المسالك ج ٢ ص ٢٩٨ .

حتى أسقط بعضهم بعضاً على الأسد فقضى بالأول أنه فريسة الأسد وغرم أهله
ثلث الدية لأهل الثاني ، وغرم أهل الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية وغرم أهل
الثالث لأهل الرابع الدية كاملة .

﴿ و ﴾ أمّا ﴿ الثانية ﴾ فهي ﴿ رواية مسمع (١) عن أبي عبدالله عليه السلام
« أن علياً عليه السلام قضى ﴾ في قوم احتفروا زبية الاسد فوقع فيها الأسد فازدحم الناس
ينظرون ، فوقع فيها رجل ، فتعلق بآخر ، فتعلق الآخر بآخر ، والآخر بآخر ،
فجرحهم الأسد ، فمنهم من مات بجراحته ، ومنهم من أخرج فمات ﴿ أن ﴾
للأول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية كاملة
وجعل ذلك على عاقلة الذين ازدحموا ﴿ وكان ذلك في حياة النبي صلى الله عليه وآله
فأمضاه .

﴿ و ﴾ لكن ﴿ الأخيرة ضعيفة الطريق إلى مسمع ﴾ بسهل بن زياد
وتجد بن الحسن بن شمعون الغالي الملعون وبعبدالله بن عبدالرحمان الأصم
الضعيف الغالي أيضاً الذي هو من كذابة أهل البصرة ﴿ فهي إذن ساقطة ﴾ .
وربما وجهت بفرض العدوان في حفر الزبية و استناد الافتراض إلى
الإزدحام المانع من التخلص فحينئذ ، الأول مات بسبب الوقوع في الزبية
وقوع الثلاثة عليه ، إلا أنه لما كان وقوعهم نتيجة فعله لم يتعلق به ضمان
تنزيلاً لما يتولد من المباشرة منزلتها و هو ثلاثة أرباع السبب فيبقى الربع على
الحافر ، ولكنه مبني أيضاً على توزيع الضمان على عدد الجنايات دون الجنة فإن
الجاني حينئذ إثنان الحافر ونفسه ، وعلى اعتبار السبب و إدخاله في الضمان مع
المباشرة الصورية (٢) . لكن لغير ما هو سبب له ، و موت الثاني بسبب جذب

(١) الوسائل، الباب - ٤ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٢) كذا في ثلاث نسخ عندنا ولكن في مفتاح الكرامة « القوية » مكان

« الصورية » .

الأول وهو تلك السبب ، ووقوع الإثنين فوقه وهو ثلثاه ، إلا أن وقوعهما فوقه من فعله ، أحدهما مباشرة والآخر توليداً ، فوجب تلك الدية وسقط ثلثاها ، وموت الثالث من جذب الثاني له وهو نصف السبب ، ووقوع الرابع عليه وهو فعله فوجب نصف الدية ، والرابع له كمال الدية ، لأن سبب هلاكه جذب الثالث له خاصة ولا فعل له يسقط بإزائه شيء .

ويحتمل قوله « وجعل ذلك على عاقلة الذين ازدحموا » وجعل ماعدا الربع الذي هو على الحافر المتعمد للحفر ، على عاقلة الثلاثة المزدحمين ، فجعل الثلث على عاقلة الأول والنصف على عاقلة الثاني والجميع على عاقلة الثالث لا على أنفسهم لأن ما صدر منهم الجذب إنما صدر بغير شعور للدهشة فهو كاتقلاب النائم فليس هو عمد ولا شبهه .

وعن بعض كتب (١) الإسماعيلية ، « أنه جعل ذلك على جميع من حفر الزبية » .

وعن مسند أحمد بن حنبل (٢) عن سماك ، عن حنش « أنه ﷺ قال : اجمعوا من قبائل الذين حفروا الزبية ربع الدية وثلثها ونصفها والدية كاملة » . و الكل كما ترى ، بل لعل إيكالها إليه مع فرض صحتها أولى من ذلك كله لندرة العمل بها .

نعم الأول مشهورة كما اعترف به غير واحد بل في المسالك وغيرها من

(١) قال في الدعائم : « وروينا عنه عليه السلام من طريق أخرى ... وجعل ذلك على جميع من حفر (بالاضاد) الزبية » الى ان قال و أوجبها على من حفر لانهم لما ازدحموا اشتركوا كلهم في دفع من سقط . راجع ج ٢ ص ٤١٦ ، ولكن في نسخ الكتاب « حفر » بالفاء .

(٢) مسند أحمد ج ١ ص ٧٧ وفيه : « حضروا » بالاضاد ولكن في الاصل « حفروا » بالفاء كما أثبتناه . وراجع أيضاً مسند أحمد ج ١ ص ١٢٨ و ص ١٥٢ .

كتب الخاصة و العامة ، بل في الروضة « نسبة العمل بها إلى الأكثر » ، بل في النافع « عليها فتوى الأصحاب » ، وفي نكت النهاية « هي أظهر بين الأصحاب وعملهم عليها » ، بل في التنقيح وغيره « لم يتاولها المتأخرون لشهرتها بين الأصحاب وعملهم عليها » وهي مجبورة بذلك و ظاهر ذلك كله العمل بها لو وقع موردها ونحوه في زماننا هذا .

إلا أن المصنف هنا بعد أن اعترف بشهرتها قال : ﴿ لكنّها حكم في واقعة ﴾ مخصوصة يمكن اقترائها بما أوجب الحكم المزبور (١) والمخالف لمقتضى الأصول ، وتبعه عليه الفاضل وثاني الشهيدين وغيرهما ، مع أنّه في النافع والنكت قد اعترف بما سمعت .

بل قال في الأخير بعد الاعتراف بأنّ عمل الأصحاب عليها : « قال ابن أبي عقيل في كتابه المستمسك : و غرّم أهل الثالث لأهل الرابع الدية كاملة وكان الثلاثة قتلوا الرابع بجرّهم إياه فعلي كلّ واحد ثلث الدية ، ولم يكن على الرابع شيء ، لأنّه لم يجرّ أحداً هذا كلامه إذا عرفت هذا فأقول أنّ الثاني والثالث قتلًا وقَتْلًا فلا دية لهما والرابع قتله الثلاثة فعلي كلّ واحد ثلث الدية - إلى أن قال بعد أن جزم بأنّه من شبهه العمد - : وإنما قسط الدية للوجه الذي ذكرناه من النقل والتعليل النظري ، وإنّما لم يلزم الأوّل زيادة عن ثلث الدية لأنّ المجذوب كما قُتِل قَتْل فسقطت الجنايتان ومن عداه لم يمسه الأوّل وإنّما أمسه من بعده وكما قُتِل قَتْل عدا الرابع وقد ايد هذا الاعتبار الرواية عن أهل البيت » (٢) .

و ان كان هو كما نرى إن أراد تنزيل الخبر على ذلك ، ضرورة مخالفته لظاهره أو صريحه من وجوه ، مع أنّه لا يلزم من قتله شخصاً آخر سقوط حقه عن قاتله .

(١) الظاهر زيادة الواو .

(٢) نكت النهاية ، كتاب الديات ، أربعة صفحات قبل آخر الكتاب .

و الأضعف منه توجيهه بأنّ دية الرابع على الثلاثة بالسوية لا يشترأكهم في سببية قتله وإنّما نسبها إلى الثالث لأنّه استحقّ على من قتله ثلثي الدية فيضيفا إليها ثلثا آخر ويدفعها إلى أولياء الرابع ، كما أنّ الثاني استحقّ على الأوّل ثلثاً فأضاف إليه ثلثاً آخر ودفعه إلى أولياء الثالث ، بل هو واضح الفساد ضرورة استلزامه كون دية الثالث على الأوّلين و دية الثاني على الأوّل ، إذ لا مدخل لقتله من بعده في إسقاط حقّه كما عرفت .

و بالجملة لا إشكال في مخالفة الخبر المزبور للأصول لأنّه لا يخلوا إمّا أن لا يسند الضمان إلّا إلى المباشرة أو يشترك معها السبب و على الأوّل فاما ان يكون ما يتولّد من المباشرة بحكمها أولاً و على كلّ حال فإمّا أن يكون قد وقع بعضهم على بعض و كان ذلك سبباً للاقتراض فالحكم ما تسمعه في المسألة الآتية و إلّا فكلّ سابق يضمن دية اللاحق أو يشركه سابقه أو يضمن الأوّل الجميع .

لكن لا بأس بالعمل بها على مخالفتها للأصول بعد صحّة سندها واشتهارها رواية وعملاً ، بل قد عرفت دعوى عمل الجميع بها ، والمراد به الحكم بمضمونها لو وقع موردّها وما شابهه في هذا الزمان .

ومن الغريب ما في كشف اللثام « من أنّ الصواب أن يقال إنّ الثاني والثالث كانا مملوكين و كانت قيمة الثاني بقدر ثلث دية الحرّ و قيمة الثالث بقدر ثلثيها ولم يقع أحد منهم على أحد أو وقع ولم يكن لذلك مدخل في الاقتراض ، فعلى كلّ جميع دية من باشر جذبه ، بناءً على اختصاص المباشرة بالضمان » (١) .

ضرورة إمكان القطع بأنّه خلاف مضمون الخبر المزبور المشتغل على ما ينافي ذلك من وجوه خصوصاً دفع الدية للرابع .

فليس حينئذٍ إلّا العمل بالخبر المزبور على ظاهره أو طرحه و الرجوع

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١١ .

إلى ما تقتضيه الأصول وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله ﴿ و يمكن أن يقال على الأول الدية للثاني لاستقلاله بإتلافه وعلى الثاني دية الثالث ﴾ لذلك أيضاً ﴿ وعلى الثالث دية الرابع لهذا المعنى ﴾ أيضاً وهو كذلك مع فرض كون الوقوع على الوجه المزبور و لم نقل بمشاركة الجاذب للممسك ﴿ وإن قلنا بالتشريك بين مباشر الإمساك والمشارك في الجذب ﴾ لأن لكل فعلاً ﴿ كان على الأول ﴾ تمام دية ﴿ الثاني لاستقلاله بإتلافه ﴾ وصف دية الثالث الذي اشترك فيه هو مع الأول ﴿ و ثلث دية الرابع ﴾ و ﴿ كان ﴾ على الثالث ثلث دية الرابع ﴿ لا غير ﴾ لأنه اشترك فيه هو مع الأولين .

إلا أنه واضح الضعف ضرورة قوة تأثير الممسك على وجه لا يشاركه الجاذب ، ضرورة كونه كالمباشر والسبب بعد عدم الإلجاء له في الإمساك على وجه يكون متولداً من فعله ، وإلا لكان الضمان عليه خاصة ، فتعين العمل بالوجه الأول مع فرض طرح الخبر المزبور ، لكن قد عرفت عدم داعٍ إلى طرحه بعد صحة شنده و اعتراف غير واحد بعمل الأصحاب به ، فليس إلا المخالفة للأصول التي لا تقتضي الطرح كما في نظائر ذلك ، والله العالم .

﴿ ولو جذب إنسان غيره إلى بشر فوقع المجذوب فمات الجاذب بوقوعه عليه ، فالجاذب هدر ﴾ لاستناد موته إلى فعل نفسه ، ﴿ ولو مات المجذوب ضمن الجاذب لاستقلاله بإتلافه ، و لو ماتا فالأول هدر وعليه دية الثاني في ماله ﴾ بلا خلاف ولا إشكال في شيء من ذلك ، سواء كانت البئر محفورة عدواناً أولاً مع فرض تعمد الجاذب ذلك ، ضرورة تقديم المباشرة على السبب ، بل الواجب عليه القصاص حينئذ مع فرض بقاء الجاذب حياً إذا كان ذلك ممّا يقتل غالباً أو قصد به القتل ، ولو مات كان عليه الدية في ماله بناءً على ثبوتها في مال الجاني بموته المتعذر معه القصاص .

﴿ و لو جذب الثاني ثالثاً فماتوا بوقوع كل منهم على صاحبه فالأول مات بفعله و فعل الثاني ﴾ الذي هو جذبه الثالث ، وليس للحافر هنا فعل لأن

الفرض تعمّد الوقوع ، ﴿ فيسقط نصف ديتة ﴾ بإزاء فعله ﴿ و يضمن الثاني النصف ﴾ بإزاء فعله ﴿ والثاني مات بجذبه الثالث عليه وجذب الأول ﴾ إيّاه ﴿ فيضمن الأول نصف ديتة ﴾ ﴿ و ﴾ يسقط النصف الآخر بإزاء فعل نفسه ، إذ ﴿ لا ضمان على الثالث ﴾ الذي جذبه هو ﴿ وللثالث الدية ﴾ تامة لعدم هلاكه إلا بفعل غيره ، ولكن هل هي على الثاني ، كما في كشف اللثام وعن المفيد والقاضي والفخر والكركي ، أو على الأول والثاني كل منهما نصف ، كما عن ابن إدريس لأنّهما جذباه ، بل قال : « هو الذي تطابق ما رواه أصحابنا » - يعني خبر الزبية المتقدم - ومبناهما على أنّه إذا قوى السبب بان يكون ملجأً إلى المباشرة فهل يشترك مع المباشرة في الضمان أو الرجحان للمباشرة القويّة ، ﴿ فإن رجحنا المباشرة ﴾ كما هو الأقوى ﴿ فديته على الثاني ﴾ لأنّه المباشر للجذب ﴿ وإن شر كنّا بين القابض ﴾ وللجانب الملجئ له إلى الجذب ﴿ والجاذب ﴾ المباشر ﴿ فالدية على الأول والثاني نصين ﴾ .

و هو المراد ممّا سمعته من تعليل ابن إدريس ، فإنّ قوة القابض على الجاذب وإلجائه إليه ينزله منزلة المباشر . لكنّه كما ترى ، ضرورة عدم الإلجاء في شيء من ذلك على وجه يكون من توليد فعل الأول فهو حينئذ مستقلّ في جذبه غير مضطرّ إليه فيختصّ بالدية .

نعم لو فرض إلجائه إلى ذلك على وجه يسند الفعل إلى الأول اتّجه عدم غرامته حينئذ شيئاً .

وبذلك اتّضح لك عدم اشتراك السبب مع المباشرة في الضمان بحال ، بل الضمان بها خاصّة إلاّ مع قوة السبب فيختصّ حينئذ بالضمان لأنّه يشترك معها كما لو اجتمع المباشران أو السبيان .

﴿ ولو جذب الثالث رابعاً فمات بعض على بعض فلاّول ثلثا الدية لأنّه مات بجذبه الثاني عليه ﴾ وهو فعله ﴿ وبجذب الثاني الثالث عليه وبجذب الثالث

الرابع ، فيسقط ما قابل فعله ﴿ وهو الثالث ﴾ ويبقى الثلثان على الثاني والثالث ﴿ تصفين ﴾ ولا ضمان على الرابع ﴿ الذي لم يفعل شيئاً ، وحفر الحافر سبب لا يعتبر مع المباشرة القويّة فلا ضمان عليه أيضاً وكذلك جذب الأول سبب في جذب الثاني الثالث ، و الثالث الرابع ، وكل من جذب الثاني الثالث والثالث الرابع مباشرة ، فلا يعتبر معها السبب بالنسبة إلى تلف الأول ، حتى يسقط لذلك من ديقه شيء سوى ماسقط لمباشرته جذب الثاني ، إلا أن يكون على الوجه الذي سمعته سابقاً . فصار التلف حاصلًا بفعل الأول نفسه وهو مباشرته جذب الثاني وبفعل الثاني والثالث فيسقط ما قابل فعله ويثبت له الثلثان كما هو واضح .

﴿ وللثاني ثلثا الدية أيضاً لأنه مات بجذب الأول وبجذبه الثالث عليه ، وهو فعل نفسه ، وبجذب الثالث الرابع عليه ، فيسقط ما قابل فعله ﴾ وهو الثالث ، ﴿ ويجب ﴾ له ﴿ الثلثان على الأول والثالث ﴾ بالتنصيف .

﴿ وللثالث ثلثا الدية أيضاً لأنه مات بجذبه الرابع عليه وبجذب الثاني والأول له ﴾ بناءً على تشريك السبب مع المباشرة ، وإلا فله نصف الدية بجذبه الرابع وبجذب الثاني له كما عن المبسوط حكايته قولاً ، بل هو الموافق لما أسلفناه ، بل ولا وجه لجزم المصنّف والفاضل هنا بالتشريك واحتماله في الرابع كما اعترف به في كشف اللثام : قال :

« وكما لم يظهر لي الفرق بين الثالث والرابع في أن ضمان الأول مبني على تشريك المسبب والمباشر ، لم يظهر لي الفرق بين نسبة السبب إلى تلف نفس المسبب ونسبته إلى الثالث أو الرابع حتى احتمل هنا الشراكة مع المباشرة في الضمان ولم يحتمل هناك » (١) وأراد بنسبته السبب إلى تلف المسبب ما تقدم من أنه لا يعتبر السبب بالنسبة إلى تلف الأول حتى يسقط لذلك من ديقه شيء سوى ما سقط لمباشرته كما عرفت الكلام فيه سابقاً ، هذا كله في الثالث .

﴿ أمّا الرابع فليس عليه شيء ﴾ قطعاً لعدم فعل منه ﴿ وله الدية كاملة ﴾

فإن رجحنا المباشرة فديته عليه ﴿ أي المباشر و هو الثالث ﴾ وإن شرّ كنا ﴿ المسبب والمباشر في الضمان ﴾ كانت ديته أثلاثاً بين الأول والثاني والثالث ﴿ ، وقد عرفت أن المختار ، الأول ، وإن كان ظاهر المصنّف والفاضل التوقف لكنّه في غير محله هذا .

و عن المختلف والإرشاد احتمال أن يكون الأول هدرًا و عليه دية الثاني وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع ، وكأنّه بناء على عدم اعتبار السبب والإلجاء ، فالأول إنما تلف بفعل نفسه الذي هو جذبه الثاني ، وأما جذب الثاني الثالث فقد ألجئ إليه ، وكذا الثالث في جذبه الرابع ، و عليه دية الثاني جميعها لأنّه الذي باشر جذبه من غير إلجاء ، وأما جذب الثاني والثالث فإنّما صدر عنهما عن إلجاء وعلى الثاني دية الثالث لأنّه المباشر بجذبه ، وأما الأول فهو مسبب و أما جذب الثالث الرابع فعن إلجاء ، وكذا الباقي .

ولكن لا يخفى عليك ما فيه بعد الاطّاعة بما ذكرناه .

و منه يعلم أيضاً عدم اعتبار صدمة البئر لأنّ الفرض كون الفعل مباشرة عمداً فلا أثر للسبب معه وإن كان عدواناً فما في المسالك - تبعاً للقواعد من ذكره وجهاً - فتكون الأسباب حينئذ أربعة ويهدر ربع دية الأول لجذبه الثاني ويجب الربع على الحافر إن كان عادياً وإلاّ هدر أيضاً و الربع على الثاني بجذبه الثالث والربع على الثالث لجذبه الرابع ، وأما الثاني فلا أثر للحفر في حقّه وقد مات بجذب الأول إياه و بجذبه الثالث هو فعل نفسه و بجذب الثالث الرابع ، فيهدر ثلث ديته ، ويجب ثلثها على الأول وثلثها على الثالث ، وأما الثالث فقد مات بجذب الثاني له و بجذبه الرابع ، فتهدر نصف ديته ، ويجب نصفها على الثاني ، (١) - في غير محله لما عرفت ، وإلاّ لم يكن فيه مخالفة لما تقدّم إلاّ في التالف الأول .

كالوجه الثالث الذي ذكره أيضاً (٢) وهو وجوب الديات بحسب ما روى

في واقعة الزية ، ضرورة كون المفروض غيرها إذ لو قلنا بالتعددية فهي فيما كان مثل موردها لا مطلقاً .

وكذا ما في القواعد من احتمال هدية الأول بتمامها لأنه جذب الثاني على نفسه وهو مباشرة و هو السبب أيضاً في جذب الثاني الثالث والثالث الرابع فهما تولداً من مباشرته التي لضمان لها إلا على المباشر ، و الحفر سبب لضمان فيه مع المباشرة فكأنه أ تلف نفسه بجذبه الثاني و ما تولد منه ، و دية الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول ، لأنه مات بسبب جذبه الثالث على نفسه وجذب الثالث الرابع إنما تولد منه و بسبب جذب الأول له ، و دية الثالث كذلك لأنه مات بجذبه الرابع وجذب الثاني له ، ولا عبرة بتسبيب الأول ، و دية الرابع على الثالث لأنه إنما هلك بسبب فعله لأن من قبله سبب (١) .

إذ هو كما ترى لا يخفى عليك ما فيه بعد الإحاطة بما أسلفناه فيتعين حينئذ الأول في مفروض المسألة ، والله العالم .

ولو زلق إنسان على طرف البئر مثلاً المحفورة عدواناً فتعلق بآخر لا رادة الاستمسك به وجذبه وتعلق الآخر بثالث كذلك و وقع بعضهم على بعض فماتوا فالأول مات بثلاثة أسباب ، صدمة البئر ، وثقل الثاني والثالث ، فيسقط ما قابل فعله وهو جذبه الثاني المقابل بثلاث الدية ، ويبقى على الحافر ثلث ، وعلى الثاني ثلث ، لأنه جذب الثالث .

و في المسالك « احتمال هدر صدمة البئر لأن الحفر سبب وجذبه للثاني مباشرة فصار كمن رمى نفسه في بئر محفورة عدواناً في عدم وجوب الضمان على الحافر » . وفيه أن ابتداء السقوط لم يكن بفعله إذ الفرض أنه زلق والجذب وجد بعد ذلك هذا كله في الأول .

أمّا الثاني فقد هلك بسببين أحدهما منه وهو جذبه الثالث و الآخر جذب

الأوّل له فهدر نصف ديته المقابل بفعله ، و يبقى له النصف على الأوّل الذي جذبه ، ولا شيء على الحافر لقوّة المباشرة على وجه صار الجاذب كالمدافع .
و أمّا الثالث فيجب تمام ديته على الثاني أو عليه وعلى الأوّل على البحث السابق .

ولو فرض اتّساع البئر فوق كلّ واحد في زاوية لا بعضهم على بعض كانت دية الأوّل على الحافر إن كان عدواناً وهدر لامعه (١) إلاّ أن يدفعه غيره ، والثاني على الأوّل ، والثالث على الثاني إلاّ أن يشترك السبب مع المباشرة فتكون دية الثالث على الأوّلين .

و لو وقع انسان في بئر ثم وقع الثاني عليه من غير جذب منه ثم مات الأوّل فالضمان على الثاني كما في القواعد ومحكيّ المبسوط والسرائر والجامع ، قصاصاً إن أوقع نفسه عليه متعمداً فقتله لو كان ممّا يقتله غالباً أو دية إن كان شبيه عمداً ، فإن كان خطأ محضاً فعلي عاقلته . وإن دفعه غيره فعليه الضمان و أن الثاني (٢) هدر إن لم يوقعه غيره و لم تكن البئر حفرت عدواناً . و يحتمل أن لا يكون على الثاني إلاّ النصف لأن الوقوع في البئر سبب الهلاك فالتلف إنّما حصل بسبب الفعلين فإن كان الحافر متعمداً بالحفر و لم يتعمد الأوّل الوقوع ولا دفعه غيره ضمن الحافر النصف و ان لم يكن متعمداً سقط لكون الوقوع فعل نفسه . نعم لو فرض وقوعه فيه على وجه لا يقتل اختصّ الضمان بالثاني .
و إن مات الثاني فإن تعمد إلقاء نفسه أو لم يكن الحفر عدواناً فهو هدر ، وإن لم يتعمد إلقاء نفسه وكان حفر البئر عدواناً تعلّق الضمان بالحافر .
و إن ماتا معاً فالحكم في كلّ واحد على ما عرفت .

و إن وقع فوقهم ثالث فماتوا كلّهم فإن كان الأوّل قد نزل إليها و لم يقع فيها على وجه يكون فعل نفسه مهلكاً فديته على الثاني والثالث أو عاقلتهما

(١) في بعض النسخ هكذا : ان كان غير عدوان وهدر معه .

(٢) كذا في الاصل ولعل الصحيح و دية الثاني ،

أو دافعهما نصفين ، تعدى الحافر بالحفر أولاً ، لأنه إنما مات بوقوعهما عليه وإن كان قد وقع فيها فكان فعله مهلكاً فعلي الأول الضمان عليهما أيضاً أو على عاقلتهما أو دافعهما ، وعلى الاحتمال عليهما ثلثان و الثلث الآخر على الحافر . إن كان متعدياً بالحفر ولم يتعمد الأول الوقوع ولا دفعه غيره ، وهدر إن تعمد الوقوع لأنه مقابل فعل نفسه .

وجميع دية الثاني على الثالث أو عاقلته أو دافعه على الأول ، وعلى الاحتمال نصفه عليه والنصف الآخر إما على الحافر أو هدر .

و الثالث حكمه حكم من وقع في البئر ابتداءً ولم يقع عليه غيره ، فهو إما هدر أو ضماؤه على الحافر .

ولو وقعوا من غير جذب لأحد منهم وقوعاً مهلكاً بدون وقوع بعضهم على بعض لبعد القعر جداً أو وجود ماء مغرق أو أسد مقترس فلا ضمان لأحد منهم على أحد لأن وقوعه مما لا أثر له ، وكذا إن شككنا في ذلك للأصل ، وأما ضمان الحافر فعلي ما عرفت من العدوان وعدمه ، والله العالم .

﴿ النظر الثالث ﴾

﴿ في الجناية على الاطراف ﴾

﴿ والمقاصد ثلاثة: الاول في دييات الاعضاء ﴾

﴿ و ﴾ قد تقدم في كتاب القصاص أن ﴿ كل ﴾ ما لا تقدير فيه ففيه الأرض ﴿ المسمى بالحكومة وفيه يكون العبد أصلاً للحر ﴾ كما هو أصل له فيما فيه مقدّر بلا خلاف أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه مضافاً إلى إمكان استفادته من النصوص بالخصوص فضلاً عن استفادة عدم بطلان الجناية وكونها هدراً حتى أرض الخدش من الكتاب والسنة ، فليس مع عدم التقدير إلا الحكومة وإلا كانت جناية لا استيفاء لها ولا قصاص ولادية ، وهو مناف لما يمكن القطع به من الأدلة كتاباً وسنة وإجماعاً قال الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير: «إن عندنا الجامعة قلت : وما الجامعة ؟ قال : الجامعة صحيفة فيها كل حلال وكل حرام وكل ما يحتاج إليه الناس حتى الأرض في الخدش و ضرب يده إلى فقال : تأذن يا أبا عبد الله ! فقلت : جعلت فداك إنما أنا لك فاصنع ما شئت . فغمزني بيده وقال : حتى أرض هذا ، (١) بل مقتضاء أن لكل شيء مقدراً إلا أنه لم يصل إلينا ، فاطناسب الصلح حينئذ ، ولعل المراد بالحكومة ما يشمله إذا كان المراد الصلح القهرى القاطع للخصومة .

(١) الكافي ج ١ ص ٢٣٩ والحديث طويل أختصره المؤلف .

﴿ و ﴾ على كل حال فالمشهور كما في كشف اللثام وغيره أن ﴿ التقدير في ثمانية عشر ﴾ من الأعيان لا المنافع التي ستعرفها في المقصد الثاني إن شاء الله .
الشعر ، والعينين ، ومنها الأنفجان ، والأنف ، والأذنين ، والشفتين
واللسان ، والأسنان ، والعنق ، والحيين واليدين ، والرجلين ، والأصابع ، والظهر
والنخاع ، والثديين ، والذكر ، والنسيتين ، والشفرين (١) .

﴿ الاول الشعر ﴾

﴿ وفي شعر الرأس ﴾ من الذكر ، صغيراً أو كبيراً ، كثيفاً أو خفيفاً
﴿ الدية ﴾ إن لم ينبت كما هو المشهور ثقلاً وتحصيلاً بل لم أجده فيه خلافاً
يعتد به عدا ما تسمعه من المفيد ، بل عن ظاهر المبسوط الإجماع عليه ، بل في
الرياض نسبته أيضاً إلى صريح الغنية وإن كنا لم نتحققه (٢) .
لصحيح سليمان بن خالد المروي في الفقيه (٣) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام :

(١) لا يخفى أن الثمانية عشر التي قالها في الشرايع تخالف قليلاً مع هذه فراجع

وراجع أيضاً مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٧٧ .

(٢) في مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٧٧ : « وفي شعر الرأس الدية إن لم ينبت ،
هذا هو الاظهر الذي يقتضيه أصل مذهبنا لأنه شيء واحد في الانسان وقد أجمعنا على أن
كل ما يكون في بدن الانسان منه واحد فقيه الدية كاملة كما في السرائر ، وظاهر المبسوط في
باب القصاص الإجماع عليه ، ويحتمل ان يكون ظاهر الفقيه على بعد ، ونسبه في الرياض
إلى صريحها ... » أقول : هذه عبارة الفقيه فتأملها :

« و اعلم أن في ذهاب العقل الدية الكاملة وفي شعر الرأس واللحية إذا لم ينبت
الدية الكاملة فان نبت في شعر الرأس الرجل أولحيته عشر الدية وفي شعر المرأة مهر مثلها
بدليل إجماع الطائفة » .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ١٣٩ .

رجل صب ماءً حاراً على رأس رجل، فامتعت شعره فلا ينبت أبداً قال : عليه الدية .

المعتضة بما تسمعه من النصوص (١) في المرأة ، بناءً على عدم الفرق ، و بمرسل علي بن حديد (٢) الذي هو مثله ، و بخبر سلمة بن تمام (٣) قال اهرق رجل على رأس رجل قدراً فيها مرق فذهب شعره ، فاختصما في ذلك إلى علي عليه السلام فأجلته سنة فلم ينبت شعره ، فقضى عليه بالدية ، وبما قيل من أنه شيء واحد في البدن فيشمله ما دل على الدية في مثله (٤) ، وإن كان لا يخلو من نظر .

و على كل حال فما في المسالك (٥) و بعض أتباعها - من التأمل في الحكم المزبور مقتصراً على الاستدلال له بصحيح سليمان المزبور المروي في التهذيب (٦) المشتغل على السؤال « عن رجل دخل الحمام فصب عليه ماء حاراً فاسقط شعر رأسه ولحيته فلا ينبت أبداً قال عليه الدية » ونظر فيه بدلالته على وجوب الدية لهما معاً لا لكل واحد الذي هو المدعى - في غير محله . إذ عرفت خلوه في رواية الفقيه التي هي أضبط من التهذيب ، مع النصوص المزبورة ، عن اللحية ، فلا يبعد إرادة معنى « أو » من « الواو » فيه ولو بقرينة ما سمعت .

﴿ وكذا ﴾ الكلام ﴿ في شعر اللحية ﴾ وفقاً للأكثر كما في كشف اللثام ، بل المشهور كما في المسالك وغيرها ، بل عن ظاهر قصاص المبسوط الإجماع ، بل عن صريح قصاص الخلاف ذلك أيضاً ، بل حكى عن الفقيه أيضاً وإن كنا لم

(١) راجع الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب ديات الاعضاء .

(٢ و ٣) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ و ٣ .

(٤) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء .

(٥) المسالك ج ٢ ص ٢٩٩ .

(٦) التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٠ .

تتحققه (١) .

لخبري (٢) مسمع والسكوني عن أبي عبد الله عليه السلام « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللحية إذا حلفت فلم تنبت الدية كاملة ، فإذا نبتت فثلث الدية » بل وصحيح سليمان (٣) المتقدم بناءً على إرادة « أو » من « الواو » فيه ، والضعف منجبر بما سمعت فاتجه العمل بها حينئذ .

﴿ فإن نبتا فقد قيل ﴾ والقائل أبو علي والصدوق والشيخ ﴿ في اللحية ثلث الدية ﴾ بل عن ظاهر قصاص المبسوط الإجماع عليه ، بل عن صريح الخلاف ذلك ، لروايتي (٤) مسمع والسكوني السابقتين ﴿ و ﴾ لكن ﴿ الرواية ضعيفة ﴾ ولا جابر لها بعد وهن الإجماع المزبور بمصير من تأخر عنه إلى خلافه ، وكذا ما عن الكافي (٥) والغنية والإصباح من عشر الدية الذي لم يجد له أيضاً ما يدل عليه عدا ما يحكى من الإجماع عن الثاني الذي لم تتحقق ذلك منه (٦) مع أنه على فرضه موهون بمصير من تقدم وتأخر إلى خلافه .

﴿ و ﴾ حينئذ ﴿ بالأشبه ﴾ بأصول المذهب ﴿ فيه وفي شعر الرأس الأرض إن نبت ﴾ وفاقاً للشيخ في النهاية وبنو حمزة وإدريس وسعيد والفاضل والشهيد وغيرهم في شعر الرأس ، بل عليه عامة المتأخرين ، وللفاضل ومن تأخر عنه في شعر اللحية ، لأنه الأصل في كل ما لا مقدّر له .
نعم عن النهلية والوسيلة أنه على ما يراه الإمام .

و في محكي السرائر « يقول لو كان عبداً كم كانت قيمته قبل أن يذهب

(١) قد نقلنا عبارة الفتية آنفاً فراجع .

(٢) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث الاول و ذيله .

(٣) التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٠ .

(٤) من مصدرهما آنفاً .

(٥) الكافي لابي الصلاح الطيبي . لا تنفل .

(٦) قد نقلنا عبارة الفتية في التعليقة فراجع .

شعره ، و كم تكون قيمته بعد ذهاب شعره ، و يؤخذ من ذلك الحساب دية الحر .

قلت : قد عرفت الكلام في الأرض إذا عادت سن المثغر (١) ، إذ المقام أحد أفرادها فلا حظ و تأمل .

و عن الوسيلة « إن ثبت بعضه أو كله ففيه الأرض » ، و في كشف اللثام عن الرضا عليه السلام (٢) « إن ثبت بعضه أخذ من الدية بالحساب » قال : « وهو أقرب إن أمكنت معرفة قدر الثابت وغيره » .

قلت : ستعرف اتفاقهم ظاهراً على اعتبار النسبة في أبعاد كل ماله مقدّر ، و أمّا الأرض فهو بالنسبة إلى العائد من حيث زواله ثم عوده ، ولا يعتبر نسبته إلى أرض الجميع ، وحينئذ فما في الوسيلة يمكن اتفاق الجميع عليه ، وإن كان ربما يتوهم من قولهم : « فان ثبت ففيه الأرض » الجميع ، إلا أنه غير مراد قطعاً ، ضرورة عدم التفاوت في الأرض على الوجه المزبور بين الكل و البعض . و أمّا الذي لم يثبت فتعتبر مساحته كما ستعرف .

ثم إن الظاهر اعتبار عدم النبات بحكم أهل الخبرة ، كما في نظائره لا إلى خصوص سنة كما عن التحرير والجامع ، للخبر المزبور (٣) الذي يمكن حمله على ما ذكرنا ، ولذا قال في الأول : « ولو طلب الدية قبل انقضائها دفعت إليه إن حكم أهل الخبرة بعدم النبات وإلا فلا ، وإن طلب الأرض وإبقاء الباقي إلى استبانة الحال دفع إليه » .

وقال أيضاً : « ولو ثبت بعد السنة فالأقرب رد ما فضل من الدية عن الأرض ، وكذا لو ثبت بعد حكم أهل المعرفة بعدم رجوعه » .

(١) في كتاب القصاص في بحث قصاص سن المثغر .

(٢) الفقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام ص ٤٣ .

(٣) يعني رواية سلمة بن تمام ، راجع الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب

ديات الاعضاء ، الحديث ٣ .

قلت : إنَّ الظاهر ذلك ، والمحتمل أنَّه هبة جديدة ، اللهمَّ إلاَّ أن يفرض العلم بذلك ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كيف كان فقد ﴿ قال المفيد رحمه الله ﴾ وعن الصدوق في موضع من المقنع ، بل عن ظاهر المختلف أنَّه مذهب ابن البرَّاج ﴿ في شعر الرأس ﴾ واللحية ﴿ إن لم ينبت مائة دينار و ﴾ لكن ﴿ لا أعلم المستند ﴾ وإن حكى عن المفيد والقاضي والديلمي وظاهر الصدوق أنَّ به رواية (١) .

و في كشف اللثام : « قد روى في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام من خلق رأس رجل فلم ينبت فعليه مائة دينار ، فإن خلق لحيته فلم تنبت فعليه الدية ، وإن نبتت فطالت بعد نباتها فلا شيء له » (٢) .

إلاَّ أنَّ ذلك كله غير صالح لذلك ، مع احتمال الأخير على الدية في اللحية ، وكذا محكى في المسالك عن النهاية « من أنَّ في شعر الرأس إذا نبت مائة دينار ، مع أنَّنا لم نتحققه عنها (٣) .

(١) راجع المقنعة للمفيد ص ١٢٠ والمراسم للسلار الديلمي باب ذكر أحكام الجناية على ما هو دون النفس .

وهذه عبارته : « وأما ما في الإنسان منه واحد وليس بضو كاللحية وشعر الرأس ففى اذهابه حتى لا ينبت الدية الكاملة و اذا ذهب بحاجه نبت فيه ربع الدية وقد روى أيضاً أن فيهما اذا لم ينبت مائة دينار ، و ليس فيهما ما حكى عنه .

ولكن قال فى المختلف فى الفصل الخامس من كتاب القصاص والديات ص ٢٢٩ : « قال سلار فى شعر اللحية أو الرأس اذا لم ينبت الدية وروى أن فيهما اذا لم ينبتا مائة دينار . ونحوه ذهب ابن البراج » .
و راجع المقنع للصدوق ص ١٩٠ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٨ - القفه المنسوب الى الرضا ص ٢٣ .

(٣) المسالك ج ٢ ص ٢٩٩ وقال فى النهاية ج ٢ ص ٧٩٢ : وفى اللحية اذا حلفت فلم تنبت الدية كاملة فان نبتت كان فيها ثلث الدية .

هذا كله في شعر الرجل ﴿أما شعر المرأة ففيه ديته و لو ثبت ففيه مهر﴾
نساء ﴿ها﴾ بلا خلاف أجده فيه إلا من الإسكافي في الثاني خاصة فجعل فيه
ثلاث الدية ، وهو مع شذوذه لا دليل له ، بل على خلافه الإجماع عن الغنية
كلاؤول لا خلاف فيه أيضاً حتى منه ، التي لا ريب في أولويتها من الرجل
بذلك .

مضافاً إلى خبر عبدالله بن سنان (١) الذي رواه المحمّدون الثلاثة المنجبر
بما عرفت بناءً على أن في سنده محمد بن سليمان وهو مجهول ، ولكن عن الوافي (٢)
إبداله سليمان بن داود المنقري ، فهو حسن أو صحيح ، وعلى كل حال قال :
قلت لأبي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك ما على رجل وثب على امرأة فخلق رأسها ؟

(١) الكافي ج ٧ ص ٢٦١ ولها مدر . - القيقه ج ٤ ص ٤٨ وفيه صدر الرواية
فقط . - التهذيب ج ١٠ ص ٦٤ وفي سند هذه الثلاثة محمد بن سليمان وأيضاً التهذيب ج ١٠
ص ٢٦٢ وفي سندها سليمان المنقري فراجع .

(٢) الوافي ج ٩ ص ٥٤ عن الكافي والتهذيب والقيقه وفي سندها أيضاً محمد
ابن سليمان .

نعم نقلها في الجزء التاسع ص ١٠٣ من التهذيب وفي سندها المنقري وقال في
ذيله : « بيان قديمى تمامه في أبواب الحدود بإسناد آخر » .

أقول : وفي نسخة مصححة من التهذيب عندنا ، « إبراهيم بن سليمان المنقري » مكان
« سليمان المنقري » وهو غلط ظاهراً راجع « معجم رجال الحديث » المجلد الأول .
وأيضاً راجع مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٧٩ فإنه قال : « في سند التهذيب في
كلا الموضوعين محمد بن سليمان ، على ما في نسخة منه عندنا » .

كما أن ما في الوسائل من وصف « محمد بن سليمان » بالمنقري تصحيف « البصري »
ظاهراً ، راجع الوسائل ، الباب - ٣٠ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الأول والباب
- ٥ - من أبواب حد السحق والقيادة ، الحديث الأول .

قال : يضرب ضرباً وجيعاً و يحبس في سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها فإن
نبت أخذ منه مهر نساؤها وإن لم ينبت أخذ منه الدية كاملة .
قلت : فكيف صار مهر نساؤها إن نبت شعرها ؟ فقال يابن سنان إن شعر
المرأة وعذرتها شريكان في الجمال فإذا ذهب بأحدهما وجب له المهر كاملاً .
ولعل ما فيه من الحبس والضرب على الوجه المزبور محمول على ضرب من
التعزير الذي هو على حسب ما يراه الحاكم .

ولو زاد مهر نساؤها على مهر السنة أخذته لإطلاق النص والفتوى ، نعم
لوزاد على ديتها لم يكن لها إلا الدية للإجماع كما في كشف اللثام على أنه
لا يزيد دية عضو من إنسان على دية نفسه . ولا تضر تساوى عود الثبات و عدمه
حينئذ ، والله العالم .

﴿ وفي شعر ﴾ (الحاجبين) ﴿ معاً ﴾ خمسة دينار وفي كل واحد نصف
ذلك ﴿ وفقاً للأكثر ، بل المشهور ، بل عن ظاهر قصاص المبسوط و صريح
السرائر الإجماع عليه ، لخبر أبي عمر و المتطّيب (١) المنعبر بما عرفت ، عن
أبي عبد الله عليه السلام من إفتاء أمير المؤمنين « و إن أصيب الحاجب فذهب شعره كله
فديته نصف دية العين مائة دينار وخمسون ديناراً وما أصيب منه فعلي حساب ذلك ،
وفي كشف اللثام وروى عن الرضا عليه السلام » (٢) .

فما في المسالك من أن « مستنده غير معلوم والإجماع ممنوع » (٣) في
غير محله ، كالمحكى عن الغنية و الإصباح من الدية تأمة و في كل واحد
نصفها ، بل عن ظاهر الأصول الإجماع عليه ، بل في كشف اللثام حكايته عن المبسوط

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث ٢ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٨ - فقه الرضا ، ص ٢٢ وهذه عبارته : إذا أصيب
الحاجب فذهب شعره كله فديته نصف دية العين فان نقص من شعره شيء حسب على هذا
القياس .

(٣) المسالك ج ٢ ص ٢٩٩ .

وأنّ في ظاهره الإجماع عليه ، ولعلّه غير ماسمعه عنه في القصاص ، أو أنّ النسخة فيها غلط (١) ، وكيف كان فقد أيد بالنصوص (٢) على أنّ فيما كان في الجسد إثنان الديّة .

إلا أنّ أقصاه - بناء على شمولها لمثل الفرض الذي ليس قطعاً ولا جرحاً - العموم المخصص بما عرفت ، وظاهر الإجماع المزبور موهون بما عرفت . فلا يصح حينئذ الأول .

بل في كشف اللثام « لم يظهر في الخبرين وكلام الشيخين وابني إدريس والبرّاج وابني سعيد فرق بين عود نباتهما وعدمه » (٣) لكن عن الغنية « أنّ ذلك إذا لم ينبت شعرهما وإلا فلا أرض » ، وكذا عن الإصباح والتقّى ، بل عن المختلف « أنّه الوجه » ، و في المسالك « أنّه الأصح » بل عن الغنية الإجماع عليه .
و لعلّه الأقوى للأصل بعد انسياق غير العائد من النصّ و الفتوى و لو بملاحظة غير الفرض من الفرق بينهما الموافق للعدل والاعتبار .
وعن السلاّر « إذا ذهب بحاجبه فنبت ففيه ربع الديّة وقد روى أيضاً أنّ

(١) قال في مفتاح الكرامة بعد نقل كلام الشيخ من قصاص المبسوط : « ولم أجده تعرض لشعر الحاجبين في غير هذا الموضع ... ولعل (صاحب كشف اللثام) ظفر بما حكاه عن المبسوط في موضع لم نظفر به فيكون للشيخ فيه مذهبان » .

أقول : نعم ان الشيخ تعرض لهذه المسألة في الموضعين : أحدهما كتاب القصاص وفيه قال : « وعندنا ... و شعر الحاجبين بنصف الديّة » ثانيهما كتاب الدييات وفيه قال : « فأما اللحية وشعر الرأس والحاجبين فإنه يجب فيه عندنا الديّة ... » راجع المبسوط ج ٧

ص ٨٣ و ١٥٣

(٢) راجع الوسائل الباب ١ - من أبواب دييات الاعضاء .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٨ .

(جواهر الكلام - ج ١١)

فيهما إذا لم ينبت مائة دينار» (١) ولكن لم تثبت الرواية ، كما أننا لم نقف له على دليل .

﴿ وكيف كان فـ﴾ كما أصيب منه فعلى ﴿ هذا ﴾ الحساب ﴿ بلا خلاف ولا إشكال للخبر المزبور (٢) ، بل لعلّه المستفاد من الحكم الثابت للكل ، ومن هنا لم يخص ذلك المقام ، بل هو ثابت في شعر الرأس واللحية كما صرح به الفاضل وغيره .

قال في القواعد : « وفي الأبعاض بالنسبة إلى الجميع بالمساحة » .
وفي كشف اللثام « في الأبعاض من شعر الرأس أو اللحية بالنسبة لمحل »
الفائت منها إلى الجميع بالمساحة فيؤخذ من الدية بالحساب كسائر ما فيه تقدير من الأعضاء ، وكذا إن وجب بالكل ثلث الدية أو عشرها أو المهر ، وأمّا على القول بالأرض ففي البعض أيضاً إذا عاد الأرض من غير نسبة » (٣) .
و في محكي التحرير « ولو ذهب بعض شعر الرأس أو بعض اللحية على وجه لا ينبت ، ففيه من الدية بحساب الباقي ، ويعتبر بنسبة المحل المقلوع منه إلى الجميع بالأجزاء ، ولو قُبت ففيه الأرض ، ولا يعتبر نسبته إلى أرض الجميع بالأجزاء » (٤) .

بل قيل : « يدل عليه الإجماع على الظاهر » (٥) وبالجمله الحكم مفروغ منه والله العالم .

(١) المراسم ، باب ذكر أحكام الجناية على ما هو دون النفس .

(٢) يعني خير أبي عمر والمتطبّب وخير فقه الرضا .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٨ ، فقه الرضا ص ٢٢ وهذه عبارته : « إذا أصيب

الحاجب فذهب شعره كله فديته نصف دية العين فان نقص من شعره شيء حسب على هذا القياس » .

(٤) التحرير ج ٢ ص ٢٧١ .

(٥) قال في مفتاح الكرامة : « ويدل على الحكم المذكور بعد الإجماع على

الظاهر ، النص الوارد في الحاجب ... »

﴿ وفي الأهداب ﴾ الأربعة وهي الشعور النابتة على الأجفان ﴿ تردّد ﴾ قال في المبسوط والخلاف الديّة إن لم ينبت ، وفيها مع الأجفان ديتان ﴿ بل في الثاني الاستدلال له بإجماع الفرقة وأخبارها ، وفي الأوّل أنّه السّذي يقتضيه مذهبننا ، ولعلّه أراد ما مرّ من أنّ فيما كان من الأعضاء إثنان ففيهما الديّة وفيما كان أربعة ففيها الديّة وهكذا ، بل في الروضة نسبته إلى الأكثر .

و في المسالك نسبته إلى ابن حمزة والفاضل في القواعد وإن كنّا لم نتحقّق شيئاً من ذلك (١) ، نعم عن الوسيلة نسبته إلى رواية ، بل لم يحك القول به إلّا ممن عرفت (٢) ، كما أنّ إرادة نحو ذلك من النصوص المزبورة لا يخلو من نظر أو منع ، خصوصاً بعد عدم الجايز .

و في المسالك وغيرهما (٣) عن القاضي أنّ فيهما نصف الديّة . قيل (٤) « والمنقول في المختلف من عبارته أنّ ذلك في الأشفار ، والشفر بالضم » ، أصل

(١) يعنى شيئاً مما في الروضة والمسالك .

قال في مفتاح الكرامة : « وفي الروضة الى الاكثر ولو صحت هذه الشهرة لجبرت الخلاف ... لكن التبع يشهد بخلافها ... »

و قال العلامة في القواعد : « وفي الاهداب الدية على رأى » .

وقال ابن حمزة في الوسيلة : « وتلزم دية النفس كاملة في أحد سبعة وثلاثين عضواً العقل اذا ذهب به ولم يرجع وشعر رأس الرجل . . . وفي الاهداب جميعاً اذا ذهب بها ولم تنبت على رواية ... »

(٢) يعنى الشيخ في الخلاف والمبسوط ، وقال في مفتاح الكرامة : « بل لم يحك القول بالدية أحد عن غير الخلاف والمبسوط ... »

(٣) كذا في الاصل ، ولكن في مفتاح الكرامة هكذا : « وعن القاضي أنّ فيهما

نصف الدية كالحاجين حكاه عنه الفهيدان وغيرهما » فراجع ج ١٠ ص ٣٨٢ .

(٤) قاله في مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٨٢ ولكن لا يوافق ما في المختلف فراجع

كتاب القصاص منه ص ٢٢٩ .

منبت الشعر في الجفن ، وهو غير الهدب بالضم و الذال المعجمة أو المهملة ، إذ هو الشعر النابت في ذلك .

قلت : هو على كل حال لا موافق له ولا دليل ، لا من عموم ولا من خصوص .

﴿ و ﴾ من ذلك كله ظهر لك أن ﴿ الأقرب السقوط حال الاجتماع ﴾ أي قطع الأجنان معها لكونها حينئذ تابعة كشعر اليدين للأصل وغيره ﴿ والأرض حالة الانفراد ﴾ وفاقاً للحلي و من تأخر عنه ، بل في غاية المراد إجماع الأصحاب على أن في الأجنان الدية من غير تفصيل ، كما عن السرائر « أنه الذي تقتضيه الأدلة و الإجماع لأن أصحابنا جميعهم لم يذكروا في الشعور مقدراً سوى شعر الرأس واللحية والحاجبين ، وإلحاق غير ذلك به قياس إلى آخره (١) بل قيل « (٢) هو ظاهر كل من لم يذكر فيها دية ، كالمقنعة والمراسم والغنية وغيرهما ، وهو الأقوى بعد عدم دليل معتبر على التقدير المزبور .

﴿ و ﴾ كيف كان فـ ﴿ سماعداً ذلك من الشعر ﴾ كالنابت على الساعدين أو الساقين ﴿ لا تقدير فيه استناداً إلى البرائة الأصلية ﴾ لكن ثبت فيه الأرض إن قلع منفرداً ، عاد أولاً ، ولا شيء مع الإضمام إلى العضو إذا قطع ، أو إلى الجلد إذا كشط ، بخلاف أجده فيه ، بل عن المهذب البارع الإجماع ، مضافاً إلى ما سمعته من السرائر ، بل في المسالك وبعض أتباعها « أنه لو قيل بذلك في جميع الشعور لضعف المستند فيها لكان حسناً ، (٣) وإن كان لا يخفى عليك ما فيه بعد الإحاطة بما ذكرنا .

نعم لو كانت اللحية للمرأة فالواجب الأرض إن نقصت بها القيمة للأصل

(١) السرائر باب ديات الاعضاء و الجوارح والقصاص فيها .

(٢) قاله في مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٨٢ .

(٣) المسالك ج ٢ ص ٥٠٠ والمراد ببعض أتباع المسالك مفتاح القبيض الكاشاني

بعد انسياق التقدير منها في النصوص و الفتاوى إلى لحية الرجل دونها ، فتعتبر حينئذ بأمة تنقص قيمتها بذلك إن كانت . وعن المبسوط اعتبارها بعبد تنقص قيمته بذلك كالذى له خمسون سنة فصاعداً . وفيه نظر .

وكذا يثبت الأرض في لحية الخنثى المشكل ، بل وفي لحية الأمة أيضاً مع فرض زيادة القيمة بها كما عن غير واحد التصريح به و منه ما في القواعد « ولو كانت للأمة فزادت قيمتها فالأقرب التعزير خاصة » إذ المراد فزادت بزوالها لقوله : « وكذا لو حلق شعر العانة منها أو من الحرّة أو قلعهما بحيث لا ينبت فزادت القيمة فلا شيء » ، وذلك لأنّ الضمان إمتصا يكون للنقص و الفرض عدمه .

خلافاً للمحكى عن المبسوط فالحكومة ، والاعتبار بعبد إذا أزيلت لحيته نقصت قيمته ، وفيه ما لا يخفى .

نعم لو فرض التعيب بإفساد منبت العانة مثلاً على وجه تنقص به القيمة اتجه حينئذ مراعات الأرض أمّا مع عدمه فلا ، ولا ينافي ذلك ماورد (١) « من أن فقدان الأمة شعر العانة عيب ترّد به ، باعتبار كونه نقصاً في الخلقة » ، ضرورة كون المراد هنا الحكومة التي مدارها على القيمة لا صدق التعيب ، بل هو كذلك أيضاً في حلق الرأس الرجل المعتاد حلقه ، وإطلاق الفتوى أنّ فيه الأرض أو التقدير المزبور ، منزل على ما إذا حصل النقص به كما في الشعر الطويل لبعض الشبان فتأمل جيداً .

﴿ الثاني العيان ﴾

﴿ وفيهما ﴾ معاً ﴿ الدبة و في كل واحدة نصف الدبة ﴾ بلا خلاف أجده فيه بيننا ، بل وبين غيرنا كما عن الشيخ وابن زهرة الاعتراف به ، بل في المسالك إجماع المسلمين عليه ، وهو كذلك فضلاً عن إجماع المؤمنين المحكي مستفيضاً . أو متواتراً ، كالنصوص عموماً مثل « ما في الإنسان منه إثنتان ففيه نصف الدبة » (١) وخصوصاً مثل حسن الحلبي (٢) و صحيح ابن سنان (٣) .

بل مقتضى إطلاق النص والفتوى ﴿ و ﴾ معقد الإجماع أنها ﴿ تستوى الصحيحة والعشاء والحولاء والجاحظة ﴾ خارجة المقلّة أو عظيبتها ، خلافاً لما عن الوسيلة فجعل دية العشاء ثلث دية النفس ، ولم نعرف له دليلاً صالحاً لمعارضته ما عرفت ، المقتضى لكون الأُخفش والأعشى والأرمد والأُجهر كالصحيح . أمّا من كان على سواد عينه أو يياضها أو عليهما يياض مثلاً ، فإن كان الإيبصار باقياً بأن لا يكون ذلك على الناظر فالدية تامة لبقاء العضو وفائدته ، فتشمله الأدّة كاليد ذات الشلّول ، وإن لم يكن كذلك أسقط الحاكم من الدية بمقدار الذاهب إن عرف ، وإلا كانت فيه الحكومة .

﴿ و في الأجفان ﴾ الأربعة ﴿ الدبة ﴾ بلا خلاف مطلقاً أو في الجملة كما ستعرف ، بل الإجماع بقسميه عليه كذلك ، بل المحكي منهما مستفيض ، ﴿ و ﴾ لكن ﴿ في تقدير كل جفن خلاف قال في المبسوط في كل واحد ربع الدية ﴾ وتبعه الفاضل في جملة من كتبه ، وولده والشهيدان وأبو العباس وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، بل هو المحكي عن العمّاني أيضاً ، لصحيح هشام المضمّر

(١) داجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء .

(٢ و ٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ١ و ٢

في التهذيب (١) ، المسند إلى الصادق عليه السلام في الفقيه ، (٢) « قال كل ما كان في الإنسان منه إثنان ففيهما الدية و في أحدهما نصف الدية » ونحوه حسن عبد الله ابن سنان (٣) عنه أيضاً ، بتقريب كون كل جفنين بمنزلة واحد فيكونان كالعين ، إلا أنه كما ترى ، ولذا قال في المسالك « هو مجرد عناية » ، وفي كشف اللثام « لا دلالة فيه » .

نعم قد يقال : بإمكان استفادة توزيع الدية على المتعدد الذي ثبت فيه الدية ، والغرض الإجماع على ثبوتها للأربع فتتوزع عليها ، لأن الأصل عدم الزيادة ، مضافاً إلى دعوى انسياق التوزيع للتساوي في مثله ، ولعلّه لذا قال في المسالك : « هو الأظهر » بعد أن اعترف بضعف دلالة الخبرين عليه ، والله العالم .
 ﴿ و ﴾ قال ﴿ في الخلاف ﴾ و محكي السرائر ﴿ في الأعلى ثلثا الدية وفي الأسفل الثلث ﴾ من دية العين ، بل عن الأول عليه إجماع الفرقة وأخبارهم ، بل في كشف اللثام حكايته عن المبسوط وإن كنا لم نتحققه ، بل الذي حكاه عنه المصنف وغيره الأول ، نعم و قيل نسبه إلى رواية أصحابنا بعد أن اختار الأول (٤) .

وعلى كل حال فلم نقف له على دليل سوى الدعوى المزبورة التي لم نقف فيها على خبر ، كما اعترف به غيرنا أيضاً ، بل ولا مفت غيرهم ممن تقدمه ، بل هو قد خالف نفسه فيما سمعته من المبسوط ، بل و في الخلاف أيضاً ما حكى المصنف عنه قال ﴿ وفي موضع آخر في الأعلى ثلث الدية و في الأسفل النصف ﴾

(١) التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٨ .

(٢) الفقيه ج ٤ ص ١٣٣ .

(٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب دييات الاعضاء الحديث ١ - الكافي ج ٧

ص ٣٥١ ، وفيه : « ففى الواحد نصف الدية » و فى الوسائل : « فقيه نصف الدية » وكلاهما بمعنى .

(٤) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٩ - المبسوط ج ٧ ص ١٣٠ .

منها كما في المقنعة والنهاية والمراسم والوسيلة وعن الغنية وعن القاضي وأبي الصلاح والطبرسي والصهرشتي والكيدري ، بل وأبي علي ﴿ و ﴾ حينئذ ﴿ ينقص على هذا التقدير سدس الدية ﴾ بل في المتن وغيره ﴿ والقول بهذا كثير ﴾ .

بل في كشف اللثام وعن غيره هو المشهور ، بل عن الغنية الا جماع عليه ، لما في كتاب ظريف بن ناصح عن الصادق عليه السلام المشهور في الديات كما في المسالك عن إفتاء أمير المؤمنين عليه السلام الذي رواه المحمّدون الثلاثة بطرق عديدة (١) المنجبر مع ذلك في المقام بما عرفت « قال وإن أُصيب شفر العين الأعلى فشتّر فديته ثلث دية العين مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار ، وإن أُصيب شفر العين الأسفل فشتّر فديته نصف دية العين مائة دينار وخمسون ديناراً ، ... فما أُصيب منه فعلي حساب ذلك » .

وفي كشف اللثام وكذا روى عن الرضا عليه السلام (٢) وفي المراسم نسبة إلى رسم النبوي العلوي .

وفي المقنعة اختصاص هذا العضو من بين الأعضاء بذلك ، ومن هناك العمل به متعيناً .

لكن فيه أنه مخالف لما سمعته من الإجماع وفي الخلاف على وجوب تمام الدية الأربع ، اللهم إلا أن يقال بما عن المهذب البارع : إن هذا النقص إنما هو على تقدير كون الجناية من إثنين أو من واحد بعد دفع أرض الجناية الأولى وإلا وجب دية كاملة إجماعاً ، بل في الروضة « هذا هو الظاهر من الرواية ، لكن فتوى الأصحاب مطلقة » .

قلت : ولعلّه لذلك توقف غير واحد من الترجيح كالمصنف وغيره ، لكن

(١) الكافي ج ٧ ص ٣٣٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٩٨ - الفقيه ج ٤ ص ٨٠ -

الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٣ و ٤ و ٥ .

(٢) فقه الرضا عليه السلام ص ٢٢ .

يمكن منع الإجماع المزبور مطلقاً كما لا يخفى على من لا حظ كلام المشهور .
نعم قد يقال : إن الشفر بالضم كما في الصحاح وغيره طرف الجفن ، و به
عبر في المقنعة والمراسم والغنية ، كالخبر المزبور ، لا بالجفن ، فيمكن أن يقال :
أن ذلك في أشفار الأجفان لا فيها نفسها لأنها فيها أجمع الدية كاملة أرباعاً
فتأمل .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ في الجناية على بعضها بحساب ديتها ﴾ بلا خلاف
أجده فيه لماسمته من الخبر المعتضد بما عرفته سابقاً وحينئذ فإن قطع نصف الجفن
كان ديته الثمن بناءً على أن فيه الربع ﴿ ولو قلعت ﴾ الأجفان ﴿ مع العينين ﴾
لم تتداخل ديتاهما ﴿ كما صرح به غير واحد للأصل بخلاف الأهداب التي
عرفت الحال فيها ، ولا يعتبر وجودها في تمام الدية للأجفان قطعاً كما صرح
به الفاضل وغيره بل لا يعتبر في ديتها أيضاً الإيبصار ، فالأعمى فضلاً عن غيره بل
لا يعتبر في ديتها أيضاً الإيبصار ، فالأعمى فضلاً عن غيره لو قطعت أجفانه الأربعة
وجبت الدية لا إطلاق الأدلة .

نعم في القواعد و كشف اللثام الحكومة في الأجفان المستحشفة اليابسة
المقلية ، لأنها لا تكون العين و تغطيها ، ولعله (١) لانساق غيرها من
الإطلاق ، والله العالم .

﴿ و في العين الصحيحة من الأعور الدية كاملة إذا كان العور خليفة أو
بآفة من الله تعالى ﴾ شأنه بلا خلاف أجده فيه بيننا كما اعترف به في المسالك
بل في الخلاف والغنية والمختلف والغاية المراد والتنقيح والمهذب البارع الإجماع
عليه على ما حكى عن بعضها .

و في خبر محمد بن قيس (٢) « قال أبو جعفر عليه السلام قضي أمير المؤمنين عليه السلام
في رجل أعور أصيبت عينه الصحيحة ففقأت ، أن تفقأ إحدى عيني صاحبه ويعقل

(١) كذا في الأصل ، وفي بعض النسخ هكذا : « قلت ولانساق غيرها » .

(٢) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

له نصف الدية وإن شاء أخذ دية كاملة ويعفو (١) عن عين صاحبه ، وفي خبر الحلبي (٢) وأبي بصير (٣) عن الصادق عليه السلام « في عين الأعور الدية » مع زيادة « كاملة » في أولهما إلى غير ذلك من النصوص التي قد منها في استحقاقه نصف الدية لوجني عمداً على الصحيح فاقتصر منه فلا حظ وتذكر ، مؤيداً ذلك كله بأن العين الواحد له حينئذ بمنزلة عيني بالنسبة إلى الإبرار بل هو مثل ما لم يكن فيه إلا واحد كالأف .

نعم ﴿ لو استحق ديتها ﴾ بجناية جان عليه وإن لم يكن قد أخذها ﴿ كان في الصحيحة نصف الدية خمسمائة دينار ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل عن الغنية والخلاف الإجماع عليه ، بل هو كذلك على الظاهر ، كما اعترف به في كشف اللثام ، وكذلك لو كان عوراً قصاصاً وإن لم يصرح به جماعة ، بل في كشف اللثام الأكثر ، لكنّه مندرج في معقد إجماعي الخلاف والغنية على نهائها بغير الخلقة والأفة السماوية ، وعلى كل حال بذلك تقيّد النصوص المزبورة ، مضافاً إلى النصوص والإجماع على أن في إحدى العينين النصف المستثنى منهما ما عرفت خاصة ، بل قد يدعى أنّه المراد من الأخبار المزبورة ولو بملاحظة أن أخذ العوض أو استحقاقه أو الذهاب قصاصاً لا ينزل عينه الموجودة منزلة العين الواحدة ، بل ينزلها منزلة أحد العينين ، والله العالم .

﴿ وأما العوراء ففي خسفها روايتان إحداهما ربع الدية ﴾ كما في رواية عبدالله بن سليمان (٤) عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل فقاً عين رجل ذاهبة وهي قائمة قال عليه ربع دية العين » .

و رواية عبدالله بن أبي جعفر عنه (٥) أيضاً « في العين العوراء تكون قائمة فتخسف قال : قضى فيها علي بن أبي طالب عليه السلام بنصف الدية في العين الصحيحة » ﴿ ولكن ﴾ هي متروكة ﴿ وإن حكى العمل بها عن المفيد وسائر ، إلا »

(١) في الكافي : « يعفى » .

(٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ١ و ٣ .

(٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ و ١ .

أنها ضعيفة ولا جابر لها ، بل في المسالك لم يعمل بمضمون الثانية أحد من الأصحاب ﴿ و ﴾ الرواية ﴿ الأخرى ثلث الدية ﴾ و هي صحيحة يريد أو حسنته (١) عن الباقر عليه السلام « في لسان الأخرس وعين الأعور و ذكر النخعي الحر » و اثنييه ثلث الدية ، وغيرها ﴿ و هي مشهورة ﴾ في العمل كما اعترف به غير واحد ، بل عن الخلاف والغنية الإجماع عليه .

﴿ و ﴾ على كلا القولين فالحكم هنا كذلك ﴿ سواء كانت ﴾ عوراء ﴿ خلقه ﴾ أو بجناية جان ﴿ لكن في صحيح أبي بصير (٢) عنه أيضاً « وقد سأله بعض آل زرارة عن رجل قطع لسان أخرس فقال : إن كان ولدته أمه وهو أخرس فعليه ثلث الدية وإن كان ذهب بوجع أو آفة بعد ما كان يتكلم فإن على الذي قطع لسانه ثلث دية لسانه ، قال : وكذلك القضاء في العينين والجوارح ، و قال : هكذا وجدنا في كتاب علي عليه السلام » و لم نجد عاملاً به كما اعترف به بعض الأساطين مضافاً إلى ما فيه من عدم الفرق المزبور في اللسان الذي فيه الدية كاملة - نعم ربما يظهر الفرق في نحو العين وغيرها من الجوارح المتعددة - و إلى ما فيه من الاضطراب فإن في الكافي والتهذيب (٣) كما سمعت ، وعن الفقيه (٤) « إن كان ولدته أمه وهو أخرس فعليه الدية » ولعله يوافق في الجملة ما تسمعه من ابن إدريس من « أنه لا خلاف في أن العين إن كانت عوراء خلقه ففيها نصف الدية خمسمائة دينار وثلث ديتها إنمّا يجب في التي جنى عليها » (٥) لكن ليس في الفقيه

(١) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب دييات الاعضاء الحديث الاول نقلا عن

الكافي والتهذيب والفقيه وليس في الكافي والوسائل لفظة « الحر » راجع الفقيه ج ٢ ص ١٢١ والتهذيب ج ١٠ ص ٢٧٠ والكافي ج ٧ ص ٣١٨ .

(٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب دييات الاعضاء الحديث الثاني .

(٣) الكافي ج ٧ ص ٣١٨ والتهذيب ج ١٠ ص ٢٧٠ .

(٤) الفقيه ج ٤ ص ١٤٨ .

(٥) السرائر باب دييات الاعضاء والجوارح والقصاص فيها .

قوله : « وكذلك القضاء في العينين والجوارح » .

ثم " إن المصنف والفاضل اقتصرا على الخسف كالمحكى " عن الشيخ وابن سعيد نحو ما سمعته في خبر عبدالله بن أبي جعفر (١) ، وعن سلاّر ، التعبير بالانذهاب ، وقال المفيد : « و من كانت عينه ذاهبة وهي قائمة غير منخسوفة فلطلبه إنسان فانخسفت بذلك أو كانت مفتوحة فانطبقت أو كان سوادها باقياً فذهب فعليه ربع الدية العين الصحيحة لذهابه بجمالها » (٢) .

و في خبر عبدالله بن سليمان (٣) ما سمعته ، وعن الحلبي « و في خسف العين الواقعة العمياء ثلث ديتها وفي طبق المفتوحة أو ذهاب سوادها مع فقد العمى ربع ديتها » .

وكذا عن الغنية والاصباح ، بل عن أولهما الإجماع عليه ، وإن كان هو كما ترى ضرورة عدم مظنة الإجماع المزبور ، بل لعل الأمر بالعكس ، إذ رواية الثلث المشهورة عملاً لا فرق فيها بين الخسف والقلع وغيرهما ، ومن ذلك يعلم ما في التفصيل المزبور وغيره .

وعن ابن إدريس « وفي العين القائمة إذا خسف بها ثلث ديتها صحيحة » وكذلك في العين العوراء التي أخذت ديتها أو استحقت صاحبها ولم يأخذها ثلث ديتها صحيحة على ما قلناه أولاً وحررناه ، وشيخنا أبو جعفر فرق في نهايته بينهما ، قال : إذا قلع العين العوراء التي أخذت ديتها أو استحقت الدية ولم يأخذها فنصف الدية يعني ديتها فإن خسف بها ولم يقلعها ثلث ديتها ، والأولى عندي أن في القلع والخسف ثلث ديتها ، فأما إذا كانت عوراء والعور من الله تعالى فلا خلاف بين أصحابنا أن فيها ديتها كاملة خمسمائة دينار اقتهى » (٤) .

(١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٢) المقنعة ص ١٢٠ .

(٣) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٤) السرائر باب ديات الاعضاء .

و الظاهر سقوط لفظ القلع من قلمه أو أقلام النسخ في قوله « وكذلك في العين العوراء » ، والصحيح « وكذلك في قلع العين العوراء إلى آخره » .

و على كل حال فهو كما ترى وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ و وهم هنا واهم فتوق وزلل ﴾ بل ما نسبته إلى النهاية وهم أيضاً وإن كانت عبارتها موهمة لذلك ، قال : « وفي العين العوراء الدية كاملة إذا كانت خلقة أو قد ذهب في آفة من جهة الله تعالى فإن كانت قد ذهب وأخذ ديتها أو استحق الدية وإن لم يأخذها كان فيها نصف الدية ، والأعور إذا فقأ عين صحيح قلعت عينه وإن عمي فإن الحق أعماه فإن قلعت عينه كان مخيراً بين أن يأخذ الدية كاملة أو يقلع إحدى عيني صاحبه يأخذ نصف الدية ، وفي العين القائمة إذا خسفت بها ثلث ديتها صحيحة انتهت » (١) وهي صريحة أو كالصريحة في خلاف ما حكاه عنها ولو بقرينة قوله أخيراً : « وفي العين القائمة إلى آخره » .

لكن في كشف اللثام بعد أن حكى عبارة النهاية المزبورة قال : « ففهم من العين العوراء ، الذاهبة من عيني الأعور لا الصحيحة كما في نحو عبارة الكتاب و يقويته قوله « ذهب » مرتين « وأخذ ديتها » فحمل قوله : « الدية كاملة » على دية العين الواحدة ، أي نصف الدية خمسمائة دينار و نصف الدية على نصف ديتها وهو ربع الدية .

ثم لما قال في آخر الكلام : « إن في خسف العين القائمة ثلث ديتها » حمل ما قبله على القلع ، وجعل في قوة أن قال : في العين الذاهبة من عيني الأعور ديتها كاملة وهي خمسمائة دينار قلعت أو خسفت إذا كانت ذهب خلقة أو في آفة من الله فإن كانت ذهب وأخذ ديتها أو استحق ديتها كان في قلعه نصف ديتها مائتان وخمسون ديناراً ، وإذا فقأ الأعور عين صحيح قلعت عينه الصحيحة وإن عمي فإن الحق أعماه ، فإن قلع قالع عينه الصحيحة كان مخيراً بين أن يأخذ

الدية دية النفس كاملة ألف دينار أو يقلع إحدى عيني الجاني ويأخذ نصف الدية ،
و في عينه الذاهبة القائمة إذا خسف بها وكان نهاها بالجناية عليها ففيها ثلث ديتها
صحيحة ، (١) .

قلت : ولكنّه كما ترى ، بل المراد (٢) ما ذكره المصنف في النكت
- وتبعه عليه الفاضل والشهيد وغيرهما - العين الصحيحة من العوراء من عين الأعداء ،
قال : « ويوشك أن يكون سمّاها عوراء لأنّه ليس لها أخت من صنفها و في
الحديث إنّ أبا الهب اعترض على النّبي ﷺ عند إظهاره الدعوة فقال له أبو طالب
يا أعور ما أنت وهذا ، قال ابن الأعرابي : ولم يكن أبولهب أعور ، ولكنّ
العرب تقول للذي ليس له أخ من أيّه و أمّه أعور ، وكانّ الشيخ استعمل ذلك
اتساعاً ، وتبعاً للفظ رواية رواها محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن سنان ، عن العلا
ابن الفضيل (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال في أنف الرجل الدية تامة ، وذكر
الرجل الدية تامة ولسانه الدية تامة ، وأذناه الدية تامة ، والرجلان بثلث المنزلة ،
والعينان كذلك ، والعين العوراء الدية تامة ، ولم يرد بالعوراء هنا الفاسدة لأنّ ديتها
ليست تامة إذ هو يريد بالتامة دية النفس لأنّه عدّد ما فيه دية النفس ولم يرد
بالدية التامة خمساً على ما ظنّه بعض المتأخرين ، ثم لم يذهب أحد إلى أنّ
القائمة ولا المطبوقه فيها خمساً بحيث ينزل ذلك على هذا التأويل ، وأمّا
قول الشيخ ره « إذا كانت خلقة أو ذهب في آفة » يريد الذاهبة ، أضمها ولم
يجر لها ذكراً اتساعاً و لدلالة اللفظ عليها انتهى (٤) .

و حينئذ قوله فإن قلعت عينه مع جزائه تكرير لما قدّمه من إذهاب عينه
الصحيحة وإنّما كرّره للتصريح بالتمخير .

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٨ - ٣١٩ .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصحيح : « كما ذكره المصنف » .

(٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ١١ .

(٤) نكت النهاية كتاب الديات ورقين قبل آخر الكتاب .

على أنّه لو سلّمنا دلالة عبارة النهاية على ذلك كيف يسوغ له موافقتها بلا دليل بل ظاهر الأدلة خلافها ، بل والاعتبار ، فإنّ مساواة الصحيحة للعوراء في الدّية أمر منكر وكأنّ الذي اوقعه في هذا الوهم الشنيع استمراره على الجرأة على العلماء وخصوصاً الشيخ الذي هو اسّ هذا المذهب وقوامه نساء الله العصمة من الخطأ وغيره ، والله العالم .

﴿ الثالث الألف ﴾

﴿ وفيه الدّية كاملة إذا استوصل ﴾ كنهه ﴿ وكذا إذا قطع ماله وهو مالان منه ﴾ وفقاً للشيخ في النهاية و ابن إدريس و يحيى بن سعيد والفاضلين و الشهيد ، بل والغنية و الإصباح وغيرهم على ما حكى عن بعض ، لأنّه ممّا في الإنسان منه واحد وفيه الدّية نصّاً وفتوى ولقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان (١) « في الألف إذا استوصل جدعه الدّية » .

و في الموثّق « في الألف إذا قطع الدّية كاملة » و في حسن الحلبي (٢) وموثّق سماعة (٣) وخبري زرارة (٤) والعلاء بن الفضيل (٥) « في الألف إذا قطع المارن الدّية » و مقتضاء وجوب الدّية لا غير في قطعه أجمع و في قطع المارن منه .

لكن في المبسوط « وفي الألف الدّية بلاخلاف لقوله عليه السلام : وفي الألف الدّية وفي الألف إذا أوعى أي استوعب جدعاً مائة من الإبل ، وعن عليّ عليه السلام في الألف

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٥ .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث ٢ .

(٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٧ .

مائة من الأبل، فإذا ثبت أن فيه الدية فإنما الدية في المارن وهو مالان منه وهو دون قصبة الأنف وذلك المنخران والحاجز إلى القصبة . فإن كان قطع كل المارن ففيه الدية كاملة فإن قطع بعضه ففيه بالحصّة مساحة (١) .

وذكر أنه إن قطع المارن مع القصبة كان في المارن الدية وفي القصبة حكومة (٢) وهو خيرة المهذب والوسيلة والتحرير والروضة على ما حكى عن بعضها ، بل عن حواشي الشهيد أنه المنقول ، ولعل وجهه بعد الاتفاق على ثبوت الدية في المارن نصاً وفتوى أنه لا بد للجناية على القصبة معه من عوض .

وفيه أنه كذلك مع تعددّها بأن قطع القصبة بعد قطع المارن لعدم تقدير فيها بالخصوص فتجب الحكومة ، أمّا لو كانت جناية واحدة قد استوعبت الأنف كلّها أو المارن مع بعض القصبة فليس إلا الدية لما سمعته من النصوص صريحها وظاهرها المذكورة لبيان تمامها في ذلك ، مضافاً إلى الأصل ، ولا استبعاد في التداخل في الفرض المزبور .

ويمكن تنزيل كلام الشيخ ومن وافقه على ذلك فيرفع الخلاف حينئذ الذي قد بان لك ثمرته ممّا ذكرناه والألّ كان محجوجاً بما عرفت .

﴿ كذا ﴾ تجب الدية ﴿ لو كسر ففسد ﴾ كما صرح به الشيخان والحلي وابن حمزة والفاضلان والشهيدان وغيرهم على ما حكى عن بعضهم بل لأجد فيه خلافاً كما اعترف به في الرياض لأنّه كالا بانه خصوصاً على ما عن الروض من كون المراد من فساده سقوطه لا صيرورته أشل الذي يأتي حكمه ودليله ، وإن كان قد يناقش بأعمية الفساد في كلام الأصحاب من ذلك . فالتحقيق أن يقال ولو بمعونة

(١) المبسوط ج ٧ ص ١٣١ . وكانت عبارة الأصل ناقصة وأصلحناه طبعاً للمصدر .

ولا يخفى أن عبارة مفتاح الكرامة هنا ناقصة أيضاً .

(٢) المبسوط ج ٧ ص ١٣١ وليست العبارة عين عبارة الشيخ فراجع .

فهم الأصحاب: إن قوله (١) : « فيما كان فيه في البدن واحد الديّة » كالأنف شامل للقطع ﴿ و ﴾ للفساد المزبور .

نعم ﴿ لو جبر على غير عيب فمأة دينار ﴾ كما صرح به من عرفت وغيرهم ، بل في الرياض نفي الخلاف فيه ، بل عن الغنية على الإجماع عليه ، وهو الحجة بعد تبيّنه مضافاً إلى ما عساه يفهم ممّا في خبر ظريف (٢) من ثبوت المائة في كسر الظهر إذا جبر على غير عيب ، من أن ذلك كذلك في كل ما كان في كسره الديّة ، ومنه ما نحن فيه . فوسوسة بعض الأفاضل (٣) في دليل الحكم المزبور حينئذ في غير محله .

ولو نفذت فيه نافذة فخرقت المنخرين والوترّة جميعاً على وجه لا تنسدّ فثلث الديّة بلا خلاف أجده فيه ، بل في كشف اللثام نسبته إلى قطع الأصحاب ، بل قيل قديظهر من الغنية الإجماع عليه ، لما في كتاب ظريف (٤) « فان نفذت فيه نافذة لا تنسدّ بسهم أو رمح فديته ثلاثمأة وثلاث وثلاثون ديناراً وثلث دينار » بل في كشف اللثام وروى عن الرضا عليه السلام (٥) وإن كان المظنون إرادته ما في الفقه

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ١٢ وغيره .

(٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٣) وهو المحقق الأردبيلي في شرح الارشاد .

(٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٥) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٩ - الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام

ص ٢٢ وعبارته هكذا : « فان نفذت منه نافذة فثلثا دية الارنية » وراجع المستدرک ج ٣

ص ٢٧٤ .

المنسوب إلى الرضا عليه السلام الذي لم يثبت حججه عندنا (١) ، وخبر مسمع (٢) عن الصادق عليه السلام قضي أمير المؤمنين عليه السلام « في النافذة تكون في العضو بثلك الدية دية ذلك العضو » ، ونحو ذلك من الأخبار .

وكذا لو خرمه لقول الصادق عليه السلام في خبر مسمع (٣) أيضاً « قضي أمير المؤمنين عليه السلام في خرم الأنف ثلث دية الأنف » نعم الظاهر إرادة شق وثمة الأنف التي بين المنخرين ، من الخرم .

ولو جبرت وصلحت ففيه خمس الدية مائة دينار كما صرح به الشيخان والديلمي وابنا زهرة وإدريس والفاضلان والشهيدان والتقي والقاضي والكيدري على ما حكى عن بعضهم ، بل قيل قديظهر من الغنية الإجماع عليه ، إلا أنني لم أجده دليلاً ، بل الموجود في كتاب ظريف (٤) « وإن كانت نافذة فبرئت والتأمت فديتها خمس دية روثة الأنف مائة دينار فما أصيب منه فعلى حساب ذلك » كالمحكي عن أبي علي والشيخ في الخلاف ، بل والسرائر وإن حكى عنها الأول أيضاً ، (٥) ولعله لا يخلوا من قوة فإن المشهور أيضاً على ما قيل عشر ، للأصل والخبر المزبور ، بل لعله متعين بعد فرض الإجماع على انحصار الأمر في القدرين ضرورة

(١) راجع رسالة « الفصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقه الرضا » تأليف السيد حسن الصدر الكاظمي ره المطبوع أخيراً يقع في مجموعة تسمى به « آثاني با چند نسخه خطی » ص ٣٨٩ - ٣٩٢ .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢٩٣ - الكافي ج ٧ ص ٣٢٨ - الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج والجراح ، الحديث ٧ . ولكن في غير الأول « الناقلة » مكان « النافذة » فراجع .

(٣) الوسائل الباب ٤ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث ٢ .

(٤) الوسائل الباب ٤ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الأول .

(٥) قال في السرائر في باب ديات الشجاج والجراح : « وفي الأنف ... فان

عولجت فصلحت وانسدت فديتها خمس دية الأنف مائة دينار » .

كون المقام على هذا التقدير من جزئيات مسألة التردد بين الأقل والأكثر المعلوم كون الحكم فيه الاقتصار على الأول و نفي الزائد بالأصل بعد فرض عدم دليل عليه غير الشهرة المزبورة ، وهي مع تحققها غير حجة .

نعم يمكن منع الإجماع على الاقتصار المزبور ، والمتّجه فيه بعد عدم حجّية الشهرة والخبر المزبور الذي لا جابر له ، الحكومة التي هي مقتضى الأصل أيضاً بعد الإجماع على عدم خلّو الجناية عن عوض هذا كلّهُ ولكن الاحتياط مع إمكانه لا ينبغي تركه بل يمكن تصحيح الخبر المزبور فلا يحتاج إلى جابر ولكن الشهرة هنا موهنة له .

وكذا الكلام فيما كانت النافذة نفذت في أحد المنخرين إلى الحاجز عُشر الدية ، لكن مع تقييد كثير منهم ذلك بما إذا صلحت وبرئت ، بل عن جماعة منهم التصريح بأن فيها السدس إن لم تيزاً ، بل قيل : قد يظهر من الغنية الإجماع عليه ، وعلى كلّ حال لم أجده دليلًا أيضاً وإن نسبه في كشف اللثام إلى الرواية (١) عن الرضا عليه السلام من دون نصّ إلى البرء ، وعن أبي عليّ " أن فيه عُشر دية الروثة خمسون ديناراً ، ويوافقه ما في كتاب ظريف قال متصلاً بما سمعته : وإن كانت النافذة في إحدى المنخرين إلى الخيشوم وهو الحاجز بين المنخرين فديتها عُشر دية روثة الأثف خمسون ديناراً ، (٢) ولكن البحث فيه كما تقدّم ضرورة عدم دليل للمشهور ، وعدم جابر للخبر المزبور أو موهون بالشهرة ، فالتحقيق الاقتصار على الأقل مع فرض الإجماع على الاقتصار وإلاّ فالحكومة ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه .

﴿ وكيف كان فـ﴾ في شلله ثلثا ديته ﴿ بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد ، بل عن ظاهر المبسوط و صريح الخلاف الإجماع عليه ، نحو شلل

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٩ - قه الرضا عليه السلام ص ٢٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ديات الاضياء الحديث الاول .

سائر الأعضاء التي وضع الأصحاب - كما في كشف اللثام - ضابطاً لشللها وهو ثلثاً دية ذلك العضو المشلول ، بل عن الخلاف والغنية إجماع الفرقة عليه مع زيادة « واخبارهم » في الأول ولعل منها صحيح الفصيل بن يسار (١) عن الصادق عليه السلام « إن في شلل كل الأصابع ثلثي دية اليد أو القدم وفي شلل بعضها ثلثي ديتها » مؤيداً ذلك بما ذكره أيضاً من غير خلاف يعرف فيه بينهم كما اعترف به غير واحد ، من أن في قطع الأشل أنفٍ أو غيره ثلث الدية ، لخبر الحكم (٢) عن أبي جعفر عليه السلام « كل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصراح » فتشتم بذلك الدية حينئذ وإن كان الظاهر الثلث أيضاً في الأشل خلقة كما صرح به بعضهم لا إطلاق النص والفتوى إلا أنه لا ينافي ظهور ذلك في ثبوت ثلثي الدية بالجنابة الموجبة للشلل . والله العالم .

﴿ وفي الروثة ﴾ إذا استوصلت كما هو صريح بعض وظاهر آخر ﴿ وهي الحاجز بين المنخرين ﴾ كما في جملة من كتب الفاضل ومحكي النهاية والجامع وغيرها ﴿ نصف الدية ﴾ وفقاً للشيخين والديلمي وابن حمزة وسعيد والفاضل وثاني الشهيدين وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، ولذا نسبته في كشف اللثام إلى الأكثر ، بل في المسالك إلى المشهور لما في كتاب ظريف - الذي روى صحيحاً - (٣) « أنه عرض على الرضا عليه السلام فقال : هو حق » ، « فإن قطعت روث الأنف فديتها خمسمائة دينار نصف الدية (٤) » .

ولكن عن الكافي (٥) زيادة « وهي طرفه » فإن كانت من الخبر نافت التفسير

(١) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٥ ، وليس المنقول حين ألقاها الرواية .

(٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٣) راجع الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الاعضاء .

(٤) الفقيه ج ٢ ص ٨١ .

(٥) الكافي ج ٧ ص ٣٣١ .

المزبور ، بل وإن لم تكن منه ، لأنّ الموجود فيما حضرنى من كتب اللغة أنّها « الأربعة » أيّ طرف الأنف أو طرفيها ، بل في كشف اللثام بعد أن حكاه عن بعض من عرفت قال : « ولم أعرف لهم موافقاً من أهل اللغة فإنّ المعروف عندهم أنّها الأربعة أو طرفها حيث يقطر الرعاف ، و الأربعة عندهم طرف الأنف و يسمون الحاجز بالوتر ، وفي كتاب ظريف بالخيشوم ، وكذا روى عن الرضا عليه السلام » ، (١) بل في المتن بعد أن ذكر ما سمعت من وقال ابن بابويه (٢) هي مجمع المارن ، وقال أهل اللغة هي طرف المارن من و عن الكنز والإيضاح أنّها مجمع المارن والأنف ، وفي كشف اللثام « ومراد الصدوق بمجمعه إمّا رأسه فيوافق كتب اللغة ، أو الحاجز فإنّه موصل كما أنّه مفصل » .

وقد تكلف بعض الناس (٣) للجمع بين كلام أهل اللغة وبين ما سمعته من الأصحاب بما لا يرجع إلى حاصل ، بل ولا يرضى به الأصحاب الذين اعترفوا بأنّ ما ذكره غير ما عند أهل اللغة كما هو ظاهر المصنّف وغيره .

و من هنا يشكّل الحكم بأنّ في قطعها بالمعنى المزبور النصف فإنّ خبر ظريف ليس فيه إلّا النصف فيها من دون تفسير لها ، فيتّجه حينئذ بناءً على العمل به ثبوت النصف بقطع الأربعة كما عن الغنية والإصباح وأبي عليّ المفسّرة بها في أكثر كتب أهل اللغة ، وفي بعضها بطرفيها ، إلّا أنّ الأوّل أشهر وأوفق بالأصل ، بل قيل إنّّه قد يظهر من الغنية الإجماع فتأمّل جيداً ، فإنّه يمكن أن يقال بحصول الظنّ بما ذكره الأصحاب دون أهل اللغة مع إمكان كون المراد منها هنا ذلك وإن كان معناها لغة الأربعة أو طرفها كما هو مقتضى اعترافهم بأنّها لغة

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣١٩ - الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام ص ٢٢ .

(٢) قال فى الفقيه ج ٤ ص ٨١ : « قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله : الرواية

من الأنف مجتمعة مارتة » .

(٣) راجع مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .

كذلك مع تفسيرهم لها بما عرفت ، وبذلك يظهر قوة للقول المشهور والاحتياط لا ينبغي تركه .

وقيل - وإن قال في كشف اللثام لم نعرف القائل - بل هو كذلك قبل (١) الشهيد في اللمعة : إن في الروثة بالمعنى المزبور الثلث ، وتبعه بعض من تأخر عنه ولعلته بعد أصل البرائة من الزائد ، لقاعدة تقسيط الدية على أجزاء العضو الذي ثبت فيه الدية بالنسبة ، لأن المارن الذي قد عرفت وجوبها بقطعه مشتمل عليها وعلى المنخرين ، بل في الرياض « يمكن أن يكون القائل به ابن إدريس فإنه قال بعد حكمه بأن في الأنف الدية ، وفي مائه الدية ، مالفظة : « وما نقص منه بحساب ذلك » وهو ظاهر في رجوعه إلى القاعدة ، وإن كان قد يناقش بأن مقتضى ذلك ثبوت الثلث في أحد المنخرين مع إن المحكي عن ابن إدريس وغيره النصف كما سسمع ، بل مقتضى ذلك ثبوت الربع بناءً على أنه أربعة : المنخران والحاجز والروثة ، كما سسمعه من جماعة ، بل ويمنعه القاعدة المزبورة ضرورة أعمية ثبوت الدية في المارن من ذلك كما هو واضح .

﴿ وفي أحد المنخرين نصف الدية لأنه إذهاب نصف الجمال ﴾ والمنفعة وهو اختياره في المبسوط ﴿ معللاً له بما عرفت كالمحكي عن السرائر ، بل قال فيه « هو مذهبنا » مشعراً بالاجماع عليه وتبعه ابن إدريس والمصنف في النافع والفاضل في بعض كتبه وقد أيد بآتهما إثنان فيعتمهما مامر من الحكم العام فيما كان اثنين وإن كان قد يناقش بمنع شموله لمثل ذلك وإلا لاقتضى قطعهما من دون قطع الحاجز وغيره من الأنف تمام الدية ، كما أنه يقتضي ثبوتها أيضاً بقطع إحداها مع الحاجز بناءً على ما سمعته من أنه الروثة ، وهو مناف لثبوتها بقطعه أجمع .

وقيل كما عن الكيدري والتقي وابن زهرة فيه ربع الدية ، بل ربما استظهر من الأخير الإجماع عليه ، ولعله - كما عن الشهيد - لأن المارن الذي فيه الدية

(١) كان في الأصل « قيل ، مكان » قبل ، وصحناه بعد مراجعة مفتاح الكرامة

أربعة أجزاء المنخران والحاجز والروثة فتقسط الدية عليها ، مضافاً إلى أصالة البرائة من الزائد ، إلا أنه لا يخفى عليك مافيه ولذا كان المشهور كما اعترف به غير واحد على أن فيه الثلث .

﴿ وفي رواية غياث (١) ﴾ المنجبرة بالشهرة المزبورة ﴿ عن أبي جعفر عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام ﴾ « أنه قضى في كل جانب من الأنف ﴾ ثلث الدية ، و كذا ﴿ ثلث الدية ﴾ في رواية عبد الرحمن (٢) العزرمي عن جعفر عن أبيه عليه السلام ﴿ أنه جعل في خشاش الأنف ثلث الدية ، والخشاش - بكسر الخاء المعجمة - عويد يجعل في انف البعير يشد به الزمام ليكون أسرع (٣) ولاقياده ، وكان المراد من الرواية محل الخشاش تسمية للمحل باسم الحال مجازاً ، وفي كشف اللثام « الخشاش - باهمال الحاء وفتحها أو كسرهما - الجانب ، وعلى كل حال فهي ظاهرة في المطلوب ﴾ و ﴿ لكن ﴾ في ﴿ كل ﴾ من ﴿ الرواية ﴾ حين ضعف غير أن العمل بمضمونها أشبه ﴿ بأصول المذهب وقواعده التي منها العمل بمثلها بعد انجبارهما بالشهرة المزبورة واعتضادهما بالأصل .

ولكن في القواعد « تقسطن الدية على الحاجزة والمنخرين اثلاثاً » وفيه أنه مناف لما ذكرناه سابقاً من النصف في الحاجز ، ولا يرد مثله على المصنف وإن كان مقتضى ما ذكره لزوم دية وسدس في الثلاثة لكن لا بأس بالتزام ذلك مع تعدد الجناية أو الجاني .

نعم لو قطع المارن دفعة لم يكن فيه إلا الدية فتأمل جيداً ، والله العالم .

(١) التهذيب ج ١٠ ص ٢٦١ - الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب ديات الاعضاء

الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ١٢٧ .

(٣) في مفتاح الكرامة هكذا : « ليكون أسرع لانقياده » بدون الواو .

ولو قطع مع المارن لحما تحته متصلاً بالشقتين فعليه الدية مع زيادة حكومة اللحم إذ لا مقدر له .

و لو قطع أحد المنخرين و الحاجز فثلثا الدية بناءً على التوزيع أثلاثاً. ولو قطع احدهما مع نصف حاجز او بالعكس فنصف الدية بناءً عليه أيضاً . وفي كشف اللثام وعلى القول بأن في الحاجز نصف الدية كان في كل من المنخرين ربعها ، وعلى القول بأن في كل من المنخرين نصف الدية كان الحاجز حكومة ، وعلى قول الحلبيين و الكيدري كان في كل منهما ومن الحاجز والروثة ربع الدية ، و قطع أحد المنخرين مع تمام الحاجز يوجب قطع الروثة .

وفيه أن مبنى ذلك عدم لزوم أنزيد من الدية ، وفيه منع ، لما عرفت من إمكان التزام ذلك في التفصيل بتعدد الجناية أو الجاني أو نحو ذلك ، وإن لم يكن في قطع الجملة دفعة إلا الدية .

و في قطع بعض المنخر جزء من الثلث أو الربع أو النصف بنسبة المقطوع إلى الجميع ، وكذا في قطع بعض الحاجز وإن لم تقل إن فيه حكومة .

و لو ضربه فعوجه أو تغير لونه فالحكومة صلح بعد ذلك أولاً إلا أن الحكومة في الأخير أكثر .

فإن قطعه بعد الاعوجاج أو تغير اللون آخر أو الأول فالدية كاملة ، إذ لا تنقص بنقصانه شكلاً أو لوناً كما لو كان كذلك خلقه .

و لو شق ما بين المنخرين ففيه حكومة كما عن المبسوط والسرائر ، بقي منفرجاً أو التأم ، إلا إن الحكومة في الأول أكثر ، وعن الوسيلة أن في شقه خمسين ديناراً فإن بقي منفرجاً ففيه زيادة حكومة ، و لم تقف له على ما يدل عليه .

ولو قطعه إلا جلده وبقي معلقاً بها فإن احتيج إلى الإبانة بأن لم يمكن

الرّد والالزاق فعليه الدية كاملة ، لأنّه قطع الأنف بعضه بالمباشرة وبعضه بالتسبيب أو كله به ، ولو أبانه فردّه هو أو المجنّي عليه فالتحم ، احتمل الحكومة ، لأنّه بمنزلة عدم الإبانة لبقائه الآن كما كان ، واحتمل الدية كما عن المبسوط والتحرير لصدق الإبانة ، والالتحام ثانياً نعمة متجددة ، قيل : ولائّه يجبر على الإبانة لأنّه نجس لا تصحّ الصلوة معه ولو لم يسنّه فردّه فالتحم بالحكومة قطعاً لأنّه يسنّه ولا اضطره إلى الإبانة للالتحام والطهارة . والله العالم .

﴿ الرابع الاذنان ﴾

﴿ وفيهما الدية وفي كلّ واحدة نصف الدية ﴾ بلا خلاف أجده في شيء من ذلك بيننا نصّاً وفتوى ، عموماً كالضابط المزبور المحكي عليه الاتفاق والمروى عن الصادق عليه السلام (١) قال : كلّ ما كان في الإنسان اثنتين ففيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية وما كان واحداً ففيه الدية ، وخصوصاً كصحیح الحلبي أو حسنته (٢) وحسنة العلاء بن الفضيل (٣) وصحيحة عبدالله بن سنان (٤) وخبري سماعة (٥) وخبر مسمع (٦) ، بل الإجماع بقسميه عليه ، بل والمحكي منه مستفيض .

(١) الوسائل الباب ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ١٢ .

(٢ و ٣) الوسائل الباب ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٨ و ٩ .

(٤ و ٥) الوسائل الباب ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٥ و ٧ و ٩ .

١٠ و .

(٦) قال في كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٠ : د وفي بعضها (أى الاذنان) بحساب

دينها كما قال الصادق عليه السلام في خبر مسمع : د وما قطع منها فبحساب ذلك .

أقول : لم أجده في كتاب الديّات من الوسائل .

نعم عن مالك « أن فيها الحكومة لأنّها جمال بلا منفعة » وهو اجتهد في مقابلة النص .

﴿ وفي بعضها بحساب ديته ﴾ بلا خلاف أجده فيه أيضاً لقول الصادق عليه السلام في خبر مسمع (١) « وما قطع منها غير الشحمة فبحساب ذلك » ومحوه في كتاب ظريف (٢) بل يرجع إليه ما في خبر سماعة (٣) عن الصادق عليه السلام ومضمرة (٤) « وإذا قطع طرفها ففيها قيمة عدل » على معنى إرادة اعتبار الحساب فيه بالمساحة من قيمة العدل ، فإن كان المقطوع نصفها فعليه نصف دية الأذن الواحدة ، وإن كان الثلث فالثلث ﴿ و ﴾ هكذا .

نعم ﴿ في ﴾ خصوص ﴿ شحمتيها ﴾ مقدّر وهو ﴿ ثلث ديته على رواية ﴾ مسمع (٥) عن الصادق عليه السلام « أن علياً عليه السلام قضى في شحمة الأذن بثلث دية الأذن » وهي وإن كان ﴿ في ﴾ طريق ﴿ بها ضعف ولكن تؤيدها الشهرة ﴾ العظيمة ، بل لا أجد فيه خلافاً ، بل عن الخلاف والغنية إجماع الفرق عليه ، مع زيادة « وأخبارها » في الأول ، وحينئذ ففي قطع بعض الشحمة بحساب ديته كأصل الأذن ، والله العالم .

﴿ قال بعض الأصحاب ﴾ وهو الشيخ في النهاية « وفي شحمة الأذن ثلث دية الأذن ﴾ ﴿ و ﴾ كذلك ﴿ في خرمها ثلث ديته (٦) ﴾ ، وفي محكي الخلاف (٧) في شحمة الأذن ثلث دية الأذن وكذلك في خرمها ، بدليل إجماع

(١) راجع ص ٢٠٠ ج ٢٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الاول .

(٣ و ٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٧ و ١٠ .

(٥) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٢ .

(٦) النهاية ج ٢ ص ٧٩٠ .

(٧) الخلاف ج ٢ ص ٣٨١ .

الفرقة وأخبارها ، وظاهرهما خصوصاً الثاني إرادة دية الأذن كما صرح به ابن حمزة والفاضل في محكي الوسيلة والتبصرة ، ﴿ و ﴾ لكن ﴿ فسرّه واحد ﴾ وهو ابن إدريس (١) ﴿ بجزم الشحمة وبثلث دية الشحمة ﴾ ، وفي النافع « في شحمتها ثلث ديتها وفي خرم الشحمة ثلث ديتها » ونحوه عن الجامع ، وفي محكي المختلف (٢) « هو تأويل بلا دليل » .

قلت كذلك إذ معقد الإجماع كما سمعت ، وقول الصادق عليه السلام في خبر معاوية بن عمار (٣) « في كل فتق ثلث الدية » ظاهر في خلافه ، كقول أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب نظريف (٤) « وفي قرحة لا تبرأ ثلث دية ذلك العضو » مؤيداً بما في الخبر (٥) « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في خرم الأنف ثلث دية الأنف » بناءً على عدم الفرق بينه وبين الأذن في ذلك لكن في الرياض « وهو أي ماعليه الحلتي الأجود لا جمال العبارات والنصوص المتقدمة وعدم ظهور يعتد به في شيء منها فينبغي الأخذ بالأقل المتيقن منها ويدفع الزائد بأصل البرائة ، مضافاً إلى التأييد بأن مع اعتباره لم يبق فرق بين قطع الشحمة وخرمها في مقدار الدية أصلاً وهو مستبعد جداً ، وبهذا يقرب تنزيل العبارات عليه إلا ما صرح فيه بثلث دية الأذن (٦) » .

ولا يخفى عليك ما فيه من دعوى الإجمال والاستبعاد بعد الإحاطة بما ذكرناه والله العالم .

(١) السرائر ، باب ديات الاعضاء والجوارح وهذه عبارته : « وفي شحمة الأذن ثلث دية الأذن وفي خرمها ثلث ديتها وفي خرم الشحمة ثلث دية الشحمة وهو ثلث الثلث الذي هو دية الشحمة » .

(٢) المختلف كتاب الحدود ص ٢٥٠ .

(٣) الوسائل الباب ٣٢ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الأول .

(٤) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٣ .

(٥) الوسائل الباب ٤ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث ٢ .

(٦) رياض المسائل ج ٢ ص ٦٠٨ مع اختلاف يسير .

وَأُذُنُ الْأَصَمِّ كَالصَّحِيحِ بِإِخْلَافِ بِلْ وَلَا إِشْكَالَ ، إِذَا الصَّمَمُ لَيْسَ نَقْصًا فِي الْأُذُنِ بِلْ فِي السَّمَاعِ ، وَلَوْ ضَرَبَهَا فَاسْتَحْشَفَتْ فَهِيَ كَشَلَلِ الْعَضْوِ الَّذِي فِيهِ ثَلَاثَا دِيَّةٌ بِإِخْلَافِ أَجْدِهِ فِيهِ أَيْضًا ، بِلْ عَنْ ظَاهِرِ الْمَبْسُوطِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ ، بِلْ عَنْ الْخِلَافِ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْفَرَقَةِ وَأَخْبَارُهَا ، وَإِنْ لَمْ يُنْظَرْ بِخَبَرٍ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ يَدُلُّ عَلَيْهِ زَائِدًا عَلَى مَا عُرِفَتْ سَابِقًا فِي الْأَنْفِ مِنَ الصَّابِطِ وَغَيْرِهِ .

وَحِينَئِذٍ فَإِنْ قَطَعَهَا قَاطِعٌ بَعْدَ الشَّلَلِ فَتِلْكَ دِيَّتُهَا لَمَّا عُرِفَتْ فِي الْأَنْفِ ، وَلَوْ قَطَعَ الْأُذُنَ فَأَوْضَحَ الْعَظْمَ وَجِبَ عَلَيْهِ مَعَ دِيَّةِ الْأُذُنِ دِيَّةُ الْمَوْضُوعَةِ ، وَكَذَا إِنْ سَرَى إِلَى السَّمْعِ فَأَفْسَدَهُ أَوْ نَقَصَ مِنْهُ ، لَمْ يَتَدَاخَلَ دِيَّتَا الْعَيْنِ وَالْمَنْفَعَةِ لِلْأَصْلِ وَغَيْرِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ .

﴿ الْخَامِسُ الشَّفْتَان ﴾

﴿ وَفِيهِمَا الدِّيَّةُ ﴾ بِإِخْلَافِ أَجْدِهِ فِيهِ يَتَنَبَّأُ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ بِلْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِلْ ﴿ إِجْمَاعًا ﴾ بِقِسْمِيهِ ، بِلْ الْمَحْكِيُّ مِنْهُمَا مُسْتَفِيزٌ ، بِلْ فِي كَشْفِ اللَّثَامِ مِنْهَا وَمِنَ الْعَامَّةِ ، مُضَافًا إِلَى مَا سَمِعْتَهُ مِنَ الصَّابِطِ ، فَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

﴿ وَ ﴾ لَكِنْ ﴿ فِي تَقْدِيرِ دِيَّةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ ﴾ لَوْ قَطَعَهَا الْمُتَعَدُّ مِثْلًا ﴿ خِلَافَ قَتْلِ فِي الْمَبْسُوطِ : فِي الْعُلْيَا ثَلَاثٌ وَفِي السُّفْلَى ثَلَاثَانِ وَهُوَ خَيْرَةُ الْمَفِيدِ ﴾ وَالِدِيلَمِيِّ وَأَبِي الصَّلَاحِ وَابْنِي زَهْرَةَ وَإِدْرِيسَ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ وَالْكَيْدَرِيُّ وَابْنُ سَعِيدٍ عَلَى مَا حَكَى عَنْ بَعْضِهِمْ ، بِلْ عَنْ ظَاهِرِ الْمَبْسُوطِ وَالْفَنِيَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ ، بِلْ عَنْ الْمَفِيدِ لِأَنَّهَا تَمْسُكُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَشَيْنُهَا أَقْبَحُ مِنْ شَيْنِ الْعُلْيَا وَبِهَذَا ثَبَتَ الْأَثَارُ

عن أئمة الهدى عليه السلام (١) .

❦ و ❦ قال ❦ في الخلاف في العليا أربعمئة دينار وفي السفلى ستمئة دينار أي خمسان في الأولى وثلاثة في الثانية ، وهو خيرة المقنع والهداية والنهاية والتهذيب والاستبصار والوسيلة والمهذب والمختلف والطبرسي والصهرشتي على ما حكى عن بعضهم ، بل هو الذي استقر عليه رأيه أخيراً في السرائر ، فإنه بعد أن قوى قول ابن أبي عقيل قال : « إلا أن يكون إجماع على خلافه ولا شك » ، أن الإجماع منعقد على تفضيل السفلى ، والاتفاق حاصل على الستمئة دينار ، والأصل براءة الذمة مما زاد عليه قال وبهذا القول الأخير أعمل وأفتي وهو قول شيخنا في الاستبصار » (٢) .

يعني القول بالأربعمئة والستمئة ، وقد كان أولاً اختار القول بالثلث والثلثين ، بل في محكي الخلاف عليه إجماع الفرقة وأخبارهم ❦ وهي رواية أبي جميلة عن أبان ❦ بن تغليب (٣) ❦ عن أبي عبد الله عليه السلام ❦ قال في السفلى ستة آلاف وفي العليا أربعة آلاف لأن السفلى تمسك الماء ، وفي المتن ❦ و ❦ محكي التحرير ، ❦ ذكره الظريف (٤) في كتابه أيضاً ❦ عن أمير المؤمنين عليه السلام ، وفي الوافي (٥) بعد أن ذكر خبر أبي جميلة ، قال : « وتأتي رواية أخرى في هذا المعنى و أن أمير المؤمنين عليه السلام فضل السفلى لأنها تمسك الماء والطعام مع الأسنان (٦) » ❦ و ❦ لكن ❦ في أبي الجميلة ضعف ❦ فلا يصلح معارضاً لغيره ،

(١) قال في مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٩٧ : « وبهذا ثبت الآثار عن أئمة الهدى عليهم السلام كما في المقنعة وهذه شهادة منه على ثبوت ذلك وهو أبلغ وأثبت مما يرويه ويسنده » .

(٢) السرائر ، باب دييات الاعضاء والجوارح .

(٣ و ٤) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب دييات الاعضاء ، الحديث ٢ و ١٠ .

(٥ و ٦) الوافي الجزء التاسع ص ١٠١ و ١١٥ .

اللهم إلا أن يجبر بما عرفت كما ستسمع .

﴿ وقال ابن بابويه (١) وهو مأثور عن ظريف أيضاً ﴾ في الكتب المشهورة ومروني بعدة طرق ﴿ في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلثان ﴾ ، بل حكى عن أبي علي ﴿ و ﴾ لكن ﴿ هو ﴾ قول ﴿ نادر ﴾ لم نعرفه لغيرهما ﴿ وفيه مع ندوره زيادة ﴾ على الدية ﴿ لاعمى لها ﴾ بل اتفاق النص والفتوى على أن فيهما الدية ، إلا أن يختص بما إذا جنى عليهما المتعدد دفعة دون المتعدد نحو ما سمعته من المصنف وغيره في المنخرين والرثة وغير ذلك مما فيه زيادة في التفصيل على الجملة دفعة كما تقدم .

﴿ وقال ابن أبي عقيل هما سواء في الدية استناداً إلى قولهم ﴾ في الصحيح (٢) والحسن ﴿ كلما في الجسد من إثنان ففيه نصف الدية ﴾ بل وإلى قول الصادق عليه السلام في خبر سماعة كما في الاستبصار (٣) وإن كان مضراً في التهذيب (٤) « الشفتان العليا والسفلى سواء في الدية » فإن حمله على التساوي في وجوب الدية لا قدرها بعيد ، بل وخبر زرارة (٥) عنه أيضاً « في الشفتين الدية وفي العينين الدية وفي إحداهما نصف الدية » بناءً على إرادة كل منها لالعينين خاصة ، بل وإلى أصلي البرائة والتساوي ، بل لعل الأصل لا يوافق تمام غيره من الأقوال وإن استدلت به له بعض ، لكنّه في غير محله ﴿ وهذا حسن ﴾ كما في القواعد ، وقوى كما في النافع ، بل هو خيرة التحرير والإرشاد والتبصرة واللمعة والمقتصر

(١) قال في مفناح الكرامة : « حكاه المحقق والعلامة عن ابن بابويه و قيل أنهما

أرادا علياً ، أى المصدق الاول .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٣) الاستبصار ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٤) التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٦ .

(٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٦ .

والتنقيح و المسالك ومجمع البرهان والمفاتيح ، وكذا الروضة على ماحكي* عن بعضها ، لكن قد يناقش بالخروج عن العام بما عرفت ، وعدم صراحة خبر زرارة ، بل وظهوره ، بل واحتمال خبر سماعة ماسمعت ، مع أنّه كغيره مما دلّ على التسوية موافق للمحكي* عن أبي بكر وابن مسعود وأبي حنيفة والشافعي ومالك ، وبذلك يظهر لك قوة الثاني .

﴿ و ﴾ على كلّ حال فـ﴿ غي قطع بعضها ﴾ أي الشفة بعض ديّتها ﴿ بنسبة مساحتها ﴾ إلى المقطوع منها ، ففي النصف نصف ديّتها وهكذا ، لما عرفت في نظائرها ، والمساحة تعتبر طولاً وعرضاً ، فلو قطع نصفها طولاً وعرضاً كان عليه النصف ، أمّا لو قطع نصفها طولاً وربّعها عرضاً فليس عليه إلّا مضروب طول المقطوع في عرضه وهو الثمن ، ولكن في القواعد فعلية ثلاثة أثمان ديّتها وهو غير متّجه ظاهراً ، ولذا تكلف بعض شراحه توجيهه بأن المراد أنّه قطع من إحدى الشفتين نصفها والقطع من جهة الطول لأنّ (١) النصفية من جهة خاصّة ، بل من الجهتين ، ومن الأخرى ربّعها ، والقطع عرضاً ، فعليه للأوّل نصف دية كلّها وهو ربع دية الشفتين ، وللثاني ربع دية كلّها وهو ثمن ديّتها ، فتلك ثلاثة أثمان ديّتها ، وهو مبنيّ على تساويهما في الدية . ولو فرض أنّه قطع من شفة واحدة قطعة يكون نصفاً لها طولاً وعرضاً أي طولها نصف طولها وعرضها نصف عرضها ، وقطعة أخرى يكون طولها نصف طولها وعرضها ربع عرضها أو بالعكس كانت عليه ثلاثة أثمان دية تلك الشفة ، لكن لا يمكن تنزيل العبارة عليه .

﴿ وحدّ الشفة السفلى عرضاً ﴾ كما في القواعد ومحكي* المبسوط والمراسم أي عرفاً هو ﴿ ما تجافى عن اللثة مع طول الفم ﴾ وحدّ ﴿ العليا ﴾ كذلك هو ﴿ ما تجافى عن اللثة متصلاً بالمنخرين والحاجز مع طول الفم وليس حاشية الشدين منهما ﴾ قطعاً وكأنّ المراد بذلك الردّ على من قال من العامة بعدم القصاص فيهما لعدم حدّ لهما ، ومن قال منهم إنّ حدّهما ما ينبوأ عند طباق الفم ، ومن قال منهم

(١) كذا في الأصل ، ولكن في كشف اللثام : ولا أن النصفية ... ،

إنه ما إذا قطع لم ينطبق الباقي على الشفة الأخرى ، ومن قال منهم إنه من حروف الفم إلى ما يستر اللثة أو العمور - وهو ما بين الأسنان من اللحم - ضرورة منافات ذلك كله للعرف الذي هو المرجع في مثله .

﴿ ولو ﴾ جنى عليها حتى ﴿ تقلصت ﴾ فلا تنطبق على الأسنان فلا ينتفع بها بحال ﴿ قال الشيخ ﴾ في المبسوط ﴿ فيه ديتها ﴾ لأنه كالا تلاف ﴿ والأقرب الحكومة ﴾ لأنه ليس إتلافاً قطعاً بل هو عيب لا مقدّر له شرعاً فيه الحكومة ، وربما احتمل كونه كالاسترخاء الذي هو الشلل ، وفيه منع كونه منه إمّا لأنه مقابل للتقلص بإحداثه الاسترخاء أو لأن المراد به عدم الإحساس كما قال الجوهري « إن الشلل فساد العضو » .

ولو لم تحصل التقلص واليبس كذلك بل تقلصت بعض التقلص ، فعن الشيخ الاعتراف هنا بأن فيه الحكومة ، قال : « وقال بعضهم فيه الدية بالحصّة » والأوّل أقوى لأن هذا متعذر الوصول إليه .

﴿ ولو استرختا ﴾ بالجناية على وجه لا ينفصلان عن الأسنان إذا كشر أو ضحك ﴿ فتلثا الدية ﴾ لأنه شللها وعن المبسوط الدية أيضاً لأنه كالا تلاف أيضاً وفيه ما عرفت ولو قطعت بعد الشلل فثلث الدية لما عرفت في قطع المشلول غيرها ، وفي كشف اللثام « وعلى قول المبسوط ينبغي أن يكون فيه حكومة لأن » فيه شيئاً .

ولو شق الشفتين حتى بدت الأسنان ولم يبين شيئاً منهما فعليه ثلث الدية إن لم تبرأ ولم تلتأم ، فإن برئت فخمس الدية . وفي أحدهما إذا شقت ثلث ديتها إن لم تبرأ فإن برئت فخمس ديتها بلا خلاف أجده في شيء من ذلك . وفي كشف اللثام نسبته إلى قطع الأصحاب ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، وفي كتاب ظريف (١) « فإن

(١) الوسائل الباب ٥ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث الاول . والتهذيب

ج ١٠ ص ٢٩٩ والكافي ج ٧ ص ٣٣١ والقيه ج ٤ ص ٨١ ، ولا يخفى أن في متن

الحديث في المصادر الثلاثة اختلافاً يغير المعنى فراجع .

انشقت أي العليا قبدا منها الأسنان ثم دوويت فبرئت والتأمت فدية جرحها والحكومة فيه خمس دية الشفة مائة دينار وإن شترت وشينت شيئاً فبيحاً فديتها مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً - إلى أن قال - فإن انشقت أي السفلى حتى تبدوا منه الأسنان ثم برئت والتأمت مائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار ، وإن أصيبت فشينت شيئاً فاحشاً فديتها ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار وذلك [ثلث ن خ] ديتها .

ولا يخفى عليك أن ذلك لا يوافق ما ذكرناه بناءً على إرادة عدم الالتئام من الشين الفاحش ، ضرورة كون ما فيه ثلث الدية لا ثلث دية الشفة بل هو نصفها كما هو صريح الموافق للقول بأن فيها الثلثين ، وعلى كل حال فعند العامة فيه الحكومة إلا أنها إذا لم تبرأ كانت الحكومة أكثر ، وربما يتوهم ذلك معماً عن المبسوط (١) لكن الظاهر إردائه حكاية ذلك عنهم ، لأنه قال بعده : « وقد روى أصحابنا المقدر في الحالين » وقال « إنه شرحه في التهذيب (٢) » .

(١) المبسوط ج ٧ ص ١٣٢ وهذه عبارته : « فإن شق الشفة فاندمل ملتاماً أو غير

ملتام ففيه حكومة إلا أنه إذا لم يندمل ملتاماً كانت الحكومة أكثر ، وقد روى أصحابنا فيه المقدر في حالين ،

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢٩٩ .

﴿ السادس اللسان ﴾

﴿ و ﴾ لا خلاف كما اعترف به غير واحد ﴿ في ﴾ اقتضاء ﴿ استيصال الصحيح ﴾ جسماً ونطقاً ﴿ الدية ﴾ بل الإجماع بقسميه عليه ، بل المحكيّ منهما مستفيض ، كالنصوص التي منها صحيح (١) العلا بن فضيل « في لسانه الدية كاملة » وموثق (٢) سماعة « في اللسان إذا قطع الدية كاملة » مضافاً إلى ما دلّ على وجوبها فيما كان في الإنسان منه واحد ، ﴿ و ﴾ لا خلاف أيضاً في أن ﴿ في لسان الآخر ثلث الدية ﴾ ، بل عن ظاهر المبسوط والسرائر الإجماع عليه ، بل هو المحكيّ عن الفنية ، بل عن الخلاف إجماع الفرقة وأخبارها ، وهو الحجة بعد تبيّنه ، وبعد صحيح يريد أو حسنه (٣) .

« في لسان الآخر وعين الأعمى ثلث الدية » ، بل مقتضى الإطلاق المزبور نصّاً وفتوى عدم الفرق بين الآخر خلقاً أو عرضاً ، لكن في صحيح أبي بصير (٤) عن أبي جعفر عليه السلام « إن كان ولدته أمّه وهو آخرس فعليه الدية (٥) » وإن كان لسانه ذهب لوجع أو آفة بعدما كان يتكلم فإن على الذي قطع لسانه ثلث دية لسانه ، إلا أنني لم أجد عاملاً به فهو شاذّ قاصر عن تقييد غيره ، فماعن بعض متأخري المتأخرين من احتمال ذلك في غير محله .

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ١١ .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث ٧ .

(٣ و ٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول

والثاني .

(٥) في النقيع ج ٢ ص ١٢٨ : « فعليه الدية » وفي الكافي ج ٧ ص ٣١٨ والتهذيب

ج ١٠ ص ٢٧٠ : « فعليه ثلث الدية » .

﴿و﴾ حينئذٍ ﴿ف﴾ غيما قطع من لسانه ﴿أي﴾ الأخرس بحسابه مساحة ﴿لما عرفته في نظائره ، بلاخلاف أجده فيه ولا إشكال .

ولو ادعى الجاني البكم ، في كشف اللثام « القول قوله لأصل البرائة وإمكان قيام البيئنة على النطق لآفته من الأمور الظاهرة » ولكن قد يناقش بمنافاته لأصالة السلامة ولا إطلاق النصوص السابقة المقتصر في تقييدها على لسان الأخرس بناءً على ماحققناه في الأصول في نظائره فتأمل .

ولو ادعى حدوثه مع تسليمه النطق فالقول قول المجنى عليه للأصل .
﴿ أمّا الصحيح فيعتبر ﴾ قطعه ﴿ بحروف المعجم ﴾ مع فرض ذهابها بذلك لا بالمساحة على ما نص عليه الشيخان في المقنعة والنهاية والديلمي وابن حمزة والفاضلان وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، بل نسبته بعض إلى الأكثر ، بل في المسالك إلى المشهور ، بل عن المبسوط والسرائر ظاهر الإجماع عليه ، بل عن الخلاف إجماع الفرقة وأخبارها عليه ، وفي موثق سماعة أو خبر (١) « قلت للصادق عليه السلام : رجل ضرب غلامه ضربة (٢) فقطع بعض لسانه فأفصح ببعض ولم يفصح بآخر فقال : اقرأ المعجم فما أفصح به طرح من الدية وعالم يفصح به ألزم الدية ، قال : قلت كيف هو ؟ قال : على حساب الجمل ألف ديتة واحد والباء إثنان والجيم ثلاثة والدال أربعة والهاء خمسة والواو ستة والزاء سبعة والطاء ثمانية والطاء تسعة والياء عشرة والكاف عشرون واللام ثلاثون والميم أربعون والنون خمسون والسين ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والصاد تسعون والقاف مائة والراء مائتان والشين ثلاثمائة والتاء أربعمائة وكل حرف يزيد بعدها من « ا ب ت ث » زدت له مائة درهم » وهو كالصريح فيما ذكرناه مؤيداً ذلك بما في كشف اللثام من أن فيه

(١) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب ديات المنافع ، الحديث ٧ التهذيب ج ١٠

ص ٢٦٣ .

(٢) كذا في التهذيب والوسائل ، ولكن في الأصل طرف (طرق ن ل) (ضرب

ن ل) لغلامه طرفة (طرفة ن ل) (ضربة ن ل) .

رواية عن الرضا عليه السلام (١) .

نعم هو نادر بالنسبة إلى اعتبار الحروف بمافيه ، بل إن أريد بالعدد المذكور الدراهم كما صرح به في الخبر لا يبلغ المجموع الدية ، وإن أريد الدنانير فهو مع أنه خلاف مقتضى الخبر ، يزيد على الدية أضعافاً مضاعفة ، مضافاً إلى استبعاد الفرق بين الألف مثلاً وبين العين مع أن كلاهما حرف ، مضافاً إلى ما عن الشيخ « من أن مافيه من تفصيل دية الحروف يجوز أن يكون من كلام الرواة من حيث سمعوا أنه قال : يفرق ذلك على حساب الجمل ظنوا أنه على ما يتعارفه الحساب من ذلك ولم يكن القصد ذلك ، وإنما كان المراد أن يقسم على الحروف كلها أجزاءً متساوية ويجعل لكل حرف جزء من جملتها على ما فصل السكوني في روايته وغيره ، قال ولو كان الأمر على ما تضمنته هذه الرواية لما استكملت الحروف كلها الدية على الكمال ، لأن ذلك لا يبلغ الدية إن حسبناها على الدراهم وإن حسبناها على الدنانير تضاعفت الدية و كل ذلك فاسد ، انتهى (٢) .

ولا ينافي ذلك أيضاً ما عن كتاب فقه الرضا عليه السلام (٣) يقرأ حروف المعجم فما أفصح به طرح من الدية وما لم يفصح به ألزم الدية : وقيل : كيف ذلك ؟ قال بحساب الجمل وهو حروف أبي جاد من واحد إلى الألف ، وعدد حروفه ثمانية وعشرون حرفاً ، فيقسم لكل حرف جزء من الدية الكاملة ثم يحط من ذلك ما يبين عنه ويلزم الباقي ، إذ هو مع أنه غير ثابت النسبة إليه ، لا تصريح فيه على أن التقسيم عليه على وفق ما يتضمنه كل حرف من العدد ، فيمكن أن يكون على السوية كما هو المفتى به .

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢١ - الفقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام

ص ٢٣ .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢٦٤ .

(٣) فقه الرضا ص ٢٣ .

ومعنى سؤال السائل كيف ذلك سؤالاً عن العلة في تقسيم الألف دينار على الحروف ، فأجاب عليه السلام بما أقنعه من أن الحروف أيضاً تتضمن من الأعداد الواحد إلى الألف ، ثم نص عليه السلام على اعتبار عدد أنفسها وهو ثمانية وعشرون حرفاً .

وكيف كان فما عن الكافي والإصباح والغنية من أنه إذا قطع بعض اللسان ففيه بحساب الواجب في جميعه ، ويعتبر بالميل ، إذا ذهب بعض اللسان - ويعنون الكلام - اعتبر بحروف المعجم ، يمكن حمله على ما إذا لم يذهب من الكلام شيء وإلا اعتبر به فلا يكون مخالفاً .

نعم إن إذا دوا اعتبار مساحة اللسان مطلقاً حتى أنه إذا ذهب مع ذلك الكلام أو بعضه كان على الجاني (١) دية أو بعضها لجسم اللسان وأخرى أو بعضها الكلام ، كان مخالفاً لما عرفت ومحجوجاً بما سمعت ، وإن كان يؤيده أنه الموافق لوجوب الدية بذهاب النطق وباستصال اللسان ، إذ الأصل عدم التداخل ، بل في مجمع البرهان « أن الأخبار إنما دلت على كون المدار على المنفعة فيما إذا ذهبت المنفعة فقط ولم يذهب من الجرم شيء ، وليس في الأدلة ما يشتمل على قطع بعض اللسان مع كون المدار على نقصان الحروف والحال أنه قد يسقط من اللسان ولا يحصل قصوره في صدور الحروف فالمناسب أن يكون المدار على المنفعة إذا كان النقص فيها فقط ، وعلى المساحة والمقدار على تقدير النقص فيه فقط ، وعلى تقدير الاجتماع يحتمل جعل المدار على المساحة فإنها المدار فيما له مقدار وليس للنقص مقدار ويبعد جعل المدار على المنفعة كما هو ظاهر المتن والأكثر ، ويحتمل أكثر الأمرين للاحتياط والعمل بدليل المساحة والمنفعة ، ويحتمل عدم وجوب ذلك لاختصاص دليل المنفعة بما إذا لم يسقط من الجرم شيء فلا دليل للأكثر إلا القياس » (٢) .

(١) في الأصل « دية » .

(٢) شرح الإرشاد للاردبيلي كتاب الديات ، المقصد الرابع مع اختلاف في بعض الالفاظ .

وإن كان فيه أن الموثق (١) المزبور المؤيد بالمرسل عن الرضا عليه السلام والمتخذ بما سمعت من محكي الإجماع الذي يشهد له التسليم كاف في إثبات ذلك ، اللهم إلا أن يناقش في دلالة الموثق باحتمال حمل قطع بعض اللسان فيه على النطق والكلام لا إطلاق اللسان عليه كثيراً وهو وإن كان مجازاً إلا أن القرينة قائمة عليه فيه وهو عطف « فقطع » على « طرف » ، والطرف في الأصل الضرب على طرف العين ، ثم نقل إلى الضرب على الرأس ، كما عن النهاية الأثرية (٢) .

وظاهر أن الضرب على الرأس لا يوجب قطع اللسان الحقيقي بل المجازي ، وحينئذ يكون الموثق كغيره من الأخبار في الاختصاص بجناية المنفعة لا الجارحة ، وفيه أن ذلك كائناً في الظهور المستفاد منها ، وخصوصاً بعد الاعتضاد بما عرفت ، وسيما بعد إمكان قطع لسانه بالضرب على رأسه فيما لو كان لسانه بين أسنانه .

فالمتجه حينئذ العمل به مع فرض مقارنته لقطع النطق أو بعضه من دون اعتبار مساحة الجرم كما إذا لم يذهب إلا النطق خاصة الذي ستعرف لتفاهات النص والفتوى حينئذ على اعتبار الحروف فيه .

أمّا إذا قطع شيء منه ولم يذهب شيء من الحروف فالمتجه الحكومة كما جزم به الفاضل في القواعد ، بل هو ظاهر المحكي عن أول الشهيدين حاكياً له عن السيد لعدم استفادة تقديره من النصوص بعد ظهور ما دل منها على أن فيه الدية كاملة في استيصاله المقتضى لذهاب النطق معه عادة ، كظهور الموثق في المقطوع من بعض الجرم مع بعض النطق أو جميعه .

أمّا ذهاب شيء منه مع بقاء النطق تماماً فلا دلالة في شيء من النصوص عليه

(١) أى موثق سماعه وخبر فقه الرضا عليه السلام وقد تقدما آنفاً .

(٢) نهاية اللغة ج ٣ ص ١٢١ .

فليس إلا الحكومة . ودعوى استفادة تقديره مما دل على الدية في الجميع الذي قد عرفت ذهاب النطق معه عادة كما ترى .

وحينئذٍ فما عن المختلف والتحرير « من أنه إذا قطع نصفه ولم يذهب من الحروف شيء فعليه نصف الدية » بل جزم به في كشف اللثام أيضاً لا يخلو من نظر أو منع بعد حرمة القياس عندنا على غيره ، خصوصاً بعد عدم اعتبار الشارع بالجرم حال ذهاب النطق معه ، بل لولا الإجماع والضرورة لا يمكن القول بعدم شيء فيه في الفرض غير التعزير في حال العمد ، بدعوى ظهور الموثق وغيره في دوران الغرامة فيه على ذهاب النطق ، وبذلك اتضح لك أن المدار في صورة قطع بعض الجرم وبعض الكلام أو كله على الحروف لا الجرم خاصة ولا أكثر الأمرين كما ستعرف الحال فيه إن شاء الله .

﴿ و ﴾ كيف كان ف﴿ هي ﴾ أي حروف المعجم ﴿ ثمانية وعشرون حرفاً ﴾ على المشهور بين الأصحاب كما اعترف به غير واحد ، بل المروئي عن الخليل أيضاً ، بل عن ظاهر المبسوط والخلاف والسرائر الإجماع عليه ، بل قيل : إنه ظاهر جماعة حتى المصنف هنا وفي النافع لقوله ﴿ وفي رواية تسعة وعشرون حرفاً وهي مطرحة ﴾ وحينئذٍ فالهمزة والألف حرف واحد لا اثنين كما هو مقتضى الرواية المطرحة وينص عليه - مضافاً إلى ما عرفت وإلى ما في كشف اللثام من أنه روى عن الرضا عليه السلام (١) .

خبر السكوني (٢) عن الصادق عليه السلام د قال : أتني أمير المؤمنين عليه السلام برجل ضرب فذهب بعض كلامه وبقي بعض كلامه فجعل ديتته على حروف المعجم كلها ثم قال : تكلم بالمعجم فما نقص من كلامه فبحساب ذلك والمعجم ثمانية وعشرون حرفاً فجعل ثمانية وعشرين جزءاً فما نقص من ذلك فبحساب ذلك ، واحتمال أن العدد المزبور من غير الإمام بعيد أو ممتنع ، بل في كشف اللثام وينص

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢١ .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٦ .

عليه صريح ابن سنان (١) عن الصادق عليه السلام « في رجل ضرب رجلاً بعصا على رأسه فقتل لسانه فقال يعرض عليه حروف المعجم فما أفصح منها فلا شيء فيه ومالم يفصح به كان عليه الدية وهي ثمانية وعشرون حرفاً » وتبعه عليه غيره (٢) ، ولكن الموجود عندنا في النسخ المعتبرة من الكافي (٣) والتهذيب (٤) .

بل والمحكي منها لنا تسعة وعشرون حرفاً ، وهي الرواية التي أشار إليها المصنف وغيره ، وذكروا أنها مطرحة وإن كانت صحيحة ، بل حكى العمل بها عن يحيى بن سعيد ، بل عن الأردبيلي « أنه مقتضى الوجدان » ، بل في كشف اللثام « أنه المشهور عند أهل العربية ، ثم حكى منهم الاختلاف في اتحاد مخرج الهمزة والألف وتعدده ، فعلى الثاني لامجال لاتحادهما وعلى الأول يحتمل الأمران » ولكن ذلك لا يصلح معارضاً لما عرفت ، خصوصاً بعد احتمال أنه من الراوي أيضاً ، والتعبد في الوجدان لا يقتضي التقييد في الدية .

وحينئذ فلا بأس بالقول بكونها تسعة وعشرين نطقاً وثمانية وعشرون دية ، وبذلك يجمع بين كلام أهل العربية والفقهاء ، وبما عن الكشف « من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً واسمها ثمانية وعشرون » ، وفسر « بأن اسم الألف والهمزة إنما هو الألف يسقط ولا يكتب في بسم الله ولا في الابن إذا وقع بين علمين ونحو ذلك » (٥) ولا يخفى عليك عدم الحاصل لذلك فيما نحن فيه من توزيع الدية .

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢١ .

(٢) كصاحب الرياض ره .

(٣) الكافي ج ٧ ص ٣٢٢ وفيه « تسعة وعشرون » .

(٤) التهذيب ج ١٠ ص ٢٦٣ وفيه تسعة وعشرون ولكن في الفقيه ج ٤ ص ١١٢

« ثمانية وعشرون » قراجع .

(٥) راجع مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٤٠٢ .

نعم المنتجة بناءً على ما ذكرناه أن تقسم الدية على ثمانية وعشرين جزءاً مع فرض نهايتها أجمع ، أمّا إذا بقي يسن النطق بالهمزة منها دون الألف أو بالعكس فيمكن أن يقال بالحكومة فيه أو بتوزيع ما يخص هذا الحرف بينهما فتأمل جيداً .

وعلى كل حال فلا يعدّ « لا » حرفاً واحداً منها كما نصّ عليه غير واحد ضرورة ذكر الألف واللام فيها وهو واضح .

﴿ و ﴾ حينئذٍ ف﴿ تبسط الدية على الحروف ﴾ الثمانية والعشرين ﴿ بالسوية ويأخذ ﴾ المجنّتي عليه ﴿ نصيب ما يعدم منها ﴾ بالجناية بعد توزيع الدية عليها بلاخلاف أجده فيه بل عن ظاهر الخلاف أو صريحه الإجماع عليه ، وفي كشف اللثام « هو فتوى الأصحاب » ويدلّ عليه خبر السكوني (١) وغيره من النصوص على وجه لا يعارضه ما سمعته في خبر سماعة (٢) من اعتبار حساب الجمل الذي لم نجد به قائلًا كما اعترف غير واحد ، مضافاً إلى ما مضى من الكلام فيه .

﴿ وتساوى اللينة وغيرها ثقلها وخفيفها ﴾ بلاخلاف أجده فيه بيننا ، بل عن الخلاف نسبته إلى إجماع الفرقة وأخبارهم ، بل قيل إنّ الإجماع ظاهر المبسوط والسرائر ، وفي كشف اللثام « عليه فتوى الأصحاب » ، ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك ما سمعته من النصوص وغيرها .

نعم عن بعض العامة اعتبار اللينة خاصة بناءً على أنّه لاحظ للسان في غيرها ، وهو مع أنّه اجتهد في مقابلة النصّ قد أجيب عنه بأنّ غيرها وإن لم يكن من حروفه لكن لا ينتفع بها بدون اللسان والله العالم .

﴿ و ﴾ حيث قد عرفت أنّ الاعتبار بها ف﴿ ولو ذهبت أجمع وجبت الدية كاملة ﴾ وإن كان المقطوع بعض اللسان ﴿ ولو صار ﴾ بالجناية ﴿ سريع

المنطق ﴿ (١) سرعة يكون عيباً ﴾ أو ازداد سرعة ، أو كان ثقيلًا فزاد ﴿ بها ﴿ ثقلاً ﴾ أو صار ثقيلًا بها ﴿ فلا تقدير فيه و ﴿ حينئذٍ فـ ﴿ فيه الحكومة ﴾ كما في القواعد وغيرها من كتب الفاضل ومعكي المبسوط وغيره .

﴿ وكذا لو نقص ﴾ بأن كان يأتي بالحرف صحيحاً ﴿ فصار ﴾ يأتي ناقصاً أو صار ﴿ ينقل الحرف الفاسد إلى الصحيح ﴾ كما لو كان يأتي بالراء شبيهة بالعين فصار يأتي بها غيناً صحيحة أو ازداد فساد ، وإن لم يبلغ الحد المزبور ضرورة اتحاد الجميع في كونه نقصاً غير مقدّر ، وربما احتل لزوم دية الحرف في صورة بقائه غير صحيح ، وفيه أن الحكومة أعدل منه كما أنها كذلك لو صار بالجناية ناقصاً عن الإتيان بالمرتبة العليا منها هذا .

وفي كشف اللثام « ويحتمل قصر الحكم على ما إذا جنى بغير قطع اللسان فأما إذا قطع منه فصل النقص بأحد ما ذكر كان عليه أرض القطع باعتبار المساحة خاصة أو أرضه والحكومة قصراً لاعتبار الحروف على اليقين ، و خصوصاً في السرعة والثقل (٢) » قلت : لعل الحكومة في كلامهم تشمل ذلك كله ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كيف كان فقد عرفت ممّا ذكرناه أنه ﴿ لاعتبار بقدر المقطوع من ﴾ اللسان ﴿ الصحيح بل الاعتبار بما يذهب من الحروف ، فلو قطع نصفه فذهب ربع الحروف فربع الدية وكذا لو قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه فنصف الدية ﴾ وفاقاً للمشهور ثقلاً وتحصيلاً ، بل عن الإيضاح نسبته إلى إطلاق الأصحاب ، مشعراً بالإجماع عليه لا إطلاق النصوص السابقة المقتضى كما عرفت عدم اعتبار غير الحروف في القرض ونحوه حتى الحكومة في الجسم وإن اعتبرت في قطعة مع عدم ذهاب شيء من الحروف أو الدية كما تقدّم الكلام فيه .

خلافاً للشيخ والفاضل وثاني الشهيدين وفاضل الرياض ، فاعتبروا أكثر

(١) في الامل : « النطق » .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٢ .

الأميرين مع الاختلاف ، بل هو المحكي^١ عن ابن فهد والكركي ، وقد سمعت احتمالاً في كلام الشيخ وابن زهرة والكيدري ، بل عن الشيخ نفى الخلاف فيه وإن كان الظاهر إرادته بين العامة ، لقوله متصلاً به : « واختلفوا في تعليه فمنهم من قال : الجناية إذا كانت على عضو ذي منفعة أوجبت الدية في أغلظ الأمرين فإن كانت دية المنفعة أكثر أوجبته وإن كانت دية ما تلف أكثر أوجبته ، قال : وقال بعضهم : إن قطع ربع لسانه وذهب نصف كلامه أوجبت نصف الدية اعتباراً باللسان وذلك أنه قطع الربع . اللسان وشل الربع الآخر بعد قطعه لأننا اعتبرنا ذلك بالحروف ووجدناها نصف الكلام فعلمنا أنه قطع الربع وشل الربع الآخر فأوجبنا نصف الدية ، ربعها بقطع ربعه ، وربعها بشلل ربعه (١) » .

وزيد له في محكي^٢ التحرير والمختلف « أن الدية تجب باستيصال اللسان وحده وإن لم يذهب شيء من الحروف ، وكذا تجب الدية إذا ذهب الكلام كله وإن لم يقطع شيء من اللسان ، وتجب نصف الدية بذهاب نصف الكلام وحده فلم لا يجب النصف لنصف اللسان أو لنصف الكلام مع انضمام ذهاب الربع الآخر » (٢) .

وزاد في الرياض الاستدلال بالأصل المقتضى للزوم ديتي الجارحة والمنفعة و أبعاضهما بالنسبة ، خرج منهما القدر المتداخل فيه بشبهه الإجماع والأولية المستفادة من ثبوت التداخل باستيصال الجارحة اتفاقاً و فتوى ورداية ففي البعض أدلى ، فتأمل جيداً . ويبقى الزائد عنه مندرجاً تحته ، مضافاً إلى التأييد بعدم نقل (٣) الخلاف المتقدم إلى آخره (٤) .

(١) المبسوط ج ٧ ص ١٣٢ - ١٣٥ .

(٢) التحرير ج ٢ ص ٢٧٠ في الهامش ، المختلف الجزء السابع ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

ولم ينقل المؤلف عين عبارتهما بل معناها .

(٣) كذا في الأصل ولكن في الرياض : « بنقل عدم الخلاف المتقدم » .

(٤) رياض المسائل ، ج ٢ ص ٦١٠ .

ولكن الجميع كما ترى بعد ظهور الموثق ومحكي الإجماع وغير ذلك مما عرفته سابقاً ، ضرورة عدم حاصل معتد به للأول والأخير ، كظهور منع زيادة التحرير ، وذلك لأن المساحة إنما تعتبر حكومة أو دية إذا لم يذهب شيء من الكلام ، وأما إذ أذهب فلا عبرة بها مع أصل البرائة ، ومن ذلك يعلم ما في الأصل الذي سمعته من الرياض ، مع أنه يكفي في قطعه ما عرفت . ونفى الخلاف المحكي بعد الإغضاء عما في دعواه ، قد عرفت ظهور كون المراد نفيه من العامة .

وأغرب من ذلك كله ما عن أبي العباس من زيادة « أن » في اللسان منقعة غير النطق وهي جمع الطعام ودفعه من الثنايا إلى مطاحنه وهي الأضراس ثم جمعه بعد طحنه من الأضراس وتلويثه بالرطوبة اللعابية اللزجة ليسهل دفعه وجريانه في المريء ، (١) إذ هو كالاجتهاد في مقابلة النص ، خصوصاً بعد المفردغية من تداخل الديتين في استيصاله ، بل ومنه في المقام وإن اختلفوا في وجوب الأكثر أو اعتبار النطق ، وخصوصاً بعد ملاحظتها في لسان الأخرس الذي قد عرفت وجوب ثلث الدية فيه وستعرف أن المقطوع منه بحسابه أيضاً المقتضى ذلك لوجوب سدس الدية بفوات نصفه مع أن الفائت على ما ذكره نصف هذه المنافع ، فالمدار حينئذ على الكلام ففي صورة ذهاب ربع الحروف ونصف اللسان ينبغي الاقتصار على الربع لأنه أكثر من السدس فكيف يجب النصف . وبذلك كله ظهر لك أن الأقوى اعتبار الحروف في المفروض ، والله العالم .

فحينئذ ﴿ لو ﴾ أذهب بعض كلامه فعل (٢) جان ﴿ فجنى عليه آخر اعتبر بما بقي ﴾ من الحروف ﴿ وأخذ بنسبته ما ذهب بعد جناية الأول ﴾ إلى ما بقي بعدها ، فلو أذهب الأول نصف الحروف مثلاً والثاني نصف الباقي وجب عليه الربع بناءً على المختار . نعم القول الآخر يعتبر أكثر الأمرين من المقطوع والذاهب

(١) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٠٢ - ٢٠٥ وليس عندي كتاب مهذب البارع .

(٢) في الأصل « فعلا » .

من الكلام مع اختلافهما ، فلو قطع الأول ربع اللسان فذهب نصف الكلام كان عليه نصف الدية فإن قطع آخر بقيته فذهب ربع الكلام فعليه ثلاثة أرباعها وهكذا .

﴿ ولو أعدم واحد ﴾ مثلاً ﴿ كلامه ﴾ كله من غير قطع ﴿ ثم ﴾ قطعه آخر كان على الأول الدية ﴿ تامة ﴾ عوضاً عن الكلام ﴿ وعلى الثاني الثلث ﴾ لأنه قطع لسان إخرس يجب فيه ذلك كما عرفت بلا خلاف أجده في شيء منهما ، ومن هنا قضى أمير المؤمنين عليه السلام يست ديات للمضروب بعصا فذهب سمعه وجسه ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه « (١) مضافاً إلى ما سمعته سابقاً من بعض النصوص الدالة على وجوب الدية بذهاب النطق وإن لم يقطع شيء من لسانه ، بل في القواعد وغيرها ذلك وإن بقيت في اللسان فائدة الذوق والحروف الشفوية والحلقية فإنها ليست من منفعة اللسان وإن اعتبرت في قطعه للنص والإجماع كما عرفته سابقاً .

نعم لو نقص الكلام ولم يذهب رأساً وزعت الدية على ثمانية وعشرين حرفاً كما عرفته في قطع بعض اللسان وتدخل الشفوية والحلقية في التوزيع للنصوص ، قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٢) : « إذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرض عليه حروف المعجم فما لم يفصح به الكلام كانت الدية بالقصاص من ذلك » وفي صحيح ابن سنان (٣) : « إذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم فما لم يفصح به منها يؤدي بقدر ذلك من المعجم يقام أصل الدية على المعجم كله يعطى بحساب ما لم يفصح به منها » إلى غير ذلك من النصوص الدالة على المطلوب .

لكن قد يشكل ذلك بأنه مناقض للحكم بالدية كاملة إذا ذهب النطق وإن

(١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب ديات المنافع ، الحديث الاول .

(٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٣ و ٥ .

بقيت الحروف الشفوية والحلقية ، وربما دفع بأن بقائها مع ذهاب النطق إنما معناه بقاء إمكان تأديتها أو تأدية بعضها مع تعذر تأدية كلام مفهوم ، فذهاب النطق بمعنى ذهاب الكلام .

ومحصل الكلامين أنه لو جنى على لسانه فلم يكن له كلام مفهوم فالدية وإن أمكنه النطق ببعض الحروف بحيث لا يتألف كلام مفهوم . وإن نقص كلامه فلا يقدر على بعضه وزعت الدية على جميع الحروف . فلو قدر على كلام مفهوم مؤلف من الحلقية أو الشفوية أو منهما خاصة كان كالتقدير على كلام مفهوم من اللينة ، لكن فيه لا اختصاص على هذا للشفوية والحلقية بالذکر فإنه ينبغي لزوم الدية وإن أمكنه تأدية بعض السينة أيضاً لا بحيث يتألف كلام مفهوم ، وأيضاً لا إشارة في شيء من النصوص إلى اعتبار الكلام المفهوم بل ظاهرها أو صريحها خلافه ، وأن المدار على نفس الحروف ، فالمتجه جعل المدار على ذلك وأنه لا نجب الدية كاملة إلا مع ذهاب النطق بها من رأس .

بل الظاهر مراعاتها أيضاً لو كان قبل الجناية لا ينطق ببعض الحروف فلما جنى عليه ذهب نطقه رأساً فتنقص الدية حينئذٍ بالحساب ، لظاهر النصوص المزبورة وإن استشكل فيه الفاضل في القواعد ، من ذلك ومن صدق ذهاب النطق بتمامه وهو منفعة كسائر المنافع ، ولأنه كضعف السمع والبصر واليد ونحوها ، وفيه وضوح الفرق ضرورة ورود النصوص هنا بالتوزيع على الحروف بخلافها ، على أنه يمكن منع صدق ذهاب النطق بالجناية مع فرض ذهاب بعضه سابقاً ، وربما احتمل الفرق بين الذهاب بآفة سماوية وبين الذهاب بجناية جان فتجب الدية في الأول وتوزع في الثاني .

وفيه أنه خلاف ظاهر النصوص أيضاً ، بل والفتاوى ، وفي الإرشاد ما يشهد بما ذكرنا في الجملة قال : « وفي النطق كمال الدية وإن بقي في اللسان فائدة الذوق ، ولو بقت الشفوية والحلقية يسقط من الدية بنسبتها وكذا لو بقي غيرها » (١) بل

(١) الإرشاد للعلامة ، باب ديات المنافع ، صفحتان قبل آخر الكتاب من نسخة

في مجمع البرهان « إن دليل ذلك ظاهر لأنه ما أذهب إلا بعض النطق فلا يلزم إلا ما ذهب بجنايته » (١) .

و من ذلك كله يظهر لك النظر في ما في القواعد وكشف اللثام ، فلاحظ وتأمل .

﴿ ولو قطع لسان الطفل كان فيه الدية لأن الأصل السلامة ﴾ ولا إطلاق مادل على وجوبها باستيصاله ، ولفظ « الرجل » في بعض الأخبار مع عدم منافاته لغيره لا يراد منه إخراج غير البالغ قطعاً ، ومن هنا لم أجد فيه خلافاً بين من تعرض له كالشيخ وابني حمزة وإدريس والفاضلين وغيرهم على ما حكى عن بعضهم .

نعم عن الشيخ وابني حمزة وإدريس والفاضل في التحرير تقييد ذلك بما إذا كان يحرك لسانه لبكاء أو غيره لأنه أمانة صحة اللسان . وفيه أنه لا حاجة إلى الإفادة المزبورة بعد الأصل والإطلاق المزبورين ، ولذا قال في محكي التحرير : « ولو كان صغيراً جداً ولم يظهر عليه أثر القدرة ولا عدمها لطفوليته فلا قرب الدية لأن الأصل السلامة ، ويحتمل الثالث لأنه لسان لا كلام فيه فكان كالآخر مع عدم تيقن السلامة » (٢) وفي كشف اللثام مع أصل البرائة . وفيه أنه لا يعارض ما عرفت كما أن عدم الكلام فيه لا يقتضي اندراجه في عنوان الآخر ، والقياس باطل عندنا .

ولو قطع بعضه فالظاهر اعتبار النسبة فيه كغيره وإن قلنا بالحكومة في لسان الكبير مع فرض عدم ذهاب شيء من الحروف لما عرفته ، ومنه يعلم الفرق بين المقامين .

(١) شرح الارشاد للاردبيلي ، وهذه عبارته : « ولزوم دية ما ذهب على المجاني

ظاهر فانه ما أذهب » .

(٢) التحرير ج ٢ ص ٢٦٩-٢٧٠ .

هذا كله في الطفل قبل بلوغه حدّ النطق ﴿ أمّا لو بلغ حدّاً ينطق مثله ﴾ عادة ﴿ ولم ينطق ففيه تلك الدية ﴾ بلاخلاف أجده فيه ، بل عن ظاهر المبسوط الإجماع عليه ﴿ لغلبة الظن ﴾ واطمينان النفس الذي هو كالعلم ﴿ بالأفة ﴾ التي تلحقه بالأخرس ، مضافاً إلى أصل البرائة ﴿ و ﴾ لكن ﴿ لو ﴾ اتفق تخلف ذلك ﴿ ينطق بعد ذلك ﴾ فيما بقي من لسانه أو بالحروف التي لا تحتاج إلى لسان ﴿ تبيننا الصحيحة ﴾ حينئذٍ ﴿ واعتبر بعد ذلك بالحروف ﴾ لاندراجها في دليله السابق ﴿ وألزم الجاني دية ما نقص عن الجميع ﴾ منها ﴿ فإن كان ﴾ ديته ﴿ بقدر ما أخذ ﴾ منه قولاً فذاك ﴿ وإلا ﴾ قسم له ﴿ و لو نقص ديته عنه استعید من المجنّى عليه الزائد منها على المأخوذ أولاً ، والله العالم .

﴿ و لو ادّعى الصحيح ذهاب نطقه ﴾ كلاً أو بعضاً ﴿ عند الجناية صدق ﴾ مع القسامة ﴿ بالإشارة مع فرض دعوى ذهاب الكل ﴾ وإن انكر الجاني ، بلاخلاف أجده بين من تعرض له من الشيخ والفاضلين و الشهيدين بل هو الموجود في كتاب ظريف (١) ولعله ﴿ لتعذر البيّنة ﴾ عليه وحصول اللوث بحصول الظن المستند إلى السبب ، وهو الجناية بصدقه ، لكن إن ادّعى الكل حلف خمسين ، وإن ادّعى النصف فنصفها و هكذا ، و على كل حال فلا شيء منها على قومه بعد فرض تعذر اطلاعهم على ذلك ، وربما احتتمل الإمهال والتأجيل و امتناعه وترصده و إغفاله إلى سنة ، وفيه تأخير الحق عن صاحبه الطالب له بلا دليل إلا القياس على ما تسمعه في السمع والبصر ﴿ و ﴾ هو باطل عندنا .

نعم ﴿ في رواية ﴾ الأصبح بن بائة عن أمير المؤمنين عليه السلام التي رواها المحمّدون الثلاثة (٢) ﴿ يضرب لسانه بإبرة فإن خرج الدم أسود صدق وإن خرج أحمر كذب ﴾ إلا أنها ضعيفة جداً لأن في سندها محمد بن فرات ، وهو

(١) راجع الفقيه ج ٢ ص ٧٨-٧٩ .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢٦٨ والفقّه ج ٣ ص ١٩-٢٠ والكافي ج ٧ ص ٣٢٣ .

غال لا يكتب حديثه ، بل نقل أنه ادعى النبوة (١) ، لكن مع رواية المحمدين الثلاثة لها قد حكى العمل بها عن الشيخ في الخلاف و ابن حمزة و أبي الصلاح ، بل عن الأول منهم نسبته إلى رواية أصحابنا ، بل دعوى إجماع الفرقة وأخبارهم عليه ، فيمكن أن يكون ذلك جابراً لها ، و لعلّه لذا قال في محكي المختلف : « الوجه أن تقول إن افادت العلامة للحاكم ما يوجب الحكم اعتبارها و إلاً فالأيمان » (٢) و على كل حال فالاحتياط مع امكانه لا ينبغي أن يترك ، و الله العالم .

﴿ ولو جنى على لسانه ﴾ بغير قطع كما عن التحرير ﴿ فذهب كلامه ثم عاد هل تستعاد الدية قال : في المبسوط : « نعم لا » ﴿ لما نطق بعد أن لم ينطق علمنا أن كلامه ما كان ذهباً ﴾ لو ﴿ كان ﴾ ذهب لما عاد ﴿ لأن انقطاعه بالشلل ، و الشلل لا يزول ، قال : ولا كذلك إذا ثبت لسانه لأننا تعلم أنه هبة مجددة من الله تعالى ، فلماذا لم يردّ الدية » (٣) .

و عن الفاضل في المختلف أنه قريبه ، ﴿ وقال في الخلاف « لا ﴾ تستعاد لأنّ الأخذ كان بحق والاستعادة تفقر إلى دليل » (٤) ﴿ و هو أشبه ﴾ عند المصنّف ، و عن التحرير أنه استحسنه ، لكن فيه أن المنساق من النصوص كون الدية على الذاهب دائماً دون الذاهب مدّة كما هو الفرض ، و دعوى أن العائد هبة جديدة لاشاهد لها خصوصاً بعد حكم أهل الخبرة بعوده أو عدم علمهم بالحال ، بل لو حكموا بعدم عوده فعاد ، تبين الخطأ في حكمهم لا أنه تبين بذلك كونه

(١) راجع قاموس الرجال ج ٨ ص ٣٢٢ فإن فيه احتمال تعدد محمد بن القرات

وكون المذموم المتأخر ، لا المتقدم و هو راوى هذا الخبر .

(٢) المختلف ، الجزء السابع ص ٢٦٦ .

(٣) المبسوط ج ٧ ص ١٣٦ .

(٤) الخلاف ج ٢ ص ٣٨٢ .

هبة جديدة ، ظهور النطق ثانياً بالعود كما سمعته من الشيخ (١) ، بل قد عرفت في كتاب القصاص ما يقتضي سقوط الدية في السن حتى لو كان العود على خلاف العادة فلاحظ وتأمل فإن له نقعاً في المقام .

هذا و في القواعد و لو ذهب الكلام بقطع البعض ثم عاد ، قيل : يستعاد لأنه لو ذهب لما عاد و قيل لا والأقرب الاستعادة إن علم أن الذهاب أو لا ليس بدائم وإلا فلا وهو صريح في فرض المسألة في قطع البعض وهو خلاف ما سمعته من المبسوط ومحكي التحرير ، اللهم إلا أن يقال إن عود الكلام مع قطع البعض بدون نبات للبعض المقطوع كعوده من دون قطع أصلاً .

و في كشف اللثام بعد أن حكى عن المبسوط تعليل الاستعادة بما سمعت قال : « وهو إن تم في الجنابة بغير القطع كما هو نص المبسوط والتحرير يستعاد (٢) جميع ما أخذ وعلى فرض الكتاب إنما يستعاد ما زاد على أرض القطع من دية الكلام كما نص عليه في المختلف » (٣) وفيه أن المتجه ذلك أيضا في صورة عدم القطع لثبوت الأرض فيهما للجنابة التي أدرئت عدم الكلام مدة وإن لم يكن معها قطع ، فإرد من الدية حينئذ ما زاد على ذلك وإن لم يكن قطع .

وأما ما سمعته من خيرة الفاضل التي مرجعها إلى أنه إن علم بحكم أهل الخبرة عدم الذهاب الدائم استعيد ما زاد من الدية على الأرض لأن الدية على الذهاب الدائم والفرض عدمه ، وإن لم يعلم أو علم الدوام عادة بحكمهم لم يستعد بشيء منها لكون الأخذ بحق و لم يظهر قاطع و لاستعادة هبة مجددة

(١) هذه الجملة : « ظهور النطق ثانياً بالعود كما سمعته من الشيخ » ناقصة ظاهراً

وكذا كانت في ثلاث نسخ راجعناها .

(٢) في الأصل « يستعاد » .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٢ .

قطماً أو احتمالاً (١) ، و وافقه عليه في كشف اللثام لما عرفت ثم قال : « ويرشد إلى هذا التفصيل ما سيأتي في ذهاب السمع والبصر من التأجيل سنة وأنته إن أبصر بعدها كان نعمة متجددة » (٢) فقد يشكل بعدم أثر لحكم أهل الخبرة بعد أن وجد العود ، ضرورة ظهور خطائهم في الحكم المزبور ، على أن مبني الاستعادة في الأولى كون الديّة على الذهاب الدائم كما أعترف به في كشف اللثام ، فلا وجه لعدم الاستعادة مع العود ، وخصوصاً في صورة الشك وخصوصاً مع عدم عادة مستقرّة معلومة في نحو ذلك .

و أما ما ذكره في الكشف من التفصيل في السمع والبصر فإنّما هو في خبر سليمان (٣) في البصر وقد قيل : إنّه لا عامل به ، و بذلك يتضح لك أن القول باستعادة ما زاد عن الأرض من الديّة أقوى من غير فرق بين صورتني قطع البعض وعدمه لما سمعته من انسياق ثبوتها بالذهاب الدائم من النصوص .

نعم لو علم تجدّد ذلك هبة من الله بأن ثبت اللسان المقطوع كلاً أو بعضاً فقد قطع هنا غير واحد بعدم الاستعادة فإنّ تمّ إجماعاً وإلاّ كان فيه نظر يعلم ممّا ذكرنا في القصاص ، والله العالم .

هذا كلّه في الكلام الذي قد عرفت عدم عادة معلومة فيه ﴿ أمّا لو قلح سنّ المتنّ فأخذ ديتها و عادت ﴾ فقد وقع المصنّف وغيره بأنّه ﴿ لم تستعد ديتها لأنّ الثانية غير الأولى ﴾ قطعاً و الفرض تحقيق عادة عدم عود فيه ، فيعلم من

(١) العبارة هكذا في ثلاث نسخ راجعناها ولكنها ناقصة على الظاهر ، و نحن ننقل عبارة كشف اللثام حتى يتضح المراد : « و الأقرب الاستعادة ان علم أن الذهاب أولاً ليس بدائم عادة بحكم أهل الخبرة - الى ان قال - و الا يعلم ذلك بل عدم الدوام عادة أو شك فيه فلا استعادة فانه هبة مجددة قطعاً أو احتمالاً و قد أخذ ما أخذ بحق ولم يظهر قاطع بالاستعادة ... » كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٥ .

ذلك أن العائدة هبة من الله جديدة ﴿ و كذا لو اتفق أنه قطع لسانه فابنته الله تعالى لأن العادة لم تقض بعوده فيكون هبة ﴾ من الله تعالى شأنه لكن قد عرفت في كتاب القصاص منافاة ذلك لما ذكره في سن المتغير إذا عادت كما كانت من عدم القصاص والدية ، وقد قدمنا هناك تحقيق الحال فلا حظ وتأمّل .

﴿ ولو كان للسان طرفان فانهب ﴾ الجاني (أحدهما اعتبر بالحروف فإن نطق بالجميع فلا دية وفيه الأرض لأنه ﴿ حينئذ ﴾ زيادة ﴿ أو كالزيادة باعتبار ما سمعته سابقاً من كون المدار على الحروف كما صرح بذلك الفاضل وغيره هنا لكن في المبسوط « إذا خلق للسان طرفان فإن قطع أحدهما فإن ذهب كل الكلام ففيه كمال الدية و إن ذهب نصف الكلام ففيه نصف الدية لأن الظاهر أن هذا هو اللسان فإن قطع أحدهما فلم يذهب من الكلام شيء نظرت فإن كان مخرج الطرفين لا يرجح أحدهما على الآخر أوجبنا فيه ما يخصه من الدية من كل اللسان لأن الكل لسان واحد ، غير أنه مشقوق وإن كان مخرجهما مختلفاً كأن أحد الطرفين كان في جانب ، ففيه حكومة كالأصبع الواحدة إلا أنه لا يبلغ بهذه الحكومة بقدر قياس اللسان لأنها زيادة فلا يوجب فيها ما يوجب في الأصل فإن كان قطع الطرفين معاً فذهب الكلام فإن كان الطرفان سواء فلا كلام وإن كان أحدهما في حكم الزائد وجبت الحكومة والدية معاً كما لو قطع إصبعاً عليها إصبع زائدة ، (١) .

ولا عليك ما فيه بعد أن عرفت سابقاً أن المدار في جناية اللسان على الحروف فمع فرض عدم نهاب شيء منها فليس إلا الحكومة وإن تساوى مخرج الطرفين ، والله العالم .

و لو تعذر بعض الحروف بقطع بعض اللسان أو جناية غير القطع ولم يتعذر الباقي لكن لم يبق له كلام مفهوم لبقاء حرف أو حرفين خاصة مثلاً لم يلزم الجاني إلا قدر ما يخص الحروف الفائتة لا تمام الدية كما صرح به الفاضل وغيره

بل هو المحكيّ عن المبسوط أيضاً للأصل ولما عرفته سابقاً من أن الديّة مبسطة عليها ، والفرص فوات البعض خاصّة وإن كان قد تعطلت منفعة الثاني إلاّ أنّه غير ثابت .

قال الشيخ : « ألا ترى أنّه لو قسم ظهره فشلت رجلاه فعليه ديتان دية في الظهر و دية في الرجلين وعندنا ثلثاها ، ولو ذهب مشيه مع سلامة الرجلين لم يكن عليه إلاّ دية الظهر وحده » (١) .

ولو صار يبدل حرفاً بحرف لزمه ما يخصّ الحرف الفائت من الديّة لأنّ الواجب دية الفائت و الحرف الذي صار عوضه كان موجوداً ، ولو أذهب آخر الحرف الذي صار بدله لم يلزمه إلاّ ما يخصّ الحرف الواحد البديل ، لكونه أصلياً ولا يثبت له بسبب قيامه مقام غيره زيادة ، ولو كان الحرف البديل غير الحروف الثمانية والعشرين أو التسعة والعشرين لم يخصّه بشيء من الديّة ففي تفويته الحكومة .

و لو كان في لسانه خلل و ما كان يمكنه النطق بجميع الحروف أو بعضها فصيحاً إلاّ أنّه كان له مع ذلك كلام مفهوم ونطق بالحروف كلّها من غير إبدال ، ف ضرب لسانه فذهب نطقه فعليه دية كاملة لا حكومة ، ضرورة كونه كالجناية على العين العمشاء . نعم قد يقال باستثناء الحكومة إن كان ذلك قد حدث بجناية جان استحقّها به بخلاف ما إذا كان لخلقة أو آفة سماوية ، بل في محكيّ التحرير « ولو حصل في كلامه تمتّة أو قافاة أو سرعة فعليه حكومة فإن جنى عليه آخر فأذهب كلامه فعليه الديّة كمن جنى على عين فعمشت ثمّ جنى آخر فذهب ضوتها » (٢) وظاهره استثناء الحكومة فتأمل .

و لو كان الخلل بإسقاط بعض الحروف أو إبداله فجنى عليه فذهب كلامه رأساً فعليه ما يوازي الحروف التي كان ينطق بها إلاّ أن يكون الخلل مرجوً

(١) المبسوط ج ٧ ص ١٣٢ .

(٢) التحرير ج ٢ ص ٢٧٠ .

الزوال لصغر ونحوه ، فالدية كاملة ، ولذا لو كان ألثغ من غير جنابة فذهب إنسان بكلامه أجمع فتقسط الدية على ما ذهب من الحروف مع اليأس عن زوال لثغته وإلا كالصبي ونحوه كان في الدية كاملة .

و لو ضرب شفته فأزال الحروف الشفوية أو ضرب رقبته فأزال الحروف الحلقية ففي القواعد الحكومة ، ولعلته لأن توزيع الدية على الحروف بعض الجنابة على اللسان ، ولكن فيه منع خصوصاً بعد إطلاقه كغيره و في غير المقام أن في بعض الكلام بعض الدية .

ولذا قال في كشف اللثام : « والوجه ما في التحرير من أن فيه من الدية بقدر ذلك فإن الأخبار إنما نطقت بالضرب أو الضرب على الرأس لا الجنابة على اللسان » (١) بل قد يحتمل إرادته الحكومة في الضربين زيادة على ما باء الفاء من الحروف من الدية فلا يكون مخالفاً .

﴿ السابع الاثنان ﴾

بفتح الهمزة ﴿ وفي إذهابها ﴾ أجمع ﴿ الدية كاملة ﴾ ﴿ بلاخلاف أجده فيه كما اعترف به في كشف اللثام ومحكى الخلاف والغنية ، بل عن ظاهر المبسوط الإجماع عليه ، بل هو صريح محكى التحرير ، مضافاً إلى ما سمعته من النصوص بل ، في المسالك لا خلاف في ثبوت الدية بجمللة الأسنان سواء زادت أو نقصت ، وإن كان فيه أنه مناف لما في المتن ﴿ و ﴾ غيره من أنها ﴿ تقسم على ثمانية وعشرين سنناً ﴾ بل عن الخلاف أن عليه إجماع الفرقة وأخبارها ، ولعلته كذلك فإنني لم أجده فيه خلافاً بين من تعرض لذلك من الصدوق والشيخين و الديلمي

وابنى زهرة و إدريس وغيرهم من المتأخرين .

بل في المسالك أنه المعروف من مذهب الأصحاب ، فما عساه يشعر به نسبه إلى المشهور في بعض كتب متأخرى المتأخرين في غير محلته ، كما أن ما في المسالك من التأمل فيه كذلك أيضاً ، فإنه بعد أن نسبه إلى المعروف من مذهب الأصحاب قال :

« و به رواية ضعيفة لكنها مشهورة مجبورة بذلك على قاعدتهم مع أنهم رَوَوْا في الصحيح (١) عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الأسنان كلها سواء في كل سن خمساً درهم . »

و في كتاب ظريف بن ناصح (٢) عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : و جعل الأسنان سواء . »

و رَوَاهُ العامة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كتبه لعمر و بن حزم (٣) « وفي السن خمس من الابل . »

و روى أصحابنا مثل ذلك ، و على التقسيم المشهور بين الأصحاب فما زاد على الثمانية و العشرين يجعل بمنزلة السن الزائدة ، فيها ثلث الديّة الأصلية بحسب محلّتها ، لكن ذلك مع تمييزها عن الأصلية ، أمّا مع اشتباهها بها كما هو الغالب من بلوغ الأسنان إثنين و ثلاثين من غير أن يتمييز بعضها عن بعض أشكال الحكم ، (٤) .

و فيه ما عرفت من كون التقسيم المزبور مجمعاً عليه بيننا ، نعم خالف الشافعي قسمها إلى إثنين و ثلاثين سنّاً وهي أضراس العقل المسماة بالنواجذ وهو مجبوج بما عرفت من الإجماع بقسميه على قسمتها ثمانية و عشرين سنّاً (إثنان

(١ و ٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديّات الاعضاء الحديث ٢ و ١ .

(٣) نيل الاوطار للشوكاني ج ٧ ص ٢١٢ - ٢١٣ نقلاً عن النسائي و البيهقي وغيرهما .

(٤) إلى هنا كلام المسالك ج ٢ ص ٥٠٢ .

عشر في مقدّم الفم وهي ثنيتان ﴿ من فوق وهما وسطها ﴾ ورباعيتان ﴿ خلفهما ﴾ ونابان ﴿ خلفهما ﴾ ومثلها من اسفل ، و ستة عشر في مؤخر وهي ضاحك و ثلاثة أضراس من كل جانب ومثلها من أسفل ﴿ فتكون إثني عشر رعي وأربع ضواحك .

﴿ ففي المقادير ستمائة دينار حصّة كل سنّ خمسون ديناراً و في المآخير أربعمئة دينار حصّة كل ضرس خمسة و عشرون دينار ﴾ و ذلك تمام الدية . و هو مضمون الخبر الذي رواه الشيخ و الصدوق عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن زياد بن سوفة ، عن الحكم بن عتيبة (١) قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : أصلحك الله إن بعض الناس له في فيه إثنان و ثلاثون سنّاً و بعضهم له ثمانية و عشرون سنّاً فعلي كم تقسم دية الأسنان ؟ فقال : الخلقة إثمّاً هي ثمانية و عشرون سنّاً إثناعشر في مقادير الفم و ستة عشر في مآخيره فعلي هذا قسمت دية الأسنان فدية كل سنّ في المقادير إذا كسر حتى يذهب خمسمائة درهم ، وهي إثناعشر سنّاً فديتها ستة آلاف درهم ، و دية كل سنّ من الأضراس إذا كسر حتى يذهب مائتان و خمسون درهماً ، وهي ستة عشر ضرساً فديتها كلها أربعة آلاف درهم ، فجميع دية المقادير والمآخير من الأسنان عشرة آلاف درهم ، وإثمّاً وضعت الدية على هذا ، فمأزاد على ثمانية وعشرين فلادية له و ما نقص فلادية له هكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام ، و ضعفه منجب بما سمعت و معتقد بما في الفقيه (٢) « و قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الأسنان التي تقسم عليها الدية اثنا ثمانية و عشرون سنّاً ستة عشر في مآخير الفم وإثنا عشر في مقاديرها فدية كل سنّ من المقادير إذا كسر حتى يذهب خمسون ديناراً فيكون ذلك ستمائة دينار

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ ، نقلنا عن الكافي

ج ٧ ص ٣٢٩ و التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٤ و الفقيه ج ٢ ص ١٣٧ و المقول هنا مطابق لما في الفقيه فراجع .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٣٦ .

ودية كل سن من المآخير إذا كسر حتى يذهب على النصف من دية المقادير خمسة وعشرون ديناراً فيكون ذلك أربعمئة دينار فذلك ألف دينار فما نقص فلا دية له وما زاد فلا دية له ، بل أستظهر الأردبيلي أن قوله : « وقضى » من تمتة ما رواه صحيحاً سابقاً عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام في أصابع الرجلين واليدين (١) ، و على كل حال فهو مؤيد للخبر المزبور ، مضافاً إلى ما في كشف اللثام عن الرضا عليه السلام « وأضرار العقل لادية فيها إنما هو على من أصابها الأرض كأرض الخدش » (٢) .

وأما ما ذكره من الصحيح المزبور الدال على التسوية بين الأسنان كلها وأن دية كل سن خمسمئة درهم كغيره من النصوص أيضاً ، ففيه أولاً أن ذلك يزيد على الدية الكاملة - ولعله لذا حملة الشيخ على الثنايا والمقادير التي هي أقرب إلى التلف بالجنابة - ويمكن حملة على التقية لاتفاق العامة كما قيل على أن في كل سن خمسمئة من الإبل من غير فرق بين المقادير والمآخير ، والموجود في كتاب ظريف (٣) « وجعل في الأسنان في كل سن خمسين ديناراً وجعل الأسنان سواء وكان قبل ذلك يجعل في الثانية خمسين ديناراً وفي ماسوى ذلك من الأسنان في الرباعية أربعين ديناراً وفي الثاب ثلاثين ديناراً وفي الضرس خمسة وعشرون ديناراً » لكنه كما ترى لا يصلح معارضا لما عرفت ، وإن قال في الوافي (٤) : « إن المستقاد منه أن التسوية هي الصواب وإن التفاوت محمول على التقية » إذ هو أيضاً كما ترى .

وأما القوي «الأسنان واحد وثلاثون ثغرة وفي كل ثغرة ثلاثة أبعرة وخمس

(١) الفقيه ج ٤ ص ١٣٥ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٣ والفقهاء المنسوب إلى الرضا عليه السلام ص ٤٣ .

(٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب دييات الاعضاء الحديث الاول .

(٤) الوافي الجزء التاسع ص ١٠٤ .

بعير» (١) في حمله الشيخ على التقيّة لآفته موافق لمذهب بعض العامة ولسنا نعمل به .
 ﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ تستوى ﴾ السن ﴿ البيضاء و السوداء خلقه ﴾
 نصّاً وفتوى بل ﴿ وكذا الصفراء ﴾ لذلك أيضاً بل قال المصنّف فيها ﴿ وإن جنى
 عليها ﴾ وظاهره الفرق بينها وبين السوداء ، ونحوه ما في محكيّ التحرير «لا فرق
 بين البيضاء والسوداء والصفراء وإن كانت الصفرة بجناية بخلاف السوداء» ، بل والمبسوط
 فإنّه على ما حكى في كشف اللثام قيّد السوداء بالخلقة وقال : « في الصفراء وإن
 كانت الصفرة بجناية جان » و لعلّ الفرق بينهما ما ذكره في المبسوط أيضاً « من
 أنّه إذا ضرب سنّه فصارت صفراء ففيها الحكومة قال : فإن قلّ لها قالع بعد هذا
 فعليه الدية لأنّها سنّ بحالها و قد لحقها شين فهي كالأصبع إذا لحقها شين
 فقطعت فإنّ فيها ديتها أيضاً » ، لكن ذلك كلّهُ كما ترى ضرورة أن جميع
 ما يجري في الصفرة يجري في السوداء . نعم يمكن الفرق بينهما بما تسمعه من النصّ
 والله العالم .

﴿ و ليس للزائدة إن فعلت منضمة إلى البواقي دية و فيها ثلث دية
 الأصلية إن قطعت منفردة ﴾ أي التي يجنيها كما عن الوسيلة و التحرير
 التصريح به ، فإن كانت في المقادير ثلث الخمسين وإن كانت في المآخير ثلث الخمسة
 وعشرين و إن كانت بينهما فالأقلّ كما في كشف اللثام للأصل ، وعلى كلّ حال
 فالقول المزبور هو المحكيّ عن الغنية والنهاية والسرائر والجامع .

﴿ و قيل ﴾ كما في المفنعة و نكت النهاية و الغنية و الكافي والإصباح
 و كشف اللثام والرياض على ما حكى عن بعضها ﴿ فيها الحكومة و الأول أظهر ﴾
 عند المصنّف هنا وفي النافع ، بل في المسالك أنّه أشهر ، بل في مجمع البرهان أنّه
 المشهور ، بل عن ابن إدريس « أن هذا المذهب قوى » و به أخبار كثيرة معتمدة ،
 بل قد ينزّل عليه إطلاق الخلاف و الوسيلة و المهذب « إن في الزائد ثلث دية

(١) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٥ ، و هو قوى

الأصلية ، مدعية في الأول منها الإجماع عليه كما نزل اطلاق القول بالحكومة على التفصيل المزبور ، بناءً على المفروغية من عدم ثبوت شيء فيها لو تلفت منضمة ، وإن كان محل (١) نظر أو منع خصوصاً بعد ما في المختلف « من أن » إيجاب الأرض في الحالين لا بأس به ، مضافاً إلى ما سمعته عن الرضا عليه السلام (٢) مؤيداً ذلك بالاعتبار لأنه إيلام و نقص ، بل الظاهر أنه الأقوى ضرورة عدم ثبوت ما يدل بإطلاقه على ثبوت ثلث دية الأصلي في كل زائد ، نعم ورد في خصوص الإصبع ، والقياس باطل . اللهم إلا أن يدعى ظهور ذلك من كونه قاعدة كما عساه يظهر من المسالك ومجمع البرهان ، لكنّه محل للنظر خصوصاً بعد ما في نكت النهاية للمصنّف في الردّ على ما سمعته عن ابن إدريس « لا ندرى قوته من أين عرفها ولا الأخبار التي أشار إليها أين وجدها ولا الكثرة من أين حصلها ونحن مطالبوه بدعواه » (٣) وهو كذلك بل هو قول نادر قبل ابن إدريس فإنه لم يحك عن أحد ممن تقدّمه غير الفقيه و النهاية إلا على التنزيل المزبور فيزيد الخلاف والمهذب والوسيلة ، بل يكون حينئذٍ إجماع الخلاف حجة له إلا أن ذلك جميعه كما نرى شك في شك ، بل لا وثوق بالإجماع المزبور على وجه يصلح دليلاً .

كما أنه لا دليل يعتد به على التفصيل المزبور بعدم ثبوت إطلاق أن في الأسنان الدية ، وعلى فرضه فالمنساق منه الأصلية ، فالمتجه حينئذٍ الحكومة مطلقاً ، ولا ينافيه قوله في خبر الحكم (٤) السابق : فما زاد على ثمانية وعشرين فلا دية له « بعد ظهوره في إرادة نفي الدية المقدرة لا الأرض ، ولعلّه على ذلك يحمل ما عن المقنع (٥) من إطلاق « لاشيء فيه » نعم لعلّه مناف للقول بثبوت ثلث

(١) زدنا كلمة « محل » لتيم العبارة وليست في النسخ التي راجعناها .

(٢) الفقه المنسوب إلى الرضا ص ٤٣ .

(٣) نكت النهاية ، كتاب الدييات ، أربع صفحات قبل تمام الكتاب .

(٤) الوسائل الباب ٣٨ - من أبواب دييات الاعضاء الحديث ٢ .

(٥) المقنع ص ١٩٠ .

دية الأصلية فيه ، ضرورة تحقق الدية المقدّرة له على الفرض المزبور، وإن كان يمكن القول بإرادة دية مشخّصة مقدّرة لائحوا ذلك .

فتلخص ممّا ذكرنا أنّ الأقوال في المسألة : التفصيل ، والثالث مطلقاً ، والحكومة كذلك ، أو مع الافراد ، وعدم شيء مطلقاً كما سمعته عن المقنع ، والأقوى منها الحكومة مطلقاً لكن من المعلوم أنّ ذلك مع تمييزها عن الأصلية كالنواجد والخارج عن سمت الأسنان داخل أو خارج ، أمّا مع الاشتباه فالمتّجه . الاقتصار على المتيقّن ونفي الزائد بالأصل ، بل الظاهر أنّ ذلك حتّى مع الاشتباه لموت المقلوع منه مثلاً بعد العلم بأنّ في أسنانه زائدة وأصلية أمّا إذا لم يعلم فقد يقال : إنّ الأصل عدم الزيادة واستواء الخلقة وغير ذلك فتجري على المقلوعة حكم الأصلية على حسب غيرها من الاعضاء ، اللهمّ إلاّ أن يفرق بكون المعتاد والغالب زيادة الأسنان على الثمانية والعشرين فتأمل ، والله العالم .

هذا كلّه فيما لو زادت على الثمانية والعشرين أمّا لو نقصت خلقة أو بجناية جان أو بسقوط ، نقص من الدية بإزائه بلاخلاف أجده فيه ولا ينافيه ما في الحكم السابق (١) من عدم الدية لو نقصت المراد به عدم كما لها في الناقص ، ومن ذلك يعلم ما في نفي الخلاف في المسالك عن ثبوتها كاملة فيها ، ضرورة اقتضائه كمال الدية للثابت له سنّ واحد وهو معلوم الفساد ، اللهمّ إلاّ أن يريد زادت على المعتاد من كوتها ثلاثين أو اثنين وثلاثين ونقصت عن ذلك ، لا أنّ المراد نقصانها عن الثمانية والعشرين .

ولو أسودّت بالجناية ولم تسقط فثلثاء ديتها * بلا خلاف محقق أجده ، كما اعترف به في الرياض ، بل ربما ظهر من الغنية الإجماع عليه ، بل في كشف اللثام نسبته إلى قطع الأصحاب .

و في المبسوط نسبته إلى رواية أصحابنا ، بل عن الخلاف عليه إجماع الفرقة و أخبارها ، و لعلّ منها صحيح ابن سنان (١) عن الصادق عليه السلام « السنّ إذا ضربت انتظر بها سنة فإن وقعت اغرم الضارب خمسمائة درهم ، وإن لم تقع واسودّت اغرم ثلثي ديتها » مؤيداً بأنّه في حكم الشلل الذي فيه ذلك ، و لفحوى ما سمعته (٢) « من أن فيها الثلث إذا قلعت سوداء » لكن في مرسل أبان (٣) عنه عليه السلام أيضاً « كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا اسودّت الثنية جعل فيها الدية » و ربما حمل على دية الاسوداد .

و في كتاب ظريف (٤) « فإذا اسودّت السنّ إلى الحول ولم تسقط فديتها دية الساقطة خمسون ديناراً » .

و في كشف اللثام « ونحوه عن الرضا عليه السلام » (٥) . إلا أنّه شاذّ ضعيف لاعامل به ، و كذا ما في بعض الأخبار (٦) « إذا تغيّر السنّ إلى السواد ديته ستة دنانير ، و إذا تغيّرت إلى الحمرة فتلاثة دنانير ، و إذا تغيّرت إلى الخضرة فدينار و نصف » .

(١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٤ .

(٢) كخبير العزرمي ، راجع الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٣ . و فيه كذا : « جعل فيها [ثلث] الدية » ولكن في الكافي والتهذيب والاستبصار : « جعل فيها الدية » نعم قال في الاستبصار : « فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على التفصيل الذي ذكرناه في الرواية الاولى من ايجاب ثلثي الدية فيها دون الدية الكاملة » .

(٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٥) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٤ - الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام ص ٣٣ .

(٦) راجع الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام ص ٣٣ و كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٤ .

نعم في المبسوط : « إذا ضرب سنّ الرجل فلم يتغيّر إلا لوئها فإن كان التغير سواداً مع بقاء منافعها وقوتها ففيها حكومة وقد روى أصحابنا فيها مقدرًا ذكرناه في النهاية يعني ثلثي ديتها ، فإن كان خضرة دون السواد ففيها حكومة ، وإن صارت صفراء ففيها حكومة دون الخضرة ، لأن السنّ يصفر من دون علّة فإن قلعها قالع بعد هذا فعليه الدية ، لأنّها سنّ بحالها وإنمّا لحقها شين فهي كالإصبع إذا لحقها شين فقطعت فإنّ فيها ديتها ، فإن ذهب مع هذا التغير بعض منافعها كان ضعف عن القوة التي كانت عليها في عضّ الماكول و نحو ذلك ففيها حكومة لأجل الشين و الضعف معاً ، فإن ذهب مع هذا التغير كل منافعها حتّى لا تقوى على أن يعضخ (١) بها شيئاً فهذه بمنزلة اليد الشلاء فعليه ثلثا الدية لأنّ كل ما كان في إتلافه الدية كان في الشلل منه ثلثا الدية ، فإن قلعها قالع بعد ذلك فعليه « (٢) .

و في كشف اللثام « فكأنّه عند بقاء المنافع شبه متردّد في ثلثي ديتها (الحكومة) ، (٣) قلت لعلّ ظاهره الحكومة مع بقاء المنافع ، وإن نسب (٤) الثلثين إلى الرواية . نعم هو جازم بالثلثين مع ذهاب المنافع مدرجاً له بالشلل ، و قد عرفت أنّ ظاهر الأصحاب بل والنصّ على عدم الفرق ، كما أنّ ظاهرهم اختصاص التقدير المزبور بالسواد دون غيره من الألوان التي فيها الحكومة سواء بقيت منافعها أو ذهبت كلّاً أو بعضاً لعدم اندراج مثله في مسمّى الشلل

(١) في المبسوط : « يعض » .

(٢) المبسوط ج ٧ ص ١٤١-١٤٢ وفيه هكذا : فهذه بمنزلة اليد الشلاء فعليه

الدية لأن كل ما كان في إتلافه الدية كان في الشلل منه الدية « وفيه سقط كما لا يخفى

فراجع .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٤) في الأصل : « نسبه » .

فتأمل جيداً .

﴿ و ﴾ ممّا ذكرنا يظهر لك الوجه فيما ذكره المصنّف وغيره من أن ﴿ فيها بعد الاسوداد الثلث على الأشهر ﴾ بل عن الخلاف وظاهر الغنية الإجماع عليه ، مضافاً إلى قول أبي جعفر في خبر العزرمي (١) المنجبر بما عرفت : « إن في السن السوداء ثلث ديته » بل و إلى خبر الحكم (٢) « وكل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصحاح » بناء على أنه شلل ، أو حيث يتحقق فيه الشلل ، كما سمعته من المبسوط .

خلافاً لما عن النهاية والقاضي ويحيى بن سعيد ، فربيع ديته ، لخبر عجلان (٣) عن الصادق عليه السلام القاصر عن مقاومة ما عرفت بعد ضعفه وندرة القائل به و اقتضائه نقصان ديته عن دية إتلافها بالجناية بادیء بدیء دفعة المستلزم لكونها دية جناية واحدة في محل واحد أزيد من دية جنايتين ، ولا ريب في بعده .

اللهم إلا أن يقال : إن النقص عن ذلك إنما حصل بذهابها في وقتين ولعلّه لبقاء الانتفاع بها بعد الجناية الأولى مع أنه لا يتم في صورة قضر الزمان على وجه لم ينتفع بها أصلاً .

و على كل حال فلا ريب في ضعفه كدعوى الحكومة التي سمعتها من المبسوط ، اذ هو كالاتجاه في مقابلة ما عرفت من إطلاق النص ومعقد الإجماع والفتاوى ، وإن مال إليه بعض الناس للاختلال في الطريقة ، وربما أيد بأن الثلثين فيه للشلل وهو لا يكون إلا مع ذهاب المنافع ، وفيه أن ذلك وإن علل به بعض الناس لكنّه لا يصلح مقيّداً لما عرفت ، فلا ريب في ضعف القول بالحكومة .

(١) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٣ .

و كذا في كتاب ظريف على ما في الكافي (١) والتهذيب « فان سقطت بعد وهي سوداء فديتها إثناعشر ديناراً ونصف » و على ما في الفقيه (٢) « فان سقطت بعد وهي سوداء فديتها خمسة وعشرون ديناراً فان اصدعت وهي سوداء فديتها إثناعشر ديناراً ونصف » لم نجد عاملاً بشيء منهما .

﴿ وفي اصداعها و لم تسقط ثلثا ديتها ﴾ كما قطع به الشيخان وابن حمزة والفاضل ، بل في الروضة وغيرها نسبته إلى المشهور و لعله لأولويته من الاسود و كونه شللاً أو بحكمه ، بل ذكره في المقنعة و النهاية و الوسيلة كالظاهر في وجود رواية به خصوصاً بعد استقرار أحوالها في ذلك بل في المتن ﴿ وفي الرواية ضعف ﴾ و هو صريح في عثوره عليها لكن قد اعترف غير واحد ممن تأخر عنه بعدم العثور عليها ، بل توقف بعد الناس في العمل بها لذلك ولعدم تحقق شهرة جابرة و إن حكيت ، ومع تسليمها فإنما هي تجبر الخبر بعد وضوح دلالة و هو غير معلوم بعد عدم ظهور متن الرواية .

﴿ و ﴾ من ذلك و نحوه قال المصنف ﴿ الأشبه بالحكومة ﴾ (٣) أي أشبه بأصول المذهب بعد عدم ثبوت التقدير ، وتبعه بعض من تأخر عنه وإن كان قد يناقش بأن الأصح جبرها للسند و للدلالة على أنه لا يكفي (٤) في ثبوت وضوح متنها حكاية المحقق له و إن لم يعمل بها . لكن الإصاف مع ذلك عدم ترك الاحتياط مع إمكانه .

و في كتاب ظريف (٥) « ان فيه نصف ديتها » و في كشف اللثام

(١) الكافي ج ٧ ص ٣٣٣ ، والتهذيب ج ١٠ ص ٣٠٠

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٨٢ .

(٣) كذا في الأصل ، ولكن في الشرائع هكذا : « الحكومة أشبه

(٤) كذا في ثلاث نسخ راجعناها ، ويحتمل زيادة كلمة « لا » كما لا يخفى .

(٥) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

« وروى نحوه عن الرضا عليه السلام ، (١) إلاّ أنا لم تجد عاملاً به كما عن ابن فهد الاعتراف به .

﴿ و ﴾ كيف كان ثبوت ﴿ الدية في ﴾ السن ﴿ المقلوعة مع نسخها وهو الثابت منها ﴾ الذي هو أصلها ﴿ في اللثة ﴾ لا خلاف فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه مضافاً إلى إطلاق النص والفتوى ، ﴿ ولو كسر ما برز عن اللثة ﴾ خاصة ﴿ ففي ﴾ ثبوت الدية له ﴿ تردّد من صدق السن لغة وعرفاً وعن المبسوط « السن ما شاهده زائداً على اللثة والنسخ أصلها المدفون في اللثة » (٢) و قال أهل اللغة : « السنخ أصل السن » ومن أصل البرائة و انحداد العضو وشمول اللفظ للكامل ولذا يقال قلع سنّه واكشفت اللثة عن سنّه و نحو ذلك .

﴿ و ﴾ لكن ﴿ الأقرب أن ﴾ فيه دية السن ﴿ وفقاً للشيخ والحلي والفاضل والشهيد وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، بل عن مجمع البرهان نسبته إلى ظاهر الأكثر لأنّه المنساق من النص والفتوى ، بل لا يمكن فيه معرفة المساحة كي تكون الدية بقدرها .

﴿ و ﴾ حينئذ قل ﴿ أو كسر ﴾ شخص ﴿ الظاهر عن اللثة ثم قلع الآخر السنخ فعلى الأول دية ﴾ للسن المكسور ﴿ وعلى الثاني حكومة ﴾ للسنخ الذي لا مقدّر له بخصوصه ، و على الاحتمال المزبور تكون الدية على الجانبين (٣) بنسبة المساحة ، إلاّ أن الأصحّ الأول ، بل وكذا لو كان الجاني شخصاً واحداً دفعتين . نعم الظاهر الدية خاصة في الجناية المتحددة التي انقلع بها السن مع نسخها كما عرفت ، والله العالم .

﴿ و ينتظر بـسن الصغير ﴾ لو قلع أو كسر ﴿ فإن ثبت لزوم الأرض وإن

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٢ وافقه المنسوب الى الرضا عليه السلام .

(٢) المبسوط ج ٧ ص ١٢٦ .

(٣) في الاصل : « على الجانبين » .

لم يثبت فدية سن المتغر و من الأصحاب من قال فيها بغير و لم يفصل ﴿ كما عن المبسوط والمهذب والكافي والغنية والوسيلة والإصباح ، للرواية ، ﴾ و ﴿ لكن ﴿ في الرواية ضعف ﴾ لا جابر كما تقدم الكلام في ذلك مفصلاً (١) ، و في التقدير بسنة (٢) الواقع من الفاضل ، بل وفي المحكي عن أبي علي من أنها إن لم تثبت فيها ديتها وإن ثبتت ففيها بغير ، فلاحظ و تأمل .

﴿ ولو أثبت الإنسان في موضع المقلوعة عظماً ﴾ ظاهراً مثلاً ممّا يؤكل لحمه ﴿ ثبت فقلعه قانع قال الشيخ ﴾ في محكي الخلاف والمبسوط : ﴿ لادية ﴾ ولا شيء فيه للأصل ، ﴿ و ﴾ لكن ﴿ يقوى أن فيه الأرض ﴾ وقافاً للفاضل وثاني الشهيدين وغيرهما ، ﴿ لأنه يستصحب ألباً وشيناً ﴾ ، ولحصول منافع السن به وإن لم يكن سنّاً ، ولذا أوجبنا فيه الحكومة لادية السن ، بل مقتضى إطلاق المصنّف والفاضل في القواعد ذلك ، وإن كان نجساً لما سمعته . نعم قيده بذلك في محكي التحرير مصرحاً بأنه لا شيء عليه في النجس ، و نحوه عن حواشي الشهيد ولعله لوجوب الإزالة عليه ، بل وكذا لو كان من طاهر غير مأكول اللحم ، بناءً على وجوب إزالته للصلاة ، ولكن فرضهما فيمن لا تجب عليه لطفولية أو جنون مع حصول الألم والشين ، فتأمل .

ولو أثبت السن المقلوعة بعينها فثبتت كما كانت فقلعها آخر فدية كاملة ، كما في القواعد ومحكي الخلاف ، ولعله لا إطلاق الأدلة ، لكن عن المبسوط والتحرير فيه الحكومة ، ولعل الأولى ما عن المختلف من الحكومة إن لم تثبت صحيحة وإلا فالدية ، ولا شيء عليه عند الشافعي بناءً على أنها نجست بالانقلاع فتجب الإزالة ، وعندنا لا ينجس العظم بالانقلاع ، بل عن الخلاف إجماع الفرقة وأخبارها على أن السن لا يلحقها حكم الميتة ، والله العالم .

(١) يعني في كتاب القصاص .

(٢) في جميع النسخ التي راجعناها و بنسبته ، والصحيح ما ائتمناه كما لا يخفى على من

راجع هذا البحث من كتاب القصاص .

ولو كانت السنّ المقلوعة طويلة بالنسبة إلى أخواتها أو بالنسبة إلى النوع أو جثة الشخص ، أو عريضة كذلك لم تزد بذلك ديّتها كسائر الأعضاء ، لا إطلاق الأدلة ، كما أنّه لو كان بعضها أقصر من بعض ولكن ينتفع بها كالطويلة فدية كاملة للعمومات ، وإلاّ فالحكومة لعب المخرج لها عن حكم السنّ المنساق من النصّ و الفتوى ، من غير فرق بين كون الاختلاف في صنف واحد منها كأن تكون ثنية أقصر من أخرى أو رباعية أقصر من أخرى ، أو في صنفين كأن تكون رباعية أقصر من الناب ، و عن الشيخ إطلاق الحكم بالديّة مع القصر كالإطلاق بعض العامة النقص من الديّة بقدر القصر ، والأقوى ما عرفت .

ولو اضطربت لكبر أو مرض لكن يمكن المضغ بها وحفظ الطعام والريق ، وكان فيها الجمال ، فعن المبسوط فيها الديّة ، سواء ربطها بالذهب أو الفضة أولاً ، ولعلّه للعموم . ولكن المتّجه بناءً على ما ذكرنا الحكومة مع عدم بقاء منافعها ، وعن التحرير وجوب الديّة مع بقاء بعض منافعها وإلاّ فثلث الديّة كالأشمل ، وعن الشهيد أنه المنقول ولا يخلو من نظر ، فتأمل .

و لو ذهب بعض السنّ لعلّة أو جناية أو لتناول المدّة ففيها بعض الديّة بحساب المساحة ، وكذا لو كسر طرفاً من سنّه فتقطعت الديّة حينئذ على الظاهر دون السنخ كما عرفته سابقاً ، حتّى إن كان المكسور نصف الظاهر وجب نصف دية السنّ .

و لو انكشفت اللثة عن بعض السنخ فظهر ، فقال الجاني : المكسور ربع الظاهر ، وقال المجنىّ عليه : نصفه ، ففي كشف اللثام اعتبر بأخواتها ، فإن فقدن رجع إلى أهل الخبرة ، فإن فقدوا قدّم قول الجاني لأصل البرائة ، وأطلق في القواعد تقديم قول الجاني ، ولعلّه أولى .

ولو كسر بعض السنّ وقلع آخر الباقي مع السنخ فإن كان الأوّل قد

كسر عرضاً وبقي أصلها صحيحاً مع تمام السنخ فالسنخ تابع لجناية الثاني ، ولا شيء فيه عندنا ، ولو كسر بعضها طولاً لكن دون شيء من السنخ فعلى الثاني دية الباقي من السنن ويتبعه ما تحته من السنخ فلا شيء فيه وعليه حكومة للسنخ الذي كسر ظاهره الأول ، فإن قال المجنى عليه : الفائم بجناية الأول الربع ، وقال الثاني : بل النصف ، ففي القواعد ومحكي المبسوط قدم قول المجنى عليه لأصالة السلامة ، ويحتمل تقديم قول الجاني لأصل البرائة ، والله سبحانه العالم .

﴿ الثامن : العنق ﴾

﴿ وفيه إذا كسر فصار الإنسان أسود (١) ﴾ مائل العنق أو جنى عليه حتى صار كذلك وإن لم يكن كسر ﴿ الدية ﴾ كاملة ، فلا خلاف أجده بيننا ، بل عن الخلاف الإجماع عليه لقول رسول الله ﷺ في خبر مسمع في الصعر (٢) والصعر أن يثنى عنقه في ناحية ، والضعف منجبر بما عرفت . هذا ولكن في كتاب ظريف (٣) « إن فيه نصف الدية » وفيه أيضاً « في صدع الرجل إذا أصيب فلم يستطع أن يلتفت إلا ما انحرف الرجل نصف الدية خمسمائة دينار » إلا أنني لم أجد عاملاً به منّا ، كالتقول بالحكومة المحكي عن الشافعي ، مضافاً إلى الإجمال في الثاني باعتبار احتمال إعجام عين الصدغ وضم جيم الرجل في الموضعين وإهمال العين وتسكين الجيم مع كسر الرء ، أي إذا صدعت الرجل فلم يستطع أن يلتفت

(١) في الأمل : أسفر ، و الصحيح أسعر أوالاسود بقرينة قوله : في خبر مسمع

في الصعر وقوله : و لو زال الصود .

(٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب ديات المنافع ، الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

مالم يحوّل رجليه .

﴿ وكذا ﴾ تجب الديّة ﴿ لو جنى عليها بما يمنع الازدرداد ﴾ رأساً ، مات بذلك أو عاش وإن بعد ، لأنّ هذه المنفعة أعظم من الذوق الذي ستعرف وجوب الديّة في ذهابه ، ولا شيء عند العامّة إن عاش ، وعن المبسوط و ينبغي أن نقول : إنّ عليه حكومة ، وعن ابن حمزة موافقته وهو لا يخلو من وجه .

﴿ ولو زال ﴾ الصور أو بطلان الازدرداد ﴿ فلادية وفيه الأرض ﴾ وكذا إذا صور لكن يمكنه الإقامة والاتفات بعسر أو أمكنه الازدرداد .

﴿ التاسع : اللحيان ﴾

﴿ وهما العظمان اللذان يقال لملتقاهما الذقن ويتصل طرف كل واحد منهما بالأذن ﴾ من جانبي الوجه ، وعليهما نبات الأسنان ﴿ وفيهما الدية لوقلعا منفردين عن الأسنان كلحبي الطفل ﴾ وإن منعه الا نبات ﴿ أو من لا أسنان له ﴾ لكبر أو آفة ، وفي كل واحد منهما نصف الدية ﴿ ولو قلعا مع الأسنان فديتان ﴾ لهما وللأسنان بالحساب ، ولا يدخل شيء منهما تحت الآخر ، للأصل وإن حكى عن أحد وجهي العامّة .

﴿ وفي نقصان المضغ مع الجناية عليهما أو تصليهما ﴾ على وجه يعسر تحريكهما ﴿ الأرض ﴾ لعدم ثبوت تقدير في هذا الحال .

﴿ العاشر: اليدين ﴾

﴿ وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية ﴾ بلاخلاف أجده في شيء من ذلك بين المسلمين، فضلاً عن المؤمنين، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى النصوص العامة والخاصة (١)، ويتساوى اليمنى واليسرى وإن كانت اليمنى أقوى وأنفع، كما يتساوى من له يدان ومن ليس له إلا يد واحدة خلقه أوبّاقة أو بجناية أو في سبيل الله، خلافاً للأوزاعي في الأخيرة، فأوجب في الباقية دية اليمين، وهو اجتهد وقياس على العين في الجملة، في مقابلة ما سمعت.

﴿ وحدّهما المعصم ﴾ أي الكوع والمفصل الذي بين الكف والذراع، موضع السوار، بلاخلاف أجده فيه، بل في كشف اللثام عندنا، خلافاً لبعض العامة، مشعراً بل ظاهراً إن لم يكن صريحاً في الإجماع الذي يشهد له التتبع، فلا يقدح حينئذٍ إجمالها كما عن علم الهدى واصرافها إلى العضو الذي هو من المنكب إلى رؤوس الأصابع إن سلم، ضرورة احتمال الصدق على البعض كالكل.

و على كل حال ﴿ فلو قطعت ﴾ منه ﴿ مع الأصابع ﴾ فليس فيه إلا ﴿ دية اليد خمسمائة دينار ﴾ خاصة بلاخلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى إطلاق النصوص والفتاوى ﴿ و ﴾ أن في كل واحد نصف الدية.

نعم ﴿ لو قطعت الأصابع منفردة فدية الأصابع خمسمائة دينار ﴾ بلاخلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكي منهما مستفيض،

كالنصوص (١) .

ولو قطع آخر الكف ففيه الحكومة ، بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، لعدم التقدير له حينئذ .
وكذا لو قطع كفاً لا أصابع لها خلقة أو بآفة .

﴿ ولو قطع معها ﴾ أي الكف ﴿ شيء من الزند ﴾ الذي هو موصل طرف الذراع في الكف كما نص عليه غير واحد ﴿ ففي اليد خمساً دينار وفي الزائد حكومة ﴾ وفاقاً للشيخ والقاضي والفاضل والشهيد على ما حكى عن بعضهم ، بل عن المختلف أنه الأشهر ، وهو الموافق لما نص عليه الشيخ أيضاً وابن حمزة والفاضلان وغيرهم في كتاب القصاص من أنه لو قطع مع الكف بعض الذراع اقتصر في الكف وكان له في الزائد الحكومة ، إذ بعض الزائد هو بعض الذراع ، ومن هنا نص في كشف اللثام على عدم الفرق بين بعض الزند وبعض الذراع ، ولكن قد يشكك أصل الحكومة بناءً على أن في الذراع الدية بأن المتجه اعتبار المساحة كما عرفته في كل ماله مقدّر ، ولذا كان المحكي عن ابن إدريس اعتبارها .

نعم قد قلنا في كتاب القصاص : يمكن إرادة الأصحاب من الحكومة ما لا ينافي اعتبار المساحة لأن الغرض بيان عدم الإجزاء بالقصاص في الكف أو الدية عن الزائد ، باعتبار صدق اسم اليد فيدخل الزائد قصاصاً ودية في الكف ، كما عن الكاشاني اختياره هنا لإطلاق النصوص نصف الدية في اليد الصادرة على المفروض .

﴿ و ﴾ يؤيده ما ذكره غير واحد ، بل في الروضة نسبة إلى المشهور أنه ﴿ لو قطعت من المرفق أو المنكب ﴾ لم يكن له إلا دية اليد ، خمساً دينار ، ولعله المراد مما ﴿ قال في المبسوط ﴾ : « اليد التي يجب هذا فيها هي الكف » إلى الكوع وهو أن يقطعها من المفصل الذي بينها وبين الذراع ، فإن قطع أكثر من ذلك

كان فيه دية وحكومة بقدر ما يقطع ، فإن كان في نصف الذراع أو المرفق أو العضد أو المنكب ففي الزيادة حكومة وكلما كانت الزيادة أكثر كانت الحكومة أكثر و ﴿ عندنا ﴾ أن جميع ذلك ﴿ فيه مقدار ﴾ ذكرناه في تهذيب الأحكام (١) .

وإليه أشار المصنف بقوله ﴿ محيلاً ﴾ له ﴿ على التهذيب ﴾ إذ ليس في التهذيب حكم مخصوص للفرض ، وإنما فيه أن ما في الإنسان منه إثنان في كل واحد نصف الدية .

اللهم إلا أن يفرق بوجود المفصل وعدمه ، بمعنى أن اليد تتناول الكل والأبعض ذوات المفاصل ، فإذا قطع بعض ذو مفصل كالكف مع بعض آخر ، لامن مفصله كبعض الزند أو الذراع ، فكأنه قطع اليد وشيئاً آخر لا مقدار فيه ، ففيه الحكومة ، بخلاف ما لو قطعها من مفصل المرفق أو المنكب فإنها يد بلا زيادة ، إلا أن ذلك كما ترى ، ولذا قال في كشف اللثام : « عليه منع ظاهر » .

نعم قد يقال إن العمدة الإجماع على وجوب شيء زائد على الدية لنصف الذراع مثلاً حكومة أو قسطاً ، وما سمعته من الكاشاني غير قادح في الإجماع المزبور ، ولعل وجهه أنه حيث تكون الجناية عمداً لا ريب ولا خلاف معتد به في كون القصاص من الكف كما عرفته في كتاب القصاص ، فلو لم يكن للزيادة شيء كانت جناية غير مستوفاة ، ولم يصل تمام الحق إلى صاحبه ، بخلاف ما إذا كانت من المرفق أو المنكب ، فإن محل القصاص حينئذ متحقق في العضو الواحد عرفاً ، فليس له إلا القطع أودية ذلك العضو ، وهو دية اليد ، فيدخل حينئذ الساعد والعضد كما تدخل الأصابع في قطع الكف ، لعدم دليل يدل على تقدير لهما في الفرض زائد على دية اليد ، فأصل البرائة بحاله حينئذ ، ولا ينافي ذلك ثبوت دية

لهما لو قطعاً مستقلين كما لو كان له ساعد بلا كفّ وقطعه قاطع من المرفق مثلاً ، فإنّ العموم الدالّ على وجوب الدية لكلّ ما كان في الانسان منه إثنان وفي الواحد النصف شامل له ، بل الظاهر اعتبار المساحة هنا ، لو فرض قطع البعض لا الحكومة بخلاف من لو قطع نصف الذراع مع الكفّ فإنّه لا يستفاد من الأدلّة هنا أنّ له مقدّراً في الفرض فليس إلّا الحكومة ، ولذا كان المشهور ذلك لا اعتبار المساحة .

و بذلك يظهر لك النظر فيما عن ابني حمزة والبراج من النصّ على أنّه لو قطع يده من المرفق أو المنكب كانت عليه دية اليد و حكومة في الساعد أو فيها وفي العضد بناءً على أنّ حدّ اليد كما عرفت من المعصم ، فقيماً زاد عليها الحكومة ، بل في كشف اللثام ، وكذا الشيخ في جراح المبسوط ، ضرورة عدم وجه للحكومة بعد صدق اسم اليد ، والتحديد المزبور إنّما هو لمنتهاها الموجب للدية كما أوضح عنه كلام المشهور ، الذين لم يوجبوا الدية في الجميع ، لا أنّ المراد منه اختصاص اسم اليد بها الذي لا يوافق شرع ولا لغة ولا عرف .

بل وكذا يظهر لك النظر فيما يعطيه كلام ابن إدريس ، حيث اعتبر المساحة وقسط الدية عليها في المقطوع من نصف ذراعه مع كفّه وأوجب الدية في الكفّ وأخرى في الساعد وثالثة في العضد لو كان القطع من المنكب مثلاً ، بل قيل هو ظاهر أبي علي والمفيد وسلاّر والحليّين حيث أطلقوا أنّ في الساعدين الدية وفي أحدهما نصفها .

وكذا في العندين وأحدهما ، بل لعلّ ظاهر آخر العبارة التي سمعتها من المبسوط ، بناءً على أنّ المراد بما أحاله على التهذيب هو النصوص المزبورة الدالة على الدية في الاثنين ونصفها في الواحد ، إذ قد عرفت عدم ظهور في الأدلّة للتقدير لهما في الفرض ، بل ظاهر الأدلّة دخولهما في اليد كدخول الأصابع فيها ، ويمكن حمل عبارة المبسوط على ذلك بإرادة المقدّر في اليد فيوافق المشهور حينئذ .

فقد تلخّص لك من ذلك كلّهُ أنّه لو قطعت اليد من نصف الساعد كان فيها دية الكفّ والحكومة من غير اعتبار المساحة خلافاً لابن إدريس ، وخلافاً لما سمعته

من الكاشاني من عدم شيء زائد على الدية لو قطعت من المرفق مثلاً ، فلا شيء فيها لا دية اليد ولا الحكومة مع ذلك كما سمعته من ابني حمزة و البراج ولا ديتين أو ديات كما هو ظاهر من سمعت الذين يمكن حمل إطلاقهم المزبور على قطع خصوص الساعد ، كما إذا لم يكن له كف أو المنكب ، كما إذا لم يكن له غير العضد ، فلا خلاف حينئذ ، والله العالم .

﴿ ولو كان له يدان على زند ففيهما الدية وحكومة ﴾ لوقطعا كما صرح به الفاضل و الشهيدان وغيرهم ﴿ لأن إحداها زائدة ﴾ على المتعارف في خليفة الإنسان ، فلا تندرج في إطلاق الأدلة المعتضد بالأصل ، فتعين الحكومة حينئذ بعد عدم التقدير شرعاً ، بل ربما يؤيده قول أبي جعفر عليه السلام للحكم بن عيينة (١) « في الأصابع فما زادوا و نقص فلا دية له » وكذا في الاسنان « فما زاد على ثمانية وعشرين سنناً فلا دية له » و حينئذ فلو قطع إحداها فإن كانت الأصلية فالدية والحكومة إن كانت الزائدة .

﴿ و يتميز الأصلية بافترادها بالبطش أو كونها أشدّ بطشاً ﴾ وبالخروج عن السميت و نقص أصابعها والمساواة لليد الأخرى قدرأ وهو ذلك ممّا يتشخص فيه الموضوع المزبور عرفاً ولو مع تعارض الأمارات ، وعن الإرشاد « أن المدار على البطش وقوته وإن كانت منحرفة » .

و كيف كان ﴿ فإن تساويا ﴾ على وجه لا يتميز الأصلية من الزائدة ﴿ فأحداها زائدة في الجملة ﴾ قطعاً لما عرفت ، و حينئذ فإن قطع إحداها كان عليه الحكومة للأصل ، إلا أن تزيد على الأكثر من نصف الدية فترد إليها كما في غيرها .

و عن المبسوط والتحرير والإرشاد أن عليه نصف دية ونصف حكومة أو

(١) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٢ و الباب - ٣٩ -

منها الحديث الاول .

نصف الثلث بناءً على ما سمعته من المبسوط ، لأنّه قطع نصف يد وزيادة ، ولتكافؤ الاحتمالين ، فيكون كجنين قتل بعد و لوج الروح فيه و لم يعلم كونه ذكراً أو أنثى ، ولأنّ الكفّين لو قطعنا كان على الجاني دية كفّ وثلاثها مثلاً ، بناءً على ما سمعته من المبسوط ، فعند الاشتباه يقسّط المجموع عليهما ، ويؤخذ النصف و هو ثلثا دية كفّ ، لأنّ نصف الثلث سدس ، فإذا أضيف إلى نصف الكفّ صار المجموع ثلثي دية كفّ .

بل قال الشيخ أيضاً فيما حكى عنه : « فإن قطع إصبعاً من إحداهما ففيه نصف دية إصبع خمس من الأبل و حكومة على ما فصلناه إذا قطع إحداهما ، وفي أناملهما كذلك نصف دية أنملة و حكومة » (١) وفيه أنّ ذلك لا يرجع إلى قاعدة شرعية تنطبق على مذهب الإماميّة إلاّ أنّ يفرض حصول القطع من النظائر المنصوصة بكون الحكم في المقام ومحوه كذلك ، هذا وفي محكيّ التحرير (٢) « انهما كذلك لو تساويا في البطش والتمام والسمت فإن كانا غير باطشتين ففيهما ثلث دية اليد و حكومة ، ولا تجب فيهما دية اليد الكاملة لأنّه لافع فيهما كاليد الشلاء » ولا يخلو من نظر مع عدم صدق الشلل ، والله العالم .

﴿ ولو قطعهما ﴾ معاً ﴿ ففني الأصلية ﴾ واقعاً ﴿ دية ، وفي الزائدة ﴾ كذلك ﴿ حكومة ﴾ كما لو كانتا متميزتين من غير إشكال مع اتحاد القاطع والقاطع ، أمّا مع تعدّد ههما فقد يقال : إنّ المتّجه الحكومة في كلّ منهما للأصل ، بل وكذا مع تعدّد القطع وكان الثاني بعد دفع الحكومة للأوّل ، إذ ذلك لا يشخص كون الباقية أصلية لا بالنسبة إليه ولا بالنسبة إلى غيره فتأمل جيّداً ، إذ يمكن أن يقال : إنّ براءة الأوّل من قطعه الأوّل إنّما كانت في الظاهر دون الواقع الذي تحقق شغل ذمته به بقطعه الثاني .

﴿ و ﴾ كيف كان فقد ﴿ قال في المبسوط ﴾ : « عندنا في الزائدة ﴾ ثلث

(١) المبسوط ج ٧ ص ١٤٥ .

(٢) التحرير ج ٢ ص ٢٧٢ .

دية الأصليّة» (١) ﴿ ولكن لم نجد ما يدلّ عليه صريحاً ﴾ ولعلّه تشبيه بالسّن والإصبع ﴿ لما سمعته ونسمعه من أن في الزائدة منهما تلك دية الأصليّة ، إلا أن القياس باطل عندنا ، والتنقيح بعد فرض شهرة الحكومة لا منقح له ، و ﴿ لذا كان ﴾ الأقرب الأرض ﴿ وفقاً للمشهور ، للضابط المزبور ، والله العالم .

﴿ و ﴾ الذي يظهر لي ﴿ ماظهر لغيري من المفيد وسلار وابن إدريس . وأبي الصلاح والكيدري والفاضل وولده وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، إن ﴿ في الذراعين ﴾ لو قطعاً متميزتين عن قطع الكفتين ﴿ الدية ﴾ كاملة ﴿ وكذا في العضدين وفي كل واحدة نصف الدية ﴾ ، لعموم الضابط ودليله . لكن في محكي الخلاف « أن مع قطع ذراع رجل وكان قطع كفه آخر وكان للقاطع ذراع بلا كف كان له القصاص ، وإن أراد دية كان له نصف الدية إلا قدر حكومة ذراع لا كف له (٢) » وفيه ما لا يخفى .

كاحتمال الحكومة في القواعد والمسالك وغيرهما ، بناءً على أنه لا نصّ فيهما بخصوصهما مع أصل البرائة ، ونقص المنفعة فيهما ، وعدم استقلال شيء منهما ، وكونه عضواً برأسه ، إذ الجميع كما قرئ خصوصاً بعدما عرفته من اتفاق الأصحاب ظاهراً على ثبوت الدية وصفها فيهما .

نعم لو قطع كفّاً لا إصبع لها كان عليه الحكومة بلاخلاف أجده فيه ، بل في كشف اللثام الاتفاق ظاهراً عليه ، بل يجوز أن يزاد بحكومتها على دية الإصبع وأكثر مع قضاء أهل الخبرة به لو كان عبداً . نعم لا يجوز أن يبلغ بها دية الأصابع أجمع وإلا لزم أن يكون في الواحدة من رؤوس الأصابع إلى المعصم دية نفس كاملة .

(١) المبسوط ج ٧ ص ١٢٥ .

(٢) الخلاف ج ٢ ص ٣٦١ .

ولو كان عليها إصبع واحدة فمنبت تلك الإصبع تابع لها في الضمان ، لا أنه يدخل في حكومة الكف ، ولكن عليه في الباقي حكومة أربعة أخماس الكف لأن الخمس الآخر منبع (١) الإصبع المفروضة ، والله العالم .

﴿ الحادي عشر : الأصابع ﴾

﴿ وفي أصابع اليدين ﴾ العشر ﴿ الدية وكذا في أصابع الرجلين ﴾ بخلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منهما مستفيض كالنصوص ، ﴿ و ﴾ المشهور بين الأصحاب قديماً وحديثاً ، بل عليه المتأخرون كافة ، أن ﴿ في كل واحدة ﴾ منهما ﴿ عشر الدية ﴾ لآصاله التساوي ، أو عدم التفاوت ، إن لم نقل بظهور ما دل على ثبوتها فيها في ذلك ، ولقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان (٢) :

« أصابع اليدين والرجلين سواء في الدية في كل إصبع عشر من الإبل » وفي حسن الحلبي (٣) « في الإصبع عشر الدية إذا قطعت من أصلها أو شلت قال : وسألته عن الأصابع أسواء هن في الدية ؟ قال : نعم » وفي خير أبي بصير (٤) « في كل إصبع عشر من الإبل » وقول أبي جعفر عليه السلام في خبر الحكم (٥) « في

(١) منبت ظ .

(٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الأعضاء ، الحديث ٤ .

(٣) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٣ .

(٤) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٧ وفيه : « وفي

الأصبع عشر من الإبل » .

(٥) الكافي ج ٧ ص ٣٣٠ و التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٢ والوسائل الباب - ٣٩ -

من أبواب ديات الأعضاء ، الحديث الأول و في الأخير سقطت الجملة الأولى فراجع .

« كل إصبع من أصابع اليدين ألف درهم و في كل إصبع من أصابع الرجلين ألف درهم » .

﴿ وقيل ﴾ كما عن الخلاف والوسيلة ﴿ في الإبهام ثلث دية ﴾ اليد الواحدة ﴿ وفي الأربع البواقي الثلاثان بالسوية ﴾ في كل منهما سدس ، بل عن الخلاف الإجماع عليه ، كما عن المبسوط نسبته إلى رواية أكثر أصحابنا ، عكس ما عن السرائر من نسبته الرواية بذلك إلى الشذوذ ، لما في كتاب ظريف (١) من قوله عليه السلام « في الإبهام إذا قطع ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار . وفي الأصابع في كل إصبع سدس دية اليد ثلاثة وثمانون ديناراً وثلث دينار ودية الأصابع والقصب التي في القدم ثلث دية الرجلين ثلاثمائة وثلاثة و ثلاثون ديناراً - إلى أن قال - : ودية كل إصبع منها سدس دية الرجل ثلاثة وثمانون وثلث دينار » .

وفي كشف اللثام : « وروى نحو منه عن الرضا عليه السلام (٢) » وعن التهذيب والاستبصار (٣) احتمال أخبار التساوي ، تساوى الأربع غير الإبهام ، بل عن الاستبصار (٤) « وأما ما تضمنت رواية أبي بصير وعبد الله بن سنان أن كل إصبع عشر من الإبهام ، يجوز أن يكون من كلام الراوي ، وهو أنه لما سمع أن الأصابع سواء في الدية ففسر هو لكل إصبع عشر من الإبهام ، ولم يعلم أن الحكم يخص بالأصابع الأربعة » .

ولكن لا يخفى عليك ما فيه بعد معلومية الرجحان في الأول ، ضرورة

(١) الفقيه ج ٢ ص ٨٥ - ٩٠ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٢٣٥ ، وراجع الفقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام

ص ٢٣ - ٢٢ .

(٣) التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٩ والاستبصار ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٤) الاستبصار ج ٢ ص ٢٩٢ .

موهوبة الإجماع المزبور بمصير معظم من تقدّم وتأخّر إلى خلافه ، وكتاب ظريف وإن أمكن تصحيح بعض طرقه ، إلا أنّه قاصر عن معارضة ما عرفت من وجوه ، ونحوه المرسل عن الرضا عليه السلام ، مع احتمال إرادة الكتاب المنسوب إلى الرضا عليه السلام الذي لم يثبت نسبته عندنا ، فالقول المزبور حينئذٍ واضح الضعف ، كالمحكي عن الكافي من « أن في كل إصبع عشر الدية إلا الإبهام فديتها ثلث دية اليد وقال في الرجلين : في كل إصبع من أصابعهما عشر دية » .

ونحوه عن الغنية والإصباح إلا أنّهما سوياً بين أصابع اليدين والرجلين ، بل عن ظاهر الأول ومضمّن الثاني الإجماع عليه ، بل هو أوضح ضعفاً من الأول ولذا قال في محكي المختلف : « وقول أبي الصلاح مشكل فإنّه جعل في الإبهام ثلث دية اليد ، وفي البواقي في كل واحدة عشر دية اليد ، وهو يقتضي نقصاً لا موجب له ، ثم إنّ كلامه يقتضي الفرق بين أصابع اليدين والرجلين مع أنّ أحداً من علمائنا لم يفصل بينهما (١) » .

وفي كشف اللثام « قلت : بل هو موافق لما سمعته من الخلاف ، وإنّما أوجب في كل من الأربع عشر دية النفس لأعشر دية اليد الواحدة أو الرجل الواحدة ، وأمّا في أصابع الرجلين فلعلّه لم يتعرّض للاستثناء اكتفاء بما قدّمه في اليدين (٢) » .

وفيه أنّك قد عرفت وجوب سدس دية اليد في كل واحد من الأربع وهو أنقص من عشر دية اليد ، بل بناءً على ما ذكره تزيد دية اليدين حينئذٍ على دية النفس ، فكلام أبي الصلاح لا يخلو من نقص أو زيادة كما هو واضح ، والله العالم .

❖ و ❖ كيف كان في دية كل إصبع مقسومة على ثلاث أنامل بالسوية عدا الإبهام فإنّ ديتها مقسومة بالسوية على اثنتين ❖ بلا خلاف أجده فيه بل عن

(١) المختلف الجزء السابع ص ٢٥٥ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٦ .

محتمل الغنية وصريح الخلاف الإجماع عليه وهو الحجة بعد شهادة التتبع له ،
وبعد قوى السكوني (١) - المعتضد بما سمعت عن الصادق عليه السلام - « كان يقضي في
كل مفصل من الأصابع بثلاث عقل تلك الأصابع إلا الإبهام فإنه كان يقضي في
مفصلها بنصف عقل تلك الإبهام لأن لها مفصلين » .

ولا يعارض ذلك ما في كتاب ظريف (٢) على ما عن الكافي ودية المفصل الأوسط
من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة وخمسون ديناراً وثلاث دنانير ، وفي
المفصل الأعلى من الأصابع الأربع إذا قطع سبعة وعشرون ديناراً ونصف وربع
ونصف عشر دينار » .

وعن الفقيه والتهذيب (٣) والجامع « سبعة وعشرون ديناراً ونصف دينار
وربع عشر دينار » وفي كشف اللثام « وكذا روى عن الرضا عليه السلام (٤) » ، وفي الرجل
في المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة وخمسون ديناراً
وثلاث دنانير ، وفي المفصل الأعلى من الأصابع الأربع التي منها الظفر إذا قطع فديته
سبعة وعشرون ديناراً أو أربعة أخماس دينار (٥) « كذا في الكافي والتهذيب والفقيه
والجامع ، ولكن لا عامل به ، فهو غير صالح للمعارضة وإن أمكن تصحيح بعض
طرقه ، بعدما عرفت من الإجماع المحكي إن لم يكن المحصل على التفصيل
الذي تقدم » .

لكن عن بعض العامة وجوب تلك دية الإبهام في كل أنملة بناءً على أن

(١) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب ديّات الأعضاء الحديث الاول .

(٢) الكافي ج ٧ ص ٣٢٧ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٨٦ والتهذيب ج ١٠ ص ٣٠٣ .

(٤) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٦ ، الفقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام ص ٤٣

وفيه « سبعة وعشرون ديناراً ونصف ربيع عشرون ديناراً » وهو من غلط النسخة راجع

المستدرک ج ٣ ص ٢٧٦ .

(٥) الكافي ج ٧ ص ٣٢١ والتهذيب ج ١٠ ص ٣٠٧ والفقيه ج ٤ ص ٩١ .

لها أيضاً ثلاث أنامل ظاهرين وباطنة هي المتصلة بالكوع ، وفيه أن ذلك من جملة الكف لأن جملة الأيها ، وإلا لزم اعتبار مثله في سائر الأصابع ، فكان لكل منها أربع أنامل ولم يقل به أحد .

نعم قد تقدم في كتاب القصاص أنه لو كان للأصبع أربع أنامل ففي كل أنملة ربع دية الأصبع مع تساوي الأربع أو القرب منه وتساوي الأصابع في الطول مع حكم باقي الصور فلاحظ وتأمل كي تعرف الفرق بين الأنامل وغيرها في الزيادة والنقص وإن كان الغالب في خلقه الإنسان ثلاث أنامل لكن على وجه تكون واحدة من الأربع زائدة مع فرض التساوي كما سمعته في الكفين .

﴿ وفي الأصبع الزائدة ثلث الأصلية ﴾ بخلاف أجده فيه كما اعترف به في كشف اللثام ، بل عن ظاهر الغنية أو صريحها الإجماع ، ولعله كذلك بشهادة التتبع له ، لخبر غياث (١) بن إبراهيم الذي هو صحيح أو موثق وقدرناه المشايخ الثلاثة عن أبي عبد الله عليه السلام « في الأصبع الزائدة إذا قطعت ثلث دية الصحيحة » مضافاً إلى اعتضاده بما سمعت ، فما عن الأرديلي من التأمل في الحكم المزبور في غير محله .

ولا يعارضه ما في خبر الحكم (٢) من « أن الخلفة التي قسمت عليها الدية في عشر أصابع في اليدين فما زاد أو نقص فلا دية له » بعد ضعف سنده ، وإمكان حمله على إرادة الدية المقدرة ، أو غير ذلك ، وإلا كان مرجوحاً بالنسبة إلى ما عرفت كما هو واضح .

وكذا الكلام في الأنملة المعلوم زيادتها بالخروج عن السم وتحوه فإن فيها ثلث دية الأنملة الأصلية كما صرح به في الإرشاد وعن غيره ولعله لفحوى الخبر المزبور (٣) .

(١) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الأول .

(٣) يعني خبر غياث .

﴿ وفي شلل كل واحدة ﴾ منها ﴿ ثلثا ديتها ﴾ بلاخلاف أجده فيه ، بل عن الخلاف الإجماع عليه في خصوص اليد إذا شلت والأنف إذا شل والرجل وغيرها ، مضافاً إلى إجماعه وإجماع محكي الغنية ، وظاهر المبسوط على أن كل عضو فيه مقدار إذا جنى عليه فصار أشل وجبت فيه ثلثا ديته ، بل عن الأول إرسال أخبار الفرقة عليه مضافاً إلى الإجماع ، كما عن المبسوط والسرائر إنهما ضبطا ضابطاً وهو كل ما كان في إتلافه الدية كان في الشلل منه ثلثا الدية .

وفي صحيح الفضيل (١) بن يسار « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذراع إذا ضرب فأنكسر من الزند فقال : إذا يبست منه (٢) الكف فشلت أصابع الكف كلها فإن فيها ثلثي الدية دية اليد ، وإن شلت بعض الأصابع وبقي بعض فإن في كل إصبع شلت ثلثي ديتها ، وكذا الحكم في الساق والقدم إذا شلت أصابع القدم ، بل يرشد إلى ما ذكرناه سابقاً من أن في قطع الأشل الثلث ، ولا يعارض ذلك ما في حسن (٣) زرارة عن الصادق عليه السلام « في الأصبع عشر من الأبل إذا قطعت من أصلها أو شلت » .

وما في حسن (٤) الحلبي عنه أيضاً « في الأصبع عشر الدية إذا قطعت من أصلها أو شلت » وما في كتاب ظريف (٥) من « إن في شلل اليدين ألف دينار وشل الرجلين ألف دينار ، بعد عدم عامل به وموافقته للشافعي وبعده عن الاعتبار ضرورة التفاوت الواضح بين القطع والشل واحتمال إرادة شلها أولاً ثم قطعها أو قرأتها

(١) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٥ .

(٢) في الأصل : « معه » .

(٣) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٨ .

(٤) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٣ .

(٥) القفيه ج ٢ ص ٧٨ وفيه الجملة الأولى فقط . و التهذيب ج ١٠ ص ٢٩٧ .

وفيه هكذا : « وشل اليدين ألف دينار والرجلين ألف دينار » وأيضاً ج ١٠ ص ٢٤٥ والكافي

ج ٧ ص ٣١١ ، والوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات المنافع الحديث الأول .

سَلْتُ بِالسِّنِ الْمَهْمَلَةِ أَوْغَيْرَ ذَلِكَ .

﴿ وفي قطعها بعد الشلل الثالث ﴾ بلاخلاف أجده فيه ، بل في كشف اللثام نسبته إلى قطع الأصحاب ، وقال الباقر عليه السلام للحكم (١) بن عيينة « في كل أصبع من أصابع اليدين ألف درهم وكل ما كان من شلل فهو على الثالث من دية الصحاح » كقول الصادق عليه السلام للحسن بن (٢) صالح « فيمن قطع يد رجل ثلاث أصابع من يده شلل وقيمة الثلاث أصابع الشلل مع الكف له ألف درهم فإنّه على الثالث من دية الصحاح » بل من خبر ابن عيينة يستفاد الضابط المزبور المفروغ منه عندهم في كل عضوله مقدر جنى عليه فصار فيه شلل ، وحينئذ فلا يختص الشلل باليد كما عساه يتوهم ممّا في الصحاح « الشلل فساد في اليد » بل في القاموس « اليبس في اليد أو نهايها » .

﴿ وكذا ﴾ يجب الثالث ﴿ لو كان الشلل خلقة ﴾ لا إطلاق النص (٣) والفتوى ومعقد الإجماع وغيره .

﴿ وفي الظفر إذا لم تنبت عشرة دنائير وكذا لو نبت أسود ، ولو نبت أبيض كان فيه خمسة دنائير ﴾ كما صرح بذلك كله الشيخ وابن حمزة والقاضي والفاضلان والشهيدان والمقداد والكركي وغيرهم ماحكي عن بعضهم ، ولذا نسبته غير واحد إلى الشهرة لرؤية مسمع (٤) بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الظفر إذا قطع ولم ينبت أو خرج أسود فاسداً عشرة دنائير وإن خرج أبيض فخمسة دنائير » .

(١) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول وسقطت

منه الجملة الاولى قراجع .

(٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٣) معنى النصوص المذكورة آنفاً .

(٤) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

﴿ و ﴾ لكن ﴿ في الرواية ضعف غير أنها مشهورة ﴾ عملاً كما عرفت بل عن التنقيح « إن عاينها عمل الأصحاب » فتنجبر حينئذٍ بذلك ﴿ و ﴾ تكون مقيدة لما ﴿ في رواية عبد الله بن سنان (١) ﴾ الصحيحة عن الصادق عليه السلام أيضاً ﴿ في الظفر خمسة دناير ﴾ ولقول أمير المؤمنين عليه السلام المروي في كتاب ظريف (٢) « في كل ظفر من أظفار اليد خمسة دناير ومن أظفار الرجل عشرة دناير » خصوصاً بعد عدم عامل بالاطلاق المزبور كالتفصيل الذي سمعته في المروي عن كتاب ظريف.

فمن الغريب استغرابه لذلك في الروضة ، بل الغريب ما استحسنه من المحكي عن ابن إدريس ، وهو « إن لم تخرج فعشرة دناير وإن خرج أسود فتلثا ديته » وإن حكى عن المختلف ففى البأس عنه ، بل عن أبي العباس أنه استحسنه أيضاً ، بل عن الإيضاح أنه الأصح ، لأن خروجه أسود في معنى الشلل ، وللاصل واستبعاد مساواة عوده لعدمه ، إلا أن ذلك كله كما ترى .

بل هو كالاتجاه في مقابلة النص الذي هو مستنده في العشر ، المتوجه مع ذلك العمل بما فيه من الخمسة ، وإلا فلا دليل له إلا أن يكون إجماعاً وهو في محل المنع ، خصوصاً على طريقة ثاني الشهيد في تحصيله ، وخصوصاً بعد أن كان المحكي عن أبي علي « أن في ظفر إبهام اليد عشرة دناير ، وفي كل من الأظفار الباقية خمسة ، وفي ظفر إبهام الرجل ثلاثون ، وفي كل من الباقية عشرة ، كل ذلك إذا لم ينبت أو نبت أسود معيباً وإلا فالنصف من ذلك » ، وإن كان هو واضح الضعف أيضاً إذ لم تجد ما يشهد له فضلاً عن مخالفته لما عرفت ، والله العالم .

(١) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الثاني .

(٢) الكافي ج ٧ ص ٣٣٧ و ٣٤٢ .

﴿ الثاني عشر : الظهر ﴾

﴿ وفيه إذا كسر ﴾ ولم يصلح ﴿ الدية كاملة ﴾ وكذا لو أصيب فاحدودب ﴿ كسر أو لم يكسر ﴾ أو صار بحيث لا يقدر على القعود ﴿ بلا خلاف أجده في شيء من ذلك ، بل عليه الإجماع عن الغنية في الأول ، وعن الخلاف في الأخيرين ، مضافاً إلى قول الصادق عليه السلام (١) « في الرجل يكسر ظهره فقال : فيه الدية كاملة » و قول أمير المؤمنين عليه السلام في خبر السكوني (٢) « في الصلب الدية » وفي كتاب يونس (٣) الذي عرضه على الرضا عليه السلام « والظهر إذا أحذب ألف دينار » وفي كتاب ظريف (٤) « فإن أحذب منها الظهر فحينئذ تمت ديته ألف دينار » وخبر يزيد (٥) العجلي عن أبي جعفر عليه السلام « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل كسر صلبه فلا يستطيع أن يجلس أن فيه الدية » .

بل وإلى ما دلّ على وجوبها فيما كان منه في البدن واحد ، بناءً على شموله للقطع وغيره الذي منه محلّ الفرض .

ولعله لذا وغيره قال في كشف اللثام « وكذا إن صار بحيث لا يقدر على المشي أصلاً أو يقدر عليه راکماً أو بعكاز يديه ، أو بإحداهما أو ذهب بذلك جماعه أو

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٤ .

(٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٣) التهذيب ج ١٠ ص ٢٩٧ .

(٤) أورده كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٦ ومفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٣٢ .

(٥) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

ماؤه أو إجماله أو حدث به سلس البول ونحوه (١) ، لكن عن التحرير د الحكومة إذا ذهب ماؤه دون جماعه ، لآفته لم تذهب المنفعة ، ولعلته الأقوى ، بل لا يخفى عليك أن المدار على كل ما انساق من قوله ﷺ : « في الصلب » « وفيما كان منه في البدن واحد » من الجناية عليه نفسه ، والله العالم .

﴿ ولو صلح ﴾ بعد الكسر أو التحديب بحيث يقدر على المشي أو القعود كما كان يقدر عليهما ولم يبق عليه من أثر الجناية شيء ﴿ كان فيه ثلث الدية ﴾ كما عن النهاية والسرائر والجامع وغيرها ، بل نسبه غير واحد إلى الشهرة ، ولكن لم أعرف مستنده بالخصوص ، اللهم إلا أن يكون الحمل على اللحية إذا نبتت أو الساعد إذا صلح .

ففي كتاب ظريف (٢) « إن فيه إذا كسر وجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية النفس » بناءً على أن المراد به الساعدان معاً كما أن ماعن الوسيلة من أن فيه خمس اللية حمل على المرفق والعضد والرسغ ، وفي كتاب ظريف (٣) في كل منها إذا كسر فجبر على غير عثم خمس دية اليد ، بل فيه أيضاً في قصبة الإبهام إن كسرت فجبرت كذلك خمس دية الإبهام ، بل فيه أيضاً في الساق والركبة والورك والفخذ ، في كل منها إذا كسرت فجبرت كذلك ففيها خمس الدية ، إلا أن ذلك كما ترى بعد حرمة القياس عندنا ، ولعلته لذا كان المحكي عن المبسوط أن فيه الحكومة بناءً منه على عدم تقدير له شرعاً .

﴿ ولكن فيه أن الموجود ﴾ في رواية ظريف (٤) التي قد عرفت صحتها في بعض الطرق ﴿ إن كسر الصلب فجبر على غير عيب فمأة دينار وإن عثم ﴾ إن لم

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٦ .

(٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الأول نقلًا عن

التهذيب واللقية

(٣) راجع الوسائل الباب - ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٦ - من أبواب ديات

الأعضاء .

(٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الأول .

ينجبر على استواء ﴿ فآلف دينار ﴾ ، بل عن المقنعة والغنية والإصباح وموضع من السرائر الفتوى به ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، فالتوجه العمل به ، لكن في الإرشاد الفتوى بمضمونه متصلاً بالحكم بالثالث لو صلح الظهر ، ولعلّه للفرق بين الصلب والظهر ، كما عن التحرير إلا أنه خلاف ظاهر الأصحاب ، بل صريح بعضهم تفسير الصلب بالظهر كما عن مجمع البحرين وغيره ، وفي الصحاح « الصلب من الظهر وكل شيء من الظهر فيه فقار فذلك الصلب » وفي مختصر النهاية « الصلب الظهر » وفي الفاسوس « عظم متصل من لدن الكاهل إلى العجب » والله العالم

﴿ ولو كسر فشلت الرجلان فدية له ﴾ أي كسر الظهر ﴿ وثلثا دية له ﴾ شلل الرجلين ﴿ بلاخلاف أجده فيه بيننا ، بل عن الخلاف إجماع الفرقه وأخبارها عليه ، مضافاً إلى أنّهما جنايتان فتجب فيهما ما أوجبه النص لعمومه ، نعم عن الشافعي دية للشلل وحكومة لكسر الصلب ولاوجه له ، هذا .

﴿ وفي الخلاف لو كسر الصلب فذهب مشيه وجماعه فديتان ﴾ بإجماع الفرقه وأخبارها لأنّهما منفعتان يوجب الدية ذهاب كل منهما ، وحينئذٍ فما عساه يظهر من نسبة المصنّف له إلى الخلاف من نوع تردد فيه في غير محلّه مع أنّي لم أجده لغيره ، والله العالم .

﴿ الثالث عشر: النخاع ﴾

﴿ وفي قطعه الدية كاملة ﴾ وإن عاش الإنسان ، بلاخلاف أجده فيه ، بل ولا إشكال ، لأنه عضو واحد في البدن فيعمته الضابط ، و في بعضه الحساب بنسبة المساحة .

﴿ الرابع عشر: الثديان ﴾

﴿ وفيهما من الميرثة ديتها ﴾ كاملة ، ﴿ وفي كل واحدة نصف ديتها ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منهما مستفيض ، للضابط المزبور ، وخصوص قول أمير المؤمنين عليه السلام في صحيح أبي بصير (١) عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل قطع ثدي امرأته ، إذا أغرمه لها نصف الدية » ﴿ ولوانقطع لبنهما ﴾ الذي هو فيهما بالجناية مع بقائهما ﴿ ففيه الحكومة ﴾ كما صرح به الشيخ في محكي المبسوط والفاضلان وغيرهما ، لعدم مقدّر له .

﴿ وكذا لو كان اللبن فيهما وتعذر تزوله ﴾ بسبب الجناية ، بل في كشف اللثام مفسراً به عبارة القواعد « وكذا لو لم يكن فيهما لبن لكن تعذر بالجناية تزوله في وقته بأن قال أهل الخبرة : إن التعذر من الجناية فالحكومة أيضاً ، ووقته إذا حملت فمضى للحمل أربعون ثم إذا وضعت فسقت اللبناً در اللبن

لثلاث أو بعد مدة النفاس ، و كذا إذا قلّ لبنها بالجناية فحكومة دون ذلك ، (١) ولا بأس به ضرورة اشتراك الجميع في أنها جناية لامقدّر لها فليس إلا الحكومة .

﴿ ولو قطعهما مع شيء من جلد الصدر ففيهما ديتها ﴾ لما عرفت ﴿ وفي الزائد ﴾ من الجلد ﴿ حكومة فلو أجاف مع ذلك الصدر لزمه دية التدين والحكومة ﴾ للجلد ﴿ ودية الجائفة ﴾ كما في القواعد وغيرها .

﴿ ولو قطع الحلمتين ﴾ من التدين ﴿ قال في المبسوط : ففيهما الدية ﴾ وتبعه الفاضل وابن حمزة وإدريس في محكي الوسيلة والسرائر للضابط المزبور ﴿ و ﴾ لكن ﴿ فيه إشكال من حيث إن الدية في التدين والحلمتان بعضهما ﴾ وهو مغاير للكل المعلق عليه الحكم الذي يقتضي التوزيع على أجزائه ، فلو وجب فيهما الدية لزم مساواة الجزء للكل ، والحمل على اليد والرجل والأنف والذكر قياس مع الفارق بالنص والإجماع فيها دون الفرض ، بل وبإطلاق اليد والرجل على الأبعاض كثيراً كما في آية السرقة والوضوء (٢) و كذا الأنف والذكر بخلافه ، فإنه لا يطلق التدي على الحلمة . اللهم إلا أن يدعى دخول الفرض في الضابط المزبور المخرج له عن القياس ، لكن فيه شك أو منع ، والأصل البرائة ، والأولى الحكومة ، هذا كله في حلمتي تدي المرأة .

﴿ أمّا حلمتا ﴾ تدي ﴿ الرّجل ففي المبسوط والخلاف ﴾ و محكي السرائر ﴿ فيهما الدية ﴾ ، بل في الأخيرين أنه مذهبنا ، واختاره الفاضل في جملة من كتبه ، للضابط المزبور الذي قيل لا يجري فيه إلا أشكال المذكور ، لعدم تدين له يكونان بعضاً منهما ﴿ وقال ابن بابويه (٣) رحمه الله : « في حلمتي تدي الرّجل ثمن الدية مائة وخمسة وعشرون ديناراً ﴾ وفيهما معاً ربع الدية » .

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٧ .

(٢) المائدة ٥ : ٣٨ و ٦ .

(٣) الفقيه ج ٤ ص ٩١ في ضمن خبر ظريف لأقول الصدوق نفسه ، فراجع .

ونحوه عن الوسيلة والجامع ، بل ﴿ وكذا ذكره الشيخ في التهذيب (١) ﴾ عن كتاب ﴿ ظريف ﴾ الذي قد عرفت صحته في بعض الطرق ، ﴿ و ﴾ حينئذ فالمتجه تخصيص العموم المزبور بل ﴿ في إيجاب الدية ﴾ كاملة ﴿ فيهما بعد ﴾ خصوصاً مع القول بعدم وجوبها في حلمتي ثديي المرأة لقلّة منفعتيهما فيه ومدخلتهما في الجمال فيه بخلافها ، بل قد يشكّ في شمول العموم لهما .

﴿ و ﴾ من الغريب أن ﴿ الشيخ ﴾ رحمه الله ﴿ أضرب عن رواية ظريف ﴾ التي عمل بها في غير المقام ﴿ وتمسك بالحديث الذي مرّ في فصل الشقتين ﴾ و هو « ما كان في الإنسان منه إثنان ففيهما الدية (٢) » مع أنه بعد فرض شموله لمثل الفرض مخصص برواية ظريف التي قد عرفت اعتبارها .

وأغرب منه ما في الرياض من الميل إلى الحكومة قال : « وفاقاً لجماعة للشك » في شمول القاعدة لمفروض المسألة ، مع عدم دليل معتدّ به على مقدّر لتعارض كتاب ظريف إن قلنا باعتبار سنده مع الإجماع المستظهر من عبارة الشيخ والحلي ، ولا مرجّح تظمّن إليه ، فيرجع إلى الضابط فيما لا مقدّر له مضافاً إلى أصل البرائة (٣) نعم لو لم يكن رواية ظريف معتبرة السند كما هو مبني من حكى عنهم موافقته كثاني الشهيدين وغيره كان ذلك متجهاً .

(١) التهذيب ج ١٠ ص ٣٠٧ .

(٢) راجع الخلاف ج ٢ ص ٣٩١ والمبسوط ج ٧ ص ١٢٨ .

(٣) رياض المسائل ج ٢ ص ٦١٣ .

﴿ الخامس عشر: الذكر ﴾

﴿ وفي الحشفة فما زاد الدية وإن استوصل ﴾ إجماعاً بقسميه ونصوصاً عامة وخاصة ففي صحيح ابن سنان (١) عن الصادق عليه السلام « وفي الذكر إذا قطع من موضع الحشفة الدية » وفي حسن الحلبي (٢) عنه أيضاً « وفي الذكر إذا قطعت الحشفة وما فوق الدية » وفي الموثقين (٣) والصحيح (٤) « في الذكر إذا قطع الدية كاملة » وفيما عرضه يونس (٥) على الرضا عليه السلام من قوله : « والذكر إذا استوصل ألف دينار » إلى غير ذلك من النصوص .

وحينئذٍ فالقضيبي كالكف والحشفة كالأصبع لا يتفاوت الحال في وجوب كمال الدية بقطع الحشفة خاصة أو مع القضيبي أو بعضه من غير وجوب دية أخرى أو حكومة لما زاد عليها ، وفي كشف اللثام « كما قطع بذلك الأكثر (٦) » قلت : لم أجد فيه خلافاً بل ولا إشكالاً للنصوص السابقة .

﴿ سواء كان لشاب أو شيخ أو صبي ﴾ لم يبلغ أو من سلت خصيتاه ﴿ على وجه لا يؤدّي إلى شلل في ذكره ، لا إطلاق النصوص والفتاوى ومعقد الإجماع ، بل في

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٥ .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٤ .

(٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث ٧ و ١٠ .

(٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ١١ .

(٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٦) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٨ .

الصحيح (١) عن أبي جعفر عليه السلام « في ذكر الغلام الدية كاملة » وفي القوي (٢) عن أمير المؤمنين عليه السلام « في ذكر الصبي الدية » بل الظاهر الاتفاق عليه بيننا كما اعترف به بعض الأفاضل . نعم عن أبي حنيفة الحكومة في ذكر النخعي . وما في بعض النصوص من كون الدية بذكر الرجل ، لا يراد منه إخراج الصغير بعدما عرفت ، فيمكن أن لا يراد منه القيدية أو تراد لا إخراج ذكر الخنثي المشكل أو المعلوم كونها أنثى كما أن ما في صحيح (٣) بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام « في ذكر النخعي الحر » وأثنىه ثلث الدية « محمول على من شلل ذكره بالأخصاء .

﴿ ولو قطع بعض الحشفة كانت دية المقطوع بنسبة الدية من مساحة الكمرة ﴾ (٤) حسب ﴿ لاجميع الذكر خلافاً لبعض العامة ضرورة كون المقدّر لها ، وقد عرفت سابقاً اتفاق النص والفتوى على اعتبار المساحة في كل عضو (٥) مقدّر له إذا قطع بعضه ، وحينئذ فإن كان المقطوع نصفها فنصف الدية أو ثلثها فثلث الدية وهكذا .

هذا إذا لم ينخرم مجرى البول وإلا احتمل وجوب الجزء المقسّط والحكومة معاً لأنّهما جنايتان لا مقدّر لأحدهما ، ولأنّه لو اقتصر الجاني على خرم المجرى خاصة كانت فيه الحكومة ، ولو اقتصر على قطع الجزء من الحشفة كان عليه الجزء

(١) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ١ .

(٢) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب ديات الأعضاء ، الحديث ٢ .

(٣) التهذيب ج ١٠ ص ٢٧٠ و الفقيه ج ٤ ص ١٣١ و الكافي ج ٧ ص ٣١٨

و الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ١ و ليس في الأخيرين لفظة « الحر » فراجع .

(٤) الكمرة بالتحريك حشفة الذكر ، وربما اطلقت على جملة الذكر مجازاً .

مجمع البحرين .

(٥) كذا في الأصل والظاهر زيادة « له » .

من الدية ، فمع اجتماعهما يجبان معاً . ويحتمل وجوب أكثرهما كما سمعته في اللسان والكلام إذا قطع نصفه (١) مثلاً فذهب ربع الحروف أو بالعكس كما . عن المبسوط ، لأنه جناية واحدة تضمنت ذهاب العين والمنفعة ، ولعل الأول أقوى .

﴿ ولو قطع الحشفة وقطع آخر ﴾ أو هو ﴿ ما بقي كان على الأول الدية وعلى الثاني الأرض ﴾ كما لو قطع الأصابع ثم قطع هو أو غيره الكف إذ المقدّر المستفاد من النصوص السابقة إنما هو في قطع الحشفة فما فوق ، والفرض تحقيقه بالقطع الأول ، فيبقى الثاني بلا مقدّر فتجب فيه الحكومة .

﴿ وفي ذكر العنين ثلث الدية ﴾ وفاقاً للمشهور ، بل كافة المتأخرين ، بل عن الخلاف (٢) الإجماع عليه وإن حكى الخلاف فيه في محكي كتاب القصاص منه (٣) ، إلحاقاً - بعد انسياق النصوص السابقة إلى غيره - بالأشلى الذي فيه ثلث الدية . كما عرفته في كل عضو أشلى ، بل منه يعلم أنه لو جنى عليه حتى صار أشلى وجب ثلثا الدية كما تقدم سابقاً ، بل وكذا لو صار عنيماً على ماصر حبه في كشف اللثام . والمراد بالأشلى هنا الذي يكون منبسطاً أبداً فلا ينقبض ولو في

(١) كانت عبارة الأصل منلولة فصحتها بمعونة عبارة كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٨

(٢) قال في ديات الخلاف : د العين القائمة . . و ذكر الأشلى كل هذا وما في

معناه فيه ثلث دية صحيحه ... دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم ، ج ٢ ص ٣٩٣ .

(٣) قال في قصاص الخلاف : د في ذكر العنين ثلث دية الذكر الصحيح ... دليلنا

إجماع الفرقة وأخبارهم ، ج ٢ ص ٣٦٧ . ولم أجد فيه ما يشعر بالخلاف نعم قال في

رياض المسائل : د وفي ذكر العنين ثلث الدية ... و مر نقل الإجماع عليه عن الخلاف مع

نقل الخلاف فيه في كتاب القصاص في القسم الثاني منه في قصاص الأطراف ، ج ٢ ص ٦٠٢

و ٥٨٨ ولكن ضمير (منه) يرجع إلى قصاص رياض المسائل لا قصاص الخلاف فراجع فانه منشأ الاشتباه ظاهراً .

الماء البارد ، أو يكون منقبضاً أبداً فلا ينبسط ولو في الماء الحار ، وإن التذّ صاحبه وأمنى بالمساحقة وأولد .

خلافاً للمحكي عن القاضي وأبي علي " فأوجبا في ذكر العنّين الدية كالصحيح لإطلاق بعض النصوص السابقة ، و خصوص قول أمير المؤمنين عليه السلام في خبر السكوني (١) « في ذكر العنّين الدية » إلا أنه بعد إعراض المشهور عنه ومعارضته بالإجماع المحكي الذي يشهد له التتبع ، يمكن إرادة ديته منه .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ فيما قطع منه ﴾ أو من الأشل ﴿ بحسابه ﴾ بالنسبة إلى مجموع الذكر لا الحشفة كما سمعته في الصحيح ، للفرق بينهما بأن الحشفة في الصحيح هي الركن الأعظم في لذّة الجماع ، وورد بخصوصها الدية ، بخلافهما لاستواء الجميع في عدم المنفعة وعدم ورود الدية منهما لخصوص الحشفة ، مع كونه عضواً ينسب بعضه إلى مجموع بناءً على الأصل السابق ، لكن في كشف اللثام بعد أن جزم بذلك في ذكر العنّين ، قال في الأشل « وهل يعتبر بالنسبة إلى الحشفة أو الجميع وجهان (٢) » ولا يخفى ما فيه بناءً على عدم تقدير للحشفة فيه ، بل وعليه أيضاً ، فإن المتّجه حينئذٍ كونه كالصحيح في اعتبار الحشفة ، لا مجموع الذكر كما سمعته في الصحيح من دون احتمال آخر ، والله العالم .

و لو قطع نصف الذكر طويلاً و لم يحصل في النصف الآخر خلل من شلل و نحوه فنصف الدية ، و إلا فإن ذهب بذلك الجماع فالدية كملا لما تعرفه في الجناية على المنافع ، وإن حدث شلل في الباقي فخمسة أسداس الدية التي هي نصف الدية لما قطعه وثلاث دية النصف الآخر لأنّه أشلّه .

و في ذكر الخنثى إذا علم أنّها امرأة أو استمر الاشتباه حكومة كما في غيره من الزوائد ، وعن أبي علي ثلث ديتها ، و لم نجد له ما يدل عليه كالمحكي عن

(١) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٨ .

المقنع (١) « في ذكر الخنثى وأنثيه الديّة » (٢) لو علم أنها رجل ففي مفروضه ديتان إحداهما للذكر والأخرى للأنثيين، وإلاّ فالحكومة كما هو واضح .
 ﴿ وفي الخصيتين ﴾ معاً ﴿ الديّة ﴾ إجماعاً بقسميه و خصوصاً عموماً و خصوصاً ، منها ما في الصحيح (٣) « في البيضتين الديّة » ﴿ و ﴾ حينئذ فـ ﴿ في كل واحدة نصف الديّة ﴾ وفاقاً للمشهور ، بل في الرياض كافة المتأخرين ، بل عن ظاهر الغنية الإجماع عليه ، لا نسياق التوزيع بالسويّة التي هي مقتضى الأصل كما عرفته سابقاً ، ولعموم (٤) ما دلّ على أن كل ما كان منه في الإنسان إثنان ففي كل واحد نصف الديّة ، بل في كتاب ظريف (٥) « و في خصيتي الرجل خمسمائة دينار » .

﴿ و ﴾ لكن ﴿ في رواية ﴾ صحيحة (٦) عن الصادق عليه السلام و أخرى مرفوعة (٧) إليه ﴿ في اليسرى ثلثا الديّة لأنّ الولد ﴾ يخلق ﴿ منها ﴾ قال في الأوّل : « ما كان في الجسد منه إثنان ففيه الديّة » (٨) ، قلت : رجل فقأت عينه ، قال : نصف الديّة ، قلت : قطعت يده ، قال : نصفها ، قلت : فرجل ذهب إحداهما بيضتيه ، قال : إن كانت اليسار ففيها ثلثا الديّة ، قلت : أليس قلت : ما كان في

(١) المقنع ص ١٨٠ .

(٢) كأنه سقطت من العبارة هذه الجملة : « والوجه أنه » راجع كشف اللثام ج ٢

ص ٣٢٨ .

(٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ و ٣ .

(٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٥) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٦) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٧) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٨) كذا في ثلاث نسخ راجعنا ها ولكن في الوسائل والكافي والتهذيب هكذا :

« ففيه نصف الدية مثل اليدين والعينين قلت ... » .

الجسد منه إثنان ففيه نصف الدية ١٩ قال : لأن الولد من البيضة اليسرى ، وقال في الثاني : « الولد يكون من البيضة اليسرى فإذا قطعت ففيها ثلثا الدية وفي اليمنى ثلث الدية » .

و عن الصدوق في الهداية و الشيخ في الخلاف والقاضي في المهذب وسائر وابني حمزة وسعيد العمل بها ، بل هو خيرة الفاضل في معكى المختلف ، مستدلاً عليه مضافاً إلى الخبرين ، بما يفهم منهما من تفاوتهما في المنفعة المقتضى للتفاوت في الدية وإلا فهو بمجرده لا تقتضى التفاوت كما في تفاوت اليدين والعينين ، وعلى كل حال فهو الأقوى تحكيمياً للخاص الجامع لشرائط الحجية على العام .

﴿ و ﴾ ما في المتن من أن ﴿ الرواية حسنة لكن تتضمن عدولاً عن عموم الروايات المشهورة ﴾ يدفعه أنه لا بأس بذلك خصوصاً بعد تعرض الصحيح للعام المزبور والحكم بتخصيصه ، وكذا ما عن السرائر « من أنه لا دليل يعضد هذه الرواية » (١) ، ضرورة عدم اشتراط مثل ذلك في الحجية عندنا ، على أنك قد عرفت اعتبار التفاوت في المنفعة في النص ، ونحوهما ما عن المقنعة (٢) قال : « وقد روى أن في اليسرى منهما ثلثي الدية وفي اليمنى ثلث الدية واعتل من قال ذلك بأن اليسرى من الاثنين يكون منها الولد وبفسادها يكون العقم ولم أتحقق ذلك برواية صححت عندي » بل ظاهره أن عدم القول بذلك لعدم عثوره على الصحيح المزبور لا إعراضاً عنه ، ولعل غير ذلك . ومنه يظهر حينئذ زيادة قوة القول المذكور . و ما عن بعض الأطباء من إنكار انحصار التولد في الخصية اليسرى ، بل عن الجاحظ نسبته في حيوة الحيوان (٣) إلى العامة لا يلتفت

(١) السرائر باب ديات الأعضاء .

(٢) المقنعة ص ١١٩ وفيه : « وقد قيل ، مكان » وقد روى .

(٣) الظاهر زيادة كلمة « حيوة » كما في غاية المراد للشهيد الاول وهو على ما

علمناه أول من نقل هذا عن بعض الأطباء والجاحظ ثم قال : ولا عبرة بذلك مع صحة النقل عن المعصومين عليهم السلام .

إليه في مقابلة قول الصادق عليه السلام .

وكيف كان فما عن الراوندي من التفصيل بين الشيخ الأيس من الجماع فالنصف ، و بين الشاب فالثلثين جمعاً بين النصوص واضح الضعف ، بعد عدم الشاهد له . وأضعف منه ما عن أبي علي من أن فيهما الدية وفي اليسرى أيضاً الدية ، لأن الولد منها وفي اليمنى نصفها ، إذ هو كالأجتهاد في مقابلة النص والفتوى ، ولا فرق في الحكم المزبور بين أن يكون الذكر سليماً أو مقطوعاً أو أشل لأن النقص في عضو آخر ، بل وكذا العنيتين وغيره للعموم ، ودعوى أن منشأ التعنن في الاثنين ممنوعة . والله العالم .

﴿ وفي أدرة الخصيتين ﴾ أى اتفأخهما ﴿ أربعة دینار ﴾ بلا خلاف أجده .

و في كشف اللثام نسه إلى قطع الأصحاب ﴿ فإن فحج ﴾ بسبب ذلك وهو معروف في العرف ، و في كشف اللثام « أى تباعد رجلاه عقباً و تداننا صدراً أو تباعد فخذه أو وسط ساقيه ﴾ فلم يقدر على المشى ﴿ أصلاً أو ما لا ينتفع به » (١) ﴿ فثماناً دینار ﴾ كما عن الأكثر القطع به ﴿ و مستنده كتاب ظریف ﴾ قال فيه على ما في التهذيب (٢) « و في خصية الرجل خمساً دینار وقال :

(١) كذا في الأصل . و في كشف اللثام هكذا : « أى تباعد رجلاه عقباً و تداننا

صدراً أو تباعداً فخذه أو وسط ساقيه فلم يقدر على المشى أو مشى مشياً لا ينتفع به » .

و في مفتاح الكرامة : « و الفحج بفتح الفاء فالجاء المهملة فالجيم ما اذا تباعدت

رجلاه أحقاباً مع تقارب صدور قدميه أو تباعد فخذه عن أواسط ساقيه » .

و في نهاية اللغة : « الفحج تباعد ما بين الفخذين » .

و في مجمع البحرين : « الفحج تباعد ما بين الرجلين في الاعتاب مع تقارب

صدور القدمين » .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٣٠٧-٣٠٨ .

(جواهر الكلام - ١٧٤)

وإن أصيب رجل فأدر خصيتاه كلتاهما فديته أربعمأة دينار فإن فحج فلم يقدر على المشى إلا مشياً لا ينفعه فديته أربعة أخماس دية النفس ثمانمأة دينار ، لكن فيه على ما في الكافي (١) د و دية البجرة إذا كانت فوق العانة عشر دية النفس مأة دينار فإن كانت في العانة فخرقت الصفاق فصارت أدرة في إحدى البيضتين فديتها مأتا دينار خمس الدية ، و يمكن حملها على أن دية البجرة مأة فإن تسببت للأدرة أضيف إليها أخرى للأدرة خاصة فيتم لها مأتان ، ولا يعارض ذلك ما عن معاوية (٢) قال : تزوج جار لي امرأة فلما أراد موافقتها رفته برجلها ففتقت بيضته فصار أدر فكان بعد ذلك ينكح ولا يولد له ، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك وعن رجل أصاب صرة (٣) رجل ففتقها ، فقال : في كل فتق ثلث الدية ، بعد قصور سنده و شذذه وعدم عامل به فليطرح أو يحمل على إرادته أن في الفتق ثلث الدية فإن استلزم الأدرة لزم خمسها .

كما لا يناقش في خبر ظريف (٤) بضعف سنده كما وقع من بعض ، بل هو ظاهر قول المصنف : **« غير أن الشهرة تؤيده »** ضرورة تسليمه ضعفه إلا أن الشهرة جابرة ، لكن قد عرفت أنه مروي بعدة طرق فيها الصحيح وغيره ، فلا محيص حينئذٍ عن العمل به قماعاه يظهر من بعض من الوسوسة في الحكم المزبور ولا شك فيه في غير محله ، والله العالم .

(١) الكافي ج ٧ ص ٣٤٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الاول .

(٣) في الوسائل بالسين و في الوافي بالصاد المعجمة وقال في مرآت العقول :

في بعض النسخ بالصاد المهملة .

(٤) التهذيب ج ١٠ ص ٣٠٧ .

﴿ السادس عشر : الشفران ﴾

﴿ وهما عرفا اللحم المحيط بالفرج إحاطة الشفتين بالفم ﴾ كما صرح به غير واحد من الأصحاب ، بل هو كذلك أيضاً عن مجمع البحرين ، بل عن المبسوط أنّهما والإسكتان شيء واحد ، لكن قال : وهما عند أهل اللغة عبارة عن شيتين ، قال بعضهم: الإسكتان هو اللحم المحيط بشقّ الفرج والشفران حاشيتا الإسكتين كما أنّ للعينين جفنين ينطبقان عليهما وشفرهما هي الحاشية التي ينبت فيها أهداب العينين ، فالإسكتان كالأجفان والشفران كشفري العينين ، (١) بل عن السرائر وموضع آخر من المبسوط تفسيرهما بذلك ، بل في كشف اللثام « الفرق بين الإسكتين والشفرين بما سمعت هو المعروف عند اللغويين » قلت : إلا أنّ العرف على ما ذكره الأصحاب وعليه المدار بعد أن لم يعلم حدوده كما حقق في محله .

على أنّ الموجود في النصوص قطع الفرج لا الشفرين ، قال الصادق عليه السلام في خبر عبد الرّحمن بن سيّابة (٢) في كتاب علي عليه السلام : « لو أنّ رجلاً قطع فرج امرأة لأغر منه لها دينها فان لم تؤدّ إليها الدية قطعت لها فرجه إن طلبت ذلك » و في آخر (٣) « رجل قطع فرج امرأة فقال : أغرمه لها نصف دينها » وهو محمول على قطع أحدهما كما أنّ الأول محمول على قطعهما معاً ، وليس فيهما الشفر ، ولكن الأصحاب عبّروا به لتبادره من الفرج عرفاً بالمعنى الذي ذكرناه دونه

(١) المبسوط ج ٧ ص ١٢٩ .

(٢) الكافي ج ٧ ص ٣١٣ - الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب ديّات الاعضاء

الحديث الأول ولكن أورد صدره فقط .

(٣) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب ديّات الاعضاء الحديث ٢ .

بالمعنى الآخر . و حينئذ فتجب الدية في الإسكتين لا في حرفيهما (١) الذين فيهما من الدية بالحساب إن أمكنت النسبة بالمساحة وإلا فالحكومة كما في كشف اللثام والرياض ، وأولى منه الصلح وكذا في غيره .

و احتمال (٢) ثبوت الدية لهما أيضاً باعتبار كونهما عضوين في البدن فيندرجان في العموم السابق واضح الضعف للأصل بعد ظهور العموم في غيره لعدم تميزه عضواً مستقلاً بل هو كطرف الشفتين .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ فيهما ﴾ معاً ﴿ ديتها و في كل واحدة نصف ديتها ﴾ بخلاف أجدده فيه للقاعدة التي سمعتها غير مرة ﴿ وتستوى في الدية ﴾ و نصفها ﴿ السليمة و الرقاء ﴾ والقرناء والصغيرة والكبيرة والبكر والثيب للعموم الذي لا مدخلية في تناوله للأموال الداخلة . نعم لو كان بهما استحشاف أو شلل كان فيهما ثلث الدية بناءً على إلحاق الاستحشاف بالشلل الذي قد عرفت الضابط فيه .

﴿ و في الركب حكومة ﴾ لعدم المقدّر له ﴿ و هو ﴾ في المرأة ﴿ مثل موضع العانة من الرجل ﴾ الذي فيه الحكومة أيضاً لعدم التقدير له سواء قطعه منفرداً أو منضمماً إلى الفرج منه أو منها لعدم الدليل على التبعية نحو تبعية الراحة للأصابع فليس إلا الحكومة كما هو واضح .

﴿ و في إفضاء المرأة ديتها ﴾ بخلاف معتدّ به بل ولا إشكال ﴿ و لكن ﴾ تسقط ﴿ ذلك ﴾ في طرف الزوج إن كان بالوطى ﴿ لا بالأصبع و نحوه ﴾ بعد بلوغها ﴿ أمّا ﴾ لو كان قبل البلوغ ضمن الزوج مع مهرها ديتها والإيفاق عليها حتى يموت أحدهما ، ولو لم يكن زوجاً وكان مكرهاً فلها المهر والدية وإن كانت ﴿ حرة ﴾ مطاوعة فلا مهر ﴿ لأنّها بغي ﴾ و ﴿ لكن ﴾ لها الدية ﴿ كما تقدّم تحقيق ذلك وغيره موضوعاً و حكماً بما لا مزيد عليه في كتاب النكاح .

(١) في مفتاح الكرامة و جوفيهما .

(٢) في الأصل هكذا : « وكذا في غير احتمال . . . » فصححناها .

والحمد لله فلا حظ وتأمل .

﴿ ولو كانت المكراهة بكرراً هل يجب لها أرض البكارة زائداً عن المهر فيه تردّد والأشبه ﴾ عند المصنّف و الفاضل ﴿ وجوبه ﴾ ، بل عن المبسوط أنّه مذهبنّا ، لأصالة تعدّد المسبّبات بتعدّد الأسباب فتفرض حينئذٍ أمة وتقوّم بكرراً نادرة وثيباً أخرى فيأخذ التفاوت مع مهر المثل و دية الإفضاء .

ولكن قد يقوى دخوله في المهر الذي اعتبر البكارة فيه ، للأصل بعد خلوه النصوص الواردة في مقام البيان عنه ، بل ظاهر اقتصارها على غيره عدمه ، و لقول الصادق عليه السلام لعبد الله بن سنان المتقدم (١) في دية الشعر وإن شعر المرأة وعذرتها شريكاً في الجمال فإذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كمالاً .

أمّا المطاوعة فظاهر العبارة عدمه لها كالمهر لكنّه لا يخلو من نظر بناءً على أن الإذن في الجناية من المجنى عليه لا يسقط أرضها .

هذا كله في الحرّة أمّا الأمة فقد قيل إن عليه أرض البكارة مطلقاً مطاوعة أو مكراهة ، وقدّر في الأخبار (٢) بنصف عشر قيمتها . قلت : هو مبني على أن مطاوعة الأمة لا يسقط حق عوض البضع الذي هو للسيد وإن كانت هي بغيّاً كما تقدّم تحقيق ذلك في محله .

﴿ وكيف كان فـ ﴾ يلزم ذلك في ماله ﴿ أمّا المهر والأرض إن قلنا به فظاهر و أمّا الدية فـ ﴾ لأن الجناية إمّا عمد أو شبه العمد ﴿ بذلك غالباً وكلّ منهما يقتضى التعلّق بالمال ، و عن المبسوط (٣) ﴿ و إنّما يكون عمداً محضاً إذا كانت صغيرة و بدنه كبير ويعلم أن مثلها لا يطبق ذلك فمتى فعل ذلك فقد أفضاها عمداً محضاً فالدية مغلّظة حالّة في ماله وإن وجبت عن عمد الخطاء فالدية

(١) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب ديات الاضماء ، الحديث الاول .

(٢) راجع الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أحكام العيوب من كتاب التجارة ،

وقال في مفتاح الكرامة : وقدّر في بعض الأخبار بعشر قيمتها ج ١٠ ص ٣٥٢ .

(٣) المبسوط ج ٧ ص ١٥٠-١٥١ .

مغلظة مؤجلة عندنا في ماله و عندهم على العاقلة قال : و عمد الخطأ أن تكون كبيرة قد يفضى مثلها وقد لا يفضى ، فإن وجد الإفضاء علمنا أنه عامد في فعله منطوي في قصده فلهذا كان عمد الخطاء قال : و أحال بعضهم أن يتصور في الإفضاء خطأ محض ، قلت : يتصور في الصغير والمجنون والنائم بل وفيما إذا كان له زوجة قد وطأها و يعلم أن وطئها لا يفضيها فأصاب على فراشه امرأة فأفضاها و يعتقدها زوجته فإنه : أيضاً خطأ محض ، والله العالم .

﴿ السابع عشر ﴾

﴿ قال في المبسوط في الاليتين الدية و في كل واحدة منهما نصف الدية و من المرأة ديتها و في كل واحدة منهما نصف ديتها ﴾ و وافقه عليه غير واحد ممن تأخر عنه ﴿ و هو حسن تعويلاً على الرواية (١) التي مرت في فصل الشفتين ﴾ التي هي « كلما كان في الإنسان منه إثنان ففيها الدية و في أحدهما نصفها » ضرورة كونهما عضوين متميزين ، فيهما الجمال والمنفعة ، إذ المراد بهما اللحم الثنائي بين الظهر والفخذين ، نعم الظاهر كما عن المبسوط والوسيلة والتحرير وغيرها اعتبار الوصول إلى العظم في وجوبها لأنهما اسم لمجموع ذلك عرفاً ، و إلا فبعض الدية بالحساب إن أمكن وإلا فالحكومة كما قيل ، أو الصلح الممكن إرادته من الحكومة هنا ، فإن لم يمكن الصلح فليس إلا الأقل للأصل ، لكن في قواعد الفاضل بعد أن فسرها بما سمعت قال : « فإذا قطع ما أشرف منهما على البدن فالدية و إن لم يقرع العظم » (٢) و ظاهره الاكتفاء بقطع المشرف منهما حتى ينتهي إلى مساواة الظهر والفخذ ، بل لعل فيما زاد على ذلك الحكومة

(١) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الأعضاء .

(٢) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٥٥ .

مع الدية وهو هبني على خروج الباقي عن مسماها عرفاً ، وفيه منع إذا الظاهر
أنهما عرفاً اسم لمجموع هذا اللحم إلى العظم ، والله العالم .

﴿ الثامن عشر : الرجلان ﴾

﴿ وفيهما الدية و في كل واحدة نصف الدية ﴾ إجماعاً بقسميه ونصوصاً
عموماً وخصوصاً من غير فرق بين اليمنى واليسرى كما سمعته في اليمين ﴿ وحدّهما
مفصل الساق ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، لأنّه الذي يدل عليه العرف واللغة فإن
قطعتا معاً من الأصابع فدية كاملة ، و في الرجل الواحدة نصفها والبحث في قطع
بعض الساق معها كالبحث في قطع بعض الساعد وكذا الكلام في القطع من مفصل
الركبة أو من أصل الفخذين على حسب ما سمعته في اليد .

﴿ و في الأصابع منفردة دية كاملة ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل ربما ظهر
من بعض نفيه بين المسلمين ، بل الإجماع بقسميه عليه بل ﴿ و ﴾ على أنّه
﴿ في كل إصبع عشر الدية ﴾ نحو ما سمعته في أصابع اليدين نصّاً ﴿ و ﴾ فتوى
حتى في ﴿ الخلاف في الإيهام هنا ﴾ بالسوية أو بالتفاوت ﴿ كما ﴾ سمعته
مفصلاً ﴿ في اليدين ﴾ إذ الحكم فيهما متحد نصّاً وفتوى في ذلك كله ﴿ و ﴾ في
أن ﴿ دية كل إصبع مقسومة على ثلاث أنا مل بالسوية و في الإيهام على
إثنين ﴾ ، بل و في حكم الرجل الزائدة ، إذ هي كاليد الزائدة التي قد عرفت الحال
فيها مفصلاً .

ولكن عن المبسوط والتحرير هنا في الرجلين تفصيلاً ، وهو أن إحدى
الرجلين إذا كانت أطول من الأخرى ولا يمكنه المشي على القصيرة لمنع الطويلة
من وصولها إلى الأرض ، فإذا قطع قاطع الطويلة فإن لم يقدر على المشي على
القصيرة حينئذ فعليه القود أو الدية لظهور أنها أصلية ، وإن قدر على المشي على
القصيرة فعليه دية الزائدة وهو تلك الأصلية أو الحكومة على ما اخترناه ، لظهور

أن القصيرة هي الأصلية و إنما تعذر المشي عليها لطول الزائدة ، فإن قطعت القصيرة بعد الطويلة ففيها القود أو دية الأصلية « (١) إلا أنه لا يخفى عليك مافيه ضرورة ظهور منع ذلك كله مع أنه ينبغي أن يأتي مثله في اليدين .

ثم قال : « و لو جنى على الطويلة فشلت ففيها ثلث الدية لأن الظاهر أصالتها ولا يمكن الصبر لينظر هل يمشى على القصيرة أولاً فإن قطعها آخر بعد الشلل ففيه ثلث دية الرجل فإن لم يقدر على المشي على القصيرة استقر الحكم وإن قدر ظهر زيادة الطويلة فيسترد من الدية الباقي » (٢) وفيه المنع السابق أيضاً إذ إمكان المشي عليها لا يقتضي أصالتها التي يرجع فيها إلى مستوى الخلقة ، وربما يتمكن من ذلك مع أنها زائدة وربما لا يتمكن مع كونها أصلية كما هو واضح ، والله العالم .

﴿ وفي الساقين الدية وكذا في الفخذين و في كل واحدة نصف الدية ﴾ نحو ما سمعته في الساعد والعضد بالنسبة إلى قطعهما مستقلتين . متضمنين وحينئذ ففي قطع الساق أو الفخذ أو بعضهما مع ما تحته ما تقدم في قطع الذراع أو العضد أو بعضهما وما تحته ، من الكلام وبعبارة المبسوط المحكية عنه كعبارته هناك قال « وحد ما يجب فيه نصف الدية أن يقطع مفصل الساق والقدم وهو الذي يقطع من الساق (٣) عندهم وإن قطعها من نصف الساق ففيها دية وحكومة وإن قطعها من الركبة فكذلك وإن قطعها من الفخذ فكذلك لأنه كل ما قطع معها أكثر كانت

(١ و ٢) العبارة مطابقة لما في التحرير ج ٢ ص ٢٧٣ إلا أن فيه « القاضل » مكان « الباقي » ولكن في المبسوط ج ٧ ص ١٢٥ هكذا : « فإن جنى على الطويلة فشلت ففيها الدية في الحال كاملاً عندهم وعندنا ثلثاها . . . » وأيضاً بين عبارته وبعبارة التحرير اختلافات آخر فراجع .

(٣) كذا في كشف اللثام ومفتاح الكرامة وبعض نسخ الجواهر ولكن في المبسوط المطبوع حديثاً وبعض الجواهر « الساق » وهو تصحيف ظاهراً .

الحكومة أكثر وعندنا في جميع ذلك مقدار كلما قلناه في اليد ذكرناه في الكتاب المتقدم ذكره إلى آخره ، (١) وحينئذ فيجرى فيها ماسمته في اليد ، وبالجمله الرجل كاليد وأصابها ، فلا حظ وتأمل .

﴿ مسائل ﴾

﴿ الاولى ﴾

﴿ في الأضلاع مما خالط القلب لكل ضلع إذا كسرت خمسة وعشرون ديناراً ، وفيها مما يلي العضدين لكل ضلع إذا كسرت عشرة دنانير ﴾ كما صرح به أبنا حمزة و إدريس والفاضل والشهيدان وغيرهم بل لا أجد فيه خلافاً . نعم عن ابن إدريس أنه أطلق المقدار الأول في مطلق الضلع ولم يفصل ، وفيه على تقدير خلافه أنه لا مستند للحكم المزبور إلا ما في كتاب الطريف (٢) الذي قد عرفت اعتباره في بعض طرقه ، وهو صريح في التفصيل ، قال : « وفي الأضلاع فيما خالط القلب من الأضلاع إذا كسر منها الضلع فديته خمسة وعشرون ديناراً ، وفي صدعه اثنا عشر ديناراً ونصف ، ودية ثقل عظامه سبعة دنانير ونصف ، و موضحته على ربع كسره ، و ثقبه مثل ذلك ، وفي الأضلاع مما يلي العضدين دية كل ضلع عشرة دنانير إذا كسر ، و دية صدعه سبعة دنانير ، و دية ثقل عظامه خمسة دنانير ، و موضحة كل ضلع منها ربع دية كسره ديناران ونصف ، فإن ثقب ضلع منها فديتها ديناران ونصف » .

(١) المبسوط ج ٧ ص ١٤٣ .

(٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ديات الصدر والأضلاع الحديث الاول .

وفي كشف اللثام (١) « ونحوه عن الرضا عليه السلام » . ثم إن ظاهره كظاهر المتن وغيره ، بل هو المحكى عن صريح التحرير ، أن الأضلاع قسمان ، منها ما يخالط القلب ففيه خمسة وعشرون ديناراً ومنها ما لا يخالطه ويلى العضدين وهي الأعلى منها ففيه عشرة ، لكن في التنقيح « يريد بالمخالطة الجانب الذي عند القلب وبعدم المخالطة خلاف ذلك فالضلع الواحد إن كسر من الجهة الأولى ففيه أعلى الدينين وإن كسر من الجهة الثانية ففيه أدناهما » (٢) و تبعه ثاني الشهيدين ، وهو كما ترى غير ظاهر الوجه .

المسألة الثانية :

﴿ إذا كسر بعصوه ﴾ وهو على ما في القاموس وكشف اللثام عظم الورك ، وقيل : هو العصعص بضم عينيه ، وهو عجب الذنب بفتح عينه ، أعنى عظمه الذي يجلس عليه ، ويقال : إنّه أول ما يخلق وآخر ما يبلى ، وربما قيل : إنه تصحيف . ولذا لم يذكره أهل اللغة ، ولكن قد سمعت ما في القاموس ، وفي كشف اللثام قد ذكره ابن عباد في المحيط بالمعنيين ، وعن الراوندي البعوص عظم رقيق حول الدبر .

﴿ وعلى كل حال لو كسره كاسر على وجه ﴾ لا يملك غائطه كان فيه الدية ﴿ كما في القواعد والنافع ومحكى الوسيلة والسرائر والجامع وغيرها ﴾ وهي رواية سليمان بن خالد ﴿ (٣) » سأل الصادق عليه السلام عن رجل كسر بعصوه فلم يملك إسته فما فيه من الدية ؟ قال : الدية كاملة ، الحديث . ﴿ و ﴾ كذا ﴿ من ضرب عجمائه ﴾ بكسر العين وهو ما بين الخصيتين والفقحة

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٨ ، الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام ص ٤٤ .

(٢) التنقيح ص ٨٣٥ من مخطوط عندنا .

(٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ديات المنافع ، الحديث الاول .

﴿ فلم يملك بوله ولا غائطه ففيه الدية ﴾ كما في الكتب السابقة ﴿ وهي رواية إسحاق بن عمار (١) ﴾ سمع الصادق عليه السلام يقول : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام بذلك » .

و في المسالك « أن العمل بهما أي الروايتين مشهور و كثير من الأصحاب لم يذكروا في ذلك خلافاً » (٢) قلت : و هو كذلك كما اعترف به في الرياض ، بل صرح به الصيمري و زاد « بل فتاوى الأصحاب مطابقة » و حينئذ فيجبر الخبران المزبوران بذلك ، فماعساه يشعر به ما في المتن من النسبة إلى الرواية من التردد فيه في غير محله ، والله العالم .

المسألة الثالثة :

﴿ في كسر ﴾ كل ﴿ عظم من عضو ﴾ له مقدار ﴿ خمس دية ذلك العضو ﴾ فإن صلح على غير عيب فأربعة أخماس دية كسره ﴿ كما نص عليه الشيخان والديلمي والحلي ﴾ و أبو المكارم والكيدري و الفاضلان وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، بل هو المشهور ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، نعم عن الخلاف (٣) « إذا كسرت يده فجبرت فإن انجبرت على الاستقامة كان عليه خمس دية اليد و إن انجبرت على عثم كان عليه دية كسره » مستدلاً عليه بالإجماع و الأخبار ، و ربما يوافقه في الجملة ما في كتاب ظريف (٤) على ما عن الكافي « إن في كسر كل من المنكب والعضد

(١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب دييات المنافع الحديث ٢ .

(٢) المسالك ج ٢ ص ٥٠٢ .

(٣) الخلاف ج ٢ ص ٣٨٨ وفيه هكذا : « و ان انجبرت على عثم كان عليه ثلاثة أرباع دية كسره » .

(٤) الكافي ج ٧ ص ٣٣٢ - ٣٣٦ و ليس فيه قيد « اذا جبرت على غير عثم »

للمنكب نعم هو موجود في غير المنكب فراجع .

والمرفق والكف إذا جبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية اليد، وكذا الساعد إذا كسر قصبتاه جميعاً، فإن كُسرت إحدى الزندين فخمسون ديناراً .

وعن الفقيه والتهذيب والجامع (١) « أن فيه إذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب تلك دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وتلك دينار فإن كسر إحدى القصبتين من الساعد فديته خمس دية اليد مائة دينار وفي أحدهما أيضاً في الكسر لأحد الزندين خمسون ديناراً وفي كليهما مائة دينار ، انتهى .

وفي الكتاب أيضاً « إن في كسر قصبة الإبهام من اليد أو الرجل قصبتها التي تلي الكف أو القدم خمس دية الإبهام إن جبرت من غير عثم ولا عيب وفي كسر المفصل الأعلى منها ستة عشر ديناراً وتلثي دينار إن اجبرت كذلك وفي كسر المفصل الأسفل الذي يلي الكف من كل من الأصابع الأربع ستة عشر ديناراً وتلثي دينار وهو يزيد على خمس دية الأصبع بدينار وثلث ، وفي كسر مثله من أصابع الرجل الأربع ستة عشر ديناراً وثلثاً ، وفي كسر المفصل الأوسط من الأصابع الأربع للكف أحد عشر ديناراً وثلثاً ومن أصابع الرجل أحد عشر ديناراً وتلثي دينار، وفي كسر المفصل الأعلى في كل من أصابعهما خمسة دنانير وأربعة أخماس دينار، ولم يقيّد الكسر في الأصابع بالانجبار على غير عثم وعيب ، وفي الكف إذا كُسرت فاجبرت على غير عثم ولا عيب أربعين ديناراً ، وفي كل من الورك والفخذ والركبة والساق والقدم إذا كسر فاجبر على غير عثم ولا عيب خمس دية الرجل ولعل المراد في كل من الوركين والفخذين وكذا البواقي ونص فيه على أن كلاً من الفخذ والساق إن عثمت ففيها تلك دية النفس ، وقد ذكر في صدع أكثر هذه الأعضاء أن فيه أربعة أخماس دية كسرها ، (٢) وفي الوسيلة « إن في

(١) الفقيه ج ٤ ص ٨٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٠٠ والجامع لابن سعيد مخطوط

ليس عندي .

(٢) هذه عبارة كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٧ حكاهما المصنف بطولها وهي من كتاب

ظريف ملخصاً ، راجع الفقيه ص ٨٢ .

كلّ كسر كلّ من العضد والمنكب والمرفق وقصبة الساعد وأحد الزندين أو الكفّين خمس دية اليد ، وفي كسر الأُفملة الأولى من الإبهام ثلث دية كسر الكفّ وفي الثانية نصف دية كسر الكفّ ، وفي كسر المفصل الثاني من الأصابع سوى الإبهام أحد عشر ديناراً وثلثاً ، وفي كسر الأوّل نصفه وفي صدع العضو أربعة أخماس دية الكسر (١) إلاّ أنّه كما ترى لم نجد ما يدلّ على تمام ما ذكره .

﴿ و ﴾ كيف كان المشهور أيضاً ﴿ في موضحته ربع دية كسره ﴾ ، بل عن الشيخ في الخلاف الموافقة هنا مدعيّاً عليه الإجماع ، كالمحكى عن الفنية ، وهما الحجّة حينئذ بعد ما في الذي عرضه (٢) يونس وابن فضال على أبي الحسن عليه السلام من قوله : « ودية موضحته ربع دية كسره » وبعد ما في كتاب ظريف (٣) أيضاً في أكثر الأعضاء ، (٤) بل و في نقبه أيضاً .

لكن فيه « أن في كسر الكفّ أربعين ديناراً وفي موضحتها خمسة وعشرين ديناراً وفي كسر قصبة إبهام الرجل ستّة وستين ديناراً و ثلثي دينار و في موضحتها و نقبها خمس ذلك ثمانية دنانير و ثلث دينار و أن في كسر المفصل الأوسط من الأصابع الأربع للرجل أحد عشر ديناراً و ثلثي دينار وفي موضحته دينارين و في المفصل الأعلى منها خمسة دنانير وأربعة أخماس دينار و في موضحته ونقبه ديناراً و ثلثاً » .

و في خبر إسحاق (٥) بن عمار عن الصادق عليه السلام « إن في الأصابع إذا

(١) الوسيلة كتاب الديّات ص ٣ من فصل في بيان أحكام الشجاج .

(٢) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديّات الشجاج والجراح الحديث ٣ .

(٣) راجع كتاب ظريف في الفقيه ج ٤ ص ٧٥ - ٩٢ .

(٤) كذا في الأصل وفي كشف اللثام و في بعض النسخ : « في كسره » مكان « في

أكثر الأعضاء » .

(٥) الكافي ج ٧ ص ٣٢٧ والفقيه ج ٤ ص ١٣٧ و الوسائل الباب ١٣ - من

أبواب قصاص الطرف الحديث ٢ و ليست في أحد من هذه الثلاثة كلمة « نصف » نعم هي

موجودة في كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٨ فراجع .

وضع العظم نصف عشر دية الإصبع ، إلا أن ذلك كله قاصر عن معارضة ماسمعه مما يدل على المشهور .

﴿ وفي رضه ثلث دية ﴾ ذلك ﴿ العضو ﴾ إن لم يبرأ أو عثم ﴿ فان برأ ﴾ على غير عيب فأربعة أخماس دية رضه ﴿ كما نص ﴾ عليه من عرفت أيضاً ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، نعم عن المراسم إطلاق الثلث من غير تفصيل بين البرء من غير عيب وعدمه ، وفي نكت المصنف « إن هاتين المسألتين أي الكسر والرض ذكرهما الشيخان وتبعهما المتأخرون ولم يشرؤا إلى المستند » (١) وهو كذلك إذ العمد في هذه المقادير كتاب ظريف والموجود فيه في رض كل من المنكب والمرفق والورك والركبة إذا انجبر على عثم ثلث دية النفس (٢) ولعلمهم حملوه على رض المنكبين والمرفقين وكذا الباقيان وفيه أيضاً « أن في رض الرسغ إذا انجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية اليد مائة وستة وستون ديناراً وثلثا دينار وفي الكعب إذا رض فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية الرجل ثلاثمائة و ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار (٣) » .

وقال ابن حمزة : « فان رض أحد خمسة أعضاء المنكب والعضد والمرفق والرسغ والكف » (٤) وانجبر على عثم ففيه ثلث دية اليد فان جبر على غير عثم ففيه مائة دينار وقيل : مائة وثلاثون ديناراً وثلث » (٥) انتهى .

﴿ وفي فكته من العضو بحيث يتعطل العضو ثلثا دية العضو فان صلح على

(١) نكت النهاية كتاب الديات صفحات قبل آخر الكتاب . .

(٢) الفقيه ج ٤ ص ٨٣ و ٨٤ و ٨٨ و ٨٩ .

(٣) الفقيه ج ٤ ص ٨٤ و ٨٩ .

(٤) كذا في الوسيلة وكشف اللثام وثلاث نسخ من الجواهر عندنا ولكن في مفتاح

الكرامة « الكتف » .

(٥) الوسيلة كتاب الديات ص ٤ من فصل في بيان أحكام الشجاج .

غير عيب فأربعة أخماس دية فكّه * كما صرح به من عرفت عدا ابن زهرة منهم ، ولعل وجه الأوّل اندراجّه في الشلل ، ولكن في كتاب ظريف (١) « في فك كل من المنكب والمرفق والورك والركبة ثلاثون ديناراً » .

و في كشف اللثام « و نحوه عن الرضا عليه السلام » (٢) « و في فك الكف تلك دية اليد مائة وستة وستون ديناراً و ثلثا دينار » قال : « وكذا روى عن الرضا عليه السلام » (٣) « و في فك قصبة الإبهام من اليد أو الرجل التي تلي الكف أو القدم عشر دنانير ، وفي فك المفصل الأعلى من إبهام الرجل خمسة دنانير ، وكذا في فك المفصل الثالث من سائر أصابع اليد أو الرجل ، وفي فك المفصل الأوسط والأعلى من سائر أصابع اليد ثلاثين ديناراً و ثلثا دينار وفي فك الأوسط من أصابع الرجل ثلاثة دنانير ، و في فك الأعلى من سائر أصابع الرجل ديناران و أربعة أخماس دينار ، كذا عن الكافي (٤) .

و في الفقيه والتهذيب و الجامع « في فك أوسط سائر أصابع الرجل أيضاً ثلاث دنانير و ثلثا دينار ، وفي أعلى مفاصل سائر أصابع الرجل دينار و أربعة أخماس دينار » (٥) و قال ابن حمزة : « فإذا فك كفاً وتعطلت ففيها ثلثا دية اليد ، فإن صلحت والتأمت ففيها أربعة أخماس دية الفك » ، وفي فك أنملة الإبهام عشرة دنانير ، وفي فك المفصل الثاني منها نصف دية فك الكف » ، وفي فك كل مفصل من غير الإبهام ثلاثة دنانير و ثلث ، و في فك العضد أو المرفق أو المنكب ثلاثون ديناراً ، فإن تعطل العضو بالفك ففيه ثلثا دية اليد فإن انجبر والتأم ففيه أربعة

(١) الكافي ج ٧ ص ٣٣٢-٣٣٩ .

(٢ و ٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٠ الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام

ص ٢٣-٢٤ .

(٢) الكافي ج ٧ ص ٣٣٢-٣٣٩ .

(٥) الفقيه ج ٢ ص ٨٦ والتهذيب ج ١٠ ص ٣٠٣ .

أخماس دية الفك" ، (١) .

و على كل حال فمن ذلك كله يظهر ما في المسالك من "أن" مستند المشهور أي في الكسر والاضاح والرمز والفك كتاب ظريف ، وطريقه ضعيف ، ولذا نسبه المصنف إلى الشيخين في النافع مشعراً بنوع ترد فيه ، ضرورة أنك قد عرفت إمكان تصحيح بعض طرق الكتاب المزبور ، لكنّه كما عرفت غير مشتمل على جميع الأحكام المزبورة ، فالعمدة الإجماع المزبور معتضداً بالشهرة وغيرها . وأما الأخير فهو مع إمكان إدراج الجزء الأول منه في الشلل يمكن تحصيل الإجماع عليه أيضاً إذ لم أجد فيه خلافاً ولا حكاة أحد من الناس كما اعترف به بعض الأفاضل ، مضافاً إلى إمكان دعوى الإجماع المركّب وإلى إمكان دلالة ما في كتاب ظريف عليه ولو في الجملة ويتمّ بعدم القول بالفصل ، ومع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط بمراعات الصلح ونحوه ، والله العالم .

المسألة (الرابعة) :

﴿ قال في المبسوط والخلاف: في الترفوتين ﴾ وهي العظمان اللذان بين ثغرة النحر والعناق ﴿ الدية وفي كل واحدة منهما مقدّر عند أصحابنا ولعلّه إشارة إلى ما ذكره الجماعة عن ظريف (٢) وهو في الترفوة إذا كسرت فجبرت على غير عيب أربعون ديناراً ﴾ ونحوه عن الرضا عليه السلام على ما في كشف اللثام (٣) ، بل في غاية المرام للصيمري نسبه إلى الشهرة ، بل عن الخلاف الإجماع على التقدير فيهما ، وكفى بذلك كله حجةً لمثله ، فمعناه يظهر من نحو العبارة من التردد فيه في غير محلّه خصوصاً بعد أن عرفت اعتبار بعض طرق الكتاب المزبور نعم ليس في شيء من النص

(١) الوسيلة ص ٣ من فصل في بيان أحكام الشجاج .

(٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الأول .

(٣) الفقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام ص ٣٣ .

حكمهما إذا لم يجبرا أو جبرا على عيب فيتجه فيه الحكومة حينئذٍ للضابط مراعيًا
لوجوب أكثر الأمرين منها ومن المقدار المزبور لكن في الوسيلة وشرح الصميري
وعن المذهب الدية فيها ونصفها في إحداهما للعموم السابق ، إلا أن في شموله
لمثله نظراً هذا .

وفي كتاب ظريف والوسيلة في صدعها أربعة أخماس دية كسرها وفي الأول
منهما « فإن أوضحت فديتها خمسة وعشرون دينار وذلك خمسة أجزاء من ثمانية
من ديتها إذا انكسرت فإن نقل منها العظام فديتها نصف دية كسرها عشرون ديناراً
فإن نقت فديتها ربع دية كسرها عشرة دنانير (١) ، ولكن المتجه الحكومة في
ذلك بعد إعراض الأصحاب ، والله العالم .

المسألة الخامسة :

﴿ من داس بطن إنسان حتى أحدث ﴾ بالبول أو الفائط ﴿ ديس بطنه أو
يفتدى ﴾ من ﴿ ذلك بثلك الدية ﴾ كما عن الشيخين وابن حمزة ﴿ وهي رواية ﴾
النوفلي (٢) عن ﴿ السكوني ﴾ عن الصادق عليه السلام قال : رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام
عن رجل داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه فقضى عليه أن يداس بطنه حتى
يحدث أو يفرم ثلك الدية ﴿ وفيها ضعف ﴾ مشهور يمنع من العمل به فيما خالف
الأصول التي منها عدم القصاص مع التغرير بالنفس ، على أنها قضية في واقعة ،
ولذا قال ابن إدريس فيما حكى عنه : « الذي يقتضيه مذهبنا خلاف هذه الرواية .
لأن فيه تغريراً بالنفس فلا قصاص بذلك بحال » (٣) وقبعه جماعة ممن تأخر

(١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب قصاص الطرف الحديث الاول .

(٣) السرائر كتاب الديات باب ديات الاعضاء والجوارح ص ٦ .

عنه مختارين الحكومة ، بل لعلّه ظاهر المصنّف والفاضل وغيرهما ممن صرّح بضعف الرواية وإن لم يصرّحوا بالحكومة .

لكن فيه يقال بانجبار الرواية بقتوى الأكثر المحكي في الروضة ، بل وبالإجماع المحكي عن الخلاف ، مضافاً إلى دعوى الشيخ الإجماع على قبول رواية السكوني (١) الذي لا ينفك عنه غالباً النوفلي ، الذي يشهد له ملاحظة عمل الأصحاب بها في كثير من الأبواب ، واعتناء المحمدين الثلاثة في كتبهم الأربعة بها ، ومن هنا عدّ حديثه قوياً . وكون الخبر قضية في واقعة لا ينافي فهمهم التعدية منه كما في نظائره . نعم ينبغي الاختصار على البول والغائط الظاهرين من الإحداث في الثياب دون الريح التي ألحقها بعضهم بهما ، مع أنّ المتّجه فيه الحكومة ، بل قطع بها بعض الأفاضل وهو كذلك لما عرفت ، والله العالم .

المسألة السادسة :

﴿ من افترض بكراً باً صبعه فخرق مثابتها فلا تملك بولها فعليه ثلث ديتها ﴾
 لخبر ظريف (٢) بن ناصح المعتضد بما في خبز معاوية (٣) بن عمار من قوله عليه السلام :
 « في كل فتق ثلث الدية » ، و ﴿ لكن ﴾ في رواية هشام بن إبراهيم (٤) عن أبي الحسن عليه السلام أن في ذلك ﴿ ديتها ﴾ ، بل عن الفقيه (٥) دإن أكثر روايات أصحابنا أن في ذلك الدية كاملة ، وإن كنا لم نعر على غير الرواية المزبورة ، اللهم إلا أن يريد ما تسمعه في سلس البول (٦) و ﴿ لعلّه لذا قال المصنّف وغيره :

(١) عدة الامول ج ١ ص ٥٦ .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٩٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٣ .

(٥) الفقيه ج ٢ ص ٩٢ .

(٦) راجع الباب - ٩ - من أبواب ديات المنافع .

﴿هي أولى﴾ مضافاً إلى أن استمساك البول منفعة واحدة فتجب في تقويتها الدية كما ستعرفه في نظائره، وإلى عدم القائل بالرواية الأولى كما اعترف به بعضهم، فلا تصلح معارضة للأخيرة المعتمدة بالشهرة الظاهرة والمحكية التي بها يجبر ضعف الرواية .

﴿و﴾ عليه أيضاً ﴿مثل مهر نساها﴾ لخبر أبي عمر الطيب (١) أيضاً عن الصادق عليه السلام، وما مر من خبر عبد الله (٢) بن سنان الوارد في الشعر ولعله إليهما أشار في محكي السرائر بقوله : « وفي روايه أخرى مهر نساها » و لخبر السكوني (٣) « أن علياً عليه السلام رفع إليه جاريتان دخلت الحمام فافتضت إحداهما الأخرى باصبعها ففضى على التي فعلت عقلها » بناءً على أن المراد من ذلك مهرها كما عن جماعة ، ويحتمل إرادة ديتها ، بل عن مجمع البحرين تفسير الخبر المزبور به (٤) ، وحينئذ يكون معاضداً للرواية المزبورة ، ولا يقدح خلوهما عن المهر بعد تكفل غيرهما به وبعد الاتفاق - كما في الرياض - على ثبوته ، بل وإلى قاعدة عدم التداخل بعد أن كانا جنايتين ، بل قد يضمن مع ذلك أرض البكارة المقدّر في الأخبار بعشر القببة إن كانت أمة فتفرض الحرّة حينئذ أمة وتقوّم ، بل قيل : إنه يشعر به القويّة المتقدّمة (٥) في إفضاء المرأة ، إلا أنك قد عرفت هناك ما يقتضي قوّة دخوله في المهر فلا حظ وتأمل .

(١) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب دييات الأعضاء الحديث ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب دييات الأعضاء الحديث ٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب دييات الأعضاء الحديث الاول .

(٤) مجمع البحرين مادة عقل .

(٥) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب دييات الأعضاء الحديث الاول .

﴿ المقصد الثاني ﴾

﴿ في الجناية على المنافع ﴾

﴿ وهي سبعة ﴾

﴿ الاول: العقل ﴾

﴿ وفيه الدية ﴾ كاملة بلا خلاف أجدّه فيه كما اعترف به غير واحد منهم الشيخ وابن زهرة في محكي المبسوط والغنية ، مضافاً إلى النصوص التي منها خبر إبراهيم (١) عن الصادق عليه السلام « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حي » يست ديات ، بل وإلى ما دل (٢) على وجوب الدية في كل ما كان في الانسان منه واحد ، بل ظاهراً للفتوى ومعقود نفى الخلاف وغيرهما عدم الفرق في ذلك بين الضرب على الرأس وغيره أو غيره مما ليس بجرح أو ضرب كما لو أفرغه حتى ذهب عقله وهو واضح ﴿ وفي بعضه الأرض في نظر الحاكم إذ لا طريق إلى تقدير النقصان ﴾ كي توزع عليه الدية فيرجع إلى الحكومة كما في غيره .

﴿ و ﴾ لكن ﴿ في المبسوط ﴾ والوسيلة وقواعد الفاضل ﴿ يقدر بالزمان فلو جن يوماً وأفاق يوماً كان الذاهب نصفه أوجن يوماً وأفاق يومين كان الذاهب

(١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٦ .

(٢) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء .

ثله * وهكذا ، بل في مجمع البرهان « لا كلام إن علم نسبة الذاهب إلى الباقي ، ولكن العلم به مشكل ، ولا سبيل إليه إلا نظر الحاكم ومن عاشره من الحدّاق فيمكن امتحانه باليوم (١) والأيتام وبمعقوليّة كلامه وضبط أحواله ، فإن علم النسبة عمل بها وإلاّ فالحكومة (٢) » قلت * و لكن * هو * كما ترى مجرد تخمين * بل يمكن القول بعدم أجزاء للعقل على وجه توزّع عليها الدية فليس إلاّ الحكومة أو الصلح ، بل يمكن القطع به فيما إذا لم يزل العقل ولا نقص نقصاناً مقدّراً ولكن اختلّ فصار مدهوشاً يستوحش مع الانفراد ويفزع من غير شيء يفزع في العادة ، والله العالم .

* و * كيف كان في * لا قصاص في ذهابه ولا في نقصانه * بلا خلاف أجده فيه * لعدم العلم بمحلّه * المختلف فيه أنّه القلب أو الدماغ أو غيرهما ، بل ومع العلم به لما فيه من التفرير ولو بسقي المجنّن كما هو واضح * و لو شجّه * مثلاً أو قطع يده * فذهب عقله لم تتداخل دية الجنائتين * للأصل والخبر المزبور (٣) .

* و * لكن * في رواية * صحيحة * إن كان بضربة واحدة تداخلتا * وهي صحيحة أبي عبيدة الحدّاء « سأل أبا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسطاط على رأسه ضربة واحدة فأجأفه حتّى وصلت الضربة إلى الدماغ وذهب عقله ، قال : فإن كان المضروب لا يعقل منها أوقات الصلاة (٤) أو لا يعقل ما قال ولا ما قيل له ، فإنّه ينتظر به سنة ، فإن مات فيما بينه وبين سنة أقيده بضاربه ، وإن لم يمّت فيما بينه وبين سنة ... »

(١) في مجمع البرهان هكذا : « باليوم فإن كان نصف يوم عاقلاً و نصفه مجنوناً

الدية أو باليوم أو بمعقوليّة كلامه ... »

(٢) مجمع البرهان كتاب الدييات المقصد الخامس .

(٣) يعني خبر إبراهيم الذي مرّ آنفاً .

(٤) كذا في الأصل ولكن في الكافي والفقهي و التهذيب « و » بدل « أو » .

وبين سنة ولم يرجع إليه عقله اغرم ضاربه الدية في ماله لذهاب عقله ، قال : فما ترى في الشجة شيئاً ؟ قال : لا إنما ضربه ضربة واحدة فبجنت الضربة جنايتين فألزمته أغلظ الجنايتين وهي الدية ، ولو كان ضربه ضربتين فبجنت الضربتان جنايتين لألزمته جناية ماجنتا كائنة ما كانت إلا أن يكون فيهما الموت فيقاد به ضاربه (١) ولو ضربه عشر ضربات فجنين جناية واحدة ألزمته تلك الجناية التي جنتها العشر ضربات كائنة ما كانت ما لم يكن فيها الموت (٢) .

بل عن الشيخ في النهاية وابن سعيد في الجامع العمل بمضمونها ، كما عن ابن إدريس إطلاق أن ليس في ذلك سوى الدية ، على ما حكاه عنه في كشف اللثام (٣) وفي التنقيح (٤) حكى عنه الموافقة لما في النهاية ، وحكى غيرهما عنه أنه قال بعد الحكم بعدم التداخل :

« وقد قلنا من قبل (٥) فإن كان أصابه مع ذهاب العقل موضحة أو مامومة أو غيرهما من الجراحات لم يكن فيه أكثر من الدية كاملة إلا أن يكون ضربه ضربتين أو ثلاثاً فبجنت كل ضربة جناية كان عليه حينئذ جنايتها ، وأوردنا (٦)

(١) كذا في كشف اللثام ولكن في مصادر الحديث هكذا : « فيقاد به ضاربه بواحدة و تطرح الأخرى قال : و ان ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجنين ثلاث جنايات ألزمته جناية ماجنت الثلاث ضربات كائنات ما كانت ما لم يكن فيها الموت فيقاد به ضاربه قال : فان ضربه عشر ... »

(٢) الكافي ج ٧ ص ٣٢٥ الفقيه ج ٤ ص ١٣١ التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٣ والوسائل الباب - ٧ - من أبواب ديات المنافع الحديث الأول كشف اللثام ج ٢ ص ٣٣٠ مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٥٧ .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٣٠ .

(٤) التنقيح ص ٨٣٦ من مخطوط عندنا .

(٥) في السرائر هكذا : « وقد كنا قلنا من قبل قال شيخنا : فان كان أصابه ... »

(٦) في السرائر : « وأوردناها على ما أورد شيخنا في نهايته . »

ما أورده شيخنا في نهايته إلا أن هذا أظهر من ذلك ، وشيخنا قد دمج عمّا أورده في نهايته ، وقال بما اخترناه الآن في مسائل خلافه وهو الصحيح ، لأنّ تداخل الديات إذا لم يمت المجنى عليه يحتاج إلى دليل (١) ، وصريحه موافقة المشهور هنا كما أن الشيخ رجع عمّا في النهاية إلى موافقته أيضاً في محكي الخلاف والمبسوط ، بل قيل إن الشيخ لم يعمل بالخبر المزبور في مسألة تداخل جناية الطرف في النفس في صورة الاقتراق التي حكم هوفيهما بعدم التداخل ، فكيف يصحّ استناده إليها هنا؟ وعلى كلّ حال فالصحيحة المزبورة قاصرة عن معارضة ما سمعت من وجوه ﴿ ﴾ من هنا كان ﴿ الأول ﴾ مع كونه أشهر بل المشهور ﴿ أشبه ﴾ بأصول المذهب وقواعده ، بل عليه عامة المتأخرين ، بل عن الخلاف وظاهر المبسوط الإجماع عليه .

﴿ وكيف كان ﴾ في رواية لوضرب على رأسه فذهب عقله انتظر به سنة فإن مات فيها قيد به وإن بقي ولم يرجع عقله ففيه الدية وهي حسنة ﴿ بل صحيحة إن كان المراد الرواية المزبورة (٢) المتضمنة للحكم المزبور ، ويمكن أن يريد رواية أبي حمزة الثمالي (٣) « قال لأبي جعفر عليه السلام : ما تقول في رجل ضرب رأس رجل بعمود فسطاط فأتمه - يعني ذهب عقله - ؟ قال : عليه الدية ، قال : فأتمه عاش عشرة أيام أو أقل أو أكثر فرجع إليه عقله ، أله أن يأخذ الدية ؟ قال : لا ، قد مضت الدية بما فيها ، قال : فأتمه مات بعد شهرين أو ثلاثة ، قال أصحابه : نريد أن نقتل الرجل الضارب ، قال : إن أرادوا أن يقتلوه (٤) ويردوا الدية ما بينهم

(١) السرائر كتاب الديات ، باب ديات الشجاج والجراح ص ٤ . وأيضاً راجع

باب ديات الأعضاء منه ص ٥ فإنه تعرض للمسألة في موضعين .

(٢) يعني رواية الحذاء .

(٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٢ .

(٤) كذا في الأصل وفي كشف اللثام ولكن في الوسائل التهذيب « يردوا

الدية » بدون الواو .

وبين سنة فإذا مضت السنة فليس لهم أن يقتلوه ومضت الدية بما فيها .
وعلى كل حال فقد حكى العمل بها عن الشيخ وابنى إدريس والبراج وسعيد
والصهرشتي والطبرسي وغيرهم ، بل في نكت الشهيد « ما علمت لها مخالفاً » ، وكذا
في كشف اللثام ، قال : « إلا أن الصدوق والمصنف والمحقق اقتصروا على ذكره رواية
لأن الظاهر أن لا قود إلا مع تحقق الموت بالضربة و تحقق شروط العمد
وعدم التقدير بالسنة ونحوها (١) » ، وفيه أن ذلك كالاكتفاء في مقابلة
النص المعمول به .

ومن هنا قال الشهيد : « هذا كلام على النص » وفتاوى الأصحاب ، والأصح
حينئذ العمل بهذه الرواية ، لكن في كشف اللثام (٢) « والتهجم على الدم مشكل
ويمكن تنزيل إطلاقهم وإطلاق الرايتين على تقدير تحقق شروط العمد ، نعم
يقوى التقدير بالسنة وأنه إن مات فيها تحقق موته بالضربة » وفيه أن التهجم
على الدم بدليله ، مع أن ذلك يأتي في مقابله ، ضرورة أن القود بعد السنة تهجم
على الدم إذ مقتضى النص والفتوى عدم القود بعد السنة وإن مات بها وكانت الضربة
مما تقتل غالباً أو قصد بها القتل و ثبوت القود بها قبل السنة مطلقاً ، لكن يمكن
تقييد الأخير بما لا ينافي شرط القصاص بقريضة كون الضربة بعمود الفسطاط فهي
مما تقتل غالباً أو مقصود بها ذلك حينئذ ، فمخالفتها للأصول بسقوط
القود بعد السنة مع اجتماع شروطه ، ولا بأس به بعد النص والفتوى ، والاحتياط في
الدماء ، فتأمل جيداً .

﴿ وإن جنى ﴾ الجاني ﴿ فأذهب العقل ودفع الدية ثم عاد العقل لم يرجع الدية
لـ ﴾ احتمال ﴿ أنه هبة مجددة ﴾ وللخبر المزبور (٣) ، واحتمال - أن المراد بقوله :
« أنه أن يأخذ الدية » السؤال عن المجنى عليه ، بمعنى أنه أن يأخذ الدية ؟ فأجاب

(١ و ٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٣١ .

(٣) يعني رواية أبي حمزة .

عليه السلام: لا قديمضت الدية مع ما يتعلق بهما من الأحكام أومع ما فيها الدية من الجناية أي بطلت لظهور أن العقل لم يكن زال - في غاية البعد أو الفساد ، ضرورة كونه سؤالاً عن ارتجاع الجاني ما أداه من الدية ، فقال: لا قديمضت الدية وما يتعلق بها أومافيهما أو ما في الجناية ، أي ثبتت واستقرت فلا تسترد أو أمضت (١) الدية أي أدائها ما في الجناية أي حكم الجناية أدائها فلما أدأها فقد مضى حكمها فلا تسترد ، وما يرجع إليه هبة مجددة .

نعم قديقال بضعف الخبر المزبور عن ثبوت الحكم على الإطلاق الذي منه لو حكم أهل الخبرة بأنه لم يكن قد ذهب وإثما عرض له شغل ، ومن هنا قال الفاضل في القواعد : « هذا أي لزوم الدية إذا حكم أهل الخبرة بعدم زوال العارض وإن حكموا بزواله إلى مدة انتظار ظهور حاله فإن استمر فالدية وإن عاد قبل استيفاء الدية فلا يطالب بالدية بل يطالب بالأرش وإن عاد بعده أمر بالرد ويحتمل عدم الارتجاع لأنه هبة من الله تعالى مجددة ولومات قبل اليأس من عوده ففي عدم وجوب الدية إشكال، وإن كان لا يخلو بعض كلامه من نظر، والتحقيق ثبوت الدية ما لم يعلم عدم زواله ولوبحكم أهل الخبرة لا إطلاق الأدلة ، والله العالم .

ولو أنكر الجاني فوات العقل وادّعاه ولي المجنى عليه اختبر في حال خلواته وفي حال غفلته ، فإن ظهر اختلال حاله والاختلاف في أقواله وأفعاله ثبت جنونه بغير يمين منه ، لأن الفرض جنونه ولا يمين من وليه ، وإن لم يظهر الاختلاف المزبور فالقول قول الجاني مع اليمين ، وكذا لو لم يمكن الاختبار لموت ونحوه ، إلا أن يثبت لوث ، والله العالم .

(١) في مفتاح الكرامة هكذا : « أومضت الدية أي أدائها مع ما في الجناية أي حكم الجناية إذ حكم الجناية أدائها ... »

﴿ الثاني: السمع ﴾

﴿ وفي ﴾ إذهاب ﴿ به ﴾ كمالاً من الأذنين باختلاف أصنافه حدة وثقلاً ﴿ الدية إن ﴾ علم ذلك ولو بأن ﴿ شهد أهل المعرفة باليأس ﴾ من عوده بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص عموماً وخصوصاً منها ما مرّ في خبر إبراهيم (١) بن عمرو ﴿ و ﴾ ﴿ منها ما في (٢) ﴾ الذي عرضه يونس على الرضا عليه السلام ﴿ في ذهاب السمع كله ألف دينار ، نعم ﴾ ﴿ إن أملوا ﴾ أي أهل الخبرة ﴿ العود بعد مدة معينة توقعنا انقضائها فإن لم يعد ﴾ فيها ﴿ فقد استقرت الدية ﴾ بل لعله كذلك أيضاً لو قال أهل الخبرة يرجي عوده لا إلى مدة معلومة ، ضرورة اقتضاء اعتبار ذلك سقوط الدية - كما سيأتي إن شاء الله في الابصار - و لو رجع في أثناء المدة المعلومه فالأرش ، بل و كذا لو رجع بعدها لظهور عدم ذهابه و إن أخطأ أهل الخبرة بالتحديد ، بل وكذا بعد الاستيفاء .

وفي صحيح سليمان بن خالد (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال في رجل ضرب رجلاً في أذنه بعظم فادّعى أنّه لا يسمع ، قال : يترصد ويستغفل وينتظر به سنة ، فإن سمع أو شهد عليه رجلان أنّه سمع وإلاّ أحلفه وأعطاه الدية ، قال : فإن عثر عليه بعد ذلك أنّه يسمع ، قال : إن كان الله تعالى ردّه عليه سمعه لم أر عليه شيئاً ، لكنه لا يخلو من إجمال .

و على كلّ حال فلو مات قبل انتهاء المدة فالأقرب وجوب الدية كما في

(١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

القواعد ، و يحتمل عدم تحقق الذهاب الدائم خصوصاً بعد إخبار أهل الخبرة بعوده.

﴿ ولو أكذب ﴾ أي ﴿ الجاني ﴾ المجنى عليه ﴿ عند دعوى ذهابه ، أو قال : لأعلم ، اعتبرت حاله عند الصوت العظيم والرعد القوي وصيح به بعد استغفاله فإن تحقق ﴾ بعد ﴿ ما ادّعاء ﴾ أعطى الدية ﴿ وإلا أٌحلف القسامة ﴾ للوث ﴿ وحكم له ﴾ ولعلته على ذلك ينزل ماعن المبسوط من إطلاق تحليفه كصحيح سليمان بن خالد ، بل وماعن كافي أبي الصلاح من إطلاق أنه من ارتاع للصوت الرفيع من حيث لا يعلم فهو سميع وإلا فهو أصم ، والله العالم .

﴿ ولو ذهب سمع إحدى الأذنين ففيه نصف الدية ﴾ من غير فرق بين كونها أحد من الأخرى أو لا ، بل وبين أن يكون له سواها أو لا ، سواء كانت الذاهبة بآفة من الله تعالى شأنه أو بجناية جان ، لا إطلاق النص والفتوى ، خلافاً لابن حمزة فأوجب الدية كاملة إن كانت الأخرى ذهب بسبب من الله تعالى شأنه ولم أجده دليلًا سوى القياس على العين وهو باطل عندنا .

﴿ ولو ﴾ ادّعى ﴿ نقص سمع أحدهما قيس إلى الأخرى بأن تسد الناقصة ﴾ سدّاً جيداً ﴿ وتطلق الصحيحة ويصاح به ﴾ أو يضرب بجرس حبال وجهه ويتباعد عنه ﴿ حتى يقول لا أسمع ﴾ فيعلم ذلك المكان ﴿ ثم يعاد عليه ذلك مرة ثانية ﴾ من جهة أخرى يبعد المقايسة بينها وبين الجهة الأولى مسافة بالبصر ﴿ فإن تساوت المسافتان صدق ثم تطلق الناقصة وتسد الصحيحة ويعتبر بالصوت ﴾ تباعداً عنه (١) ﴿ حتى يقول لا أسمع ثم ﴾ و ﴿ يكرر عليه الاعتبار فإن تساوت المقادير في سماعه فقد صدق وتمسح ﴾ حينئذٍ ﴿ مسافة الصحيحة و الناقصة ويلزم من الدية بحساب التفاوت ﴾ إن تصفاً فنصف الدية وإن ثلثاً فثلث ﴿ و هكذا .

﴿ في رواية ﴾ أبي بصير (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام ﴿ يعتبر

(١) متباعداً عنه ظ .

(٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٢ .

بالصوت من جوانبه الأربعة ﴿ وهي » في رجل وجيء في أذنه فادعى أن إحدى أذنيه نقص من سمعها شيئاً فقال تسد التي ضربت سداً شديداً ويفتح الصحيحة ويضرب بها بالجرس حيال وجهه ويقال له: اسمع فإذا خفى عليه الصوت علم مكانه ثم يضرب له من خلفه ويقال له: اسمع فإذا خفى عليه الصوت علم مكانه ثم يقاس ما بينهما فإن كانا سواء علم أنه صدق ، ثم يؤخذه عن يمينه فيضرب به حتى يخفى عليه الصوت ثم يعلم مكانه ، ثم يؤخذه عن يساره فيضرب به حتى يخفى عنه الصوت ثم يعلم مكانه ثم يقاس فإن كان سواء علم أنه صدق ، قال ثم يفتح أذنه المعلقة ويسد الأخرى جيداً ثم يضرب بالجرس من قدامه ثم يعلم حيث يخفى عليه الصوت يصنع به كما صنع به أول مرة بأذنه الصحيحة ثم يقاس فضل ما بين الصحيحة والمعلقة (١) بحساب ذلك .

ولاريب في أن ذلك أشد في الاستظهار لكنه غير لازم بعد فرض علم صدقه من أول مرة ، ومن هنا كان فتوى المصنف وغيره بما تسمعه أولى ﴿ و ﴾ لاريب في ظهوره كالفتاوى في أنه ﴿ يصدق مع التساوي ﴾ في الاعتبار ﴿ ويكذب مع الاختلاف ﴾ ضرورته أنه فائدة ذلك كما هو واضح ، ويؤيده أيضاً في كتاب ظريف (٢) قوله - بعد ذكر المناسبة بين العينين - وإن أصاب سمعه شيء فعلى نحو ذلك يضرب له شيء كي يعلم منتهى سمعه ثم يقاس ذلك ، ونحوه فيما عرضه يونس (٣) على الرضا عليه السلام ، وغيرهما من الأخبار (٤) الظاهرة جميعها كالفتاوى في استحقاق ذلك بالاختبار المزبور من غير يمين .

لكن في كشف اللثام « ويضم » إلى ذلك الاستظهار بالإيمان كما في النهاية ،

(١) فيعلى الارش بحساب ذلك ، كذا في التهذيب ، وفي الفقيه هكذا : فيقوم من حساب ذلك .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢٩٨ .

(٣) الكافي ج ٧ ص ٣٢٣ .

(٤) راجع الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ديات المنافع .

إذ ربما كانت إحدى الأذنين أضعف من الأخرى قبل هذه الجناية (١) ، ولأربب أنه أحوط مع بذله إياها وإلا ففي إلزامه بها لو امتنع من ذلك نظر ، والله العالم.

ولو كان يدعى النقصان من الأذنين معاً اعتبرناه بالتجربة بأن يوقف بالقرب منه إنسان يصيح على غفلة منه فإن ظهر فيه تغير يعلم به سماعه ، أو قال قد سمعت تباعد عنه وصاح على غفلة إلى أن يصل إلى حد لا يظهر عليه تغير ، فإن قال مع ذلك لم أسمع حلف القسامة على قدر ما يدعيه من النقص وعلم على الموضع علامة ، ثم يزيد في البعد حتى ينتهي إلى آخر موضع من البعد يسمع فيه مثل ذلك من هو سميع لا آفة به في مثل سن المجنى عليه ، فينظر كم بين المسافتين ويقسط الدية على المسافة الثانية فتوجب من الدية بقدر النقصان ويرشد إليه خبر القداح (٢) الذي تسمعه إن شاء الله تعالى في دعوى نقصان البصر ، وفي الاستظهار بالأيمان ما سمعته وتسمعه إن شاء الله في البصر . وكذا الكلام في الاعتبار بالصوت من جوابه الأربعة الذي قد عرفت أنه أحوط وأولى كما يرشد إليه خبر أبي بصير (٣) السابق ، فإن تساوت الجوانب الأربع في انتهاء السمع أو الجانبان صدق وإلا كذب نحو ما سمعته في نقص سمع إحدى الأذنين .

وفي ذهاب السمع بقطع الأذنين ديتان ❦ بلا خلاف ولا إشكال للأصل ، ولو ذهب السمع كله بقطع إحدى الأذنين فدية ونصف للأصل المزبور أيضاً ، ولو حكم أهل المعرفة ببقاء القوة السابقة إلا أنه قد وقع في الطريق ارتفاق حجتها عن السماع ، احتمل الدية لمساواة تعطيل المنفعة زوالها في المعنى ، بل لشمول الزوال له لغة ، واحتمل الحكومة لأصل البرائة وبقاء القوة وإن تعطلت فهو كشلل العضو.

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٣١ .

(٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٤ .

(٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٢ .

وإذا ذهب سمع الصبي فتعطل نطقه فديتان ، بناءً على أن التعطيل كالزوال وإلا فالحكومة في النطق .

﴿ وكيف كان فـ ﴾ لا يقاس السمع في ﴿ يوم هبوب ﴾ الريح ﴿ ولا في المواضع المختلفة ارتفاعاً وانخفاضاً لعدم الانضباط حينئذ ﴾ بل يتوخى سكون الهواء ﴿ والمواضع المعتدلة . ولو اشتبه الأمر بذلك كله استظهر بامتحانه مراراً بل عن المفيد واستظهر عليه بالآيمان أيضاً ، والله العالم .

﴿ الثالث في ضوء العينين ﴾

﴿ وفيه الدية كاملة ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص عموماً وخصوصاً من غير فرقيين أفرادها المختلفة شدة وضعفاً ، حتى الأعشى ، بل والذي على عينية يباح لا يمنعه من الإبصار ، وإن استشكل به التاضل للنقص الموجب لنقصان العوض ، وفيه أن الفرض عدم النقص به وإلا فلا إشكال في مراعاته بمقداره من الدية إن علم ، وإلا فالحكومة .

ولو قلع الحدقة فليس عليه إلا دية واحدة كما نص عليه في كشف اللثام من غير نقل خلاف فيه وإن استلزم ذلك إزالة البصر أيضاً ، لأن المنفعة تابعة للعين فيه كما هو ظاهر قولهم عَلَيْهِ السَّلَام (١) : « في العينين الدية » مثلاً بخلاف قطع الأذنين وإذهاب السمع فإنه ليس من منفعتيهما .

وبالجملة ظاهر الأدلة وجوب الدية الواحدة للعينين بقلع حدقتيهما المستلزم لإذهاب البصر ، أو بإذهاب ضوئيهما دون الحدقة ، ولا ينافي ذلك ثبوت مقدار لحدقة عين الأعمى كما هو واضح . لكن في مجمع البرهان بعد أن ذكر ما قلناه قال : « ويحتمل الدية والحكومة للحدقة ، ويحتمل تعدد الدية لضوء العين والحدقة ، وكذا

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٤ و ٦ .

الأجفان فتأمل (١) وفيه ما لا يخفى .

وكيف كان ﴿ فان ادعى المجنى عليه ذهابه ﴾ بالجنابة وأنكره الجاني ﴿ وشهد له شاهدان ﴾ عدلان ﴿ من أهل الخبرة ﴾ ثبت القصاص مع العمد إلا أن يصطلحا ﴿ أو رجل وامرأتان إن كانت خطأ أو شبيه عمد فقد ثبت المدعى فان قال : لا يرجى عوده فقد استقرت الدية ﴾ ، بل في محكي المبسوط والسرائر ﴿ وكذا لو قال : يرجى عوده لكن لا تقدير له ﴾ لأنه لو اعتبرناه أدنى إلى سقوط الضمان ﴿ أو قال : بعد مدة معينة فانقضت ولم يعد ﴾ بلا خلاف ولا إشكال في الأخير ، وفي الصحيح (٢) أن سليمان بن خالد سأل الصادق عليه السلام عن العين يدعى صاحبها أنه لا يبصر بها قال : يؤجل سنة ثم يستحلف بعد السنة أنه لا يبصر ثم يعطي الدية قلت : فان هو أبصر بعد قال هو شيء أعطاه الله إيمانه .

نعم قد يشكل الأول بعدم تحقق الذهاب الدائم الذي هو المنساق من نصوص إثبات الدية فيه فيستظهر حينئذ مدة أو سنة ثم تدفع إليه الدية تامة أو دية بصر يرجى عوده ، إلا أنني لم أجد من احتمل ذلك ، فتأمل .

﴿ وكذا ﴾ تستقر الدية ﴿ لومات ﴾ أو قلح آخر عينه ﴿ قبل ﴾ مضي ﴿ المدة ﴾ بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له ، لأن الأصل عدم عوده ، فتثبت الدية بموجبها ، ولكن قد يحتمل العدم للأصل بعد حكم أهل الخبرة بعوده فلم يتحقق الذهاب الدائم الذي هو مناط ثبوت الدية ، فيعطى حينئذ دية بصر حكم أهل الخبرة بعوده .

﴿ أمّا لو عاد فيها فقيه الأرض ﴾ عوض الجنابة الذي أذهبته مدة ، واحتمال العدم في مجمع البرهان لا مكان كونه عطاء ، لا وجه له بعد حكم أهل الخبرة بعوده ، نعم لو عاد بعدها قبل الاستيفاء للدية أو بعده فقد سمعت مافي الصحيح (٣) السابق .

(١) مجمع البرهان كتاب الديات المقصد الخامس .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٣٤ وفيه قلت فانه أبصر بعد ذلك ؟

(٣) معنى رواية سليمان بن خالد . التي مرت آنفاً .

لكن قد تقدم الكلام في نحو ذلك، ولوعاد مرجو العود لا إلى مدة استعیدن الدية إن استوفاهما الفاضل من الحكومة كما عن التحرير النص عليه .

﴿ ولو اختلفا في عوده فالقول قول المجنى عليه مع يمينه ﴾ واحدة للأصل ، نعم إن شهد عدلان أو رجل وامرأتان من أهل الخبرة بالعود أو بعده قبل ، وكذا لومات فاختلف وليه الجاني في العود قبل الموت فالقول قول الولي مع يمينه إن لم تكن بيئته كما هو واضح .

﴿ وإذا ادعى ذهاب بصره وعينه قائمة ﴾ وليس من أهل الخبرة من يشهد له ﴿ حلف القسامة وقضى له ﴾ بلا خلاف أجده فيه بين من نعر ضله ، وإن نسبه بعض إلى الأشهر بشعراً بوجود خلاف فيه ، ويدل عليه ما في كتاب ظريف (١) ومعارضه يونس (٢) على الرضا عليه السلام المروئي في الصحيح وغيره .

ولكن فيهما دان القسامة على ستة أجزاء فإن ادعى ذهاب البصر كله حلف ستاً أو حلف هو وخمسة رجال معه ، وإن ادعى ذهاب سدس بصره حلف هو واحدة وإن ادعى ذهاب ثلثه حلف هو يمينين أو هو وآخر معه وهكذا ، وهو خلاف ما سمعته في القسامة للموت الذي منه ما نحن فيه ، ضرورة كون الدعوى عقيب الضرب الذي يحصل معه ذلك غالباً ، كما قيئته به الفاضل في القواعد وغيره ، بل في مجمع البرهان ينبغي أن يكون أيضاً بعد عدم القدرة على الإثبات وعدمه بالامتحان والتجربة (٣) ولعلته منافي لاطلاق النص ﴿ و ﴾ الفتوى .

نعم ﴿ في رواية ﴾ الأصابع (٤) بن نبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام الضعيفة سنداً أنه ﴿ يقابل ﴾ بعينه ﴿ بالشمس ﴾ فإن كان كما قال بقيتا مفتوحتين ﴿ وإلا أكذب ﴾ قال سأل أمير المؤمنين عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً على هامته فادعى

(٢١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب ديات المنافع الحديث ١ .

(٣) مجمع البرهان كتاب الديات المقصد الخامس .

(٤) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ديات المنافع ، الحديث الاول .

المضروب أنه لا يبصر شيئاً وأنه لا يشم الرائحة وأنه قد ذهب لسانه ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: إن صدق فله ثلاث دييات ، ف قيل : يا أمير المؤمنين فكيف يعلم أنه صادق ؟ فقال : أمّا ما ادّعاه أنه لا يشم رائحة فإنه يدنى له الحراق فإن كان كما يقول وإلاّ نحى رأسه ودعت عينه ، وأمّا ما ادّعاه في عينيه فإنه يقابل بعينه عين الشمس فإن كان كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينيه وإن كان صادقاً بقيتا مفتوحتين ، وأمّا ما ادّعاه في لسانه فإنه يضرب على لسانه بالابرة فإن خرج الدم أحمر فقد كذب وإن خرج أسود فقد صدق ، بل عن الشيخ وسلاّر العمل بها هنا ، بل عن الأوّل منهما دعوى الإجماع عليه ، ولكن زاد الاستظهار بالإيمان ، وذكر أنه لا يمكن إقامة البيّنة عليه ، ونسب الحكم بشهادة رجلين أو رجل وامرأة إلى الشافعي ، بل عن المختلف ففي البأس عن العمل به إن أفاد الحاكم ظناً ، إلاّ أن ذلك كله لا يكفي جابراً للخبر الضعيف بعد إعراض الأكثر الموهن للإجماع المزبور ، كما أنه لا حاصل لما سمعته من المختلف ، ضرورة عدم حجية كل ظن حاصل للحاكم كما هو واضح ، فلاريب في أن المتشبه ما سمعته من المشهور ، نعم لا بأس باعتبار الشق الأوّل من الخبر المزبور امتحاناً مع الإيمان لزيادة الاستظهار ، والله العالم .

ولو زال الضوء وحكم العارفون بعوده إلى مدّة معلومة فقلع آخر عينه قبل مضيّ المدّة فإن اتفق المجنىّ عليه والجانيان على أن الضوء لم يكن قد عاد فقد عرفت سابقاً أن على الأوّل الدية للأصل وعلى الثاني دية العين الفاقدة للضوء ، وهي ثلث الدية الصحيحة ، ويحتمل أن لا يكون على الأوّل إلاّ حكومة ، ويكون على الثاني دية العين الصحيحة أو الحكومة لحكم العارفين بعود الضوء كما أشرنا إليه سابقاً ، وإن اتفقوا على عوده فعلى الثاني الدية وعلى الأوّل حكومة ، وإن اختلفوا فادّعى الأوّل عود البصر لأن لا يكون عليه إلاّ الحكومة وأنكر الثاني لأن لا يكون عليه إلاّ ثلث دية الصحيحة فإن صدّق المجنىّ عليه الأوّل

حكم عليه في حق الأول فلا يطالبه بأكثر من الحكومة مؤاخذه له بإقراره ، ولا يقبل قوله على الثاني لأن الأصل عدم عود الضوء ، ولأنه إقرار في حق الغير ، وإن كذب به فالقول قوله مع اليمين ، لأنه موافق للأصل ، ويطالبه إذا حلف بالدية ، ويأخذ من الثاني الحكومة ، بل قيل سواء صدق الثاني الأول أو كذب به ، لأنه مع التصديق وإن أقر على نفسه بالدية لكن لا يدعى المجنى عليه إلا الحكومة ، فلا يجوز أخذ الزائد منه ، نعم قد يقال بجواز دفعه للأول لأنه مظلوم بزعمه فيأخذ منه مقاصته .

﴿ولو ادعى نقصان إحداهما قيست إلى الأخرى وفعل كما فعل في السمع ، ولو ادعى النقصان فيهما قيستا إلى عيني من هو من أبناء سنه وألزم الجاني التفاوت بعد الاستظهار بالآيمان﴾ بلا خلاف أجده في شيء من ذلك ، كما اعترف به بعض فاسبا له إلى صريح الغنية أيضاً ، للمعتبرة المستفيضة كحسن ابن فضال (١) وصحيح يونس (٢) قضى أمير المؤمنين عليه السلام إذا أصيب الرجل في إحدى عينيه بأنّها تقاس ببيضة تربط على عينه المصابة ، وينظر ما منتهى بصر عينه الصحيحة ، ثم تغطي عينه الصحيحة وينظر ما منتهى عينه المصابة ، فيعطى دية على حساب ذلك ، والقسامة مع ذلك من الستة الأجزاء على قدر ما أصيب من عينه ، فإن كان سدس بصره حلف هو وحده وأعطى ، وإن كان ثلث بصره حلف هو ومعه رجل واحد ، وإن كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان ، وإن كان ثلثي بصره حلف هو وحلف معه ثلاثة نفر ، وإن كان خمسة أسداس بصره (٣) حلف هو وحلف معه أربعة نفر ، وإن كان بصره كله حلف هو وحلف معه خمسة نفر .

وكذلك القسامة كلها في الجروح ، فإن لم يكن للمصاب بصره من حلف معه ضوعف عليه الآيمان ، إن كان سدس بصره حلف مرة واحدة ، وإن كان ثلث

(١ و ٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

(٣) في الكافي والفقهاء والوسائل : وإن كان أربعة أخماس بصره ، وفي التهذيب

كما اثبتناه .

بصره حلف مرتين وإن كان أكثر على هذا الحساب ، وإنما القسامة على مبلغ منتهى بصره ، الحديث .

و صحيح محمد بن قيس (١) عن أبي جعفر عليه السلام « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أصيب إحدى عينيه أن تؤخذ بيضة نعامة فيمشي بها وتوثق عينه الصحيحة حتى لا يبصرها و ينتهى بصره ، ثم يحسب ما بين منتهى بصر عينه التي أصيبت ومنتهى عينه الصحيحة فيؤدّي بحساب ذلك » .

و صحيح معاوية (٢) بن عمار « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يضرب (٣) في أذنه فيذهب بعض بصره ، فأى شيء يعطى ؟ قال : يربط إحداها ثم توضع له بيضة ثم يقال له : انظر ، مادام يدعى أنه يبصر موضعها حتى إذا انتهى إلى موضع إن جازه قال : لا أبصر قرّبها حتى يبصر ثم يعلم ذلك الموضع ثم يقاس بذلك القياس من خلفه وعن يمينه وعن شماله ، فإن جاء سواء وإلا قيل له : كذبت حتى يصدق ، قال : قلت : أليس يؤمن ؟ قال لا ولا كرامة ويصنع بالعين الأخرى مثل ذلك ، ثم يقاس ذلك على دية العين » .

وخبر كثير (٤) عن علي عليه السلام « قال أصيب عين رجل وهي قائمة فأمر علي عليه السلام فربطت عينه الصحيحة ، وأقام رجلاً بحذاء يده بيضة ، يقول هل تراها فإذا قال : نعم ، تأخر قليلاً حتى إذا خفيت عليه علم المكان ، قال : وعصبت عينه المصابة فجعل الرجل يتباعد وهو ينظر بعينه الصحيحة إلى البيضة حتى إذا خفيت عليه ثم قيس ما بينهما وأعطى الأرض على ذلك » .

(١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات المتافع الحديث ٣ .

(٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات المتافع الحديث الاول .

(٣) كذا في التهذيب ولكن في الكافي والوسائل هكذا : « عن الرجل يصاب في عينه فيذهب ... » .

(٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات المتافع الحديث ٢ .

إلى غير ذلك من النصوص التي يمكن أن يكون المحصل منها اعتبار الامتحان في أصل دعوى حصول النقصان في العين مثلاً ، فإن حصل على وجه يعلم صدقه أو كذبه عمل عليه من غير حاجة إلى يمين ، وإن حصل ظن من ذلك أو من كون الضربة مما تؤثر ذلك غالباً أو نحو ذلك مما يكون أمانة على صحة الدعوى كان من اللوث الذي فيه القسامة ، والظاهر أنها القسامة التي تقدمت في النفس وهي الخمسون يميناً أو نصفها ، لاستأيمان كما سمعته في الخبر (١) ، ولا يمين واحدة كما احتمل ، وأما مقدار النقصان بعد العلم بتحقيقه ، فالظاهر اعتبار الامتحان فيه حتى يصدق وإن اقتضى ذلك تكريره مرة بعد أخرى ، فإن ظهور كذبه في المقدار بالامتحان لا يقتضى سقوط دعواه بعد العلم بحصول النقص .

نعم لو فرض عدم إمكان ظهوره بالامتحان فهل يثبت ذلك بالقسامة أو يمين واحدة أو يرجع إلى الصلح مع إمكانه وإن اقتصر على المتيقن ؟ لا يبعد الأخير فإن ثبوت حكم اللوث في مثله مع عدم أمانة تشهد بصدقه أو ثبوته يمينه وإن لم يكن لوث لا دليل عليه ، بل قد يشكل إجراء حكم اللوث عليه مع فرض الأمانة التي تشهد بصدقه في المقدار ، وإن ظهر من بعضهم ذلك حتى أنه جعل الامتحان مع ظهور صدقه فيه مقدّمة لثبوت اللوث بأن المناسق من النص والفتوى غير الفرض كما تسمعه في دعوى نقص الشم . وما في بعض النصوص (٢) السابقة من اعتبار الأيمان الستة فيه لم أجد عاملاً به .

نعم قد يقال باعتبار يمين واحدة بعد ظهور حاله بالامتحان على ما يوافق مع فرض احتمال المخالفة ، وإلا كما في صورة تكرار الامتحان ومراعاته في الجهات الأربع على وجه ينفي الاحتمال المزبور وإن كان الظاهر عدم اعتبار الجهات الأربع كما عرفت في السمع جمعاً بين النصوص ، وإلا أنه أولى في الاستظهار ، كما أن الظاهر عدم اعتبار طريق مخصوص للامتحان وإن تضمنت النصوص بعض

(١) يعني خير ابن فضال ويونس الذي مرّ آنفاً .

(٢) كخبر ابن فضال ويونس .

أفراده .

و لذا قال في المختلف (١) بعد أن حكى عن المفيد طريقاً وعن غيره آخر
 « ولا طائل تحت هذه المسألة والضابط فعل ما يحصل للحاكم معه صدق المدعى » .
 وليس الامتحان خاصاً بنقص إحدى العينين مثلاً ، بل يأتي أيضاً في نقصهما
 بمراعات عيني رجل آخر في سنته ومكانه وأحواله كما أشار إليه في خبر القداح (٢)
 عن الصادق عن أبيه عليه السلام قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد ضرب رجلاً
 حتى نقص من بصره فدعا برجل من أسنائه ثم أراه شيئاً فنظر ما انتقص من
 بصره فأعطاه ما انتقص من بصره » و من ذلك كله يظهر لك النظر في بعض الكلمات
 فلاحظ وتأمل .

﴿ و كيف كان فـ ﴾ لا تقاس عين في يوم غيم ﴿ لعدم ظهور القياس فيه ،
 ولخبر محمد بن (٣) الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام ﴿ ولا في أرض مختلفة الجهات ﴾
 حذوثة وسهولة وعلواً وهبوطاً ، ولا في نحو ذلك مما يمنع من معرفة الحال كما
 هو واضح ، و لو ضرب عينه فصار أعشى لا يبصر بالليل ، أو أجهر لا يبصر نهاراً
 فالحكومة لا تـهـ نقص لا يعرف قدره ولا مقداره شرعاً .

﴿ ولو قلع عيناً و قال كانت قائمة ﴾ لا تبصر ﴿ و قال المجني عليه : كانت
 صحيحة ، فالقول قول الجاني مع يمينه ﴾ إذا لم يعترف بالصحة زماناً بل أطلق
 أو ادعى أنها خلقة كذلك ، لا صلة البرائة ، بعد عدم تعذر إقامة البينة على المدعى
 الذي لا يخفى مثله على المعاشرين له من الجيران وغيرهم ، بل ربما احتل أن القول
 قوله أيضاً لو اعترف بأنها خلقت صحيحة و ادعى الذهاب وإن كان فيه أن
 الأصل مع المجني عليه ، و لذا كان المحكى عن المبسوط ﴿ و التحرير أن

(١) المختلف الجزء السابع ص ٢٥٠ .

(٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات المنافع ، الحديث ٤ .

(٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٢ .

القول قوله بل ﴿ربما خطر﴾ بالبال ﴿أنّ القول قول المجنى عليه مع يمينه﴾ في الأول أيضاً ﴿لأنّ الأصل الصحة﴾ والسلامة ﴿و﴾ لكن في المتن ﴿هو ضعيف لأنّ أصل الصحة معارض لأصل البرائة واستحقاق الدية أو القصاص منوط بتيقن السبب ولا يقين هنا ، لأنّ الأصل ظن لا قطع﴾ وفيه أنّ أصل الصحة مع فرض حجته لا يعارضه أصل البرائة بعد كونه كالوارد عليه ، والظن الشرعي كاليقين بالحكم ، والله العالم .

﴿الرابع الشم﴾

﴿و في﴾ إذهابه ﴿من المنخرين﴾ الدية كاملة ﴿و من أحدهما نصفها بلا خلاف أجده فيه ، كما عن المبسوط والخلاف والغنية الاعتراف به ، وفي الرياض وهو الحجة مضافاً إلى ما مرّ في المسائل السابقة من القاعدة (١) وفيه نظر ضرورة كونها في الأعضاء لا في المنافع ، نعم يدلّ عليه مضافاً إلى ما سمعته فيما تقدّم خبر الأصبغ (٢) بن بئانه ﴿و إذ ادّعى﴾ المجنى عليه ﴿ذهابه عقيب الجناية﴾ التي يترتب عليها مثله غالباً ﴿اعتبر بالأشياء الطيبة والمنقنة﴾ من خلفه مثلاً وهو غافل ﴿ثم﴾ يعمل عليه إن تحقق حاله بذلك وإلاّ قال ﴿يستظهر عليه بالقسامة﴾ الخمسين لا الست ولا الواحد ، وإن احتمل هنا ، ﴿ويقضى له لاقته لا طريق إلى البيئنة﴾ ولا لاقته من اللوث ، وربما ظهر من المصنّف وغيره اعتبار القسامة مع الامتحان ، ولا بأس به مع فرض عدم ظهور حاله به ، وإلاّ فلا وجه له .

﴿و في رواية﴾ الأصبغ (٣) بن بئانه عن أمير المؤمنين عليه السلام المتقدمة

(١) رياض المسائل ج ٢ ص ٦١٩ .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

﴿ يحرق له حراق ﴾ كخرقة ويحوها ، ﴿ ويقرب منه فان دمت عيناه ونحى أنفه فهو كاذب ﴾ وإلا فهو صادق ، بل عن الخلاف الإجماع على ذلك ، بل أفتى به المصنف في النافع هنا ، وإن طرحها في المسألة السابقة ، ولا بأس بها مع فرض تحقق حاله بذلك ، بل لا يحتاج حينئذٍ معه إلى يمين ، لكن في القواعد « فيحلف الجاني في صورة كذبه » بل في كشف اللثام « ولا بد من الأيمان مع ذلك » ، بل قد عرفت أنه ظاهر المصنف وغيره ، بل في المسالك « الأشهر القسامة » ويمكن حمل الجميع على صورة عدم التحقق ، ولكن ينبغي حينئذٍ ملاحظة حكم اللوث مع فرض تحقق موضوعه في المدعى والمنكر كما هو واضح .

﴿ ولو ادعى نقص الشم قيل ﴾ كما المبسوط : ﴿ يحلف إذ لا طريق إلى البيئة ﴾ والامتحان ﴿ ويوجب له الحاكم بما يؤدى إليه اجتهاده ﴾ لعدم التقدير له شرعاً ، و تبعه عليه الفاضل ، بل ظاهره كما هو صريح شارحه الإصهابي أنه من اللوث ، فيعتبر فيه حينئذٍ الأيمان ، ولكنّه لا يخلو من نظر أشرنا إليه سابقاً ، ولذا نسه المصنف إلى القيل ، إذ الأصل براءة الذمّة ، وحلف المدعى مخالف للأصل المقتصر فيه على المتيقن ، وهو غير الفرض ، ولكن في كشف اللثام « حلف الجاني هنا أشكل إذ لا طريق إلى العلم بالحال فيتعين تقديم قول المجني عليه » وفيه أن ذلك لا يقتضى شغل ذمّة الجاني إذ أقصاه انحصار طريق قبوله بالعلم .

ثم إنّه قد يناقش في دعوى الحكم بما يؤدى إليه اجتهاده بأن المتجه فيه الافتصار على المتيقن إذ لم يحصل بينهما صلح ، ولعل المراد من الحكم باجتهاده ذلك أو دفع ما يحصل به يقين البرائة كما عساه يتوهم .

و قد يقال هنا بالامتحان نحو ما سمعته في البصر والسمع بأن يقرب إليه ذو رائحة ثم يبعد عنه إلى أن يقول لا أدرك رائحته في جهتين أو جهات إلى آخر ما مر ، والله العالم .

﴿ ولو أخذ دية الشم ﴾ لحكم أهل الخبرة باليأس من عوده ﴿ ثم عاد لم تعد الدية ﴾ لأنه حينئذ حبة من الله تعالى شأنه ، إلا أن يظهر خطأ أهل الخبرة بالحكم المزبور ، وأما لو حكموا بعوده في مدة معينة فعاد فيها بالحكومة ، ولو مات قبل انقضائها فالدية على حسب ما سمعته في نظائره ، ولعل إطلاق المصنف كالمحكي عن المبسوط اتسكالا على ما تقدم .

﴿ ولو قطع الأنف فذهب الشم فديتان ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل ولا إشكال . لأن الأصل عدم التداخل بعد أن كانا جنايتين ذاتاً ومحللاً ، والله العالم .

﴿ الخامس الذوق ﴾

﴿ ويمكن أن يقال فيه الدية لقولهم (١) ﴾ : د كل ما في الإنسان منه واحد ففيه الدية ﴾ بل جزم به الحلّي وابن حمزة ويحيى بن سعيد والفاضل على ما حكى عن بعضهم ، لكن قد يشكل بما أسلفناه سابقاً من تبادل العضو الواحد منه لا المنفعة ، والأصل البرائة ، فيتجه حينئذ فيه الحكومة ﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ يرجع فيه عقيب الجناية ﴾ التي يترتب عليها مثله غالباً ﴿ إلى دعوى المجنى عليه مع الاستظهار بالآيمان ﴾ كما صرح به الفاضل وغيره ، لأنه من اللوث فيجرى عليه حكمه ، نعم لو لم يكن ثمة لوث لعدم أمانة تقتضيه ، ولا أمكن امتحانه بالأشياء المرة جداً كان القول قول الجاني في إنكاره للأصل ، ﴿ و مع ﴾ تحقق ﴿ النقصان يقضي الحاكم بما يحسم المنازعة تقريباً ﴾ لعدم تقدير له شرعاً وعدم إمكان معرفة النسبة فيه ، وفي الرجوع إليه في أصل ثبوت النقصان ما عرفته سابقاً في الشم ، والله العالم .

وإذا أصيبت مغرس لحييه فلم يستطع المضغ بالحكومة على الأقوى ،

(١) راجع الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء .

لعدم النص ، لكن في القواعد « عليه الدية على إشكال » ولعله من ذلك و من كونه منفعة واحدة ، فيدخل في العموم كما سمعته في الذوق، وفيه ما عرفت .

﴿ السادس ﴾

﴿ لو أصيب ﴾ أحد بجناية ﴿ فتعذر عليه الايزال في حال الجماع ، كان فيه الدية ﴾ كما صرح به الشيخ ويحيى بن سعيد والفاضلان وغيرهم على ما حكى عن الأولين ، بل في الرياض نفى الخلاف فيه ، للقاعدة التي قد عرفت النظر في شمولها لغير الأعضاء ، ولقول الصادق عليه السلام في خبر سماعة (١) « في الظهر إذا كسر حتى لا ينزل صاحبه الماء الدية كاملة » إلا أنه لا يقتضي وجوبها لعدم الايزال و إن لم يكسر ظهره ، اللهم إلا أن يكون المراد ذلك بقرينة نفي الخلاف المزبور إن لم يتم إجماعاً ، وإلا كان حجة مستقلة ، ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه فيه .

و أولى منه بذلك فيمن أصيب فتعذر عليه الايزال وإن كان ينزل ، الذي أوجب الفاضل فيه الدية أيضاً للقاعدة التي مر الكلام فيها .

و لخبر سليمان (٢) بن خالد « سأل الصادق عليه السلام عن رجل وقع بجارية فأفضاها وكانت إذا تزلت بتلك المنزلة لم تلد ، قال : الدية كاملة » الذي لا يخفى عليك ما في الاستدلال به ، ضرورة كونه غير المفروض ، مع أنه في الصحيح « سأل أبوبصير (٣) أباجعفر عليه السلام ما ترى في رجل ضرب امرأة شابة على بطنها فمقر رحمها فأفسد طمثها وذكرت أنها قد ارتفع طمثها عنها لذلك وقد كان طمثها مستقيماً ، قال : ينظر بها سنة فإن رجع بها طمثها إلى ما كان وإلا استحلقت

(١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٧ .

(٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

و غرم ضاربها ثلث دينها لفساد رحمها و انقطاع طمنها ، كل ذلك مع أنه في الجبل لا الأحيال ، ومن هنا قلنا بأولويته في الاحتياط ، خصوصاً مع عدم تحقق شهرة فيه .

و أمّا زهاب قوة الرضاع فقد وافق الفاضل في القواعد على الحكومة فيها لعدم التقدير مع أنها منفعة واحدة كقوة الائناء ، اللهم إلا أن يفرق بأن الأخيرة صفة لازمة للفحولة بخلاف الإرضاع فإنه يطرأ في بعض الأوقات ، إلا أنه كما ترى .

ولو فرض بطلان الالتذاذ بالطعام أو بالجماع ففي القواعد الدية ، بناءً على القاعدة المزبورة ، بل في كشف اللثام « الالتذاذ بالطعام ملازم للذوق و إبطاله ملازم لإبطاله » وفيه أن الفرض إزهاب الالتذاذ خاصة والمنتجه الحكومة .

و لو جنى على عنقه فتعذر إزال الطعام لارتفاق منفذه و بقي معه حياة مستقرّة فقطع آخر رقبته ، ففي القواعد « على الأول كمال الدية » لمثل ما مرّ و فيه ما عرفت ، و قد يستدل له بخبر مسمع (١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام : قال رسول الله ﷺ : في القلب إذا أُرعد فطار الدية ، و قال رسول الله ﷺ : في الصعر الدية ، والصعر أن يثنى عنقه فيصير في ناحية ، بل منه استفاد وجوبها في الإرعاد المزبور ، إلا أنه جابر له (٢) في ذلك وفي سابقه ، نعم على الثاني القصاص أو الدية ، والله العالم .

(١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

(٢) كذا في الاصل ، والصحيح ولا جابر له . . .

﴿ السابع : ﴾

﴿ قيل ﴾ والقائل المشهور على ما في المسالك : ﴿ في سلس البول الدية ﴾ كاملة للقاعدة التي مضى البحث فيها و﴿ لخبر غياث بن إبراهيم (١) ﴾ عن الصادق عن أبيه عليه السلام « إن علياً عليه السلام قضى في رجل ضرب رجلاً حتى سلس بوله بالدية كاملة » ونحوه المروي عن قرب الاسناد (٢) وهما ﴿ و ﴾ إن كان ﴿ فيهما ضعف ﴾ إلا أنه منجبران بما سمعت ومؤيدان بما تقدم من النصوص المشتملة على الدية في كسر (٣) البعوض فلا يملك إسته ، وضرب (٤) العجان فلا يستمسك بوله وغائطه .

﴿ وقيل ﴾ والقائل الشيخ وبنو حمزة وسعيد وإدريس على ما حكى ﴿ إن ﴾ دام إلى الليل ففيه الدية وإن كان إلى الزوال فثلثا الدية و ﴿ إن كان ﴾ إلى ارتفاع النهار فثلث الدية ، وعن بعضهم ثم على هذا الحساب ، بل في الرياض الظاهر ثبوت الشهرة القديمة عليه ، بل حكى عن الكركي حكايته عليه ، واختاره من المتأخرين المقداد ، ومن متأخريهم فاضل الرياض ، لخبر الإسحاق المنجبر بما عرفت « سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله قال إن كان البول يمر إلى الليل فعليه الدية وإلا كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا الدية وإن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية » كذا عن الفقيه والمقنع (٥) ، وعن الكافي والتهذيب (٦) « قال سأله رجل وأنا عنده عن رجل ضرب رجلاً

(١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٤ .

(٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٥ .

(٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

(٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ديات المنافع الحديث ٢ .

(٥) الفقيه ج ٢ ص ١٢٢ والمقنع ص ١٨٨ .

(٦) الكافي ج ٧ ص ٣١٥ والتهذيب ج ١٠ ص ٢٥١ .

فقطع بوله فقال: إن كان البول يمرّ إلى الليل فعليه الدية ، لأنه قد منعه المعيشة ، وإن كان إلى آخر النهار فعليه الدية ، وإن كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا الدية ، وإن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية .

وكان قطع البول فيه بمعنى قطع مجراه أو شيء منه حتى لا يستمسك ، أو من التقطيع بمعنى التفريق الموجب للسلس ودوام الخروج شيئاً فشيئاً ، والشرطتان الأولى والثاني احتمالان للاتحاد معنى والتأكيد ، والاختلاف بأن يراد بالثانية الاستمرار إلى قريب من الليل لا إليه .

مؤيداً بالأصل ، لأن لزوم الدية على الإطلاق مما ينبغي أصالة البرائة ، فينبغي الاقتصاد فيه على المتيقن الذي هو الصورة الأولى ، وأما الصور الباقية فالأصل عدم لزومها فيها أيضاً ، وإثبات الثلث والثلثين وإن كان خلاف الأصل حيث يزيدان عن الحكومة ، إلا أنه جاء من قبل الإجماع وعدم قائل بها مطلقاً فإن كل من نفى كمال الدية على الإطلاق قال بالقول الثاني المفصل على الإطلاق ، وعليه فليطرح الخبران (١) المطلقان للدية مع كونهما قضية في واقعة ، أو احتمالان على الصورة الأولى خاصة التي هي أظهر الأفراد ، بل لعل الأخيرين نادرتان .

لكن قد يناقش بعدم إجماع محقق خصوصاً بعدما حكى الفاضل في القواعد وغيرها القول بالدية إلى الليل ونصفها إلى الظهر وثلثها إلى الضحوة ، وإن كنا لم نعرف قائله كما اعترف به غير واحد ، بل لا شهرة محققة غير الخبر المزبور في ذلك خصوصاً مع ضعف سنده بصالح بن عقبة الذي قيل فيه إنه غال كذاب لا يلتفت إلى روايته (٢) ، مضافاً إلى ما فيها من الغشاش في المتن على رواية التهذيب والكافي (٣)

(١) يعني خبر غياث و قرب الاسناد .

(٢) مجمع الرجال ج ٣ ص ٦٣ نقلاً عن ابن الفسائري . ولكن قال في معجم رجال الحديث : هو من رواية كامل الزيارات وتفسير القمي ولا يعارض التعنيف المنسوب إلى ابن الفسائري . توثيق ابن قولويه و علي بن ابراهيم ، لأن نسبة الكتاب إلى ابن الفسائري لم تثبت فالرجل من الثقات ج ٩ ص ٨٢-٨٣ .

(٣) الكافي ج ٧ ص ٣١٥ والتهذيب ج ١٠ ص ٢٥١ .

فالمتّجه الحكومة فيما لا يندرج في الإِطلاق المزبور ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط بالصلح ونحوه ، والله العالم .

ثمّ من المعلوم إن المراد بالدوام إلى الليل أو الظهر أو الضحوة في كل يوم لافي يوم أو أيام ، لأنّ المعهود أنّ ثبوت الدية وبعضها المقدّر إنّما هو في ذهاب العضو أو المنفعة رأساً ، وإلاّ فالحكومة ، لأصالة البرائة من التقدير .

ولو دام إلى الليل فزائداً أو إلى الظهر فزائداً بحيث لا يدوم إلى الظهر ففي التنقيح « احتمل الحكومة ، والأولى نسبة ذلك الزائد إلى ما تقدّم عليه ووجوب نسبته من دية ذلك » (١) قلت قد عرفت أنّ المختار دوران الحكم على صدق السلس عندنا إلاّ ما كان من الأفراد النادرة ، وأمّا على القول الآخر فيأتي ما ذكره من احتمال عدم اعتبار الزيادة ، والله العالم .

وكيف كان فيما ذكرنا ظهر لك الحال في حكم المنافع التي لم يذكرها حكماً كالنوم واللمس والجوع والعطش وغيرها وإن كان المتّجه بناءً على القاعدة المزبورة ثبوت الدية لو ذهب بالجناية ، إلاّ أنّك قد عرفت النظر فيها أو منعها ، فتجب الحكومة التي قد عرفت ثبوتها لكلّ مالم يثبت له مقدّر شرعي ، والله العالم .

﴿ وفي الصّوت الدية كاملة ﴾ **✽** بلا خلاف أجده فيه كما في كتاب ظريف وفيما عرضه يونس على الرضا عليه السلام وفيهما « أنّ في الغنن والبصح الدية (٢) » بل الظاهر ثبوت ديتين لو أدّى ذلك إلى ذهاب نطقه ، لأنّهما منفعتان متباينتان ذاتاً ومحلّاً ، فإنّ الصوت ينشأ من الهواء الخارج من الجوف لا مدخل فيه للسان ، ولكلّ منهما نصّ على حكمه .

لكن في القواعد الاِشكال فيه من ذلك ، ومن أنّ معظم منفعة الصوت النطق وإنّما يجب في ذهابه الدية لذهاب النطق ، إلاّ أنّه كما ترى بعدما عرفت من أنّ لكلّ

(١) التنقيح ص ٨٣٧ من مخطوط عندنا .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

منهما نصاً بخصوصه .

وأضعف منه ما عن التحرير « من أن في الصوت الدية فإن أبطل مع حركة اللسان فدية وثلاث دية اللسان إن لحقه حكم الشلل (١) » ضرورة عدم اندراج ذلك في الشلل ، بل هو مندرج في ذهاب النطق ، فتكون الجناية في الفرض حينئذٍ غيرها من الجنایات التي يترتب عليه أضرار لكل منهما مقدراً ، والله العالم .

﴿ المقصد الثالث ﴾

﴿ في الشجاج والجراح ﴾

﴿ والشجاج ﴾ بكسر الشين جمع شجة بفتحها ، وهي الجرح المختص بالرأس والوجه ويسمى في غيرها جرحاً ، وهي على المشهور ﴿ ثمان : الحارصة والدامية والمتلاحمة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة ﴾ . نعم من الجامع نحو المحكي عن النهاية والفنية والإصباح ، أن الحارصة هي الدامية ، ولكن ذكر بعدها الباضعة .

وعن المقنعة والناصرينات والمراسم إبدال المتلاحمة بالباضعة ، كما عن الفقيه والتهذيب وأدب الكاتب إبدال الدامية بها ، وعن الكافي (٢) إبدال الحارصة بها . وعن فقه (٣) الثعالبي أنها تسعة والتاسعة الجائفة ، مفسراً لها بالتي وصلت إلى جوف الدماغ ، والثامنة الدامية ، ولم يتعرض للأمة ووسط الباضعة بين القاشرة

(١) التحرير ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٢) للكليني كما في كشف اللثام لا الطبى كما قد يتوهم .

(٣) فقه اللغة للثعالبي .

التي هي الحارصة والدامية ، وعن نظام الغريب ، التسعة أيضاً ، إلا أنه لم يتعرض للدامغة ، وجعل التاسعة الأمة ، والباضعة بين الدامية والمتلاحمة .
وفي الصحاح أنها عشرة تاسعها الأمة وعاشرها الدامغة (١) ، وجعل الباضعة بين الحارصة والدامية كالثعالبي ، قال : وزاد أبو عبيد الدامعة بالعين المهملة بعد الدامغة ، وفي القاموس أنه زادها قبلها (٢) .

وعن السامي « أنها ثلاثة عشر ، فارقاً بين الفاشرة والحارصة بأن الأولى هي التي تذهب بالجلد والثانية التي تقطعه ، وبعدها الدامية ثم الباضعة ثم المتلاحمة والعاشرة الأمة ثم الدامغة (٣) وزاد المفرشة وهي الصاعدة للعظم غير الهاشمة ، والجائفة التي تذهب بالجلد مع اللحم (٤) ، وعن الكامل (٥) أنها سبعة بإسقاط الموضحة وأن الحارصة هي الدامية ثم الباضعة ثم المتلاحمة ثم كما في الكتاب .
وعن أبي علي « أولها الحارصة وثانيها الدامية والثالثة الباضعة والرابعة المتلاحمة والخامسة السمحاق والسادسة الموضحة والسابعة الهاشمة والثامنة المنقطة ، ثم قال : والعود من الشجاج وهي التي تعود في العظم ولا تخرقه وفيها عشرون من الأبل ، والأمة وهي التي تخرق عظم الرأس وتصل إلى الدماغ ، وفيها ثلث الدية ، وفي الجوف الجائفة ، وهي التي تصل إلى جوف الرجل ولا تقتله ، وفيها أيضاً ثلث الدية ومنه (٦) النافذة وهي الجائفة إذا نفذت إلى الجانب الآخر من البدن وقال أمير المؤمنين عليه السلام في كتابه في الديات : إن فيها أربعاً وثلاثاً و ثلاثين دينار

(١) بالمعجمة كما في مختار الصحاح .

(٢) قال في القاموس : وهم الجوهراء ، قال بعد الدامية .

(٣) بالمعجمة كما في السامي .

(٤) راجع السامي في الاسامي للميداني ص ٦٦ وفيه « الجائفة » مكان « الجائفة » ،

وقال في مصباح التنير : الجائفة المشجة تقشر الجلد ولا تصل إلى الجوف .

(٥) الكامل في الفقه للقاضي ابن راج ، راجع مفتاح الكرامة والذريعة .

(٦) في المختلف « فيه » مكان « منه » .

وثلث دينار (١) ، وفي المختلف « وزاد ابن الجنيدي على المشهور العود التي تعود في العظم ولا تخرقه وجعل ديتها عشرين من الأبل ولم يصل إلينا في ذلك حديث يعتمد عليه (٢) »

قلت : ومن ذلك يظهر لك أنه لا طائل لهم في الاختلاف المزبور ، ضرورة أن المعتمد الدليل على اختلاف أحكامها ، خصوصاً في الألفاظ الأربعة التي هي الحارصة والدامية والباضعة والمتلاحمة التي اتفق الفقهاء - كما في المسالك - على أنها موضوعة لثلاث معانٍ لا غير .

« وهي التي تقشر الجلد وتدخل في اللحم يسيراً وقد دخل فيه كثيراً ولكن اختلفوا في أي الألفاظ المترادف فقيل : إن الدامية ترادف الحارصة ، فتكون الباضعة غير المتلاحمة ، فالباضعة هي التي تبضع اللحم بعد الجلد أي تقطعه ، وهي الداخلة في اللحم يسيراً ، وهي الدامية على القول الآخر ، والمتلاحمة هي الداخلة فيه كثيراً بحيث لا تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم ، وقيل : إن الدامية تغاير الحارصة فتكون الباضعة مرادفة للمتلاحمة ، ولا خلاف في مقادير الديات الثلاث ، ولا في انحصارها فيها فالنزاع حينئذٍ في مجرّد اللفظ (٣) » .

ولا يقال : إن تحت كل اسم منها أفراد مختلفة في العمق وغيره ، فتناسبه الزيادة في الدية إذ هو كالاكتفاء في مقابلة الدليل على ديتها بأفرادها المختلفة التي يجمعها اسم واحد ، والمدار عليه ، وإلا فلا فائدة في زيادة الألفاظ ، وهي الناشرة (٤) والعامغة بالعين المهملة والفتحة المعجمة والمفرشة والعود ، كل ذلك مضافاً إلى ذكر مثل الجائفة والنافذة التي لا تنخص الرأس الذي هو محل البحث المسمى جرحه بالشجاج ، وكيف كان فالكلام في تفاصيل أحكامها .

(١) المختلف الجزء السابع ص ٢٥٩ ملخصاً .

(٢) المختلف الجزء السابع ص ٢٥٩ .

(٣) إلى عنا من المسالك ج ٢ ص ٥٠٥ ملخصاً .

(٤) كذا في الأصل ولعل الصحيح « الناشرة » بالفتحة .

فنقول :

﴿ أما الحارصة ﴾

بإعمال الحروف ﴿ في التي تفسر الجلد ﴾ وتخدشه كما في القواعد والنافع و محكي المحيط وأدب الكاتب ونظام الغريب (١) ، وعن الأزهري « أصل الحرص القشر وبه سميت الشجة حارصة وقيل للشره حريص ، لأنه يقشر بحرصه وجوه الناس بمسألهم » .

وفي كشف اللثام « في أكثر الكتب أنها التي تشق الجلد من قولهم: حرص القصار الثوب إذا شقته ، وفي المحكم (٢) هي التي تحرص الجلد أي تشقه قليلاً يقال حرص رأسه بفتح الراء يحرصه بكسرها حرصاً بالسكانها أي شق وقشر جلده ، ويظهر منه كون الشق والقشر بمعنى واحد ، وقد عرفت أن الميداني في السامي فرق بينهما وسمي التي تفسر ، الفاشرة ، والتي تشق ، الحارصة والثعالبي في فقه اللغة لم يذكر الحارصة وإنما جعل أول الشجاج الفاشرة (٣) » .

الذي يظهر لي أن الحارصة هي التي تفسر الجلد من دون إدماء وإن كان لها أفراد مختلفة ﴿ و ﴾ لكن ﴿ فيها ﴾ أجمع ﴿ بعير ﴾ كما عن المشهور ، بل عليه عامة المتأخرين بل لم أجد فيه خلافاً ، إلا ما يحكي عن الإسكافي ، من أن فيها نصف بعير ، وهو مع شذوذه لم تعرف له مستنداً ، فضلاً عن كونه صالحاً لمعارضة خبر منصور (٤) بن حازم عن الصادق عليه السلام - الذي هو إن لم يكن صحيحاً

(١) لعيسى بن ابراهيم الربيعي اليمنى في اللغة وأفردها ذكر لفات الاشعار واقتصر عليها كما في معجم المطبوعات ج ١ ص ٩٢٧ .

(٢) كذا في الأصل وفي كشف اللثام ، وهو اسم كتاب ظاهراً ويحتمل تصحيحه .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٣٤ .

(٤) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ١٢ .

فقريب منه ، ومع ذلك منجبر بما عرفت - « في الحرصة شبه الخدش بعير » .
نعم في كشف اللثام وغيره ، مقتضى إطلاقه كالتقاضي عدم الفرق في ذلك بين
الذكر والأنثى ، لكن عن الغنية والإصباح والجامع ، التعبير بأن فيه عشر عشر
الدية ، قال : وهو يقتضي الفرق بينهما ، وفيه أن الظاهر اتحاد الجميع كما تسمع
التصريح به في بعض النصوص (١) في المنقطة التي فيها خمسة عشر من الإبل ،
قال : « عشر ونصف عشر » فحينئذ المراد من الدية في كلامهم دية الذكر التي هي
الأصل دون الأنثى التي هي نصفها ، فيرتفع الخلاف حينئذ الموهون بعدم دليل
عليه يحكم على الإطلاق المزبور .

مضافاً إلى عدم مفارقة الأنثى للذكر في الجروح ما لم تبلغ الثلث فصاعداً كما
عرفت الكلام فيه سابقاً وتعرف إن شاء الله ، ولعل إطلاق الأصحاب هنا ائتمالاً على
ما ذكره سابقاً ويأتي من القاعدة المزبورة ، بل هو صريح خبر العلا بن الفضيل (٢)
عن أبي عبد الله عليه السلام في الموضحة خمس من الإبل والسمحاق أربع من الإبل
والدامية صلح أو قصاص إذا كان عمداً كان دية أو قصاصاً وإذا كان خطأ كان الدية
والمنقطة خمسة عشر والجائفة ثلث الدية والمأمومة ثلث الدية وجراحة المرأة
والرجل سواء إلى أن تبلغ ثلث الدية فإذا جاز ذلك فالرجل يضعف على المرأة
ضعفين .

بل في كشف اللثام وغيره أيضاً أن مقتضاهما أيضاً عدم الفرق بين الحر والمملوك
خلافاً لابن حمزة ففرق بينهما بجعل الأرض في المملوك ، وفيه أن الظاهر اتفاق
الجميع على ما ذكره ابن حمزة وإن أطلقوا هنا لكنّه ائتمال أيضاً على ما ذكره
سابقاً من كون الحر أصلاً للعبد في كل ماله مقدّر والعبد أصلاً للحر فيما ليس
له مقدّر وحينئذ يعتبر المقدّر المزبور بالنسبة إلى الدية ويثبت في العبد مثله بالنسبة

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات العجاج الحديث ١٨ .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات العجاج الحديث ١٦ .

إلى قيمته التي هي ديتته مالم يتجاوز دية الحر ، ومن هنا لم يستبعده في الرياض (١)
وستسمع ما في خبر حريز (٢) عن الصادق عليه السلام « فيمن شجّ عبداً موضحة قال :
عليه نصف عشر قيمة العبد ، وهو صريح في ما ذكرناه .

﴿ و ﴾ على كل حال فـ ﴿ هـل هي الدامية قال الشيخ ﴾ في محكي النهاية
والمبسوط والخلاف وابننا زهرة وحمزة والكيدري والقاضي ويحيى بن سعيد على
ما حكى عنهم: ﴿ نعم ﴾ لقول الصادق عليه السلام في خبر السكوني (٣) « أن رسول
الله ﷺ قضى في الدامية بغيراً ، وقول أمير المؤمنين عليه السلام في خبر مسمع (٤) مثله ،
مع ما عرفت من أن في الحارصة بغيراً ، وهو وإن لم يدل إلا على التساوي حكماً
لا الترادف إلا أن ذلك كاف في المطلوب ، بل لعله المراد ، ﴿ و ﴾ ولكن ﴿ الرواية ﴾
المنزوعة ﴿ ضعيفة ﴾ ولا جابر لها على وجه تصلح معارضاً لما سمعته .

﴿ و ﴾ من هنا كان ﴿ الاكثر من ﴾ ، بل المشهور كما حكاه جماعة ،
﴿ على أن الدامية غيرها وهي رواية منصور بن (٥) حازم عن الصادق عليه السلام ﴾
التي ذكر فيها « إن في الحارصة بغيراً - كما سمعت - وفي الدامية بغيرين » مضافاً إلى
تغاير مبدأ اشتقاقهما ، وإلى ما دل من النصوص (٦) المتبصرة على أن في الباضعة
ثلاثاً من الايل بضميمة أن كل من قال بذلك قال بتغايرهما كما ستعرف .
و حينئذٍ ﴿ ففي الدامية إذن بغيران ﴾ كما عن المفيد والسيد والديلمي
والحلي وغيرهم ﴿ وهي التي تدخل (٧) في اللحم يسيراً ﴾ وفي القواعد « تسمى

(١) رياض المسائل ج ٢ ص ٦١٩ .

(٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٥ .

(٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٨ .

(٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٦ .

(٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ١٤ .

(٦) راجع الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج .

(٧) في الشرائع « تأخذ ، مكان ، تدخل » .

بالدامة باهمال العين لأنها تخرج منها نقطة من الدم كما يخرج الدمع ، لكن في كشف اللثام « المعروف المغايرة بينهما بسيلان الدم وعدمه ، ففي العين (١) الدامة سائلة والدامة التي تدعى ولم تدمع بعد ، ونحوه في الصاح عن أبي عبيد ، وعليه الأكثر ، ومنهم ابن فارس في المجمل ، وقال في المقاييس « الأصح أن التي تسيل دماً هي الدامة فأما الدامة فأمرها دون ذلك لأنها هي التي كأنها يخرج منها ماء أحمر رقيق » ، ويوافقه في اعتبار السيلان في الدامة كلام الكليني وأبي علي والمفيد والسيد في الاختصار والناصريات ، وسلاّر ، وكذا كلام الحلبيين ، مع أنهما جعلها أول الأقسام (٢) .

قلت : ولكن المناسق المناسب لترقيتها على الحارصة أنها التي تخرج الدم مطلقاً وإن كان الغالب حصول السيلان ولو في الجملة مع خروجه ، لإنهي المرتبة التي تزيد على قشر الجلد بدون إدعاء ، وحينئذ فيها بغير أن بجميع أفرادها حتى تصل الشجة إلى المرتبة الثالثة التي أشار إليه المصنف بقوله :

﴿ وأما المتلاحمة ﴾

﴿ وهي التي تدخل (٣) في اللحم كثيراً و ﴾ لكن ﴿ لا تبلغ السمحاق ﴾ وتلاحم أي تلتصم سريعاً ، وعن الأزهري « أن اللاحمة القاطعة إلا أنها سميت بذلك على ما يؤل إليه وعلى التفاضل ، وعلى كل حال ﴿ ففيها ثلاثة أبعرة ﴾ كما في محكي النهاية والخلاف والمبسوط والسرائر والكمال والوسيلة وغيرها ، بل لأجد فيه خلافاً ، لقول الصادق عليه السلام في خبري المسمع (٤) والسكوني (٥) « د في المتلاحمة

(١) العين في اللغة لخليل بن أحمد الشيعي وهو أول من صنف في اللغة .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٣٤ .

(٣) في الشرائع وتأخذ .

(٤ و ٥) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٨٠٦ .

ثلاثة أبعرة ، وهو المراد بماعن الكافي والغنية والإصباح والجامع « إن فيها عشر عشر الدية وخمسة » .

« وهل هي غير الباضعة » كما هو ظاهر من جعل الحارصة من الأصحاب الدامية ، كالشيخ والقاضي وابن زهرة وحمزة أو اقتصر على إحداهما كالمفيد والصدوق والحلي ، فإن الجميع يجعلون الباضعة مكان الدامية قبل المتلاحمة ويفرقون بينهما بقلّة النفوذ في اللحم وبكثرته ، بل قيل : نحوهم في الفرق الكيني وأكثر كتب أهل اللغة مثل أدب الكاتب ونظام الغريب والسامي ، بل عن تهذيب الأزهري أن أبا عبيد حكاه عن الأصمعي وغيره ، بل والصحيح قال :

« الباضعة الشجة التي تقطع الجلد وتشق اللحم وتدعى إلا أنه لا يسيل الدم فإن سأل فهي الدامية، والمتلاحمة التي أخذت في اللحم ولم تبلغ السمحاق ثم رتب الأقسام فقال: القاشرة وهي الحارصة ثم الباضعة ثم الدامية ثم المتلاحمة ثم السمحاق ثم الموضحة ثم الهاشمة ثم المنقّلة ثم الأمة ثم الدامغة » .

ونحوه عن فقه الثعالبي إلا في عدد الأقسام فقال : « إذا قشرت الشجة جلد البشرة فهي القاشرة فإذا بضعت اللحم ولم تسل الدم فهي الباضعة فإذا بضعت اللحم وسالت الدم فهي الدامية فإذا عملت في اللحم الذي يلي العظم فهي المتلاحمة فإذا بقي بينها وبين العظم جلد رقيق فهي السمحاق فإذا أوضحت العظم فهي الموضحة فإذا كسرت العظم فهي الهاشمة فإذا نقلت منها العظام فهي المنقّلة فإذا بلغت أمّ الرأس حتى يبقى بينها وبين الدماغ جلد رقيق فهي الدامغة فإذا وصلت إلى جوف الدماغ فهي الجائفة » إلى غير ذلك من كلماتهم التي أطنب في كشف اللثام (١) في نقلها .

أو هي هي كما هو ظاهر من اكتفى بأحدهما من الأصحاب ومن فسّرهما بالتي تبلغ اللحم كما عن المجلد أو التي تأخذ فيه كما عن النهاية الأثيرية .

قولان منشأهما اختلاف النصوص ، فإن المراد من كونها هي أو غيرها اتحادها معها في الحكم وعدمه ففي صحيح ابن سنان (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « في الباضعة ثلاث من الإبل » وكذا في صحيح الحلبي (٢) ، وخبر زرارة (٣) . وفي خبر منصور (٤) « في الباضعة وهي دون السمحاق ثلاث من الإبل » وفي خبر مسمع (٥) بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام : قضى رسول الله ﷺ - إلى أن قال - : في الباضعة بعيرين وفي المتلاحمة ثلاثة أبعرة » ونحوه . في خبر السكوني (٦) ، ولعل الجمع بينهما بدعوى أن الباضعة فردين أحدهما يساوي الدامية والأخر يساوي المتلاحمة وربما كان في خبر منصور إشارة إلى ذلك فإنه فسر الباضعة التي توجب الثلاثة بما سمعته .

وكيف كان ففي المتن وغيره ~~فمن قال~~ : الدامية غير الحارصة فالباضة والمتلاحمة واحدة ومن قال : الدامية والحارصة واحدة فالباضة غير المتلاحمة ~~فمن قال~~ ولكن قد يناقش بإمكان القول بالأول ومغايرة الباضعة للمتلاحمة ، بأن يقال : الحارصة التي لا تدمى والدامية التي تدمى من غير دخول في اللحم والباضة التي مع ذلك تدخل في اللحم قليلاً والمتلاحمة التي تدخل في اللحم كثيراً ، كما أنه يمكن القول باتحاد الأولين مع اتحاد الباضعة والمتلاحمة .

نعم الظاهر اتحاد حكم الباضعة مع الدامية في البعيرين إذا كان الدخول في اللحم قليلاً جداً ، وفوق ذلك إلى أن تكون دون السمحاق تتحد مع المتلاحمة في الثلاثة ، كما أشرنا إلى ذلك في الجمع بين النصوص ، وهو المهم في المقام دون الاختلاف في اللفظ .

(١ و ٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ١ و ٢

. ١١ و

(٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ١٤

. ٨ و ٦ و

﴿ وأما السمحاق ﴾

﴿ فهي التي تبلغ السمحاق وهي جلدة مغشية للعظم ﴾ كما صرح به غير واحد ، فما عن الكليني من أنها التي تبلغ العظم مسامحة ، لنصه على أن السمحاق جلدة رقيقة على العظم ﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ فيها أربعة أبرة ﴾ ، للإجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منه مستفيض بالنصوص ، ففي خبر مسمع بن (١) عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام : قضى رسول الله ﷺ - إلى أن قال - : وفي السمحاق أربع من الإبل ، ونحوه قوى السكوني (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام ، وخبر أبي بصير (٣) ، و خبر زرارة (٤) وخبر منصور بن (٥) حازم وخبر أبي حمزة (٦) عنه أيضاً إلى غير ذلك من النصوص التي لا يعارضها ما أرسله أبو علي عن أمير المؤمنين عليه السلام (٧) من أن فيها حقنة وجذعة وابنة مخاض ، كما لا ينافيه ما عن الكافي والغنية والاصباح والجامع من أن فيها خمس عشر الدية ، لأن المراد به خمس عشر دية الرجل وهي أربعة .

نعم عن المقنع (٨) « أن فيها خمسمائة درهم » ويمكن أن يكون ذلك قيمة الأربعة ، لكن قال : « وإذا كانت في الوجه فالدية على قدر الشين » ونحوه ما عن الكافي (٩) من أن وفي السمحاق وهي من دون الموضحة خمسمائة درهم وفيها إذا كانت

(١ و ٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٨ و ٦ .

(٣ و ٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ١٠ .

و ١١ و ١٢ و ١٨ .

(٧) أورده في المختلف ، الجزء السابع ص ٢٥٩ عن أبي علي . وفيه د و ابنة

لبون ، بعد د و ابنة مخاض ، وكذا أيضاً في كشف اللثام ج ٢ ص ٣٣٥ فراجع .

(٨) المقنع للصدوق ص ١٨١ .

(٩) الكافي ج ٧ ص ٣٢٨ .

في الوجه ضعف الدية على قدر الشين ، ولعلته للمرسل عن أبي بصير (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « في السمحاق التي هي دون الموضحة خمسمائة درهم وإذا كانت في الوجه ضعف الدية على قدر الشين ، ولكن ستعرف إن شاء الله أن حكم الشجاج في الرأس وفي الوجه سواء .

﴿ وأما الموضحة ﴾

﴿ وهي التي تكشف عن وجه العظم ﴾ بلاخلاف أجده في تفسيره ﴿ وفيها خمسة أبعة ﴾ بلاخلاف أجده فيه أيضاً ، كما عن الخلاف والغنية وغيرهما الاعتراف به ، والنصوص به مستفيضة كخبر مسمع (٢) وخبر أبي بصير (٣) وخبر زرارة (٤) وخبر معاوية (٥) بن وهب وخبر أبي مريم (٦) وخبر منصور (٧) ابن حازم وخبر العلاء (٨) بن الفضل وخبر أبي حمزة (٩) ، وإليه يرجع ما في كتاب ظريف (١٠) « في مواضع العظم خمسون ديناراً » كما أن ما في خبر حريز (١١) عن الصادق عليه السلام « فيمن شجّ عبداً موضحة قال: عليه نصف عشر قيمة العبد » مؤيد لما ذكرناه سابقاً ، وأما ما عن الخلاف والغنية والاصباح والكافي والجامع ، من أن فيها نصف عشر الدية فهو على ما ذكرناه سابقاً .

(١) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٩ .

(٢) ٣ و ٤ و ٥ و ٦ الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٦ و ١٠ .

١١ و ١٢ و ١٣ .

(٧ و ٨ و ٩) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ١٢ و ١٦ .

١٨ و .

(١٠) الفقيه ج ٤ ص ٨٢ وفيه « الرأس » مكان « العظم » .

(١١) الوسائل الباب ٨ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٥ .

﴿ فروع ﴾

لكن ينبغي أن يعلم أولاً إنك قد عرفت في كتاب القصاص عدم اختلاف أورش الجروح بصغره وكبره في الطول والعرض ، لصدق الاسم والتعليق عليه في النص والفتوى ، بل إنهما يختلف باختلافه في النزول إذا خرج به عن الاسم إلى اسم آخر ، كما إذا نزلت الحارصة إلى المتلاحمة والمتلاحمة إلى الموضحة ، وأما إذا لم يخرج إلى اسم آخر فاختلافه نزولاً كاختلافه أيضاً طولاً وعرضاً وحينئذٍ ﴿ ولو أوضحه إثنين ففي كل واحدة خمس من الإبل ﴾ بلا خلاف ولا إشكال لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب .

﴿ ولو وصل الجاني بينهما ﴾ ففي المتن والإرشاد ﴿ صارتا واحدة كما لو أوضحه ابتداء ﴾ لصدق الاسم ، وأصالة البرائة وبناء فعل الواحد بعضه على بعض ، كما لو قطع يديه ورجليه ثم قتله فإنّ الدية واحدة لاتحاد الجاني ﴿ وكذا لو سرتا ﴾ أو سرت إحداهما ﴿ فذهب ما بينهما ﴾ من الحاجز ﴿ لأنّ السراية من فعله ﴾ فهي من تسمية الجنايتين الأولى ، ولا يستقر حكمهما ما لم تستقرأ وإنهما استقرتا بعد السراية مع أصل البرائة .

ولكن قد يشكل ذلك كله بزيادة الجناية وتعددها وأصل بقاء الشغل بديتي موضحتين والجناية والسراية زيادة مضمونة على ذبها فكيف تقلل الدية ، بل الظاهر ثبوت دية مستقلة لها لو كانت موضحة أو غيرها ، كما جزم به في الإيضاح ومجمع البرهان ، وقد استشكل فيه الفاضل في القواعد في الاتحاد في الأولى ولم يستشكل في السراية ﴿ و ﴾ الحق عدم الفرق بعد أن كانت السراية مضمونة أيضاً فهي حينئذٍ كما ﴿ لو وصل بينهما غيره ﴾ إذ لا إشكال ولا خلاف في أنه متى كان كذلك ﴿ لزم الأولى ديتان ﴾ بفعله ﴿ والواصل ثلاثة لأنّ فعله لا يبنى على فعل غيره ﴾

هو واضح، نعم ﴿لو وصلها المجنى عليه فعلى الأول ديتان والواصلة هدر﴾ لأنه الجاني على نفسه.

﴿و﴾ كيف كان فعلى الاتحاد ﴿لو تخالفا﴾ وتخاصما ﴿فقال الجاني أنا شقت بينهما﴾ أو سرتا أو إحداهما بعد أن اعترف أو ثبت أنه أوضحه موضحين ﴿وأنكر المجنى عليه﴾ فقال أنا أو ثالث وصل بينهما ﴿فالقول قول المجنى عليه مع يمينه﴾ كما في القواعد وغيرها ومحكي المبسوط ﴿لأن الأصل﴾ بل الظاهر أيضاً من حدوثهما ﴿ثبوت الديتين ولم يثبت المسقط﴾ وهو وصل الجاني الأول بالسراية أوجناية ثالثة، بل الأصل عدم السراية أوجناية ثالثة من الجاني، وقد يقال بتقديم قول الجاني لأن الأصل البرائة ولا يستقر مقدار الدية إلا باستقرار الجناية، والأصل عدم تخلل جناية جان آخر وعدم استقرارها قبل الاتصال، ولعل التحقيق اختلاف الحكم باختلاف الإبراز للدعوى والإثبات.

﴿و﴾ كذا لو قطع يديه ورجليه ثم مات بعد مدة يمكن فيها الاندمال واختلفاً فادعى الجاني موته بالسراية، فتدخل دية الطرف في النفس، فلا يكون عليه إلا دية واحدة، وأنكر المجنى عليه ﴿فالقول قول الولي مع يمينه﴾ لمثل ما عرفت، بل يضعف هذا الاحتمال المزبور لأن الأصل عدم السراية وعدم الدخول في النفس إلا أن يفرض إبراز الدعوى على وجه يقتضي ذلك، فإن المدار على ذلك كما أشرنا إليه سابقاً.

ولو أوضحه موضحات متعددة زادت على عشرين وبينها حواجز، وجب عليه في كل موضحة خمس من الأبل، ولو زادت على دية النفس.

ولو أوضحه ثم اندمل فجاء آخر أو الجاني الأول فأوضحه في ذلك الموضع، كان عليه دية أخرى.

ولو أوضحه موضحة واسعة فاندمل جوانبه وبقي العظم ظاهراً دفع إليه دية موضحة. ولو اندمل الكل والتحم وستر العظم لكن بقي الشين والأثر فكذلك،

لعموم النص والفتوى ، بل مقتضاه ذلك وإن لم يبق الأثر ، وإن كان ظاهر الفاضل في القواعد خلافه ، ولعلته للحمل على الكسر الذي فرق بين إجباره على عيب ولا عليه ، لكن هو كما ترى قياس لا نقول به ، أو لعدم صدق الموضحة بعد البرء الذي هو محل استقرار الجناية ، وهو أيضاً مخالف لا إطلاق النص والفتوى .

و لو أوضحه في رأسه في موضعين فأنخرق ما بينهما في الباطن خاصة إما بفعله أو بسرايته وبقى ظاهر البشرة سليماً ، فالأقرب كما في القواعد لزوم الدينين لبقاء التعدد اسماً ، فإن الإيضاح إنما نحقق بوضوح العظم وظهوره ، ويحتمل الاتحاد للاتصال باطنياً وتفسير الإيضاح بوصول الجرح إلى العظم وقد وصل ، بل عن التحرير التردد في ذلك كما عن ظاهر المبسوط لكن الأقوى ما عرفت . ولو وصل بينهما في الظاهر دون الباطن بأن قطع بعض اللحم الظاهر ولم يصل إلى العظم فهما موضحتان وما بينهما متلاحمة أو دامية أو سمحاق ، بل لعل الاتحاد هنا غير محتمل .

نعم لو ضربه ضربة واحدة فجرحه جراحة واحدة طرفاها موضحتان دون الوسط فالكل موضحة واحدة.

﴿ ولو شجته واحدة واختلفت مقاديرها ﴾ فأوضح بعضها مثلاً دون بعض ﴿ أخذ ﴾ منه ﴿ دية الأبلغ ﴾ عمقاً ﴿ لأنها لو كانت كلها كذلك لم تزد على ديتها ﴾ لصدق الاسم مع ما عرفت من عدم الاختلاف بالصغر ﴿ والكبير بعد اتحاد الجناية .

نعم ﴿ لو شجته في عضوين ﴾ اختلفت ديتاهما أو اتفقتا كاليدين مثلاً ﴿ كان لكل عضو دية على انفراده ولو كان بضربة واحدة ﴾ فإن اختص الأبلغ كالموضحة بأحدهما كان فيه دية وفي الآخر دية مادون ، وإن عمتها الموضحة مثلاً كان له دية موضحتين لعضويه ﴿ ولو شجته في رأسه وجبهته ﴾ شجته واحدة متصلة كذلك ﴿ فالأقرب أنها واحدة لأنها عضو واحد ﴾ عرفاً إذ الرأس يشملهما ، والأصل البرائة ، وإن استشكل فيه في القواعد ومحكي المبسوط من ذلك ومن

تغايرهما عرفاً ولا تنفقاء التكرار في قولهم له رأسه ووجهه ، وفيه أن الأصل البرائة ولو مع الشك .

﴿ واما الهاشمة ﴾

﴿ فهي التي تهشم العظم ﴾ وتكسره وإن لم يكن جرح ، ومنه قيل للنبات المنكسر هشياً ﴿ وديتها عشر من الإبل ﴾ عشر الدية ، بخلاف أجده فيه كما عن الغنية ، بل الظاهر الاتفاق عليه كما اعترف به في كشف اللثام ، لخبر السكوني (١) المنجبر بذلك قال : إن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في الهاشمة بعشر من الإبل ، إلا أنه كما ترى مطلق لكن في المتن و القواعد ومحكي المبسوط ﴿ أرباعاً ﴾ أى إن كان خطأ على حسبما توزع عليه الدية الكاملة فيكون في المقام ﴿ إن كان خطأ ﴾ بنتا مخاض وابنا لبون وثلاث بنات لبون وثلاث حقن ﴿ وأثلاثاً إن كان شبيه العمد ﴾ ثلاث بنات لبون وثلاث حقن وأربع خلف على مادلت عليه صحيحة ابن سنان (٢) في التوزيع ، بل عن ظاهر المبسوط الاتفاق عليه ، ولا ريب في أنه أحوط وإن لم نقف على نص عليه هنا بالخصوص ، ويمكن أن يكون حملوه على النفس .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ لا قصاص فيها ﴾ للتفجير ، وعدم إمكان استيفائه كما عرفته سابقاً في القصاص ، وعرفت الخلاف فيه فلاحظ .

﴿ ويتعلق الحكم بالكسر ﴾ الذي به يتحقق اسمها ﴿ وإن لم يكن جرح ﴾ خلافاً للعامة فجعلوها فيها الحكومة مع عدمه في وجهه ، وخمساً من الإبل في آخر ، وهما معاً كما ترى .

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ١٥ .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول .

﴿ ولو أوضحه اثنتين وهشمه فيهما واتصل الهشم باطناً قال في المبسوط : هما هاشمتان ﴾ لأن الهاشمة تابعة للموضحة وإلا لم تتأخر عنها في مراتب الشجاج فهي المشتملة على الإيضاح وانكسار العظم جميعاً ، ولا يكفى فيها الانكسار والموضحة في الفرض متعددة ﴿ و ﴾ لكن ﴿ فيه تردد ﴾ لا يمكن منع التبعية المزبورة لعدم الدخول في المفهوم لغةً ولذا ثبت الحكم في الكسر وإن لم يكن جرح فهي حينئذٍ هاشمة متحدة باعتبار إيصالها وإن تعددت الموضحة .

﴿ وأما المنقلة ﴾

﴿ فهي ﴾ بصيغة اسم الفاعل مع تشديد القاف فهي كما في النهاية والقواعد والنافع والنزهة ومحكي الجامع ﴿ التي تحوج إلى نقل العظم ﴾ من موضعه إلى غيره باعتبار حصول الهشم فيه ، وحينئذٍ فيرجع إليه ما في المقنعة والمراسم والناصرات من أنها « التي تكسر العظم كسراً يفسده فيحتاج معه إلى إنسان إلى نقله من مكانه » بل و ما في الوسيلة « ما تكسر العظم وتحوج إلى نقل العظم من موضع إلى موضع » بل وما في الغنية ومحكي الإصباح « التي تحوج مع كسر العظم إلى نقله من موضع إلى آخر » ، بل وما في المقنع من أنها « هي التي قد صارت فرجة تنقل منها العظام (١) » ، لكن عن التهذيب والفتية (٢) عن الأصمعي هي التي يخرج منها فراش العظام وهو قشرة تكون على العظم دون اللحم ، ومنه قول النابغة:

« ويتبعها منهم فراش الحواجب »

و نحوه عن تهذيب الأزهري عن أبي عبيد عن الأصمعي ، ولم يوافقه أحد من أهل اللغة على ذلك ، بل ظاهرهم كالفقهاء خلافة الذي هو المنساق

(١) المقنع ص ١٨١ .

(٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢٨٩ الفقيه ج ٤ ص ١٦٦ .

أيضاً (١) .

نعم عن السرائر « أنها هي التي يخرج منها فراش العظام وفراش الرأس بفتح الفاء والراء غير المعجمة المفتوحة والشين المعجمة وهي عظام رفاق تلي القحف وتخرج إلى نفلها من موضع إلى موضع » (٢) وعن العين والمحيط « أنها التي ينقل منها فراش العظام أي صفارها ، ونحوه عن المغرب (٣) والمغرب والنهاية الأثرية ، وعن المجلد والمقاييس وشمس العلوم « أنها التي ينقل منها فراش العظام وإن فراش الرأس طرائق تلي القحف ، وفي الصحاح « هي التي تنقل العظم أي تكسره حتى يخرج منها فراش العظام » وإن فراش الرأس عظام رفاق تلي القحف ، وفي الكافي (٤) « هي التي تنقل العظم من الموضع الذي خلقه الله » .

والتحقيق ما عرفته من أن المتبادر منها ما عن أدب الكاتب من أنها « التي يخرج منها العظام » وعن نظام القريب « أنها التي خرجت منها عظام صفار ، ولعله المراد مما في خبر أبي بصير (٥) عن أبي عبد الله عليه السلام على ما رواه في الكافي - إلى أن قال - : « وفي المنقلة خمس عشرة من الأبل وهي التي قد صارت قرحة تنقل منها العظام » .

﴿ وعلى كل حال ﴾ « بديتها خمسة عشر بغيراً ﴾ بلا خلاف معتد به أجده فيه نصاً وقتوى ، بل عن الخلاف والمبسوط والغنية الاعتراف به ، نعم عن الحسن إيجاب عشرين بغيراً فيها وهو مع ندرته لامستدله ، فضلاً عن أن يعارض المعبرة المستفيضة

(١) كذا في الأصل .

(٢) السرائر ، باب القصاص وديات الشجاج .

(٣) المغرب في ترتيب المغرب المطرزي وفيه : فراش العظام و هو دقاتها

في الرأس .

(٤) الكافي ج ٧ ص ٣٢٩ .

(٥) الكافي ج ٧ ص ٣٢٧ .

المعتضدة بما سمعت ، منها خبر أبي حمزة « في الموضحة خمس من الإبل أن قال - : وفي المنقولة خمس عشرة من الإبل عشر ونصف عشر (١) » ، ومنه الوجه فيما ذكرناه سابقاً من عدم الخلاف في عبارات الأصحاب .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ لافصاص فيها ﴾ أيضاً كالهاشمة لتعذره في والتغدير ، ولما دلّ على عدم الفصاص في كسر العظام كما تقدّم الكلام في ذلك وإفيه مفصلاً . بل ﴿ و ﴾ في أن ﴿ للمجنى ﴾ عليه أن يقتصر في قدر الموضع منها (٢) فرض الإيضاح ﴿ ويأخذ دية ما زاد وهو عشر من الإبل ﴾ القواعد ومحكي المبسوط لوجود المقتضى وانتفاء المانع ، أو ليس له ذلك لعدم الفصاص عرفاً كما عن الشيخ في محكي الخلاف (٣) مدعيّاً عليه الإجماع والآن وقد عرفت التحقيق فيه سابقاً ، فلاحظ وتأمل .

﴿ وأما المامومة ﴾

والأمّة على معنى ذات أمّ الرأس ﴿ فهي التي تبلغ أمّ الرأس وهي التي تجميع الدماغ ﴾ فيها ثلث الدية كما في أخبار (٤) أبي بصير ومعاوية ومسمع والشحام وأبي الصباح والعلاء بن الفضيل عن الصادق عليه السلام ، ومحكي المراسم والمقنع والغنية وغيرها ، أي ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث

(١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب دييات الفجاج الحديث ١٨ .

(٢) كذا في الأصل ولعل الصحيح « منها مع فرض الإيضاح » راجع مفتاح ١ :

ج ١٠ ص ٢٨٥ .

(٣) الخلاف ج ٢ ص ٣٦٣ .

(٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب دييات الفجاج ، الحديث ٩ و ١٠ .

و ١٦ و ٥ و ٦ .

كما في كتاب ظريف (١) ، أو ثلاثة وثلاثون بغيراً وثلاث بغير كما عن صريح المبسوط (٢) ، بل في الوسيلة ديتها على الثلث من دية النفس مغلظة في العمد ومنخفضة في الخطاء .

ولكن في المقنعة كما في المتن ﴿ فيها ثلث الدية ثلاثة وثلاثون بغيراً ﴾ أو ثلث الدية من العين كالورق على السواء ، لأن ذلك يحدد فيه الثلث ولا يحدد في الإبل والبقر والغنم على السلامة في العدد ، ونحوه في الناصريات ، وفي النهاية أيضاً فيها ثلث الدية ثلاثة وثلاثون بغيراً أو ثلث الدية من الغنم أو البقر أو الفضة أو الحلة ، وهؤلاء مع تصريحهم بالثلث لم يعتبروا ثلث البعير ولعلهم لحملهم أخبار الثلث على التقريب في الإبل كما عساه يشهد له صحيح (٣) الحلبي أو حسنه عن الصادق عليه السلام قال : في المأمومة ثلاث وثلاثون من الإبل .

ونحوه خبر زرارة (٤) عنه عليه السلام ، بل وخبر أبي بصير (٥) عنه أيضاً وفي الجائفة ثلث الدية ثلاث وثلاثون من الإبل وفي المأمومة ثلث الدية ، وعن ابن إدريس (٦) « في الثامنة ثلث الدية دية النفس وهي ثلاث وثلاثون بغيراً فحسب بلا زيادة ونقصان إن كان من أصحاب الإبل ، ولم يلزم أصحابنا ثلث البعير الذي يكمل به ثلث المائة بغير التي هي دية النفس لأن رواياتهم هكذا مطلقة ، وكذلك مصنفاتهم وقول مشايخهم وقتاداهم ، وإجماعهم منعقد على هذا الإطلاق ، أو ثلث الدية من العين أو الورق على السواء لأن ذلك يحدد (٧) فيه الثلث ولا يحدد في الإبل

(١) الفقيه ج ٢ ص ٨٢ .

(٢) راجع المبسوط ج ٧ ص ١٢٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٤ .

(٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ١١ .

(٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ١٠ .

(٦) السرائر باب القصاص وديات الشجاج .

(٧) في الاصل « يتحدد » في جميع الموارد ، وفي السرائر يتجدد بالجيم .

والبقر والغنم .

وقد يحتمل العكس بحمل ما دلّ على العدد من دون ذكر الثلث عليه تحقيقاً في اللفظ وتجوّزاً في العدد بالاختصار على الأعداد الصحيحة والأيما إلى كمال الثلث من إيجابه ، بل هو خيرة الفاضل وثاني الشهيدين وغيرهما ، وفيه أنه لا مرجّح لهذا التجوّز على الأوّل ، و المناسبة لمراعاة النسبة إلى أصل الدية في المسائل السابقة في المسألة أيضاً بالإضافة إلى النقيدين والحلّة لا تصلح للترجيح ، خصوصاً مع ملاحظة ما عرفت من إجماع الحلّي وغيره ، بل لو سلّم تكافؤ المرجّحين كان المتّجه عدم اعتبار ثلث البعير للأصل ، وإن كان دفعه أو العدول إلى النقيدين ونحوهما أحوط ، والله العالم .

﴿ والدامنة ﴾

﴿ هي التي تفتق الخريطة ﴾ التي هي أمّ الدماغ فهي حينئذٍ بعد المأمومة كما عن الصحاح والمغرب (١) والمغرب وغيرهما بل هو معنى قول أهل اللغة أنها التي تبلغ الدماغ ، بل لعلّ ذلك هو المنساق من مبدأ اشتقاقها عرفاً ، بل يرجع إليه ما عن العين والمحيط من « أنّ الدمع كسر الصاقورة من الدماغ ، والصاقورة باطن القحف المشرف على الدماغ » نعم ما عن الثعالبي من ذكرها مكان الأمة وتفسيره بمعناها يقتضي الترادف معها .

﴿ و ﴾ على كلّ حال فبناءً على ما ذكرنا تكون ﴿ السلامة معها بعيدة ﴾ فهي حينئذٍ توجب القصاص أو الدية ، وعلى تقديرها فتزيد على المأمومة حكومة لعدم التقدير لها شرعاً ﴿ ولا قصاص ﴾ فيها لتعذر الاستيفاء وللتغيير ، بل ولا

(١) كذا في الأصل والصحيح والمغرب في ترتيب المغرب ، و ضمير الثانية بعده يشهد لكونه كتاباً واحداً .

﴿ في المأمومة لأن السلامة معها غير غالبية ﴾ فيتعدّر القصاص للتغدير .
 ﴿ و ﴾ لكن ﴿ لو أراد المجنى عليه ﴾ بها أو بالدامغة أو بالمنقلة أو بالهاشمة ﴿ أن يقتصر ﴾ في الموضحة ﴿ مع فرض حصولها معها ﴾ ويطلب بديلة الزائد جاز ﴿ كما في القواعد ومحكي المبسوط ، لعموم الأدلة ، خلافاً للمحكي عن الخلاف تمسكاً بالأخبار والای جماع كما عرفت الكلام فيه سابقاً .

﴿ والزيادة ﴾ بعد إسقاط الخمسة للموضحة ﴿ ثمانية وعشرون بغيراً ﴾ لما عرفت من أن فيها ثلاثة وثلاثين بغيراً ﴿ و ﴾ لكن ﴿ قال في المبسوط (١) ﴾ ثمانية وعشرون ﴿ وثلك بغير وهو بناء على أن في المأمومة ثلاثة وثلاثين بغيراً وثلاثاً ﴿ لا إطلاق النصوص أن فيها ثلث الدية ، وهو ذلك ﴾ ونحن ﴿ قد قدّمنا الكلام فيه وقلنا إن الأقوى أن ﴿ تقتصر على ثلاثة وثلاثين ﴾ بغيراً ﴿ تبعاً للنقل ﴾ في الصحيح وغيره المصرّح بأن فيها ذلك ، وحمله على مجاز الحذف ليس بأولى من حمل الثلث على المجاز ، بل هو أولى لما عرفت ، بل مع فرض تعارض المرجحين يتجّه العمل بأصل البرائة من الزائد .

﴿ ولو جنى عليه موضحة فأتمتها آخر هاشمة وثالث منقلة ورابع مأمومة فعلى الأول خمسة ﴾ للإيضاح بلاخلاف ولا إشكال ﴿ وعلى الثاني ما بين الموضحة والهاشمة خمسة أيضاً ﴾ لا عشرة ، فإنّها إنّما تجب بالهشم مع الإيضاح إذ لو أوضح ثم هشم لم يكن عليه إلا العشرة ، فخمسة بإزاء الإيضاح ، وفيه أنه مناف لما دلّ على أن في الهشم عشرة ، الذي قد عرفت تعلّق حكمه بالكسر وإن لم يكن جرح ﴿ و ﴾ كذا الكلام في ما ذكره أيضاً من أن ﴿ على الثالث ما بين الهاشمة والمنقلة خمسة أيضاً ، وعلى الرابع تمام دية المأمومة ثمانية عشر بغيراً ﴾ الذي وجهه ما سمعت وفيه ما عرفت اللهم إلا أن يدعى أن المنساق من نصوص التقدير غير الفرض والأصل البرائة ، والله العالم .

﴿ ومن لواحق هذا الباب مسائل ﴾

﴿ الاولى ﴾ :

قد تقدّم الكلام في الأنف في أن ﴿ دية النافذة ﴾ فيه أي ﴿ في الأنف ثلث الدية فإن صلحت فخمس الدية مائة دينار ، ولو كانت في أحد المنخرين إلى الحاجز فعشر الدية ﴾ فلاحظ وتأمل ، وكذا قد تقدّم الكلام في :

المسألة ﴿ الثانية ﴾ :

التي هي ﴿ في شقّ الشفتين حتى يبدو الأسنان ثلث ديتهما ولو برئتاً فخمس ديتهما ولو كان في إحدهما فنلث ديتها ومع البرء خمس ديتها ﴾ في بحث الشفتين فلاحظ وتأمل .

المسألة ﴿ الثالثة ﴾ :

﴿ الجائفة ﴾ و ﴿ هي التي تصل إلى الجوف من أيّ الجهات كان ﴾ بطن أو ظهر أو صدر أو جنب أو غير ذلك ﴿ ولو من ثغرة النحر ﴾ بإبرة ، ولذا كانت من الجراح لا الشجاج المختصّ بالرأس أو الوجه ، نعم لو فرض حصولها في الرأس كانت دامغة ، قال في محكمي الفقيه : « ومن الشجاج والجراحات الجائفة ، وهي التي تبلغ في الجسد الجوف وفي الرأس الدماغ (١) » .

ولكن في المقنع وإنّ المأمومة التي قد نفذت في العظم ولم تصل إلى الجوف

فهي ما بينهما والجائفة هي التي قد بلغت جوف الدماغ (١) ، وهو لفظ خبر أبي بصير (٢) عن الصادق عليه السلام قال : وفي المأمومة ثلث الدية وهي التي قد نفذت ولم تصل إلى الجوف فهي فيما بينهما وفي الجائفة ثلث الدية وهي التي قد بلغت جوف الدماغ ، وقال الكليني : « والمأمومة وهي التي تبلغ أم الدماغ ، ثم الجائفة وهي التي تصير في جوف الدماغ (٣) » ، وظهرهما اختصاصهما بالرأس كالمحككي عن ظاهر الثعالبي ، إلا أنه يمكن حمل الجميع على إرادة ما إذا كانت في الرأس ، فلا خلاف حينئذ ، وستسمع المراد بالجوف .

﴿ و ﴾ على كل حال ففيها ثلث الدية ﴿ بلا خلاف أجده فيه ، كما عن المبسوط والخلاف والغنية الاعتراف به ، مضافاً إلى النصوص ، منها صحيح أبي بصير (٤) السابق ، ومنها خبر ابن وهب (٥) وخبر أبي مريم (٦) وخبر الملا (٧) وخبر المفضل (٨) بن صالح وزيد عنه عليه السلام أيضاً ، لكن في حسن الحلبي (٩) عن الصادق عليه السلام « فيها ثلاث وثلاثون من الإبل » ، وفي خبر أبي بصير (١٠) عنه عليه السلام أيضاً « وفي الجائفة ثلث الدية ثلاث وثلاثون من الإبل » ، بل في مقطوع أبي حمزة (١١) « وفي الجائفة ما وقعت في الجوف ليس فيها قصاص إلا الحكومة ، إلا أنه قاصر عن معارضة غيره من وجوه .

ويمكن حمله على إرادة ثلث الدية حكومة ، كما أنه يمكن حمل الأولين على مجاز الحذف ، وأما احتمال التجوز في الثلث هنا نحو ماسمعه في المأمومة

(١) المقنع ص ١٨١ .

(٢) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٩ .

(٣) الكافي ج ٧ ص ٣٢٩ .

(٤) ٥ و ٦ و ٧ و ٨ الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٩

١٢ و ١٣ و ١٤ و ٥ .

(٩) ١٠ و ١١ الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٢ و ١٠

فكلام الأصحاب يأباه ، بل لم أجد من احتمله هنا ، بل صرح بعدمه بعضهم .
نعم ربما كان في تعليل بعضهم سقوطه في المأمومة لعدم التحديد وبالنص "إيما
إلى احتماله هنا فيتجوز حينئذ بالثالث ، إلا أنه كما ترى بعد عدم نص أحد
منهم عليه مع إطلاقهم فيها الثالث ، والله العالم .

وكذا لم أجد من احتمل اختصاص الثالث بما إذا كانت في الرأس إلا الأردبيلي ،
وإن كان ربما يشهد له في الجملة ذكرها في النصوص مع الشجاج المختص بالرأس ،
بل قد يستبعد ثبوت ثلث الدية في ثقب الخد مثلاً بالإبرة ، اللهم إلا أن يمنع كون
ذلك من الجائفة (١) كما صرح به في التحرير والقواعد وغيرهما ومحكي الخلاف ، قال
في الأول : « وتحقق الجائفة بالوصول إلى الجوف ولو بقرز إبرة ، ولو خرق
شدقه فوصل إلى باطن الفم فليس بجائفة ، لأن داخل الفم كالظاهر ، وكذا لو
طعنه في وجنته فكسر العظم ووصل إلى فيه ، ولو جرحه في ذكره فوصل إلى
مجرى البول من الذكر فليس بجائفة (٢) » وهو صريح فيما ذكرناه ، ولعله لأن
المنساق من نصوص الجائفة غير ذلك مع أن الأصل البرائة .

نعم قال في القواعد : لو جرح رقبته فأنفذها إلى حلقه فعليه دية الجائفة وكذا
لو طعنه في عاتقه فوصل إلى المثانة (٣) ، ولكن لعله كما في كشف اللثام لصدق
الاسم عليهما ، ولعله لا يخلو من نظر في الجملة ، كل ذلك مضافاً إلى ما تسمعه في
المسألة الرابعة في النافذة .

﴿ وكيف كان في بلا قصاص فيها ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في كشف
اللثام اتفاقاً ، كما هو الظاهر للتقرير ، وللمقطوع (٤) المنجبر بما عرفت ، فلا
يقدر إمكانه في بعض الأفراد ، خصوصاً في مثل الخد بناءً على أنه من

(١) في بعض النسخ هكذا : « إلا أن يدعى كون ذلك في الجائفة » .

(٢) التحرير ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٣) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٥٠٢ .

(٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب دييات الشجاج الحديث ١٨ .

الجائفة .

﴿ ولو جرح في عضو ثم أجاف لزمه دية الجرح ثم ﴾ دية ﴿ الجائفة ﴾ وإن اتصلا ﴿ مثل أن يشق الكتف حتى يحاذي الجنب ثم يجيفه ﴾ من ذلك الشق أو من غيره ، لا إطلاق الأدلة ، وأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب ، وقد يحتمل التداخل لو كان من الشق كما سمعته سابقاً في نظيره ، ولكن الأقوى خلافه ، بل ينبغي القطع به مع تعدد الجاني ، والله العالم .

﴿ فروع ﴾

﴿ لو أجافه واحد ﴾ مثلاً ﴿ كان عليه دية الجائفة ﴾ لما عرفت ﴿ ولو أدخل آخر سكّينه ﴾ مثلاً ﴿ في ذلك الجرح ﴾ ولم يزد ﴿ على الأول بقطع شيء ﴾ فعليه التعزير حسب ﴿ لآفته أذاه ، ولا ضمان لعدم جرحه إياه ﴾ وإن وسعها باطناً أو ظاهراً ﴿ بأن قطع جزءاً من أحدهما ﴾ ففيه الحكومة ﴿ لعدم التقدير له بعد أن لم يكن جائفة ﴾ و ﴿ لا غيرها نعم ﴾ لو وسعها فيهما فهي جائفة أخرى كما لو انفردت ﴿ مع فرض اتصال الجزء على وجه يتحقق به اسمها .

أمّا لو قطع جزء من الظاهر في جانب و جزء من الباطن في جانب آخر بحيث لم تتسع الجائفة بتمامها وإن اتسع ظاهرها من جانب و باطنها من آخر ، فالحكومة ، بل في القواعد « وكذا لو زاد في غوره » وفي كشف اللثام « أي في غور الجراح أو العضو المجروح فالحكومة لآفته ليس من الجائفة فإنها الجرح من الظاهر بحيث يبلغ الجوف (١) » وفيه منع اعتبار ذلك في الجائفة كما عرفت المحكم منه ومن غيره بتعدد الجائفة لو جرح في عضو ثم أجاف وإن اتصلا ، بل قال هو هناك :

« وكذا إذا فعل ذلك في موضع واحد كأن ضرب على جنبه فأوضحه ثم ضربه

فأجافه فيلزمه معدية الجائفة أرض الموضحة كما يقتضيه إطلاق الكتاب والمبسوط ، ويحتمل التداخل ، أمّا إذا تعدّد الجاني فعليهما الديتان قطعاً (١) ، وهو صريح فيما قلناه ، فالمتّجه حمل عبارة الفاضل على إرادة (٢) في غوره في الجوف نفسه فإنّ الإِجافة حاصلة قبله ولم يحصل من فعله إِجافة ، ويمكن إرادة الإِصبهاني ذلك أيضاً ، وإن اقتضى تأديته المعنى المزبور ما عرفت .

ولو ظهر عضو من الأعضاء الباطنة كالكبِد والقلب والطحال ، فغرز السكين فيه ، ففيه الحكومة ، لعدم التقدير بعد أن لم يكن مثله جائفة ، وإن لم يكن بارزاً فغرز من الظاهر مثلاً حتّى وصل إليه تحققت الجائفة .

ولو أجافه ثمّ عاد الجاني قوسع الجائفة أو زاد في غوره ففي القواعد « فدية الجائفة الواحدة لا غير على إشكال » وفي كشف اللثام « من تعدّد الجناية ومن كونها جائفة واحدة في الاسم والأصل البرائة » وفيه إنّه فرق واضح بين التوسعة والزيادة في الغور ، ضرورة تحقّق الجائفة بالتوسعة ظاهراً وباطناً كما عرفت في تعدّد الجاني ، بخلاف زيادة الغور التي قد عرفت فيها الحكومة ، وإن كانت من جان آخر ، نعم قديقال بالتداخل في الأوّل ، وفيه منع واضح كما عرفت في نظائره .

﴿ ولو أبرز حشوته فالثاني قاتل ﴾ دون الأوّل لعدم السلامة معه غالباً بخلاف مجرد الإِجافة . وحينئذٍ فعلى الأوّل ثلث الدية و على الثاني القود أو الدية .

﴿ ولو خيظت ففتقها آخر فإن كانت ﴾ قبل الفتق ﴿ بحالها لم تلتئم ولم تحصل بالفتق جناية ، قال الشيخ رحمه الله في المبسوط : فلا أرض ﴾ لعدم جرح فيه

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) كذا في الأصل و يحتمل كون « إرادة » تصحيف « زيادة » أو كون « في »

﴿ و ﴾ لكن ﴿ يعزّر ﴾ للإبذاء المحرّم عليه ﴿ و ﴾ لكن في المتن و القواعد والتحرير ﴿ الأقرب الأرض لآته لا بدّ من أذى ولو ﴾ تكلف ﴿ في الخياطة ثانياً ﴾ وفيه أنّ ذلك مالم يوجب النقص لا يقتضي الأرض ، نعم عليه أرض الخيوط إن نقص منها وأجرة الخياطة مرّة أخرى ﴿ ولو التحم البعض ﴾ ففتقه ﴿ ففيه الحكومة ﴾ كما في القواعد لعدم صدق الجرح بجائفة ، فليس إلاّ الحكومة بعد عدم التقدير هذا .

و في التحرير (١) بعد أن ذكر الحكم في الفتق قبل الالتئام قال : « و لو فعل ذلك بعد اتئامها فعليه أرض الجائفة و ثمن الخيوط ، وإن التحم بعضها ففتقه فعليه أرض جنايته (٢) ولو فتق غير الملتحمة فعليه أرضه لادية الجائفة ، و لو فتق بعض ما التحم في الظاهر دون الباطن أو بالعكس فالحكومة ، ولا يخلو من تشويش .
و في كشف اللثام في تفسير نحو عبارة المتن « أي الظاهر أو الباطن من الكل » أو البعض كما يعطيه التحرير ففتقه فالحكومة (٣) » وبالجمله فالمراد أنّ الفتق بعد الالتئام (٤) يوجب الأرض لا الدية لآته ليس اندمالاً فيقوم حينئذٍ ملتحمًا وغير ملتحم ﴿ و ﴾ يغرّم التفاوت .

نعم ﴿ لو كان ﴾ الفتق ﴿ بعد الاندمال فهي جائفة مبتكرة فعليه ثلث الدية ﴾ لتحقيق اسمها حينئذٍ ﴿ ولو أجافه إثنين ﴾ في موضعين ﴿ فثلثا الدية ﴾ ولو كنّ ثلاثة فتمام الدية لأصالة تعدّد المسبّب بتعدّد السبّب .

﴿ و لو طعن في صدره ﴾ مثلاً ﴿ فخرج من ظهره قال في المبسوط (٥) ﴾ جائفة ﴿ واحدة ﴾ عرفاً لاتحاد الجناية وأصل البرائة ، و كون الجائفة ما نفذت

(١) التحرير ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٢) في الاصل « جائفة » مكان « جنايته » .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٤) كذا في الاصل وفي بعض النسخ « الالتئام » .

(٥) المبسوط ج ٧ ص ١٢٥ .

إلى الجوف من ظاهر ، أعم من أن تنفذ إلى الظاهر من جانب أخرى أولاً ﴿ و ﴾ قال ﴿ في الخلاف إثنان و ﴾ في المتن ﴿ هو أشبه ﴾ لآتهما عضوان متباينان تحقق في كل منهما جائفة وهي الجرح النافذ من الظاهر إلى الباطن ، ولا أنه لو انفرد كل منهما لأوجب حكماً فعند الاجتماع لا يزول ما كان ثابتاً حالة الانفرد ، ولا أنه لو طعنه من كل جانب طعنة فالتقتا كانتا جائقتين ، فكذا هنا ، إذ لا فارق إلا اتحاد الضربة وتعددها وهو غير صالح للفرق ، إلا أن ذلك كما ترى مخالف للعرف ، فالأشبه حينئذٍ الوحدة ، وكذا الكلام لو أصابه من جنبه وخرج من الجنب الآخر أو طعنه من مقدم الرأس فأخرجه من مؤخره ، بل عن الشهيد في ذلك أن الوحدة ظاهر فتوى علمائنا ، والله العالم .

المسألة الرابعة ﴿

﴿ قيل ﴾ كما عن الشيخ وأتباعه كما في المسالك ، أوجماعه كما عن غيرها : ﴿ إذا نفذت نافذة في شيء من أطراف الرجل فقيها مائة دينار ﴾ كما في كتاب ظريف (١) الذي قد عرفت صحته في بعض طرقه .

قال فيه : « وفي النافذة إذا نفذت من رمح أو خنجر في شيء من الرجل من أطرافه فديتها عشر دية الرجل مائة دينار » .

وفيه أيضاً « في الخد إذا كانت فيه نافذة ويرى منها جوف الفم فديتها مائة دينار فإن دوي فبرء والتأم وبه أثر بين وشين فاحش فديته خمسون ديناراً ، فإن كانت نافذة في الخدين كليهما فديتها مائة دينار ، وذلك نصف الدية التي يرى منها الفم ، وإن كانت رمية بنصل نشبت في العظم حتى تنفذ في الحنك فديتها مائة وخمسون ديناراً جعل منها خمسون ديناراً لموضحتها ، وإن كانت ثاقبة ولم ينفذ فديتها مائة دينار » .

وفيه أيضاً « إن في نافذة الكف إن لم تنسد مائة دينار وإن في نافذة القدم لا تنسد خمس دية الرجل وإن في نافذة الساعد خمسين ديناراً » .

وقال الصادق عليه السلام في خبر مسمع (١) : « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في النافذة تكون في العضو ثلث دية ذلك العضو » .

إلا أنه لم أعر على مفت بتمام ذلك، بل قديشعر نسبة الأول في المتن وغيره إلى القيل بنوع توقف فيه ، ولعلته لما قيل من ضعف المستند ، أو عدم الوقوف عليه ، مع أنه يشكل بما لو كانت دية الطرف تقصر عن المائة كالأثملة ، إذ يلزم زيادة دية النافذة فيها على ديتها ، بل على دية أثمتين حيث يشتمل الإصبع على ثلاث .

وفيه أن المستند ما عرفت من كتاب ظريف (٢) ، ونحوه ما عر ضه ابن فضال (٣) على أبي الحسن عليه السلام المروى في الصحيح أو الموثق ، نعم عموم ذلك لا يلائم بما سمعته في كتاب ظريف بل ولا خبر مسمع المزبور ، بل ولا ما سمعته في نافذة الأنف ، اللهم إلا أن يقال إن خبر مسمع ضعيف ، ولا جابر له ، فلا يصلح معارضاً للصحيح المعتضد بعمل من عرفت ، بل لم يوجد مخالف لهم صريح .

بل ربما أوجب عن الإشكال المذكور أولاً بالتزامه أو الذب عنه بتخصيص العموم بالمائة دينار مما فيه كمال الدية ، كما حكاه قولاً في الرضة وغيرها ، أو ما كان ديته زائدة على المائة كما احتمله بعض الأجلة ، وعملاً ذكرناه بتخصيصه أيضاً بغير ما تضمنته من النوافذ المزبورة إذ التنافي بينها وبينه ليس تنافي تضاد بل عموم وخصوص يجري فيه التخصيص المذكور .

وفيه أن ذلك يتوقف على وجود قائل به ولم تجده ، مع أن النص عام

(١) الوسائل الباب ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٢ وفيه « النافذة ،

مكان « النافذة » .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٧٥ - ٩٢ .

(٣) التهذيب ج ١٠ ص ٢٩٥ - ٣٠٨ .

كعبائر الجماعة ، فالمتجه العمل به على عمومه والاقتصار في تخصيصه على ما يصلح لذلك كما سمعته في نافذة الأنف ، ولعل منه أيضاً العضو الذي علم أن دية أفل من ذلك ، فيختص الحكم حينئذ في النافذة في العضو الذي مقدّره أزيد من ذلك وأما فيه ففيه الحكومة ، ولو بملاحظة نسبته إلى المقدّر .

كما أن ظاهر تقييد الحكم المزبور نصّاً وفتوى بأطراف الرجل يقتضي الحكومة أيضاً في النافذة في أطراف المرأة ، أو يقال : إنها على النصف من الرجل كالدية كما عن بعضهم التصريح به .

بل قيل وفي المملوك بنسبة القيمة إلى دية الحر ، ويؤيده قول أمير المؤمنين عليه السلام في خبر السكوني (١) « جراحات العبيد على نحو جراحات الأحرار في الثمن » وعن بعض فتاوى الشهيد « أن الأثني كالذكر في ذلك ففي نافذتها مائة دينار أيضاً » ، وهو مناسب للأصل المقرّر الذي سمعته وتسمعه أيضاً إن شاء الله من مساواتها للرجل في دية الأعضاء ما لم تبلغ الثلث ، أو تتجاوزه ، لكن التقييد بالرجل في النصّ والفتوى لا يناسبه ، والاحتياط مهما أمكن لا ينبغي تركه ، والله العالم .

المسألة الخامسة *

لو اشتملت الجناية على غير جرح ولا كسر كالضرب بالرجل أو بالكف مفتوحة أو مضمومة بالسوط أو بالعصا ونحو ذلك فأحدثت انتفاخاً فالحكومة ، لعدم التقدير وإن أحدثت تغييراً في احمرار الوجه بالجناية * بذلك * دينار ونصف وفي اخضراره ثلاثة دنائير * بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه .

بل المحكيّ منهما مستفيض ، مضافاً إلى الموثق كالصحيح (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللطمة يسود أثرها في الوجه إن أرشها ستة دنانير ، وإن لم تسود واخضرت فإن أرشها ثلاثة دنانير ، فإن احمرت ولم تخضر فإن أرشها دينار ونصف ، وفي البدن نصف ذلك » ، بل ﴿﴾ وكذا في الاسوداد ﴿﴾ ثلاثة دنانير ، ﴿﴾ عند قوم ﴿﴾ منهم السيدان مدعين عليه الإجماع للأصل ﴿﴾ و ﴿﴾ لكن ﴿﴾ عند آخرين ﴿﴾ ، بل قيل الأكثر ، بل عن الشيخ في الخلاف دعوى الإجماع عليه ﴿﴾ ستة دنانير وهو أولى لرواية إسحاق بن عمار (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام ﴿﴾ المتقدمة المعتضد بما عرفت ، ﴿﴾ ولما فيه من زيادة النكابة ﴿﴾ ، هذا كله في الوجه .

﴿﴾ وأما في غيره فقد ﴿﴾ قال جماعة ﴿﴾ منّا بل لأجد فيه خلافاً بينهم إن دية هذه الثلاث في البدن على النصف ﴿﴾ ممّا في كل منها ، ففي الاحمرار ثلاثة أرباع الدينار ، وفي الاخضرار دينار ونصف ، وكذا في الاسوداد أو ثلاثة ، على الخلاف السابق ، بل عن الانتصار والخلاف والغنية دعوى الإجماع عليه ، وهو الحجة بعد ماسمعه في الموثق المزبور على ما رواه في الفقيه (٣) ، وإن خلى عنه في التهذيب والكافي (٤) ، فما عساه يشعر به نسبة المصنّف له إلى قول جماعة من التوقف فيه في غير محلّه .

ثم إن مقتضى إطلاق النص والفتوى عدم الفرق في الحكم المزبور بين أجزاء البدن كلها ، ماله دية مقدّرة وما ليست له ، فلا ينسب العضو الذي دية أقل من دية النفس كاليد الواحدة والرجل بل والإصبع كنسبة البدن ليكون في تغيير لون كل منها نصف ما في الوجه ، وربما احتل اختصاص الحكم بما لادية له مقدّرة من أجزاء البدن ، أمّا غيره فتنسب الأعضاء التي دياتها أقل إلى دية الرأس وهي دية

(١ و ٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث الاول .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ١٥٨ .

(٤) الكافي ج ٧ ص ٣٣٣ التهذيب ج ١٠ ص ٢٧٧ .

النفس ، فيكون في أسوداد أملتى الإيهام مثلاً ثلاثة أعشار دينار ، وفي أخضر أرها عشر ورבעه ، ولكنه كما ترى لا مستند له .

بل هو خلاف ظاهر ما ذكرنا من الإطلاق نصاً وفتوى ، الذي مقتضاه أيضاً ثبوت ذلك بوجود أثر اللطمة ونحوها في الوجه مثلاً وإن لم يستوعبه ، بل وإن لم تدم فيه ، وربما حكى قول باشرط الدوام وإلا فلا رث ، وهو مع عدم معرفته قائله ضعيف لمخالفته الإطلاق المزبور ، نعم قد يقال بانسياق الحرّ منها كما عن ظاهر الغنية ، قيل فيرجع في العبد حينئذٍ إلى الحكومة ، كما في كل لطمة أو وكزة لم تتضمن التغيرات المزبورة ، وفيه إنك قد عرفت سابقاً أن الحرّ أصل للعبد في كل ماله مقدّر فيه ، والعبد أصل للحرّ في كل ما لا مقدّر له ، فالمتّجه حينئذٍ مراعاة نسبة القيمة كما عن بعضهم هذا .

ولا يخفى عليك أن مورد النصّ والفتوى الوجه ، لكن عن الخلاف والسرائر أن الرأس كالوجه ، ولعلّه لمساوئه له في الشجاج كما ستعرف ، ولكنه كما ترى قياس لا نقول به ، فالمتّجه حينئذٍ الحكومة فيه لا إلحاقه بالبدن الذي لا يشملّه ، والله العالم .

ثم إن الموثق المزبور مختص بالرجل ، ولذا قيل إن كانت الجناية على المرأة فنصف المذكورات ، ولكن الفتاوى مطلقة ، فلا يبعد مساواة المرأة للرجل في ذلك إلحاقاً لهذه بالجراح الذي لم يبلغ الثلث فيه ؛ والله العالم .

المسألة السادسة *

* كل عضو ديتة مقدّرة فقي شلله ثلاث ديتة كاليدين والرجلين والأصابع ، وفي قطعه بعد شلله ثلث ديتة * بلا خلاف أجده في شيء من ذلك كما تقدّم الكلام فيه ، بل عن الخلاف والغنية الإجماع عليه في الأوّل ، بل الظاهر الإجماع - كما اعترف به بعض الأفاضل - في الثاني أيضاً ، كل ذلك مضافاً إلى النصوص

السابقة التي هي وإن كانت في أطراف منصوصة إلا أنها متممة بعدم القول بالفصل .

مع أن في الخبر (١) الوارد في الأصابع منها « وكل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصحاح » وأما ما في كتاب ظريف (٢) وما عرضه يونس (٣) على الرضا عليه السلام « من أن في شلل اليدين ألف دينار وفي شلل الرجلين ألف دينار » فهو شاذ لا قائل به كلقوي (٤) الوارد في ذكر العنّين ، وإن حكى القول به عن الصدوق والإسكافي ، ونحوهما في الشذوذ الصحيح (٥) « في الاصبع عشر الدية إذا قطعت أو شلت » كما عرفت البحث في ذلك كله سابقاً ، فلاحظ فلو لم يكن له مقدّر فالحكومة بلا خلاف ولا إشكال .

المسألة السابعة *

* دية الشجاج في الرأس والوجه سواء * بلا خلاف كما اعترف به بعض الأفاضل ، لشمول الرأس له ، ولقول الصادق عليه السلام في خبر السكوني (٦) « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إن الموضحة في الوجه والرأس سواء » المتمم بعدم القول بالفصل ، وفي خبر الحسن (٧) بن صالح الثوري عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن الموضحة في الرأس كما هي في الوجه ؟ فقال : الموضحة والشجاج في الوجه والرأس سواء في

(١) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٢ و ٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ديات المنافع الحديث الاول .

(٤) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث ٢ .

(٥) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٣ .

(٦) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٢ .

(٧) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ديات الشجاج الحديث الاول .

الدية ، لأن الوجه من الرأس وليست الجراحات في الجسد كما هي في الرأس ، وهو صريح في العموم ، فما في خبر أبي بصير (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « في السمحاق وهي التي دون الموضحة خمسمائة درهم ، وفيها إذا كانت في الوجه ضعف الدية على قدر الشين » من الشواذ المطرحة .

❖ و ❖ كذا لاخلاف أجده كما اعترف به بعض الأفاضل في أن ❖ مثلها ❖ أي الشجاج المزبورة ❖ في البدن بنسبة دية العضو الذي يتفق فيه من دية الرأس ❖ أي النفس ، ففي حارصة اليد مثلاً نصف بعير ، أو خمسة دنانير ، وفي حارصة أنملة الإبهام نصف عشر بعير ، أو نصف دينار ، لأن ذلك مقتضى النسبة المزبورة ، لما سمعته في خبر الثوري (٢) الذي يفسره ما في خبر إسحاق (٣) بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام على ما في التهذيب « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الجروح في الأصابع إذا أضح العظم نصف عشر دية الإصبع إذا لم يرد المجروح أن يقتص » ، بعد إتمامه بعدم القول بالفصل ، نعم هو في الكافي والفتاوى (٤) « عشر دية الإصبع » بإسقاط لفظ النصف ، وحينئذ يكون من الشواذ .

كما أن ما في كتاب ظريف (٥) مما لا يوافق الضابط المزبور كذلك أيضاً ، قال فيه : « ولكل عظم كسر معلوم فديته ونقل عظامه نصف دية كسره ودية موضحته ربع دية كسره » وفيه في الترقوة « فإن أوضحت فديتها خمسة وعشرون ديناراً ، وذلك خمسة أجزاء من ديتها إذا انكسرت ، فإن نقل منها العظام فديتها نصف دية

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ديات الشجاج الحديث ٩ .

(٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ديات الشجاج الحديث الاول .

(٣) التهذيب ج ١٠ ص ٢٩٠ الوسائل الباب - ٦ - من أبواب ديات الشجاج

الحديث الاول . وليست فيه كلمة « نصف » كما في الكافي والفتاوى .

(٤) الكافي ج ٧ ص ٣٢٧ الفقيه ج ٤ ص ١٣٧ .

(٥) الفقيه ج ٢ ص ٧٩ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ .

كسرها عشرون ديناراً .

و في المنكب « إذا أوضح فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون ديناراً فإن نقلت منه العظام فديته مائة دينار وخمسة وسبعون ديناراً منها مائة دينار دية كسره وخمسون ديناراً لنقل العظام و خمسة و عشرون ديناراً للموضحة » ، و نحوه في المرفق ، وهو موافق - كما في كشف اللثام - لما سمعته من الضابط .
وفي العضد ، « دية موضحتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً ودية نقل عظامها نصف دية كسرها خمسون ديناراً » .

وفي الساعد ، « دية موضحتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً ودية نقل عظامها مائة دينار وذلك خمس دية اليد » ، وفي الكف ، « في موضحتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً ودية نقل عظامها مائة دينار وثمانية وسبعون ديناراً نصف دية كسرها » .

و لعل المراد أن ذلك دية هذه الأمور حال اجتماعها على التوزيع المزبور .

وفيه أيضاً على ما رواه في الكافي (١) « في موضحة القصة السفلى من إبهام اليد ثمانية دنانير و ثلث دينار ودية نقل عظامها ستة وعشرون ديناراً وثلثا دينار وفي موضحة المفصل الأعلى منها أربعة دنانير وسدس دينار وفي نقل عظامه خمسة دنانير وفي موضحة كل قصبة عليا من قصبات ساير الأصابع أربعة دنانير وسدس دينار وفي نقل العظام كل فيها ثمانية دنانير وثلث وفي موضحة القصة الوسطى منها دينار وثلثا دينار وفي نقل عظامها خمسة دنانير وثلث وفي موضحة الكف خمسة وعشرون ديناراً وفي نقل عظامها عشرون ديناراً ونصف وفي موضحة كل من الصدر والظهر والكفين خمسة وعشرون ديناراً » - إلى آخر ما ذكر فيه - مما بعضه موافق للضابط المزبور وبعضه مخالف ، إلا أنه يمكن الاستدلال بالموافق منه متمماً بما عرفت ، ولا ينافيه

(١) الكافي ج ٧ ص ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٣٦ - ٣٣٨ و لا يخفى أن الشارح أورد هنا عبارة كشف اللثام بطونها راجع ج ٢ ص ٣٣٦ ولا يوافق ما أورد مع ما في الكافي كاملاً فراجع .

البعض المخالف كما هو مقرر في محله .

هذا كله مع فرض وقوعها فيماله مقدّر ، أمّا مالا مقدّر له فالظاهر الحكومة ، بل في القواعد « وفي المقدّر ممّا لا عظم له كالذكر واللسان والشفة والثدي (١) » ، وإلاّ لزم تساوي الجراحات في الرأس وفي الذكر ونحوه ممّا دية النفس ، وقد سمعت مافي الخبر (٢) المزبور من « أن الجراحات في الجسد ليست كما هي في الرأس ، ولأنّ العظم مناط تمايز الجراحات ، ولكن لا يخفى عليك مافيّه بعد ما عرفت من الإطلاق ، والله العالم .

المسألة الثامنة ﴿

قد تقدّم الكلام في كتاب القصاص إنّ ﴿ المرأة تساوي الرجل في ديّات الأعضاء والجراح حتّى تبلغ نكث دية الرجل ﴾ أو تتجاوزه ﴿ ثمّ تصير على النصف ﴾ بلا خلاف في شيء من ذلك ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص ، نعم في القواعد ﴿ سواء كان الجاني رجلاً أو امرأة ﴾ على إشكال ، ولعلّه من عموم الفتاوى وكثير من النصوص ، ومن أنّ الأصل في ديّات أعضائها وجراحاتها أن تكون على النصف مطلقاً قبل بلوغ الثلث وبعده ، وإنّما علم استثناء ما قبله إذا كان الجاني رجلاً لاختصاص أكثر الأخبار به ، بل في المسالك عن بعضهم اختياره ، ولعلّ الأول أقوى وجيئذٍ ﴿ ففى ﴾ قطع ﴿ الإصبع ﴾ منها وإن كان القاطع امرأة ﴿ مائة وفي الاثنين مائتان وفي الثلاث ثلاثمائة وفي أربع مائتان ﴾ إن كان قطعهنّ بضربة واحدة وإلاّ كان لكلّ ضربة حكمها ﴿ وكذا يقتصّ من الرجل ﴾

(١) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٢٩٢ والامثلة غير الذكر من كشف اللثام لا القواعد

فراجع .

(٢) الوسائل الباب ٥ - من أبواب ديّات الشجاج الحديث الاول .

(جواهر الكلام - ج ٢٢)

للمرأة ﴿ في الأُعضاء والجراح من غير ردٍّ حتَّى تبلغ الثلث ثم تقتصر مع الردٍّ ﴾ ولوجنت هي عليه وأراد القصاص منها اقتصر عليه من غير مطالبة بغيره كما تقدّم الكلام في ذلك كلّهُ ، بل وفي :

المسألة ﴿ التاسعة ﴾

وهي ﴿ كلٌّ ما فيه دية الرجل من الأُعضاء ﴾ كالأنف واليدين والرجلين والمنافع ، بل ﴿ والجراح ﴾ كما عرفته سابقاً ﴿ وفيه من المرأة ديتها وكذا من الذمّي ديته ﴾ وهي ثمانمائة درهم ومن الذمّي نصفه ﴿ ومن العبد قيمته وما فيه مقدّر من الحرّ فهو بنسبته من دية المرأة والذمّي وقيمة العبد ﴾ إلا أنّ المرأة تساوي الرجل فيما نقص عن الثلث كما عرفته ذلك كلّهُ سابقاً مفصلاً بأدلّته وجميع ما يتفرّع عليه والحمد لله ، فلاحظ .

المسألة ﴿ العاشرة ﴾

﴿ كلٌّ موضع قلنا فيه الأرض أو الحكومة فهما واحد ﴾ اصطلاحاً ﴿ والمعنى أنّه يقوم ﴾ المجروح ﴿ صحيحاً لو كان مملوكاً ﴾ نارة ﴿ ويقوم مع الجنابة ﴾ أخرى ﴿ وينسب إلى القيمة ﴾ الأولى و يعرف التفاوت بينهما ﴿ ويؤخذ من الدّية ﴾ للنفس لا العضو ﴿ بحسابه ﴾ أي التفاوت بين القيمتين خلافاً لبعض العامة فيأخذ من دية العضو إن قدرّت له دية ، فالحكومة في إحدى الشفتين مثلاً أن يقوم لو كان عبداً بالقيمتين فإن نقص عشر القيمة مثلاً كان للمجنّى عليه عشر الدّية عندنا لاعشر نصفها كما عن بعضهم .

وكيف كان فهذا في الحرّ الذي يكون العبد أصلاً له في هذا الحال ، ضرورة توقف معرفة الفائت على ذلك بعد عدم التقدير من الشارع له والفرص كون الجملة

مضمونة بالدية فتضمن الأجزاء منها ، فيستكشف بذلك كما يستكشف تفاوت المعيب والصحيح ، ثم يرجع بعد إلى الثمن الذي ضمن به المبيع ، فكذلك هنا وهو واضح ﴿ وإن كان المجنى عليه مملوكاً أخذ مولاه على قدر النقصان ﴾ * إن لم تزد قيمته على دية الحر وإلا رد إليها ، لأن الحر أصل له في ذلك وفي كل ما فيه مقدّر من الأعضاء .

نعم لو لم تنقص قيمته بالجناية كقطع السلع احتمل السقوط للأصل ، ويحتمل - بل في القواعد أنه الأقرب - أخذ أرض نقصه حين الجناية ، لأنها حينها في معرض السراية ، فإن كان مملوكاً كان لمولاه الأرض وإلا فرض مملوكاً ، وذلك لتحقيق جناية أوجب نقصاً ولو حيناً ، وفيه أن دية الجناية إنما يستقر عند الاتعمال أو تحقيق الموت بها ، والمفروض عدم الموت وعدم النقص بعده .

ثم إن مقتضى إطلاق المصنّف وغيره ثبوت الأرض لو كانت الجناية على عضو له مقدّر وإن ساوى المقدّر أو زاد عليه ، ولكن في المسالك دلو قيل ينقص منه شيئاً لثلاث يساوي الجناية على العضو مع بقائه زواله رأساً كان وجهاً ، لأن العضو مضمون بالدية المقدّرة لو فات ، فلا يجوز أن يكون الجناية عليه مضمونة مع بقاءه (١) ، وفيه أنه اجتهد في مقابلة ما عرفت ، وقد تقدّم سابقاً بعض الكلام في المسألة ، فلاحظ وتأمل .

المسألة * الحادية عشر *

* من لا ولي له فلا إمام ولي دمه *

بلا خلاف أجده فيه ولا إشكال في يقتض * حينئذ * إن قتل عمداً * أو يأخذ الدية لأتته الوارث ، وولي من لا ولي له ، وأولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ولقول الصادق عليه السلام في حسن أبي ولاد أو صحيحه (١) : « في مسلم قتل وليس له ولي مسلم ، على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل الإسلام فمن أسلم فهو وليه ، يدفع إليه القاتل ، فإن شاء قتل وإن شاء عفى وإن شاء أخذ الدية ، فإن لم يسلم أحد كان الإمام ولي أمره ، فإن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية يجعلها في بيت مال المسلمين لأن جناية المقتول كانت على الإمام فكذلك تكون ديته لا إمام المسلمين » الحديث .

* وهل له العفو * مجاناً ؟ * الأصح لا * وفقاً للأكثر ، بل كاد يكون إجماعاً كما اعترف به غير واحد ، إذ لا أجده فيه مخالفاً إلا الحلبي ، للأصل المقطوع بما في الصحيح المزبور . قال فيه : « فإن عفى عنه الإمام قال : إنما هو حق لجميع المسلمين ، وإنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدية ، وليس له العفو » كاتقطاع عموم تسلط الإنسان على ماله ، بناء على أنه الوارث حقيقة كغيره من الورثة ، ولكن لا يخفى عليك قلّة الفائدة في البحث عن ذلك ، اللهم إلا أن يكون جواز ذلك لثائب الغيبة وعدمه ، ولأريب في أن الأحوط العدم * وكذا لو قتل خطأ * أو شبيه عمد * فله استيفاء الدية وليس له العفو عنها * لما عرفت وقد تقدّم سابقاً بعض الكلام في هذه المسألة .

﴿ انظر الرابع في اللواحق ﴾

﴿ وهي أربع ﴾

﴿ الاولى ﴾

﴿ في الجنين و ﴾ المشهور أن ﴿ دية الجنين ﴾ إذا كان بحكم ﴿ المسلم الحر ﴾ مائة دينار إذا تم ﴿ خلقه ﴾ ولم تلجه الروح ﴿ ، بل في الانتصار والفنية ومحكى الخلاف والسرائر و ظاهر المبسوط الإجماع عليه ، بل لعله كذلك لما تسمعه من نددة المخالف ، للمعتبرة المستفيضة كالصحيح (١) عن أبي عبد الله عليه السلام وأبي الحسن الرضا عليه السلام و أن أمير المؤمنين عليه السلام جعل دية الجنين مائة دينار ، وجعل مني الرجل إلى أن يكون جنيناً خمسة أجزاء ، فإذا كان جنيناً قبل أن تلجه الروح مائة دينار ، وذلك إن الله تعالى خلق الإنسان من سلاله وهي النطفة فهذا جزء ، ثم علقه فهو جزءان ، ثم مضغة فهو ثلاثة أجزاء ، ثم عظماً فهو أربعة أجزاء ، ثم يكسى لحماً فحينئذ تم جنيناً فأكملت له خمسة أجزاء مائة دينار ، والمائة دينار خمسة أجزاء: للنطفة خمس المائة عشرين ديناراً ، وللعلقة خمسي المائة أربعين ديناراً ، ولل مضغة ثلاثة أخماس المائة ستين ديناراً ، وللعظم أربعة أخماس الدية ثمانين ديناراً ، فإذا كسى اللحم كانت له مائة دينار كاملة ، فإذا أنشأ فيه خلقاً آخر وهو الروح فهو حينئذ نفس فيه ألف دينار دية كاملة إن كان ذكراً ، وإن كان أنثى فخمسمائة دينار .

ومرسل ابن مسكان (٢) عنه أيضاً دية الجنين خمسة أجزاء ، خمس للنطفة

(١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول .

عشرون ديناراً ، و للعقبة خمسان أربعون ديناراً ، و للمضغة ثلاثة أخماس ستون ديناراً ، فإذا تمّ الجنين كان له مائة دينار ، فإذا أنشئ فيه الروح فديته ألف دينار أو عشرة آلاف درهم إن كان ذكراً ، وإن كان أنثى فخمسمائة دينار ، وإن قتلت المرأة وهي حبلى فلم يدر أذكر أم ولدها أو أنثى فدية الولد نصفان ، نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ، وديتها كاملة .

وخبر سليمان بن صالح (١) عنه أيضاً « في النطفة عشرون ديناراً ، وفي العقبة أربعون ديناراً ، وفي المضغة ستون ديناراً ، وفي العظم ثمانون ديناراً ، فإذا كسى اللحم مائة دينار ، ثم هي مائة حتى يستهل ، فإذا استهل فالدية كاملة . »
 وخبر أبي جريير القمي (٢) قال: سألت العبد الصالح عليه السلام عن النطفة ما فيها من الدية ؟ وما في العقبة ؟ وما في المضغة ؟ وما في المخلقة ؟ وما يقر في الأرحام ؟ قال : إنه يخلق في بطن أمه خلقاً من بعد خلق يكون نطفة أربعين يوماً ، ثم يكون علقة أربعين يوماً ، ثم يكون مضغة أربعين يوماً ، ففي النطفة أربعون ديناراً ، و في العقبة ستون ديناراً ، وفي المضغة ثمانون ديناراً (٣) فإذا كسى العظام لحماً ففيه مائة دينار ، قال الله عز وجل : ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين (٤) ، فإن كان ذكراً ففيه الدية وإن كان أنثى ففيها ديتها .
 إذ المراد من قراءة الآية بيان ولوج الروح فيه .

خلافاً للعماني فأوجب فيه الدية كاملة لصحيح أبي عبيدة (٥) عن الصادق

(١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٣ .

(٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٩ . والتهذيب

ج ١٠ ص ٢٨٢ و بينهما اختلاف يسير فراجع .

(٣) زدنا هذه الجملة من الوسائل .

(٤) المؤمنون : ١٣ .

(٥) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب موانع الارت الحديث الاول الكافي

ج ٧ ص ١٤١ التهذيب ج ٩ ص ٣٧٩ الفقيه ج ٤ ص ٣١٩ و ١٤٥ .

عليه السلام أوعن أبيه عليه السلام « في امرأة شربت دواءً عمدًا (١) وهي حامل تطرح ولدها (٢) و لم يعلم بذلك زوجها فألقت ولدها ، فقال : إن كان له عظم قد ثبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر فإن عليها دية تسلمها إلى أبيه وإن كان جنيناً علقته أو مضغة فإن عليها أربعين ديناراً أو غرّة تسلمها إلى أبيه ، قلت : فهي لا ترث من ولدها من ديته ؟ قال : لا لا نها قتلته .

و قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح ابن مسلم (٣) « إذا كان عظماً شق له السمع والبصر ورتبت جوارحه فإذا كان كذلك فإن فيه الدية كاملة .
وهما مع قصورهما عن معارضة ما عرفت من وجوه يمكن حملهما على إرادة الدية الكاملة للجنين التي هي المائة دينار أو تقييدهما بما إذا ولجته الروح لأتقهما مطلقان .

و للإسكافي فقال على ما حكى عنه : « إذا ألقى الجنين ميتاً من غير أن تتبين حياته بعد الجنابة على الأم كان فيه غرّة عبداً أو أمة إذا كانت الأم حرة مسلمة وقدر قيمة الغرّة قدر نصف عشر الدية » (٤) .

لقول الصادق عليه السلام في الصحيح (٥) : « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الهالية حيث رميت بالحجر فألقت ما في بطنها غرّة عبد أو أمة » .
و في خبر أبي بصير (٦) « إن ضرب رجل بطن امرأة حبلى فألقت ما في بطنها ميتاً فإن عليه غرّة عبد أو أمة يدفعها إليها » .

(١) ليست في المصادر المذكورة كلمة « عمدًا » .

(٢) ليست جملة : « تطرح ولدها » الا في الفقيه ج ٤ ص ١٤٥ .

(٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٤) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٥) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٣ .

(٦) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الاعضاء ، الحديث ٥ .

وفي خبر داود بن فرقد (١) «جاءت امرأة فاستعدت على أعرابي قد أفرعها فألقت جنيناً ، فقال الأعرابي : لم يهلّ ولم يصحّ ومثله يطلّ ، فقال النبي ﷺ : اسكت سجاعة ، عليك غرة عيد وصيف عبد أو أمة .»

وفي خبر سليمان بن خالد (٢) «إن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وقد ضرب امرأة جبلي فأسقطت سقطاً ميتاً فأتى زوج المرأة إلى النبي ﷺ فاستعدي عليه ، فقال الضارب : يا رسول الله ﷺ ما أكل ولا شرب ولا استهلّ ولا صاح ولا استبشر (٣) فقال النبي ﷺ : إنك رجل سجاعة ففضي فيه برقة .»

وسئل عليه السلام أيضاً في صحيح أبي عبيدة والحلي (٤) «عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على رأس الولد تمنخص قال : عليه خمسة آلاف درهم وعليه دية الذي في بطنها ، غرة وصيف أو وصيفة أو أربعون ديناراً .»

وفي خبر أبي مريم (٥) عن أبي جعفر عليه السلام «أتى رسول الله ﷺ برجل قد ضرب امرأة حاملاً بعمود الفساط فقتلها فخير رسول الله ﷺ أوليائها أن يأخذوا الدية خمسة آلاف وغرة وصيف أو وصيفة للذي في بطنها أو يدفعوا إلى أولياء الرجل خمسة آلاف ويقتلوه ، إلى غير ذلك من النصوص .»

وأما التقدير المزبور للغرة فيدلّ عليه خبر عبيد بن زرارة (٦) «قلت

(١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٤ .

(٣) ولا استبشّر ن ل .

(٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٦ التهذيب

ج ١٠ ص ٢٨٦ الكافي ج ٧ ص ٢٩٩ الاستبصار ج ٢ ص ٣٠١ وسقطت في الوسائل كلمة

« غرة » فراجع .

(٥) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ٥ التهذيب

ج ١٠ ص ١٨١ الكافي ج ٧ ص ٣٠٠ .

(٦) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٧ .

لأبي عبد الله عليه السلام : إن الفرقة قد تكون بمائة دينار وتكون بعشرة دنانير فقال :
بخمسين ، وخبر السكوني (١) عنه عليه السلام أيضاً : الفرقة تزيد وتنقص ولكن قيمتها
خمسمائة درهم .

إلا أن ظاهر الصحيح (٢) السابق كون قيمتها أربعين ، بل هو صريح
موثق إسحاق (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام : إن الفرقة تزيد وتنقص ولكن قيمتها
أربعون ديناراً ، وهو مما يوهن القول المزبور في الجملة ، ولو لما في المختلف
من تضمنها الحوالة على أمر غير منضبط لا تناط به الأحكام ، مضافاً إلى شذونه
وقصور أخباره عن المعارضة من وجوه ، خصوصاً بعد ضعف سند بعضها ولا جابر ،
وكون آخر قضية في واقعة لاعوم فيها ، مع موافقتها أجمع لمذهب الجمهور
وما رده في جنين الهلائية ، ولذا حملها الشيخ على التقيّة تارة ، وعلى ما إذا كان
علقة أو مضغة أخرى ، وإن كان لا يقبل الثاني جملة منها .

وعلى كل حال فالأصح الأول ﴿ ذكرأ كان أو أنثى ﴾ أو خنثى لا إطلاق
النصوص التي كاد يكون صريحها اختصاص التفصيل بين الذكر والأنثى بما بعد
ولوج الروح ، مضافاً إلى إطلاق الإجماعات ، بل عن السرائر نفي الخلاف فيه ،
ولعنه كذلك ، فإنه لم يجد إلا عن الشيخ في المبسوط فأوجب في الأنثى
(الخنثى ل) الخمسين نصف ما في الذكر ، بل عن ظاهره الاتفاق عليه إلا
أنما لم نجد (٤) دليلاً صالحاً لمعارضة لما عرفت (٥) و خبر ابن مسكان (٦)

(١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب دييات الأعضاء الحديث ٩ .

(٢) يعني صحيح أبي عبيدة والطبي المذكور آنفاً .

(٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب دييات الأعضاء الحديث ٨ .

(٤) في الأصل : انه لم نجد له

(٥) كذا في النسخ الثلاثة التي راجعناها .

(٦) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب دييات النفس الحديث الاول .

السابق ظاهر في ما بعد ولوج الروح فلاحاً. وتأمل .

هذا كله في الجنين المسلم ﴿ و ﴾ أما ﴿ لو كان نعيماً ﴾ حكماً ﴿ فديته ﴾ عشر دية أبيه ﴿ كجنين المسلم بلا خلاف أجده فيه ، بل عن الخلاف الإجماع عليه ، بل الظاهر أنه كذلك كما اعترف به غير واحد ، مؤيداً بما عساه يستفاد من النصوص والفتوى من مساواة دية الذمي لدية المسلم في تعلق مثل هذه الأحكام بها على حسب النسبة ، ﴿ و ﴾ لكن ﴿ في روايته ﴾ مسموع و ﴿ السكوني (١) ﴾ عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام ﴿ أنه قضى في جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية ﴾ عشر دية أمه ﴿ ، مؤيداً بمناسبته لجنين المملوكة باعتبار ماورد (٢) من كونهم ممالك الإمام ، وإن كان هو كما ترى ، ضرورة عدم إرادة الملك الذي يجوز (٣) عليه مثل الحكم المزبور ، فلامؤيد للخبرين المزبورين كما لا جابر لهما ، كى يصلح معارضاً لما عرفت من الإجماع المحكي الذي يشهد له التبسّع والمؤيد بما عرفت ، بل في القواعد : والأقرب حمله على مالوكانت مسلمة أى كانت نحية فأسلمت قبل الجنابة والإسقاط ، وإن كان فيه أن المتبجـه حينئذ كون ديته تامة لكونه بحكم المسلم إلا على القول بأن دية الأنثى خمسون وربما احتمل القول بالتفصيل هنا ، و الفرق في جنين الذمي بين ذكره وأنثاه وحمل الخبر على الأنثى ، وربما احتمل الحمل على حرية الأب ، والأولى إطراحها والأنثى خمسون (٤) ﴿ والعمل على الأول ﴾ لما عرفته من ضعفهما وإعراض الأصحاب عنهما أو حملهما على مالا ينافي بإطلاق الحكم المزبور ،

(١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب ديات النفس الحديث ١ و ٣ .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد من كتاب النكاح

الحديث ٢ وأيضاً الباب - ٨ - من أبواب ما يحرم بالكفر ونحوه من كتاب النكاح الحديث الاول . و أيضاً الباب - ٤٥ - من أبواب العدد من كتاب الطلاق الحديث الاول .

(٣) يجرى ن ل .

(٤) كذا في النسخ الثلاثة التي راجعناها و الظاهر زيادتها .

والله العالم .

﴿ أمّا ﴾ الجنين ﴿ المملوك فعشر قيمة أمّه المملوكة ﴾ ذكرأ كان أو أنثى وفاقاً للمشهور ، بل عليه عامة المتأخرين ؛ بل عن الخلاف و السرائر الإجماع عليه ، لقوي (١) السكوني عن الصادق عليه السلام « في جنين الأمة عشر ثمنها » .

خلافاً للمحكي عن المبسوط فعشر قيمة الأب إن كان ذكرأ وعشر قيمة الأم إن كان أنثى ، وهو مع شذوذه لم نعرف مستنده ، بل المحكي عن موضع منه « وأمّا إن كان الجنين عبداً فعشر قيمته إن كان ذكرأ وكذلك عشر قيمته إن كان أنثى وعندهم نصف عشر قيمة أمّه » (٢) وعن موضع آخر « إذا ضرب بطن أمة فألقت جنيناً ميتاً مملوكاً ففيه عشر قيمة أمّه ذكرأ كان أو أنثى وعند قوم غرة تامّة مثل جنين الحرية وهو الذي رواه أصحابنا » (٣) وعن ابن إدريس أنّه حكاه عنه كذلك ، وقال : « هيئنا يحسن قول « اقلب تصب » بل ورواية أصحابنا ماقدّمه (٤) » .

وفي المختلف حكاية عبارة المبسوط « وعند قوم اعتباره بأبيه مثل جنين الحرية وهو الذي رواه أصحابنا » ، ثم إنّه حكى عن ابن إدريس ما سمعته وقال : هذا تجاهل من ابن إدريس ، وشيخنا أعرف بالروايات منه ، وقد أورد طرفاً منها صالحاً وتأولها على جاري عادته (٥) .

(١) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب دييات الأعضاء الحديث ٢ .

(٢ و ٣) حكاة في كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٩ عن المبسوط . وراجع المبسوط

ج ٧ ص ١٩٧ و ٢٠٥ وفيه هكذا : ففيه عشر قيمة امه ذكرأ كان أو أنثى عند قوم أو غرة تامّة الخ .

(٢) السرائر باب دية الجنين وفيه هكذا : وعند قوم غرة أمة مثل جنين

الحرّة . الخ .

(٥) المختلف ج ٧ ص ٢٦١ وفيه هكذا : وعند قوم غرة تامّة الخ وراجع مفتاح

الكرامة ج ١٠ ص ٥٠٧ فإن السيد رده احتمال التصحيف في العبارة وهو غير بعيد .

ولا يخفى عليك عدم إنصافه لابن إدريس في ذلك إذ لم نعرف شيئاً من النصوص فيما ذكره، نعم قد روى هو روايات الغرّة في مطلق الجنين كما سمعته سابقاً وثأولها بما عرفت .

و على كل حال فلو كانت أمّه حرّة بأن أعتقت بعد الحمل أو اشترط الرقية وأجزأه ، ففي القواعد وإن الأقرب عشر قيمة أبيه (١) ، « لأن الأصل في الولد أن يتبع الأب وحكم الجنين الحرّ ذلك خرج ما إذا كانت أمّه أمة بالنص والإجماع (٢) » وفيه ما لا يخفى من عدم موقع للأصل المزبور فيما نحن فيه . ثم قال : « ويحتمل عشر قيمة الأمّ على تقدير الرقية (٣) » ولعلّه لعموم النصّ والفتوى باعتبار قيمتها (٤) ، ولكن فيه أنّهما فيما إذا كانت الأمّ أمة لا مطلقاً .

وفي التحرير « الأقرب عشر دية أمّه مالم تزد على عشر قيمة أمّه ولم أقف في ذلك على نص » (٥) .

وفي كشف اللثام « جمعاً بين عموم النصّ والفتوى باعتبار قيمتها ورق الجنين الموجب لعدم زيادة دية على قيمة أبيه الرقيق » وهو كما ترى .

ولعلّ المتبجّه فيما خرج عن مورد النصّ ملاحظة قيمة جنين المملوك غير الساقط بمعنى أنّه يقوّم جنيناً قبل عروض الجناية ويغرم قيمته ، والله العالم .

﴿ ولو كان الحمل زائداً عن واحد فلكل واحد دية ﴾ على حسب ما عرفته

(١) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٥٠٧ .

(٢) قوله : لأن الأصل الخ من عبارة كشف اللثام لا القواعد .

(٣) مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٥٠٧ .

(٤) قوله : ولعله الخ من عبارة كشف اللثام أيضاً ج ٢ ص ٣٣٩ .

(٥) التحرير ج ٢ ص ٢٧٧ .

في المسلم الحر والذمي والمملوك كما هو واضح .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ لا كفارة على الجاني ﴾ عندنا ، بل الإجماع بقسميه عليه ، لعدم صدق القتل بعد فرض عدم ولوج الروح ، خلافاً للمحكي عن الشافعي فأوجبها فيما وجب فيه غرة ومنه الجنين التام خلقه قبل ولوج فيه عنده ، وهو واضح الضعف ، وما عن أبي علي - من أنه إن حكم عليه بديات أجنسة قتلهم كان عليهم من الكفارة لكل جنين رقبة مؤمنة - غير مخالف ، لعدم صدق القتل في الفرض فالأصل حينئذ بحاله .

هذا كله في الجنين قبل ولوج الروح فيه ﴿ و ﴾ أمّا ﴿ لو ولجت فيه الروح فدية كاملة للذكر ونصف للأُنثى ﴾ في الحر المسلم والذمي بلا خلاف ولا إشكال ، لما سمعته من النصوص (١) المعتمدة بالعمومات .

ولو كانت مملوكاً فقيمته حين سقوطه ، خلافاً للعماني والإسكافي فقالا إن مات الجنين في بطنها ففيه نصف عشر قيمة أمّه وإن ألقته حياً ثم مات ففيه عشر قيمة أمّه لخبر أبي سيار (٢) كما في الكافي ، وعبدالله بن سنان كما في الفقيه ، وفي التهذيب ابن سنان عن الصادق عليه السلام « في رجل قتل جنين أمة لقوم في بطنها فقال: إن كان مات في بطنها بعد ما ضربها فعليه نصف عشر قيمة أمّه ، وإن كان ضربها فألقته حياً فمات فإن عليه عشر قيمة أمّه » ولكن ضعفه مع عدم الجابر يمنع من العمل به ، مع احتمال التقويم بذلك .

فالأصح ما عرفته من غير فرق بين المولود في البطن وغيرها وبين المملوك وغيره ،

(١) راجع الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء .

(٢) الكافي ج ٧ ص ٣٤٤ الفقيه ج ٤ ص ١٤٦ وفيه « الأمة » مكان « أمه »

في الموضعين التهذيب ج ١٠ ص ٢٨٨ عن مسمع ، وأما رواية التهذيب عن ابن سنان فلم أجده في كتاب الديات منه ، ولكن أشار إليها في الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب ديات الاعضاء ذيل الحديث الأول

بل هو صريح بعض النصوص السابقة أو كصريحها . نعم ظاهر خبر سليمان (١) ابن صالح اعتبار استهلاله في وجوب الدية ، وهو محمول على المثال ، فما عن ابن زهرة والتقي من الفرق بينهما في غير المملوك بنصف الدية في الأول وتماهما في الثاني واضح الضعف ، وإن حكى هو عليه الإجماع ، إلا أنه موهون بعدم موافقة أحد لهما فيما أجد عليه إلا ما سمعته من القديمين في المملوك الخارج عن كلامه . وربما احتمل إرجاع كلامهما إلى كلام المشهور ، لكنّه في غاية البعد .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ لا تجب ﴾ الدية الكاملة ﴿ إلا ﴾ مع ثبوت الحياة ﴿ بالاستهلال ونحوه ﴾ مما يعلم به ذلك للأصل ﴿ ولا اعتبار بالسكون بعد الحركة لاحتمال كونها عن ربيع ﴾ ونحوه مما يكون به الاختلاج كما يتفق للحم إذا عصر شديداً ، والمذبوح بعد زوال روحه ، نعم لو فرض تحرّكه على وجه يمتاز عن ذلك بحيث يعلم منها حياته اعتبر وكان كغيره مما يدل على حياته .

فما عن الزهري من الاكتفاء بمطلق الحركة لا وجه له ، بل عن ظاهر الأصحاب عدم اعتبار مضي الأربعة أشهر في الحكم بحياته على وجه يترتب عليه الدية ، وإن قال الصادق عليه السلام في خبر زرارة (٢) « السقط إذا تم له أربعة أشهر غسل » وأفتى بمضمونه الأصحاب إلا أن ذلك لا يقتضي تحقق العنوان في المقام .

نعم ظاهر خبر أبي شبل (٣) الاكتفاء بالخمس قال: حضرت يونس الشيباني و أبو عبد الله عليه السلام يخبره بالديات قال : قلت : فإن التطفة خرجت متخصضة (٤) بالدم ، قال : فقال لي : فقد علقت إن كان دماً صافياً ففيها أربعون ديناراً وإن كان

(١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٣ .

(٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب غسل الميت الحديث ٤ .

(٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٤ ، وراجع الكافي

ج ٧ ص ٢٤٦ والفتاوى ج ٤ ص ١٢٢ والتهذيب ج ١٠ ص ٢٨٢ وتفسير القمي ص ٢٢٥ .

(٤) في هذه الكلمة احتمالات راجع المصادر المذكورة .

دماً أسود فلا شيء عليه إلاّ التعزير ، لأنّه ما كان من دم صاف فذلك الولد ، وما كان من دم أسود فإنّ ذلك من الجوف .

قال أبو شبل : فإنّ العلقه صار فيها شبه العروق من اللحم ، قال : فيها إثنان وأربعون ديناراً العشر ، قال : قلت : فإنّ عشر أربعين أربعة قال : لا إنّما هو عشر المضغة ، لأنّه إنّما ذهب عشرها فكُلّما زادت زيد حتّى تبلغ الستين ، قال : فإنّي رأيت في المضغة شبه العقدة عظماً يابساً ، قال : فذلك عظم كذلك أوّل ما يبدأ العظم فيبتدأ بخمسة أشهر ففيه أربعة دنانير فإن زاد فزد أربعة أربعة حتّى يتم الثمانين ، قال : قلت وكذلك إذا كسى العظم لحماً ، قال : كذلك . قلت : فإنّ ذكراً فسقط الصبي ولا يدري أحى كان أم لا ؟ قال : هيهات يا أبا شبل إذا مضت الخمسة أشهر فقد صارت فيه الحياة وقد استوجب الدّية .

إلاّ أنّي لم أجد عاملاً به إلاّ ما يحكي عن الصدوق ، ويمكن حمله على العلم بحاله إذا مضت الخمسة ، بالحرّكة الممتازة عن حرّكة الاختلاج .

﴿ و ﴾ على كلّ حال فـ ﴿ تنجب الكفارة هنا مع مباشرة الجنابة ﴾ بخلاف ولا إشكال ، لتحقيق موجبها ﴿ و ﴾ هو واضح .

هذا كلّّه في الجنين لو تمّ أمّا ﴿ لو لم يتمّ خلقته ففي ديبته قولان أحدهما غرّة ﴾ عبد أو أمة ﴿ ذكره الشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف وفي كتابي الأخبار ﴾ جمعاً بين نصوص (١) الغرّة وبين غيرها المتقدّمة جميعاً سابقاً ، مستشهداً له بصحيح أبي عبيدة (٢) السابق أيضاً .

ولكن هو - مع أنّه في خصوص العلقه والمضغة - مشتمل على التخيير بين الغرّة وبين الأربعين ديناراً ، على أنّك قد عرفت عدم مكافئة نصوص الغرّة لغيرها بالموافقة للعامّة وكون بعضها قضيّة في دافعة وغيره ممّا عرفته سابقاً حتّى يجمع بينهما

(١) راجع الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديّات الاعضاء .

(٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديّات الاعضاء الحديث الاول .

بالجمع المزبور المقتضى لطرح الأخبار المزبورة المصرحة بالتفصيل المنافي لإطلاق الأخبار الغرّة .

واحتمال إرادة غرّة تساوي عشرين ديناراً في النطفة وأربعين في العلقه وهكذا - مع أنه خلاف إطلاق القائل - ، لا يوافق تصريح الصحيح بالتخيير بين الأربعين ديناراً وبين الغرّة في المضغة التي تجب فيها ستون ديناراً في النصوص المزبورة . كل ذلك مضافاً إلى ما سمعته من النصوص (١) في تعيين قيمة الغرّة على وجه لا يوافق الاحتمال المزبور ، بل الشيخ نفسه جعل قيمتها خمسين .

وبذلك كله ظهر لك ضعف القول المزبور الذي اختلف أهل اللغة في تفسير الغرّة فيه ، فبين قائل بأنها العبد والأمة ، وعن عمر (٢) بن عبد العلاء أن المراد بها هنا الغلام الأبيض والجارية البيضاء إذ لو أراد رسول الله ﷺ غير ذلك لقال عبد أو أمة ، وبين مفسر لها بالنفيس المختار ، وعن الشيخ اختياره . ولذا اشترط أن لا يكون معيباً حتى سلّ الأثنين وقطع الذكر وأن لا يكون شيخاً كبيراً ولاله أقل من سبع سنين أو ثمان فاته حينئذ ليس من الخيار .

وأما على السن فإن كان جارية فما بين سبع إلى عشرين وإن كان غلاماً فما بين سبع إلى خمس عشرة ، وقيمتها نصف عشر دية الحر خمسون ديناراً ، وقد سمعت النصوص السابقة الدالة على ذلك وغيره .

﴿ و ﴾ على كل حال فالقول ﴿ الآخر وهو الأشهر ﴾ ، بل المشهور ، بل عن الفنية الإجماع عليه ﴿ توزيع الدية على مراتب النقل (التنقل نل) ففيه عظماً ﴾ قد اكتسى اللحم كما عن الانتصار أو مطلقاً كما في غيره ﴿ ثمانون ومضغة ستون وعلقه أربعون ﴾ كما سمعته مفصلاً في النصوص السابقة وغيرها .

كصحيح محمد بن مسلم (٣) « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يضرب المرأة

(١) راجع الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الاعضاء .

(٢) في كشف اللثام و مفتاح الكرامة : أبي عمرو بن العلاء .

(٣) (الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

فتطرح النطفة فقال : عليه عشرون ديناراً ، قلت : فيضربها فتطرح العلقه قال : عليه أربعون ديناراً ، قال : فيضربها فتطرح المضغة ، قال : عليه ستون ديناراً ، قلت : يضربها فتطرح وقد صار له عظم فقال : عليه الديّة كاملة وبهذا قضى أمير المؤمنين عليه السلام ، قلت : وما صفة النطفة التي تعرف بها ؟ قال : النطفة تكون بيضاء مثل النخامة الغليظة تمكث في الرحم إذا صارت فيه أربعين يوماً ، ثمّ تصير إلى العلقه ، قلت : فما صفة خلقه العلقه التي تعرف بها ؟ قال : هي علقه كعلقه الدم المحجمة الجامدة تمكث في الرحم بعد تحويلها عن النطفة أربعين يوماً ، ثمّ تصير مضغة ، قلت : فما صفة خلقه المضغة التي تعرف بها ؟ قال : هي مضغة لحم حمراء فيها عروق خضر مشبكة ، ثمّ تصير إلى عظم ، قلت : فما صفة خلقته إذا كان عظماً ؟ قال : إذا كان عظماً شقّ له السمع والبصر ورتبت جوارحه فإذا كان كذلك فإنّ فيه الديّة كاملة .

وغيره من النصوص المتضمنة بما عرفت التي لا ريب في رجحانها على نصوص الغرّة من وجوه قد عرفت جملة منها ، فلا ريب في أنّه الأصح .
بقي الكلام في اعتبار هذه المراتب في جنين الأُمّة كما عساه يقتضيه تعقيبهم الحكم المزبور لمطلق الجنين ، لكن يبعده ثبوت المقدار المزبور في النطفة والعلقه كالجنين الحرّ إذا فرض زيادة ذلك على قدر عشر الأُمّ الذي هو ديتة تامّة ، كما أنّه من المستبعد ثبوت عشر قيمة الأُمّ فيه مطلقاً في جميع المراتب . نعم قد يحتمل التوزيع خمسة أجزاء حتّى يكون في النطفة خمس عشر قيمة الأُمّ وفي العلقه خمساه وهكذا . ونحو ذلك القول في جنين الذمّي .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ تتعلّق بكلّ واحدة من هذه ﴾ المراتب عدا النطفة
﴿ امور ثلاثة ﴾ وجوب الديّة وانقضاء العدة ﴿ للمطلقة ﴾ ، ضرورة صدق وضع الحمل بسقوطه ﴿ وصيرورة الأُمّة أُمّ ولد ﴾ بناء على أنّ المراد من الولد فيها ما يشمل ذلك كما حققناه في محلّه ﴿ ولو قيل : ما الفائدة ﴾ في اتصافها بذلك ﴿ وهي ﴾
(جواهر الكلام - ج ٢٣)

بموت الولد ﴿ تخرج عن حكم المستولدة ؟ قلنا : الفائدة هي التسلط على إبطال التصرفات السابقة التي يمنع منها الاستيلاد ﴾ المراد منه ما يشمل الحمل كما حرّراه في مقامه .

﴿ أمّا النطفة فلا يتعلّق بها إلاّ الدّية وهي عشرون ديناراً بعد إلقائها في الرحم ﴾ فجنى عليها الجاني وأسقطها دون المدّة لعدم صدق وضع الحمل معها ودون الاستيلاد أيضاً ﴿ و ﴾ لكن ﴿ قال ﴾ الشيخ ﴿ في النهاية : تصير بذلك في حكم المستولدة وهو بعيد ﴾ إن أراد مجرّد وضعها في الرحم كما حقّقنا ذلك في كتاب الاستيلاد وغيره فلاحظ وتأمل .

﴿ و ﴾ كيف كان فقد ﴿ قال بعض الأصحاب ﴾ وهو الشيخ في النهاية : ﴿ و ﴾ تجب الدّية ﴿ فيما بين كلّ مرتبة بحساب ذلك ﴾ ولفظ عبارته : «الجنين أوّل ما يكون نطفة وفيه عشرون ديناراً ثمّ يصير علقة وفيه أربعون ديناراً و فيما بينهما بحساب ذلك، ثمّ يصير مضغة وفيها ستون ديناراً وفيما بين ذلك بحسابه ، ثمّ يصير عظماً وفيه ثمانون ديناراً وفيما بين ذلك بحسابه ، ثمّ يصير مكسوّاً عليه خلقاً سوياً شقّ له العين والأذن والأفّ قبل أن تلجّه الروح وفيه مائة دينار ، وفيما بين ذلك بحسابه ، ثمّ تلجّه الروح وفيه الدّية كاملة (١) » .

﴿ وفسّره واحد ﴾ هو ابن إدريس ﴿ ب ﴾ كما حاصله ﴿ أن النطفة مكثت عشرين يوماً ثمّ تصير علقة ﴾ في عشرين يوماً أخرى فابتداء تحولها إلى العلقة من اليوم الحادي والعشرين ﴿ وكذا ما بين العلقة والمضغة ﴾ وكذا بين العظم والكمال فإنّ مكثت النطفة أحد (أظ) وعشرين يوماً كان فيها أحد وعشرون ديناراً، وإذا مكثت إثنين وعشرين كان فيها إثنان وعشرون وإذا مكثت عشرة أيّام بعد عشرين كان فيها ثلاثون وعلى هذا القياس ، ﴿ فيكون لكلّ يوم دينار ﴾ .

قال في محكي السرائر : « الجنين مادام في البطن فأوّل ما يكون نطفة وفيها بعد وضعها في الرحم إلى عشرين يوماً عشرون ديناراً ثمّ بعد العشرين يوم لكلّ

يوم دينار إلى أربعين يوماً أربعون ديناراً وهي دية العلقه ، فهذا معنى قولهم: وفيما بينهما بحساب ذلك (١) .

وأورد عليه المصنّف فقال : ﴿ ونحن نطالبه بصحّة مادّة اه الأول ﴾ أي الشّيخ فإنّه لا دليل على ما ذكره ﴿ ثمّ بالدلالة على أنّ تفسيره مراد ﴾ الشّيخ ، إذ هو كما يحتمل ذلك يحتمل غيره ممّا ستعرف ﴿ على أنّ المرويّ في المكث بين النطفة والعلقه أربعون يوماً وكذا بين العلقه والمضغة . وروى ذلك سعيد بن (٢) المسيّب عن عليّ بن الحسين عليه السلام وعبد بن مسلم (٣) عن أبي جعفر عليه السلام ، و أبو جرير (٤) القميّ عن موسى عليه السلام وأمّا العشرون فلم تقف لها على رواية ﴾ .

قال الأوّل : سألت عليّ بن الحسين عليه السلام عن رجل ضرب امرأة حاملاً برجله فطرحته ما في بطنها ميتاً ، فقال : إن كان نطفة فإنّ عليه عشرين ديناراً ، قلت : فما حدّ النطفة ؟ قال : هي التي وقعت في الرحم فاستقرت فيه أربعين يوماً ، قال : وإن طرحته علقه فإنّ عليه أربعين ديناراً ، قلت : فما حدّ العلقه ؟ قال : هي التي إذا وقعت في الرحم فاستقرت فيه ثمانين يوماً ، قال : فإنّ طرحته وهي مضغة فإنّ عليه ستين ديناراً ، قلت : فما حدّ المضغة ؟ قال : هي التي إذا وقعت في الرحم فاستقرت فيه مائة وعشرين يوماً ، قال : فإنّ طرحته وهي نسمة مخلّقة له عظم ولحم مرتب الجوارح قد نفخ فيه روح العقل فإنّ عليه دية كاملة ، قلت له : أرايت تحوله في بطنها من حال إلى حال أبروح كان ذلك أم بغير روح ؟ قال : بروح غذاء الحياة القديمة المنقولة في أصلاب الرجال وأرحام النساء ، ولولا أنّه كان فيه روح غذاء الحياة ما تحوّل من حال بعد حال في الرحم ، وما كان إذن على قتله دية

(١) السرائر باب دية الجنين .

(٢) الكافي ج ٧ ص ٣٤٧ التهذيب ج ١٠ ص ٢٨١ الوسائل الباب - ١٩ -

من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٨ ولكن في الاخير لم يورد تماماً .

(٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ و ٩ .

وهو في تلك الحال .

وقد سمعت صحيح محمد بن مسلم .

وأما خبر أبي جرير فقال : « سألت العبد الصالح عليه السلام عن النطفة ما فيها من الدية وما في العلقة وما في المضغة وما يقر في الأرحام ؟ قال : إنه يخلق في بطن أمه خلقاً بعد خلق يكون نطفة أربعين يوماً ، ثم يكون علقة أربعين يوماً ، ثم مضغة أربعين يوماً ، ففي النطفة أربعون ديناراً ، وفي العلقة ستون ديناراً ، و في المضغة ثمانون ديناراً ، فإذا اكتسى العظام لحماً ففيه مائة دينار ، قال الله تعالى : ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين » (١) .

وفيه أنه يمكن موافقة كلام ابن إدريس بناءً على ما سمعته في ذكر حاصله للروايات المزبورة ، في أن بين كل مرتبتين أربعين يوماً . بل جزمه في كشف اللثام حتى قال : فما في الشرائع ونكت النهاية والتحزير والمختلف من مخالفة الروايات لوجه له ، وإن كان في جزمه بذلك ما لا يخفى .

نعم هو احتمال كما أشار إليه المصنف بقوله : ﴿ ولو سلمنا المكث الذي ذكره فمن أين ﴾ استظهر أن الأخذ في المرتبة المتأخرة في اليوم الحادي والعشرين ؟ بل ومن أين استظهر أيضاً ﴿ أن التفاوت في الدية مقسوم على الأيام ؟ غاية الاحتمال وليس كل محتمل واقعاً ﴾ وهو كذلك ﴿ مع أنه يحتمل أن يكون الإشارة بذلك إلى ما رواه يونس الشيباني (٢) عن الصادق عليه السلام « أن لكل قطرة تظهر في النطفة دينارين وكذا كل ما صار في العلقة شبه العروق من اللحم يزداد دينارين » ، بل في نكت النهاية للمصنف :

« الذي يغلب أنه لم يرد الأيام ، بل يريد ما رواه يونس الشيباني ، قال :

(١) المؤمنون : ١٣ .

(٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٥ .

قلت : لأبي عبد الله عليه السلام فإن خرجت في النطفة قطرة دم ، قال : القطرة عشر الدية (١) فيها إثنان وعشرون ديناراً ، وفي القطرتين أربعة وعشرون ديناراً ، وفي الثلاث ست وعشرون ديناراً ، وفي الأربع ثمانية وعشرون ديناراً ، وفي الخمس ثلاثون ديناراً ، وما زاد على النصف فبحساب ذلك ، حتى يصير علة فاذا صار علة ففيها أربعون ديناراً ، فقال له أبو شبل : فإن العلة صار فيها شبه العروق من لحم فقال : إثنين وأربعين ديناراً العشر ، قلت : إن عشر أربعين أربعة ، قال : إنما هو عشر المضغة ، وكلما زادت زيد حتى يبلغ الستين ، قلت : فإن رأيت في المضغة شبه العقدة عظماً يابساً قال : فذاك عظم أول ما يبتدىء فيه العظم فيبتدأ بخمسة أشهر فيه أربعة دنانير ، فإن زاد فزد أربعة أربعة حتى تتم الثمانين ، قال : قلت : وكذلك إذا كسى العظم لحماً ؟ قال : كذلك .

وهذا القدر هو المنقول ، وبعض المتأخرين قسم في كتابه ما لا يعلم أصله بأن قسم التفاوت على الأيام وزعم أن بين النطفة والعلة عشرين يوماً ، وبين العلة والمضغة عشرين يوماً فتكلف ما لم تنطبق به دلالة ولا أشار في دعواه إلى مستند ، وقد نقل عن علماء أهل البيت عليهم السلام أن بين كل حالة من هذه الحال التي بعدها أربعين يوماً انتهى (٢) .

وعن الصدوق في المقنع الفتوى بما ذكره ، وتبعه الفاضل في ذلك كله ، واستحسنه في الرياض و ولكن لا يخفى عليك أن الإحصاف يقتضي كون ما ذكره ابن إدريس أوفق بعبارة الشيخ من ذلك .

نعم هذه الأخبار وأن تعددت إلا أنه قد يتوقف فيها لاضطرابها في النقل المزبور أو لضعف الناقل في بعضها ، فالمتجه إيكال علمها

(١) في الوسائل : عشر النطفة .

(٢) راجع نكت النهاية ، آخر كتاب الديات . مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٥١١ -

٥١٢ ، الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٥ و ٦ .

إليهم ﷺ.

﴿ وكذا ﴾ ينبغي أن يتوقف عن التفسير الذي مرّ بخيال ذلك القائل ﴿ بعد أن عدم الدليل عليه وإن كان محتملاً ، فتثبت الدية المزبورة حينئذٍ في مسمى كل واحدة من غير ملاحظة للمراتب المزبورة كما هو مقتضى ماسمعه من النص والفتوى ، والله العالم .

﴿ ولو قُتلت المرأة فمات معها ﴾ أوقبلها أو بعدها ولدها الذي ولجه الروح ﴿ فدية للمرأة ﴾ بلا خلاف ولا إشكال ﴿ ونصف الديتين ﴾ أي دية الذكر والأنثى للجنين إن جهل حاله وإن علم ذكراً فديته أو أنثى فديتها ﴿ على المشهور بين الأصحاب ، بل لا أجد فيه خلافاً إلا من الحلبي الذي أشار إليه المصنف بقوله : ﴿ وقيل : مع الجهالة يستخرج بالقرعة لأنه مشكل و ﴾ فيه أنه ﴿ لا إشكال مع وجود ما يصار إليه من النقل المشهور ﴾ من قضاء أمير المؤمنين عليه السلام بذلك الذي عرضه يونس وابن فضال على أبي الحسن (١) عليه السلام ، فهو من الصحيح معتضداً بالأجماع السابق.

وبخبر عبد الله بن مسكان (٢) عن الصادق عليه السلام المنعبر بالشهرة والأجماع المزبورين . قال : فإن قُتلت المرأة وهي حبلى فلم يدر أذكر أم ولدها أم أنثى فديته للولد نصفين ، نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ، وديتها كاملة ، ومؤيداً بالنصوص (٣) الحاكمة بمثل ذلك في ميراث الخنثى المشكل ، فلا إشكال حينئذٍ بناءً على العمل بمثل ذلك .

نعم فديته الإشكال بناءً على طريقته من عدم العمل بأخبار الأحاد وإن صحّت ، مع أنه قد يشكل أولاً بإمكان إخراج المكان المقام (٤) منها باعتبار

(١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب ديات النفس ، الحديث الاول .

(٣) راجع الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ميراث الخنثى وما أشبهه .

(٤) كذا في النسخ الثلاثة التي راجعناها والظاهر زيادة كلمة « مكان » .

الإجماع المزبور المعتضد بالتتابع وتعدد النصوص وغير ذلك ، فيكون الخبر حينئذٍ من المحقوف بالقرائن التي تعمل بمثلها ، وثانياً بأنّ المتّجه العمل بأصل البرائة ، فيقتصر على الأقلّ ، وبذلك يظهر لك الحال فيما في المسالك (١) من انتصاره لابن إدريس في مقابلة ما ذكره الفاضل من شدّة النكير عليه ، والله العالم .

﴿ ولو أُلقت المرأة حملها مباشرة أو تسبباً فعليها دية ما أُلقت ولا نصيب لها من هذه الدية ﴾ بخلاف ولا إشكال في ثبوت الدية عليها ، بل وفي عدم إرثها أيضاً مع العمد ، وقد سمعت التصريح به في صحيح أبي عبيدة (٢) عن الصادق عليه السلام فيمن شرب ما أسقطت به ونحوه غيره ، مضافاً إلى العمومات .
وأما الخطاء فقد عرفت الكلام فيه في كتاب الموارث .

﴿ و لو أفرعها مفزع فألقته ﴾ أي الجنين ﴿ فالدّية على المفزع ﴾ بخلاف ولا إشكال أيضاً للعمومات و للنصوص المتقدمة المشتملة على غرامة الغرّة ، ومنها خبر ابن فرقد (٣) عن الصادق عليه السلام « جاءت امرأة فاستعدت على أعرابي قد أفرعها فألقته جنيئاً ، فقال الأعرابي : لم يهل و لم يصح و مثله يطلّ ، فقال النبي ﷺ : اسكت سجاعة ، عليك غرّة عبد أو أمة » .

وإن أخطأ فعلى العاقلة كما مرّ من الخبر (٤) المشتمل على قضية امرأة أفرعها عمر فأسقطت وغيره .

﴿ ويرث دية الجنين من يرث المال ﴾ منه لو كان حياً مالكا ثم مات
﴿ الأقرب فالأقرب ﴾ على حسب ما عرفت في كتاب الموارث من طبقات الإرث

(١) المسالك ج ٢ ص ٥٠٨ .

(٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ ، وفيه : عليك

غرّة وصيف عبد أو أمة .

(٤) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الثاني .

بلاخلاف أجده فيه ، بل عن ظاهر المبسوط وصريح الخلاف الإجماع عليه ، مضافاً إلى النصوص التي مرّت بعضها ، خلافاً لليث بن سعيد فلاثرته إلا الأم لا أنه بمنزلة عضو منها .

﴿ ودية أعضائه وجراحاته بنسبة ديته ﴾ ففي يده خمسون ، وفي يديه كمال الدية ، وفي حارسته مثلاً دينار عشر العشر ، وهكذا بلا خلاف أجده فيه ، وفيما عرضه يونس وابن فضال على أبي الحسن عليه السلام من كتاب ظريف المشتمل على قضاء أمير المؤمنين عليه السلام رضى في دية جراح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذكر والأنثى الرجل والمرأة كاملة وجعل له في قصاص جراحته ومعلقته على قدر ديته وهي مائة دينار (١) لكن هذا إذا كان تام الخلق وله أعضاء متمايزة .

أما إذا كان قبل تمامها فجنى عليه الجاني فنقص منه شيء حتى إذا تمت خلقته كان ناقصاً عضواً مع فرض العلم بتسبب الجنابة لذلك ، فقد يقال : باعتبار النسبة إلى ديته أيضاً ، ففي يده إذا كان له عظم أربعون ديناراً ، وإن كان فرض العلم بذلك متعذراً أو متعسراً ، مع أن الأصل البرائة ، خصوصاً بعد أن لم يجد فيه نصاً ولافتوى ، فيمكن أن يكون نحو ما يشبه الجرح فيه من أنه لاحكم فيه ، أو أن فيه الحكومة (٢) .

﴿ ومن أفرغ مجامعاً فعزل فعلى المفزع عشرة دنانير ﴾ دية ضياع النطفة بلاخلاف أجده ، بل عن الاقتصار والخلاف والغنية الإجماع عليه ، وفي كتاب ظريف الذي عرضه يونس وابن فضال على أبي الحسن عليه السلام وأفتى - أي أمير المؤمنين عليه السلام - في منى الرجل يفرغ عن عرسه فعزل عنها الماء ولم يرد ذلك نصف خمس المائة عشر دنانير وإن أفرغ فيها عشرين ديناراً إلى آخره (٣) .

(١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الاول . الكافي

ج ٧ ص ٣٢٣ .

(٢) راجع كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٠ .

(٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الاول .

﴿ ولو عزل المجامع اختياراً ﴾ عن الزوجة الحرّة ﴿ ولم تأذن قيل ﴾ والقائل الشيخ والقاضي وأبو الصلاح و ابن حمزة وزهرة والكيدري على ما حكى عنهم ، بل والمصنّف في كتاب النكاح والفاضل وغيره : ﴿ يلزمه عشرة دنانير ﴾ ، لكونه مفوّتاً كثيراً ، بل عن الغنية وظاهر الخلاف الإجماع عليه ، بل عن الجامع والسرائر نسبته إلى رواية وإن حكم الأخير بشذوذها وعدم الالتفات إليها للأصل وكراهة العزل لا حرمة ، ﴿ و ﴾ من هنا قال المصنّف : ﴿ فيه تردد أشبهه أنّه لا يجب ﴾ وقد سمعت في كتاب النكاح البحث عن حرمة العزل وكراهته ، وعن بناء ثبوت الدية على ذلك وعدمه ، فلاحظ وتأمّل .

﴿ وأما العزل عن الأمة فجائز ولا دية وإن كرهت ﴾ كالحرّة الأذنة ، بلاخلاف ، بل الظاهر الإجماع عليه كما اعترف به بعض الأفاضل ، وقد تقدّم تحقيقه في كتاب النكاح أيضاً .

﴿ و ﴾ كيف كان ف﴿ يعتبر قيمة الأمة المجهضة ﴾ إذا كانت أسقطت بالجناية حتّى يلاحظ غيرها ﴿ عند الجناية ﴾ كما صرح به الفاضل وغيره ، بل والشيخ في محكي الخلاف والمبسوط ، لأنّها حال إثبات دية الجنين في الذمة ﴿ لا وقت الإلقاء ﴾ لأنّه وقت الاستقرار ، وإن احتمل لكنّه بعيد جدّاً ، والله العالم .

﴿ فروع ﴾

لو خفي على القوايل وأهل المعرفة كون الساقط مبدأً نشوؤ إنسان ، ففي القواعد الأقرب أنّ للامّ حكومة باعتبار الألم بالضرب ، وهو جيّد مع فرض حصول نقص فيها بذلك يوجب نقصاً في القيمة لو كانت أمة ، وإلاّ فلا ، للأصل الذي مقتضاه أيضاً عدم وجوب شيء في الملقى الذي لم يعلم كونه مبدأً لإنسان ولو بحكم أهل الخبرة .

وحينئذٍ فلا يجب بضرب المرأة شيء غير القصاص على قول ، ودية الجنين ، إلا أن تموت هي بالضرب ، أو يخرج شيئاً من جسدها ، أو يؤثر أثره يوجب أضراراً ، كإحالة اللون ، إذ قد عرفت أنه لا شيء في الإيلام المجرّد سوى التعزير ، وخصوصاً الألم الحاصل عند الإسقاط إن حصل ، فإنه لا يمكن اقتصاصه كما هو واضح .

و ﴿ لو ضرب النصرية حاملاً ﴾ مثلاً ﴿ فأسلمت وألقته ﴾ بعد إسلامها ﴿ لزم الجاني دية جنين مسلم ، لأن الجناية وقعت مضمونة والاعتبار بها حال الاستقرار ﴾ لا وقت الضرب كما عرفت الكلام فيه في القصاص فيما إذا جرح النصراني فأسلم ثم مات .

﴿ ولو ضرب الحرية ﴾ مثلاً ﴿ فأسلمت وألقته لم يضمن لأن الجناية لم تقع مضمونة فلم تضمن سرايتها ﴾ .

﴿ ولو كانت أمة فأعتقت وألقته ﴾ قبل أن تلجج الروح وقلنا بتبعية الحمل للعتق ﴿ قال الشيخ ﴾ في محكي المبسوط : ﴿ للمولى أقلّ الأمرين من عشر قيمتها وقت الجناية أو الدية ، لأن عشر القيمة إن كانت أقلّ فالزيادة بالحرية فلا يستحقها المولى ، فتكون لوارث الجنين ، وإذا كانت دية الجنين أقلّ ﴾ من عشر قيمة الأم ﴿ كان له الدية لأن حقه نقص بالعتق ﴾ الذي هو من فعله ، نحو ما سمعته فيمن جرح عبداً فأعتق فسرى فمات .

ولكن أورد عليه المصنف ﴿ و ﴾ تبعه الفاضل بأن ﴿ ما ذكره بناءً على القول بـ ﴾ أن الواجب ﴿ الفرقة ﴾ مطلقاً ليمكن كون قيمة الفرقة أكثر من الدية ﴿ أو على جواز أن تكون دية جنين الأمة أكثر من دية جنين الحرية و كلاً التقديرين ممنوع ، فإن له عشر قيمة أمّه يوم الجناية على التقديرين ﴾ مطلقاً والزائد بالحرية إن كان لورثة الجنين .

قلت : قد عرفت سابقاً البحث فيما إذا جرح عبداً ثم أعتق فسرت فمات ، وأن على القاتل دية الحر ويستحق منها السيد ما يساوي قيمة عبده حال الجناية ،

فإن استوعبت أخذها وإن زادت ردت إلى دية الحر وإن كانت الدية زائدة فالزائد لو ارث العبد الحر الذي لامدخليّة للملك فيه ، لأنه شيء جعل بسبب الحرّية ، وما نحن فيه قريب من تلك المسألة ، ومراد الشيخ بالأقل ، ذلك خصوصاً بعد أن كان ظاهر المحكي عن الشيخ عدم القول بأحد الأمرين .
قال في المبسوط :

« إذا ضرب بطن نصرانيّة ثم أسلمت ثم ألفت جنيناً ميتاً فكان الضرب هي نصرانيّة وهو نصراني ، والإسقاط وهي وجنيها مسلمان ، أو ضرب بطن أمة ثم أعتقت ثم ألفت الجنين فكان الضرب وهما مملوكان ، والإسقاط وهما حرّان فالواجب فيه غرّة عبد أو أمة قيمتها خمسون ديناراً ، وعندنا مائة دينار ، لأنّ الجناية إذا وقعت مضمونة ثم سرّت إلى النفس كان اعتبار الدية بحال الاستقرار ، ثم قال : فإذا تقرر أنّ الواجب فيه غرّة عبد أو أمة أو مائة دينار على مذهبنا كما يجب في المسلم الأصلي والحرّ الأصلي فإنّ للسيد من ذلك أقلّ الأمرين من عشر قيمة أمة أو الغرّة فإن كان عشر قيمة أمة أقلّ من الدية فليس له إلاّ عشر قيمة أمة ، لأنّ الزيادة عليها بالعنق والحرّية ولا حقّ له فيما زاد بالحرّية لأنّها زيادة في غير ملكه ، وإن كانت دية الجنين أقلّ من عشر القيمة كان له الدية كلّها لأنّه نقص حقه بالعنق فكأنّه قد جنى بالعنق على حقه فنقص فلهذا كان له الدية (١) » .

وهو كالصريح في اتحاد كلامه هنا ومسألة العبد المجروح ، وإثما ذكر الأقلّ من العشر والغرّة تفريعاً على قول المخالف .

وكيف كان فالتحقيق ما عرفت من أنّ للمولى عشر قيمة أمة يوم الجناية مالم ترد على دية الحرّ وإلاّ ردت إليها والزائد بالحرّية لو ارث الجنين إن زادت دية بالحرّية وإلاّ فلا شيء للوارث نحو ما سمعته في القصاص في نظير المسألة ،

فلاحظ وتأمل .

ومنه يعلم أن الخلاف مع الشيخ هنا لفظي ، ضرورة كون المراد من أقلّ الأمرين المعنى المزبور ، فلا ينافي كون دية الجنين مائة لا تزيد ولا تنقص فلا يناسب التعبير عنها بأقلّ الأمرين ، إذ المراد من أقلّيتها زيادة عشر قيمة الأمّ عليها إلا أنّها هي تنقص ، وإلا فالظاهر اتفاق الجميع على أن دية جنين المملوك عشر قيمة أمّه ما لم تزد على دية الجنين الحرّ وإلا ردت إليها ، لأنّ الحرّ أصل للمملوك بالنسبة إلى ذلك . وقول المصنّف عشر قيمة الأمّ على التقديرين لا يراد به تقدير الزيادة على دية الحرّ وعدمه كما في بعض القيود ، بل المراد أن له عشر قيمة الأمّ التي لا تزيد على دية الحرّ مطلقاً ، فتأمل جيّداً .

وعلى كلّ حال فالتحقيق ما عرفت ، وعن بعض الشافعية عدم استحقاق المولى من جهة الملك شيئاً لأنّ الأجهاض وقع في حال الحرّية ، وما يجب إنتما تجب بالأجهاض ، فأشبه ما إذا حفر بئر أفتردّى فيه حرّ كان رقيقاً حال الحفر فانه لا يستحق السيد من الضمان شيئاً .

وفيه إنّ من الواضح الفرق بين الأمرين بأنّ الحفر لا تأثير له في البدن قبل الوقوع بخلاف الضرب .

ولو لم تتمّ خلقة الجنين ففي كشف اللثام ، فإن كان فيه العشر أيضاً كان على الجاني ما في جنين الحرّ ، وهو قد يزيد على العشر وقد ينقص وربما يتساويان ، فعلى الأولين للمولى أقلّ الأمرين من العشر أو عشرين ديناراً مثلاً ، وإن وزّعناه على المراتب الخمس فللمولى في النطقة مثلاً خمس عشر قيمة أمّه الأمة ، وما زاد من تمة العشرين ديناراً إن زادت عليه لورثة الجنين ، ولا يصحّ القول بأقلّ الأمرين حينئذٍ إلا على القول بالفرقة أو عدم ردّ القيمة إلى دية الحرّة (١) .

قلت : قد عرفت إمكان القول بأقلّ الأمرين بدون ذلك ، لكن على المعنى

الذي ذكرناه والأمر سهل بعد وضوح الحال .

ولو كان أحد الأبوين نعتياً والآخر وثنيّاً فإن كان الذمّي هو الأب ففي القواعد وشرحها للإصبهاني : « هو مضمون لما (١) مرّ قطعاً ، وإلاّ فإنّ شكّال من أصل البرائة و انتساب الأولاد للأباء و كون الكفر ملّة واحدة ، و من احتمال تبعيّة الولد لأشرف الأبوين » ، (٢) بل إن لم يكن الضمان في الأوّل قطعياً أمكن الاّ شكّال فيه من الأصل وغيره .

و لو ضرب بطن مرتدّة فألقت جنيناً فإن كان الأب مسلماً وجب الضمان كما يضمن الجنين المسلم حكماً ، لأنّه كذلك ، وكذا لو كان أحدهما مسلماً حال خلقه نطفته أو بعدها وإن تجدد الحمل بعد ارتدادهما فلا ضمان إن كان الجاني مسلماً ، وإن كان حريّاً أو نعتياً ضمن لأنّه محقون الدم بالنسبة إليه كما عرفت البحث فيه في القصاص .

﴿ ولو ضرب حاملاً خطاءً فألقت الجنين ﴾ وقال الولي ﴿ للدم ﴾ كان حياً فاعترف الجاني ﴿ بذلك ﴾ ضمن العاقلة دية الجنين غير الحي ، وضمن المعتترف مازاد ، لأنّ العاقلة لا تضمن إقراراً ﴿ لأنّه إقرار في حقّ الغير ، ولأنّ الأصل عدم ولوج الروح فيه . ﴾ و ﴿ كذا ﴾ لو أنكر ﴿ الجاني ذلك كان القول قوله بيمينه . ﴾ و ﴿ لو ﴾ أقام كل واحد ﴿ منهما ﴾ يمينه ﴿ ففي القواعد وغيرها ومحمكي ﴾ المبسوط ﴿ قدّ منا يمينه الولي ﴾ الوارث ﴿ لأنّها تتضمن زيادة ﴾ الحياة التي قد تخفى على يمينه الضارب مع كونها بمنزلة يمينه الخارج .

ولو اعترف الجاني بأنّه انفصل حياً و ادّعى موته بسبب آخر ، فإن كان الزمان قصيراً قدّم قول الوارث للظاهر وأصل عدم جناية جان آخر ، وإلاّ فعليه البيّنة بأنّه بقي ضمناً حتّى مات .

ولو اتفقا على انفصاله لدون ستّة أشهر ولم يدّع الجاني جناية جان آخر

(١) في كشف اللثام : هو مضمون بما مرّ قطعاً .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٤١ .

فعليه الضمان قصر الزمان أو طال ، من غير حاجة إلى بيّنة أو يمين ، لأنّه لا يعيش مثله فيها .

﴿ ولو ضربها فألقته فمات عند سقوطه فالضارب قاتل ﴾ على الظاهر نحو من ضرب شخصاً بشيء يقتل مثله فمات عقيب ذلك ، فحينئذٍ ﴿ يقتل إن كان عمداً ﴾ لتحقيق موضوع القصاص فيه و هو إزهاق الروح المحترمة ، سواء كانت مستقرّة أولاً ، خلافاً لبعض العامة حيث حكم بأنّه إذا لم يتوقع أن يعيش لا تكمل فيه الدية عن آخر (١) فأوجب فيه الفرقة ، وهو كما ترى مناف لا إطلاق الأدلة التي مقتضاها القصاص مع ثبوت حياته وإزهاقها بالجنابة ﴿ ويضمن الدية في ماله إن كان شبيهاً ﴾ بالعمد ﴿ ويضمنها العاقلة إن كان خطأً وكذا لو بقي ضامناً ومات أو وقع صحيحاً وكان ممّثلاً لا يعيش مثله ﴾ لدون الستة أشهر ﴿ وتلزمه الكفارة في كل واحدة من هذه الحالات ﴾ التي يتحقق بها موضوعها ، وهو قتل الإنسان الكامل .

﴿ ولو ألقته حيّاً فقتله آخر فإن كانت حياته مستقرّة فالثاني قاتل ﴾ عمداً أو خطأً أو شبه عمد ﴿ ولا ضمان على الأول ﴾ لعدم إتلافه شيئاً . ﴿ ولكن ﴾ يعزّر ﴿ لأنّه آثم بالجنابة التي ترتّب عليها الإلقاء ﴾ وإن لم تكن ﴿ حياته ﴾ مستقرّة ﴿ بسبب جنابة الأول عليه ﴾ فالأول قاتل ﴿ عرفاً ﴾ والثاني آثم يعزّر لخطأه ﴿ بل لو قطع رأسه في الحال المزبور كان عليه دية قطع الرأس الميت .

﴿ ولو جهل حاله حال ولادته ﴾ فلم يعلم كونه مستقرّ الحياة أولاً ﴿ قال الشيخ : يسقط القود ﴾ عن كل منهما ﴿ للاحتمال ﴾ الموجب شبهة يسقط القود بمثلها ﴿ و ﴾ لكن ﴿ عليه ﴾ أي الثاني ﴿ الدية ﴾ تامة لا صالة بقاء الحياة ، لا دية جنين ميت كما في المسالك ، لأنّه المتيقن ، إذ ذلك لا يقتضي

(١) كذا في النسخ التي راجعناها ويحمل زيادة و عن آخر ، راجع كشف اللثام

سقوط دية الجنين الحيّ الثابت بالأصل ، وربما كان في نسبة المصنّف ذلك إلى الشيخ إشعار بالتردد فيه ، ولعلّه في وجوب كمال الدية على الثاني لأصل البرائة بعد أصالة عدم الحياة الدافعة للقود ، مع فرض التعمد ، فكذلك الدية ، اللهم إلا أن يقال بأن الشبهة تسقط القود الذي هو الحد ، بخلاف الدية التي يكفي في ثبوتها الأصل الذي لا يكفي في حوال فرض بالنسبة إلى تحقق القصاص ، ولعلّه لذا جزم به الفاضل في القواعد من غير نسبة إلى الشيخ .

﴿ ولو وطأها نعتي د مسلم لشبهة في طهر واحد ﴾ بحيث يمكن التولّد منهما ﴿ فسقط بالجناية ، أفرع بين الواطئين ﴾ لأنها لكل أمر مشكل ﴿ وألزم الجاني بنسبة دية من ألحق به ﴾ الولد من الذمّي والمسلم ، بل أو القود إن تحققت شرطه ، بناءً على ما عرفته سابقاً من أن الأقوى إثبات القود بها ، وتجب عليه الكفارة أيضاً مع الإلحاق بالمسلم وكان حياً ، والله العالم .

﴿ ولو ضربها فألقت عضواً كاليد ﴾ ونحوها ممّا يعلم به تمام الخلقة الجنين ﴿ فإن مات ﴾ بذلك ولم ينفصل الجنين بكماله ﴿ لزمه ديتها ﴾ أو القود ﴿ ودية الحمل ﴾ التام خلقة ، لأن موتها سبب لتلفه وإن لم ينفصل ، ﴿ ولو ألقت أربع أيد قدية جنين واحد ، لاحتمال أن يكون ذلك لواحد ﴾ وإن بعد ، إلا أن الأصل البرائة ، وكذا لو ألقت رأسين ، بل وبدنين ، مع احتمال كونهما على حقو واحد ، نعم لو ألقت بعد العضو جنيناً كاملاً الأطراف بحيث لا يحتمل أن يكون الساقط منه بحيث لا يكون فيه أثر لانقطاع العضو منه ثم مات وجب ديتان لجنينين مع ديتها إن ماتت بالجناية ، لأنّه ظهر بكمالية أطراف الساقط من غير ظهور سقوط عضو منه أن في البطن جنيناً آخر فتجب ديته مع احتمال العدم ، للأصل ، بعد إمكان كون العضو من هذا الجنين وإن لم يظهر لنا الحال .

﴿ ولو ألقت العضو ثم ألقت الجنين ميتاً ﴾ من غير علم بسبق حياته ، ناقص اليد ، قبل زوال الألم الحاصل لها بالضرب ، حكم بأن اليد يده ، وإن احتمل غيره ، لأصل البرائة ، ولأن إلقاء الجنين بالجناية بشهادة الحال ، فعليه حينئذ

دية جنين كامل الخلقة قبل ولوج الروح فيه ، و ﴿ دخلت دية العضو في ديته ﴾ كالأبسان الكامل ﴿ وكذا لو ألقته حيّاً فمات ﴾ إلا أن عليه دية نفس كاملة . ﴿ ولو سقط وحياته مستقرّة ضمن دية اليد ﴾ التي سقطت بجنايته ﴿ حسب ﴾ كالأبسان ، مع فرض العلم بانتقال العضو منه حيّاً لتعقب سقوطه لسقوطها أو لغير ذلك . ﴿ و ﴾ أما ﴿ لو تأخر سقوطه ﴾ عن سقوطها على وجه لم يعلم سقوطها منه حال حياته أو طالب الولي بدية اليد قبل وقوعه ، ففي القواعد وغيرها ﴿ فإن همد أهل المعرفة أنها يدعى ﴾ ، فنصف ديته وإلا فنصف المائة ﴿ دينار ، التي هي دية الجنين قبل ولوج الروح فيه ، الذي قد عرفت أن دية أعضائه على حسب نسبة ديته ، وربما احتمل عدم اعتبار هذه الشهادة والعمل بأصل البرائة وعدم الحياة ، ولكنه كما ترى ، والله العالم .

﴿ مسألان ﴾

﴿ الأولى ﴾

﴿ دية الجنين إن كان عمداً أو شبه العمد ففي مال الجاني ، وإن كان خطأً فعلى العاقلة ، و تستأدى في ثلاث سنين ﴾ بلا خلاف أجده بيننا ، بل في كشف اللثام التصريح بعدم الفرق في ذلك بين دية الجنين قبل ولوج الروح بجميع مراتبه ، وبين ولوج الروح فيه ، وكأنهم جعلوا الجناية على الجنين مطلقاً بحكم القتل بالنسبة إلى الأحكام المزبورة ، وظاهرهم الاتفاق عليه ، مضافاً إلى النصوص في بعض الأحكام المزبورة ، ولولاه لا يمكن إلا أشكال في ضمان العاقلة في صورة عدم تحقق القتل كما في الجناية عليه قبل ولوج الروح فيه ، خصوصاً بعد إطلاق النصوص الضمان على الجاني .

وعلى كل حال فما عن العامة من وجوب دية الجنين مطلقاً على العاقلة بناءً

منهم على عدم تحقّق العمد منه واضح الفساد، كالمحكى عن الشافعي منهم من استيدائها في السنة الأولى إن لم يكن ولجت الروح، بناءً على قوله بأداء ثلث الديّة الكامل في السنة الأولى والباقي في الثانية .

المسألة الثانية :

﴿ في قطع رأس الميت المسلم الحرّ مائة دينار ﴾ على المشهور بين الأصحاب ، بل عن الخلاف و الانتصار والغنية الإجماع عليه ، مضافاً إلى حسن حسين (١) ابن خالد د سأل أبا الحسن عليه السلام فقال : إننا روينا عن أبي عبد الله عليه السلام حديثاً أحبّ أن أسمعك منك قال: وما هو ؟ قلت : بلغني أنّه قال : في رجل قطع رأس ميت قال: قال رسول الله ﷺ : إن الله حرم من المسلم ميتاً ما حرم منه حيّاً ، فمن فعل بميت ما يكون في ذلك احتياج نفس الحيّ فعليه الديّة ، فقال: صدق أبو عبد الله عليه السلام ، هكذا قال رسول الله ﷺ قلت : من قطع رأس رجل ميت أو شقّ بطنه أو فعل به ما يكون في ذلك الفعل احتياج النفس الحيّ ، فعليه دية النفس كاملة ؟ فقال : لا ، ثمّ أشار إلىّ باصبعه الخنصر ، فقال : أليس لهذه دية ؟ قلت : بلى قال : فتراه دية نفس ؟ قلت : لا ، قال : صدقت قلت : و مادية هذه إذا قطع رأسه وهو ميت ؟ قال: دية الجنين في بطن أمّه قبل أن ينشأ فيه الروح وذلك مائة دينار ، قال : فسكت . وسرّني ما أجابني به ، فقال : لم لاستوف مسألتك ؟ فقلت : ما عندي فيها أكثر ممّا أجبتنى به إلا أن يكون شيء لا أعرفه ، فقال : دية الجنين إذا ضربت أمّه فسقط من بطنها قبل أن تنشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته وأنّ دية هذا

(١) التهذيب ج ١٠ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ وغيرنا بعض كلماتها طبقاً للمصدر وأغضنا

عن تغيير بعضها الآخر فراجع ، و راوى الحديث حسين بن خالد لاسليمان بن الخالد كما في بعض النسخ .

إذا قطع رأسه أو شق بطنه فليس هي لورثته ، إنما هي له دون الورثة ، قلت : وما الفرق بينهما ؟ فقال : إن الجنين مستقبل مرجو نفعه وإن هذا قدمضي فذهبت منفعتة فلمّا مثل به بعد موته صارت ديته بتلك المثلّة له لا لغيره ، يحج بها عنه أو يفعل بها من أبواب الخير والبر من صدقة أو غيرها ، قلت : فإن أراد الرجل أن يحفر له بئراً ليغسله في الحفيرة ففسد الرجل فما يحفر بين يديه فمالت مسحاته في يده ، فأصاب بطنه فشقتّه فما عليه ؟ فقال : إن كان هكذا فهو خطأ فانما عليك الكفارة عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو صدقة ستين مسكيناً لكل مسكين مد بعد النبي ﷺ .

وإلى مرسل محمد بن الصباح (١) عن الصادق عليه السلام ، قال : دأى الربيع أبا جعفر المنصور - وهو خليفة - في الطواف فقال : يا أمير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة ، فقطع فلان مولاك رأسه بعد موته فاستشاط وغضب قال فقال لابن شبرمة وابن أبي ليلى وعدة من القضاة والفقهاء : ماتقولون في هذا ؟ فكل قال : ما عندنا في هذا شيء ، فجعل يردد المسألة ويقول : أقتله أم لا ؟ فقالوا : ما عندنا في هذا شيء قال : فقال له بعضهم : قد قدم رجل الساعة فإن كان عند أحد شيء فعند الجواب في هذا وهو جعفر بن محمد عليه السلام وقد دخل المسعى ، فقال للربيع : إذهب إليه وقل له : لولا معرفتنا بشغل ما أنت فيه لسألناك أن تأتيننا ولكن أجبنّا في كذا وكذا ، قال : فأناه الربيع وهو على المروة فأبلغه الرسالة .

فقال أبو عبد الله عليه السلام : قد ترى شغل ما أنا فيه وقبلك الفقهاء والعلماء فاسألهم قال له : قد سألتهم فلم يكن عندهم فيه شيء ، قال : فردّه إليه فقال : أسألك إلا أجبتنا ، فليس عند القوم في هذا شيء ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : حتى أفرغ ممّا أنا فيه ، فلما فرغ فجلس في جانب المسجد الحرام فقال للربيع : إذهب إليه فقل له : عليه مائة دينار قال : فأبلغه ذلك فقالوا له : فأسأله كيف صار عليه مائة دينار ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : في النطفة عشرون ديناراً وفي العلقة عشرون ديناراً وفي المضغة عشرون

ديناراً وفي العظم عشرون ديناراً وفي اللحم عشرون ديناراً ثم أنشأناه خلقاً آخر وهذا هو ميت بمنزلته قبل أن ينفخ فيه الروح في بطن أمه جنيناً ، قال : فرجع إليه فأخبره بالجواب فأعجبهم ذلك ، فقالوا : إرجع إليه وسله الدناير لمن هي ؟ لورثته أو لا ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : ليس لورثته فيها شيء ، إنما هذا شيء صار إليه في بدنه بعد موته ، يحج بها عنه أو يتصدق بها عنه أو يصير في سبيل من سبيل الخير ، الحديث .

ولكن مع ذلك كله قال في محكي " المقنعة (١) : « إن الجاني إن قطع رأس ميت كان يريد قتله في حياته فعليه دينه حياً وإلا فمأة دينار » (٢) ولعلته للجمع بين ما سمعت وبين قول الصادق عليه السلام كما حكاه عن نوار ابن أبي عمير (٣) « قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحي » ، وفي خبر ابن مسكان (٤) « وعليه دينه (٥) لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي » ، وفي التهذيب (٦) « عليه الدية » ونحوه أخبار آخر إلا أن المتجه حملها كما عن الشيخ على إرادة مأة دينار من الدية كما سمعت التصريح به في الخبر المزبور ، والأشدية لا توجب التساوي في الدية .

❦ و ❦ حينئذ في قطع جوارحه بحساب دينته ❦ التي هي كدية الحي ، لتنزيله منزلة الجنين الذي قد عرفت الحكم فيه ، بل لعل المراد من الأرض في خبر إسحاق ابن عمار (٧) عن الصادق عليه السلام « وإن قطعت يمينه أو شيء من جوارحه فعليه الأرض »

(١) كذا في النسخ الثلاثة التي راجعناها ولكن الصحيح : الفقيه كما في كشف اللثام .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٥٨ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ١٥٧ .

(٤) الفقيه ج ٢ ص ١٥٧ .

(٥) في الفقيه هكذا : قال : عليه الدية .

(٦) التهذيب ج ١٠ ص ٢٧٣ .

(٧) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب ديانات الاعضاء الحديث ٣ .

للإمام .

بل ﴿ وكذا ﴾ الكلام ﴿ في ﴾ نسبة ﴿ شجاجة وجراحه ﴾ إلى ديته المزبورة على حسب ما سمعته في الجي ، وما في خبر مسمع (١) المشتمل على سؤاله للصادق عليه السلام عن رجل كسر عظم ميت فقال : « حرمة أعظم من حرمة وهو حي » لا ينافي ذلك كما سمعته سابقاً ولو لم يكن في الجناية مقدراً أخذ الأرض لو كان حياً ونسب إلى الدية فيؤخذ من ديته المائة دينار بتلك النسبة ، بل لعل في خبر إسحاق المزبور إشعاراً بذلك .

بقي الكلام فيما سمعته في الحسن (٢) الأول من عدم وجوب غير الكفارة في قطع رأسه خطأ ، ولم أجد عاملاً به خصوصاً بعد ما سمعته من كونه كالجنين قبل أن تلجه الروح ، الذي عرفت عدم الكفارة في إسقاطه ، بل قد عرفت ثبوت الدية في إسقاطه خطأ ، وأعله لذا قال في الروضة : « وهل يفرق هنا بين العمد والخطأ كثيره حتى الجنين ؟ يَحْتَمِلُه لا إطلاق التفصيل في الجناية على الأدمي وإن لم يكن حياً كالجنين ، وعدمه بل يجب على الجاني مطلقاً وقوفاً فيما خالف الأصل على موضع اليقين ، مؤيداً بإطلاق الأخبار والفتوى بأن الدية على الجاني مع ترك الاستفصال في واقعة الحال السابقة الدالة على العموم ، وظاهره المفروغية من ثبوت الدية في الجملة فيه ، وكأنه لم يلحظ الخبر المزبور فإن لم يكن إجماعاً أمكن القول بعدم ثبوت شيء فيه ، والفرق بينه وبين الجنين النص على ثبوتها في الثاني ولو خطأ وعدم ثبوتها في الأول الموافق لمقتضى الأصل .

﴿ و ﴾ كيف كان ﴿ لا يرث وارثه منها شيئاً بل تصرف في وجوه القرب عنه عملاً بالرواية ﴾ المزبورة المعتضدة بما في مرسل محمد بن الصباح (٣) عن

(١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٥ .

(٢) يعني حسن حسين بن خالد .

(٣) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث الاول التهذيب

الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « ليس لورثته فيها شيء إنما هذا شيء صار إليه في بدنه بعد موته ، يحج بها عنه أو يتصدق بها عنه أو يصير في سبيل من سبل الخير ، وبالإجماع عن الخلاف والغنية ، بل لو كان الميت عبداً لم يكن لسيده شيء من الدية المزبور ، لما سمعته من النص والفتوى وزال (١) ملكه عنه .

نعم لو كان عليه دين قضى منها وجوباً إذا اقترحه الوارث ، أو إذا لم يخلف سواها ، أو على التوزيع بينه وبين غيرها من تركته مع فرض امتناع الوارث ، وجوه لا يخلو آخرها من قوة ، لأنها بحكم ماله ولا أهم من قضاء الدين ، مع أنه استشكل فيه في القواعد من ذلك ومن أنه إنما يجب أداء الدين من التركة وهي ليست منها ولذا لا تورث ، وإن كان الأول أظهر كما في كشف اللثام ، ومال إليه المصنف في النكت بعض الميل بعد أن اختار عدم قضاء دينه منها وعدم أداء وصيته منها ، وقال : « إن ذلك مقتضى الأصل ، وإن كان فيه ما لا يخفى .

وكيف كان فصرها (٢) ما عرفت ﴿ و ﴾ لكن ﴿ قال علم الهدى ﴾ والحلي فيما حكى عنهما : ﴿ تكون لبنت المال ﴾ لأنها عقوبه جنائية ، ولا قاطع بوجوب الصرف في وجوه الخير عنه ، ولأن إسحاق (٣) بن عمار قال للصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فمن يأخذ دينه ؟ قال : الإمام ، هذا الله » .

وفيه ما لا يخفى فإن ما عرفت من النص وغيره كاف في القاطع ، وخبر إسحاق يمكن أن يكون المراد منه إن الإمام ومن نصبه يقبضها ويتصدق بها عنه فإنّه الولي لمثل ذلك ، كما أشار إليه المفيد ، قال : « يقبضها إمام المسلمين أو من نصبه للحكم في الرعية ويتصدق عن الميت بها (٤) » كما هو واضح .

(١) و زوال ظ .

(٢) فصرها ظ .

(٣) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب دييات الاعضاء الحديث ٣ .

(٤) المقنعة ص ١٢٠ .

ثم إنه على القول المزبور قال المصنف في النكت : « ينبغي أن يقضي الدين منها لأن الإمام يأخذها بالولاء ، والدين مقدم على الولاء » وفيه أنه يمكن عدم قضائه أيضاً منها بناءً على اختصاص القضاء بالتركة التي هي ليست منها ، واحتمال عدم جعل القائل ذلك من باب الإلزام ، بل لعلّه الظاهر ، ولذا لم يرثه من تقدم على الإمام من الطبقات .

نعم التحقيق قضاء الدين منها على كل حال ضرورة بقاء خطاب الوضع في دية وإن سقط عنه خطاب التكليف كما أشرنا إليه سابقاً .

ولو كان الميت عبداً أو نعتياً ففي القواعد : « فيه عشر دية الحر » الذمّي وعشر قيمة العبد الحي » (١) وهو كذلك مع فرض وجوبها فيهما أيضاً ، فإن الأخبار والفتاوى وإن كانت مطلقة لكن لو كان حكمها حكم الحر المسلم لزم زيادة الميت فيها على الحي في الدية .

نعم قد يقال بعدم وجوبها فيهما اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن ، وخصوصاً في الذمّي ، لاختصاص النص والفتوى في المسلم ، بل والحر ولو بقرينة ذكر المائة دينار دية ، إلا أن يتساوى المرأة والرجل والصغير والكبير في ذلك ، للعموم المؤيد بالتعليل بأنه كالجنين التام الذي لم تلججه الروح ، فيقتضي إلحاقهما به لكن على الوجه الذي عرفته .

ولو لم يبين الرأس بل قطع ما لو كان حياً لم يعش مثله فمئة دينار أيضاً ، لما سمعته من النص (٢) على المائة في كل ما فعل به ما لو كان حياً لقتله .

(١) إيضاح الفوائد في شرح القواعد ج ٢ ص ٧٢٩ وفيه : « الذمّي الحي » مكان

« الحر الذمّي » .

(٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب ديات الاعضاء الحديث ٢ .

﴿ الثانية ﴾

من اللواحق

﴿ فى الجناية على الحيوان ﴾

﴿ وهى باعتبار المجنى عليه تنقسم أقساماً ثلاثة ﴾

﴿ الاول ﴾

﴿ ما يؤكل ﴾ فى العادة ﴿ كالغنم والابل والبقر ، فمن أئلف شيئاً منها بالذكاة لزمه التفاوت بين كونه حياً وذكياً ﴾ إن كان ، بخلاف أجده فيه مع اختيار المالك ، لقاعدة الإئتلاف مع أصالة برائة الذمة مما زاد على ذلك ﴿ وهل للمالك دفعه والمطالبة بقيمته ؟ قيل : نعم وهو اختيار الشيخين رحمهما الله ﴾ فى المقنعة والنهاية ، وسلاّر والقاضي وابنى حمزة وسعيد ، على ما حكى عن بعضهم : ﴿ نظراً إلى إئتلاف أهم منفعه ﴾ فهو حينئذ يحكم التالف . ﴿ وقيل ﴾ والقائل المتأخرون والشيخ فى محكي المبسوط : ﴿ لا لأنه إئتلاف بعض منفعه فيضمن التلف وهو أشبه ﴾ بأصول المذهب وقواعده التى منها عدم خروج المال عن المالئة ومملك مالكه بذلك .

نعم لا إشكال فى الجواز مع التراضي بذلك مع مراعاة القواعد الشرعية ، كما لا إشكال أيضاً فى لزوم القيمة لو فرض عدم القيمة له أصلاً مع الذبح ضرورة كونه كالتالف .

﴿ ولو أئلفه لا بالذكاة لزمه قيمته يوم إئتلافه ﴾ كغيره من الأموال بخلاف ﴿ و ﴾ لا إشكال . نعم ﴿ لو بقى فيه ما ينتفع به كالصوف والشعر والوبر والريش ﴾ وغير ذلك مما ينتفع به من الميتة ولو قيمة ﴿ فهو ﴾ باق ﴿ للمالك ﴾ للأصل وغيره ،

فينبغي أن * يوضع من قيمته * التي يغرهما المتلف .
 * ولو قطع بعض أعضائه أو كسر شيئاً من عظامه فللمالك الأرض * ، وهو
 تفاوت ما بين قيمتيه ، لكن في صحيح ابن (١) أذينة * كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام
 أسأله عن رواية الحسن البصري يرويها عن علي عليه السلام في عين ذات القوائم الأربع
 إذا فقت ربع ثمنها ، فقال : صدق الحسن قد قال علي عليه السلام ذلك ، وفي خبر أبي
 العباس (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً * من فقت عين دابة فعليه ربع ثمنها ، وفي
 صحيح محمد بن قيس (٣) عن أبي جعفر عليه السلام * قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في عين
 فرس فقت ربع ثمنها يوم فقت عينها ، وفي آخر (٤) عنه عليه السلام أيضاً * إن
 علياً عليه السلام قضى في عين دابة ربع الثمن .

إلى غير ذلك من النصوص ، بل عن الشيخ وجماعة الفتوى بها في عين الدابة ، بل
 عن المبسوط والخلاف أنه حكى عن الأصحاب إن في عين الدابة نصف قيمتها ، وكذا
 كل ما كان في البدن منه إثنان ، وإن كنا لم نعرف مستنده سوى القياس على الإنسان
 الباطل عندنا ، كما أننا لم نعرف أحداً من المتأخرين عاملاً بروايات الربع عدا
 المصنف في النافع .

والمشهور إطلاق الأرض فيها وفي غيرها من الأجزاء والجراح والكسر ونحوه
 مما فيه الأرض المزبور ، بلا خلاف أجده فيه ، بل ولا إشكال ، لما سمعته
 من القاعدة .

نعم في قوى السكوني (٥) عن أبي عبد الله عليه السلام * قال رسول الله ﷺ : في

(١) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث الأول .

(٣) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٣ .

(٤) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب ديات الأعضاء ، الحديث ٤ .

(٥) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ وفيه : عشر

قيمتها . الكافي ج ٧ ص ٣٦٨ .

جنين البهيمة إذا ضربت فأزلقت عشر ثمنها « ورواه في التهذيب (١) تارة أخرى هكذا » قال : قال رسول الله ﷺ : في جنين البهيمة فألقت عشر ثمنها « بل في النافع الفتوى بمضمونه ، بل عن السرائر ذلك أيضاً مدعيّاً عليه إجماع أصحابنا وتواتر أخبارنا ، وإن كنت لم أتحقق شيئاً منهما ، بل في التحرير أيضاً أرض مانقص من الأم وتقوم حاملاً وحائلاً ويلزم الجاني بالتفاوت ، وهو حسن إن لم يثبت الإجماع المزبور ، ويمكن حمل النص في العشر والرابع على ماساوى الأرض بذلك .

﴿ الثاني ﴾

﴿ ما لا يؤكل ويصح ذكاته كالنمر والأسد ، بل والفهد ﴾ وإن جعله في النهاية مثلاً لما لا يقع عليه الذكاة ، لكن يمكن أن يريد الذكاة التامة المحللة للأكل والمطهرة ، بناءً على أنه لا يرى طهارة جلد غير مأكول اللحم مالم يدبغ ، لما عرفت من قبوله كغيره للتذكية في كتاب الذباجة .

وحينئذٍ ﴿ فإن أتلغه بالذكاة ضمن الأرض لأن له ﴾ فيه ﴿ قيمة بعد التذكية وكذا ﴾ يجب الأرض ﴿ في قطع جوارحه وكسر عظامه مع استقرار حياته ﴾ كما سمعته في المأكول بلا خلاف أجده فيه ، نعم فيه القول المزبور ، بل لعلّه لا يجري فيه ما تقدم في العين ، بناءً على عدم تناول الروايات المزبورة له ، لاسيما في غير فيها وإن كان فيه ما لا يخفى .

﴿ وإن أتلغه لا بالذكاة ضمن قيمته حياً ﴾ بلا خلاف ولا إشكال بعد وضع ما ينتفع به منه كعظم الفيل ونحوه .

ولعل من هذا القسم ما لا يؤكل عادة وإن حل "أكله كالخيل والبغال والحمير الأهلية ، لكن عن المفيد أنه عدّ ممّا لا تنفع عليه الذكاة ولا يحل "أكله اختياراً البغال والحمير الأهلية والهجين من الدواب والسباع والطيور وغيره ، وفيه ما لا يخفى .

نعم الظاهر عدم اعتبار ما يحل منها بالتذكية وبدونها ، وفي خبر أبي الجارود (١) قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : كانت بغلة رسول الله ﷺ لا يردونها عن شيء وقعت فيه قال : فأثاها رجل من بني مدلج وقد وقعت في قصب له ففوق لها سهماً فقتلها ، فقال له عليه السلام : والله لا تفارقني حتى تديها قال : فوديتها ستمائة درهم ، وهو وإن كان في غير التذكية ، لكن من المعلوم عدم الفرق بينهما مع فرض عدم قيمة للمذكي من ذلك ، اللهم إلا أن يفرض فيوضع من القيمة كما سمعته سابقاً .

﴿ الثالث : ﴾

﴿ ما لا يقع عليه الذكاة ففي كلب الصيد أربعون درهماً ﴾ كما في النافع وغيره ، ومحكي "المقنع" والسرائر والمراسم والجامع ، بل هو الأشهر ، بل لعلته عليه عامة من تأخر ، نعم عن السرائر والمراسم اشتراط كونه معلماً ، ولعلته الظاهر من نحو عبارة المتن ، وعلى كل حال فهو الأقوى .

لمرسل ابن فضال (٢) عن بعض أصحابه المنجبر بما عرفت ، عن أبي عبد الله عليه السلام « دية كلب الصيد أربعون درهماً ، ودية الكلب الماشية عشرون درهماً ، ودية الكلب الذي ليس للصيد (٣) زنبيل من تراب على القاتل أن يعطي وعلى صاحبه أن يقبل » .

وخبر عبد الأعلى (٤) بن أعين المروي في الخصال بطريق حسن عنه عليه السلام

(١) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٤ .

(٣) في المصدر : ليس للصيد ولا للماشية .

(٤) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٥ الخصال ص ٥٣٩

أيضاً « قال : في كتاب علي عليه السلام دية كلب الصيد أربعون درهماً » .

بل وخبر الوليد (١) بن صبيح عنه عليه السلام أيضاً « دية الكلب السلوقي أربعون درهماً أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك أن يؤدّيه لبنى خزيمة » .

وخبر أبي بصير (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « دية الكلب السلوقي أربعون درهماً ، جعل ذلك له رسول الله صلى الله عليه وآله ، ودية كلب الغنم كبش ، ودية كلب الزرع جريب من بر » ، ودية كلب الأهل قفيز من تراب لأهله ، بناءً على غلبة كون السلوقي معلماً للصيد كما اعترف به ابن إدريس ، بل هو نسبة إلى سلوق قرية باليمن أكثر كلابها معلّمة على ما قيل .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ من الناس ﴾ وهو المفيد والقاضي وابن حمزة فيما حكى عنهم ﴿ من خصّه بالسلوقي ﴾ مقيّداً له الأول بالمعلم الذي هو مراد غيره ، بناءً على الغلبة المزبورة ﴿ وقوفاً على صورة الرداية ﴾ التي سمعنا في السلوقي .

ولكن فيه مع احتمال إرادة مطلق كلب الصيد منه أنه لا يصلح مقيّداً لغيره ، ضرورة كونه - بعد إرادة الصيود منه كما هو الغالب - أحد أفراد كلب الصيد ، فهو موافق حينئذٍ في الحكم ، لامتاف كي يكون مقيّداً .

نعم في خبر الوليد (٣) بن صبيح أو موثقته عن أبي عبد الله عليه السلام المروي عن الخصال « دية كلب الصيد السلوقي أربعون درهماً ، ولعلّه الحجة للقول المزبور ، بناءً على حجّية مثل هذا المفهوم ، اللهم إلا أن يقال بقصوره عن المقاومة ولو للشهرة المزبورة ، لا يراد منه المفهوم المزبور ، إلا أن ظاهر المصنّف وغيره عدم الوقوف على ما ذكرناه من النصوص ، خصوصاً الأخير كما لا يخفى على من لاحظ

(١٩) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث الأول وفيه : « يديه ،

مكان « يؤديه » .

(٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ .

(٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٦ الخصال ص ٥٣٩ .

كلماتهم ، ومنه يضعف توهين الخبر المزبور الذي لم يتحقق فيه الامراض ، فالمتجبه حينئذٍ اختصاص السلوقي من كلاب الصيد بالأربعين وأما غيره فيرجع فيه إلى التقويم . نعم قد يقال بأنه لا يتجاوز بقيمته الأربعين نظراً إلى أن السلوقي أعلى قيمة وأهم في نظر الشرع كما تسمعه من ابن الجنيدي .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ في رواية السكوني (١) عن أبي عبد الله عليه السلام في كلب الصيد ﴾ قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : فيمن قتل كلب الصيد قال ﴿ يقولونه ﴾ وكذلك البازي ﴿ وكذلك كلب الغنم ﴾ وكذلك ﴿ كلب الحائط ، و ﴾ لكن ﴿ الأول أشهر ﴾ رواية وأشهر عملاً .

بل لم أجد من أفتى به سوى ما يحكى عن أبي علي ، مع أنه قال : لا يتجاوز بقيمته أربعين درهماً ، وكأنه جمع به بين الأخبار ، واستحسنه في محكي المختلف ، ولكن فيه ما لا يخفى ، ضرورة قصوره عن المعارضة من وجوه . فالمتجبه حمله على إرادة التقويم بالأربعين وإن بعد أطر حجه كالمرسل (٢) وخبر ابن حصين (٣) عن الرضا عليه السلام المروي عن تفسير العياشي في تفسير قوله تعالى : وشروه بثمن بخس (٤) « البخس النقص وهي قيمة كلب الصيد إذا قتل كانت ديتة عشرين درهماً ، وإن قال في الوسائل : « حمل على غير المعلوم ، وفيه أنه لا تقدير فيه أيضاً . نعم يمكن حمله على تفاوت الداهم أو غير ذلك ، والله العالم .

﴿ وفي كلب الغنم كبش ﴾ عند الفاضلين والشهيدين ، بل نسبه ثانيهما إلى الأكثر لخبر أبي بصير (٥) السابق ﴿ وقيل ﴾ والقائل المشهور على ما في كشف اللثام وغيره : ﴿ عشرون درهماً وهي رواية ابن (٦) فضال عن بعض أصحابه عن

(١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٣ .

(٢ و ٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٧ و ٨ .

(٤) يوسف : ٢٠ .

(٥) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ .

(٦) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٤ .

أبي عبد الله عليه السلام المتقدمة أيضاً ، وفي المتن وهذه ﴿ مع شهرتها ﴾ و ﴿ لكن الأولى أصحّ طريقاً ﴾ لما في الثانية من الضعف والإرسال ، وإن كان قد يناقش باشتراكهما في الضعف ، وغايته أن تكون الثانية أضعف لا أصحّ (١) ، خصوصاً بعد أن كان في سندها علي بن أبي حمزة البطائني المعلوم حاله ، بل قد يقال بانجبار السند الثانية بالشهرة المحققة بخلاف الأولى .

كما أنه يمكن الجمع بين الخبرين بإرادة ذكر القيمة له في ذلك الوقت ، بل ربما جمع بينهما بالتخير بعد العلم بعدم إرادة الجمع ، بل هو خيرة الفاضل في الإرشاد ، ولا بأس به مع اجتماع شرائط الحجية في الخبرين وعدم الترجيح ، ولا يحتاج إلى شاهد ، بل هو مقتضى حجية كل منهما ، ولعلّه أولى من القول بطرح الخبرين المعمول بهما بين الأصحاب ، والرجوع إلى القيمة لخبر السكوني (٢) السابق كما هو خيرة الفاضل في المختلف ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ قيل في كلب الحائط ﴾ أي البستان ﴿ عشرون درهماً ولكن لأعرف المستند ﴾ وإن كان القول به مشهوراً شهرة عظيمة ، بل ربما احتمل بلوغها الإجماع ، كما أن ذكره في النهاية ونحوها يقتضي وجود النص فيه ، بل قيل كلام المفيد وسلاّر يعطي ذلك ، إلا أن ذلك كله لا يصلح مددراً لحكم شرعي ، فالمتبجح حينئذٍ ما في خبر السكوني (٣) من التقويم الموافق للأصل ، كما عن ابن سعيد النص عليه ، بل مال إليه جماعة من المتأخرين .

هذا وعن الصدوق في المقنع (٤) بعد أن ذكر كلب الصيد و الماشية قال : و دية الكلب الذي ليس للصيد ولا للماشية زنبيل من تراب ، على القاتل أن يعطي

(١) لا أن الأولى أصحّ ظ .

(٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٣ .

(٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٣ .

(٤) المقنع ص ١٩٢ .

وعلى صاحب الكلب أن يقبله ، وهو عبارة المرسل (١) المزبور ، وقريب منه ما عن الإسكافي « من أن دية الكلب الأهلي ذبيل من تراب » بناءً على أن كلب الحائط منه ، خصوصاً إذا قلنا بإرادة ما يشمل الدار من الحائط ، إلا أنها معاً شاذان والمعروف ما سمعت ، والله العالم .

﴿ وفي كلب الزرع قفيز من بر ﴾ عند المشهور على ما اعترف به غير واحد ، بل في التنقيح « لم أعرف قائلاً بغيره » وإن كان فيه أنه خلاف ما سمعت من الصدوق ، بل وظاهر المفيد أيضاً ، بل في المسالك نسبة عدم وجوب شيء به إلى جماعة ، وعلى كل حال فلم نعرف مستنده ، وإن قيل إنه خبر أبي بصير (٢) السابق لكن قد سمعت ما فيه من الجريب لا القفيز ، وعن الأزهري « أن الجريب أربعة أفقزة » ، اللهم إلا أن يقال بدلالته على الأقل في ضمن الأكثر الذي لم نجد به عاملاً ، والقفيز كما عن الصحاح ثمانية مكايك والمكوك ثلاث كيلجات والكيلجة من « وسبعة أثمان من » ، والمن رطلان ، والله العالم .

﴿ ولا قيمة لما عدا ذلك من الكلاب وغيرها ﴾ مما لا يملكه المسلم ﴿ و ﴾ حينئذ فلا يضمن قاتلها شيئاً ﴿ لعدم الضرر على من هي في يده ، بعد أن لم تكن مملوكة ، مضافاً إلى أصل عدم الضمان وغيره ، والذبيل من تراب في الخبر المزبور (٣) كناية عن عدم شيء فيه وإن كان ظاهر الصدوق والإسكافي الغرامة .

والمراد بغيرها في المتن ونحوه ما يقع عليه الذكاة ولا يصح للمسلم تملكه وهو الحشرات والخنزير ، إلا أن يكون لنعمي كما سيأتي . وفي المسالك : « ويدخل في ذلك كلب الدار والجرو القابل للتعليم قال : ووجه عدم شيء للجميع عدم

(١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ .

(٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديات النفس الحديث ٢ .

(٣) يعني خبر ابن فضال .

المقتضى له وعدم قيمة للكلب حيث لا يرد فيها مقدّر (١) ، وهو مشكل على القول بأنّها مملوكة ، فإنّ لها قيمة في الجملة .

وفي كشف اللثام في شرح نحو عبارة المتن قال : « ولما انحصر عنده ما لا يقع عليه الذكاة في الأدمي والكلب والخنزير والحشرات أطلق نفي القيمة عنه ، ولما انقسم عند الشيخين ومن تبعهما إلى ما لا يملك وما يملك فصلوا فضمنوا بتلف ما يملك من مثل الفهد والبازي والصقر كما في النهاية والبغال والحمير الأهلية والهجن من الدواب والسباع من الطير وغيره كما في المقنعة » (٢)

قلت لأمداخليّة لقبول التذكية وعدّها في التملك وعدمه والقيمة وعدّها ، وحينئذٍ فالمتّجه تملك كلّ ما لم يثبت من الشرع عدم قابليّته للتملك للمسلم أو مطلقاً ، ولأنّّه يعدّ ممّا لا يتموّل في العرف ، من غير فرق بين الحشرات والطيور والجرو المتّخذ للتعليم وغيرها ، كما أنّ المتّجه الرجوع إلى القيمة في إتلافه كغيره من الأموال ، بل يمكن القول بعدم اعتبار المالك في القيمة التي هي عوض الشيء وبدله وإن لم يكن مملوكاً خصوصاً إذا كان فيه حق الاختصاص .

نعم لا يلحق الجرو المتّخذ للتعليم بكلب الصيد وإن كان سلوكياً ضرورة ظهوره في الصائد بالقوّة القريبة من الفعل ولو بالتعليم ، بل ربما ظهر من بعض اعتبار الثاني وإن كان هو كما ترى وخبر السلوقي (٣) وإن أطلقاً إلّا أنّهما كما اعترف بمحمولان على غلبة كونه صيوداً كما عرفت . وحينئذٍ فما احتمل بعضهم - من عدم الاشتراط والاكتفاء بكونه من ذلك الصنف وإن كان جرواً لا يصيد لصديق كلب الصيد عليه عرفاً - واضح الضعف .

وكيف كان فالظاهر أنّ التقديرات المزبورة ديّات شرعيّة ، لأنّها القيم في زمان الأخبار ، وإن احتمل ، لكنّه ضعيف . نعم هي في حقّ الجاني الذي هو مورد

(١) المسالك ج ٢ ص ٥١٠ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٤٤ .

(٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ديّات النفس الحديث ١ و ٢ .

النصوص والفتاوى.

أما الغاصب إن تلف منصوبه عنده (١) ففي القواعد د يضمن أكثر الأمرين من المقدّر والقيمة السوقية لأخذه بالأشقّ ، ولذا يضمن الغاصب قيمة المبدّ وإن زادت على دية الحرّ ، (٢) بخلاف المتلف غيره ، ولكن ستمسح إطلاق المصنّف أن عليه القيمة كالمحكيّ عن ابن إدريس ، وربما احتمل إرادته أكثر الأمرين أيضاً ، وعن التحرير د الوجه الضمان بالمقدّر ، ولعلّه لا إطلاق التقدير المزبور ، ولعلّ الأقوى وجوب أكثر الأمرين لو قتله الغاصب ، لا جماع جهتي الضمان : الغصب والإتلاف ، والأولى تقتضي الضمان بالقيمة والأخرى بالمقدّر فللمالك المطالبة بأكثرهما اقتضاء .

أما لومات من قبل نفسه عند الغاصب فليس للضمان إلاّ جهة واحدة وهي الغصب المقتضى لكونه بالقيمة زادت عن المقدّر أو نقصت بعد تنزيل نصوص التقدير على المتلف .

ولو تلفه أجنبيّ في يد الغاصب كان المالك مخيراً في الرجوع على كلّ منهما ، ولكن إذا رجع على المتلف بالمقدّر كان له الرجوع على الغاصب بزيادة القيمة إن كانت ، كما أن له الرجوع على المتلف بزيادة المقدّر لو فرض زيادته على القيمة التي أخذها من الغاصب ، بل قد يقال : إن له مطالبة الغاصب بها وإن لم يكن متلفاً ، إلاّ أنّها مضمونة عليه بما ضمنها المتلف وإن كان للغاصب الرجوع بها عليه ، ويحتمل عدم ضمان الغاصب غير القيمة لأنّها التي هي مقتضى جهة ضمانه أي الغصب ، فتأمل جيّداً .

وكيف كان فلو نقص الكلب المنصوب فالأرّش بالنسبة إلى أكثر الأمرين بناءً عليه أو إلى القيمة على القول الآخر أو على المقدّر بناءً على اعتباره فتأمل جيّداً .

(١) ليست في بعض النسخ كلمة د عنده .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٤ .

هذا كله فيما يملكه المسلم ﴿ وأما ما يملكه الذمى كالخزير فهو يضمن بقيمته عند مستحليه ﴾ بخلاف أجد فيه إذا استجمع سائر شروط الذمة التي يحقن بها ماله ودمه .

﴿ وفي الجناية على أطرافه ﴾ وجراحاته ﴿ الأرض ﴾ عندهم أيضاً ، وفي القواعد اعتبار التستر بذلك ، قال : « وإن لم يكن مستتر أبه فلا شيء » (١) ، بل وفي كشف اللثام « وإن كان الجاني نحبياً أو حرّياً لا خلاله بشروط الذمة » (٢) وهو كذلك مع فرض اشتراط ذلك عليه في الذمة ، إلا أن النصوص مطلقة .

ففي أحدها (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام « إن علياً أمير المؤمنين عليه السلام رفع إليه رجل قتل خنزيراً فضمنه قيمته ، ورفع إليه رجل كسر بربطاً فأبطله » وفي خبر غياث (٤) عن أبي جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام ضمن رجلاً مسلماً أصاب خنزير نصراني » ولعل الوجه في إطلاق ضمان خنزير النصراني أن بناءه على عدم التستر به فلم يكن ذلك من شرائط الذمة عليه بخلاف غيره من الخمر ونحوه .

كما أنه يمكن التزام بعضهم لبعض في الضمان وإن أخل بالاستتار الذي أقصاه سيورته بحكم الحربي الذي يمكن القول بالضمان فيه على مذهبهم ، إلا أنني لم أجد ذلك محرراً في كلامهم .

(١ و ٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول ،

الكافي ج ٧ ص ٣٦٨ .

(٤) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

(جواهر الكلام - ج ٢٥)

﴿ مسائل ﴾

﴿ الأولى ﴾

قد ظهر لك ممّا ذكرنا أنّه ﴿ لو أتلّف على الذمّي خمرأً أو آلة لهو ﴾ أو نحو ذلك ممّا يملكه في مذهبه ﴿ ضمنها المثلّف ولو كان مسلماً ، ولكن يشترط في الضمان ﴾ قيامه بشرائط الذمّة التي منها ﴿ الاستتار ﴾ بذلك ، ﴿ و ﴾ حينئذٍ ﴿ ولو أظهرها الذمّي لم يضمن المثلّف ﴾ المسلم لأنّه حينئذٍ يحكم الحرّبيّ الذي لا يضمن ماله . وفي ضمان غيره الكلام السابق . ولعلّ إطلاق المصنّف الضمان في الخنزير واشتراطه التستّر في الخمر ونحوه مشعر بما ذكرناه من بناء استثناء (١) الخنزير على عدم التستّر به .

﴿ و ﴾ كيف كان ف﴿ ولو كان ﴾ شيء من ﴿ ذلك لمسلم لم يضمن الجاني على التقديرات ﴾ لعدم ملكه إيّاها سواء كان متستّراً أو متظاهراً ، وسواء كان المثلّف مسلماً أو ذمياً ، لأنّها ليست مالاً بالنسبة إليه .

بل في كشف اللثام د وإن اقتنى الخمر للتخليل (٢) ، وإن كان فيه بحث خصوصاً بناءً على غلبة سبق الخمريّة للخلية في أكثر أفراد العصير ، وهي المسماة بالخمر المحترمة ، كما أنّ فيه أيضاً د يملك المسلم جوهر آلة اللهو ، فإن أحرق الجاني عود آلة مثلاً ضمن قيمة الخشب وسائر الأجزاء ، (٣) وفيه بحث أيضاً ، مع توقف إلتلاف الهيئة عليه ، و قد سمعت إبطال عليّ عليه السلام كسر البربط

(١) كذا في الأصل ولكن في بعض النسخ « اقتناء » وهو الصحيح ظاهراً .

(٢ و ٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٢ .

الذي هو من آلات الله على الظاهر ، وإن كان يمكن إرادة الهيئة فيه بعد تنزيله على كونه لمسلم أو نعمي تجاهربه أو خرق شرائط الذمّة ، والله العالم .

المسألة (الثانية) :

المشهور بين قدماء الأصحاب ، بل لعلّ عليه إجماعهم كما اعترف به بعضهم ، بل عن ابن زهرة منهم دعواه عليه أنّه ﴿ إذا جنت الماشية على الزرع ليلاً ضمن صاحبها ولو كان نهاراً لم يضمن . ومستند ذلك ﴾ مضمون : ﴿ رواية ﴾ عبدالله بن المغيرة الذي هو من أصحاب الإجماع عن ﴿ السكوني (١) ﴾ عن جعفر عن أبيه عن عليّ عليه السلام قال : كان لا يضمن ما أفسدت البهائم نهاراً ، ويقول : على صاحب الزرع حفظ زرعه ، وكان يضمن ما أفسدت البهائم ليلاً ، ﴿ و ﴾ لكنّ المصنّف وغيره من المتأخّرين قالوا : ﴿ فيه ﴾ أي الخبر المزبور ﴿ ضعف و الأقرب اعتبار (٢) التفريط في موضع الضمان ليلاً كان أو نهاراً ﴾ وعدمه مع عدمه كذلك أيضاً .

وفيه أنّ ضعفه متجبر بما عرفت ، وفي كشف الرموز قد عمل به الشيخ وأتباعه والمتأخّرون ولأعزف له راداً ، على أنّ خبر السكوني من القوي في نفسه ، وفي خصوص المقام رواه عنه عبدالله بن المغيرة الذي هو من أصحاب الإجماع ، وقد قال بعض الأصحاب : إنّه لا يقدح في صحّة الخبر ضعف من بعده ، وإن كان لنا فيه نظر قد ذكرناه غير مرّة .

على أنّه معتضد بخبر معاوية (٣) بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث « أنّ داود عليه السلام ورد عليه رجلان يختصمان في الغنم والكرم فأوحى الله

(١) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

(٢) في الشرائع : اشتراط .

(٣) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٢ .

تعالى إلى داود عليه السلام أن اجمع ولدك فمن قضى منهم بهذه القضية فأصاب فهو وصيك من بعدك ، فجمع ولده فلماً أن قصر الخصمان ، قال سليمان عليه السلام : يا صاحب الكرم متى دخلت غنم هذا الرجل على كرمك ؟ قال : دخلت ليلاً ، قال : قد قضيت عليك يا صاحب الغنم بأولاد غنمك وأصوافها في عامك هذا ، قال : كيف لم تقض برقاب الغنم وقد قوم ذلك علماء بني إسرائيل ؟ وكان ثمن الكرم قيمة الغنم فقال سليمان : إن الكرم لم يجتث من أصله ، وإنما أكل حمله وهو عائد في قابل ، فأوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام أن القضاء في هذه القضية ما قضى به سليمان عليه السلام .

وبخبر هارون (١) بن حمزة ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البقر والغنم والأبل تكون في المرعى فتفسد شيئاً هل عليها ضمان ؟ فقال : إن أفسدت نهاراً فليس عليها ضمان من أجل أن أصحابه يحفظونه ، وإن أفسدت ليلاً فإن عليها ضمان .

وبخبر أبي بصير (٢) : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث (٣) إلى آخرها قال : النفس لا يكون إلا بالليل ، وعلى صاحب الحرث أن يحفظ الحرث بالنهار ، وليس على صاحب الماشية حفظها بالنهار ، إنما رعيها بالنهار وأرزاقها ، فما أفسدت فليس عليها ، وعلى أصحاب الماشية حفظ الماشية في الليل عن حرث الناس ، فما أفسدت بالليل فقد ضمنوا وهو النفس ، وأن داود عليه السلام حكم للذي أصاب زرعه رقاب الغنم فحكم سليمان الحديث .

وخبره الآخر عنه (٤) أيضاً قلت له : إن قول الله عز وجل : وداود وسليمان

(١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٣ .

(٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٣ .

(٣) الانبياء ٧٨ .

(٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب موجبات الضمان الحديث ٥ .

إلى آخرها قلت : حين حكما في الحرث كانت قضية واحدة ، فقال : كان أوحى الله عز وجل إلى النبيين قبل داود عليه السلام إلى أن بعث الله داود عليه السلام أي غنم نفشت في الحرث فلصاحب الحرث رقاب الغنم ولا يكون النقش إلا بالليل ، فإن على صاحب الزرع أن يحفظه بالنهار ، وعلى أهل الغنم حفظ الغنم بالليل ، فحكم داود بما حكمت به الأنبياء من قبله ، وأوحى الله إلى سليمان أي غنم نفشت في زرع فليس لصاحب الزرع إلا ما خرج من بطونها ، وكذا جرت السنة بعد سليمان عليه السلام وهو قول الله عز وجل : « وكلاً آتينا حكماً وعلماً » (١) فحكم كل واحد منهما بحكم الله عز وجل .

وبالنسبة إلى (٢) رواه جماعة ومنهم ابن زهرة « إن ناقة البراء بن عازب دخلت حائطا فأفسدته فقضى عليه أن على أهل الأموال حفظها نهاراً وعلى أهل المواشي حفظها ليلاً وأن على أهلها الضمان في الليل . »

بل وبالأخر (٣) وهو « أن العجماء (٤) جبار ، بناءً على أن غالب جنائنها وقوعها في النهار . »

ولكن مع ذلك كله قال الشهيد في غاية المراد : « لما كان الغالب حفظ الدابة ليلاً وحفظ الزرع نهاراً خرج الحكم عليه وليس في حمل المتأخرين رد لقول القدماء ، لأن القدماء اتبعوا عبارة النص والمراد هو التفريط ، ولا ينبغي أن يكون خلاف هنا إلا في مجرّد العبارة عن الضابط ، وأما المعنى فلا خلاف فيه ، وتبعه على ذلك في كشف اللثام ، بل قال : أكثر عباراتهم تشعر بذلك . »

وقد اعترضه غير واحد بأنه خلاف ظاهر عباراتهم التي لا يجب الجمع فيها

(١) الانبياء : ٧٩ .

(٢) الفنية ، فصل في الجنائيات ، أواخر الفصل .

(٣) داجع الوسائل الباب ٣٢ - من أبواب موجبات الضمان .

(٤) في بعض النسخ : القحماء .

كالروايات و الآيات و الأدلة ، خصوصاً بعد أن علم أن عادة بعضهم اتباع النصوص التي لا ريب في ظهورها بعدم الضمان في النهار ولو مع التفريط به ، وجزم في الرياض (١) .

ولكن الإصاف عدم صلاحية النصوص المزبورة التي منها قضية في واقعة المعبر عنها عن مضمونها بعبارات القدماء المعلوم عدم التحرير فيها ، للخروج عن القواعد المحكمة المعتضدة بالعقل والنقل ، فالتحقيق حملها على ما عرفت من كون ذلك مثلاً للتفريط وعدمه . نعم ربما يقال : إن الأصل في إفسادها ليلاً الضمان حتى يعلم عدم التفريط وبالنهار بالعكس حتى يعلم التفريط ، وإن كان هو أيضاً كما ترى .

المسألة الثالثة :

﴿ روى محمد بن قيس (٢) في الصحيح عن أبي جعفر ﴿ عن أمير المؤمنين عليه السلام إنه قضى في بعير بين الأربعة عقله أحدهم فوقه في بئر فأنكسر ، إن على الشركاء حصته لأنه حفظ وضيع الباقيون ﴾ ولفظه « قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة أنفس شركاء في بعير فعقله أحدهم فانطلق البعير فعبث بعقاله فتردى فأنكسر فقال أصحابه للذي عقله : اغرم لنا بعيرنا ، قال : فقضى أمير المؤمنين عليه السلام بينهم أن يفرموا له حظّه من أجل أنه أدقّ حظّه فذهب حظّهم بحظّه ، إلا أن أصحاب حكوه بلفظ الرواية مشعرين بعدم العمل به بل في نكت المصنّف « إن

(١) قال في الرياض : اللازم المصير الى رواية السكوني راجع ج ٢ ص ٦٢٧

(٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب موجبات الضمان ، الحديث الاول ، التهذيب

ج ١٠ ص ٢٣١ ، الفقيه ج ٤ ص ١٧٣ ، المقنعة ص ١٣٣ وفي الأخير نقل بمعنى لا بلفظه فراجع .

صححت هذه الرواية فهي حكاية في واقعة ولا عموم للوقائع فلملته عليه السلام عرف فيها ما يقتضي الحكم بذلك مثل أن يعقله ويسلمه إليهم فيفرضوا في الاحتفاظ به أو غير ذلك من الوجوه المقتضية للضمان ، أما أن يطرد الحكم على ظاهر الواقعة فلا (١) ، وهو كذلك .

بل ربما ظهر من بعض ، أن الأصل يقتضي ضمانه من حيث إن عقله كان سبباً لترديه وتصرف في مال الغير بغير إذنه ، بل ربما كان ذلك باعتبار استيلائه عليه عدواناً مقتضياً لضمائه على كل حال ، وإن كان قد يشكل بقاعدة الإحسان التي قد سلف منها عدم اقتضاءها ارتفاع الضمان . لكن قد يظهر من بعض النصوص هنا ذلك مثل خبر السكوني (٢) عن جعفر عن أبيه عليه السلام « أن رجلاً شرد له بعيران فأخذهما رجل فقرنهما في جبل فاختنق أحدهما ومات فرفع ذلك إلى علي عليه السلام فلم يضمنه ، وقال : إنما أراد الإصلاح » .

المسألة (الرابعة) :

قد عرفت أن ﴿ دية الكلاب الثلاثة مقدرة على القاتل ﴾ غير الغاصب ﴿ أما لو غصب أحدها وتلف في يد الغاصب ضمن قيمته السوقية ولو زادت عن المقدّر ﴾ أو أكثر الأمرين على حسب ما سمعت الكلام فيه آنفاً .

(١) نكت النهاية ، وبهذه العبارة تم كتاب النكت وصححنا العبارة طبقاً للمصدر .

(٢) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب موجبات الضمان الحديث الاول .

﴿ الثالثة ﴾

من اللواحق

﴿ في كفارة القتل ﴾

﴿ تجب كفارة الجمع بقتل العمد ﴾ بلاخلاف أجده في ذلك، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى النصوص التي منها صحيح (١) ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام « سئل عن المؤمن يقتل المؤمن عمداً له توبة ؟ فقال : إن كان قتله لا يمانه فلا توبة له ، وإن كان قتله لغضب أو سبب من أسباب الدنيا فإن توبته أن يقاد منه ، وإن لم يكن علم به انطلق إلى أولياء المقتول فأقر عندهم بقتل صاحبهم ، فإن عفوا عنه ولم يقتلوه أعطاهم الدية وأعتق نسمة وصام شهرين متتابعين وأطعم ستين مسكيناً توبة إلى الله عز وجل » وغيره من النصوص .

﴿ والمرتبة بقتل الخطاء ﴾ وشبه العمد الذي صرح به غير واحد ، لاندراجهم في الخطاء الذي لا أجده فيه خلافاً إلا من سلاّر وابن زهرة فخصراً ، ويوهمه كلام المفيد قال : « عليه عتق رقبة وإن أضاف إليه صيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً فهو أفضل وأحوط في كفارة ذنبه إن شاء الله » (٢) وفيه أن الكتاب والسنة متطابقان على الترتيب وإن كان لم يذكر خصوص الإطعام في الكتاب إلا أن النص والفتوى على ثبوته مرتباً على انتفاء الأمرين .

نعم صرح الفاضل والشهيدان وغيرهم بأن وجوبها فيهما ﴿ مع ﴾ كون القتل

(١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب القصاص في النفس الحديث الاول مع

اختلاف في بعض الكلمات .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٥٠ .

بـ ﴿المباشرة لامع التسييب﴾ وحينئذ ﴿فلوطرح حجراً أو حفر بئراً أو نصب سكينة﴾ في غير ملكه فعثر عائر فهلك بها ضمن الدية دون الكفارة ﴿ولعلته لما عرفته في محله من عدم صدق نسبة القتل في قتل التسييب المزبور الذي هو من الشرائط، وإنما يثبت الضمان فيه للنصوص والای جماع كما حققنا الكلام فيه في محله، فما في الرياض من المناقشة في ذلك في غير محله، خصوصاً بعد أن كان ظاهر غير واحد عدم الخلاف فيه بيننا، نعم حكاه في كشف اللثام عن الشافعي ولا ريب في فساده.

﴿و﴾ كيف كان فـ ﴿تجب﴾ كفارة الجمع عندنا ﴿بقتل المسلم ذكراً كان﴾ المقتول ﴿أو أُنْثى حراً أو عبداً﴾ للعموم، خلافاً للمحكي عن مالك فلم يوجبها في العبد، ﴿وكذا تجب في قتل الصبي والمجنون﴾ المحكوم بإسلامهما، بل في التحرير هنا «والجنين الذي لم تلجه الروح»، وإن كان فيه عدم صدق القتل في حقه كما عرفته سابقاً، نعم لو ولجته الروح وجبت لصدق عنوانها.

﴿و﴾ كذا تجب أيضاً ﴿على المولي بقتل عبده﴾ كما في القواعد ومحكي النهاية والسرائر للعموم، وخصوص قول الصادق عليه السلام (١) «من قتل عبده متعمداً فعليه أن يعتق رقبة ويطعم ستين مسكيناً ويصوم شهرين متتابعين» ونحوه الموثقان (٢) والحسنان «عن رجل قتل مملوكه متعمداً قال: يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين» إلى غير ذلك من النصوص، خلافاً للمحكي عن كفارات النهاية والمهذب، من استحباب الجمع لقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٣) «يعجبني أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ثم تكون التوبة بعد ذلك».

(١) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ٣.

(٢) راجع الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الكفارات و الباب - ٣٧ - من

أبواب القصاص في النفس.

(٣) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الكفارات الحديث الاول.

وقوله في خبر المعلّى (١) وأبي بصير « من قتل عبده متعمداً فعليه أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً » ولكن يمكن رجوع الفضل في الأول إلى الترتيب بين الكفارة والتوبة بتقديم الأولى على الثانية لا إلى أصل الكفارة، كما أنه يمكن حمل « أو » في الثاني على معنى الواو وإرادة التفصيل منهما لا التخيير، كل ذلك لقصورهما عن معارضة النصوص المزبورة المعتمدة بإطلاق غيرهما من السنة ﴿ و ﴾ معاهد الإجماعات .

نعم ﴿ لا تجب ﴾ الكفارة أصلاً عندنا ﴿ بقتل الكافر نعتياً كان أو معاهداً ﴾ وغيرهما عمداً أو خطأً بلا خلاف أجده فيه ﴿ استناداً إلى البرائة الأصلية ﴾ خلافاً للعامة .

﴿ ولو قتل مسلماً في دار الحرب عمداً مع العلم بإسلامه ولا ضرورة فعلية القود والكفارة ﴾ عندنا إلا إذا أقيده على قول نسمعه إن شاء الله والدية والكفارة إن كان خطأً لا إطلاق الأدلة، سواء أسلم فيها ولم يهاجر، أو هاجر وعاد لحاجة، أو غيرها، خلافاً لما لك فيه الكفارة والدية على كل حال، ولا يبي حنيفة إن كان أسلم فيها ولم يهاجر فالكفارة والقود والدية، ثم إن ظاهر اعتبار المصنف عدم الضرورة، يقتضي عدم القود والدية مع الضرورة إلى قتله كما إذا تترتب به الكفار، وبه صرح بعضهم هنا وفي باب الجهاد، وهو إن تم إجماعاً فلا إشكال وإلا فللنظر فيه مجال كما سنشير إليه .

هذا كله مع العلم بإسلامه .

﴿ و ﴾ أما ﴿ لو ظننه كافراً ﴾ فلا قود اتفاقاً وإن قتله عمداً بل ﴿ لادية ﴾ عند الأكثر ﴿ و ﴾ لكن ﴿ عليه الكفارة ﴾ بلا خلاف أجده في وجوبها، بل ولا إشكال لعموم الأدلة وخصوص قوله تعالى : « فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحريروا رقبة مؤمنة » (٢) بناء على أن المراد إذا كان

(١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الكفارات الحديث ٢ .

(٢) النساء : ٩٢ .

المقتول مؤمناً وهو في قوم بينكم وبينهم عداوة فعليكم الكفارة ، بل ظاهر اقتصارها على ذلك خصوصاً بعد قوله سابقاً : « ومن قتل مؤمناً خطأ فدية مسلّمة إلى أهله » (١) ولاحقاً « وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلّمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة » (٢) عدم الدية أيضاً وإلاّ لم يظهر وجه للتفصيل بين المؤمن في قوم عدو ، وفي قوم بينكم وبينهم ميثاق ، وبين مطلق المؤمن ، وحينئذ فتكون الآية دالّة على عدم وجوبها ولو بحسب السياق كما عن الأكثر بل في ظاهر المبسوط وغيره الاتفاق عليه ، و به حينئذ يخصّ ويقيد إطلاق ما دل على وجوب الدية للنفس المؤمنة بناءً على شموله لمثل القرض .

خلافاً لابن إدريس فأوجب الدية لأن لا يبطل دم المسلم ، لا إطلاق الأدلّة التذيي يكفي في الثبوت وإن لم تذكر في الآية ، ولا إجماع أصحابنا على ذلك ، إلاّ أنّ الجميع كما ترى ، ضرورة عدم صلاحية الأولين لمعارضة ما ذكرناه من دلالة الآية ، و ليس تعرّض فيها للدية بل دالّة على العدم ، فلا يصلح الإطلاق ونحوه معارضاً حتّى الإجماع المزبور بعد أن لم نعرف من وافقه عليه ، بل الأصحاب صريحاً وظاهراً على خلافه ، و لعل وجهه أنّه أوفق بحكمة استيصال المحاربين بعد أن ظنّه كافراً ولم تكن ضرورة تلجأ لمكثته في دار الحرب كما هو القرض . هذا . ولكن الإصاف مع ذلك كلّهُ عدم خلوّ الحكم عن إشكال إن لم يكن إجماع ، ضرورة معلومية أحكام قاعدة عدم بطلان دم المسلم .

﴿ و ﴾ كيف كان ف﴿ ولو كان أسيراً قال الشيخ ﴾ في محكي الخلاف والمبسوط و الفاضل و الصيمري وغيرهم : ﴿ ضمن الدية والكفارة لأنّه لا قدرة للأسير على التخلّص ﴾ فلم يكن مفراطاً في هدر دمه كالسابق ، مضافاً إلى إطلاق الأدلّة وقاعدة عدم بطلان دم المسلم وغير ذلك ، ﴿ و ﴾ لكن ﴿ فيه تردد ﴾ من

(١) التسلّح : ٩٢ .

(٢) النساء : ٩٢ .

ذلك ، ومن ظاهر الآية السابق المعتضد بإطلاق الفتوى وأصل البرائة ، بل مال إليه في الرياض ، إلا أن ذلك كله ترى لا يصلح للخروج عما عرفت ، والله العالم .
 ﴿ ولو اشترك جماعة في قتل واحد ﴾ عمداً أو خطأ ﴿ فعلى كل واحد كفارة ﴾ بخلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى عموم النص ، بناءً على صدق القتل بالنسبة إلى كل واحد منهم ، خلافاً للمحكي عن الشافعي وغيره من عدم وجوب التعدد ، ولا تسقط الكفارة بأمر المقتول بقتل نفسه للأصل .

﴿ وإذا قتل من العمد الدية ﴾ أو أقل أو أكثر صلحاً أو عفى عنها ﴿ وجبت الكفارة قطعاً ﴾ وإجماعاً بقسميه ، ضرورة عدم كون ذلك مسقطاً لها بعد تحققها ، خلافاً للحنفية (١) والنوري .

﴿ ولو قتل القاتل قوداً هل تجب في ماله قال في المبسوط ﴾ ومحكي السرائر وظاهر المقنعة والمهذب والوسيلة ﴿ لا تجب ﴾ الكفارة في ماله للأصل ، ولأنها شرعت لتكفير الذنب ، فمع فرض تسليم نفسه والاقتصاص منه فقد أعطى الحق فيكفي كفارة ، وفي النبوي « القتل كفارة » ، بل قال الصادق عليه السلام في خبر عبد الله (٢) بن سنان : « كفارة الدم إذا قتل الرجل مؤمناً متمتعاً فعليه أن يسكن نفسه من أوليائه فإن قتلوه فقد أدى ما عليه إذا كان نادماً على ما كان منه عازماً على ترك العود ، وإن عفى عنه فعليه أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً وأن يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر الله تعالى أبداً ما بقي » .

﴿ ولكن ﴾ فيه إشكال ينشأ من كون الجناية سبباً ﴿ فيستصحب ، ولأن الأصل عدم السقط ، ولأن حقوق الله المتعلقة بالمال لا تسقط بالموت ، بل عن الفاضل

(١) للحنيفة .

(٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الكفارات الحديث ٢ :

في المختلف والتحرير أنه أقوى الوجوب ، بل عن الشيخ في الخلاف الفتوى به مدعيًا عليه إجماع الفرقه وأخبارهم ، ولعلّه الأقوى في النظر للأصل وإطلاق الأدلة ، والله العالم .

ولو قتل صبي " أو مجنون مسلماً ففي المسالك : أن إطلاق النص " يقتضي عدم الفرق في الثبوت فيخرج العتق والإطعام من مالهما كما يخرج غيرهما من الحقوق ، ولا يهام عنهما ولا يجرى صومهما قبل التكليف ، فإذا كملاً خطباً به ، ولو ما تاقبله أخرجت الأجرة من مالهما ، بل عن المبسوط التصريح بذلك أيضاً لعموم النصوص وعدم اشتراطها بالإثم ، لوجوبها على المخطيء ، ولكن لا يخفى عليك النظر في ذلك كله كما اعترف به الفاضل ، بل اختار عدم كالمحكى عن ابن إدريس ولعلّه الأقوى للأصل .

ثم على تقدير الثبوت فالمتبجح كونها كفارة خطأ لأن عمدهما خطأ ، بل ليس في مالهما إلا العتق والإطعام ولا يكلفان بالصوم حين الجنائية ، والأصل البرائة بعد الكمال .

نعم تجب على الذمّي والحربي لعموم النصوص مع تكليف الكافر عندنا بالفروع ، ولكن يسقط بإسلامه فاته يجب ما قبله ، بل في القواعد الأقرب وجوبها على قاتل نفسه للعموم ، ولكن فيه نظر ، من عدم انسياق مثله من النصوص ، ولا نهيها لأنجب مالم يتحقق الموت ، وإذا تحقق لم يكن من أهل التكليف ، ولعلّه لذا كان خيرة التحرير العدم .

ولو قتل من أباح الشرع قتله كالزاني بعد الإحصان وقاطع الطريق ، ففي القواعد وشرحها لا كفارة بقتله وإن حكم بإيمانه ولم يكن القاتل ممّن له قتله ، لاتفاء حرمة شرعاً وخروجه عن النصوص قطعاً ، والإثم بتصديقه لما ليس له - لعدم إذن الامام - لا يوجب الكفارة ، ولكن للنظر فيه مجال لإطلاق الأدلة .

ولو تصادمت الجاملان فماتتا مع جنينهما ، ضمنّت كلّ واحدة أربع

كفّارات إن ولجت الروح الجنين وقتلنا بوجوبها على القاتل نفسه ، لا شتر الك كل
منهما مع الأخرى في قتل أربع أنفس وإن لا تلجه الروح فلا كفارة فيه وإنما
عليهما كفارة قتل أنفسهما فعلى كل منهما كفارتان ، وعلى ماسمعه من التحرير ،
لا فرق بين الولوج وعدمه ، والله العالم .

﴿ الرابعة ﴾

من اللواحق

﴿ في العاقلة ﴾

سميت بذلك لعقلها الإبل التي هي الدية بفناء وليّ الدم ، أو لعقلها أي
منعها القاتل من القتل ، أو لعقلهم عنه أي تحمّلهم العقل وهو الدية عنه
﴿ و ﴾ كيف كان في النظر يقع فيها في تعيين المحل و كيفية التقسيط
وبيان اللواحق .

﴿ اما المحل ﴾

﴿ فهو العصبه ﴾ على المشهور كما ستعرف ﴿ والمعتق وضامن الجريرة
والإمام ﴾ مترتبين على حسب الترتيب في الإرث كما ستعرف إن شاء الله .
لكن ينبغي أن يعلم أولاً أنك قد عرفت سابقاً ثبوت دية القتل أو الجرح
مع تراضي الجاني والأولياء عليها وإذا لم يحصل بعض شروط القصاص في ذمة الجاني

إجماعاً بقسميه ومخصوصاً ، فإن مات أخذت من التركة إن كانت ، كما في خبري (١) البزطي وأبي بصير ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، خلافاً للمحكي عن المبسوط فأسقطها فهو واضح الضعف كما تقدم الكلام فيه ، بل وفيما إذا هرب ، الذي حكى عن النهاية والغنية والوسيلة والإصباح والجامع أنه تؤخذ الدية حينئذٍ من عاقلته ، فإن لم يكن له عاقلة فمن بيت المال ، إلا أنهم ذكروا ذلك في شبه العمد الذي لا فرق بينه وبين العمد في ذلك ، ولذا حكوا عنهم الخلاف فيه .

وعن الفاضل في المختلف اختياره لأن لا يبطل دم المسلم ، وللإجماع في الغنية ، إلا أنه كما ترى موهون بمصير غير من عرفت إلى خلافه ، بل أجاد ابن إدريس فيما حكى عنه في رده بأنه خلاف الإجماع وضد ما تقتضيه أصول مذهبنا لأن الأصل براءة الذمة (٢) مضافاً إلى الإجماع على أنه لا عقل للأولياء وبيت المال إلا دية الخطأ المحض فأما الخطأ شبه العمد فلا تعقله العاقلة بغير خلاف فيه بيننا ، وإنما تجب على الجاني نفسه ، ولا يرجع عن ذلك بأخبار آحاد لا توجب علماً ولا عملاً (٣) .

بل في كشف اللثام لم نظفر بخبر يفيد الانتقال إلى العاقلة أدبيت المال بمجرّد الهرب (٤) ، وإن كان فيه أنه مضمون خبر أبي بصير (٥) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه قال : إن كان له مال أخذت الدية من ماله وإلا فمن الأقرب فالأقرب ، وإن لم يكن له قرابة أداه الإمام

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب العاقلة الحديث ٣ و ١ .

(٢) في المصدر : فمن شغلها يحتاج الى دليل .

(٣) السرائر ، كتاب الحدود ، باب في أقسام القتل ولم ينقل لفظ عبارته بل معناه فراجع .

(٤) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٤٦ .

(٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

فإنه لا يبطل دم امرء مسلم .

وقد سمعت سابقاً البحث فيما إذا هرب حتى مات في هربه وتمتدّ استيفائها من التركة ، وربما احتتم تأويل كلامهم بذلك ، بل عن المصنّف في النكت التوقف في أخذها من العاقلة في الحال المزبور وجواز أخذها من بيت المال المجمول للمصالح التي حسم المنازعة في الدماء من أهمّها .

و أما شبه العمدة فالدّية من ماله عندنا ، وعن العامة قول بأنّها على العاقلة . وحكى عن الحلبيّ منّا ، ولكن النصّ والفتوى على خلافه ، نعم هي على العاقلة في الخطأ المحض نصّاً وإجماعاً بقسميه ، بل لعلّه من المسلمين إلا من الأصم والخوارج ، وقد سبقهم الإجماع ولحقهم .

إنّما الكلام في تعيينها والمشهور بين الأصحاب كما اعترف به غير واحد أنّها العصة خاصة لصحيح عمّ بن قيس (١) عن جعفر عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في امرأة أعتقت رجلاً واشترطت ولائه ولها ابن فألحق ولائه بعصبتها الذين يعقلون عنها دون ولدها » وصحيحه (٢) الآخر عنه أيضاً « أنه عليه السلام قضى في رجل حرّ رجلاً فاشترط ولائه فتوفي الذي أعتق وليس له ولد إلا البنات ثم توفي المولى وترك مالاً قال فقضى بميراثه للعصبة الذين يعقلون عنه إذا أحدث حدثاً يكون فيه عقل » والمرسل (٣) « إن امرأة دمت أخرى حاملاً فأسقطت ثم ماتت الرامية فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله عليها بالفرقة وقضى بأن ميراثها لبنيتها وزوجها والعقل على عصبتها » .

✽ وضابط العصة ✽ على ما صرح به غير واحد من الأصحاب كالشيخين والقاضي والفاضلين والشهيد بن وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، بل هو المشهور

(١) الوسائل الباب - ٣٩ - من كتاب العتق الحديث الاول .

(٢) الوسائل الباب - ٤٠ - من كتاب العتق الحديث الاول وفيه « الا النساء »

مكان « الا البنات » .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٤٦ .

أيضاً ، بل في المختلف الاستدلال بها عليه وربما استفيد من ذلك بلوغها حد الإجماع بقرينة معلومية عدم حجيتها عنده ، اللهم إلا أن يكون ذلك بالنسبة إلى تفسير العصبية الذي يمكن أن تكون فيه حجة وإن لم تكن هي كذلك بالنسبة إلى الحكم الشرعي ، وعلى كل حال فهي عندهم ﴿ من يتقرب بالأب كالأخوة وأولادهم ﴾ وإن تزلوا ﴿ والعمومة وأولادهم ﴾ كذلك ﴿ ولا يشترط كونه من أهل الإرث في الحال ﴾ .

بل في كشف اللثام أنه المعروف من معناها ، و في محكي السرائر « فهم العصبات من الرجال سواء كان وارثاً أو غير وارث الأقرب فالأقرب ويدخل فيها الولد والوالد - إلى أن قال - : وإجماعنا منعقد على أن العاقلة جماعة الوارث من الرجال دون من يتقرب بالأم » (١) وفي الرياض « وظاهره كما ترى دعوى الإجماع عليه ، وإن زعم مخالفة قوله لقولهم فقد قولاً آخر ، ولم أفهم الوجه فيه إلا من حيث إطلاق الرجال في صدر العبارة بحيث يتوهم الشمول فيه لمثل الأخوة من الأم والأخوال ، لكن تصريحه أخيراً باستثناء من يتقرب بالأم يدفع ذلك و يوجب اتحاد قوله مع قولهم ، ولذا لم يجعله كثير مخالفاً لهم ، وعبارته صريحة في دعوى الإجماع و هو الحجة » (٢) .

قلت : الإيضاح أن عبارته غير نقيّة ، خصوصاً بعد إدراج الولد والوالد و فيهما ما تسمعه من الكلام ، وقوله أخيراً الوارث مع تصريحه أولاً بعدم الفرق بين الوارث وغيره ، إلا أن التدبر فيها يقتضى موافقة الجماعة ، والله العالم .

و في مختصر النهاية الأثيرية « العصبية الأقارب من جهة الأب » و في الصحاح « عصبية الرجل بنوه وقرايبه لأبيه وإنا سَمَوْا عصباً لأنهم عصبوا به أي أحاطوا فالأب طرف والإبن طرف والعَمّ جانب والأخ جانب » وعن مجمع البحرين

(١) السرائر كتاب الحدود ، باب في اقسام القتل .

(٢) الرياض ج ٢ ص ٦٢٩ .

« أن عصبه الرجل بنوه و قرابته لأبيه ، ﴿ و ﴾ لكن مع ذلك كله ﴿ قيل ﴾ كما عن النهاية والغنية والإصباح ﴿ هم الذين يرثون دية القاتل لو قتل ﴾ والذي عثرنا عليه في النهاية « و أمّا دية قتل الخطاء فإنّها تلزم العاقلة الذين يرثون دية القاتل لو قتل ولا تلزم من لا يرث من ديته شيئاً » (١) وهي مع أنّها غير صريحة لاحتمال كون الوصف للتعليل المصرّح به في المقنعة دون التفسير ، لا ذكر فيها للعصبية وتفسيرها . نعم في الغنية ومحكي الإصباح « وعاقلة الحرّ المسلم عصبته الذين يرثون ديته » مع احتمال أو ظهور التعليل فيهما ، والائتكال في معنى العصبية على وضوحه ، وأنّ المفهوم منهم المتقرّبون بالأب من الرجال ، أو التوضيح والتنصيص على الاختصاص بالمتقرّبين بالأب .

﴿ و ﴾ على كلّ حال فالمصنّف والفاضل وغيرهما قالوا : ﴿ في هذا الإطلاق وهم ، فإنّ الدّية يرثها الذكور والإناث والزوج والزوجة ومن يتقرّب بالأُمّ على أحد القولين ﴾ بل أصحهما ﴿ ويختصّ بها الأقرب فالأقرب كما تورث الأموال ، وليس كذلك العقل فإنّه يختصّ به الذكور من العصبية دون من يتقرّب بالأُمّ ﴾ أو بالأب من الإناث ﴿ ودون الزوج والزوجة ﴾ كما عن الشيخ الاعتراف به ﴿ و ﴾ لذا نسبه المصنّف إلى وهم الإطلاق .

نعم ﴿ من الأصحاب من خصّ به أي العقل ﴾ الأقرب ﴿ فالأقرب ﴾ ممن يرث بالتسمية ومع عدده يشترك في العقل بين من يتقرّب بالأُمّ مع من يتقرّب بالأب أثلاثاً ﴿ وفي كشف اللثام « و بالجملة هم الورثة على ترتيب الإرث » ثمّ استدّل له بخبري أبي بصير (٢) والبرنطي السابقين اللذين هما في القاتل عمداً ثمّ هرب وبما في مرسل يونس (٣) « عن أحدهما عليه السلام أنّه قال في الرجل إذا قتل رجلاً خطأ فمات قبل أن يخرج إلى أولياء المقتول من الدّية أن الدّية

(١) النهاية ج ٢ ص ٧٥٨ .

(٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب العاقلة الحديث ١ و ٣ .

(٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

على ورثته فان لم يكن له عاقلة فعلي الوالي من بيت المال ، وفيه أن مقتضى الإيطلاق المزبور الشركة أثلاثاً وإن كان المتقرب بالأم واحداً كالأخ الذي له السدس ، بل مقتضاه اختصاص العقل بالبنت والأخت ، على أن الخبرين الأولين في العامد ولا ذكر فيهما للعاقلة ، والثالث محتمل لشبه العمد . وعلى كل حال فلم نعرف هذا القول لأحد وإن نسب إلى أبي علي ، لكن عبارته المحكية عنه «العاقلة هم المستحقون لميراث القاتل من الرجال العقلاء سواء كانوا من قبل أبيه أو أمه فان تساوت القرابتان كالإخوة للأب والإخوة للأم» كان على الإخوة للأب الثلثان وعلى الإخوة للأم الثلث سواء كان المستحق للميراث واحداً أو جماعة ولا يلزم ولد الأب شيء إلا بعد عدم الولد والأب ، ولا يلزم ولد الجد شيء إلا بعد عدم الولد للأبوين ، (١) و هو كما ترى لا توافق القول المزبور بل هو قول مستقل برأسه ، كما أن ما ذكره سنداً له و منهم المصنف حيث قال : ﴿ وهو استناد إلى رواية سلمة (٢) بن كهيل عن أمير المؤمنين عليه السلام لا ينطبق على ذلك أيضاً » قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد قتل رجلاً خطأ فقال أمير المؤمنين عليه السلام : من عشيرتك وقرابتك؟ فقال : مالي بهذه البلدة عشيرة ولا قرابة قال : فمن أي أهل البلدان أنت؟ فقال : أنا رجل من أهل الموصل ولدت بها ولي بها قرابة وأهل بيت ، قال : فسأل عنه أمير المؤمنين عليه السلام فلم يجد له بالكوفة قرابة ولا عشيرة ، قال : فكتب إلى عامله على الموصل : أما بعد فإن فلان بن فلان وحليته كذا وكذا ، قتل رجلاً من المسلمين خطأ فذكر أنه رجل من أهل الموصل وأن له بها قرابة وأهل بيت وقد بعثت به إليك مع رسولي فلان بن فلان

(١) كشف الثام ج ٢ ص ٣٢٧ .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب العاقلة الحديث الاول . ولا يخفى أن في

الوسائل هنا سقط سطرين فراجع الكافي ج ٧ ص ٣٦٤ والتهذيب ج ١٠ ص ١٧١ والقيه

وحليته كذا وكذا فإذا ورد عليك إن شاء الله وقرأت كتابي فافحص عن أمره
وأسأل عن قرابته من المسلمين ، فإن كان من أهل الموصل ممن ولد بها وأصبحت
له قرابة من المسلمين فاجمعهم إليك ثم انظر وإن كان منهم رجل يرثه له سهم
في الكتاب لا يحجبه من ميراثه أحد من قرابته فالزمه الدية وخذه بها نجوماً في
ثلاث سنين وإن لم يكن من قرابته أحد له سهم في الكتاب وكان قرابته سواء في
النسب وكان له قرابة من قبل أبيه وأمه في النسب سواء ففض الدية على قرابته
من قبل أبيه وقرابته من قبل أمه من الرجال المدركين المسلمين ، ثم اجعل على
قرابته من قبل أبيه ثلثي الدية و اجعل على قرابته من قبل أمه ثلث الدية
وإن لم يكن له قرابة من قبل أبيه ففض الدية على قرابته من قبل أمه من الرجال
المدركين المسلمين ثم خذهم بها واستأدهم الدية في ثلاث سنين فإن لم يكن له
قرابة من قبل أمه ولا قرابة من قبل أبيه ففض الدية على أهل الموصل ممن
ولد بها ونشأ ولا تدخلن غيرهم فيهم من أهل البلد ثم استأد ذلك منهم في ثلاث
سنين في كل سنة نجماً حتى تستوفيه إن شاء الله ، وإن لم يكن لفلان بن فلان
قرابة من أهل الموصل ولا يكون من أهلها وكان مبطلاً فردّه إلى مع رسولي
فلان بن فلان إن شاء الله فأنا وليه والمؤدّي عنه ولا يبطل دم امرئ مسلم ،
﴿ و ﴾ أيضاً ﴿ في سلمة ضعف ﴾ لأنه بترى مذموم (١) ، ومشمول على
غرامة أهل البلد ، على أن الإخوة من الأبوين ممن يعقلون ولا سهم لهم مسمّى
في كتاب الله تعالى ، و من هنا احتمل بعضهم إرادة كل من سمى الله في الكتاب
وإن لم يفرض له سهم ، فيشمل الأبناء والإخوة للأب أو للأبوين ، فيكون
عليه السلام أمر بأخذ الدية ممن يرثه بنص الكتاب إن كان ، وإلا من يرثه
بالقرابة ولم يسم في الكتاب كأبناء الإخوة والأعمام وأبنائهم .
ثم لما كان أخذ الدية من العاقلة منوطاً برأي الإمام عليه السلام رأى أن
لا يؤخذ من أقرباء الأب من هؤلاء الثلثان و يؤخذ الثلث من بيت المال الذي

على أقرباء الأم، وإن لم يكن له قرابة أحال الدية على بيت المال الذي على أهل الموصل، وإن كان هو كما ترى.

و على كل حال فالتحقيق ما عليه المشهور لما عرفت ﴿ و ﴾ لكن ﴿ هل يدخل الأبناء ﴾ وإن علوا ﴿ والأبناء (١) ﴾ وإن نزلوا ﴿ في العقل قال في المبسوط والخلاف ﴾ والوسيلة ومحكى المهذب: ﴿ لا ﴾ يدخلون، بل نسبه ثاني الشهيدين إلى المشهور، بل في الخلاف دعوى إجماعنا عليه للأصل المقطوع بما تعرفه إن شاء الله، مضافاً إلى اقتضاء التمسك به هنا شغل ذمة أخرى، مقتضى الأصل عدمها، وللإجماع المزبور المعتضد بالشهرة المذكورة الموهونين بماستعرفه إن شاء الله، ولخروجهم عن مفهوم العصة الذي فيه منع ظاهر بعد الإحاطة بما سمعته من كلام أهل اللغة وغيرهم، و لصحيح محمد بن قيس (٢) المتقدم في أول البحث المحتمل لإرادة إخراج الولد من العصة على نحو جهة الاستثناء المقتضى لكونهم منها فيكون دالاً على المطلوب، والنبوى (٣) العامي السابق الذي هو من غير طرفنا، كالأخر عنه (٤) أيضاً ولا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة ابنه، المحتمل لإرادة العمد، والثالث (٥) عنه أيضاً د في امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى وكان لكل منهما زوج و ولد فبرأ النبي ﷺ الزوج والولد، وجعل الدية على العاقلة، المحتملة لإرادة الأنثى من الولد فيه ﴿ و ﴾ من هنا كان ﴿ الأقرب دخولهما ﴾ وفقاً للإسكافي والمفيد والشيخ في النهاية والحائريات والحلى ويحيى بن سعيد وأبي العباس والفاضلين والصيمري والشهيد في اللمعة وغيرهم، وظاهر التنقيح على ما حكى عن بعضهم، ولذا نسبه

(١) في الفرائض : و الأولاد .

(٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من كتاب العتق الحديث الاول .

(٣) وهو الذي حكاه في كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٦ .

(٤ و ٥) حكاهما في كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٧ و في المسالك ج ٢ ص ٥١٢ .

في الايضاح إلى الشهرة ، بل عن الحلقى الاجماع عليه ، ونسبه إلى روايتنا وأن الشيخ تفرّد بالعدم ﴿ لا تُهما أدنى قومه ﴾ المفسّر به العصبه ، بل هو صريح من عرفت من أهل اللغة وغيرهم ، كما أنه صريح خبر سلمة بن كهيل المنجبر هنا بما عرفت ، وبذلك كله يظهر لك ضعف الشهرة ﴿ و ﴾ الاجماع المزبورين نعم ﴿ لا يشتر كهم القائل في الضمان ﴾ بلا خلاف أجده ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى معلومية كون الدّية في الخطأ على العاقلة ضماناً أو أداءً من المذهب أو الدين وإن خالف أبو حنيفة .

﴿ ولا تعقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون وإن ورثوا من الدّية ﴾ بلا خلاف أجده فيه كما عن المبسوط الاعتراف به ، لا لما قيل من خروجهم عن مفهوم العصبه فإنه قد يمنع في الأخيرين وإن كان هو كذلك في الامرئة ، ولا لأصل البرائة الذي قد عرفت الاشكل في الاستدلال به هنا ، بل للشك في إرادة الأخيرين من إطلاقها هنا وإن كانا منها في الحقيقة ولو لعدم الخلاف المزبور .

أمّا الشباب والضعفاء والزمنى^١ والشيوخ الذين لا قوة لهم ولا نهضة فعن الشيخ التصريح بأنهم من أهل العقل ، لأنهم إن لم يكن لهم بصيرة (١) بالسيف فلهم بصيرة (٢) بالرأي والمشورة ولا بأس به ، وإن كان العمدة دخولهم تحت العصبه لغة ﴿ و ﴾ عرفاً .

نعم ﴿ لا يتحمل الفقير شيئاً ﴾ منها ﴿ و ﴾ لكن ﴿ يعتبر فقره عند المطالبة و هو حول الحول ﴾ فمن استغنى عنده عقل وإن كان فقيراً قبله و بالعكس ، بلا خلاف أجده في شيء من ذلك ، بل في القواعد وشرحها للإصبهاني « ولا يعقل فقير لا يملك ما يؤدّى بالفعل وإن كان مكتسباً يمكنه الأداء بعد الكسب خلافاً للعامة في وجهه فاكثفوا بالاكتساب (٣) » بل يظهر من غير واحد المفسرين وغيره من أصل الحكم ، و هو إن تمّ إجماعاً ، أو كان لهم نص عليه فذلك وإلا أمكن

(١ و ٢) في كشف اللثام : « النصرة » مكان « البصيرة » .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٧ .

إشكاله باطلاق الأدلة . وحينئذ فيصبر عليه حتى يجد كسائر ديونه ، بل قد يقال بناءً على اعتبار الوجدان ، باعتباره حين الجناية كالتكليف لآحين حول الحول فتأمل جيداً فإنك ستسمع إن شاء الله ما يدفع ذلك ، من احتمال عدم ضمان العاقلة قبل الحول على وجه الدين ، بل هو خطاب تكليف ، بل يمكن الجزم بذلك بعد التدبر في كلامهم هنا وفي كتاب الرهن ، والله العالم .

﴿ ولا يدخل في العقل عندنا أهل الديوان ﴾ الذين رتبهم الإمام عليه السلام للجهاد وأدرّ لهم أرزاقاً ودوّنت أسمائهم ، بعضهم عن بعض ، خلافاً لأبي حنيفة فقدّم أهل الديوان على الأقارب لفعل عمر (١) المعلوم أنّه لم يكن على عهد رسول الله ﷺ ، بل هو مخالف لما هو المهود منه من جعلها على العصبية ، مع احتمال عقله خصوصي العصبية من أهل الديوان .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ لا ﴾ يدخل في العقل عندنا أيضاً ﴿ أهل البلد إذا لم يكونوا عصبية ﴾ لكن ﴿ في رواية سلمة ﴾ السابقة ﴿ ما يدل ﴾ على إلزام أهل بلد القاتل مع فقد القرابة ولو قتل في غيره وهي ﴿ مع ضعفها ﴾ مطرحة ﴿ لم نجد عاملاً بها كما عرفت الكلام فيها .

﴿ و يقدم من يتقرّب بالأبوين على من انفرد بالأب ﴾ كما في القواعد وغيرها ومحكيّ المبسوط ، بل لا أجد فيه خلافاً بينهم معتللين له بأنّه أقرب فالأقرب أحقّ بالارث ، ولما مرّ من خبري (٢) البزنطي و أبي بصير في قاتل هرب فمات ، ولكن إن لم يكن إجماع لا يخفى عليك ما فيه ، ضرورة عدم مدخلية الأحقّ في الميراث هنا ، كعدم مدخلية الخبرين بعد أن كان موردهما العمدة الذي لم تعمل بهما فيه ، فأطلاق العصبية حينئذ بحاله ، ولعلّه لذا قال في التحرير : « ولو قيل بعدم التقديم كان وجهاً لأنّ قرابة الأم لا مدخل لها في العقل ، ثمّ

(١) راجع المسالك ج ٢ ص ٥١٢ .

(٢) الوسائل الباب ٤ - من أبواب العاقلة الحديث ١ و ٣ .

إنك ستعرف الكلام فيما لو زاد التوزيع على المعتق^١ بين بالاً وبين .
 * ويعقل المولى * الذي هو أحد أفراد العاقلة مع عدم العصبية أو زيادة
 التوزيع عليهم * (من أعلى) * إجماعاً بقسميه عليه نصاً * ولا يعقل من أسفل *
 بمعنى المعتق بالفتح ، خلافاً للشافعي في أحد قوليهِ .
 وكيفية عقله على حسب ترتب الولاء الذي عرفته في الميراث ، فيعقل مولا
 الجاني ، فإن لم يكن فعصبات المعتق ، ثم معتق المعتق ، ثم عصباته ، ثم معتق أبي
 المعتق ، ثم عصباته ، وهكذا كترتّب الميراث ، ويدخل ابن المعتق وإن نزل وأبوه
 وإن علا في العقل ، كما يدخل في الولاء ، وكما يدخل أبو القاتل وإبنه في عصبه
 القاتل على ما اخترناه . نعم بناءً على عدم الدخول يحتمل الخروج هنا لخروجهما
 عن مفهوم عصبه المولى حينئذ كما سمعته في ظاهر صحيح محمد بن قيس (١)
 الذي تقدم الكلام فيه ، ويحتمل الدخول لاتقاء العصبه بينهما وبين القاتل
 وتحقق الولاء والإرث ، ولو كان المعتق امرأة كان لها الولاء ولكن لا عقل عليها
 لما عرفت من عدم العقل على النساء ، ويعقل حينئذ عصباتها ومنهم أبوها وبنوها بناءً
 على إرثهم الولاء .

والشركاء في عتق عبد واحد كشخص واحد في العقل ، لأن الولاء لجميعهم
 لا لكل واحد منهم ، فهم حينئذ كمولى واحد فلا يلزمهم بأجمعهم أكثر من نصف
 دينار إن كانوا أغنياء أو ربه إن كانوا فقراء ولو كان فيهم الفقير والغني
 فبالنسبة ، بمعنى أن على الغني حصّة من النصف لو كانوا أغنياء ، وعلى الفقير
 حصّة من الربع لو كانوا فقراء ، بخلاف ما لو مات المعتق الواحد المنفرد بعتق
 العبد كلّهُ عن عصبات ، فإنّه يضرب على كلّ واحد منهم نصيب المعتق . فإمّا (٢)
 من النصف أو الربع ، ولا يوزّع نصيبه عليهم بأجمعهم لأنّه يرث العتيق
 بالولاء ، لأنّه يرث الولاء من المعتق حتّى يتوزّع عليهم نصيبه خاصّة ، فعصبه

(١) الوسائل الباب - ٣٩ - من كتاب العتق الحديث الاول .

(٢) في الاصل : وتماماً وفي كشف الثام : وفاماً وهو الصحيح ظاهراً .

المولى بعده موالى للعتيق بأنفسهم كالمعتق بين بالنسب إلى المليت المتأخرين في الإرث عن طبقة إذا فقدت الطبقة المتقدمة فإنهم يرثون بالقرابة ، فهؤلاء العصبه إنما يرثون العتق و يعقلون عنه بولائهم لا بإرثهم الولاء عن المولى ، فالولاء في حقهم كالنسب ، وإذا اجتمع المنتسبون فعلي كل واحد منهم نصف دينار أو ربه ، نعم لو كانوا يرثون الولاء من المولى كانوا بمنزلة مولى واحد ، نحو انجماعة إذا اشترى كوا في عتق عبد واحد ، كما تقدم تحقيق ذلك في المواريث .

ولو مات أحد هؤلاء النشركاء في عتق العبد الواحد فكل واحد من عصبائه لا يحمل أكثر من حصّة المعتق لو كان حياً ، وهي جزء من نصف دينار أو ربه ، ولا يحمل النصف أو الربع كاملاً فإنه لا ينزل منزلة المنفرد بالعتق ، بل غاية أنه بمنزلة الشريك فيه ، وعن بعض كتب العامة إقته مادام المعتق حياً لا يرتقى بالعقل إلى عصبائه وإن فضل عنه شيء من الدية لعدم الولاء لهم في حياته ، والتحقيق ما عرفت (١) .

ومعتق الأب أولى من معتق الأم لاختصاص الولاء به . نعم إن كان أبوه رقيقاً وأمه معتقة عقل عنه معتق الأم ، فإن جنى الولد في حال رقيقته أيه عقل عنه معتق أمه ، فإذا عتق الأب بعد ذلك انجرّ الولاء إلى معتقه ، ولو حصلت سرية للجناية بعد ذلك لم يضمنها معتق الأب لأنها حصلت بجناية قبل الجرّ فلا يضمنها مولى الأب ، بل ولا مولى الأم ، وإن ضمن أصل الأرض ، لأن الزيادة حصلت بعد الجرّ وخروج الولاء عن مولى الأم ، والضمان مشروط بتحقيق العقل في الحالين ، وإنما يتحقق هنا بتحقيق الولاء فهو كالذمي إذا رمى ثم أسلم الذي ستعرف الكلام فيه إن شاء الله .

فالمستجبه حينئذ كون الزيادة في مال الجاني دون بيت المال الذي يشترط الضمان فيه بالخلو عن الموالى ، للأصل وإن احتمل ذلك أيضاً ، تنزيلاً لبراءة الموالى منزلة

عدمهم ، ولو قطع يدين قبل الجرح أو يدين ورجلين فسرى بعد الجرح فعلى مولى الأم دية كاملة لوجوبها عليه بالجناية ولازيادة بالسراية، والسراية إنما ظهر بها عدم الزيادة على الدية كما هو واضح .

﴿ وتحمل العاقلة دية الموضحة فما زاد قطعاً ﴾ ، بل إجماعاً بقسميه لعموم الأدلة ﴿ وهل تحمل ما نقص ؟ قال في الخلاف ﴾ ومحكي المبسوط والسرائر ﴿ نعم ﴾ تحمله لعموم الأخبار بل عن الأخير الإجماع عليه ﴿ ومنع في غيره ﴾ كالنهاية ، وتبعه في محكي الكافي والغنية والإصباح والوسيلة والكمال ﴿ وهو المروي ﴾ عن الباقر عليه السلام « قال قضى أمير المؤمنين عليه السلام أنه لا تحمل العاقلة إلا الموضحة فصاعداً وما دون السمحاق أجز الطيب سوى الدية (١) » ﴿ غير أن في الرداية ضعفاً ﴾ بآبن فضال الذي هو فطحى ، ونحوه في القواعد ، وظاهرهما الميل إلى الأول ، ولكن فيه أن ذلك مع تقدير تسليمه يقتضى كونه موثقاً ، وهو حجة عندنا أيضاً ، خصوصاً في المقام المعتضد فيه بالأصل وبالشهرة وبغيرهما ، ولعله لذا اختاره الفاضل في جملة من كتبه وولده والمقداد والصيمري وثاني الشهيدين وغيرهم ، بل الظاهر أنه المشهور ، كما اعترف به غير واحد منهم .

كل ذلك مضافاً إلى ما روى (٢) من رجوعه عن الفطحية عند موته ، فيكون حينئذ صحيحاً ، فمافي الايضاح « من أنني قد سألت والدي عن الخبر المزبور ونحن في الحجاز حين قرأني عليه التهذيب المرة الثانية ، فقلت : ضعفته في القواعد ووثقته في المختلف فقال : هو ضعيف » (٣) محمول على إرادة الضعف الذي يشمل الموثق وإلا كان واضح المنع ، فلا محيص حينئذ عن العمل به بعد أن لم يكن له معارض إلا عمومات مخصصة به ، والإجماع المزبور إنما المسلّم منه ما يوافق العمومات دون محل البحث الذي مقتضى الأصل أيضاً كونه على الجاني ، ضرورة اقتضاء قوله

(١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

(٢) راجع معجم رجال الحديث ج ٥ ص ٤٦ .

(٣) ايضاح القوائد ج ٢ ص ٧٢٧ .

تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (١) وغيره كون جنابة الجاني على نفسه دون غيره ، خرج ماخرج وبقي الباقي .

على أن الغالب حصول الجنایات الكثيرة خطأ من الناس ، فلو وجب كل جرح قل أو أكثر على العاقلة لزم حصول المشقة لهم ، بل ربما أدى ذلك إلى تساهل الناس في الجنایات ، لانقضاء الضمان عنهم ، بل لعل سيرة المسلمين في كل عصر ومصر على خلافه ، بل ربما شك في تناول الإطلاقات للجراحات جميعها ، وأنها في دية النفس خاصة ، وضمان الموضحة فصاعداً للإجماع والموثق المزبور ، فيبقى غيره على أصالة عدم الضمان .

وفي كشف اللثام عن التبصرة « أنها لاتعقل موضحة فمادون وهو غريب (٢) » والموجود فيما حضرنا من نسختها « أنها لا تعقل ما دون الموضحة (٣) » نعم في التحرير « أنها لاتعقل عن جراح المرأة إلا ما بلغ أرشه أرض الموضحة يعني الموضحة في الرجال (٤) » وفيه منع واضح .

ثم بناءً على المختار ففي اشتراط اتحاد الجرح الناقص عنها حتى لو تعدد وكان أرض المجموع بقدر أرض موضحة أو أكثر حمل العاقلة ، إشكال كما في القواعد ، من الأصل وعدم ضمائه شيئاً منها ، فكذا الكل ، ومن التساوي في الأرض وندرة الوقوع بالنسبة إلى واحد منها فلامشقة ولا تساهل ، والدخول في قوله في الخبر (٥) « فصاعداً » وإن كان ذلك كله كما ترى ، ولذا قال في كشف اللثام : « والأول أظهر » .

(١) فاطر : ١٨ .

(٢) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٣) التبصرة ص ٨٠٨ طبع الاسلامية و ص ٢١٨ طبع قم .

(٤) التحرير ج ٢ ص ٢٨٠ و لم ينقل لفظه بعينه فراجع .

(٥) يعني خبر ابن فضال المذكورة آنفاً .

وأما ما تضمنته الخبر المزبور (١) من أن " على الجاني أجر الطبيب فيمادون السمحاق سوى الدية " ، فلا أجد عاملاً به ، ولا ريب في أن " الأحوط للجاني بذله .

﴿ وتضمن العاقلة دية الخطاء ﴾ إلا أنها تستأدي ﴿ في ثلاث سنين ﴾ كما في خبر أبي ولاد (٢) ، بل عليه إجماع الأمة إلا من ربيعة كما عن الخلاف فأجلها خمسين ، وعن بعض الناس أنها حالة غير مؤجلة ، والكل شاذ .

ومبدأها من حين الموت فيأخذ حينئذٍ ولي " الدم " كل سنة عند اسلأخها ثلثاً تامة كانت الدية ﴿ كدية الرجل الحر المسلم ﴾ أو ناقصة كدية المرأة ودية الذمي ﴿ وعن الشافعي في أحد وجهيه اعتبار الناقصة بالكملة فما كان منها ثلثها كدية اليهودي والنصراني عنده أو نقصت عنه كدية المجوسي تحل في السنة الأولى ، وما زاد كدية المرأة تحل في سنتين ، في الأولى بقدر الثلث والباقي في الثانية . هذا كله في دية القتل .

و ﴿ أما الأرض فقد قال في المبسوط ﴾ وتبعه الفاضل في القواعد ﴿ يستأدي في سنة واحدة عند اسلأخها إذا كان ثلث الدية فمادون ، لأن العاقلة لا تعقل حالاً ﴾ للأصل ، وفحوى ما ورد في القتل ﴿ و ﴾ لكن ﴿ فيه إشكال ينشأ من احتمال تخصيص التأجيل بالدية ﴿ للنفس ﴾ لا بالأرض ﴿ الباقي على مقتضى أصالة الحلول في المستحق ، اللهم إلا أن يقال إن خبر أبي ولاد (٣) دال على تأجيل دية الخطاء مطلقاً قال : إن دية الخطاء تستأدي في ثلاث سنين فما دون ، بل ، قال أيضاً ﴿ ولو كان دون الثلاثين حل الثلث الأول عند اسلأخ الحول ، والباقي عند

(١) يعني خير ابن فضال .

(٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول وكلمة " فمادون ،

ليست فيه .

انسلاخ الثاني، ولو كان أكثر من الدية كقطع اليدين وقلع عينيْن وكان لاثنيْن حلٌّ لكل واحد عند انسلاخ العول ثلث الدية وإن كان لواحد حلٌّ له ثلث لكل جنابة سدن الدية ﴿ ١ ﴾ .

﴿ وفي هذا كله ﴾ ما عرفت من ﴿ الاشكال الأول ﴾ ودعوى وفاء خبر أبي ولاء في ذلك كله كما في ظاهر كشف اللثام كما ترى لا يتجشم (١) ، خصوصاً بعد انسياق دية القتل منه ، ولو سلم عدم كان مقتضاء ماسمعته من التحرير والارشاد وهو التأجيل ثلاث سنين في الأرض مطلقاً .

ودعوى تأييد الأول ، بأن القتل مع أنه أعظم من نقص الأطراف إذا كانت ديته تؤجل فديات الأطراف وأروش الجنابات أولى به مع أصل البرائة ، من الاجتهاد الذي لا يجوز العمل به في الأحكام الشرعية ، وكذا دعوى أن العاقلة لا تعقل حالاً بل لا بد من التأجيل وأنه على الوجه المزبور ولو من فحوى ما ورد في القتل ، في عدم الرجوع إلى حاصل معتد به ، وخصوصاً دعوى تأجيل مادن الثلث إلى سنة كالثلث ، ودعوى تأجيل ما زاد عليه ولو سيراً إلى مادن الثلثين إلى سنتين ، ودعوى ما زاد عليهما ولو سيراً إلى الثلث .

فلا يضاف اختصاص خبر أبي ولاء (٢) بدية القتل ، وبقاء دية الأرض على أصالة الحلول قل أو أكثر ، ثم على التقدير المزبور فالغاية ما عرفت ، والله العالم .

و على كل حال لا رجوع للعاقلة بما تؤدّيه على الجاني على المشهور ، كما تقدّم سابقاً ، خلافاً للمفيد وسلاّر ، ولم يعرف له وجهاً بل ولا موافقاً لهما ، والله العالم .

﴿ ولا تعقل العاقلة إقراراً ولا صلحاً ﴾ عن عمد أو شبهه أو خطأ لم تثبت

(١) لا يتجشم ظ .

(٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ديات النفس الحديث الاول .

﴿ ولا جناية عمن مع وجود القاتل ﴾ أما مع موته أو هربه فقد مرّ الكلام فيه
 ﴿ ولو كانت موجبة للدية كقتل الأب لده أو المسلم الذمّي أو الحرّ المملوك ﴾
 والهاشمة والمأمومة بلا خلاف معتدّ به أجده في شيء من ذلك ، كما اعترف به بعضهم ،
 بل في كشف اللثام الإجماع عليه .

بل ولا إشكال بعد معلومية أصالة عدم ضمان أحد جناية غيره لقوله تعالى :
 « لا تزر وازرة وزر أخرى » (١) وغيره ، خرج منه دية الخطأ المحض وبقي غيره ،
 وفي النبوي (٢) « لا تحمل العاقلة عمداً ولا اعتراضاً » ، وعن أمير المؤمنين عليه السلام (٣)
 « لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتراضاً » .

وفي خبر السكوني (٤) عنه أيضاً « لا تضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا
 صلحاً » ، وفي خبر زيد (٥) بن عليّ عن آبائه عليهم السلام « لا تعقل العاقلة إلا ما قامت
 عليه البيّنة » ، قال : وأتاه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل علي
 العاقلة شيئاً ، ورواه في الفقيه (٦) عن أمير المؤمنين عليه السلام ، وفي خبر أبي بصير (٧)
 عن أبي جعفر عليه السلام « لا تضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً » ،
 إلى غير ذلك .

وحينئذٍ فلو ثبت أصل القتل بالبيّنة فادّعى القاتل الخطأ وأنكرت العاقلة
 فالقول قولهم مع اليمين ولو على عدم العلم بالخطأ ، والإقرار المزبور إقماً هو

(١) فاطر : ١٨ .

(٢) حكاة في المسالك ج ٢ ص ٥١٢ .

(٣) حكاة في كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٩ و رواه في المستدرک ج ٣ ص ٢٨٨

عن دعائم الاسلام وراجع دعائم الاسلام ج ٢ ص ٣١٤ .

(٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب العاقلة الحديث الثاني .

(٥) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

(٦) الفقيه ج ٤ ص ١٤٢ .

(٧) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

حجة على نفس المقر "لا في حق" غيره ، وثبوت الدية في ماله حيث يقر "لأن لا يبطل دم المسلم ، ولأن الأصل في الجناية أن تكون على الجاني ، وقوله خطأ مجرد دعوى للرفع عن نفسه ، فما عن العامة من عدم شيء عليه ولا العاقلة بالإقرار واضح الفساد .

﴿ ولو جنى على نفسه خطأ قتلاً أو جرحاً طلّ ولم تضمنه العاقلة ﴾ بلا خلاف أجده فيه بيننا كما اعترف به بعض ، بل ظاهر آخر الإجماع عليه ، ولعله كذلك ، للأصل المزبور ، نعم عن الأوزاعي وأحمد وإسحاق ضمانها في النفس لورثته وفي الطرف له ، ولا ريب في فساده بعد الأصل المزبور والاتفاق ، بل والاعتبار ، ضرورة كون الدية عوض الجناية على المجنى عليه لاجنابته على نفسه ، والله العالم .

﴿ وجناية الذمّي في ماله وإن كانت خطأ دون عاقلته ﴾ عندنا ﴿ ومع عجزه عن الدية فعاقلته الإمام لأنه يؤدي إليه ضريبته ﴾ بلا خلاف أجده في شيء من ذلك ، بل ظاهر بعض الإجماع عليه لصحيح (١) أبي ولاد عن أبي عبد الله عليه السلام : « ليس بين أهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل أو جراحة إنما يؤخذ ذلك من أموالهم فإن لم يكن له مال رجعت الجناية على إمام المسلمين لأنهم يؤدون إليه الجزية كما يؤدي العبد الضريبة إلى سيده ، قال : وهم معاليك للإمام فمن أسلم منهم فهو حر » ، وكان ما وقع من المصنف وغيره من التعليل متابعة للصحيح ، وإلا فالمولى لا يعقل عن العبد فتأدية الجزية كما يؤدي العبد الضريبة ، لا يقتضي العقل عنه ، ولعل الظاهر عدم إرادة الإشارة في الصحيح إلى شبهه بالعبد من هذه الجهة ، بل المراد بيان الواقع والتقريب بأن من كان له الجزية فعليه العقل .

وعلى كل حال فما عن العامة من تضمين العاقلة وهم عصبة الذميين واضح

الفساد بعدما عرفت .

وجناية الصبي والمجنون على العاقلة عندنا وإن تعمدا ، لأن عمدهما خطأ خلافاً للشافعي في قول ففي مالهما .

❦ ولا يعقل مولى المملوك جنايته قسماً كان أو مدبراً أو مكاتباً أو مستولدةً على الأئمة ❦ بأصول المذهب وقواعده التي مرتت الإِشارة إلى بعضها ، مضافاً إلى بعض النصوص المزبورة ، بل لعلّه لا خلاف فيه فيما عدا الأخيرة ، وإن قال في الغنية (١) : « وعاقلة الرقيق مالكة » وفي النهاية (٢) « وإذا قتل عبداً حرّاً خطأ فأعتقه مولاه جاز عتقه وكان على مولاه دية المقتول ، لأنّه عاقلته » بل ربما يشهد له مفهوم التعليل في صحيح أبي ولاد المتقدم ، وإن قصر عن معارضة النصوص الصريحة المستفاد منها أن جناية العبد عمداً أو خطأً في رقبته المعتضدة بالشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعاً ، بل لعلّها كذلك لشذوذ قوليهما .

بل يمكن إرادة أن جنايته في ماله إما رقة الرقيق أو غيره من العقل ، أو أن المولى عاقلته له لوجني بعد العتق ، أو مطلق الضمان الصادق على الأداء من رقة العبد أو غيره ، لا العقل بالمعنى المتعارف الذي هو ضمان تمام الدية وإن زادت على قيمة العبد ، ونحو ذلك مما يرفع به الخلاف ، كما عساه يشهد له دعوى المقداد الإجماع على أن المولى لا يعقل عبده ، في الاستدلال على أنه لا يعقل أمّ الولد باعتبار بقائها على الرقبة .

ومنه يعلم الحال في أمّ الولد أيضاً ، وإن حكى عن الشيخ في المبسوط والقاضي أن المولى يعقلها ، لخبر مسمع (٣) الدالّ على ذلك ، الموافق للمحكي عن العامة من عقل مولاها لها إلا أبا نود منهم ، فجعل جنايتها عليها تتبعها بعد العتق كما

(١) الغنية فصل في الديات .

(٢) لم أجده في النهاية في كتاب الديات فراجع ولكن حكاه عنه في الرياض

٢٤ ص ٦٣٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ١ .

مر" الكلام فيه في المباحث السابقة .

بل وفي أن" الحر" إذا قتل عبداً عمداً ضمنه في ماله ، وإن كان خطأً فعلى عاقلته ، الموافق لإطلاق النص" والفتوى ، بل عن الميسوط والخلاف الإجماع عليه خلافاً لأبي علي" فجعله في ماله ، لأنه مال ، وهو اجتهد ، وإن استحسنته في محكي" المختلف ، والله العالم .

﴿ وضامن الجريمة يعقل ﴾ إجماعاً بقسميه وخصوصاً (١) مستفيضة وفيها الصحيح وغيره التي تقدمت في كتاب المواريث ، منها (٢) قوله : « إذا ولي الرجل الرجل فله ميراثه وعليه معقلته » بل ربما ظهر منها تلازم الإرث والعقل وقد عرفت في كتاب المواريث إرث المعتق والضامن والإمام مترتبين فيعقلون حينئذٍ كذلك ، وفي الصحيح (٣) « من مات وليس له وارث من قرابته ولا مولى عتاقه (٤) أو قد ضمن جريرته فماله من الأنفال » وفي آخر (٥) « السائبة التي لا ولاء لأحد عليها إلا الله تعالى ، فما كان ولاؤه لله سبحانه وتعالى فهو لرسول الله ﷺ ، وما كان لرسول الله ﷺ فإن ولاءه للإمام عليه السلام ، وجنابته على الإمام وميراثه للإمام ﷺ » .

وفي المرسل (٦) « الرجل إذا قتل رجلاً خطأً قبل أن يخرج إلى أولياء المقتول من الدية إن الدية على ورثته فإن لم يكن له عاقلة فعلى الوالي من بيت

(١) داجع الوسائل - ١ - من أبواب ضمان الجريمة والامامة .

(٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ضمان الجريمة الحديث ٢ .

(٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ضمان الجريمة الحديث الاول .

(٤) في الفقيه ج ٢ ص ٣٣٣ و التهذيب ج ٩ ص ٣٨٧ د عتاقه ، وفي الكافي ج ٧ ص ١٦٩ و الوسائل د عتاقه .

(٥) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ضمان الجريمة الحديث ٦ .

(٦) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

المال ، إلى غير ذلك من النصوص الدالة على عقل الضامن بل مطلق الوارث ، بل لعل منها قول الصادق عليه السلام في صحيح (١) ابن مسلم « من التجأ إلى قوم فأقرّوا بولايته كان لهم ميراثه وعليهم معقلته » .

﴿ ولا يعقل عنه المضمون ﴾ للأصل وغيره ، إلا إذا دار الضمان فيعقل عنه حينئذٍ من حيث إنّه ضامن لامن حيث إنّه مضمون .

﴿ و ﴾ على كل حال فـ ﴿ لا يجتمع ﴾ ضمان ضامن الجريمة ﴿ مع ﴾ وجود ﴿ عصبه ولا معتق ﴾ بلا خلاف أجده فيه وإن اتسعت الدية ﴿ لأن ﴾ عقده ﴿ كما عرفته في كتاب المواريث ﴾ مشروط بجهالة النسب وعدم المولى ﴿ فلا يصح ﴾ عقد الضمان مع وجود أحدهم .

﴿ نعم لا يضمن الإمام عليه السلام ﴾ مع وجوده ويسره على الأُشبهه ﴿ بأصول المذهب وقواعده التي منها اقتضاء صحة عقده - لا إطلاق مادل عليه - اختصاص الضمان به ، فإن لم يكن هناك ضامن أو كان فقيراً ضمن الإمام مطلقاً أو إن لم يكن للجاني مال على الخلاف الأُتي ، كما سمعته في خبر سلمة (٢) ، بل ومرسل يونس (٣) عن أحدهما عليه السلام « فإن لم يكن له عاقلة فعلى الوالي من بيت المال » والظاهر إرادة بيت مال المسلمين .

كما عن الشيخين وجماعة التصريح به ، بل يدل عليه أيضاً « الصادق عليه السلام في خبر أبي ولاد (٤) في من قتل ولا ولي له سوى الإمام عليه السلام » أنه ليس له العفو بل إثماله القتل أو أخذ الدية وجعلها في بيت مال المسلمين لأن جنائته عليه فكذا ديته ، ونحوه خبر الآخر (٥) وزاد « قلت : فإن عفى عنه الإمام قال : إنما

(١) الوسائل الباب ٧ - من أبواب العاقلة الحديث الاول ، وفيه « لجأ » مكان

« التجأ » .

(٢) الوسائل الباب ٢ - من أبواب العاقلة الحديث ٢ .

(٣) الوسائل الباب ٦ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

(٤ و ٥) الوسائل الباب ٦٠ - من أبواب القصاص في النفس الحديث الاول

والثاني .

هو حق لجميع المسلمين وإنما على الإمام عليه السلام أن يقتل أو يأخذ الدية وليس له أن يعفو ، بل وأخبار (١) قتل الزحام الذي لا يرى قاتله ، مضافاً إلى وضع بيت المال للمصالح الذي هذه من أهلها ، وإلى أصالة برائة ذمة الإمام عليه السلام ، خلافاً لابن إدريس فأوجبها في ذمته في ماله مدعيّاً عليه الإجماع ، وقال : إنّه ضامن جريته ووارثه .

وعن المختلف أنّه مال إليه ، ولعلّه ظاهر خبر سلمة (٢) السابق ، وهو لا يخلو من وجه مناسب لارث الإمام له ، كما سمعته في النصوص السابقة ، وفي كتاب الموارث ، وفي كتاب الخمس في بحث تعداد الأفعال من أنّ الإمام عليه السلام هو الوارث له ، ومن تبعيّة العقل للارث في مثله ، بل يمكن إرادة بيت مال الإمام من بيت المال في مرسل يونس (٣) ، كما أنّه يمكن القول باتّحاد بيت مال الإمامة مع بيت مال المسلمين ، كما أشرنا إليه في المباحث السابقة . هذاكله في المحل .

و ﴿ اما كيفية التقسيط ﴾

فقد عرفت سابقاً ﴿ أنّ الدية تجب ابتداءً على العاقلة ﴾ لظاهر النص والفتوى ﴿ و ﴾ حينئذٍ ﴿ لا يرجع بها على الجاني على الأصح ﴾ الموافق للأصل وظاهر النصوص والفتاوى ، ودعوى - أنّ الأصل في الضمان كونه على المتلف فيكون العدول عنه محتملاً ويتفرع عليه إذا لم تف العاقلة بالدية فإنّه يرجع بها أو يباقيها على القاتل حينئذٍ - اجتهد في مقابلة النص والفتوى .

و كذا كان الأصحّ عدم دخول القاتل في الضمان مطلقاً على وجه يستحقّ

(١) راجع الوسائل الباب - ٦ - من أبواب دعوى القتل وما يثبت به .

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب العاقلة الحديث الاول ،

عليه المطالبة وعدم الرجوع عليه كذلك كما تقدم الكلام فيه سابقاً .
 ﴿ و ﴾ على كل حال فـ ﴿ في كمية (١) التقسيط قولان أحدهما ﴾ للشيخ
 في موضع من محكي المبسوط والخلاف والقاضي ، بل هو خيرة الفاضل في القواعد
 والإرشاد وهو ﴿ على الغني عشرة قراريط ﴾ أي نصف دينار ، ﴿ و على الفقير ﴾
 بالنسبة إليه المعتبر عنه في محكي الخلاف والوسيلة بالمتوسط ، الذي لا يعقل
 ﴿ خمسة قراريط ﴾ أي ربع دينار .

إلا أن في عباراتهم نوع اختلاف في المراد من التقدير المزبور ، فعن المهذب
 المراد أن أكثر ما على الموسر نصف دينار وأكثر ما على المتوسط طرده . وعن موضع
 من الخلاف والمبسوط أن المراد لزومهما عليهما لأقل ، للجماع ، ولا أكثر ،
 للأصل مع عدم الدليل ، والفاضل أطلق ولم يذكر شيئاً من ذلك ، كما أن المصنف
 وغيره قالوا ﴿ اقتصاراً على المتفق ﴾ في توجيه القول المزبور ، وكأنه لا حاصل له
 بعد إطلاق الأدلة الضمان على العاقلة المقتضي للتساوي ، وليس دليلاً منحصراً
 بالاجماع ونحوه حتى يقال إن ذلك هو المتيقن .

على أنه موقوف على اتفاق القائلين على القدر المزبور وأن الخلاف في القدر
 الزائد عليه ، ﴿ و ﴾ ليس كذلك ، فإن القول ﴿ الآخر ﴾ كما في موضع آخر
 من الخلاف والمبسوط والسرائر والنافع والجامع والمختلف والتحرير والتلخيص
 والتبصرة على ما حكى عن البعض ، بل لعله المشهور كما في الرياض ﴿ يقسطها
 الإمام ﴾ أو نائبه الخاص أو العام ﴿ على ما يراه بحسب أحوال العاقلة ﴾ ، بحيث
 لا يجحف بأحد منهم ، معللين بأنه لا دليل على التقدير المزبور ، حتى القياس
 الباطل عندنا ، والاجماع المزبور ممنوع ، خصوصاً بعد مخالفة مدعيه له في موضع
 آخر كما عرفت ، وإن احتمل في كلامه الرجوع إلى نظر الإمام في الزائد على
 القدر المزبور الذي ادعى الاجماع عليه ، إلا أنه تهجس و مناف لما حكى من
 ظاهر كلامه .

ولعلّه لذا وغيره قال المصنّف ﴿ وهو ﴾ أي القول الثاني ﴿ أشبه ﴾ بأصول المذهب وقواعده ، بل في محكيّ المبسوط : « فمن قال يجب على الغني نصف دينار وعلى المتوسطّ رבעه فهل يجب عليه ذلك في كلّ سنة حتّى يتكامل في ثلاث سنين دينار ونصف ، أو يكون النصف عليه في ثلاث سنين في كلّ سنة دائق ، وعلى المتوسطّ نصف دائق ؟ قال قوم : هذا النصف على كلّ واحد في ثلاث سنين ، ومنهم من قال في كلّ سنة وسواء قيل يلزمه النصف في كلّ سنة أو كلّ ثلاث سنين نظرت فإن كانت الإبل موجودة فعليهم جميع ذلك ولا يقبل منهم سهم من حيوان ، لأنّه يشقّ على الدافع ويضيع على المدفوع إليه ، فإن أعوزت الإبل انتقل مضى القول فيه من البذل على الخلاف فيه » (١) .

قلت وكفى بالإجمال المزبور مع عدم دليل كاشف له مبطلًا ، ويشبه أن يكون هذه التهجّسات للعامة ، ضرورة عدم موافقتها لمذهبنا كما هو واضح . ولكن لا يخفى عليك أنّ فساد القول بالتقدير لا يقتضي صحّة القول الثاني ، ضرورة أنّه لا دليل أيضاً على اعتبار توزيع الإمام أو نائبه أو عدول المؤمنين بعد إطلاق الأدلة أنّ الضمان على العاقلة المقتضي كونه عليهم ديناً شرعياً ، والأصل عدم التفاوت بينهم .

بل جميع ما ذكر في ردّ القور المزبور يأتي مثله في هذا القول حتّى المناقشة بالأصل بالمعارضة بالمثل ، باعتبار اقتضائه شغل نعمة أخرى ، والمناقشة أيضاً بأنّ إطلاق الأدلة ضمان العاقلة نصّاً وفتوى يقتضي وجوبها عليه أجمع ، حتّى لو كان من العصبه واحداً تعيّن عليه الدية بتمامها مع قدرته عليها ، ومع عدم يدفع ما قدر عليه منها ويجب الزائد على من بعده من مراتب العاقلة ودرجاتها ، لأنّ عجزه يصير كالعدم إجماعاً فيكون الجاني بالنسبة إلى هذه الزيادة كمن لا عاقلة له من القرابة ، وهكذا الكلام بالنسبة إلى المرتبة الثانية ثمّ الثالثة .

ومن الغريب ما في الرياض فإِنَّه بعد أن اعترف بأن مقتضى الإطلاق ذلك ردّاً على القول الأول قال : « فعلى هذا فالوجه وقوف التفسير على رأى الإمام عليه السلام أو من نصبه للحكومة » مع أنه يجري فيه الكلام المزبور بعينه ، لا أنه يكون دليلاً على صحة القول الثاني ، ودعوى الإجماع المركب بعد تسليمها ، لا تشخص صحة الثاني أيضاً كما هو واضح .

فالتحقيق إن لم يكن إجماعاً العمل على مقتضى الإطلاق المذكور على حسب ما سمعت ، وإن كان قد يرجع إلى الإمام أو نائبه في قطع الخصومة والتنازع مع فرضهما من باب السياسات ورفع الخصومات والمناظرات ، لا من حيث إنّه حكم شرعي بخصوصه ، لعدم الدليل عليه كذلك .

﴿ وكيف كان فـ ﴾ يجمع بين القريب والبعيد ﴿ في العقل ﴾ فيه قولان ﴿ أحدهما نعم ، كما عن المبسوط والجامع ، لتناول اسم العاقلة التي تعلق الضمان بها نصّاً وفتوى للجميع ﴾ ﴿ أشبههما ﴾ ، بل وأشهرهما ، بل هو المشهور ﴿ الترتيب في التوزيع ﴾ فيؤخذ من الأقرب فإن لم يكن أوعجز فمن الأبعد من غيره ، وهكذا على حسب ترتيب الإرث ، فالطبقة الأولى الأباء والأولاد بناءً على دخولهم في العصة ، ثم الأجداد والإخوة وأولادهم وإن نزلوا ، ثم الأعمام وأولادهم وإن نزلوا ، وهكذا بالنسبة إلى أعمام الأب وغيرهم على نحو طبقات الإرث ، حتى أنه ينتقل إلى المولي إن كان مع عدمهم أجمع ، ثم إلى عصبته ثم إلى مولي المولي ثم إلى ما فوق .

ولعلّه لأية « واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » (١) في بعض المبدعي متمماً بعدم القول بالفصل ، والمرسل (٢) السابق الدالّ على أن دية الخطاء على الوارث ، المراد به العاقلة ولو بقرينة قوله بعده : « فإن لم يكن له عاقلة فعلى

(١) الانفال : ٧٥ .

(٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

الوالي من بيت المال ، بل ولغيره من النصوص السابقة الدالة على تبعيّة العقل للإرث وإن كان هو بالنسبة إلى وارث مخصوص ، مع ملاحظة الانجبار بالشهرة المزبورة .

بل في محكيّ المبسوط « لا يخلو إمّا أن يكون على الأقرب وحده ، أو على من قرب وبعد كما قالوا ، أو على الأقرب فالأقرب كما قلنا ، وبطل أن يكون كلّها على الأقرب لأنّه لا خلاف في ذلك ، وبطل أن يقال على الكلّ لما قلناه في الآية (١) ، فكان على الأقرب فالأقرب كالميراث والولاية في النكاح » (٢) وإن كان فيه ما لا يخفى .

وربما يؤيد بخبري (٣) البرزطي وأبي بصير المتقدمين فيمن هرب فمات وإن لم يكن موردهما الخطاء .

﴿ وهل يؤخذ من الموالى مع وجود العصبه ، الا شبه نعم مع زيادة الدية عن العصبه ﴾ على وجه لا يمكن استيفائها منها على أحد الوجهين من النصف أو الربع أو عدمه ﴿ و ﴾ حينئذ فـ ﴿ لو اتسعت ﴾ على الموالى أيضاً على الوجه المزبور ﴿ أخذت من عصبه المولى ، فلوزادت فعلى مولى المولى ثم عصبه مولى المولى ﴾ ، لما عرفت من أنّه بناءً على ما ذكرناه من إعتبار الأقرب فالأقرب أنّه مع عدمه أو عجزه يكون العاقلة غيره .

وأما على القول بكون الجميع في درجة واحدة فالأخذ من الجميع من دون اعتبار للقيّد المزبور واضح ، ضرورة كون الجميع عاقلة في الجملة .

﴿ و ﴾ من هنا ﴿ لوزادت الدية على العاقلة أجمع ﴾ مع اعتبار التقدير وعدمه ﴿ قال الشيخ ﴾ بل وجماعة على ما في المسالك ﴿ يؤخذ الزائد من الإمام ﴾

(١) فى الاصل : فى الدية ولكن فى كشف اللثام كما اثبتناه .

(٢) حكاة فى كشف اللثام ج ٢ ص ٣٢٩ عن الشيخ ولم أجده فى باب العاقلة من

كتاب المبسوط طبع المرتضى فراجع .

(٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب العاقلة الحديث ١ و ٣ .

الذي هو العاقلة في هذا الحال ﴿ حتى لو كانت الدية ديناراً وله أخ ﴾ وقلنا
يضمن بضمان العاقلة دية الأقل من الموضحة ﴿ أخذت منه عشرة قراريط ﴾ بناءً
على اعتبار التقدير ، بمعنى عدم إلزامه بأزيد من ذلك ﴿ والباقي من بيت المال ﴾
لإمام المسلمين على البحث السابق .

ولكن في المتن تبعاً للمحكي عن الخلاف ﴿ والأشبه إلزام الأخ بالجميع
إن لم يكن له عاقلة سواء ، لأن ضمان الإمام مشروط بعدم العاقلة أو عجزهم عن
الدية ﴾ كما في خبري (١) سلمة ويونس ، مضافاً إلى عموم أن الدية على
العاقلة في غيرهما من النصوص ، فمن نقلها إلى بيت المال يحتاج إلى الدليل .

ولكن فيه أولاً أن الشيخ بنى ذلك على اعتبار التقدير على الوجه المزبور
ولا ريب في كونه متجهاً عليه ، ضرورة عدم عاقلة حينئذ غير الإمام ، وثانياً يرد
عليه نحوه فيما صرح بجوازه من الأخذ من الموالي (٢) مع وجود العصابة الذين
شرط في عقابهم أيضاً عدم العصابة ، وليس هو إلا لما ذكرناه ، مع أنه مع عجزهم
يكون كعدم العاقلة ، ونحوه يجري في الإمام عليه السلام ، فما أدري ما الذي دعاه إلى
الاعتراض على الشيخ في خصوص ذلك الذي بناه على اعتبار التقدير بالنحو
الذي ذكرناه ؟ . وإن كان هو خلاف المختار الذي يتجه فيه كون الإمام
عليه السلام كغيره من أفراد العاقلة في أنه مع عدم الطبقة السابقة أو عجزها يكون
العقل عليه .

﴿ ولو زادت العاقلة عن الدية لم يخص بها البعض ﴾ كما في القواعد ومحكي
الخلاف ﴿ وقال الشيخ في محكي المبسوط : ﴿ يخص الإمام بالعقل من شاء ﴾
منهم ﴿ لأن التوزيع بالحصص يشق ﴾ ولا ريب أن ﴿ الأول ﴾ أي التقسيط
﴿ أنسب بالعدل ﴾ وأوفق بإطلاق تعلقها بالجميع بعد عدم الدليل إلى التخصيص ،

(١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب العاقلة الحديث الاول ، والباب - ٦ -

منها الحديث الاول .

(٢) في الاصل : المولى .

والمشفقة غير صالحة لذلك .

﴿ و هنا ﴾ لو غاب بعض العاقلة لم ينص بها الحاضر ﴿ ، خلافاً لبعض العامة فنص بها الحاضر لاختصاصهم بقرب الدار كما يقدم المختصون بقرب القرابة ، ولأن التحمل نوع نصر (١) وهي إنما تنأتى الحاضرين ، وهو كما ترى لا يستأهل أن يسطر ، ضرورة الفرق بين قرب الدار وقرب القرابة وإلا لا تفرق الحاضرون ، ووجه التحمل النص والجمع لا النصر .

ومن هنا تحمّل من لم يصلح لها منهم كما هو واضح . وخبر (٢) الحكم بن عتيبة عن أبي جعفر عليه السلام : « إذا كان الخطاء من القاتل أو الخطاء من الجارح وكان بدوياً فدية ماجنى البدوي من الخطاء على أوليائه من البدويين وإذا كان القاتل أو الجارح قروياً فإن دية ماجنى من الخطاء على أوليائه القرويين » مع ضعفه وعدم تعرضه للحاضر والغائب لم أجد عاملاً به .

﴿ وابتداء زمان التأجيل ﴾ في دية الخطاء ﴿ من حين الموت وفي الطرف من حين الجناية ، لاهن وقت الاندمال ، وفي السراية من وقت الاندمال ، لأن موجبها لا يستقر بدونها ، ولا يقف ضرب الأجل على حكم الحاكم ﴾ كما ذكر ذلك كله في الإرشاد والقواعد وغيرهما .

بل لا خلاف ولا إشكال في الأول للانسحاق سواء مات دفعة أو بالسراية ، ولأن الابتداء من حين وجوب الدية ولا وجوب قبل الموت ، وإذا مرى الجرح دخل في النفس ولم يعتبر إلا حال الدخول فيها .

وكذا الأخير عندنا لا إطلاق الدليل المقتضي كونه ديناً من الديون المؤجلة شرعاً من غير حاجة إلى حاكم ، خلافاً لبعض العامة فجعل ابتداء الأجل من حين

(١) في الأصل : مضرة .

(٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب العاقلة الحديث الأول الفقيه ج ٤ ص ١٠٩

التهذيب ج ١٠ ص ١٢٢ .

المرافعة إلى الحاكم ، وآخر فجعله من وقت حكم الحاكم بالدية حتى لو قضت ثلاث سنين ثم "تحاكموا فسخ" (١) الحاكم ضرب المدة محتجاً بأن هذه مدة تناط بالاجتهاد فلا تنقدّر بدون الحكم ، وهو كما ترى اجتهاد في مقابل ظاهر النصوص والفتاوى .

بل ولا في الثاني مع العلم بعدم السراية لأن الوجوب تعلق حينها وبالاندمال يتبين استقرارها ، فلا يعتبر الاندمال وإن أوقفنا المطالبة بالدية عليه ، لأن التوقف بالمطالبة على تقديره ليتبين منتهى الجراحة ، وابتداء المدة ليس وقت الطلب فلا تلازمه المطالبة . فإذا انقضت السنة والجراحة باقية فالحكم في مطالبة العاقلة كالجاني إذا كان عامداً ونحوه . على أن التحقيق عدم توقف المطالبة عليه بعد العلم بعدم السراية لا إطلاق الأدلة المقتضي للوجوب حين الجنابة .

وأما مع السراية فقد يشكل اعتبار الاندمال - وإن قيل إنه المشهور - بعدم دليل على اعتباره ، ولذا قيل لو قطع إصبعاً منه مثلاً وسرى إلى الكف فلا ابتداء من حين وقوع الكف ، إذ لا فرق بين وقوعه بها أو ابتداء ، وقد عرفت أنه في الثاني من حين الوقوع فكذا الأول ، بل يمكن أن يقال : إن علم انتهاء السراية أو عدمها أصلاً يكون هو ابتداء المدة حينئذٍ ، وإلا حتى يعلم أنه يسرى أو لا ، أو يقال يكون موقوفاً ومرائياً فإن لم يسر واندمل علم أن الابتداء من حين الوقوع ، وإن سرى كان من حين انتهاء السراية لا الاندمال .

بل لعل هذا هو الأوفق بظاهر الأدلة . ومنه يظهر لك ما في تعليل ذلك في كشف اللثام باختلاف وقتي الوجوب والاستقرار حينئذٍ ولا يعلم الاستقرار إلا بالاندمال بخلاف ما إذا لم يسر فإن وقت الوجوب فيه هو وقت الاستقرار ، ولكن مع ذلك كله الاحتياط مع إمكانه لا ينبغي تركه ، والله العالم .

﴿ وإذا حال الحول على موسى توجهت مطالبته ﴾ بمادل عليه ﴿ ولومات لم يسقط ما لزمه ويثبت في تركه ﴾ بلا خلاف أجده فيه بيننا ، للأصل وظهور النص .

والفتوى في استقرار الوجوب عليه بحول الحول على وجه يكون ذلك كالدين ، فلا يسقط بالموت حينئذٍ ، خلافاً لبعض العامة حيث حكم بسقوطه عنه لومات قبل الأداء مطلقاً ، ولا ريب في ضعفه .

نعم لومات في أثناء الحول ففي القواعد وغيرها سقط ما سقط عليه وأخذ من غيره لعدم استقراره عليه قبل انقضائه ، بل ظاهرهم المفروغية من ذلك ، فإن كان إجماعاً أو منصوصاً فذاك ، وإلا كان للنظر مجال ، اللهم إلا أن يكون بناء على ما استعرف من عدم ضمان العاقلة على النحو المعهود ، بل هو كالتكليف بالأداء الذي يسقط بالموت كغيره من التكليف .

وربما يؤيده ما تقدم في الرهن من عدم الخلاف بينهم في عدم جواز الرهن على القسط في دية الخطاء قبل حلول الحول ، وليس إلا لذلك أو نحوه ، وإلا فعدم اللزوم لا ينافي الرهانة كما في ثمن ذي الخيار ، وحينئذٍ فالتعبير بما يظهر منه أنه دين أو كالدين محمول على ضرب من التوسع ، والله العالم .

﴿ ولو كانت العاقلة في بلد آخر ﴾ غير بلد الحاكم أو غير بلد القاتل ﴿ كوتب حاكمه بصورة الواقعة ليوزعها كما لو كان القاتل هناك ﴾ نحو ما فعله أمير المؤمنين عليه السلام في كتابته إلى عامله في الموصل ، لما عرفت من تعلق الخطاب بهم وإن لم يكونوا حاضرين على ما تقتضيه إطلاق النص والفتوى ، والله العالم .

﴿ ولو لم يكن ﴾ له ﴿ عاقلة أو عجزت من الدية أخذت من الجاني ولو لم يكن له مال أخذت من الإمام ﴾ كما في النهاية والقواعد ومحكي المقنعة والإصباح والغنية ، بل عن الأخير الإجماع عليه وهو الحجة ، مضافاً إلى أصالة لزوم الجناية الجاني ، المقتصر في الخروج عنها على غير الفرض .

وما يشعر به المرسل (١) « إذا قتل رجل رجلاً خطأ فمات قبل أن يخرج إلى أولياء المقتول من الدية ، أن الدية على ورثته فإن لم يكن له عاقلة فعلى الوالي

من بيت المال .

وصحيح (١) الحلبي « فيمن ضرب غيره فسالت عيناه وقام المضروب فقتل ضاربه أنه لا قود على الضارب والدية على عاقلته ، فإن لم تكن له عاقلة ففي ماله إلى ثلاث سنين . »

وفي الموثق (٢) « إن عمدا الأعمى مثل الخطاء هذا فيه الدية في ماله فإن لم يكن له مال فإن دية ذلك على الإمام . »

وفي خبر البقباق (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن الخطاء الذي فيه الدية والكفارة أهو أن يتعمد ضرب رجل ولا يتعمد قتله ؟ قال : نعم قلت : رمى شاة فأصاب إنساناً قال : ذلك الخطاء الذي لا شك فيه عليه الدية والكفارة . »

ونحوه خبره (٤) الآخر .

﴿ وقيل ﴾ كما عن المبسوط والسرائر والمهذب ﴿ مع فقر العاقلة أو عدمها يؤخذ من الإمام دون القاتل والأول مروي ﴾ كما عرفت ، ولكن في محكي السرائر الإجماع على القول الثاني ، وهو الحجّة لهذا القول مضافاً إلى ما في ذيل خبر سلمة بن كهيل (٥) المشتمل على إرسال أمير المؤمنين عليه السلام القاتل خطأً إلى عامله في الموصل لاستعلام عاقلته - إلى أن قال - : « فإن لم يكن له قرابة من أهل الموصل ولم يكن من أهلها وكان مبطلاً فردّه مع رسولي إلى قأنا وليه

(١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب العاقلة الحديث الاول و لم ينقل

لفظه بعينه .

(٢) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب القصاص في النفس الحديث الاول .

(٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القصاص في النفس الحديث ٩ .

(٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القصاص في النفس ذيل الحديث التاسع الفقيه

ج ٢ ص ١٠٥ و داجع الفقيه ج ٢ ص ٢٣٥ لتوضيح سنده .

(٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب العاقلة الحديث الاول .

والمؤدّي عنه ولا يبطل دم امرء مسلم ، وإلى أن دية الخطاء تتعلق ابتداءً بالعاقلة فالأصل براءة ذمّة غيره حتّى الجاني ، ولأنّ الإمام عليه السلام من العاقلة إتفاقاً نصّاً وفتوى ، مع الاتفاق على أنّ الجاني لا يدخل فيهم .

لكن في الرياض «يمكن تقييد ذلك بما مرّ إلّا أن يجاب عنه بضعف المرسل عن ذلك سنداً وممتناً لاشتماله على تقدّم ضمانه على ضمان مطلق العاقلة حتّى غير الإمام ، وظاهر الأصحاب والروايتين (١) في الأعمى اللتين هما أحد تلك الأدلة خلافه ، والأجماع المنقول معارض بالمثل ، وروايتنا الأعمى بعد الإغماض عن احتياج إطلاقهما إلى تقييد ما تضمنتا كون جنايته خطأً مطلقاً ولم ير فضّه المتأخرون كما مضى في محله ، والأصل يخرج عنه بالإطلاقات » ثمّ قال : « وظاهر العبارة كغيرها وصريح جماعة كون الدية على الإمام في ماله ، خلافاً لآخرين ففي بيت مال المسلمين ، ومنشأ الاختلاف اختلاف النصوص ، ففي جملة منها على الإمام وفي أخرى على بيت المال ، والمسألة كسابقتها محل نظر ، وللتوقف فيهما مجال » (٢) .

قلت: قد سمعت ماعن ابن إدريس من الإجماع على أنّها في ذمته من ماله ، وقال: إنّه ضامن جريرته ووارثه ، وعن المختلف الميل إليه ، بل قد سمعت ما يؤيده و احتمال حمل المتنافي على ما لا ينافيه ، والأمر سهل بعد كون بيت ماله من حيث الإمامة (٣) بيت مال المسلمين كما حرّراه في محله .

إنّما الكلام في أصل المسألة ، فنقول : إنّه وإن كان المغروس في الذهن أنّ دية الخطاء على العاقلة ابتداءً إلّا أنّ التدبّر في النصوص وقاعدة اختصاص الجنابة بالجاني دون غيره ، أنّها عليه وإن أدّت العاقلة عنه ، إذ قد سمعت ما في خبري (٤)

(١) يعني روايتي أبي العباس البقاي المذكورتان آتياً .

(٢) رياض المسائل ج ٢ ص ٦٣١ .

(٣) في الأصل : الامانة .

(٤) المذكوران آتياً .

البقباق وغيره ، بل لعلّه المنساق من الآية (١) ولو بسبب جمع الكفارة التي لا إشكال في كونها عليه مع الدية ، فالجمع حينئذٍ بينها وبين ما دلّ على أنها على العاقلة ، أنها تؤدّي عنه كما سمعت التصريح به من أمير المؤمنين (٢) عليه السلام يقول : « أنا وليّه والمؤدّي عنه » ولا فرق بينه وبين باقي أفراد العاقلة ، وهو حينئذٍ يكون شاهد جمع إن لم نقل إنّه المنساق على وجه لا يحتاج إلى شاهد ، ولعلّه لذا مع ذكر العاقلة أو عجزها يرجع إليه وإلا فلم نجد له في النصوص أثراً .

وبذلك يظهر لك النظر فيما في كشف اللثام من الاستدلال للقول الأول بأن « دية الخطاء تتعلق ابتداءً بالعاقلة والأصل برائة نعمة غيره وهو الجاني ، ولأنّ الإمام من العاقلة اتفاقاً مع الاتفاق على أنّ الجاني لا يدخل فيهم (٣) ، إذ لا يخفى عليك أنّ ذلك كلّهُ مصادرة محضّة في محلّ البحث بعدما عرفت .

نعم يمكن أن يقال : إنّه لائثرة لهذا الاختلاف بالنسبة إلى هذا الزمان الذي لا يد فيه للإمام عليه السلام ولا يثبت مال للمسلمين إذ الظاهر كون الخلاف المزبور مع فرض بسط يد الإمام ، وأنّ للمسلمين بيت مال معدّ لمصالحهم كما هو المنساق من النصوص ، بل يمكن دعوى كونه المقطوع به منها ، أمّا مع عدمه فلا ريب في أنّه على الجاني ، إذ القائل بكونه على الإمام عليه السلام لا يبطل دم المسلم بعدم التمكن من الوصول إليه وبقصور يده ، وتكليف نائب الغيبة بأداء ذلك ممّا يرجع إلى الإمام أو المسلمين غير معلوم ، والأصول ينفيه ، بل معلوم عدمه .

ولعلّه لذا كان البحث في تقدّم ضمان الجاني على ضمان الإمام عليه السلام أو بالعكس كما هو صريح عبارة القواعد قال : « ولو فقدت العاقلة أو كانوا فقراء أو عجزوا عن الدية أخذت من مال الجاني » ، فإن لم يكن له مال فعلى الإمام ،

(١) النساء : ٩٢ .

(٢) يعني في خبر سلمة بن كهيل .

(٣) كشف اللثام ج ٢ ص ٣٥٠ .

وقيل : ضمان الإمام مقدّم على ضمان الجاني ، وأصرح منها عبارة الرياض في تحرير الخلاف . وفي التحرير : « الديّة تجب ابتداءً على العاقلة فلا يرجع العاقلة بها على الجاني على الأصح ، بل ولا يشار بهم نعم لو لم يكن له عاقلة ولا شيء في بيت المال أخذت الديّة من ماله » .

إلى غير ذلك من كلماتهم التي يمكن للفقهاء بعد التأمل والتدبر القطع بأن مرادهم ذلك خصوصاً بعدما عرفت من كون العاقلة مؤدية عن الجاني لامديونة في ذمتها فيكون حينئذٍ شبه التكليف الذي يسقط بالعجز عنه ، ولذا رتبوا الحكم في المسألة على عدم العاقلة وعجزها وفقرها مع أنّه لم نجد للأخيرين أثراً في النصوص ، فليس هو إلاّ لما ذكرناه .

وأما احتمال كونه على الإمام مطلقاً حتّى في مثل هذا الزمان على وجه يبطل دم المسلم لعجز الإمام ، أو أنّه يقوم مقامه نائب الغيبة فيؤدّيه ممّا يتفق قبضه منه من مال الخمس أو من غيره من الأتفال ، أو يؤدّيه من غير ذلك ممّا يرجع إلى المسلمين بناءً على أنّ الأداء من بيت مالهم لاماله ، فهو شبه الخرافة في الفقه خصوصاً على القول بكونها ديناً في ذمّة العاقلة المقتضي لكونها كذلك أيضاً في ذمّة الإمام ﷺ الذي له بيت لله في عنقه حق .

ولم يذكر أحد من المتعلمين في الفقه فضلاً عن أكابرهم أنّ من مصرف حقّ صاحب روجي له الفداء وغيره من الأتفال في زمن الغيبة ما يشتغل به ذمّة الإمام من ديّات الخطاء نفساً وجراحاً وإنّ نائب الغيبة يقوم مقامه في ذلك ، بل إن ذكره ذاكر كان من المضحكات فلامحيص حينئذٍ عن القول بكونه على الجاني وأنّ البحث في تقدّم ضمانه على ضمان الإمام أو بالعكس إنّما هو مع بسط اليد وجريان العدل لامطلقاً ، مع أنّ القول بضمان الجاني على هذا التقدير أيضاً لا يخلو من قوّة ، إلاّ إذا لم يكن له مال فيؤدّيه عنه الإمام من بيت مال المسلمين أو من ماله على القولين ، خصوصاً مع فقر العاقلة لامع عدمها ، والله العالم بحقيقة الحال .

﴿ ودية ﴾ العمد و ﴿ الخطاء شبه العمد في مال الجاني ﴾ بلا خلاف ولا إشكال ﴿ ف ﴾ ان الأصل والنصوص والفتاوى متفقة عليه كما عرفت الكلام فيه غير مرّة .

نعم ﴿ إن مات أو هرب ﴾ مطلقاً أو حتى مات أو قتل ﴿ قيل ﴾ كما عن النهاية وغيرها بل في المسالك هنا نسبته إلى الأكثر ﴿ يؤخذ ﴾ الدية ﴿ من الأقرب إليه ممّن يرث ديته ﴾ إن لم يكن له مال ﴿ فإن لم يكن فمن بيت المال ﴾ . للإمام أو للمسلمين على القولين السابقين .

﴿ ومن الأصحاب ﴾ وهو ابن إدريس ﴿ من قصرها على الجاني ويتوقع مع فقره يسره ﴾ كما في غيرها من الديون وقدمه مع غيبته ، للأصل الذي لا تقطعه أخبار الأحاد وإن صحّت ، على أصله .

﴿ و ﴾ لكن ﴿ الأول أظهر ﴾ عندنا لصحيح (١) البرنطي المعتضد بغيره ، كما عرفت الكلام فيه مفصلاً سابقاً في كتاب القصاص فلاحظ وتأمّل .

نعم لا بدّ من تقييده بما إذا لم يكن عند الجاني تركة كما ذكرناه وإلا أخذت منها ، وقد يتوهم مماسمعت من ابن إدريس في القول الأول أنّه إن كان فقيراً أخذت الدية من الأقرب إليه وإلا فمن بيت المال ، ولم نظفر بهذا القول ، فإن المحكي عن الشيخ وغيره التصريح بأنّه إن لم يكن للجاني مال استسعى فيها أو تكون في نعمته إلى أن يوسع الله عليه ، وهو الموافق لأصول المذهب وقواعده ، والله العالم .

﴿ وأما اللواحق فمسائل ﴾

﴿ الاولى ﴾ :

﴿ لا يعقل إلا من عرف كيفية انتسابه إلى القاتل ﴾ على وجه يتحقق أنه من العصبية التي هي عنوان العقل كما عرفت ﴿ و ﴾ حينئذٍ فلا يكفي كونه من القبيلة ﴿ التي منها القاتل ﴾ لأن العلم بانتسابه ﴿ مع القاتل ﴾ إلى الأب لا يستلزم العلم بكيفية الانتساب ﴿ الذي يتحقق فيه العنوان ﴾ و ذلك لأن ﴿ العقل مبني على التعصيب ﴾ كما عرفت وليس كل انتساب (١) مع أحد إلى أب من عصبته ، وإلا فالناس كلهم منتسبون إلى آدم ﷺ فلا عقل حينئذٍ مع عدم معرفة كيفية الانتساب ﴿ خصوصاً على القول بتقديم الأول ﴾ ممن يرث بالتسمية فإنه لا يكفي في تحققه العلم المزبور كما هو واضح .

المسألة الثانية ﴾ :

﴿ لو أقر بنسب ﴾ ولد صغير مثلاً ﴿ مجهول ﴾ فقال هو ابني ﴿ ألحقناه به ﴾ لما عرفت في محلّه من النصوص والفتوى عليه ﴿ فلو ادّعاه آخر ﴾ وقال هو ابني ﴿ وأقام البيّنة قضيناله بالنسب وأبطلنا الأول ﴾ تقديماً للبيّنة على الإقرار المزبور الذي هو في الحقيقة مثبت للنسب مع عدم البيّنة المعارضة له ، وإلا قدمت عليه ﴿ فلو ادّعاه ثالث ﴾ وقال هو ابني ﴿ وأقام البيّنة أنه ولده على فراشه قضى

(١) متسبب ظ .

له بالنسب لاختصاص ﴿يَنْتَسِبُ﴾ به بالسبب ﴿فَتَقْدَمُ عَلَى الْيَسَنَةِ الْمَطْلُوقَةِ كَمَا حَرَّرْنَا ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ .

وحينئذٍ فإذا قتله الثالث عمداً لم يقتل به للحكم بأبوتّه له وغرم الدية لغيره من الوارث ولو الإمام ، وإن كان خطأً أُلزمت العاقلة الدية ، وإن أنكرُوا نسبه فإنّ إنكارهم لا يجدي ، ولكن لا يرث الأب منها شيئاً بناءً على عدم إرث القاتل ولو خطأً للمقتول ، بل لو قلنا بأبوتّه أمكن عدم إرثه هنا لأنّه الجاني ولا يعقل ضمان الغير له جناية جناها ، فإنّ العاقلة إنّما تضمن جنایته للغير ، بل عن النهاية وجميلة من كتب الفاضل حرمانه .

ويحتمل الإرث لا إطلاق الأدلة الشامل لمثل الفرض مع منع عدم تعقل ضمان الغير له جنایته بعد حصول السبب شرعاً واقفاء المانع ، ولعلّه الأقوى .

ولو لم يكن وارث إلاّ العاقلة ، ففي القواعد ومحكي "السرائر والجامع لادية إذ لا ضمان على الإنسان لنفسه ، ولكن قديقال مع تعددها واختلافهم بالغنى والفقر بضمن الغني " حصّة الفقير ، وكذا إذا اختلفوا بالغنى والتوسط ، فيضمن الغني " حصّة المتوسط لاختلاف ما عليهما قدراً بما يراه الحاكم أو بالنصف والرابع ، ولعلّ ذلك كله يجري أيضاً في ثبوت النسب بالإقرار أيضاً كما عرفت في محله . وكيف كان فمما ذكرنا يظهر لك الحال .

المسألة الثالثة :

التي هي ﴿لو قتل الأب ولده عمداً﴾ أو شبه عمد ﴿دفعت الدية منه إلى الوارث﴾ لما عرفت سابقاً من أنّ عمده موجب للدية نصّاً وفتوى دون القصاص ﴿ولا نصيب للأب﴾ منها ولا من غيرها من تركه قطعاً في العمد ، بل ولا في شبهه لما تقدّم في كتاب المواريث من عدم إرث القاتل للمقتول ﴿ولو لم يكن له وارث﴾

في جميع الطبقات ﴿فهي للإمام﴾ لا إطلاق الأدلة ﴿ولو قتله خطأ فالدية على العاقلة ويرثها الوارث و في توريث الأب هنا قولان﴾ ينشأ من ممّا عرفت ، بل لو قلنا يكون القاتل خطاءً يرث أمكن المنع هنا لما عرفت أيضاً ، وإن كان الأصح خلافه .

وقد يظهر من المسالك هنا وجود قائل باستحقاقه الإرث من خصوص الدية وإن قلنا بمنعه من غيره ، ولكن لم أعرف قائله ، بل ولا وجهاً له معتدّاً به ﴿ولو لم يكن له وارث سوى العاقلة﴾ قد عرفت البحث فيه أيضاً ، ومنه يعلم الوجه فيما في المتن من أنّه ﴿إن قلنا الأب لا يرث فلا دية له وإن قلنا يرث ففي أخذه من العاقلة تردد﴾ ينشأ ممّا ذكرناه ﴿و كذا البحث لو قتل الولد أباه خطاءً﴾ فإن المدرك في الجميع واحد كما هو واضح . وقد عرفت أنّ الأصح الإرث ، والله العالم .

المسألة الرابعة ﴿

قد عرفت فيما تقدّم أنّه ﴿لا يضمن العاقلة عبداً﴾ نصّاً وفتوى على معنى أنّه لو جنى العبد جناية توجب الدية على العاقلة لو كانت من الحرّ تعلقت برقبته دون العاقلة لما عرفته من النصوص والفتاوى ﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ يضمن ﴿بهيمة﴾ لو جنت بتفريط من المالك أو بدونه ، بل يتعلّق الضمان بمالكها في الأوّل ، ولا ضمان في الثاني كما عرفته سابقاً مفصلاً .

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ تضمن ﴿إتلاف مال﴾ بل ضمانه متعلّق بالمتلف نصّاً وفتوى ، كلّ ذلك مضافاً إلى مخالفة ضمانها العمومات فيقتصر فيه على المتيقّن ﴿و﴾ من هنا ﴿يختصّ بضمان الجناية على الأدمي﴾ من الأدمي ﴿حسب﴾ ولو حرّ على عبد خطاء كما عرفته سابقاً ، خلافاً لبعضهم فجعله على الجاني لأنّ

العبد من الأموال ، بل قال هو المراد مما في النص " والفتوى من أن العاقلة لا تضمن عبداً وإن كان هو كما ترى كما عرفته سابقاً ، والله العالم .

المسألة الخامسة :

﴿ لو رمى ﴾ شخص ﴿ طائراً ﴾ مثلاً ﴿ وهو ذمّي ﴾ ثم أسلم ﴿ بعد رميه ﴾ فقتل السهم ﴿ رجلاً ﴾ مثلاً حال كون الرامي ﴿ مسلماً ﴾ لم يعقل عنه عصبته من أهل الذمة لما يئناه ﴿ ومن أنه لا عقل بينهم ﴾ ولا أنه أصاب ﴿ به ﴾ وهو مسلم ﴿ لانتمى فلاجهة لعقلهم عنه ﴾ و ﴿ كذا ﴾ لا ﴿ يعقل عنه ﴾ عصبته المسلمون لأنّه رمى وهو ذمّي ﴿ فلم يكونوا عاقلة له حال الرمي ، ولا يجدي كونه عاقلة له وقت القتل ، لأنّ تحمّل العاقلة على خلاف الأصل الذي ذكرناه ، والمتيقن من النص والفتوى اعتبار كونهم عاقلة له في الحالين .

﴿ و ﴾ حينئذ ﴿ يضمن الدية في ماله ﴾ ولعلّه لذا كان المحكي عن العامة الموافقة على الحكم المزبور مع قولهم بأن الكافر يعقل مثله وفرّ عوا على ذلك ماله رمى وهو يهودي صيداً ثم تنصّر ثم أصاب السهم إنساناً فإن قلنا إنّه يقرّ على من انتقل إليه فالدية على عاقلته على أي دين كانوا لأنّ الكفر ملّة واحدة ، وإن قلنا لا يقرّ عليه فهو مرتدّ لا عاقلة له فتكون الدية في ماله ، وإن كان التفريع المزبور لا يخلو من بحث في الجملة إلا أنّ الأمر فيه سهل بعد الاتفاق على الحكم المذكور .

﴿ وكذا ﴾ الكلام ﴿ لو رمى مسلم طائراً ثم ارتدّ فأصاب مسلماً قال الشيخ : لم يعقل عنه المسلمون من عصبته ﴾ لأنّه قتل وهو كافر ﴿ ولا الكفار ﴾ كما في القواعد ومحكي المبسوط وغيرهما ، لعدم العقل بينهم ، ولا أنّه رمى وهو مسلم ، ولعدم إرثهم إياه وأدليته من الذمّي لعدم عقلهم له ﴿ و ﴾ لكن في المتن :

﴿ لو قيل يعقل عنه عصبته المسلمون كان حسناً لأن ميراثه لهم على الأصح ﴾ وقد عرفت ظهور بعض النصوص في تبعية العقل للإرث ، وفيه ما عرفت من أن تحمل العاقلة على خلاف الأصل الذي يجب فيه الاقتصار على المتيقن ، وهو مراعاة الابتداء والانتهاء في العقل .

نعم لو قلنا بعقل المسلم للمرتد اتجه حينئذ هنا العقل ضرورة أولوية المفروض بذلك نظراً إلى ابتداء الجناية حال الإسلام إلا أن التحقيق عدم عقل المسلم للكافر وبالعكس لانقطاع الموادة بينهم والاتصار ، ولما تقدم (١) من أن أمير المؤمنين عليه السلام كتب إلى عامله بالموصل أن يجمع قرابته المسلمين ويفضّ الديّة عليهم ، ولقوله عليه السلام في خبر السكوني (٢) « في رجل أسلم ثم قتل رجلاً خطأ أقسم الديّة على نحوه من الناس ممن أسلم وليس له مال (٣) » ، وإذا لم يعقل الكافر المسلم فالعكس أولى ، وإن أمكن المناقشة بمنع الأولوية لأن المسلم يرث الكافر من غير عكس كما أنه لم يجد عاملاً بمضمون الخبر المزبور من عقل من كان مثله ممن أسلم مع عدم كونها من عصبته ، والله العالم .

﴿ وحيث ﴾ قد من الله تعالى شأنه علينا بقبول توسلنا بمحمد عليه السلام وأهل بيته خصوصاً أسد الله الغالب ، باب مديونة العلم منهم ، الذي كان استمدادنا وإمدادنا من أنواره بأن وفقنا لأن ﴿ أتينا بما قصدناه ووفينا بما وعدناه فلتحمد الله ﴾ تعالى شأنه ونشكره على نعمه الوافرة وأياديه المتظافرة وآلائه المتكاثرة إذ هو ﴿ الذي وفقنا وهدانا وجعلنا عند تبدل الأهواء وتعدّد الآراء من المتمسكين بـ ﴾ مروته الوثقى وحبله المتين وركنه التويم وصراطه المستقيم والتابعين لمذهب أعظم العلماء

(١) في رواية سلمة بن كهيل الوسائل الباب - ٢ - من أبواب العاقلة الحديث

الاول .

(٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب العاقلة الحديث الثاني التهذيب ج ١٠

ص ١٧٤ .

(٣) في المصدر : وليس له موال وهو الصحيح .

استحقاقاً للعلاء، وأكرم النجباء اغراقاً (١) في شرف الأُمّهات والأبءاء، المنتزعين من مشكاة الضياء، المتفرّعين عن خاتم الأنبياء وسيد الأصفياء وأظهر عظماء الأنام فهماً وبياناً وأكثر علماء الإسلام علماً وعرفاناً المخصوصين بالنبوة من منصب النبوة المختارين للإمامة من فروع صاحب الأُخوة الذين أمر الله سبحانه بمودّتهم وحثّ رسول الله ﷺ على التمسك بهم والعمل بسنتهم حتى قرّتهم بالكتاب المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه تنزيل من حكيم حميد، وسأله أن يقبضنا سالكين لمحبّتهم متمسكين بحجّتهم وأن يجعلنا من خلصاء شيعتهم الداخلين في شفاعتهم إنه وليّ ذلك والقادر عليه ﴿والأمر كلّهُ إليه تعالى شأنهُ.

ثمّ كتاب جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام في ليلة الثلاثاء ثلاثة وعشرين في شهر رمضان المبارك، ليلة القدر التي كان من تقدير الله تعالى فيها أن يتفضّل علينا بإتمام الكتاب المزبور ورجائنا منه قبوله والعفو عمّا وقع منّا من تقصير فيه، وأن اتفّعنا به في الدنيا والآخرة، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتبه في حسناتنا، وأن يرفع به درجاتنا، من سنة الألف والمائتين والأربع والخمسين (٢). من الهجرة النبوية على مهاجرها ألف صلاة

(١) كذا في الأصل و في الشرائع (وفي بعض النسخ اغراقاً) .

(٢) قال العلامة الطهراني رحمه الله في النذيرة ج ٥ ص ٢٧٦ : د كتب رحمه الله

مقداراً منه في حياة الشيخ الأكبر كاشف الغطاء الذي توفي في سنة ١٢٢٧ (أو ١٢٢٨)
لأنه في المجلد الثاني من كتاب الطهارة في باب أحكام الاستنجاء عند شرح قول المحقق :
« ولا يستعمل الحجر المستعمل » ذكر الشيخ الأكبر ودعا له بقوله : سلمه الله (راجع ج ٢

ص ٢٨ من الجواهر من هذه الطبعة) ...

وبذل وسعه في تأليفه فيما يزيد على ثلاثين سنة لأن آخر ماخرج من قلمه الشريف

من مجلداته هو كتاب الجهاد الى آخر النهي عن المنكر ، وقد فرغ منه في سنة ١٢٥٧ على

ما في نسخة الأصل (وفرغ من كتاب الديات سنة ١٢٥٢) ...

وتحيّة ، والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً . وكتب بيده مؤلفه العاثر
المقصر القاصر محمد حسن بن الشيخ باقر تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه مع أوليائه
بجنته ، إنّه ذو الفضل العظيم والمنّ الجسيم وصلى الله على محمد وآله عليه السلام والحمد لله
ربّ العالمين ﴿﴾ .

و نسخة الاصل التي كتبت على نسخة خط المؤلف ونظر فيها المؤلف ومصححها وكتب
عليها التصحيحات بخطه خرجت في أربعة و أربعين مجلداً صغيراً وهي اليوم موجودة (في
التحف) عند حفيده العالم الشيخ عبدالرسول
والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على محمد وآله اجمعين

العبد رضا استادى الطهراني

٢٦ شوال ١٣٩٨

الى هنا انتهى كتاب الديات و هو الجزء الاخير من
مجلدات (جواهر الكلام) وبتمامه تم الكتاب بعون الله
الملك الوهاب ، و تم تصحيحه و تهذيبه و ترتيبه
بيد العبد :

السيد ابراهيم الميافجي

عفى عنه و عن والديه

١٠ / شهر صفر / ١٣٩٩ / والحمد لله كما هو أهله

مراجع التصحيح والتعليق في هذا المجلد

- ١- الإرشاد للمفيد طبع الأخواندي .
- ٢- الإرشاد للعلامة الحلبي مخطوط .
- ٣- الاستبصار للطوسي طبع النجف .
- ٤- أقرب الموارد - اللغة -
- ٥- الأُمالي للصدوق الطبع الحجري .
- ٦- الانتصار للسيد المرتضى الطبع الحجري وطبع النجف .
- ٧- إيضاح الفوائد في شرح القواعد لفخر المحققين طبع قم .
- ٨- بحار الأنوار .
- ٩- بداية المجتهد لابن رشد طبع ١٣٨٦ مصر .
- ١٠- تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام للسيد حسن الصدر .
- ١١- تبصرة المتعلمين للعلامة طبع الإسلامية وطبع قم .
- ١٢- تحرير الأحكام للعلامة الحلبي الطبع الحجري .
- ١٣- تفسير القمي الطبع الحجري ١٣١٣ .
- ١٤- تنقيح المقال للممقاني طبع الأُفت .
- ١٥- التنقيح للفاضل المقداد مخطوط .
- ١٦- تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي طبع النجف .
- ١٧- تهذيب الأحكام مخطوط نسخة معتبرة .
- ١٨- تهذيب اللغة للأزهري .
- ١٩- جامع الرواة للأردبيلي .
- ٢٠- جواهر الكلام طبع ١٢٧٢ .

- ٢١- جواهر الكلام طبع ١٣١٢ .
- ٢٢- جواهر الكلام طبع ١٢٨٧ وهو مرادنا بالأصل في التعليقات .
- ٢٣- النضال للصدوق طبع الغفاري .
- ٢٤- خلاصة الأقوال للعلامة الحلي طبع النجف .
- ٢٥- الخلاف للشيخ الطوسي طبع كوشانيور .
- ٢٦- دعائم الإسلام للقاضي نعمان المصري .
- ٢٧- الذريعة إلى تصانيف الشيعة المجلد الخامس .
- ٢٨- رجال النجاشي طبع بمبئي وطهران .
- ٢٩- رسالة الشرط طبع قم .
- ٣٠- رياض المسائل طبع ١٣١٧ .
- ٣١- السامي في الأسامي للميداني طبع مصر والطبع الحجري .
- ٣٢- السرائر لابن إدريس .
- ٣٣- سفينة البحار للمحدث القمي .
- ٣٤- شرائع الأحكام للمحقق الحلي طبع عبد الرحيم .
- ٣٥- عدة الأصول للشيخ الطوسي طبع بمبئي .
- ٣٦- غاية المراد للشهيد الأول مخطوط .
- ٣٧- الغنية لابن زهرة .
- ٣٨- الفصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقهاء الرضا للسيد حسن الصدر طبع قم .
- ٣٩- فقه الرضا عليه السلام .
- ٤٠- الفقيه للصدوق طبع الغفاري .
- ٤١- قاموس الرجال للتستري .
- ٤٢- قاموس اللغة للفيروز آبادي .
- ٤٣- القواعد للعلامة الحلي .
- ٤٤- الكافي للشيخ الكليني طبع الأخوندي .

- ٤٥- كشف اللثام للفاضل الهندي الإصبهاني طبع الأُفت .
- ٤٦- المبسوط للشيخ الطوسي طبع المرقضي .
- ٤٧- مجمع البحرين للطريحي .
- ٤٨- مجمع الرجال للقهطاني .
- ٤٩- مجمع الفوائد - شرح الإرشاد - للأردبيلي .
- ٥٠- المحاسن للبرقي طبع المحدث .
- ٥١- مختار الصحاح - اللغة .
- ٥٢- المختلف للعلامة الحلبي .
- ٥٣- مرآت العقول للمجلسي الطبع الحجري .
- ٥٤- المراسم للسلاّر .
- ٥٥- مسالك الأفهام للشهيد الثاني طبع ١٣١٤ .
- ٥٦- مستدرك الوسائل للمحدث النوري .
- ٥٧- معجم رجال الحديث لأية الله الخوئي .
- ٥٨- مسند أحمد بن حنبل .
- ٥٩- مصباح المنير للفيومي .
- ٦٠- معجم المطبوعات .
- ٦١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن المجيد .
- ٦٢- المعجم المفهرس لأحاديث السنة .
- ٦٣- المعجم المفهرس لألفاظ وسائل الشيعة ج ١ و ٢ طبع تهران .
- ٦٤- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي طبع حيدر آباد .
- ٦٥- مفتاح الكرامة للسيد جواد العاملي . المجلد العاشر .
- ٦٦- مفتاح الوسائل للمصطفوي ج ١ طبع تهران .
- ٦٧- المقنع للصدوق الطبع الحجري وطبع قم .
- ٦٨- المقنعة للشيخ المفيد الطبع الحجري .

- ٦٩- المنجد في اللغة .
٧٠- نكت النهاية للمحقق الحلبي ، الطبع الحجري .
٧١- النهاية في مجرد الفقه والفتاوى للشيخ الطوسي طبع دائنس پزوه .
٧٢- نهاية اللغة لابن أثير .
٧٣- نيل الأوطار للشوكاني .
٧٤- الوافي للفيض الكاشاني .
٧٥- الوسائل للشيخ الحرّ العاملي طبع الاسلاميه .
٧٦- الوسيلة لابن حمزة الطوسي طبع الحجري .

قم المشرفة رضا أستاذي الطهراني

شوال ١٣٩٨ هـ ق ١٣٥٧ هـ ش

فهرس الجزء ٤٣ من كتاب

جواهر الكلام

كتاب الديات

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٣	وأنها على الماكلة لو قتل في الشهر الحرام ألزم	٣	في أقسام القتل و مقادير الديات
٢٦	دية وثلاثاً لو رمى في الحل إلى الحرم فقتل فيه لزمه التغليظ ولا يقتصر من الملتجئ ، وحكم مشاهد الأئمة	٤	في مقدار دية العمد وأنها ستة على التخيير و تستأدى في سنة واحدة
٣٠	عليهم السلام في أن دية المرأة على النصف ،	١٧	تستأدى في سنتين في مقدار دية الخطاء المحض و أنها تستأدى في ثلاث سنين

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
	في جارية ركبت أخرى فنخصتها		و دية ولد الزنا دية المسلم إذا
٧٤	ثالثة فقمصت المراكوبة	٣٢	أظهر الاسلام وما قيل فيها
	من دعى غيره فأخرجه من منزله		في أن دية الذمي ثمانمائة درهم ،
٧٨	ليلاً فهو له ضامن		و دية نسائهم على النصف وما
	إذا أعادت الظئر الولد فأكره	٣٨	قيل فيها
٨٢	أهله	٤١	لا دية لغير أهل الذمة من الكفار
٨٥	لو انقلبت الظئر فقتلت الولد	٤٢	في دية العبد
	في لص دخل على امرأة فوطأها		في موجبات الضمان على نحو
٨٧	قهرأ - النخ	٤٣	المباشرة
	في أربعة شربوا المسكر فجرح	٤٤	الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه
٩٠	اثنان وقتل اثنان		في أن الطبيب هل يبرء بالابراء
	في موجبات الضمان على نحو	٤٦	قبل العلاج؟
٩٥	التسبيب	٥١	في ضمان النائم إذا أتلغ نفساً
	لو وضع حجراً في ملكه أو مكان	٥٣	إذا أعنف الرجل بزوجته
٩٧	مباح	٥٤	من حمل على رأسه متاعاً فكسره
١٠٣	لو بنى مسجداً في الطريق	٥٧	من صاح ببالغ غير غافل
	لو سلم ولده مثلاً لمعلم السباحة	٦٢	إذا صدم إنساناً فمات المصدوم
١٠٦	ففرق	٦٣	إذا اصطدم حران فماتا
	لو رمى عشرة بالمنجنيق فقتل		إذا مر شخص بين الرماة فأصابه
١٠٧	أحدهم الحجر	٦٨	سهم
١١٠	لو اصطدمت سفينتان		في ضمان الختان إذا قطع حشفة
	لو أصلح سفينة وهي سائرة	٧١	غلام
١١٣	ففرقت	٧١	لو وقع من علو على غيره فقتله

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٠٠	دية الاذنين		لا يضمن صاحب الحائط ما يتلف
٢٠٣	دية الشفتين	١١٣	بوقوعه
٢٠٩	دية اللسان		في نصب الميازيب وإخراج الرواشن
٢٢٩	دية الأسنان	١١٧	إلى الطرق
٢٢٣	دية العنق		لو وضع إزاء على الحائط فتلف
٢٢٤	دية اللحيين	١٢٩	بسقوطه نفس
٢٤٥	دية اليدين		تجب حفظ دابة صائلة ولو أهمل
٢٥٢	دية الأصابع	١٢٩	ضمن جنايتها
٢٦٠	دية الظهر	١٣٢	لو هجمت دابة على أخرى
٢٦٣	دية التخاع	١٣٤	من دخل دار قوم فعقره كلبهم
٢٦٣	دية الثديين		راكب الدابة يضمن ما تجنيه
٢٦٦	دية الذكر والخصيتين	١٣٥	بيديها
٢٧٤	دية الشفرين	١٣٥	في تزاحم الموجبات
٢٧٧	دية الاليتين	١٥٦	مسائل الزميمة
٢٧٨	دية الرجلين		لوجذب إنسان غيره إلى بئر فوق
٢٨٠	في الأضلاع		المجذوب فمات الجاذب بوقوعه
	إذا كسر بعصوه ولا يملك	١٦١	عليه
٢٨١	غائطه		في الجناية على الأطراف و في
	في كسر عظم من عضو خمس دية	١٦٨	ديات الأعضاء
٢٨٢	ذلك العضو	١٦٩	دية الشعر
٢٨٧	في الترقوتين	١٨١	دية العينين
	من داس بطن إنسان حتى	١٩٠	دية الأنف
٢٨٨	أحدث		

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٤١	سكينه	٢٨٩	من افتض بكرةً باصبه
	إنافذت نافذة في شيء من	٢٩١	في الجنابة على المنافع
٣٤٤	أطراف الرجل	٢٩١	في ذهاب العقل
	في دية إحصار الوجه واخضاره	٢٩٧	في ذهاب السمع
٣٤٦	و اسوداده	٣٠١	في ذهاب ضوء العينين
	كل عضو دية مقدرة ففي شمله	٣٠٩	في ذهاب الشم
٣٤٨	ثلثا دية	٣١١	في ذهاب الذوق
٣٤٩	دية الشجاج في الرأس والوجه	٣١٢	في تعذر الاتزال عند الجماع
	المرثة تساوى الرجل في ديات	٣١٤	في سلس البول
	الأعضاء و الجراح حتى تبلغ	٣١٧	في الشجاج والجراح
	ثلث دية الرجل ، ثم تصوير على	٣٢٠	في الحارصة
٣٥٢	النصف	٣٢٣	في المتلاحمة
	كل ما فيه دية الرجل من	٣٢٦	في السمحاق
٣٥٣	الأعضاء فيه من المرثة ديتها	٣٢٧	في الموضحة
	كل موضع فيه الارش أو	٣٢٨	لو أوضح اثنتين
٣٥٣	الحكومة فهما واحد	٣٣١	في الهاشمة
	من لاولى له فالإمام ولي	٣٣٢	في المنقلة
٣٥٥	دمه	٣٣٤	في المأمومة
	في اللواحق وفي دية الجنين	٣٣٦	في الدامغة
٣٥٦	دية جنين الذمي	٣٣٨	دية النافذة في الأنف
٣٦١	دية جنين المملوك	٣٣٨	دية شق الشفتين
٣٦٢	دية الجنين بعد ولوج الروح	٣٣٨	دية الجائفة
٣٦٤			لو أجاف واحد وأدخل آخر

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
لو ضرب المردة النصرانية حاملاً	٣٧٧	قضاة علي <small>عليه السلام</small> في بيع بين	٣٧٧
فأسلمت وألقته	٣٨٣	الأربعة	٣٧٧
دية الجنين إن كان عمداً أو شبه	٣٨٣	لو غصب غاصب أحد الكلاب	٣٧٧
العمد ففي مال الجاني	٣٨٣	الثلاثة	٣٧٧
في قطع رأس الميت المسلم الحر	٣٨٣	في كفارة القتل	٣٧٧
مائة دينار	٣٨٣	في العاقلة وفي تعيين محلها	٣٧٧
في الجناية على الحيوان	٣٩٠	في كيفية التقييط	٣٣٣
في الجناية على الحيوان المأكول	٣٩٠	في اللواحق وأنه لا يعقل إلا من	٣٣٣
اللحم	٣٩٠	عرف كيفية اقتسابه إلى القاتل	٣٣٣
في الجناية على ما لا يؤكل مع	٣٩٢	لو أقر بنسب مجهول	٣٣٣
صحة ذكاته	٣٩٢	لو قتل الأب ولده عمداً	٣٣٣
في الجناية على ما لا يقع عليه	٣٩٣	لا يضمن العاقلة عبداً ولا بهيمة	٣٥٠
الذكاة	٣٩٣	لورمي طائراً وهو نمتي ثم أسلم	٣٥١
لو أثلف انسان على الذمي خمراً	٣٥١	فقتل السهم مسلماً	٣٥١
أو آلة لهو	٣٥١	مراجع التصحيح و التعليق في	٣٥٥
لوجنت الماشية على الزرع	٣٥٢	هذا المجلد	٣٥٩
		الفهرس	٣٥٩

جدول الخطاء و الصواب

الصفحة السطر الخطأ الصواب		الصفحة السطر الخطأ الصواب	
٢١٢	١٠ الكلام الكلام	٣٦	١٦ مقضى مقضى
٢١٢	١٢ باستصال باستصال	٩٣	١٠ الباقيين الباقيين
٢١٣	٨ المجاذى المجازى	١٢٥	٧ نحو نحوه
٢١٣	١٠ كائنا في لاينا في	١٢٥	١١ مخفية مخفية
٢١٦	١٤ اللينة اللينة	١٢٥	١١ سكوك سكوك
٢١٦	١٣ ثقلها ثقلها	١٥٥	١٩ توكله توكله
٢١٦	١٨ اللينة اللينة	١٦١	٦ بالاتلافه بالاتلافه
٢١٨	٣ تلويه تلويه	١٦١	٧ بعد قوله مع : الثانى (*) و
٢٢١	٨ اللينة اللينة	ثلاث (*) دية الرابع الذى اشترك فيه الثلاثة	
٢٢١	٩ السينة السينة	(*) و (*) كان (*) على الثانى نصف (*) دية	
٢٢٣	٧ الزوم الزوم	الثالث الذى اشترك فيه هو مع	
٢٢٧	١٨ ولا عليك ولا يخفى عليك	١٦٢	١١ وللجاذب للجاذب
٢٢٩	١٢ الاثنان الاثنان	١٧٥	٢٣ نقص نقص
٢٣٣	١ فى حملة قد حملة	١٧٨	٧ الوسيلة الوسيلة
٢٣٣	١٣ قعلت قعلت	١٨٢	١١ من قوله « بل » الى قوله
٢٣٤	١٦ بعدم بعدم	« غيره » زائد	
٢٣٩	٦ الاسود الاسوداد	١٨٢	١٥ المقلية المقلية
٢٣٩	١٠ بعد بعض	١٨٢	١٥ وتقطيعها ولا تقطيعها
٢٣٩	١١ دلالة دلالة	١٨٢	١٩ والغاية والغاية
٢٤٠	١٦ الجانبين الجانبين	١٨٨	٢ وزله وزله
٢٤١	٣ لا جابر لا جابر له	١٩٠	١٢ و مقتضاء و مقتضاء
٢٤١	١٤ ولكن ولكن	١٩٢	٢ على الاجماع على الاجماع
٢٤٢	٤ لعب لعب	١٩٩	٦ كان الحاجز كان فى الحاجز
٢٤٣	١٥ الصدغ الصدغ	٢٠٠	٥ لانه يينه لانه لم يينه
٢٤٦	١٠ الزائد الزائد	٢٠٠	١٩ الاذنان الاذن
٢٤٩	١٠ فما زاد و فما زاد او نقص	٢٠٢	٣ يجرم يجرم
٢٥٨	١٥ ماحكى على ماحكى	٢٠٦	٢٣ ينبو ينبو
٢٦٧	١١ مقدرله مقدرله (٥)	٢٠٨	٢ شيئاً شيئاً
٢٨٠	٣ واصابعها واصابعها كاصابعها	٢٠٨	٥ شيئاً شيئاً
٣١٧	٢ مع مع	٢٠٨	١١ ارادته ارادته
٣٣٠	٦ الدين دينين	٢١٠	١٢ اوخير اوخير
		٢١٢	٩ ازادوا ازادوا





